

عذر الثمن مع ما يأتي من ١٠٠

٢٨٦ كتاب العراص

٢٩٠ فصل بشرط لصه العراص الخ

٢٩٦ فصل في شأن أن العراص سائر من العرفين

وحكم اختلاف العاوين مع ما يأتي من ١٠٠

٢٩٨ كتاب المساهمة

٣٠١ فصل فيما اشترط في عقد المساهمة

٣٠٧ كتاب الاسارة

٣١٤ فصل بشرط كون المدفعة معلومة الخ

٣١٨ فصل في الاضرار القرب

٣٢١ فصل فيما يتبع على مكرب دار أو دابة

٣٢٣ فصل في شأن الرمن الذي تمسك المدفعة ومان

من يشتمها ويعيد ذلك

٣٢٩ فصل في التصاح هذه الاشارة الى الاضرار

وما يصيبها

٣٣٤ كتاب اهل الموان

٣٤١ فصل في حكم المادع المشتركة

٣٤٤ فصل في حكم الاعيان المشتركة المأهولة من ١٠٠

الارض

٣٤٨ كتاب الوهب

٣٥٨ فصل في أحكام الوهب القهلية

٣٦١ فصل في أحكام الوهب المأمونة

٣٦٤ فصل في بيان المنافع على الوهب بشرط اذا

ووطئته

٣٦٧ كتاب الهبة

٣٧٦ كتاب القمعة

٣٨٠ فصل في شأن حكم الملعنة

٣٨٤ فصل في كراهة من أوصاها

٣٨٥ فصل فيما يثبت به القمعة

٣٨٧ كتاب الامانة

٣٩١ فصل في الحكم بالامانة على أو كره

الدار وعبرها

٣٩٤ فصل فيما يتعلق من القنبلة وحرق

والله اعلم

٣٩٧ كتاب الحماة

﴿ الجزء الثاني ﴾

من معنى الحاج الى معرفة معنى الفاظ المتهاج للامامة العلي
والفائدة السكامل خاتمة المعتقدين وعدة للتأخرين الامام
عز الله به ذى الرأى السديد الشيخ محمد التستري الخليل
سبق الله تراه انه قريب يحجب في نفسه
مذهب الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه وجعل مقر قربه
ورضوانه مثوله
آمين

يا ربك يا رب العالمين يا رب العالمين يا رب العالمين
ويا ربك يا رب العالمين يا رب العالمين يا رب العالمين
ويا ربك يا رب العالمين يا رب العالمين يا رب العالمين
ويا ربك يا رب العالمين يا رب العالمين يا رب العالمين

﴿ وجهات من المتهاج المذكورة في ذكر مايجي ﴾
﴿ ابن شرف النوري الشافعي رحمه الله ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيع)

أقر المصنف رحمه الله تعالى أن المظن البائع ولم يعبر كغيره بالبيع وقال تعالى وأحل الله البيع وباعني
 على أمرين أحدهما اسم الشراء وهو الذي يشتق منه من صدر عنه إنا البائع ووجه نقل ملكه فمن على
 وجه مخصوص والشراء بول ذلك على أن المظن كل منهما يقع على الاستحالة قول العرب بعته في شرب
 وباله كس قال تعالى وشروا بغير حق أي باعوه وقال تعالى ولتفسر ما شروا به أنفسكم ويقال لكل من
 المتباينين باع وباع وباع وشار الثاني العقد المركب من الإيجاب والقبول وهو المراد بالترجمة وهو لغة
 مقابلة شيء بشيء قال الشاعر

ما به منكم ههنا إلا بكم ولا أسأله إلا بكم

قال بعض المتأخرين كذا فالمراد ينبغي أن يراد فيه معاوضة أو على وجه المعاوضة لأخرج رد السلام ونحوه فإنه
 لا يسمى بيعا له وشراء معاوضة مال بمال على وجه مخصوص فإن قيل يراد على هذا التعريف القرض كقولهم
 أخذ هذا بعته وكذلك الإجارة فإن الحد صايف عليهم وليس يبيع ولهذا لا يتفقان بلغة البائع فإن أجيب
 عن الإجارة بأن المال لا يباع على المنفعة ودلجزم كون الحد شعرا مع لجواز جعل الثمن منفعة وقد صرح في
 كتاب الرمية بدول المنفعة في المال فقال الأموال تنقسم إلى أصناف وسنابع وأيضا المقابلة المطالعة ليس
 قيم ادلالة على المفسود فإنه لم يتعرض لكونه في عقد ولأن ذلك العقد يقتضي انتقال الملك ولهذا لا يرد في
 الجوع فملكك أجيب عن القرض بأنه لا يترط فيه مقابلة المال بالمال حال العقد لأن سببة المقابلة مطالعة
 فلا بد منها في الجانبين والقرض لا يترط فيه ذلك بل يكفي الدفع وتسمية أحد العوضين خاصة حتى لو قال
 أقرمتك هذا ولم يقل على أن ترد به مع وإن لم يرد كرمته فإنه يختلف البيع فإنه لا بد فيه من التصريح بذكر
 العوضين لصيق المعاملة وعن الإجارة بأن المتعاقب ليست أموال الأهل المتعاقبة بل على ضرب من التوسيع
 والجزاء بدليل أنه لا يحد ولا يحدرة عليه وإنما هذا التعاقب العلني في جهة العقد عليه انضمام جهة الإجارة

[illegible]

من المكتوب المال الاملاخ ليقترن بالانجاب بقدر الامكان فاذا قبل قوله الحيا والادام في مجلس قبوله
ويثبت انبار الكتاب عندا الى ان يشفع تجلو صاحبه حتى لو علم انه رجس عن الانجاب قبل بلوغه
المكتوب اليه بجمله مع رجوعه ولم ينقض البيع في لم يستخرون كتب بذلك لحاضر مع ايضا في اسد
وجهين وجه الزركشي كالسبك وهو المصدق ولو باع من ثياب كان قال بمث داري للثلاث وهو ثياب
فقبل حين باعه انما يبيع مع ثوب ثياب بل اول (مرع) يبيع البيع ويحرم من المعاملات بالهبة مع القدر
على العريضة فمما وفي النكاح خلاف المتعبد والامع فيه العصة (ويشترط ان لا ينال الفصل) بين
الانجاب والاول ولو بكتابة او اشارة تنوي وقوله (بغيره فليس) مثال ولو به بزيادة كان اولي
فان طال شرط لان طول المال يخرج الاتفاق من ان يكون جوابا عن الاول والاول كما قال في زيادة الروضة
في النكاح هو ما اشهر باعرا منه عن القبول بخلاف الفصل اليسير لعدم اثاره بالاوضاع عن القبول
ويغتر على كلام اجني من العقد ولو بسرا بين الانجاب والقبول وان لم يتفرقا من المجلس لان ثيب
اعراضا عن القبول بخلاف اليسير في المانع جرمق بان يبيع من جانب الزوج شائبة التعليق ومن جانب
الروضة شائبة جماله وكل منهما موسع قبضه فحق للمدعي بخلاف البيع ونظام كلامهم انه لا يرق في
ذلك بين ان يكون مما يريد ان يتم العقد او غير وهو كذلك كما يكون من كلام القاضي حسين ومن قدم
في باب المانع الرد من الموجب كلاما بسرا في اجنبيا لان الموجب تعلقه بالعقد باق ما لم يقع القبول فانه
لو بين او طرح من الامة لم يصح القبول وان خالف في ذلك من المتأخرين فشرط ان يكون ذلك من
القابل والمراد بالكلام ما ينحل الحكم والحكمة لا المانع عليه عند النفاذ يخرج الاجنبى غيره فلا يضر
وغير في الاول والاجنبى بان لا يكون من مقتضى العدة ولا من مصلحه ولا من مستحبه الله قال ولو قال
المشترى يسم الله والحمد لله والسلا على رسول الله قبلت مع اه وهذا لما يأتى على طريفة الراى اما
على ما صححه المصنف في باب النكاح فهو ليس به يجب لكنه لا يضر كمال النكاح ويشترط اذ كان يكون
القبول من سلمه اطماعا ولو كان الماخذ به قبل قبوله فقبل واودع لم ينقض وكذا لو قبل وشكاه او وكاه
كما هو مقتضى كلام الاحصاء وجرم ياب المرقى في شرح لوشاده خلافا للشرى الفاضل بالعدة في الموكل
وان اسير الهادى على حاله من الانجاب الى القبول وان ثبت اعلية كذلك الماوجب في وجب اذ
شرط الجوارم اسما الاجل او السيار او بين او اعمى عليه مثلا لم يصح العقد لان ضعف الانجاب وحده وان
يتألفا كل منهما بحيث يسميه من يقر به وان لم يسمه صاحبه وان لا يكون العقد مؤثرا فلو قال يشكاه
بكذا شرا مثلا لم يصح وان لا يكون مائة اعمى لا يشكبه العقد ولو قال ان ساء زيد فقد جئت بكذا لم يصح
بخلاف ما افاد على بما يقتضيه العقد كقوله منك هذا بكذا ان شئت فقال اشتريت او قال اشتريت منك
هذا بكذا ان شئت فقال منك مع ولا يضر هذا التعليق لانه اقصر مع مقتضى العقد وان شابه ما لو قال ان
كان هذا لم يضر منك كذا ولو قال في الجوارم شئت لم يصح لان لفظ المشيئة ليس من الفاظ التامك
والظاهر كما قاله بعض المتأخرين ان ان شئت او ان ابيت او ان اشتريت او ان اردت كان شئت ولو قال
بمنك ان قبلت قبل مع كما صححه لما وردى ولو قال اشتريت منك بكذا فقال بمنك ان شئت لم يصح كما قاله
الامام لان قضاء التعليق وجوده في عدمه ولو جحد «لو قال بعده اشتريت او قبلت لم يصح ايضا اذ يعد حل
للمشيئة على استدعاء القبول وقد سبق فيعين اوانتها قد يها يكون تعليقا محضا وهو محال ولو قال ان
شئت بمنك لم يصح لان فيه تعليقا لاصل العقد وهو متنع (فتية) يستثنى من اشتراط عدم التعليق بمسئلة
الوكيل في شراء الجارية اذا قال الموكل ان كنت امرتك بعشرين فقد يشتكاهم وما لو قال ان كانت مدي
قد يشتكاه ولو قال في شدة انه تعالى في ثلاث سنوات مرت في الوضوء والقيام بحبيثنا هذا ولا بد ان يتأخر
القبول عن تمام الانجاب ومصلحه فلو قال بمنك هذا التوب بالقدرة موجه الى شهر بشرط اخبار

الثلاث قبل قبل أن يطلع الخالق منه بطل كذا قال وتوجد الباقى على ألف فهو منهم وحده الذى هو قبل
 قبل الفراغ منه (وأن قبل على وقت الاعباب) فى المعنى كالجس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل
 (فلولا ذلك لم يكن) هذا العبد مثلاً (بألف مكسر فقال قبلت ألف صحبة) أو تكه كقوله الأولى أو بكسرة
 بألف فقبل ألف وبخمسة أوفى ألف فقبل بخمسة أوفى بعض المبيع أوفى بى نصيب أحد الباعين
 كان قالاً بعتك صيداً بألف فقبل نصيب أحدهما (ليرجع) لا اختلاف فى المعنى ولولا أن الخطاب قبل قبل
 له بعتك بألف فبانت نصيبه بخمسة أوفى ألفاً لا بغيره فتمتص عند التولى وجزمه بمن للمقرى وهو
 المصدق وان مال الاستوى إلى البعالة لا ذلك المصدق كرمقضى الاطلاق واسمكته الرافى بأنه أوجب
 له عدداً فقبل بغيره ان عدد المصدق بغيره فقبل الفنى قال فى المجموع والامر كما قال الرافى أى من الاشكال
 لكن القاهر أى من حيث الفعل الصفة أما الرافى فاشترط فلا تشتط فلو قال بعتك فقال اشترت أو نحو
 صح ولو قال بعتك هذا الدار مثلاً بألف على أن تبنى فيها صح كما قال الانصافى ولا يبعد البيع بالاغاط
 التى بمعنى البنية كاشترت أو أوفى بى كجزمه فى المصلحة تبعاً لأبى على العاقرى فابصر صريح ولا كتابة
 خلافاً لبعض المتأخرين وانما صحت البنية بهذا اللفظ ليس ولو قال أملت البنى كذا فى هذا الباب مثلاً
 فقبل لم ينعقد وما ولا تسلم كما يأتى فى بابها من شاء الله تعالى ولا بد أن يقصد باللفظ البيع معنى البيع
 كالتى فظهر فى العلق فلو لم يقصد أصلاً كمن سبق لسانه إليه أو قصد له لئلا يكن إقناعاً بما لا يعرف
 عدوله لم يقصد نعم ان قصد البيع أو غيره من الألف مع كمال العلق (ولما لا لاخرس) وكتابه (بالعد
 كالعلق) بالضرورة لأن ذلك يدل على ما فى قوله كابد له من النفاق من التامنى ولا حاجة إلى قوله من
 زبانه بالعد بل قاله التمسك بغيره لأن الفصح والعدوى والآخر ونحو ذلك كذلك ولكن
 أحقر زبانه من اشارته فى السلاسل بالشهادة وفيما لا تحلف لا يشك أن أحلف عليه فليس لها حكم التامنى
 وأما المصنف هذه المسئلة فى العلق وضع الحل إلى العقد وسببى قيمان شاء الله تعالى أن اشارته ان
 فهمها الطعن وبغيره فصرحة أو العلق وفقاً فكتابة (تنبيه) قال بعض المتأخرين وبجناح المصنف أن
 يريد به يقول كالتامنى فيه ولا يفرقه أن يكون قبول الآخر البيع فى العادة كقبول النفاق قبله
 صلاية ثم يخرج من الركن الثانى وهو العائد وقدمه على العقود عليه بتقديم الفاعل على المفعول طبعاً
 فقال (وشرط العائد) بالاعا أو مستتر (الرشد) وهو أن يصف بالبلوغ والصلاح لديه وماله الإيصاح من
 صحيح وإن قصد اشتباره ولا من يجنون ولا من يحجز عليه بغيره ولو جعله وانما يصح بيع العبد من نفسه
 لأن يصفه العلق (تنبيه) قال المصنف فى دقائمه ان قبوله أصوب من قول الحر ويصير فى المتباين
 التكليف لأنه يرد عليه ثلاثة أشياء أسداهاته ينتقض بالسكران فإنه يصح بيعه على المذهب مع أنه غير
 مكاف كما قرر فى كتب الأصول الثانى أنه رد عليه المحجوز عليه فإنه لا يصح بيعه مع أنه مكاف
 والثالث السكران بغيره فإنه مكاف ولا يصح بيعه قال ولا يرد واحد منها على المتنازع له بل ولا على الحر
 أما السكران ففى كونه مكافاً خلاف وقد نص الشافعى رحمه الله تعالى على أن المكاف فقال وهذا أى
 السكران آثم مضر وعلى السكر غير مضر فخرج عنه التمسك له وسببى تحريره فى العلق ان شاء الله تعالى
 وأما السببه والمكره فلان معنى قوله وبشترى للبايعين التكليف انه لا بد فى كل بيع وهو صحيح ولا
 يلزم عكسه وهو اشتراط بيع كل مكاف ولكن التعرض لهما أحسن لكن لا يردان على الحر وعرض
 عليه أمور كابدس الشخص بدان أحدها أن تعبير يخرج السكران أيضاً كإخراجه قبل التكليف عند
 الأصوابين الآن يفرض فى سكر لا يخرج منه من الرشد لجهل أو إكراه وهو كإخراجه أنه رد عليه العاقب
 فان بيعه صحيح وليس برشد إذ الرشد صلاح الدين والمال والتمسك أنه رد عليه أيضاً من طرأ عليه بعد ذلك
 أخرجه فإنه لا بد من إعادة إظهاره فإنه بايع قبل إظهاره فله صريح مع أنه ليس برشد وراجع إلى عبارة

وأن يقبل على وفى
 الإيجاب فلو قال بعتك بألف
 مكسرة فقال قبلت بألف
 صحبة لم يصح وأما
 الآخر بالعد كالتامنى
 وشرط العائد الرشد

المتعلق قال: من المتأخرين وكانه سوغ في ذلك العلة (و) لا يصح شراء الكافر العبد (المسلم) نفسه
 ولا غيره لمساواة من اذلال للمسلم واقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقوله (في
 الاذور) ظاهره انه راجع للمستحقين وهو صحيح في شراء المسلم وأما في النصف فلان الاصح فيه وفيما
 ذكره في الشريعة والروضة والتبويب في البيع والبيان وقرئ الشافعي في الامم بربما العتق والرافعي
 بان العبد يمكنه الاستئانة ودفع الثمن من نفسه وماله يصح ذلك ويؤمر بآلله الملك انما انشأ في كسر
 الكافر لم يأنه يصح لانقاذ العذرة وبما هو منع اقامة المسلم كافر في قبول النكاح مسلمة بانه نكاح
 النكاح بالانحدار من الابضاع وبان الكافر لا يتصور نكاحه مسلمة بخلاف ملكه مسلمة كالمسلماني ولا
 يملك الكافر من هذا كالمسلم في المجموع لبقاء صفة الاسلام ولا شراء المسلم العبد المسلم بالوكلة الكافر
 فانه في الروضة والنصف وما ذكره كالعبد المسلم في ذلك (الا ان يفتق عليه) وذلك في ثلاث صور
 الاولى اذا كان المبيع أصلا او فرعاً له مشترى الثانية اذا قال اعتق عبدك المسلم عني بوض أو غيره
 وأجابها الشافعي اذا فرج به عبد مسلم ثم اشتراه فانه الاسنوي لكن الصحيح في هذه الثلاثة اخذنا من
 جهة المشتري لاشترائه (فصح) بالرفع أي فانه يصح شراءه ويملكه في هذه الصور المذكورة (في الاصح) لانه
 يستعيب العتق فلا اذلال وانما لا يثبت كلام المصنف بالرفع فيما للشارح ليكون مستأنفا اذ لو كان منصوباً
 لمكان من مندسول الاستثناء قبله لم يستأنف انما الشيء من قبضه أي يلزم استثناء المصنف من عدم الصحة وهو ناسخ
 والثاني لا يصح اذلاخلون اذلال والكافر استعبار العبد المسلم ولو اشارة عينه استعبار نصف وهو اذا
 لا يثبت على شيء من هذا المثل علم وانما يفتق في منفعة بوض وقد انشأ في رضى الله تعالى عنه نفسه لكافر
 وهو كما قال الزركشي في غير الاعمال الممتنة امانها كماله فاذا رآه فتبعت فطعا ويؤمر في اجارة العين
 باجارته مسلم كما في المخرج ليزيل ملكه عن المذقة كايضيل ملكه عن الرقة كالمسلماني بخلاف اجارة
 الذمة لان الاجير فيها يمكنه فسخ العمل بغيره وله ارجائه وانما ان النصف وما اطلق به لانه مجرد استئانة
 قال ابن المغيرة وروى به عنهم ابو حنيفة لا يملكه ولا يفتق منه ولا يملكه ولا يفتق منه ولا يملكه
 من ذلك بل يملك اول العدل قال الاذري ويحتل ان يقال ويسلم اليه الرقيق ثم يترج عالا اذلاخلون كمال
 ابداه منه بخلاف النصف لانه يفتق من كماله وهذا كما قال شيخنا رحمه الله ان يكون غير النصف
 مما اطلق به كالعبد اخذنا من العلة ولا يصح شراء الكافر رقيقه مسلماً بشرط الاعتاق لانه لا يصح العتق
 ولو اسلم رقيق الكافر أمر بآلله الملك منه يبيع أوجه أو عتق أو وقف أو نحو ذلك دفعاً للاهانة والاذلال
 ونظام اهانة الكافر على المسلم ولا يحكم بوزال ملكه بخلاف ما لو اُصلحت الزوجه فتحت كافر اذا ملك النكاح
 لا يثبت النقل فحين البعلان بخلاف ملك العين ولا يكتفي برهنه ولا بآلته ولا بغيره ونحو ذلك
 لانها لا تملك بالاسد بخلاف وهل المراد ان ذلك لا يصح أو يصح لكنه لا يكتفي قال الزركشي فيه فثاروا الاقرب
 الاول ولا يكتفي دفعه على ذي على المتجهو يكتفي بآلته وان لم يزلهم الملك لا فاقته الاستقلال (بوجه) يدخل
 المسلم في ملك الكافر ابتداء في أربع صور متوفاً أنا أسردها لك تنبيه القارئ الاول والثانية من صور
 استعاب العين المذكورة انما الثالثة الآت كانت من كافر عن ابن كافر ويخالف في تركه عبد مسلم الزاوية
 الرد بالعبث الخامسة الاقلام السادسة الاقلام السابعة أن يرجع اليه بآلته مقابل قبل القبض وفي معنى
 ما اذا أتت عليه بآلته فالتحريم البائع فاذا اذلت الفسخ عادا عبد الى ملكه الثامنة ان يبيعه بغيره ثم يبيعه بالثوب
 بغيره فدره التاسعة اذا تابع كافر ان هذا كافر فاسلم قبل القبض فتغير لاشترى فان سخط دخل في ملك
 البائع العائنه اذ باع كافر مسلم بالشرط الحياض للمشتري فطعن الحادية عشر بتابع كافر ان كافر
 بشرط اشتبا البائع فاسلم فدخل في ملك المشتري باقتضاء حياض البائع الثانية عشر ان يرد للموئس بشرط
 كالكاتبه والحياض الثانية عشر ان يرد كافر فاسلم ثم اشتعلت فطعن الرابعة عشر باع كافر بها

مذموم بالظلم على امرائه فخير قيل فبعضه في الفسخ وكذلك يباعه فقبض قبل القبض الخامسة عشر اذ يباعه
 لم يرد له قبل العقد ثم حرمه متفق ان الفسخ السادسة عشر يباعه مسلم له بعد انقضاء عمره فليكثر الفسخ
 السابعة عشر يباعه بغير طعام فله مهره شاهد كذا في الفسخ الثامنة عشر يباعه رأس مال مسلم فاطع المهر
 في الفسخ التاسعة عشر فتمت فاسلم في هذا المقترض جاز لا مقرض الرجوع المئمة من مهن وورث مير
 مسلما أو كاهرا فاسلم ثم يباعه فله مهرين على التركة وله بعض مبيع البع وبه وذا الذي انكح من الغلبة
 الذين الحادية والعشرون وكل كاهرا في شراء كاهرا فاشتره ثم اسلم وظهور انه مبيع وأمر الوكيل الردائه
 يقع من الوكيل التلبية والعشرون فله مهر على القراض الكاهر عيه والغرض من اقتسامه اسلامهم
 التثنية والعشرون ان يبعه أخوه أو بغيره ثم يقتضي الحال المذموم الرابعة والعشرون الفسخ بالمال الذي
 انقضى والعشرون ان يبعه في الكاهر زوجته بعد كاهرا فاسلم ثم يرجع كاهرا أو يبعه في الزوج بالمال الذي
 أو يفسخ السادسة والعشرون ان يلتزم المئمة بحكم وما يكفر بشرطه اما قدم فغيره أو وقت نهى
 وغرضه فاسلم ثم أثبت كاهرته ملكه فانه يرجع فيه لان تلك الانشطة كالتك بالقرض السابعة والعشرون
 ان ينفق على كاهرته كاهرته فاسلم ثم تأتي بولده ثم ينفق عليه الموقوف عليه الثامنة والعشرون ان يوصي
 لكاهر بماله له أم من زوجها الكاهر فيقبل ثم قسم الجارية وثاني بولده التاسعة والعشرون ان ينفق
 الكاهر زوجته الكاهر على عبد كاهر مسلم ثم يقتضي الحال نفي الخلع ببيع أو فوات شرط المئمة
 ثلاثين ان يزوج كتابه كاهرته لكاهر ثم قسم وثاني بولده فانه يكون مسلما محلا كالسبعة الحادية
 والثلاثون ان يزوج كاهرته مسلمانة فله كاهرا أو يبعها اثنتان البسمة وصاروا مسنولين فله الثانية
 والثلاثون اذا وطئ مسلم امرأة كاهر غالبا ثم زوجته الامة والثلاثون محلا لكاهر الثالثة والثلاثون
 اذا أسلم عبد لكاهر بعد ان جنى جنايته تزجيب مالا ينفق في بريقته و يباعه بعد اشتراؤه القداء فتعذر تفصيل
 المظاهر أو تاجر لأفلاسه أو عتيقه أو صبره على الحبس فيمنع البيع فبعد ان ملكه ثم يبيع في الجناية
 الرابعة والثلاثون ان يبيع الكاهر بعد اسلامه أو كاهرا فاسلم ثم يشرى المكاتب بعد اسلامه أو ثاني
 أمته المسلمة بولس سكاخ أو وثام بغير نفسه وبفسخ الكاتبة يدخل الولد أو العبد في مال الكاهر الخامسة
 والثلاثون اذا حضر الكاهر الجهاد بالان الامام وكانت العبيدة أطالا وناها وصعبا وأصلوا بالاستقلال
 أو التبعية ثم انتار الدائمون التملك كان للأمام أن يرضع للكاهر مما يجدر ان يتسلم بسبب الاضيقه على
 السادسة والثلاثون ان يكون بين ظهري من نو كاهر ومسلم هيوساوت أو يرضعهم وانهموا السابعة
 والثلاثون ان يمتن الكاهر بمسمن بعد مسلم فان الباقى بشئ فله لكه ويقوم ما يكافئه في المجموع
 في البيع عن البعوى وأقر الثامنة والثلاثون اذا وجه لفره فاسلم في بدمه الرجوع فله التاسعة
 والثلاثون اذا أقر بغيره فاسلم في بدمه ثم اشتراه كاهر كرهنا وان كان ذلك في الحقة فله الثانية المئمة
 أو يمين أن قسم مسنولة الكاهر ثم تأتي بولده من سكاخ فو وثامان يكون مسلما لو كاهر وشبهه حكم
 أمه والشامل بطبع هذه المسئلة أسباب الأول المالك الفهرى الثاني ما يبدد أو يفسد الثالث ما يستغيب
 الضيق ما يستغيب ذلك فانه ضابط مهم (ولا يفسخ شراء) (المسلم في اسلامه) كسقي وروح أو غيره من عدة
 الحرب كدرع ودرس (والله اعلم) لانه مستعين بذلك على تناكلا بخلاف الذي في دارنا فانه في بدمه كتابا
 وبخلاف عدة الحرب ولو عيانا من كاهر بعد أفلا يمين جعله عدة حريه فان طلب على الثاني أنه
 يده اسلاما كان كسيع الضبطه لمر الجرم وسفاني في الداهي أما الذي في دار الحرب فبغوا كالغربي
 وفتنى كلام المصنف ان المسلمين كالتى والأوجه فتحاله لا ينزى أنه كاهر في (تنبه) صرحوا
 في سائر الحروف بان القرس والذرع ليسا من السلاح وهو مقتضى قولهم في السلب كدور وسلاح ولما
 ولنا غيره ومثل ذلك لكن كلام الامام يقتضى أنه منه فانه يستدل على بيع السلاح ووهن من

ولا يلحق به اسلاما وانما أسلم

بغير
شروط

الذي بانه عليه الصلاة والسلام توفي ودفن بمكة من عند يدي فدل على انه يسمي صلاحه اودى والغفر
 سلاحان اهل الحرب يستعملون به على قتالهم كما هو معتاد شرعا في الحرب اذ لا يخلو ايضا كل من الراس
 وغيره ثم شرع في الركن الثالث وهو المبيع غناؤه ومقتضاها كراهية الشرط فقال (والمبيع شرط) فالمسلم
 فله في الرخصة وسبب ذكره المصنف وزاد البارز في على ذلك الرؤية قال في العساق والتحقى
 اشتراط الرؤية باخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصف غوايه الوصف امور فصدق فيها
 العبارة فان قيل يشترط في الرويان شرط آخرز باطل على ذلك احيى بان الكلام في غيرهما فان كان
 لها بطلان فيها فان قيل يرد على ذلك حريم الملك فانه لا يصح بيعه وحده مع وجود الشرط احيى بانه ان
 أمكن احد ذلك حريم الملك فالوجه الصغرى لا تقع راجع الى عدم قدرته على بيعه كبسب بعض معين ينقص
 بالاعتق قال السبكي والذي يجر من الشرط والمكسفة فلا يشترط له غيره مما لو اشترط البهارة
 فثبت انه من الملك لان النفس غير مملوكة وأما القدرة على التملك والعلم به فشرط في العاقل وكذا كون
 المالك له العلم ثم شرع المؤلف في بيان الخمسة فقال أحدها (طهارة عينه فلا يبيع) نجس العين
 مع ما أمكن تمامه بالاعتق لا يملك للبينة أم لا كما سرجين (الكسب) ولو علم (والنحر) ولو عجزه
 طهارة عينه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن نحر الكسب وقال ان الله حرم بيع النحر والبينة والنظر
 ونسبهم ما كان معناه (و) لا يبيع (المتنجس الذي لا يمكن تطهيره) كالخسل واللين) والمبيع والآخر
 المتنجس بالزبل لانه في معنى نجس العين أما ما يمكن تطهيره كالزيت والنجس والآخر المتنجس بما لا يمكن
 فانه يصح بيعه بمكان طهره (وكذا الدهن) كالزيت فلا يمكن تطهيره (في الاصح) لا يمكن لما أمر بارافة
 السمن لغيره روى ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفارة تموت في السمن فان سككت جامدا
 فأنفها واما حيا وان كان مائعا فالزيت والثاني يمكن تطهيره بفسله بان يوضع على فلين مائه أو يصب عليه
 مائه بغيره ثم يجره حتى يصل الى جيبه أجزائه وهذا المسألة مكررة في كلام المصنف فانه ذكره في باب
 الخجاسات وظاهر كلامه صحتها اذا قلنا انه يظهر بالغسل وهو وجه والاصح المنع بغير الفارة لا تقدم
 ويشكل الفرق بينه وبين الثوب للنجس حيث مع بيعه فلهذا قال الرافعي ويجري الوجهان في بيع الماء
 المتنجس ومقتضاه للتعبد به صرح في المجموع قال الاصمغولي ويزن من منع بيع الاخر فساد بيع الباقي
 للبينة وهو واجب بان البينة انما يدخل في بيع المار بها المظهر منها كالنحر والنسب فاعتبره فان لانه
 من مصلحته كالبهائم وان يصح بيعه وباطنه التماسه بغيره كالهم على بيع الاخر فساد بيع الباقي
 الجواب فلهذا قاله بعض المتأخرين والاولى أن يقال مع بيعها العلبنة بحد ذلك في الارض المسبوبة
 بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالزلة ما وصل اليه المجداد والظاهر منها غير مرق قال الاقرعي والاجماع
 لا يخلو على صحة بيعها ولو تصدق بدين نجس لغيره استباح به على اولاده نقل البدل وركن وكذا تصدق الهبة
 والوصية ونحوهما وكذا دهن المرجين والكسب ونحوهما (فائدة) سئل السبكي عن الوشم النجس
 الذي لا يمكن زواله من البدن هل يتبعه المبيع كالبهائم التي لا يمكن تطهيرها فقال الذي أراه
 القلع بقتل البهائم وان الوشم النجس لا يتبع من ذلك (فتية) ظاهر كلام المصنف ان امتناع
 بيع ما لا يمكن تطهيره مفرغ على اشتراط طهارة العين وليس مرادا فانه ظاهر العين ومع ذلك
 لا يصح بيعه ولذلك قال في الحاوي طاهر أو يظهر بالغسل فلا يضر طهارة عينه وانما العساق ان لا يكون
 نجسا نجاسة لانها لم يفسد بالغسل (قروخ) بيع فارة المسبوبة على طهارتها وهو الاصح
 وبيع الغز وفيه الحدود ولو لم يكن لان مقامه في عينه مصلحته كالبهائم وباطنه التماسه بغيره فساد بيع الباقي
 صرح به في المرونة وغيره والندوة كثرى التمر وظاهره انه لا فرق في حقه بالوزن بين أن يكون في النعمة
 أو لا وهو كذلك وان خالف في الكفاية ويجوز اقتضاه السرجين بوزن الزرع به لكن مع الكراهة

والمبيع شرط طهارة
 عينه فلا يبيع
 والنحر ولو علم
 لا يمكن تطهيره
 وكذا الدهن في الاصح

الذي ياله عليه السلام توفي وهو مبرهون عندهم يمد له أي أنه يمد يده ملا - يوردي والغفر
سلاحات أهل الحرب يستنبطون به على قتلتنا كالمس وعشع شرا لمعربي الخيل أيضا كجملته لأن الناس
وغیره ثم رعى في الركن الثالث وهو المبيع مخدأ ومقتاذا كذا السروطه فقال (والمبيع شرط) التسليم
قوله في الروضة وسبب ذكرها المصنف وذكره البلوزي على ذلك الروضة قال في القسراتي والتحقق

استراط الروضة داخل في استراط العلم فإنه لا يحصل بدون روضة ولو وصف فرواه الوصف أمور تفتق عنها
العبارة فإن قيل يشترط في الروبات شروط أخرى يادته على ذلك أجيب بأن الكلام في خبرها فإن قلت
لو أباب بخصها فإن قيل يرد على ذلك حرم المالك فإنه لا يصح بيعه وحده مع وجود الشرط أجيب بأنه إن
أمكن أحد ذلك حرم للمالك فلو جبه العدة والألتع واجبع إلى عدم قدرة تسليمه كبس بعض معدن بقص
بالتعقال قال السبكي والذي يفرض من الشروط المالك والشفعة فلا يشترط له فيه مما هو أما اشتراط الطهارة
فستلزم من المالك لأن النجس غير مأكول وأما القدوة على التاميم والعلم به فشرط في العدة وكذا كون
المالك لمن له العقد ثم شرع المؤلفان في بيان الجسة فقال أحدها (طهارة عنه فلا يصح بيع) نجس العين
سواء أمكن نظيره بالاستشفة كجملته أم لا كالسرجين والكباب) ولومها (والنهر) ولو حرمته
نظير النجس عين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الكلب وقال إن الله حرم بيع النهر والمينة والنخز
وقس من سألني معناه (و) لا يصح (المتنفس الذي لا يمكن نظيره كالسبل والابن) والصبيغ والأجر
المعجون بالزبد لأنه في معنى نجس العين أما ما يمكن نظيره كالنوب المتنجس والأجر المعجون بجامع نجس
فإنه يصح بيعه لا يمكن طهره (وكذا الدهن) كالزبد لا يمكن نظيره (في الأصح) لأنه لو أمكن لما أضر باقاة
الدهن فيما روى ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفارة تحوم في السم من حسان جامدا
فإنه رواها وما حوّلها وإن كان ما عاها فخر يفوقها في كس نظيره بفسادها بوضع على خلتين ماء أو يصب عليه
نظيره ثم يجره حتى يصل إلى جميع أجزائه وهذه المسألة مكررة في كلام المصنف فإنه ذكرها في باب
التيهات وظاهر كلامه صحة بيعه إذا قلنا أنه طاهر بالنقل وهو وجه والأصح المنع نظير الفارة لا تقدم
ويشكي الفرق بينه وبين النوب المتنجس حيث يبيع بفسادها في الرافق ويجري الوجهان في بيع الماء
المتنجس ومقتضى التبع وهو صريح في الخروج قال الأصموي وبازم من منع بيع الأجر فساد بيع الماء
للبنية وما يجب بأن البناء إنما يدخل في بيع الماتر تبع الظاهر منها كالنهر والخشب فافتقر به ذلك لأنه
من مصالحها كالحيوان بغير بيعه وباطنه التمسك بقرآن كذا هم على بيع الأجر مفردا وفي هذا
الجواب أقول كما قاله بعض المتأخرين والاولى أن يقال مبيعها العاجز ومعد ذلك في الأرض السبعة
بالنجاسة فإنه لا يمكن نظيره إلا بالزلة ما وصل إلى السجدة والظاهر منها غير مرق قال الأذري والأجاف
لأنه على صحة مبيعها ولو صدق بدهن نجس لفتو استحبابه على الوكعة نقل البدو جاز وكالتصدق الهبة
والوصبة ونحوهما وكالدهن السرجين والكباب ونحوهما (خاتمة) سئل السبكي عن الوشم النجس
الذي لا يمكن زواله من البدن هل يمنع صحة البيع كالأحيان التي لا يمكن نظيره فقال الذي أوله
القطع بصفة البيع وأن الوشم النجس لا يمنع من ذلك (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن امتناع
بيع ما لا يمكن نظيره مفرع على اشتراط طهارة العين وليس مرادا منه ظاهر العين ومع ذلك
لا يمنع بيعه وذلك قال في الحارثي ظاهر أو بظاهر بالغسل فلا يعتبر طهره بوضعه وإنما تستبرأ لا يكون
نجس نجاسة لا تفسد بالنفس (فروع) بجمع بيع فأمرنا المسبك بالله على طهارتها وهو الأصح
وبيع الغر وفيه الدود ولوبيتا لأن بقاءه فيه من مصلته كالحيوان بباطنه النجاسة وما عجزنا فلو زنا كما
صرح به في الروضة وغیره أو الدود فيه كثر في النهر وظهره أنه لا فرق في حصته بالوزن بين أن يكون في الذمة
أو لا وكذلك وإن خالف في السكاهية ويجوز اقتناء العرس خسين وروية الزرع به لكن مع التكرار

والمبيع شرط طهارة
عنه فلا يصح بيع الكلب
والنهر والمتنفس الذي
لا يمكن نظيره كالسبل والابن
وكذا الدهن في الأصح

[illegible]

عليه سدا أو شرعاً ليقرب يحصل العوض والخير من بيع الغرر للمني ههنا في مسلم قال الماوردي والفر
 مائردين من الذين أقبلوا على شراؤه وقيل ما انفكنا عنه عاقبة ولا ينطبق في الحكم بالاطلاق اليأس
 من التسليم بل ظهور والتعذر كاف وقد يصح مع تحيز عن التسليم لكون المشتري قادراً على التسليم
 كما سيأتي في المقصود وككون البائع متجنباً كما ذكر الشيخان في كفاية القاهل قال الزركشي ومثله
 من حكمه بعتنه على المشتري (فتية) قد حوت عادة المصنف رحمه الله تعالى أن يترك أولاً على الاتفاق
 ثم يذكر اختلاف فيه فامكان تباينه بهج بالانطلاق وامكان تسامحه بهج على الصحيح فلا الاعتراض لكن
 كان الأولى ان يعبر بالقدر بدل الامكان كما عبر به في المجموع لاذ لا يلزم من ثبوت امكانه وثبوت الاستحالة
 عنه القدرة عليه ويستنتج من ذلك ما لا يباع بقدره وبوجهه فانه يصح بيعه على جواز الاستبدال عن الثمن
 وهو الاصح فخصه بالتسليم اثره في ذلك والاقصيه بدل واذ لم اعتبار قدره التسليم (فلا يصح بيع)
 ما يتعد ذوقه كالمطبخ في الهواء وان تعد العود الى عمله لما فيه من الضرر ولا يوثق به لعدم ثبوت
 وجه الاتفاق ببيع العبد المرسى في حاجة ثم يصح بيعه الفل الموثقة بأموره يصوره وهو أحر
 بل يكون في الشك ولو هي اضم الكاف وتضمها مع تسديد الواو فيه اوج فخصه بها في الأولى المطبوعة
 وهي يابست لثقل من عبادان كانه في الحكم وقال في المصباح هو الفصل في جمعه ولا يثبت في هذا
 وسكن أيضاً كسر الكاف مع تحذف الواو وقارن بقية العبد باله لا يبعد بالمرح وبأنه لا يابست على عادة
 الامام علة فلو توقف خصه بهج على حده لما أضربه أو فسد به ببيع مختلف بقية المايور والناد
 و (الضال) والرفق للتفريط خبر (والأبق والمغروب) من غير غاصبه للجزء من تسليم فانه لا
 (فائدة) الضال لا يقع الا على الحيوان انساناً كان أو غيره وأما الأبق فقال النعماني لا يقال العبد أبق
 الا اذا كان ذهابه من غير شوقي ولا كد في العمل والافه وخارب قال الاذري لكن الفقهاء يملكونه
 عليهم (فان باعه) أي المقصود (افاد على انتراعه) دونه أو الأبق افاد على رد دونه (مع
 على الصحيح) نظراً الى قوله الهبة الا ان انحاجت قدره الى مائة فاعطاه البطلان كانه في المقلب
 والثاني لا يصح لان التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه أما اذا كان البائع قادراً على انتراعه أو رده
 فانه يصح بالاختلاف كما علم مما مر فالى المقلب الا اذا كان ذبه تعبد شديد فيبقى أن يأتي فيه معنى بيع
 المملك في البركة أي وشي خصه به فيها والاصح عدم العفة فان قيل مع بيع الضال والأبق والمغروب
 مشكل لان احصائهم جائز وقد مر سواء بان العبد اذا لم يكن في شرائه منفعة الحصول الثواب بالعتق
 كالعبد الزمن صح بيعه واعتاد للبائع قبل قبضه صحيح ويكون قبضه لا يصح بيعه ولا اذا كانوا زمانه
 بل مطلقاً لوجود منفعة من المنافع التي يصح لها الشراء اجيب بان الزمن ليس فيه منفعة عند حيل بين
 المشتري وبينه بخلاف المقصود ونحوه وقضيه أنه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم
 وانما العتق لا يصح طائفاً وقول المكالي يصح بيع العبد التام لانه يمكن الانتفاع باصاته في التقرب الى
 الله تعالى بخلاف اجساد التامة ممنوع ولا يصح بيع مملك في ماء ولو في بركة ان شئت فسمه منها لعدم
 قدرته على تسامحه فان سهل خصه به ولم يمنع المهور منه صح ورجح الطائفة بالبركة السميت وتصح كتابة الأبق
 وكذا المقصود ان تمكن من التصرف كما يصح تزويجه أو عتقه وان انتفت القدرة على التسليم (ولا
 يصح بيع نصف) مثلاً (معين من الاثنا والسبع ونحوهما) كسب طيس تنقص بشمعه فتجزأ لجزء
 عن تسامحه فانه شرعاً لا يسلم فيه لا يمكن الا بالاكسر أو التعل وقبضه تنقص وتطبيع باله وحرام وقرعوا
 بينه وبينه مع قالوا من خصه ببيع ذراع من أرض بان التميز فيها يحصل بنصب علامة بين المالكين بالاضطر
 فان قيل قد تشق مراقب الأرض باله لا وتنقص القيمة فيبقى الحظا بالثوب اجيب بان النقص فيها
 يمكن تداركه بخلاف في الثوب فالى المجموع وطريق من أو ادشر اعتراف معين من ثوب طيس ان يواظب

فلا يصح بيع الضال والأبق
 والمغروب فان باعه افاد
 على انتراعه مع على الصحيح
 ولا يصح بيع نصفه وبين
 من الاثنا والسبع ونحوهما

لا يضر (معاني الفصاح) برفقه (في الاظهر) لانه من جو السلامة بالعمود يخاف كلفه بالانصاف
 فبعض بيعه فاسا على المربض والمريد والثاني لا يصح لان المستحق يجوز له العلو على مال وقد تقدم ان
 معاني المال مانع ومار بنه الفلن ومنه يفة والمذهب عند الجمهور والقيل بالعمود ومافي الترخيص والروضة
 فكان التعديل بالمذهب أولى ولو ذهب إلى البيع على مال قبل بيع المال البسج أولا وجهان رجع إلى الثاني
 منهما البطلان ولا يضر معاني الفصاح بمضمون أعضائه بل يصح بيعه فاعا ولو قيل في الحارفة وقد رماه
 قبل ان يبيع بعه كالمريد كافي الروضة في باب خيار التمسك وان خالف في ذلك السج فوجده وانما
 الشرط (الرابع) من شروط البيع (الثالث) فيه (لانه العقد) فليس لا يصح الا في غلظت رواه
 أبو داود والترمذي وقال الحسن وهذا اذا كان كرمي في الوجيز وتبعه الشيخان والمناظر وابن له العبد
 ولم يقولوا بالمانع ليدخل المالك والوكيل والولي والساكن كفي بيع مال التمسك والمتمتع من وفاء دينه
 والمتمتع والمناظر في غير جنس حقه لكن بيع الفضولي ولرد على هذه المبالغة العقد بقر المالك ووفاء
 على لجازته من من يقول بعه كاسياني والفسود والخوارج والمناظر عليه بالعمود أراد الشارع
 دفع ذلك بقوله لمن له العقد الواقع وهو انما يأتي على أحد الرأين في بيع الفضولي وهو ان العدة موقوفة
 على الاجازة لان البيع صحيح والمالك موقوف على الاجازة والرأي الاول هو الرابع خلافا لما قلناه في الرابع
 من الامام من ان الرابع انشائي قال شيخنا وقد رجع إلى الاول المصنف في بعض كتبه ولولا المصنف أن يكون
 للعقد عليه ولاية لم يكن جامعاً له (تدبر) كل ينبغي تقدير المالك بالتميز يخرج بيع البيع قبل قبضه
 فانه لا يصح كاسياني (في بيع الفضولي) وهو البائع مال غيره بغير قبضه ولا ولاية (باطل) لمذهب
 المتقدم وكذا انشائي نصير فانه الثاني للبابية كالمزوج أمغير أو ابنته أو طالق منكوحته أو عتق عبده
 أو جرد له أو وفقه أو فقهها أو انشئ له يعني ماله لانه ليس بمالك ولا ولي ولا وكيل فلو جرد المصنف
 بالنصرف بدل البيع لشمل الدور الذي كرمها (وفي القديم) تصرف المذكور كجزء من المصنف كاسر
 (موقوف) ويصل النصرف صحيح والموقوف المالك بملكه في الرابع من الامام كاسر على الاجازة
 (ان اجازة المالك) أدواه (نقد) بفتح اللام للجنة أي مضى (والاخر) ينقض ودليل ذلك ما رواه
 البزارى مسنداً وأبو داود والترمذي وابن ماجه باسناد صحيح أنه عروة البارقي قال دفع إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ديناراً اشترى به ثياباً فاشترى به ثيابين فبعتهما أحدهما ديناراً وحدثني أبي النبي صلى الله
 عليه وسلم يشاؤه ديناراً فاشترى به ما كان من أمرى فقال يا رسول الله قال في مائة نيك فكان لو اشترى
 بالرباب ربح فبهر وأواه أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح وهذا القول نص عليه في الامم ونفسه جامعاً عن
 الجريد وقال في بانه الروضات فوى من جهة الدليل وأجيب من جهة الاول بان حديث عروة محمول
 على أنه كان وكبلاً مطلقاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدل عليه أنه باع الثيابا كلها وعندنا في الجواز
 لا يجوز المنسحب الا بالذن من المالك والمعتبر اجازة من مالكه بالنصرف عند المتقدم في باع مال النخل فبلغ
 وأجاز لم ينفذ (تدبر) محل الخلاف إذا لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بغيره وهو ما كنتم
 بعه فاعا كما حرمه في الجمهور ولو جرد المصنف بقوله ان الجرد ليس به مال مالكه لعل ما قد روى (و)
 باع مال عورته أو أبا رأمته أو زوج أمته (طائفة الجاهل وكثابتا) بسكون الياء وتشديد دها أو باع
 بدينه طائفة الجاهل أو كثابتا فبأن أنه قد رجع من إياه أو فضح كتابته (صفي الاظهر) لشين
 ولا ينع على ذلك فاعلم بما في نفس الامر لا بما في ظن القاد والوقت في وقتين لا وقت صفه بخلاف
 الخواصز كمال شرط موت مورثه لان النية معتبرة فيها ولم ينع على أصل فان قيل كيف صح البيع
 في تزويج الامم مع أنه لا يصح لشكاح من لم يعلم أنهم معتدة أو أنتم أم لا أجيب بان الشك في حل المعتقد
 عليه وهذا في ولاية العاقد وبه ما افرق وان اشترى كل في كنية والثاني لا يصح لقلته عدم ولايته عليه

علق الفصاح في الاظهر
 الرابع المالك من له العقد
 لبيع الفضولي باطل وفي
 القديم موقوف ان اجاز
 مالكه مذكور الاول باع
 مال مورثه طائفاً حادثة
 وكان ببيع في الاظهر

ولوباع شأنته الغير مبيات انفسه فقد خرج الامام في محط الرجة بما العوض ولو قال ان مات أبي فقد زور
 امته لم يبيع شيئا في الروضة في النكاح لانه قد بقي فأنه قوله ان تقدم بزوجتك أمي وسورة التوبة
 قلنا نرحا كذا وسام في كلام ابن الصباغ ان لا يعل حال التعليق وجود المعاق عليه والا يصح ذكره
 المامان وهو منسب لابي في النكاح في قوله وتقدم يفتان صدق التبر فقد زوجتك له
 قوله ناديا حبانة بغيره انه لو كان نكاحا لم يوه بصح حزا الثانيان الامر كله ويزيد انه لو باع مال أبيه
 قلن انه انك ثم لم يوف الاب مع فعلها كالحكمة الامام عن شيعة ثم قال وهو مع حسنه يستعمل ولو
 هار لاصح لانه في المقتضى مع قصد واختيار وصدم وضاه بوقوعه كقائه انه لا يبيع لانه لم يعلأ عنه
 لوباع أمانة بان يبيع ماله اذ فيه خوف فصب أو كراه وقد فوضا قبله على أن يبيعه لبره
 أمن وهذا كإلحاحي بيع الامانة يسمى بيع التلينة الشرط (الخامس) من شروط البيع (العلم
 المتعاذ من لامن كل وجه على جني في المعين وقد رواه في بيان التهمة على ما يأتي بيانه للنهي عن بيع الم
 كاسر (فبيع أسد التوبين) ونحوهما كانه يدين (باطل) للرد (وبصريح مع صاع من صبرة) وذ
 الكومة من الصاع (فعلم صباغنا) للمتعاذ من كاشرة لعدم الغرور وقناع الجور بانه يترك على
 الاشاعة في تلك الشئى حصرها واثبات بعضها انفسه قد ومن البيع (وكذا) بيع (انجهل)
 صباغ الممتاقدس أو أحدهما (في الاصح) لتساوي أجزائها وقشره الله المبيع هنا فانه يترك على
 صاع مسم لتعذر الاشاعة حتى لم يبق منها غير صاع فحينئذ باع أمته من أسفل الصبرة وسماه الغرور
 ظاهرها كروية كانه يختلف بيع ذراعين من مجهول المذراعين من أرض أو ثوب لتفاوت الأجزاء كبيع
 ما من هذه الشياء ويختلف ما عورق الصباغ وباع صاعا مائة قال القاضي لانه لم يعلأ وقتل المكنا
 فبجانب العرض والثاني لا يبيع كالأخرى مبعوثا لو قال بعت ما عورق من الأرض الأولى مستثنى من المثل
 العلم واستثنى مسائل أمته الضر دون المصلحة منها في الاحتياط حاتم البرج و باع أحدهما ما
 فانه يبيع على الاصح كذا كره المصنف باب الصب والشباغ وهما ماله باع المال الزكوي بفعل الجور ف
 الاصح البطلان في خبره في كثير المصلحة في خبره وهو مجهول العين وسماه أمته كروا القناع وما القسود له
 كالحسنة ومنه ابيع الغرور بامته الله ودوسوا ما كان حبا أم ممتا وسوا ما باعه وزنا م جزفا قال
 وروا كان المبيع مجهول الغرور ولو باع الصبرة الا صاعا وصباغ ما معلومة مع والا فلا يعلأ على الله عليه ولم
 ثم من يبيع الثياب وما الغرور في الا أن فعله وقال حسن صحيح ولان المبيع ما ورده الصاع وهو مجهول
 بخلاف بيع صاع منها كسرها لانه معلوم الغرور والمطلوب بخلاف بيع جميع الصبرة لان العيان يعلأ بظاهر
 المبيع من جميع جوانبه فكأنه أقدم على تخمينه وهو قوله بطلانه في مسئلته لا يمكن فيه ذلك لان المبيع
 ثابته أعيان آخر ولا يبقى بغيره التخمين بل لا يمكن اساطة العيان بجميع جوانبه المبيع ولم يور
 ولو قال بعتك صاعا أو صاعين الصاع الاخر مع بخلاف الاصاغته ولو قال بعتك كل صاع من
 بدرهم وكل صاع من ثمنها الاخر بدرهم مع (ولو باع على هذا البيت حذفا أو زنة حذفا لخاصة ذهب
 أو بجا بابه فلان غرسه) مثلا أي على ذلك ولم يعلأ أو أمه ما قبل العقد المذكار (أو بألف دراهم
 ودينار) أو صاع وكسرة (لجمع) البيع لله بل يسل المذكار في الثلاثة الاول ويجذر المذبحين
 أو الصاع والكسرة في الرابعة فأن عملا قبل العقد مذكرا ليعت والمساو عن الغرور وقال فبعتك
 صاعا لا تنفاه المذور وكذا ان قصد كافي للطالب فان لم يعلأ ولم يتقدم مع ايضا كقولنا أو صاع
 المذلل بتعيب ابنه فانه يجعل على مثل نفسه أما لو كان ما باع به فلان غروره قد سألوا للتبني بآثر له
 خبره وهو بان فان الاطلاق يترك عليه لانه مثله لا قصد البيع وتصل امتناع المبيع عما ذكر اذا كان
 في الذمة فان كان الممنوع بنا كان قال بعتك بل مع هذا البيت من هذه الحصة مع كاسر حبه في المجموع

التمس من الغرور في بيع
 الثوبين بامته وبيع صاع
 صاع من صبرة تعلم صباغ
 وكذا ان بامته في الاصح
 ولوباع على هذا البيت حذفا
 أو زنة حذفا لخاصة ذهب
 بجا بابه فلان غروره أو
 بالف دراهم ودينار بجمع

والشرح الكبير في السلم وعمل الرافعي بأن كان لا يدخل ثلث البيت (تسمية) بقوله على كذا في المردج ورد
بالحر فيكون من موز الثمن كما في المردج والشرع في الرخصة وأصلها بل معصوب ولا حرف معه فيكون من
صور السبع وهو أحسن (ولو باع بحد) دراهم أو مثاقير وأطلق (وفي البلد خند) منها (غالب)
وغير غالب (نعم) الغالب ولو كان دراهم معدية وأشد في وزن أو فاصلة أو حاد ومكسرة لأن الظاهر
أن دراهمه ولو غالب من جنس العروض نوع النصرف العقد البعده لا يخلو على الأصح كان يسير
قوي باع حاملة والمرد في البلد فروع منها ولو غلبت الفالوس على العقد عليها كما حرمه الشافعي قال
الأوزاعي هذا إذا سعى الفالوس أما إذا سعى الدراهم فلا (تسمية) لا تدخل هذه الصورة ولا التي
قبلها في بيعه والصنف لأن الفالوس استمن من العقد وإن أوهمت صيانة الشارح وإن انفردت أنها منه ولو
غيره بالثمن لمكان أولى ولا يحتاج في الفالوس إلى الوزن بل يجوز بالدراهم كانت في الفضة ولو كان العقد
مغشوشا بغيره الماهلة به وإن جهل قدر الفضة نقلت للعرف ولو كان بعد البيع فله خصه الغشوش جدا
ثبت الزمان بجمع من مائة إلى مائة من مائة ولا يباع مال البيع كالمظهر من غير الجهر ولو باع بوزن عشرة دراهم
من فضة ولم يبين أنها مغشوشة أو غير مائة بهج تردده (أو) في البلد (فقدان) فأكثر ولو عدها
فمكسرة (ولو غالب أحدهما) أو أغلب أحدهما وانما ثلث القيمة (شرط التمين) لثقل الاختلاف
الفرق بالاختلاف فلا يكتفى التمين بالثمن بخلافه فبإمره في الخلق لأنه يغير فيه إلا ما غفرنا فإن قيل لو
قال من له بساتين وفتنة بغيره ولو باع واحد فله بهج مع أن الشكاح يعتاط فيه أجيب بأن ذكر العروض
هنا وإن لم يوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم كفي بالثمن لا يبيد ذكره أما إذا انقضت العقود ولو
فقدان مكسرة بالثمن تناقضت فيه فله بالثمن فله بهج جهل فغيره يمين يمين ولو لم يمتنع في الثمن أي أنه لا يباع
بغيره مائة أصلا ولو مؤجلا أو مائة درهم في البلد حال أو مؤجلا إلى أجل لا يمكن فيه نكاح إلى البلد فله بهج
أهمل الشدة على تسليبه أو إلى أجل يمكن فيه التخلل عاقبة سهولة المعدلة مع ذلك لم يحضره استدلال منه
جواز الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد وكذا استدلال في باع موجود عز من لم يجد وليس له فيه فداؤه وقد
ينقض الإلزام واجب بالقدح وإن أبطله المسلمان كقولهم في سعة فخر شخص ليس له غير ما يورث باع بحد
ثم لثمن في بلد آخر لا يعلم ما يورث به بحد فله بهج في الأصح (ويصح بيع الصبرة المجهولة بالصغار)
لثمنه فدين (كل صاع بدوهم) قال الشارح ينصب كل أي على تقدير بعثنا الصبرة ويصح جوه على
أنه بدل من الصبرة فله الأصح هذا البيع لأن المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم
بالتمتعين والقرور مرتفع به كما إذا باع ثمن معين جزائيا وقيل لا يصح البيع لأنه لم يعلم مبلغ الثمن في حال العقد
وعلى الأولى فارق عدم الصبرة فله باع فله باعهم أي كتب عليهم الدراهم المجهولة القيمة وإن الغرر
منه في الحلال لأن ما يعامل كل صاع معلوم الثمن سببه بخلافه في ذلك ومنه الصبرة مائة قال يعتدل هذه
الأرض أو هذا الثوب كل ذراع بدوهم أو هذه الأغنام أو العبيد كل واحد بدوهم ولو قال بثلث من هذه
الصبرة كل صاع بدوهم أو كل صاع من هذه الصبرة بدوهم لم يصح لأنه لم يبيع اجزاء بل بعثها التخلل للقبول
والكثير فلا يلزم قدر المبيع تحقيرا ولا تخمينا وإن قال بثلث صاعها بدوهم وما واكتسبها بهج في صاع
فقط لأنه معلوم أو بعينه فهو عشرة أصح كل صاع بدوهم وما واكتسبها بهج في عشرة فقط لما أمر
بختلاف ما يورث فيه أصلي أن ما واكتسبها بهج لم يصح لأنه شرط تنكف بحد (ولو) فابل جلة الصبرة أو
نحوها كالوزن وثوب بجملة الثمن وبعضه بجملة كان (بهاج) أي الصبرة أو الأوص أو الثوب (بما أنه)
دروهم كل صاع) أو ذراع (بدوهم مع آخر بجملة) لتوافق الجملة والتفصيل (والا) أي وإن لم
تخرج مائة بان خرجت أقل أو أكثر (فلا) بهج البيع (على الصبر) وفي الرخصة لا يضر أنه قد
الجمع بين جدي الثمن ونفسه لا ينافي بهج ثمنه لا ينافي على الأول ما صح في زوائد

ولو باع بحد وفي البلد خند
غالب ثمن أو فقدان لم
يناب أحدهما الشترط
اليمين أو بهج بيع الصبرة
المجهولة الصغار كل صاع
بدوهم ولو باع بجملة درهم
كل صاع بدوهم مع أن
خوجت مائة درهم والأفلا
على الصبر

المتشابه في شكله انه ظاهر النص وان وجد به تغير ثابت له التحليل وقبل تبين بطلان القيد وليس المراد
 بالتغير حدوث عيب فيه فان اخبار العيب لا يختص بهذه الصورة بل التغير مما كان عليه والمادة للوجود
 عند الرتبة كما شرط في الصفات الكائنة عند الرتبة فانما يكون شئ منها كئنه مشابهة لغيره في الشرط
 وان اشتد في التغير فقال البايع هو بطله وقال المشتري بل تغير مدق المشتري بهيه لان البائع يدعي
 عليه بطله مع عدمه في الاصل عدمه كدعوى عليه بالغيب فان قيل هذا مشكل بما اذا اختلف في عيب
 يمكن حدوثه فان القول قول البايع في الادعاء قلت اجيب بانه انما اختلف على وجود العيب في يد المشتري
 والاصل عدم وجوده في يد البايع (تبيين) قولنا المستف فيما لا يتغير غالبا يفهم العيب فيما يمكن التغير
 وعدمه على السواء كالشواهد وانواع الاصع لانه مدق بطله لا يتغير غالبا ولا يتغيره (حذرن ما يتغير غالبا)
 كماله على بل بوجهه قال ابن شونة لا خلاف ان قال من شرح الكتاب ان مضمون المباح مدافع فانه يفهم
 اول كلامه البطلان ومضمون آخره العيب والبايع مل فاما يتغير غالبا لان الرتبة السابقة لم تقصد معرفة
 حال المدعو علم من كلامه البطلان فيما تحقق تغيره بل ربي الاولى (وتكني رتبة بعض البيع ان دل على
 بطله كظاهر الصبر) من مدق ونحوها ويرز وتغيره واذا فقهوا على المسامحة في او عينا كالتغير وعلى
 التفرق في مضمونه والظاهر في آتيته وكذا الظاهر الجرد عن جوزه ولو في مدق ولا يتغيره اذا رأى الباطن لا
 اذا اختلف الظاهر بنقص بطلان صبرة الزمان والفرج والباعث ونحو ذلك لعدم اللزامة على بائع اهل
 بشرط رتبة لكل واحد منها حتى لو رأى أحد جاني البينة كان كبيع القالب ولي كان القالب انما
 لا تفاوت كالتوب الصديق يرى أحد وجهه فانه البغوي في فتاويه قال النجاشي ولا يتكفي في مسألة العيب
 وابلح ونحوهما في بناء الاماكن الكثرة لان في ذلك بطلان الحبوب (و) مثل (انفوج الفاسل) أي
 المتساوي الاجزاء كالحبوب فان رتبة يتكفي عن رتبة باقي البيع فلا بد من ادخاله في المبيع ولا يشترط
 شمله في المبيع فيه فانما قال بذلك لانه هذا البيع الانفوج صحيح وان كان غايها قبل البيع وقول
 الاسوي انه لا بد من دخوله في المبيع قبل عيبه البيع كما ان في البغوي ممنوع لان البغوي انما انفي بانه
 لا بيع وان شاعنا على كمال باع شرا يرى بعضه دون بعض اما اذا باعه اودنه كان قال به من هذا النوع
 كذا قاله لا يبيع لانه لم ير المبيع ولا شرا به (تبيين) قوله وانفوج هو بضم الهمزة والياء وبفتح
 الال المهملة مقدار ربع السعاسة جهته عارف على ظاهره من قوله كذا ظاهر الصبرة كما علم من التقدير
 فيكون كل منها انفي من ظاهره وانفوج مثلا لبعض المبيع الدال على بائعه لانه معطوف على بعض
 المبيع فانه من امثلة رتبة الباطل ما تقدم من انه لا بد من ادخاله في البيع (أو) لم يدل على بائعه بل كان
 سوانا يكسر الصاد وضعا وبقال صان (الباقى) لبقائه (خالقة كقشر الزمان واليضر والفسرة
 السفلى للعود والوز) فتشكي رتبة بطلان صلاح بائعه في بائعه فيه ومن لم يدل هو عليه فقله أو كان الخ
 فهم قوله ان دل بطلانه وقوله كالبرق شائعة من يد على الرضة وانما هو صفة لبيان الواقع في الامثلة
 المذكورة ونحوها لو لم نر فيه من بطلان الكتاب ونحوه فان رتبة لا تتكفي ولكن يرد على طرده بشرط
 صدق والمساكن في قارنه فانه لا يبيع البيع فيها مع ان الصوان خفي وعلى عكسه الخسكان والبيئة الخسوة
 بالظن فان يبيع به فله ان صوامم حلقه خفي قال الاذرى وهل يلحق القرش والحقف به ما في موقوفه
 والظاهر كما قال ابن شونة عدم الاتفاق لان الظاهر فيه المصود لانه جلال الجبة ولا يرد على المصنف
 بيع كوزا انما عاى كوزة الاسوي فانه يبيع يبيع فيه من غير رتبة كبرلان الكوز ليس دلتنا في
 البيع بخلاف الخسكان ونحوه والبايع على اشتراط رتبة كبرلانها مع فيه من غير رتبة لان بطله
 فيه من مصلحته ولانه لا يتقرب رتبة ولا رتبة فهو ليس ببيع يشترط في العادة وليس فيه غرر وثبت به موقوف
 مشهورا حذر زبوص التشرية بالسفلى لا يكره وهي التي تكسر حاله الا كل من العيب فانه لا يبيع البيع

دون ما يتغير غالبا وتكفي
 رتبة بعض البيع ان دل
 على بطله كظاهر الصبرة
 وانفوج المتماثل أو كان
 سوانا في حافة كقشر
 الزمان والبيض والفسرة
 السفلى للعود والوز

قول عدم الاستغناء بوجهه على التواتر قول الأصوليين انه يفيد الضلع بشكل أجيب بأن الميزان
 يتفاوت ولا شك أن العنان أقوى ولهذا تقدم في توجيهه أن لزومه تفيد أمورا تنصير عنها العبارة
 (وهو منسب إلى الأعي) أي أن يعلم أو يعلم اليقينية يعرف الضلع بالجماع وشكل هذا إذا كان الموضع
 موصوفا في الزمة ثم حين في الشكس و لكل من يقضي منه فوي قبض له رأس مال السلم والمسلم قبل أن انفس
 بعينه الوصف لا الزمة فإن كان العوض مبيعاً لم يصب كنهه عينا (ويحل أن يبيع قبل عينة) بين الاشياء
 أو ذاتي أخرى (فلا) يصب سلمه لانظمة معرفته بالاشياء وتقبل الأول بأنه يعرفها بالجماع ويقتل فرقا
 بينهما كصغير السلم فمقابل يكتفي وأما كل خراسان في الربط وأقبل بفادى الموز (عليه) فذنبهم
 كلامه أنه لا يصب من الأعيان العقود غير السلم وأيسر ما إذا لم يصب أن يشتري فيه ويؤجرها لأنه
 لا يعملها وأن يقبل السكابة على نفسه أنه يكتب بعبده على الأعيان تقليدا للعقود ويقاسه كالأقال
 الزمنية حتى يمتد ثمراته من يعتق عليه ويدهم العبد من نفسه وأن تزوج ابنته وتخرجها وأما ما تقدم فيه
 الزوية كالببيع والإجارة والرهن فلا يصب منه وإن قلنا بصفة بيع الغائب وطريقه أن يترك فيه (بما تقي)
 لو اشتري البعير شيئا ثم جرى قبل ذبحه وقلنا لا يصب شرائه فيل ينفس البيع فيه وجهان صحيح أحسن
 منهما عدم الإعلان ولا يصب بيع البصل والجوز وتحتوها في الأرض لأنه غير قابل للمنفذ ومما تم
 به البلوى أي يصب عدم صحتها عند التام من بيع الله بيمين المالك بلوى من غير أن يملكه بل يقدرة
 ولأن الجاهل أن كان قسيرا محالوا فذلك والأفلا يمكن فساه لا تلازم غير المبيع به فاعلم نفسه أن
 يشتري الثمينة أو ماله ما فادله لا لا الغرور كان أسنى بالماء ذكره القاضي والعمري وغيرهما لو أن
 اشترى الغرور مع الماعلم يصب فيها الماهلة ولا يشترط الذوق والشه في مثل الخلل والسلم ولا يسأل الثابت لأن
 معلوم المقصود بتعاقب الزوية فلا يشترط غيرها ولو اشتري سمنا أو غيره من الساعات أو غيرها في طرفة
 كل رجل يدرهم مثلاً على أن يوزن بطارقه وبسما أو طالع معينة وبسبب الخلف ولا يوزن أن تاروف البائع
 يخلل بالزيادة لأنه غير ظاهر في التجزؤ وهذا من المبكرات المبرمة التي تقع في كثير من الاسواق
 ولو رأى بين مستويين خفية أو وضفا وقدرا كنه في كرابس فسرف أحدهما واشترى الآخر فأتى
 منه ولا يعلم أنهما المسروق مع حصول العلم لأن الثقات الأوصاف المذكورة وأذا اختلفا في الزوية
 قال قول مقدمها بيمينه لأن الأول لم على العقد اعتراف بهت وهو على القاطرة في دعوى المسحقة
 والفساد من تصديق مدعيها

(باب الربا)

بالنقص والافق يعلم من واحد يكتب بها وبالبا وهو مكتوب في المعجب بالزوا والغير لأن أهل الطراز
 تعلموا الخط من أهل الحرة وأعلمهم الزو فاعلمهم ضرورة الجنا على اعظم وقال فيه لما يعلم والمدعو
 القائل بأدلة قال تعالى اجترأت وبت أي وكذبت وشرا عتد على حوض مخصوص فغير معلوم القائل
 في دعوى الشراء حالة العقد أو مع تأخير في البدان أو أحدهما أو هو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع
 زيادة أحد العوضين من الشئ أو بالبد وهو البيع مع تأخير فنهما أو قبض أحدهما وروا النسأ
 وهو البيع لأجل وزاد المتولى ربا القرض المتروفا حصة من فاعل الزركشي ويكرهه ربا الفضل
 والاهل في شربه قبل الاجماع آيات حكمة وحرم الربا أو تبا كغيره من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وروى الحاكم في المستدرج والبيهقي في دهرهم بابا بخلاف آدم أشد عند الله تعالى
 من سب وثلاثين مرة وفي صحيح البخاري كمن مسروق عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا
 سبعون بابا بأسرها مثل أن يبيع الرجل أمه أو أبيه بالعرض الرجل المسلم وقال أنه يصب على شرط
 الشيعين وغروم الكفار قال المانزوني حتى قبل لم يخل في شربة فقد لقوه تعالى وأخذهم الربا
 وقد تم وأما ما في الكتاب السالف (فائدة) ذوي النسيئة وابن أبي بكر أن رجلا أتى في ماله ثوب أنس

ورايح سلم الأعي وقيل
 أن يبيع قبل عينة ولا
 (باب الربا)

بين الباهين لاننا نعلم اننا الى القامسة اتحد الوضمان اولى العرف فاعلم ان يسعون الفاكهة والحساوي
 طعنا وبكى دخول الاسم في المشكوك واسلم ان كل شيئين جعلهما اسم خاص من اول دخولهما في الربا
 يستتر كل في ذلك الاسم بالاشتراك المعنوي كالتمر للعصقي يضع للمير والساكن العين للماء النوع من الفخر
 معروف بالبصر وغيره منسوب الى معتق بن يسار الصبي حتى افقه عنه والعرق قال صاحب الحكم وهو
 ضرب من التمر اسفر مدور واحدة رنية وهو أجود التمر فاما جنس واحد ونوع التمر كثيرة جدا
 قال البصري كنت بالمدينة فدخل بعض أسدقائي فقال كاعفد الأمير فذا كروا أنواع تمر لا يتنقلعت
 أنواع الاسودتين نوعا ما ليس كذلك كالعفلة والشمع فاما احسان واستر والخاص من العام كالحب
 فانه يتناول سائر الحبوب وبأول دخولهما في الركن الادقة فلتما اشتركت في اسم خاص والتميز بينهما
 التماصيل بالامانة فوقع ذلك فهي أجناس لانها دخلت في الركن قبل اشتراكها في هذا الاسم الخاص
 والاشتراك المعنوي عن الباطن الهندى مع الاسفر فلتما اجفدتان على الاسم وكذلك التمر والجلوز
 الهندى بان مع التمر والجلوز العربى فان اطلاق الاسم عليهما اتحد مشترك بينهما أى ليس موضوعا
 لطيفة فاما حديثي لطيفة بين مختلفين وهذا الضابط كما قال الاسفرى اولى ما قبل ولم يذكره الرافى ومع
 ذلك فانه يتنقض بالهجوم والالابان على اصح القولين انهما الجنس كاسموا على القول الآخر بان الجنس
 لا ينقض وسبب اشتراط التقاضى ففرق بينهما بالعدول ففرقا عن قراض والافلا يعلل لان تفرقا
 حديثا كلا فرق وهذا هو المعنى خلافا لما نقله السجى عن الصبرى من انه لا فرق بين التمر والمكره
 والظاهر وهو الزم المدخل النافذ كالنفر فله في أنه يعمل العقد الذى سواه متعاقبا قبل النفر
 أم لو ماد كلف باب الخيل من انهما الركنان فبطل النفر فلم يعمل ضعف كفاه شيىء بل قال الاخرى
 انه مفرج على أى امر سرج وهو أنه لا يرى أن الظاهر بمحنة النفر ولو قبض كل منهما البعض فقبضا
 قبض فولا تفر بقى الصفقة وبطل العقد فيما لم يقبض ولو اشترى من غيره مائة مثاقيل من دينة فله
 عشرة دراهم بتمسكه دراهم صح وبطله البائع اليه لبعض النصف ويكره النصف الثانى في يده أمالة
 بخلاف ما لو كان له مائة عشرة دراهم فاهله عشرة فوجدت مائة الرزق فله بضع الرزق لانه على لانه
 قبضه لنفسه فان اقرضه البائع في صورة اشترائه ثلثا الخسة بعد ان قبضه منه فاشترى به النصف الاخر
 من الدينار جائز كغيره وان اشترى كل الدينار من غيره بمشروطة بطله منها خمسة ثم لم يقرضه منه ثم
 ردها اليه من الثمن فبطل العقد الخمسة الباقية كما يجهل من التمرى في زوجه لان التصرف مع العاقد في
 زمن اختيارها جائز فلو قد سلمت أمها كانت فرق فكانت ما تفرق قبل التقاضى ولا يزال قصير البائع فيها
 قبضه من الثمن في زمن اختيارها باطل لان محله مع الاجنبى أصح العاقد صحيح (وأدقة الاصول المتألفة
 الجنس وشاؤها وأداتها) بالرفع صيغة على أدقة (أجناس) لانها مفعول أصول متألفة فاعلمت
 حكم أصولها فيجوز بيع دقيق التمر بدقيق الشبر وثلث التمر بثلث العنب متعاقبان واسأل كل خاين
 لانه فيها واتحد بنسبه اشتراط التماثل والافلا وكل خاين فيها عام لا يباح أحدهما بالآخر ان كانا
 من جنس واحد وان كانا من جنسين وثلثا الماء العذب بزوى وهو الأصح كما لم يميز والاجاز وان
 كان الماء في أحدهما وهو احسان ثلث التمر وثلث الربط بثلث الزبيب جاز لان الماء في أحد
 الطرفين والماء في الآخر بين الخاين المذكور من غير معتبر والخلول تقتضى غاليلين الربط والعنب والزبيب
 والتمر ويقتضى من هذا الخلول عشر مسائل وضابط ذلك ان تأخذ كل واحد مع نفسه ثم تأخذ مع ما بعده
 ولا تأخذ مع ما قبله لانك قد حددته قبل هذا فلا تحده مرة أخرى الاولى يسع خل العنب بثلث الثانية
 يسع خل الربط بثلث الثانية يسع خل الزبيب بثلث الرابعة يسع خل التمر بثلث الخامسة يسع خل العنب
 بثلث الربط السادسة يسع خل العنب بثلث الزبيب السابعة يسع خل العنب بثلث التمر الثامنة يسع

وأدقة الاصول المتألفة
 الجنس وشاؤها وأداتها
 أجناس

[illegible]

العصير مثله وكذا يسع عصيره مثله فمما لا على الاصح وأما يسع الخلل بعينه بعض فقد تقدم الكلام عليه
 فسلم من كلامه أنه قد يكون الشيء حالاً كمالاً كقولنا الشيء ليس بالعصير حالاً كمالاً لأنه ليس على هيئة
 كمال المتعينة ومثل عصير العشب والرطب عصير الزمان والتخاض وسائر التماس وكذا عصير فصيل السكر
 والماء لرفق المذهب والخل والعصير الكليل (د) تعتبر المائلة (في اللبن) خالصا غير مشروب بماء أو
 أنقعة أو طبع وشبهه على ياتلوا كماله مما يأتي في سماع الخليل بغيره وانما يساع بعد سكون وقوته والرائب
 مثله والرائب بالماء كبللا ولا ياتي بكون ما يسع به الكمال من التماس أكثر وتلك الأهمية فيه بالماء كليل
 كالحلقة ملأها بالرخوة (أو مهنا) خالصا حتى يشمس أو يوقاه لا يمتأثر بالزاد تأثيرا تعفلا وتفصل فيجوز
 يسع بعينه بعض وزاد أن كان ما يسع على النقص وقيل كذا قيل وزاد أن كان بسلاسل أو كبلان كان ما زاد
 فله البقوى قال في أصل الرضوخو قريبا من وجهين أحدهما العرقون له واحسن النور ما في
 الشرح المتبر بال شيوخنا يؤيد أن اللبن يكالمع أنه مانع له ولا تأييد لأن اللبن أصله مانع فاجرى
 قسما الكليل والسمن أصله جامد فاجرى فيه الرضوخ والتخاض يدل فرقا في اللبن بين المانع والمخاض بل قالوا
 بالليل مع المانع فقلت ولا يباع ويزيد من جنس في الاصح لأن ما يمتنع من اللبن مع المائلة كان قبل
 يسع اللبن بعينه بعض في كل منسما وبذلك أجيب بأن الصفة حمزة فلا يمتنع من صفات العسل منه
 لا اعتبار العسل من الشمع ولا يباع زبد سمن والامسان أجناس كاللبنان (أو خضضا صافيا) أي
 خالصا من الماء لأن منفذته كالماء والقيض مائز عز بدوه يساع مثله والسمن والزل بدل السمن وظاهر
 كلام المصنف أنه إذا كان فيه ما يسير لا يكون كاللبنان كذلك قال وكذا الخليل وسأول اللبن
 ويزيد في الخبيث العسل أن لا يكون فيه زبد فإن كان فيه لم يسع منه ولا يزدل بل يزدل من لأنه يصير من
 فاعده فمدحوه فإن قبل اللبن جالس يدنس الخبيث وحائب ورائب فلا يحسن جده القليض لمجمل اللبن
 بل هو قسم منه أجيب بأنه لما كان القالب ملأ الخبيث بالماء معناه صابه وإن كان معناه فبداه
 بالخالص وإن كان فيه من قبله إبهام كذا ذكرته (ولا نسكني للمائلة في سائر أحواله) أي أبقاها (كأجنين)
 بالسكن الباقى بعينه مع ثديد النون و بدو (والأفلا) والمسئل والزل بدلهم لا لا تخيول من مخالفة الشيء
 فأجنين بخالقه الألفه والألفا بخالقه الملق والصل بحالقه المذوق والزل لا يخلو من قليل خبيث فلا يخلو من
 فيها المائلة فلا يباع بعض كل منها بعض ولا يباع الزبد بالمعنى ولا يخلو من يفسده كالسمن والقيض
 (ولا نسكني مما أثرت فيه النار بالعلاج أو الملق أو النسي) لأن تأثير النار لا يزيله فزوي إلى
 الجهل بالمائلة فلا يجوز يسع بعينه بعض حيا كان كالمسمن أو غيره كاللحم وفيما أثرت فيه بانه قد
 كذا بس والسكر واللبانيد وهو في الغضب السمي بالرسول وبهتان أفعدهم لا يباع بعينه بعض لما
 ذكره الثاني يباع بعينه بعض فيساع على صفة السمن فيه وأجاب الأول بقوله يلبس بالرسول ويكون
 التأثير على أحد الوجهين الثلاثة من تأثيرات الرطوبة كمالا على فانه يباع بعينه بعض كما قاله الإمام وعن
 تأثير التغير كما قال (ولا يضر تأثيره كالعسل والسمن) والله هو الغضة فإن النار في العسل التبر
 الشمع وفي السمن التبريد وفي الذهب والغضة التبريد الغش وهي لطيفة بالنسبة إلى العسل والسمن لا تؤثر
 في العسل فلو فرض أنها باقية لم تستع يسع بعينه بعض أم قبل التبريد فلا يجوز ذلك القول بالمائلة ولا
 يجوز يسع العسل بغيره مثله ولا يضاف أضعافه بغيره فإن قبل هلاجا كسبيج الغيرة منه بعض وفيه
 النوى أجيب بأن النوى غير مفرد بخلاف الشمع في العسل فكان اجتماعهما يؤدي إلى الجفوة
 (واذ لم يمت الصفة) أي البقية سميت بذلك لأن أحد الجانبين فضق فيه على يد الآخر في تارة العرب
 جنبسا (زبر يامن الجانبين) ولين فانه بالاضافة إلى المقصود (واختلف الجفس) أي جنس المبيع
 (منها) جبهه ما كان اشتمل أحدهما على جنسين وهو من اشتمل الآخر عليهما (كذبحو فودهم بد)

وفي السمن ابنا أو حناو
 يخبثا صافيا ولا يمكن
 له الدلالة في سائر أحواله
 كالجنين والأفلا ولا يمكن
 مماثلة ما أثرت فيه النار
 بالطبخ أو الغلي أو النسي ولا
 بضر تأثير غير كالعسل
 والسمن وإذا جرد الصفة
 وهو يامن الجانبين واختلف
 أجناس منها كما سجد بغيره
 ودوهم بد

السابع وأما التابع فليس يباع بغيره والعمدة من قوايع الأرض كل ما يتبع أعمق البيع وغيره
 فان قيل فندموا ببيع ذلك ابن بذات ابن أجب بان الشرع جعل اللبن في الضرع كقوى الإماء بخلاف
 المعدن وبأن ذات اللبن المتعود من اللبن والأرض ليس المتعود من المعدن وانصرف هذا في كلام
 الدين في أمور تنبه عليها لشعبنا الذين أحدهم قوله وإذا جعت المستحق من ما إذا قصدت وهو صحيح
 فيما إذا تعددت بغضيل اللبن دون ما إذا تعددت بتعدد البائع أو المشتري كما مر أنها كل ما ينبغي أن يقول
 جناسا قبل قوله ربو كما ندرته في كلامه لأنه لو باع ذهباً وقصدت طهراً أو بشيء من ثمنه أو ما أشبه
 ذلك فإنه يصح مع دخوله في الضابطة نالته قوله واختلف الجنس منسما ليس المراد الجنس الربوي العنبر
 وجوده من الجناسين كما هو محتمل كلامه فان ذلك مفسد كالمزج والمخالل واختلف الجنس المبيع بان يكون
 مع الربوي جنس آخر كما ندره ذلك من مثاله فلو بيع بقوله واختلف المبيع جنسا لاستقام رابعها كان
 ينبغي أن يقول أو من أحدهما كما أنه في الضرر لا يلو باع وما دونهما يدرين لم يختلف الجنس من هذا قال
 الزركشي وهو مراد المذهب بدليل غنيله بلادولهم في كتابه المدن وقد صرح به في النوع ولا فرق
 في ذلك من الأول لثلاثة الثاني عليه فلهذا كل ما ينبغي أن يقول أيضا أن يكون الجنس الاستمرار مقصودا
 ليجوز النبايع له مقصود كما مر سادسها تشبه بقتضى التصور بما إذا كان المقصود المبيع بالربو أو ليس
 مراد بل لا فرق في الجنس المقصود إلى الربوي بين أن يكون ربو یا ضا أم لا كما تقدم سادسها تشبه
 باختلاف النوع بالاضاح والمكسرة فيه يجوز واغما هو اختلاف سبعة لا اختلاف نوع فخره من النوع
 ما ليس يخصص لبشغل النوع والمصفة كما تقدم حتى يصح المثال ثلثها أعان الإجماع في التصاح
 والمكسرة ولا بد أن تنص لجهة المكسر من الصحيح كالمزج نالها لا يشترط تعيين أحد النوعين عن الاستمر
 فلو باع صاعا من ردي وجد مختلفين مثله أو وجد أوردى جاز كالمزج مثله ما لو باع الصاع بالمكسرة
 (فروخ) يجوز بيع الجوز بالجوز والأوز بالأوز وتكون اختلاف فترها وسيأتي في ذلك خلاص
 في السلم ان شاء الله تعالى ويجوز بيع لب الجوز باب الجوز باب الأوز باب الأوز فان قيل قد
 منعوا ببيع مقروء التوى مثله ليعلم أن كله وهو موجودهنا أجب بأن مقروء التوى أسرع فدا
 من إجماعا كما هو معلوم ويجوز بيع البيض مع فطره بالبيض كذلك وزاعدها أنه الجنس فان اختلاف
 جاز ساقا (وبحرم بيع اللحم) وما في معناه كاللحم والكبد والقلب والكبدية والطحال والأليسة
 (بالجوز من جنسه) كببيع لحم مثان بضآن (وكذا) بحرم (بغير جنس من أكل) كببيع لحم
 البقر بأضآن ولحم السمك بالشاة ولحم الشاة بالهبر (وغيره) أي غير أكل كببيع لحم مثان بغيره
 (في الأظفار) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتباع الشاة بالهبر ورواهما كرويه في وقال إن الله
 ونهى من بيع اللحم بالجوزان ورواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسل وأسنده الترمذي عن زيد
 ابن سلمة السلمي ومثله الأظفار الجوز ألقى للمأ كرويه هو يني على أن اللحم أجناس فلهذا
 على بيع اللحم بالهبر وأما في غيره فوجه بأن سبب التبعيض مال إلى ما بأصله المتعلق عليه ولم يوجد ذلك
 هذا أما بيع الجوز بالجوزان فصح بعدد بغيره بخلافه (خاتمة) يجوز بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها
 فان يني فلهذا ليس يفسد عليه لكن يفرق أو باع ذات لبن ما كونه بذات لبن كذلك من جنسها يصح لأن اللبن
 في الضرع يأخذ دفعا من اللبن بدليل أنه يجب التفرق في مقابلته في الصفة لا اختلاف الأحيات ذوات
 اللبن ففسد نقل في البيان عن الثاني الجوز فيه لو فرغ بأن لبن الشاة في الضرع له حكم اللبن ولهذا
 لا يجوز عقد الإجارة عليه بخلاف لبن الأمانة فان له حكم للمفعة ولهذا يجوز عقد الإجارة عليه ولو باع
 لبن بغيره بشاة في ضرعها لبن صحيح لا يختلف الجنس كالمزج أم لا يصح ذلك لبن بغيره ذن لبن فصيح وبيع
 بعض بدلاجه كببيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض والبيض المتبع بعض بدلاجه بعض ولا يصح

وبحرم بيع اللحم بالجوزان
 من جنسه وكذا بغير جنسه
 من أكل كرويه وغيره في
 الأظفار

ويبيع حبلا في يمينه يدباجة كذلك باطل كسيع فاقبل من هؤلاء:

«(باسف اليروع التي هي عن اشرها)»

واليروع التي هي عن اشرها فانفسه لا تملك ولكن فوسرط وهو المصدر به وتفسيره فابا ويكون التفسير
 انفسه يفسر ميتة بل لا امر آخر كسيف اني وتعلق العقود القادرة على ان يروى وغيره الا في مسند
 الامام في المروية وفيها في الحقيقة هناك القادح الا بالآثار كثير من المثل انه ان يفسره بغيره فانه اذا
 امكن حتى لا يراه أكثر منه ثم سرع في القسم الاول وهو تحاشية ميتة ما يواسد فانه قال (ثم يروى
 التفسير في الله عليه وسلم من حسب الفعل) ورواه البخاري (وهو) بفتح العين ويكون السين للمؤلفين
 ورواه النجاشي (خبراه) وهو بكسر النون يروى الفعل لا لا في قال الرازي وهذا هو المشهور في كتب
 الفقه (وبقال ماؤه) رحمه المروية والرواية وعلامة الايد من تقدير في التحدث بفتح النون لان
 نفس السبب وهو الشرب لا يتعلق به انتهى لانه ليس من أعمال المكاتب والاعمال له محبوبه فيكون
 التفسير على الاول اجزء حسب الفعل وعلى الثاني عن مائه (وبقال اجزء ضربه) ووجه انما ياتي في
 غريب الحديث ووجه به صاحب الكافي في انتهى عن زيد ذلك واشهد فان قيل على هذا التفسير
 ما الفرق بين التفسير الاول والثاني اجيب بان الاجزاء على التفسير الاول مقدرة وعلى الثاني على الجمل
 وهذا كلف في الفرق (فيخرج عن مائه) جملها اصل في النسي من الضرب والبيع باطل لانه خبر متروك
 ولا معلوم ولا مقدور التفسير (وكذا) بجرم (اجزء في الامع) انما ذكره لمصلحة اجزئه لان فعل الضرب
 غير متدور عليه لانه لا يبل بماء بخسار الفعل والثاني يجوز كالأخبار لان البيع الخطي وأما
 الاول بان الاجزاء فادعى تسليم مائه وليس عليه من حتى فوسرط عليه ما ياتي به لسد الاجزاء وهذه
 المقصود الماء والمؤخر عن من تساهى وعلى الاول لما لا لا في ان مائه مال الفحل شيئا هدية وبما ياتي
 الضرب محبوبه كاس (د) الثاني منها التي (عن) بيع (حبيل الحبل) ورواه الشيخان (وهو) بفتح
 الهاء والواو وحدها من سكتها (شئان للزناج بان يبيع قناب التناج) هذا تفسير أهل اللغة ووجه
 البطلان انشاء الله وكذا وغيره من شروط البيع (اد) يبيع شيئا (بمن الى شئان التناج) وهذا تفسير بان
 روى الله تعالى عنهما كتابتي في العجب وهو وادى الحديث ووجه البطلان انشاء الله الاجل (لبي) لبي
 الحبل جمع حبل وفيل هو مفرد وهاؤه للمبالغة وفي كلام المصنف تبع الحديث بجاز من وبيد في الاول
 المطلق الحبل على التمام مع الله مختص بالاحتساب بلا تعلق حتى قيل انه لا يملك له غيره من الاقوال الحديث
 وانما يقال للتمام على المبدء والثاني انه مفسر والمراد به اسم المفعول وهو المحمول به والتناج بفتح النون
 على المندور وضمان المصنف بخلافه هو الذي يتألف به المقتضاه يقال تفتت التناج على ما لم يسم فاعلم
 (و) الثالث منها التي (عن) بيع (اللاخيز) جمع ملقوح وهو لغضب من الثالثة خاصة وبشرعاً أهم من
 ذلك كما يؤخذ من قوله (وهي مالى البطلون) من الاجتهاد (د) قال ابي منها التي هي عن بيع (المضامين)
 جميع مائة من كعبتين جمع مبعوث أو مبعوثان كلفان جمع مفتاح (وهي مالى أصلاب النعول) من قوله
 روى النسي عن يمينه ما مالك عن سعيد بن السبب مرسل أو بالبراءة: روى بالبراءة يمينه بالاعتناء الشرط
 (و) الخامس منها التي هي عن بيع (اللاصة) ورواه الشيخان (ان يأس لو باع مولا) أو في قوله (ثم يفسر به
 على أن لا يفسره اذا روى) اكفاهه بالاسم من رويته (أو يقول اذا لمسته فقد به شكة) اكفاهه بالاسم من
 الصفة وبما لان البيع في ذلك عدم الرؤية على التفسير الاول وعدم الصيغة على التفسير الثاني
 (و) السادس منها التي هي عن بيع (الشابدة) بالجمعة روى الشيخان والنسب الطرس والاقايقه قال فيقال
 فينذر ورواه غيره (بان يجعل التبييض) اكفاهه عن الصيغة فيقول انما هذه التبييض التي هي في بيضه
 فيأخذ في الاسترواح البطلان فقد الصيغة ويجيء فيها الخلاف المذكور في المأخوذ بان المأخوذ في قوله

«(باب)» ثم يروى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من حسب
 الفعل وهو ضربه ويقال
 مائة ويقال اجزء ضربه
 فيخرج عن مائه وكذا اجزء
 في الامع وعن حبيل الحبل
 وهو شئان التناج بان يبيع
 شئان التناج أو من الى
 شئان التناج وعن الملايح
 وهي مالى البطلون والمضامين
 وهي مالى أصلاب النعول
 واللاصة بان يأس قربا
 مائة باع مائة غيره على أن
 لا يفسره اذا روى أو يقول
 اكفاهه فقد به شكة
 والمأخوذ بان يجعل التبييض

البيع هي للعامة بعينها هكذا قاله الرازي عن الأشعثي قبل أن ينص على المتع هذا نص على إبطال
 للعامة ورد السبكي قال لأن العامة فعل معفرية تدل على قصد البيع حتى كما موضع عرف ذلك
 وهذا ما عرفت من قوله إذ ثبتت فتدبر وسأله النجاشي وجده قيد ولا قر متولين ذلك حقيقة
 للمطالع أنه أو يقول بعين هذا بكذا على أن إذا تدبره البلز لم البيع وانقطع الخيار ووجهه الجملان
 في ذلك وجود الشرط الفاسد (د) السامع من الفهمي عن (بيع الحصة) وهو سائل بأن يقول بعينك
 من هذا الأتواب ما تقع هذه الحصة عليه أو بعينك من هذا الأرض من هناك ما انتهت إليه هذه الحصة
 (أو بجعل) أي المتبايعان (الزبي) لها (يعا) بأن يقول إذا وصيت هذه الحصة فقدر بعينك هذا الأتواب
 بكذا (أو) بجعل ما عطف الخيار بأن يقول (بعينك وتاني) أولى أو غيرهما (الشيخان في رمها) ووجه
 الخللان في الأول حال البيع وفي الثاني في فندان السابقة وفي الثالث الجمل عند الخيار (شبهه) لا يجوز
 عطف الثالث على ما قبله بل على الأول فأنهم لا يعملون لقوله في الأول بأن يقول فكان يتبقى فندعه على
 الثاني أو يزيد الحصة يقول كما قدرتها بما لا يغير (د) الزمان منها الفهمي (عن يعقوب في سبعة) روى
 الترمذي وصححه (بأن يقول بعينك) هذا (بأن تقول أو الفهمي إلى سنة) فكذا بأجمعها شئت أنت
 أو شئت أنا وهو باطل لعدم (أو بعينك القيد بألف على أن تبقي دارك بكذا) أو تشرى داري
 مني بكذا (د) عدم الاستقلال (عن بيع بشرط) روى عبد الحق في حكمه وذلك (كبيع بشرط
 بيع) كما تقدم (أو) بشرط (فرض) كان ويبيع عبده بألف بشرط أن يقرضه مائة والمضى في ذلك
 أنه جعل الألف ورفق العقد الثاني فكانا واشترط العقد الثاني فأدب فبطل بعض الفهمي وأمره
 فبطلت معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد ولو عقد البيع الثاني لم يصح أن يجعل
 أو أحدهما بإعلان الأول لأنهما سما أشتبه على حكم الشرط الفاسدان هما فساد الأول مع وجوب فساد
 الشرط كما قاله الغزالي أن الفهمي الشرط إلى البيع يتبقى فندعه بعد البيع بنود بعضها مثله فندعه بين
 المتبايعين فبطل أثنى الشرط الامانة في معنى كسباني (ولو اشترى زرعا بشرط أن يحصده اليائمين)
 يضم الصاد وكسرها أو يحصده البائع (أو فوبا) بشرط أن يخبئه البائع أو (ويجعله) البائع
 وما أشبه ذلك (فلاصح) من طرف ثلاثة (بطلان) أي الشراء لا شفعه على شرط على فهمه بكه
 المشتري إلا أن لا يمدخل في ذلك المشتري إلا بعد الشرط وذلك فاسد والعارية الثانية في البيع
 والشرط القولان في الجمع بين بيع وإجارة والعارية الثالثة بطل الشرط وفي البيع قولنا تقر بين
 الصائفة (شبهه) فندعه في الحرر بلاغا بشرط في الثاني فقال أو فوبا بشرط أن يخبئه قال الاموي
 فبطل إلى ما ذكره لانه على فائدة فبطلت وهي أنه لا فرق بين أن يصرح بالشرط أو بأن يبيع على صورة
 الخيار وقد صرح بذلك في شرح للمذهب فقال ورواه قال فبطلت على أن يصرح أو يوصفه وقال
 الشيخ أبو حامد لا يصح الأول قطعه وفي الثاني العارية نعم له ولم يتعرض الرازي في كتبه إلى هذا الفادة
 ولا المصنف في الرواية ولو كان اشترى بعهدة واستأجر فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 وأمرنا مع البيع دون الإجارة لأنه لا بأس بغيره قبل ذلك لعل العمل بأن اشترى أو استأجر بالعهدة فبطل
 بغير الصائفة في البيع وبطل الإجارة كما صرح به في المجموع ولو اشترى حطباً مثلاً على فدية بشرط
 الصائفة فبطلت لم يصح وإن عرفت فبطلت لأنه لا يصح بشرط فإن أطلق العقد صح ولا يجب الصائفة مثله وإن اعتد
 بل يسلطه في موضعه (ويستثنى) من الفهمي عن بيع بشرط (مورد) فصح كسباني (كبيع بشرط
 الخيار أو العارية من العيب أو بشرط قطع الثمر) وصاحب الكلام علم في جعله (أو) بشرط (الأجل)
 فندعه لا بشرط فيسهل الأول والثاني كالرويان (والرهن) والكفيل المصنفان (عن) أو يبيع
 (في الأمانة) أم لا لأجل فبطلت تعالى إذا تبايعت بدين إلى أجل معي أي معي نعم فبطلت بغيره

و يبيع الحصة بأن يقول
 بعينك من هذه الأتواب
 ما تقع هذه الحصة عليه
 أو بجعل الزبي بعد أو بعينك
 ولت الخياراني ومهاو عن
 يعقوب في سبعة بأن يقول
 بعينك بألف نقد أو الفهمي
 إلى سنة أو بعينك القيد
 بألف على أن تبقي دارك
 بكذا وعن بيع بشرط
 كبيع بشرط بيع أو فرض
 ولو اشترى زرعا بشرط أن
 يحصده البائع أو فوبا يخبئه
 فلاصح بطلانه ويستثنى
 مورد كبيع بشرط الخيار
 أو العارية من العيب أو
 بشرط قطع الثمر والأجل
 والرهن والكفيل المصنفان
 أم في الفدية

ابيع حتى لا عاطاة بعينها فكذلك قوله الرافعي عن الامتناع حتى قبل ان التمس على البيع هناك على ابدال
 العاطاة ورده الى ما كان عليه لان العاطاة فعل معتبر يتناول على قصد البيع حتى كانه وقع من ذلك
 وهذا ما علم ذلك منه الاول انه اذا ثبتت فقد بعته حصة البيع لم يوجد قصد ولا غير يتقوى في ذلك حقيقة
 العاطاة اه او يقول بعثك هذا كذا على ان اذا ثبتت البيع لم يمتنع البيع وانما لم يخبر بوجه الجازن
 في ذلك وجود الشرط القاسد (و) السابغ منها انتهى عن (بيع الحصة) و (بيع السلم) بأن يقول يمتنع
 من هذا الاثر ما يقع هذه الحصة عليه او يمتنع من هذا الاثر من هذا الى ما انتهت اليه هذه الحصة
 (او يصح) أي الشبايعات (الري) لها (بيع) بأن يقول اذا وصفت هذا الحصة فقد بعثك هذا الثوب
 بكذا (أو) يصح ما قاله بغيره بأن يقول (يتمتع بك) أولى أو تفسيرهما (الخبار الى رهما) بوجه
 الجازن في الاول وجهه للبيع وفي الثاني فقد ان السبغة وفي الثالث الجاهل بجهت الخبر (تنبيه) لا يجوز
 هناك الثالث على ما قبله على الاول نالهما معولان لقوله في الاول بأن يقول فكلان يبقى في قوله على
 الثاني أو بغيره لقوله بأن كانه شرطها تبعاً لغيره (و) الثامن منها انتهى (عن بيعتين في بيع) روى
 الهزمي وصححه (بأن يقول يمتنع) هذا (بأن نقول أو الممن الى سبغة) فخذوا بها ما سبغت أنت
 أو شئت أنا وهو ما علم للبيعة (أو يمتنع) هذا العبد بأن على أن يبعني دارك (بكذا) أو شترى دارى
 مني بكذا (و) عدم الصحة للبيعي (عن بيع وشرط) روى عبد الحميد في أحكامه وذلك (كبيع بشرط
 بيع) كما نعلم (أو) بشرط (فرض) كأن يبيعه عبداً بألف بشرط أن يفرغه مائة ألف في ذلك
 أنه جعل الألف وروى العبد الثاني من شرط العبد الثاني فسد فبطل بعض الممن وليس له
 فبطل ما علمه حتى يفرض الثوب ببيع عليه وعلى الثاني فبطل العقد ولو عقد البيع الثاني لم يصح من جهلا
 أو أحدهما بطلان الاول لانهما أتماهما على حكم الشرط القاسد فان علمنا فساد الاول صح وبطل فساد
 الشرط كما قاله الغزالي أن الضمان الشرط على البيع يبقى علقة بعد البيع ينور ببيعها منازعة بين
 المتباينين فبطل أي الشرط الامانة في معنى كسبائي (و) روى في بيع بشرط أن يفسده (البائع)
 بضم السين وكسرهما أو يفسده البائع (أو فوياً) بشرط أن يفسده البائع (أو يفسده) البائع
 وما أشبه ذلك (فلا يصح) من طرف المنة (بما علم) في الشراء لا يشمله على شرط على فبطل عليه
 المشتري الا ان لا يمتنع في ذلك المشتري الا بعد الشرط وذلك قاسد والطريق الثانية في البيع
 والشرط القولان في الجمع بين بيع وإجارة والطريقة الثالثة يطل الشرط في البيع قولاً تقران
 الصفة (تنبيه) فذهب في الحرد بالغا بشرط في المأمن فقال أو في بشرط أن يفسده قال الاموي
 قد عدل الى ما ذكره للتنبيه على فائدة فليس هو أي أنه لا فرق بين أن يفسد بالشرط أو بأن يفسد على سورة
 الأجر و قد صرح بذلك في شرح المذهب قال وسواء قال بعثك بألف على أن يفسده أو يفسده وقال
 الشيخ أبو حامد لا يصح الاول فلهذا وفي الثاني الطريقان اه ولم يتعرض الرافعي في كتابه الى هذه القادة
 ولا المختلف في الروضة ولو قال اشترى بدينه بشرط واستأجره لفسده أو شرطه بدينه وقبل بأن قال يمتنع
 وأجره صح البيع دون الإجارة لأنه استأجره قبل الملك لعل العمل كان اشتراؤه أو استأجره بالعشرة فعولاً
 فارق الصفة في البيع وتبطل الإجارة كالمصرح به في المجموع ولو اشتري حطباً مثلاً على دابة بشرط
 افساده مثلاً لم يصح وان عرفت فلهذا لا يصح بشرط أن أطلق العقد صح ولا يجب افساده مثلاً وان أعيد
 بل يفسده في موطنه (و) يستثنى من النسخ عن بيع بشرط (مرد) تصح كسبائي (كالمبيع بشرط
 الجواز والبراءة من العيب أو بشرط قطع الثوب) ويستثنى الكلام عليها في الجملة (أو) بشرط (الاجل)
 في العقد لا بشرط فبطل الحاصل والاعراض كالرومان (والرهن) والكفيل المينان (فمن) أو مبيع
 (في المنة) أما الاجل فاقوله تعالى اذا بلغتم بلدين الى أجل مسمى أي معين نعم التأجيل بما لم يمتنع

وبيع الحصة بأن يقول
 يمتنع من هذه الاثر ما يقع
 ما يقع هذه الحصة عليه
 أو يمتنع من هذا أو يمتنع
 ولأن الخبر الى رهما بوجه
 بهن في بيعه بأن يقول
 يمتنع بألف فخذوا أو الذين
 الى سبغة أو يمتنع هذا العبد
 بأن على أن يبعني دارك
 بكذا وعن بيع وشرط
 كبيع بشرط بيع أو فرض
 ولو اشتري داراً بشرط أن
 يفسده البائع أو فوياً أو يفسده
 فلا يصح بطلانه ويستثنى
 صور كالمبيع بشرط الجواز
 أو الجواز من العيب أو
 بشرط قطع الثوب والرهن
 الكفيل المينان

المن في المنة

بقوله الربط له كأنه سنة فاسد كما قاله في زوال الروضة وأما الرهن والكفيل فمعالجة الإجماع على مقابلة من
 لا رهن إلا ما واليمين في الرهن بالشهادة أو الوصف فإذن الرهن في الكفيل بالشهادة أو بالاسم
 والقبض ولا يكتفي الوصف كسرقته وبعث الرافعي لا كتابه وقال له أولى من الاكتفاء بمشاهدة
 من لا يعرف حاله وأوجب عريان الأسرار لا يمكن التفرقة في السنة لعدم الشهادة عليهم بخلاف المرهون
 فإنه مال يثبت في السنة ويدل على الغالب والأدلة يكون الضمن وثيقا وبشرط أن يكون المرهون
 غير المبيع فإن شرطه لم يصح سوله اشترط أن يرهنه أيامه بعد قبضه أم قبله لأنه لم يدخل في ملك المشتري
 إلا بعد الشرط فالتزمت به بعد قبضه بالشرط مع (تتبع) أما إذا اشترط بقوله للمعسر أن يعين الثلاثة
 وكان الأولى أن يقول المعسرين فعليا لا عقليا وهو الكفيل على خبره وهو بشرطه يعرض حتى ينحل
 المبيع لاستيفائه فلو كان المبيع قد يكون في السنة أيضا كما لو قال اشترطت ثلاثة من مائة من مائة
 ومائة كذا لم يرد فيه اشتراط الأجل والرهن والكفيل وخرج بقوله في السنة المعين كقولك بعتك بده
 الدرهم على أن أسلمني وقت كذا الزمن بها كذا أو بينة ثلثين فإن العقد بهذا الشرط باطل لأنه
 وفق شرع لم يفسد الحق والمعين حاصل بشرط كل من الثلاثة مع واقف في غير ما شرع له وأما معية ضمان
 العرض المبيع بشرط قبضه كما سبق في محله وبالفن والمبيع ما لشرط رهن أو ضمانا بين آخره
 لا يصح لا بشرط معية ولا لوجوب العقد وأبسن من معية ويستثنى من إطلاق الكفيل ما لو باع سلعة
 من التبن بشرط أن يبيعها لغيره لا يصح كقولك أبيعك القامح حين واليوسبة وفي غيرها وهو بشرط
 على المشتري أن يكون شاهدا للغير وهو باطل لغيره من مصلحة نفسه بخلاف حكمه (و) بشرط
 (الشهادة) على اثنين أو اثنين مره العين وصلى السنة للمعسر قوله أمالي وأشهدوا إذا تبايعتم
 وله الجاهد (ولا بشرط تعيين الشهود في المبيع) لأن ما تهودنيون الحق وهو يثبت بأي عدول كانوا
 والثاني بشرط كفاي الرهن والكفيل وعلى الأول لو عينتم لم يمتنعوا ولا يخبرون بشرطه لأنه إذا امتنعوا
 فيجوز إبداء المثلهم أو لو فهم في المظان (فإن لم) يسهل من شرط عليه لا شهادة كان ملكه قبله أول
 (برق) ما شرط رهنه كان تلف المرهون أو أضعه ما ليكه أو دبره أو بان مباديل القبض (أو لم يشكك
 اثنين) كان ملكه قبله (فما لم يخلو) ان شرط له وان شرط له لم يشكك فيه اتفاقا للشرط من جهة
 البائع وان كان الشرط وهو على الأول لأنه غير انقضض ولا يفسد من شرط عليه فلا يخلو القيام بشرط
 لزوال العذر بالمبيع ولا يقوم غير العين منه إذا تلف ولا يخبر له ان قبض بعد القبض إلا ان استند
 إلى سبب سابق جهله كردن سرقه سابقين وبينه الجار بخلاف ما لو مات عرض سابق ولو يفسد
 الكفيل بأصله أو غيره فيسأل أن يشكك أو عين له كان قد بعه فله فاقباس كما قال الأستاذ في الخلاف
 بالرهن ولو علم المرهن بالعيب جدد هلاك المرهون فلا يخبر له لأن المبيع إنما يثبت إذا أمكنه ودل المرهون
 كما أشهد به من كان له هلاكه فوجب القية فأنقضه المرهن وهذا نعم على العيب فله الخيال كما خبر به
 ما روي (ولو باع) وثيقا (عیدا) أو أمانة (بشرط امتناعه) مطلقا أو مع المشتري (فالمشترى
 حصه البيع والشرط) لتزوق الشروع إلى المثلق وتبعا للصحة ان عايشة وصلى الله تعالى ثبينا
 اشترى برون شرط من البائع أن يقتله ويكون ولاؤه لهم لم يشكر على أنه عليه وسلم لم لا شرط إلا
 لهم بشو ما يأت اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله
 فهو باطل والثاني لا يبعد أن لا بشرط به أو جهته والثالث يصح البيع ويهمل الشرط كقول الشكاح
 أما إذا شرط امتناعه من البائع أو أجنبي فله لا يصح لأنه ليس في معنى ما روي به الخبر وخرج باعتاق البيع
 شرط امتناع غيره فلا يصح معه البيع لأنه ليس من معاملة بشرط اعتاقه فله أم ان كان الغدول الشرط
 فالتبذير كما قال بضمانه ولو باع بغيره بشرط اعتاقه للبايعين صح كما وفذه كلام البهيبة كالحاوي

والاشهاد ولا بشرط تعيين
 الشهادة في المبيع فإن
 لم يردن أوله ينحل
 المعين البائع الخيال ولو
 باع صدا بشرط اعتاقه
 فالشاهد حصه البيع
 والشرط

وذهبني من اطلاق المذهب ما كان المشروط اعتاقه من الذي يعتق عليه بالشرع كالمسألة التي
 البيع لا يصح لعدم الوفاء بالشرط لانه في بيعه قبل اعتاقه وهذا هو المعتد وان قال في الجوع وفيه
 انظر وصح في الغنى يكون شرطه فوكيد المعنى قال الاذرى والثالث ان شرعا من آخر جرحه بشرط
 العتيق كشرع العتيق فيجوز عمل الفرض بينهما له والاول اثار العتق كونه (والاصح) على الاول
 (ان البائع مطالب بالمشترى بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه ليس له بل في حق تعالي وهو الاصح كالتزام بالندم
 لانه لم يشرط له وانما على شرطه فله فرض في نفسه ولذلك قد سأل في الحق قال الاذرى ولم
 لا يقال للامانة المطالبة بحسبة لاسيما عند موت البائع او جنونه والثاني ليس له مطالبته لانه لا ولاية
 له في حق الله تعالى فان قلنا الحق حتى لا ياتي في المطالبة قطعا ولو أسقط البائع - بمسقط على المذهب كما
 لو شرط وعناؤه كذا لا يمتنع منه ولو امتنع المشتري من الاعتاق اجبر على كونه عليه لان الحق فيه لله تعالى
 كما في ان اصبر على الامتناع اذ عفا كما في عليه كما في العتاق والتولي وقيل يجوز معنى بده امانا اذا
 قلنا الحق فيه لا يقع بل يجب بل يجب للبائع الجبر واذا عفا المشتري او امانا كما عفا في الاول له وان قلنا الحق
 فيه للبائع والمشتري قبل العتيق استغنى عن كسبه وفتنه من قبل ولا يكتف حرفة التي هي غيره ولو كان
 للمشتري امانة كان له وماؤها على الاصح فان اولها عالم يميز عن الايمان بل عليه اعتاقه او ليس له البيع
 ولو بشرط الاعتاق لان عفاه ما يمن عليه ولا الاجابة على الاصح في الجوع ولو جنى قبل اعتاقه لم يمتد له
 كتم الوفاء اذ عفاه عن كفارة لم يميز منها وان اذن له في فبالبائع لاستحقاقه العتيق بجهة الشرط فلا
 يصرف الى غيره كما لا بد في المنذور من الكفارة وبما تقر به ان له الجزم الاعتاق فورا وانما يميز ما اذا
 عليه من امانا كما لو شرط ان ياتي بانه يملك المشتري قبل اعتاقه فالبائع ان يوفيه يقوم
 مقامه هذا اثار في غير من استوفى امانا من استوفى امانا في غيرها فبالبائع على المعتد ففنه امانه اولى من ان تضر
 الاستغناء لا يجوز في الله ليس باعته في الله عفاه لا يستغنى عنه طلب العتيق لان الله في جونه لان الشارع
 مشدّد الى الله في ما يمكن والحق في ذلك لله تعالى لا للبائع على المعتد ففنه امانه اولى من ان تضر
 الوارث باعتاقه ولو شرط من حصل فوائده ثم عفاه لم يعتق الولد على الاصح في الجوع لا لقطع التبعية
 بالولادة (والاصح) انه لو شرط مع العتيق الولادة اى البائع (او شرط تدبيره) اوتعلم في عفاه بصفة
 (او كسبه او عفاه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) امانا الاولى ففنه الله ما تفرق في الشرع من ان
 الولد ان يعتق وانما البائع في وجه الله تعالى من قوله سأل الله عليه وسلم واشترط لهم الولد المعنى
 جاعلهم كاني ذله تعالى وان أسأمتها فشرط الولد ما جنى اولى بالاعتاق واما الباقي فلا يلزم يحصل
 في واحد منه فالشرط اليه الشارع من العتيق الفسخ والثاني يصح البيع ويصل الشرط والشرط الوفاء
 كما يشرط ان لا يبرأ من عفاه واشترط قوله مع العتيق اذ شرط الولد ففنه الله بان قال ان عفاه فولاؤي
 فان البيع لم يطل ففنه الله لان الولد تابع للعتق وهو لم يشرط الاصل ولو باع وفتنه بشرط ان يبيعه المشتري
 بشرط الاعتاق لم يفسخ البيع وكذلك المشتري اذا بشرط ان يطله او فوبا بشرط ان يتصدق به لان ذلك
 ليس في معنى ما ورد في الشرع (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرذ بيب أو) شرط (ما لا يضر
 فيه كشرط ان لا يأكل الا كذا) كهرسه ولا يابس الا كذا كحرير (صح) العتق فيه امانا الاولى
 فلان اشتراطها كبدونته على ما اوجبه الشارع عليه واما الثانية فلا ذكر لا يجوز تنازعا في الذاب
 فذكره في الغرض وهذا ما جرحه في الجوع وتقر في اصل الوصف والامان والفرضي ثم قال لكن في التبعة
 انه لو شرط الزامه ليس بالزم كالجوع بشرط ان يطل او يضره شهر فغير رمضان او يطل
 الفرائض في اول اذانها ففنه الله الزامه ليس بالزم قال وقضه خلافه العتق في الله الهريسة
 والحرير قال الاموي وقضه انه لم يشرع بالامان وانما يؤخذ من مقتضى كلام التبعة وهو في

والاصح ان البائع مطالب
 المشتري بالاعتاق وانه
 لو شرط مع العتيق الولد
 له او شرط تدبيره او كتابته
 او عفاه بعد شهر لم يصح
 البيع ولو شرط مقتضى
 العقد كالقبض والرذ بيب
 او ما لا يضر فيه كشرط ان
 لا يأكل الا كذا صح

باسمه ونور الأول بان الأساس داخل في معنى الجداول كرمز كماله في اللغة فلا يضر التخصيص
عنه والجل غير داخل في معنى الجهة فإذا ذكر كرمز كماله لا يضر مع العلم ودخوله فيه
لا يستلزم دخوله في معنى اللغة ويصح بيع الحبة بجنسها فدخل الحبوب في معنى الحبة فلا يضر ذكره
لأنه تأكد كماله في الأساس ولا فرق في هذه الامثلة بين أن يأتي بالواو أو بالياء ومع كذا كرمز في الجموع
في أمثلة الآية وإن فرق السبكي بين الواو والياء فقال بالجلان في الواو وبالجموع الباء (ولا يصح بيع
الجل وحده) لأن معنى بيع اللاتج وهذه مكررة فإنه يصح بيع اللاتج وأما ذكره فلو أنه (ولا
يبيع) (المامل دونه) لأنه لا يجوز إفراد البعده فلا يستثنى كالمضاد الحيوان (ولا يبيع) (الحامل
بجر) الحافذا الاستثناء الشرعي بالاستثناء الحسي ولا يصح الحامل بريق لغبر مالك الأم فلو كل مالك
الجل مالك الأم فإنه مائة مائة لا يصح لأن ملك الله قد يذهب فلا يصح من التوكيل فيه فإنه لا يشك على
عدم صحة بيع الحامل بجر أو بريق لغبر ما لا يملك بيعه المملوك مع أن المنفعة لا تدخل فكانه
استثناءها أوجب بأن الجل أحد المصالح من المنفعة بدليل جواز إفرادها بالبعده بخلافه وبأن استثناء
المنفعة قد وردت في جابر لما يباع جده من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهره إلى المدينة فحق ما سواه
على الأصل (ولو يباع حمله) حمله (مطلقاً) من غير تعرض لغيره أو عدمه (دخل الجل في البيع)
تبعها بالاجتماع أما إذا كان حمله أجزءاً من البيع لا يصح كالمرو وضعت ولداً فباعها ما ملكها فوضعت
عند المشتري ولما آخروا بينهم من الأول دون سنة أشهر في أولها النهاية من النص أنه لا يملك لانه جل
واحد فالإمام والقباس أنه لم يشر في المنفعة في ملكه وجمها جزم الشجاعت في باب الكتابة مستدلين
به على نظائرها من الكتابة وقال النووي في باب بيع الأصول والثمار أنه ظاهر المذهب فمن استثنى هذه
أصولاً ومن أطلق المصنف فقد دهم

«(فصل)» أهم ما ينشأ عنه من البيع ثم بالاعتراض بملانها وذهابها بجنسها بملانها وفي ذلك
وقد شرع في بيان ذلك فقال (ومن الناس من يبيع الباء بملانها ثم يبيع كسر الباء في
الناس فيه البيع ويجوز فتح الباء مع ضم الباء أيضاً وبكسر الباء في الناس عنه والضمير في (لرجوعه)
يعود إلى الناس لأنه لا يملك الناس عليه (الضمير في قوله) لا إلى ذاته لأن التمس ليس البيع بخصوصه
بل لا يصر آخر هذا هو أنهم الثاني لجميع ما قبل من الصور يقع فيها البيع ويجرم في الصورين
الاشترتين آخر الفصل ولقد مررنا عليه كان أولى ثم شرع في الصور التي لا يملك البيع فيها وهي سبعة
مستدلة بالعدة من أفعال (كبيع جابر لبلدان بغيره) مخصص (غريب) أو غيره (بشاعة أم الحاجة)
أي حاجة أهل البلد (البه) كأنه لم ولن يظهر بيعه في البلد لفته أو لعدم وجوده وخص
السعر أو أكبر البلد (لبيع به بغيره) أي سالا (فيقول) شخص (بلدي) أو غيره (أثره)
هندي) أو غيره (لا يبيع) (على الترويج) أي شأناً (بأخلى) من يبيع حلاً ولا يبيع
الصحن لا يبيع حاضر أبداً زاد لم دحو الناس يرون الله بعضهم من بعض وقال ابن شهاب تركه مسلم دعوا
الناس في غلاتهم لم يزلوا في أقصرهم التضييق على الناس فإن الله البلاء منه بأن قاله ابتداء
أثره عندك لبيعه بالنرويج أو تقيع يوم الحلبه لا كل لم يجمع العمل إلا ولا تدار أو محشود
البدوي بهما لترويج فبأنه الحاضر أن يقرضه إليه أو قصديعه بغير يومه فقال له أثره عند
لا يبيع كذلك يجرم لأنه لم يضر بالناس ولا يملك الصنع المالك من قبله من الأضرار به وأما هذا الشخص
بالأتم الحضرى كانه في رادة الروض من العقول وأقره فان قيل الأصح أنه يجرم على المرأ أن تملك
الحرم من الرضاع لأنه اعلم على معصية في أن يكون هذا مثله أوجب بأن العصبية إنما هي في الإرشاد
إلى التأخير فلفظ وفداً فلفظ لا الأرشاد مع البيع الذي هو الإيجاب الصدوق وأما البيع فلا يصدق فيه

ولا يصح بيع الحبل وحده
ولا الحامل دونه ولا الحامل
بجر ولو يباع حمله لا يملك
دخل الجل في البيع
«(فصل)» ومن الناس
عنه ما يطل لرجوعه إلى
بعضه بغيره كبيع حاضر
لبلدان بغيره ببيع جابر
نعم الحاجة إليه لا يبيع بغير
يومه فيقول بلدي أثره
هندي لا يبيع على الترويج
بأخلى

براد الأولى ويشمل شياؤا للمسلم في ذلك قبل الشراء وألحق المسلم بالودي والشراء على الشراء طالب الشراء
 من المشتري بزيادته ونقصه والبائع حليف لا دانه على الفسخ أو الندم ثم يحمل الضرر عند عدم العلم بالذات على
 إذن البائع في البيع على يده أو المشتري في الشراء على شراؤه لم يحرم لأن الحق هو ما لو قد استعملوا في يوم
 الخبر السابق هذا كماله لا الذي إن كانت الآذن ما لك كان كان واما أو وصيا أو وكيل أو غيره فلا بد
 بالذات ان كانت فيه شرع على المالك ولا يشترط للضرر تحقيق ما وعد به من البيع أو الشراء فيكون له لا بد
 بكل مذبح خلافا لان التيب في الشراء (تنبه) به الامر بالفسخ وتوقع في كتب الشغبين وغيرهما
 قال السبكي وليس الامر شرطا والذي في كلامه لا كثر من أن يمرض عليه سلعتهما بالزمن أو أجود
 منها بل في الفن له وقد تقدم ما يدل على ذلك ثم شرع في الصورة السادسة فقال (والشخص بان يرد
 في الفن) للسلعة ما روضة البيع (والرغبة) في شرائها (بل يندفع غيره) فيشرها القهي منه في خبر
 المعصين والعنف في الإبداء (والامع أنه لا يشار) للمشتري فيشره عليه حيث لم يزل ولم يراجع قبل
 الشراء وانما فيه اختيارا للترايس كالتمرية وعلى اختلاف عند موافقة البائع في البيع والاختيار
 جزوا يعبري الوضوءان فيها لوفاء البائع أهليات في هذه السابعة كذا في بيان خلافه وكذا في التفسير عارف
 بان هذا عقبي أو لم يزوج موافقة المشتري ثم بان خلافه (تنبه) به قوله يندفع غيره قد فهم أنه
 لو زاد لبادي قيمة السابعة أنه يعوز زوجي على ذلك بعض الشراح وانما التفسير لا بداء المشتري
 داهوم قوله على الله عليه وسلم وهو الناس يروق الله بهضهم من إيمان ثم شرع في الصورة السابعة
 فقال (وبيع العتب والرماب) ونحوهما ما كثر وزيب (المعاصر الخ) والذين في الفسخه ذلك
 بان داهم لم منه ذلك أو يفته فلما قال يوسد ذلك بيع العلمان لارد من عرف بالقبور والعلمان وبيع
 السلاح من باع وقاطع طريق ونحوهما وكذا كل تصرف يادى الخ معصية كانه في غير ولد الروضة عن
 انقراض وأقر أمما الفاكه فيما ذكر أو زدهم في البيع مكره ويحرم الاحتكار والتضييق على الناس وهو
 امسك ما اشتراه وقت الغلاء ليبيعه ما كثر مما اشتراه عند اشتداد الحاجة بخلافه لئلا يملكه وقت
 الرخص لا يحرم مطلقا ولا يملكه في بيعه ولا ما اشتراه في وقت الغلاء ليبيعه وبالله أوليه وبالله ما
 اشتراه في كراهة الله ما فاشل عن كتابته وكفاية به سنة وجهان أو جهوها عدم الكراهة لكن
 الأولى بيعه كما صرح به في عمل الروضة وبخص تحريم الاحتكار بالخوان ومنها التجرة والارز والنمر
 والزبيب فلا يبيع جميع الأطعمة ويحرم التفسير ولوفي وقت الغلاء بان يأمر بالي السوقة أن لا يبيعوا
 أمهتهم إلا بكذا للتضييق على الناس في أمورهم ونفسية كلامهم أن ذلك لا ينعص بالأطعمة وهو كذلك
 ولو سمر الأمم عز وخالفه بان باع بأو يد مما سمر لم يفسد من مجاهرة الأمم بالفاكهة وضع البيع اذ لم
 يذهب الخرج على الشخص في ملكه ان يبيع بمن معين وشاهر كلام أصل الروضة أن التزوير مفرغ
 على غير التفسير على ابن المقرئ لما وانما في ذلك بان الرخصة وغيره موافقة الله مفرغ
 على جوارحه ونسوطا لغيره في جميع المعاني علم التفسير حتى في الشخص كائن على نص الشافعي خلافا
 لما جرى عليه ابن المقرئ فيه ما بحث الزاوي ثم شرع في الصورة الثامنة فقال (والله) الرقيق الصغير المملوك لو اذن يبيع أو يفسخ
 بأفله أو يرد بعيب أو يفسد أو يفسد ذلك لا ينعى روضة (حتى يفسد) وذلك قوله على الله عليه وسلم من
 فرق بين ولده وتولده فارق الله بينهما وبين أبيه ثم التبعة وواء أو يولد ووجهه وأخا كوجهه وأخاه
 صلى الله عليه وسلم مملوك من فرق بين ولده وتولده وواء أو يولد ووجهه وأخا كوجهه وأخاه
 وشرح عباد كرم ما لو كان المالكين فيصير ولكل منهما أن يتصرف في ملكه وماذا كان أحدهما احرا
 فانه يجوز لمالك الرقيق أن يتصرف فيه وماذا فارق بعثن أو وصية أو وقف لأن العرق بمسكن

والشخص بان يرد في الفن
 لا رغبة بل يندفع غيره
 والامع أنه لا يشار
 الرقاب والغيب اعاصر الخ
 ويحرم التفرق بين الام
 والواحد حتى يفسد

هي الاولى لان الحكمين الفتن معلومة وتروى على ثلاث في المخرج فان قيل ما حكمه المصنف تبعاً للرافعي
 فدل ذلك مذهب الشافعي فانه اذا كان له مذهب في المسئلة قولان وعلم المتأخر منهما ما كان الاول مرجوحاً
 عنه فيكون مذهب هو الشافعي وقد رجع الشافعي عن القول بالاحدة كذلك كرمي في الامم وغيره فلو
 ان البطلان و آخر قوله قال الاستوى وهي حقيقة غلط واعنها وقال الاذنى اذا كان راوى المذهب و
 شبه بذلك ففي الناس جزاؤه من ترجيح الحجة مع ذلك فاجيب بان قول الربيع ان البطلان آخر قوله
 يتحمل ان يكون آخره ما في ذلك كولا في القوي وانما يكون للآخر مذهب الشافعي اذا اذنى به اما اذا
 ذكره في مقام الاستنباط والرجوع ولم يصرح بالرجوع عن الاول فلا مع ان هذه المقتضى وهي آخر قوله يتحمل
 انما كانت آخر قوله بالذات ففسرت ففرس بالمرام (كتابه) قول المصنف بغير اذن الاستوى قال الاستوى انه
 بغير اذن المشترك فانه مع الاذن رجع جزاء ولا يصح عوده اليه والى عبد القبر معناه اذا اذن له وباطنه ولم
 يفعل الفتن لم يرجع العمل به حاله الا قد وان فعله مع جزاء لكن ليس مما نحن فيه لان الكلام في العادة
 الواحدة وذلك مقتضى قول ابن شهبة الظاهر عوده اليها فانه يصدق انه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك
 وهو صحيح ويحل القول بالاحدة اذا كان كل من ملكه مقبرة معلوماً والا فلا يصح ولو كان الجول في غير ملكه
 فاقط لتعذر التبعيض وعلى الظهور (في تقرير المفسري ان جولي) دليل لغيره والتبعيض وهو كما في المطلب
 على القول ولانه خيار تنقص فان كان ملكاً فلا خيار له لتعديده (فان اجاب) البيع او كان عالماً بالاطال
 (بصدقه) أي المالك له (من الشيء باء خيار فبتمه) لان ما يوقعه الفتن في مقابلته ما يجدها فليعلم المفسري
 في مقابلة أحدهما الا حقه (كتابه) ظاهر صلاوة المصنف بأنه غير رغبة في التمر والمطرز منتمه برى ما يابى
 وهو احتمال الامام محمد والرافعي والمرواب كما حكمه المصنف بأنه قد انخر خلا والمسته مذ كواو المطرز بناء
 والمطرز ربة فاذا كانت فيه ثمة فلا ممانعة والمحي مائة وخمسين ولتمة المالك مائة فخصه من المسمى بثبوت
 (ولي قول يبيحه) لان المعنى لا يترجمه الا الى المبيع وبيعه فكان الآخر كالمعوم وعلى الاول قوله يمكن
 الحرام منصوصاً كالمسلم بالظاهر كما قال الاستوى ان الاجازة بكل الفتن كما يقتضيه كلامهم في الطلوع والسكابة
 واجودا على جواز الرافعي المصنف في المالا فذا المتق وشعرهما معا هو مبني على السراية والفتل وبانفقوا
 على منه فيها اذا كان كل واحد قابلاً له فلهذا لكن امتنع لاجل الجمع كسكاح الاثنين والخلاف فيما عدا
 ذلك ويجري في ارباب كسيرة من البساتين والجارلن والائكة والشهادات وغيره واستثنى من ذلك
 مساقيل منها اذا اضر الرمان العين للهرة مدة تزيد على بعل الدين فانه يعامل في الجميع على الاصح بعد
 الشجين ومنها ما اذا اشترى شيئاً فبرهه بدين فزاد عليه فانه يعامل في الكل على الاصح وفي استثنائه
 هاتين الله وتين كما قال بعض المتأخرين فظن لان القاعدة في نظرين الصفة ان بعد على شتين وسجودين
 أحدهما حل والآخر حرم والمقتضى في واحد فلا وجه فيها الا القول بالصفة أو البطلان والصفة
 معتدرة لعدم الاذن من جهة المثلث في الصورة الثانية تصرف في ملك الغير بل وجهه ما يذنبه فيه فبما
 صباية ما في العبر ومنه ما اذا فاضل في الرجوعات فانه يعامل في الكل ومنها ما اذا زاد في الرعايا على القدر
 اشترطه يعامل في الكل ومنه ما اذا زاد في شرط على ثلاثة ايام فانه ان كان في صابة العدة ولم يعتد
 جزءاً أو في خيار التماس يعامل قطعاً ومنها اذا أوصى من لا وارث له بأكثر من الثلث فانه يسقط في الثلث تيماماً
 قال الزركشي ومنها ما تقدم الباطل كان قال يملك الحر والعبد فانه يعامل في الكل لان العبد على
 الباطل باطل كما قالوا فبما قاله العلماء العلل طواقي وانت بازوجتي لانطاني لعطفها على لي لم يطاني اه
 وليس هذا كما قاله يحيى بن باسمة وانما قيسه بان يقول هذا المربيع منك وعبدى فانه لا يصح بخلاف
 المثال المذكور فانه بعض العبد لان العبد في الاول عامل في الثاني وقباصه في الطلاق ان يقول طالقت
 نساً الما بين وزوجتي فانه انطاني في هذا الما (و) لا الرقيب الا الحصة (لخيار الباسع) لانه للمطرم حب

فيشترى المثلث ترى ان جدول
 فان ابلز فبصدقه من المسمى
 باء خيار فبتمه وسما ولي قول
 يبيحه ولا خيار له بائع

باع ما لا يملكه وبيع في ثمن ما لا يصفه مشهور في القسم الثاني منها فقال (ولو باع عبده) مثلا (مفاد
 أحدهما قيل فيه) انفسح البيع فيه (لأنه في الأصل على الذهب) وان لم يصفه (بل يقدر
 للمشترى بين القسمين والاجارة) فان أجازها لمصلحة من المبيع بالقبول فبطلت لأن القبول قد فزع علمه على
 الابتداء وانفسح عليه ما فلا يتغيرم لانه أخذها لغيره (فبطلت) تباع فيه لغيره وقيل ليس هو والمؤمن أن
 استحق طرد القوانين فيه أحدهما يجب بيع الثمن وشعف بالفرق بين ما يقترن بالعقد وبين ما حدث بعد
 صحة العقد من تزويج الثمن فيه عليه ما ابتداء موقوفة كلاً مما له لاختيار البالغ وهو كذلك كما مر من دفع
 المجرع ولكنك مشكل لأن هذه المنع فيها تقدم التبرع به وهو مقتود هذا الماروق الثاني انفسح في أحد
 القوانين وان قبض المشتري أحد البعدين ولو تألف القبول وشعف لم يثبت للمشتري الخيار فيها تألف في يده
 كما يحسنه في البيع مع علو عليه حصته من الثمن لأن العقد استقر يقينه وقيل معنى ما في الثمن ما لو باع حصتها
 صار يبيعها فقول فيه أنه لا يردى في القسم الثاني فقال (ولو جرد في صفقة مختلتي الحكم
 كالجواز بيع) كأن يقول أبيعك دارى شهر أو يعلت فوي هذا يد بئرك (أو) الجواز (سلم) كان يقول
 أبيعك دارى شهر أو يعلت فوي هذا يد بئرك (أو) الجواز (سلم) كان يقول
 أي بصفة المأجور من بيت الاجرة ووجه الاختلاف بين البيع والاجارة ان شرط
 التأليف فيها وهو بطل البيع والاجارة تنفسف بالتأليف بعد القبض ودون الاختلاف بين الاجارة والسلم
 ان شرطه قبض العوض في السلم دون التوفيق لانه لا يملك لانه قد بيع من الاختلاف حكمه بالاختلاف
 أسباب المنع والاختلاف ما في نفس منفسح أحدهما احتجاج الى التوزيع ويزم الجوه عند العقد على بعض
 كلاً منهما من العوض وذلك مجذور وأجاب الأول بأنه لا يجوز في ذلك الا ترى أنه يجوز بيع نوب
 ونقص من دارى صفقة وأن الاختلاف في حكم الشفعة واحتج الى التوزيع ببيع ما يؤخذها مثليه أن
 يحصل اختلاف أن يكون العقدان لازمين أو جرد من لازم وجاز كبيع وجهه له في بعض فلهذا كذا كره
 الرافعي في السابغة أو كان العقدان بائنين كسر كذا فراض مع فلهذا لأن العقدان بائنين أو اوسع وانما
 قال مختلتي الحكم ولم يقل عقدين مختلتي الحكم كما هو في الماروق ليشمل بيع عبدين بشرط الخيار في
 أحدهما أكثر من الاستحقاقه على القوانين مع أن الحكم مختلف والعقد واحد (تنبه) المراد بالاجارة
 مع السلم لاجارة العين فان اجارة الذئبة يمتد بها القبض كالمثل وتنفى كالمسلمة ما إذا اشتمل العقد على ما بشرط
 فيه التفاضل وما لا بشرط كما هو في نوب ببيع شربة (أو بيع وشكاح) وميت في الثمن والمهر واحد كقول
 زوجهك بتي وبعتك عبداً وهي في خبره أو زوجهك أمي وبعتك نوب (مع شكاح) لأنه لا يفسد
 بفساد المرداف (وفي البيع والصدقات والولان) الباقين أظهر هو اعتمدهم لو فزع المسمى على فقه المبيع
 وهو المثل في الثاني بطلانها ويجب مهر المثل والمثل في حكمه فلهذا في سجنه الصدقات بأبسط مما ذكره
 هنا ما إذا انفك المسمى كونه زوجهك بتي وبعتك نوب كذا كان البيع لم يصح ولا الصدق كالوكان
 لكل منهما بعد قبضها ما يقين وليس كذلك وبيع شكاح بغير المثل ولو جرد بين بيع وشكاح مع الخلع
 وفي البيع والمسمى القولان (تنبه) شرط التوزيع في صورة الثمن أن يكون خاصة الشكاح بغير المثل
 ما كثر فإن كان أقل وجب مهر المثل كالمثل المجموع الآن أنفك المسمى في قدر المسمى بغير التوزيع
 معاً (وتتعدد الصفقة بتصل الثمن) من البائع (كبيعتك ذابكنا وذابكنا) فيقبل فيه ما سواه أنفسل
 المشتري في القول أم لا على الأصح وله رد أحدهما بالبيع فلو قال بعتك عبدي بألف دينار بغيره ما
 فقبل أحدهما بغيره مع كذا يعني في تعدد الباق والمشتري وان قال الباقى التلاهم لاهية (وتتعدد
 البائع) كبيعتك ذابكنا والبيع مشروط بغيره فيقبل فيه ما سواه بالبيع فلو قال بعتك عبدي بألف دينار بغيره ما
 المشتري فيقبل أحدهما بنفس الثمن لم يصح في الأصح كذا قاله القوي وتوابعه الشيطان لأن التلاهم يقتضى

ولو باع عبده ففاد
 أحدهما فبطل فيه
 بانفسح في الاستحقاق
 الذهب بل يقدر فان أجاز
 فبطلت فلهذا ولو جرد في
 صفقة مختلتي الحكم كالجواز
 وبيع أو سلم مختلتي الحكم كالجواز
 وبيع أو سلم مختلتي الحكم كالجواز
 وفي البيع والصدقات
 القولان وتتعدد الصفقة
 بتصل الثمن كبيعتك ذابكنا
 وذابكنا وتوابعه الشيطان

التبرك ان تبرعوا به. والاختيار بانى اختيار وهذا هو العهد وان قال الاخرى التي جزمه القاضى
 أبو الطيب ونحوه. يرون اختياراً ما قدمه الزوجه. الخيار لانه لا يجازى قبل يثبت الخيار في شراء الجذ ولو لم
 شد التمسر بحيث يباعها. وان شئت كل ابن عبد السلام يقول الخيار في البصر فلان القصد به تروى له انه قد
 في التمسر لا الفصل له. والله المشرط في اليرى فالأمر من مستويان فلا انعام وانقضاء العهد كيف يثبت
 التمسر وما قاله لا يتأخر في بيع اليرى بغير حشفه بل بغير بيع حشفه. وهو مراد بتعديل قوله والماله شرط
 بل الخيار ليس بمسور والاختيار كونه قد يكون نكاحاً أو غيرهم (ولو استمرى من يعتق عليه) من أصوله أو غيره
 بنى الخيار فيه على خلاف المال (فان قلنا المالك في زمن الخيار البائع) على مبروح (أو موقوف) على
 الآخر (فليس الخيار) لوجوده في مقتضى بلا مانع (ولنقلنا) (المستقرى) على مبروح (تغير البائع
 دونه) أما تغير البائع فلم يمسر وأما عدم تغير المشرط فلان مقتضى ملكه له أن لا يتكسر من إزالته الملك ولا
 يحكم مقتضى على كل قول حتى يلزم العقد فحينئذ عتق من حين التمسر ولو شرط في خيار المجلس لم يصح
 البيع لانه يشاء مقتضى فاشبهه بالشرط أن لا يسلم للمبيع فإذا قال بعده مثلاً انما يعتق فانت حرقه
 بشرط فنى خيار المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع بخلاف ما إذا بشرط فاشبهه بعتق لان عتق البائع في زمن
 الخيار نافذ (ولا خيار بالاراء والنكاح والهيبة بلا ثواب) وهي التي صرح بنى الثواب فيها أو أطاق رقداً
 لا يقتضيه وهو الزاج لان اسم البيع لا يصدق على شيء من هذه الثلاثة ولا خيار فيها في الوقت والعق
 والاعلاف وكذا العدة والجاهزة من العارفين بالفرق والفكره ولو كاله أومن أحدهما كالكتابة والزم
 (وكذا) الهيبة (ذات الثواب) لا يثبت اختيار فيها إلى الاصح وعلا ما يتم لا يسمى بما كذا قاله المشافهة
 في باب الهيبة الاصح أنم البيع يثبت فيها اختيار وعد. في المذاهب تناقضوا وحل هذه ما هنا على القول بانها
 هيبة وان قيدت بثواب معلوم وما هنا على القول بان القيد بثواب معلوم يصح ويؤيد تعليلهم هنا بانها
 لا تسمى ببيعاً والصواب كما قال الاخرى ما هنا وهو مذهب الاصح عتق وجزم به القاضى أبو الطيب والحاكم
 والشيخ أبو حامد وغيرهم (و) كذا (الشفعة) لا يثبت فيها الخيار في الاصح لان الخيار يثبت فيها ذلك
 بالاختيار فلا معنى لاتباعه فيها انما يثبت بالغير والاختيار ومقابل الاصح نبوة لان الاختيار له الحق بالامور
 بمقابل الرد بالعيب وصح هذا الزاوي في الشرحين واستدركه عليه في الزوجه وصح الاول ونسبه من
 الاكثرين (و) كذا (الاجارة) لا يثبت فيها الخيار في الاصح لانها عقد غرر أو عقد على معدوم والخيار
 غرر فلا يتم غرر في غرر ومقابل الاصح يثبت فيها الخيار لان املاوة قال الفقهاء لو طافوا ففوتوا على اختلاف
 في اجارة العين أما اجارة المثلثة فيثبت فيها الخيار معلوماً كالسائر والعقد الاطلاق ويقرق بينهما وبين السلم بانها
 لا تسمى ببيعاً او انما يثبت في الخيار اسم البيع وبان المصلحة فيه أقوى وقبل يثبت أيضاً في الاجارة لفقدرة عدة
 وصحة المصلحة في جميع التنبه والنسور خلاف (و) كذا (المساقاة) لا يثبت فيها الخيار في الاصح
 كلاجارة محكوكا وتعليل (و) كذا (الصدق) لا يثبت فيه الخيار وقوله (في الاصح) راجع للمساائل فليس
 كما تقرر وجه عدم اثباته في الصدقات ان المال يبيع في النكاح لا مضود وجه اثباته المستقل ومن
 العداق عوض الطام (وبقطع) خيار المجلس (بالخيار) من العاقدين (بان يفتقر الزوجه) أى
 العقد بهذا الشكل كقولهما بخبرنا أو اخترنا أو غير. كقولهما انصتينا للعقد أو انصتينا أو اخترنا أو اقبلنا
 الخيار أو أخذنا. لا يثبت فيها انفساً بما شاطها بخيار المشرط (فلو انتار أحدهما) لزومه (بمقتضى
 حقه) من الخيار (ويبقى) الخلق فيه (لا اختر) خيار المشرط وتبلى لا يثبت لان خيار المجلس لا يبيع في
 النبوة في الايقاع في السقوط لكن على الاول لو كان للمبيع عن يعتق على المشتري واختار اليمين
 فقط خياراً لم يثبت. نرى أيضاً الحكم بعتق المبيع قاله شيخنا في شرحه وروى قال أحدهما الصلح اختار
 في بيعه خياراً بالعاقول ولم يضره ما سببه ليقينه الرضا للزوم واحقر الصنف بالاختيار أحدهما الزوم عن

ولو استمرى من يعتق عليه
 فان كان المالك في زمن الخيار
 البائع أو موقوف فلهما
 الخيار وان قلنا لا يثبت
 بغير البائع دونه ولا خيار
 في الاراء والنكاح والهيبة
 بلا ثواب وكذا ذات الثواب
 والشفعة والاجارة والمساواة
 والعدا في الاصح وبقطع
 بالقرار بان يفتقر الزوجه
 فلو انتار أحدهما فقط
 حقه ويبقى حق الآخر

انتشاره الفصح فانه يفتح المفسرون انتشار الاستمرار لان اثبات الحيار انما هو فيه التمكن من
 الفصح دون الاجابة لانه لا يتبين منهما في العوضين ولو رويين بعد نفسه ما يبعثا ثانيا جازة للاول لانه
 رضا بل رومه وبمع الشافعي وبمن يفسره الحيار ولو اجاز في الروي فيل للشافعي وبما ان تعاقبا
 قبل التفريق على العوض كما تقدم في باب (و) يقال ايضا في الجلس (والفرق يسدنهما) عن مجلس
 العوض لانه السابق (فلو لم يكن معهما اذما او قبا في الجلس لانه) وان زادت المد على ثلاثة
 ايام او اضرها عما يتفق بالعقد حتى لو تابع نضج منة من دامت حيارها ما لم يتجاوزا او احدهما
 يتلاف الابواب لانه لا يمتد او يفسر في وطوق المجلس التمتع الحيار لانه شخص واحد لكن اقيم مقام اثنين
 بخلاف المنة من مائة من نضج حية حقيقة بل في انما يتبع من الامن الثالث الى السادس يحصل التفريق
 بان يشارك احدهما الاستمرار في المجلس ولو لم يشاركه في الاستمرار لانه لا ينعش بخلاف
 الحيار وكونه من روي الحيار اذ اشباع شيا فارق صاحبه روي الحيار وروي مسلم فامضى حية ثم
 رجع فان قيل فنية ذلك حل الفارق فنية ان مائة من نضج حية لا تكون مائة حيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه فنية
 الترمذي وحسنه اليعاقبة بالحيلولة بفرقة الا ان تكون مائة حيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه فنية
 ان يستغفره ان يبيع الحل في المجلس يحول على الاباحة المستوية المار في وجود احدهما لكان من
 ما طرح من المجلس مكرها بغيره في مائة حيار لانه لم يبعد شيئا وكذا لا ينعش حية اذ اكره على
 الخروج ولو لم يبعد فحلان حل المكره كالعزل والسكون من الفصح لا ينعش الحيار في المجلس فان قيل
 قد مر ان المجلس والمجلس حل يتقاع حيارها مع نويتهما المكره في ابواب كثيرة اجيب بان ينفرد
 لانه من حيث اختلاف المكره ان اكره في مجلس فلما حياره حتى يشاركه او ما لا يحل يشاركه
 الذي انقطع به الا كره وما صاحبه فان لم يضر معه انقطع حياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب
 احدهما ولم يبعده الا حياره حياره حياره ولو لم يتمكن من ان يبعده لكان من الفصح بان يشاركه
 ولان المار يشارك حياره بخلاف المكره فلهذا لم ينعش حياره وقضت بالتعادل الاول انه لو لم يتمكن من الفصح
 بان يقول اني حياره حتى يتمكن منه فان قيل فاس ما يقول الا ان كان له لوط حلف لا يشاركه فمفسره
 غير علم بحسن وان أمكنه ما ينعش ان يكون الحكم هنا كذلك اجيب بان الحكم فلهذا لم يشاركه
 يحل له وجود الفارقة من كل منهما وهذا متوط بالقسوة من الحالف ثم لو قال والله لا تفارق كان
 الحكم كما هنا اما اذا نفع الحيار بانما ينعش كما حلف في الخروج عن الذوق وانهم وبين هذا
 البناء قول السبعة ان مائة من نضج حية لا ينعش حياره بحال في ثلثها الفارقة عاها ثانيا حياره وانما لا يشاركه
 لعمدة ويحل له هذا ايضا ما مله في الكفاية عن القاضي من ضيقه بان يشاركه من مائة من نضج حية
 العبران واحد (وبين في التفريق العرف) فمائة من نضج حية فارقا يلزم به العقد وما لا يشاركه المجلس
 له حيد حياره ولا تفريق رجع فيه على العرف فان كان في دار كبيرة فباخر روج من البيت الى العين او من
 العين الى الصفة او البيت وان كان في سوق او حارة او في بيت مستأجر السعة فبان يشاركه احدهما الا ان
 ظهره وبنى قابلا ولو لم يضره من سماع ضالته وان كان في مضافة او دار صغير او حيد صغير فخر روج
 احدهما منه او حيد من السطوح ولا يحصل التفريق بالتمتع ولو ينعش به ولو ينعش لان المجلس بان يظهر
 كلامهم انه لا فرق بين ان ينعش او بين ما ينعش وهو كذلك كما حلفه والدار وباني واخره من نضج وان
 حزم الغزالي بالمحور وقال الاذرع وهو المتجه ولو لم ينعش به يبيع من ينعش لهما ان يشاركوا احدهما
 يفارق احدهما من كونه فان دافعه وروى الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد فترقا فحل حيارها
 وقول من الراية هذا اذ لم ينعش به الاخر والا الذي يشاركه الفصح بدوام الحيار ليس بظاهر وقد علم
 اوائل البيع حكم ما تولى به الكتاب (ولو لم يكن) احدهما (في المجلس او من) او انما عليه (فلا يصح)

وبالتفريق ينعش ما لو لم يشارك
 مائة او ما وعاها ثانيا
 من نضج حيارها ما ينعش
 في التفريق العرف ولو لم يكن
 في المجلس او من فلامع

ما زاد عليها وقد ثبتت على استثناءه الثاني الكلام على تفرق الصفقة فان شرط الثلاث من الفدا أو فرقها
لم يصح العقد لان العتد اذا ازم لا يصير بعد ذلك جائزا ويخل في الايام المشروطة ما اشأنت عليه من
الاباء لا ضرورة كمال المجموع وقد تنقضى هذه المدة كماله الا تنوى أنه لو وجد وقت الفدا لا يثبت الجواز في
الاباء لانها تختلف تغير من مع الطيف وعلى هذا لو باع نصف الثمار بشرط ان يشار بها ثلث الى نصف اليوم
الثاني وبمثل الدليل في حكم الثمار الضرورة كماله التوقيف ونسبه (وتحجب) المدة المشروطة (من)
حين (العقد) الواقع فيها الشرط كالايجل فان ابتداء من العقد لامن التفرق لانه لو انفسر من التفرق
اصلا او لمدة الخيار بجموله لانه لا يلهى من غير فترقات (وقيل) تحجب (من التفرق) أو التنازل ونسبه
المسؤول الى الجمهور لان الفاعل ان الشارط بقصد الشرط في اذني ما يلبسه المجلس وعرض بان
التفرق يجهول كانه قد مضى وانما يرى في الجملة ان ابتداء المدة ولو شرط الخيار بعد العقد في المجلس وقتها
يثبته وهو الاصح فالحكم على الثاني لا يجتمع على الاول تحجب من الشرط لامن العقد فلو زال المانع
من الشرط بدلا من العقد لم ينل هذه الصورة ولو انقضت المدة المشروطة وهذا في المجلس في خياره ففنا
وان تفرقا فلو لم يباله في العكس ويعوز اسقاط الخيار من فواتها فان ما اذا اسقط سقطا ولا بد
الماضي من المانع في قيمة ما فيه وبلاذات ما لم لا فسخ متفق على ثبوته بخلاف الفسخ بالعتد بين
كقالب الملو ازم بان يشهد حتى لا يؤدي الى التزاع (والاظهار) في خيار الجاس أو الشرط (ان ان
كان الخيار) المشروط (للبائع فذلك المبيع) مع ثبوته كائن وهو وثق وكسب وتؤخذ على وحل وماء
في مدة الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي الثالث لانه اذا كان الخيار لاحدهما كان هو وحده متصرفا
في المبيع وتنفذ التصرف دليل على ذلك (وان كان) الخيار (للمشتري) أي الثالث لانه ليس
أحد الجانبين أولى من الآخر فتوقلنا (فان لم يبيع بان أنه) فذلك الجانب كره (للمشتري من حين
العقد والافلايح) وكأنه لم يتسرع من ملكه والثاني لانه للمشتري مالا فاعلم المبيع له بالايجاب
والقبول والثالث البائع مالا فلو اختلف جاز في خيار الجاس كمرور كونه لاحدهما بان يختار الآخر يوم
العقد وحيث حكمه ان المبيع لاحدهما حكم به الجانب الآخر ويثبت وقف وقف مالا فلو شرط
الخيار لاجنبي قال ابن القتيب لم ازم من تعرض لمن ماله المبيع وقد كرهه خلافا لفرقة من الرضا لرافق
وسأله أنه ان كان الاجنبي من جهة أسددها للمبيع له وان كان من جهتها فهو قوف ولو اجتمع
خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فلو في بطل الاول فيكون المالك موقوفا أو الثاني فيكون ذلك الاحد
الناظر وهو ما اقتضاه كلامهم كماله شجنته الاول لان خيار المجلس كقالب الشيطان أسرع وأولى ثبوتها
من خيار الشرط لانه أقصر غالبا تسلا لا يزر كشي في قوله البللح الثاني معناه لانه بان خيار الشرط ثابت
بالاجماع ومثل ذلك ما لو كان خيار الجاس لزم المبيع من الآخر وخيار الشرط لا يخرجه من الحل
الموجود عند البيع مع جميع كلامه لبقائه قسما من الثمن لا كالأول والاطمالة في زمن الخيار بخلاف ما اذا
حدث في زمن الخيار فانه من الروايات حتى وظن الامنة المبيعة من الضرب بالخيار لحل له لتؤخذ تصرفه فيها
فان قيل حل وظن المشتري متوقف على الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح اوجب
بان المراد بحل الروايات لانه المستدل بالحل للاستبراء ونحوه كتحض ولعمري على أنه خلاف لا يجب الاستبراء
بان يشتري زوجته فلا يعجزهم وطرها في زمن الخيار من حيث الاستبراء ولو اشتري زوجته بشرط الخيار ثم
طلقها في زمنه فان كان الخيار للبائع وقع بطله المالك له وكذا يقع ان كان الخيار للمشتري فمضى البيع اثبت
بذاته المنة لان ثم اثنين انهما المالك المشتري وان كان الخيار للمشتري ثم البيع لم يقع لان ملكه وان
فسخ بوجه من يثبتان على أن الفسخ يرفع العقد من حينه فومن أصله والاصح الاول فلا يقع ويحرم
وطرها في زمن الخيار اذا كان له وحده بطلان توجه المبيع له لانه لا يؤدي أيضا بالملك أو بالزوجة واذا

وتحجب من العقد
وقيل من التفرق والاطمالة
انه ان كان الخيار للبائع
فذلك للمبيع له وان كان
للمشتري فله وان كان لهما
فموقوف فان تم البيع بان
انه للمشتري من حين
العقد والافلايح

اشتلت المارة وسبب التوقف احتياطا للبيع أما إذا كان الخيار للمسلم أولا فما يجوز الرجوع بالرجوع
لقيامه (ويسمى الفسخ) للمعه (والإجازة) له فبعضه بالخيار (بالمقابل عليهما) ففي الفسخ (كلمة
البيع ورفعه واسترجعت البيع) ورفعه الفسخ (في الإجازة أخرى) أي البيع (وأما بغيره) وأما بغيره
وتحذرك وهذا لا غلط صرفه ويحصل بالكتابة أيضا قال في المجموع والفسخ بالخيار هل يرفع العقد
من أصله أو من حيث فيه الخلاف انتهى في الفسخ بالعيب والامع فيه الثاني وسرنا لاشترائه (ووجه
البائع) الأمة المبيعة (وأما في) الرقيق البيع فلو من اختيار المشرط له أولا (مع) لبيع أي
منعنه له أما الامتناع فلهن في الفسخ وأما الرجوع فلا شبهة بالخيار الامتناع فان قيل قياس ذلك أن
الرجوع يتم على الرجوع إلى الرجوع لتداول الشكاح واستدراكه لا يحصل بالفسخ فكذلك إذا تركه
والفسخ هو التذلل للثالث ولم يجرؤ يحصل بالقول والفعل كالسبي والامتناع فكذلك إذا تركه وبغض
الخيار كالمسبوقين والقبلة ليست قدما كاستخدامه الرقيق وتركه الهابة وإن قال في المصالح الأربعة
أن الفسخ لا بد له من وعي من ماله فلو كان في بلاد البائع أن كان الخيار له أولا فما من وعيها
المشتري بالأذن والخيار للبائع دون له المهر وإن تم البيع لأنه وعي أمع به بشفة وكذا في المهر
المهر أن كان الخيار لهما ولم يتم البيع بأرضه لأن خبره على أن الملك موقوف بهما والوجه الحسن
بمسبوق في الأحوال كالأمة بشفة وحين يارمه المهر لا يثبت استيفاءه وإن مثله الأمة بشفة والوجه
لا يتفاءل ذلك هو ابن العلق ويرويه في بلاد البائع لأنه موقوف عليه وقد كان وعيها البائع والخيار للمشتري
دونه فكذلك لو وعي المشتري والخيار البائع دون في المهر والاستيفاء والشفة وقول البائع في نفس الخيار
المشتري لا يبيع حتى يرضى من أوفيه وقد عرفت في جل فاشع المشتري دفع وكذا القول للمشتري
لا يشتري حتى تدفع من الفسخ أو توفيه وقد عرفت في حال فاشع البائع (وكذا في) المبيع (والإجازة)
ووقفه (وتزويجه) ورفعه المرفوض وعنه المقتبض من الفسخ (في الأصح) لأنه لا يرفع العقد عليه
ومع ذلك... أيضا وتقدم أنه لا يجوز له الرجوع إلا إذا كان الخيار له والثاني لا يكتفي في الفسخ بذلك لأن
الأصل منه أنه لا يفسخ العقد بغيره بل لا يوجد الفسخ مريحا وانما جادل الحق نصا في قوله (والأصح أن
هذا التصرفان) الرجوع وما بعده (من المشتري) فبعض الخيار للمشرط له أولا (الإجازة) لشراء
لا يشترطه بالبقاء عليه والثاني لا يكتفي في الإجازة بذلك لعدم محاسرات وطأه سلال أن كان الخيار له
والأغرام وقوله الأسرى أنه سلال أن أذن له البائع مبني على أن جبر والاذن في التصرف إجازة والقول
بشراءه يكتفي الرجوع من المشتري والوجه عليه فاختار الخيار فاختار الموطوء في الثانية الأولى فهو
الوجه فاختار الحكم بالوجه السابق ذكره في المجموع وقياسه أنه لو اختار الموطوء في الأولى الذي كونه بغيره
ثماني الحكم بالوجه السابق والتأخر كذا في الأذنى أن يحصل كوى الوجه أعضاء وإجازة إذا علم الموطوء
أولئك أن الموطوء أنه الميعر في مفسد وعنه الرجوع لا اعتقاده ذلك والأصناف فافهم فبعض كان اختياره
وان كان لهما أول البائع فان أذن له البائع نفذ وكان إجازة من البائع أيضا وإن لم يأن فموقوف كجها
إذا كان لهما فان تم البيع فبعضه لا يلا وغير فافهم إذا كان الخيار للبائع وإن تم البيع والشفة
بجها فان كان الخيار وكذا إن كان لهما الأول البائع وأذن له البائع أو باع البائع نفسه والأصغر بشفة
وعلى هذا الأصل يحصل قولنا المشرع ثم تغير بشفة (و) الأصح (أن العرض) لا يبيع في زمن الخيار
(على البيع والتوكيل به) والهبة والرهن إذا لم ينصل به ما يفتى (ليس فسخان البائع ولا إجازة
من المشتري) أصح منه زاهمان البائع وعدم اليقظة عليه ومن المشتري بالبقاء عليه لأنه قد قصد أن
يستثنى ما يبيع به ليعلم أوج أم خسر والثاني أن ذلك فسخ وإجازة فان قيل إن ذلك يرجع في الوصية
فلا شك أن ذلك فسخا أجيب بأنه نصف الوصية لأنه لم يوجد في حياة الموصي إلا سبب في العقد ثم شرع في

ويحصل الفسخ والإجازة
بلفظ يدل على ذلك كلفظ
المبيع ورفعه واسترجعت
للمبيع وفي الإجازة أخرى
وأما بغيره ووجه البائع
وأما بغيره وكذا يبيع
والأجرة وتزويجه في
الأصح والأصح أن هذا
التصرفان من المشتري
إجازة وإن العرض على
البيع والتوكيل به ليس
فسخا من البائع ولا إجازة
من المشتري

وما تقدم على قدرهم وأما في العين فاستروا به من قطع الاستان في الكبير فله الاستوى ذلك وقد سزم في
 الماعاب بالمشاع الرديي باش الشعر في الكبير وهو انقلب من جن فيه (قاعدة) العيبه انفس في السبع
 والركن والفرع والامداد ان اذ لم يطاوع قبل الدخول ما حروفي الكفاية ما عثر بالعمل اشرازا ويتاوى في الاضحية
 والهدى والعنفه ما نفس الماع وفي النكاح ما عثر عن الوطء كالمومنين في عهده وفي الصدق اذا فارق قبل
 الدخول ما مات به عرض صحيح سواء كان الله السابق أمثاله عهده ثم لا وفي الاجارة ما يوزن في المنفعة ما تأمرا
 بظاهر به تغاوت في الاجرة قال المديري ويذني ان براد صيب المهر من فانظاره ما نفس العينة فقه (سواء)
 في ثبوت الخيار (فان) العيب (المقد) بان كان موجودا قبله (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع
 لان المبيع سبب من ضمان البائع وكذا خروجه ولو حدث قبل القبض بسبب تقدم رضاه في المشتري كما لو
 اشترى بكرة مرقحة على اساق والزوج بكارتها قال السبكي لم ارضه بغيره ولا في سبب مقدمه (سواء)
 لرضاه بسببه فان قبل ان يرد من ان في قول المصنف الا ان يقدرا في سبب مقدمه (سواء) بان الذي بان في
 في كلامه ان العيب اذا حدث بعد القبض بسبب سابق لا يمنع الرد والقرى فله السبكي انه لو حدث العيب قبل
 القبض بسبب سابق رضاه في المشتري فعلى كلام السبكي تستثنى هذا ما عثر من كلام المصنف (ولو حدث)
 العيب (بعد) أي القبض (فلا يفسد) في الرد به لانه بالقبض ما من ضمانه فكذلك خروجه بسببه
 قال ابن الزعفراني بعد ازوم العقد أم قبله فيمن على ما اذا تلف سببته على نفسه والارجح ما قاله الرضي
 ان فله المالك بائع المبيع والافلاان قلنا بفسخ أي وهو الراجح فله كونه كوجوده قبل القبض (الا ان)
 بسبب الذي سبب مقدمه على القبض أو العذر به في المشتري (كضمانه) أي المبيع العبد والأمانة
 (بجانبه) أو مرقحة (سواء) على القبض (فيثبت الرد) بذلك (في الاصح) لان ضمانه تقدم سببه
 كالتقدم وفي معنى الفاع زوال البكارة واستبدادها بالجلد والثاني لا يثبت الرد لانه قد ضل على النصف
 بالقبض فدخل المبيع في ضمانه وعلى هذا يرجع بالارض وهو ما بين فيه مستحق الضمان وغير مستحقه من
 الثمن فان كان على البه في الرد به بخر ما رد أرض المشتري في العقد على امرة (بمخلاف مونه) أي للمبيع
 (بحرض سابق) على القبض جوده المشتري فلا يثبت به لازم الرد المنع من استرجاع الثمن (في الاصح)
 المقطوع به ولو عثر بالذهب لسكان أولى لان المرض بزمانه ثبنا الى الموت فترجع الى السابق والثاني يثبت
 استرجاع الثمن لان السابق أفضى اليه فكذلك سبق فيضخص به المبيع فيلزم الموت على الاول والمشتري أرض
 المرض وهو ما بين فيه المبيع صحبه او مرهنا من الثمن وعلى المخلاف في المرض المخوف كإثبات
 وغيره ما عثره كالحق البهية اذا لم يجرها المشتري فان راض في يده ومات لا يرجع بشئ فله الموت بما
 حدث في يده والمرا احدا لاسارية كالمريض وكذا الضام اذا مات من الطلق فان كان المشتري عالما بالمرض
 فلائيه جرما (ولو قتل) المبيع (ردة) أو صلا به أو جناية توجب قداما (سابقة) على القبض جهلا
 المشتري (فمنه البائع في الاصح) بجميع الثمن لان قتله اتقدم سببه كالتقدم فيضخص المبيع فيه قبل
 القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعاقب القتل به عيب يثبت به الارض وهو ما بين فيه مستحق القتل
 وغير مستحق من الثمن ويثبت على المخلاف في المثلين مؤنة التدهور والرضي فهي على الاصح على المشتري
 في الاول وعلى البائع وجوبه في الثاني فان كان المشتري عالما بالخل فلائيه جرما (تنبيه) لو قال
 المصنف ففسل بموجب سابق امكن أولى البطل ما زده والقتل بترك الصلاة ونحو ذلك فان قبل فاول
 الصلوة لم يترك بموجب سابق بل يرضه به على ترك الصلوة (سواء) بان القتل موجب للقتل والتمتع على ترك
 الصلوة بموجب الاستدانة كما في الرد فانها السبب الموجب للقتل وبهاؤه عليها موجب للاستدانة قال الماراج
 ولو اشترى بكرة الاولى وهي قوله بخلاف مونه للمعنى الثانية لاستثنى عن التأويل السابق أي وهو قولنا تارة
 لازم الرد لانه بهم ان الخلاف في الرد لانه قد أعوز وجوبه ونفسه كلامه محتمل الرد وهو الاصح وكذا

سواء فاذن العقد أم حدث
 قبل القبض ولو حدث
 بعده فلا يفسد الا ان
 بسبب الذي سبب مقدمه
 كضمانه بجناية فله الثمن
 الرد في الاصح بخلاف مونه
 بموجب سابق في الاصح ولو
 قبل بركته بغيره البائع
 في الاصح

القديم فله ثلاثة ولا تجب على متلفهما كما قاله ابن القري لا نه فاما القتل والثابة فاما الشهيد عن
 اربعة وله جناحه على ان القلب في قتل المارضة في الجسد لكن الصحيح ان الماعن فيه معنى القصاص
 وان لولة لا غير الامام بعد ائمة زمنية وقتبته انه يلزم فاعلم العبد الحار ب فيه المالكه تشبه على ذلك
 الاذوق والماء هو الاول مع ان الحكم لا يضره وفي المرتد بل يعزى في عقدهما كقولنا الصلوات والصلوات
 والرائق الحسن بل هو رافى ثم التفت بذكر الحرب ثم استرق فيصير بهم ولا فيه على متلفهم ثم عر في الامر
 الثاني وهو ما بين سهو بشرط ففصل (طوباع) سبوا ما لو تسبوا (شرط برأته من العيوب) الى
 البيع او قال يملك على ان لا يوجب (ملاطه رفته براء عن عيب باطن بالحيوان لم يملك) اليافع (دون
 عيب) اي العيب المذ كونه لا يبرأ عن عيب جسم الحيوان كالتب والفقار فاعلم ان عيب ظاهر
 بالحيوان له ثمة ولا ينع عيب باطن بالحيوان ماء والرد بالباطن كقوله بنى ما لا يباع عليه متلفا
 والافق براء عن كل عيب عملا بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب ما العبد بالبراء منه وهو انقباس وانما
 خرج منه على الاول سرور من الحيوان لم يرد ما لك في الموطا ان ابن عمر روى الله تعالى عنه ما يباع
 فلا يباع منه ثمة فوهم وباعه بالبراءة فقال الذي يباع وهو ذبيح ثابت بعد ذبته من ماعبده لم يمسح
 ما خضعه في عيشة روى الله تعالى به معنى على ابن عمر ان يختلف لعد باعه العبد وما به داه له فاني
 عبد الله لن يعلف ولو خضع العبد فباعه بالبراءة فاشترى المشرك بدين ثابت كما
 اوردوه الرافى وان ابن عمر كان يقول زكيت الذين قد تعوضني الله عنه بل قدله عثمان رضى الله عنه
 على ابراءه لسروا امير بان لا يكون قد رافى ابراءهم ابراء الشافى رضى الله تعالى عنه وقال
 لابيوان بقضى في الصلوات السهم ونحوه لم يباعه ولا يملكه عن عيب حتى اؤصله روى في متابع التابع
 فيه على شرط البراءة يبرأ من يردم البيع به لا يبرأ من الخلق دون ما يملكه فاعلم ان حيوان او غيره لا يباع
 فيه ما لم يمسح المظاهر فيه ما لا يبرأ منه عليه فوسم الخلق في غير الحيوان كالجوز والموز فاعلم ان
 عدم تعيب به لا يبرأ (تبييه) لا تفرق في الحيوان بين العبد الذي يضمن نفسه وغيره وقول
 المفسر عن عيب باطن لقائمة باطن - القائمة من بعض التسع والصلوات ابراءها من انه لا يبرأ عن عيب
 ظاهر قال الولي العراقي وقد رأيت ائمة باطن حنيفة على طائفة من المسئلة لكن لا ادرى هل هي
 مقلدة أم لا وليست في الرد له وفي الاتفاق ائمة باطن مما زاد المتنازع ولا يبرأ على الصحيح (وله) اي
 المشتري (مع هذا الشرط الزديع بدت) بعد العقد (قبل القبض) لا تصرف الشرط الى المودع
 هذا العقد ولو استلغا في القديم فبرهان في المادى وموت - فمن كلام المصنف لا تفرق في قوله ولو استلغا
 في قسم العيب ان البائع والمصدق (ولو شرط البراءة بعد العقد) من العيوب قبل القبض ولو لم يرد
 منها (اي بيع) الشرط (في الامم) لانه لا يملك التي تحمل ثبوتها فمستأكلوا آراء من نحن ما يبعده والثاني
 بعض يعارض التسع فان ائمة السلف في اولي بالاعلان كقلى الزمنية فاعلمها ولو شرط البراءة من
 عيب عيبه فان كل مما يمان كالبرص فالتا اربعة وهو مبرأ منه قبله ولا يفرق كشرط البراءة فاعلم
 فلا يبرأ منه على الاطلاق فاعلم ان الاخر ارض يائنه خلاف قدومه وانه وان كان مما يمان كذا اذا ابرأه
 او الايق برى من قبله لان ذكرها اعلام بها قال البرص ويو بعض الواقفين زمانا فيجعل بدل شرط البراءة
 اصل البائع المشتري بان يبيع جميع العيوب ويؤمته به وهذا ليس لانه كذب ولا يبدلان الصحيح
 ان التسمية لا تكون فيمكن مع الباقية بربيه اياها فاما ما يمكن مع الباقية فذكره بجملة هذه البراءة كذا
 ما يمكن مع الباقية التسمية من ضرورية فلا يخلو ولا يجوز ولما تم لزوم المشتري بمعنى هذا الاقرار ان لا يملكه
 ويعلن وان اذ اقر ذلك يكون كشرط البراءة ولو شرط ان الامم بغيره صعبا او مساندا خلاف ذلك فله الرد
 فاعلم الشرط وكذا الشرط كونه في قبض البيع كاتبا ما وشيئا او نحو ذلك من الاوصاف المعهودة فيان

ولو يباع بشرط برأته من
 العيوب فلا يفسر أنه
 يبرأ من كل عيب باطن
 بالحيوان لم يبرأه دون غيره
 وله مع هذا الشرط الرد
 بسبب حدث قبل القبض
 ولو شرط البراءة عما يحدث
 لم يصح له الاصح

[illegible]

لَوْ هَلَاكَ الْمُبِيعُ عَنْهُ لَمْ تَرِ
أَوْ أَعْتَدْتُمْ لَهُمُ الْهَبَّ بِرُجْعِ
بِالْأَرْضِ وَهُوَ مِنْ غَنَاهُ
أَسْبَغَ الْبَهْرَةَ بِمَنْ تَقْصِ
الْمُبِيعِينَ الْغَنَى لَوْ كُنْ سُلْجَا
وَالْأَصْحَابُ بَارَأَ أَسْلَافَهُ
مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ إِلَى الْيَقِينِ

وان كانت وقت القبض أو بين الوقتين أكل ثمانية من ذلك الباع والزيادة في الثانية سدت
في وقت المشتري فلا تدخل في التقويم والثاني اعتبار نفسه وقت البيع لأنه وقت قبضه الثاني بالمبيع
والثالث قبل وقت القبض لأنه وقت دخول المبيع في ضمان المشتري (الثاني) * قول المفسر أن قبضه
قال الله تعالى وهو جوع قيمة وعلى ما يقرأ بفتح الهمزة وبذلك ضبطه المفسر في أصله وقال أنه أسوي من
قول المفسر أن قبضه الثاني وقت القبض لا قبله لوساطة أي بين قبضتي اليومين قال الأستاذ وموافق الكتاب
غريب لأنه ليس هناك في أصله الميسرة وجه أفضل من اعتباره لأن العقدان الحاصل قبل القبض إذا
والقول القبض لا يثبت المشتري الحياض فكيف يكون مضمونا في البائع اهـ وعبر بالأصح دون الظاهر
ليوافق المار بقوله الرجعة وان لم يشعر بها ولو غير بالمذهب كل أول لأن هذه أقوال بحكمة في مذهبنا
هذه ما بين الوقتين والظن في الرجعة القانع باعتباره قبل قبضه وقت العقد والقبض وإذا اعتبرت قبل البيع
فما كان له وقتها سلمها وقبضها بمعيها أو تدها وسماها واعتلها مدها وقت يوم العقد أو قبل أو كثيرا بعدها
مساوية لأنها ما قبل قبضه يوم العقد أو قبل أو كثيرا أو غلها ما قبل قبضه يوم العقد سلمها ومعيها
أقبل أو كثيرا سلمها أو قبل أو مديها أو كثيرا بالعكس وذلك عدة أقسام أمثلها في الترتيب بشري هو
بأقل وقتها وقت العقد والقبض سلمها لمائة ومعيها تسعون قاله المفسر عشرة وهي عشر قبضه سلمها
فيرجع على البائع عشر الثمن وهو مائة ولو كانت قيمتها سلمها مائة وقيمة مديها وقت العقد ثمانين ووقت
القبض تسعين أو واثنتي عشرة من وقت القبض ثمانين فالتفاوت بين قيمته سلمها وأقبل أو مديها بمعيها
عشرون وهي خمس قيمته سلمها فيرجع بنفس الثمن ولو كانت قيمتها مديها ثمانين وسماها وقت العقد
تسعين ووقت القبض مائة أو وقت العقد مائة ووقت القبض تسعين فالتفاوت بين قيمته مديها أو قبل
قيمة سلمها عشرة وهي تسع أقبل قيمته سلمها فيرجع بنسب الثمن ولو كانت قيمته وأنت العقد سماها مائة
ومديها ثمانين ووقت القبض سلمها مائة وعشرين ومديها تسعين أو بالعكس أو قيمته وقت العقد
سماها مائة ومديها تسعين ووقت القبض سلمها مائة وعشرين ومديها ثمانين أو بالعكس فالتفاوت بين
أقبل قيمته سلمها أو قبل قيمته مديها عشرون وهي خمس أقبل قيمته سلمها فيرجع بنفس الثمن وإذا اقررت
القيمة بمديها بين الوقتين أمثال ذلك الأقسام (ولتلاف الثمن) الموقوف مديها كان ثلث أو غيرها
كانت أعظم أو كانت مديها أو وقله أو استمره الأمانة أو خرج من ملكه إلى غيره أو تعلق به حق لازم كرهن
(دون المبيع) المبرهن ثم اطلع على حبيب وثروته به (وده) أي المبيع المشتري لوجوده فالباعين
لما وقع (وأشد من الثمن) لمن كان سلمها (أو قيمته) أن كان مديها لانه لو كان قابلا لعدة فالتفاوت
منه بذلك قياسا على غيره ويعبر بأقل قيمة من وقت البيع إلى وقت القبض كفي الروضة وأصلها
وهو يخالف ما تقدم منه ما في الأرض لكنه موافق ما في الكتاب هناك قال الأستاذ والرواب
القنوية اهـ وعبارته الترخيص الصغير هنا ويعبر الأقل من قيمة يوم العقد والقبض فمعيها أو أقل
لما تقدم والمعد أن اعتبر الوسما هنا هناك ولو سلمها البائع بالأرض أو غيره من الرد لم يسمع لأنه لا يبر
فخرج فاشبهه بخيار التوقي في كونه غير متقوم ولم يسمع الرد لأنه انما سلمها بأرض ولم يسمع لأن أصله
باعتان المصلحة فيفسد الرد لتقصير ما ليس له الرد المصلحة المبيع ومطلب الأرض ولا يبيع منه من
الرد دفع الأرض (ولو علم المبيع) بالمبيع (بمزد والملك) عنه (الغيره) بعرض أو بدونه وهو ما
يعد له في يد المشتري (فالأرض) له (في الأصح) لأنه لم يأس من الرد دفعه يعود إليه ففرد وقد علم أنه
استردك الغلظة وخرجوا على هاتين العاتين ووجهه بالأرض على الأولى وهي المصلحة للأرض وعلى
الثاني يجب والوجه الثاني أنه الأرض كالتلف (فان عاد إلى) إليه يعرض أو يفسد أو أنظله رهنه
أو وذاك (وهو الرد) والزم المانع (و) على المصلحة الثانية (قبل من عاد) المبيع إليه (بغير الرد يعيب فلا رد)

ولتلف الثمن دون المبيع
وده. وأشد من ثلث الثمن
أو قيمته ولو علم المبيع بعد
رد المصلحة إلى غيره فلا
أرض إلى الأصح فان عاد فلا
فرد الرد وقيل أنه عاد به
الرد يعيب فلا رد

له لانه بالاتباع منه استندرك الفاعلة وغنيضه كغيره هو ولم يعمل ذلك الاستدراك بخلاف ما لو رد
 عليه وبسبب وعلى الامع لو تعدد المودلث او اصابه وبيع بالارش المشتري الثاني على الاول والاول على
 بانه وله الرجوع عليه قبل الترم الثاني ومع ابرائمه وقيل لانهم ما تاعلى التعليل باستدراك الفاعلة
 (والرد) بالبيع (على المورد) بالاجماع كانه ابن الرقة ولان الاصل في البيع الردم والجواز
 عارض ولانه خبر ثبت بالشرع اذ مع الضرر عن المال فكان فوراً كالشقة فيجوز بالتأخير بغير رد
 وهذا في البيع المعين اما الواجب في التمسك ببيع او سلم اذا قبض فوجد معيباً قال الامام ان قلنا لا شك
 الا بالرضاى وهو الامع للاعتبار القوي واذ كان موقوف على الرضا وكذا ان قلنا ذلك بالقبض لانه ليس
 معنوا دأبسه وانما ثبت المورد فيما يؤدى وده الى رفع العقد (تسليمه) يستثنى من اشتراط المورد
 صورته ولو اشترى البيع ثم على العيب ولم يرض البائع بالبيع لوبه المنفعة منه الجارة فان المشتري يعذر
 في التأخير الى انقضاء الدهو من غير سبب لعدم الاسلام ومن يشتري بآبادة بعدة من العملاء اذا ادعى الجهل
 بانته الردف بطل منه ولو ادعى الجهل بالمردو به وكان ممن يخفى عليه ذلك قبل ومنه ما لو باع مالاً زكوا
 قبل الحل ولو وجد المشتري به عيباً فذبحه ولو مضى حوله من يوم الشراء ولم يخرج من مكانه فمقابل له
 الردف حتى يخرجها سواء اقلنا ان كانه ابقى البائع ثم التفت لان الساسي استدركه كائن منها لو تعدد أخذها
 من المشتري وذلك بسبب سادس فلا يقال الرد بالتأخير ان يؤدى الزكاة لا مضى بممكن منه قوله وانما
 يعمل بالتأخير مع الممكن ومنه ما لو اطلع المشتري على عيب بالثمن قبل ان يدفع البيع فاستل من دونه
 ان يتناول الثمن ببيع فان كان الشفع غائباً بطل حقه بالاتفاق وان كان حاضر فلا ومنه ما اذا استغل بالرد
 بعيب وانكشف في تتيبه ولم يملكه فله الرد بعيب آخر ومنه قوله لا يستغله بالرد بعيب غيره ففي فتاوى ابن
 الصلاح ان المشتري جاز به ثم ادعى جنوناً او طلب رد ما لم يثبت جنوناً فادعى عليه بعيب ثلث فأنله الرد اذا
 ثبت ولا يمنع من ذلك ما اذا كان من جنون منقضى ولا تأخير انباه اذا كان له رد ولو قال البائع انما قيل ما به
 من عيب وامكن في سبعة احوال كلها كمال الخاف للندوة فانه قبل ولا رد لمشتري (انما يرد) من غير الرد
 (على العادة) ولا يرد بالهدو والركض ليرد (فلا عيب وهو يرضى) فريماً او فلا (او باً كل او بعض)
 حاشيت على المورد او وهو في حكام كذا كره المصنف في المنفعة (فله تأخير معنى في رد) لانه لا يرد مضمراً
 ولا يلزمه تخلف الهلة والا فليس له في ما على ما جرى ولا يرد في ما على ما ينسب للمنفرد فيها بالتأخير وكلامه
 يوم انه لو علمه وقد دخل وقت هذه الاشياء ولم يشرع فيها ان الحكم بخلافه وليس مراداً اذا لم يرد
 ولو لم يرد او فخلق بابه فلا بأس ولا يضر في الرد لا بداهة بالسلام بخلاف الاشتغال بعد ادته ولو اشترى
 بعد اذ ابقى قبل القبض واجاز للمشتري البيع ثم اراد ان يفسخ فله ذلك لتمامه بعد القبض (لو علمه) (لا)
 وفيما بين الرقة بكافة السهرة ونقل نحوه عن النخبة (لحقى ببيع) اما اذا لم يكن عليه كافي في السهرة كان
 كان ساراً فلا فرق بين البطل والمرد (فان كان البائع) المالك (بالهدو عليه بمنه او كيله) ان لم يفسخ
 بالتوكيل بالتأخير (او على وكيله) بالهدو كذا لانه قائم مقامه في ذلك اما اذا كان البائع وكيله لا يرد
 عليه او على موكله وصاروا لمررد بمنه او كيله عليه او على وكيله أى لكل منهما الرد على كل منهما
 فقدم المالك لظننا به ففاته النص على التفسير عند الرد الى الكيل ولو مات المالك وده على ولده او جبر
 عليه فعلى ولده (ولو تركه) أى البائع أو وكيله (ورفع الامر الى الحاكم فهو اكد) لان الخصم
 وبما هو جودى آخر الامر الى المرافعة البسه فيكون الاتيان اليه فامسلاً الامر خيماً وقضية كلام
 السجين انه لا فرق في التفسير المذكورين ان يكون الاطلاع بمضرة فاحدهم أم في ظنية الشكل وهو
 كذلك لتمامه وان قال في المطالب اذا عجزه فاحدهم فالتأخير لغيره فمضرة وانما يفسخ بمضرة ثم مطالبه شر به ليرد
 لان ضرر به غائب عن المجلس وهو في البلد غير منوار ولا متعزز وانما يفسخ بمضرة ثم مطالبه شر به ليرد

والرد على المورد بالرد على
 العادة فلو علمه وهو يرضى
 او باً كل فله تأخير بغير رد
 بغير أوله لا لحقى ببيع
 فان كان البائع بالهدو
 عليه بنفسه او وكيله او على
 وكيله ولو تركه ورفع الامر
 الى الحاكم فهو اكد

عليه قال السبكي انما قلنا القاضي لا يفتي به في المسألة ذلك لانه قد اختلف مع على القاضي ان القاضي
 يفتي به قال الاخرى ولان المسألة لا يختص بها من شهود أو غيرهما كما شهد الله (وان كان)
 الدائم (غائبا) من البلاد ولا وكيل له سواء كانت المسألة قربة أم بعيدة (رفع) الالباس (الى الخاكم) ولا
 يؤخر اندوسه ولو لم يستدركه ان يدعى شهادته الشئ من قلات الغائب فمن علوم قديمه ثم ظهر العيب
 والله فسخ البيع وبقيت مائة في يده وبما قلنا كما ان الاسبرجى كذلك لانه قد غاب على غائب ويتحكم بالرد
 على الغائب ويبقى الثمن في يده عليه وبما قلنا البيع مائة عند ذلك ثم يصعب القاضي الثمن من مال الغائب
 فان لم يصدر له سوى البيع بطلت فيه فاقته. في ذكر الشهادتين في باب المبيع قبل دفعه عن صاحب الشئ
 واقره ان المشرع قد يرد مائة في يده عليه بمسألة البيع الى المستبرج عنه من البائع فلو كان هذا كذا
 أحببنا بأن القاضي ليس يضمن غير ثمن بخلافه البائع لأن ذلك المخلات الشجيرة العديدة يشمل وصير المسألة
 كما تفرسح ان القضاء على الغائب لا يضمنه أحببنا بأن هذه المسألة لا تضمن القضاء على الغائب كما
 قاله السبكي في شرح القواعد لان في شكها الخروج عن القاعدة وان قال الأول في المراد بالرفع ان
 الخاكم عند قربة المسألة لا يضمنه عند أول غائب الرد بغيره قبل المصروف اذا أشهد فله أمنا القضاء
 وفصل الامر وبيع مائة فلا بد فيه من شرط القضاء على الغائب (والاصح انه يلزمه) انما يفتي (الاشهاد
 على الفسخ ان أمكن) ولو في حال عذره كرضه وغيره وف من عدو لأن القول بمنح الاعراض وأما
 البيع المزمع فعين الاشهاد به لان كما قاله القاضي حسين والفرق ان أوله قبل بعثه مائة كما قاله ابن الرضا وهو
 القاعرون قال القوي ياتى بالشهادة ان أشهد وانما الجواب علم يميز لان الحكم من لا يصحكم
 بالاشهاد واليمين في مرسومه من قبل القضاء ولا يشرع فيه (حتى ينزهه الى البائع أو الخاكم) يقتضي قضاء
 وجوب الغائب وهو ما يقتضاه كلام العراقي أيضا وليس مراد ابل المراد ما قاله السبكي من أنه تعالى وهو الله
 بقضاء الفسخ ولا يحتاج به الى اتيان البائع أو الخاكم في التسليم وفصل الخصومة والثاني لا يلزمه الاشهاد
 لانه اذا كان على المالك أو الخاكم لا يضمنه أما الاشهاد على طلب الفسخ فلا ياتي على الأول كما هو
 مقتضى كلام التزالي علان في المسألة قال السبكي لانه يمكن ما يشاء الفسخ بحضور الشهود وفي المسألة لا يمكنه
 الا بأمره بحضوره فثبت في المقذور في مسأله الاشهاد على المالك (فان يجوز من الاشهاد) على الفسخ (في البيع)
 الثاني بالفسخ في الاصح (اذ يرد به بغيره من غير مدعي أو باع لا يشبه ولا يرد به بغيره ولا يرد به بغيره
 بالمدعي الثاني يجب لسداد بحسب الامكان وعلى هذا ما لا يمتنع انما كان له المتولى لمؤدونه عليه (وبشرط) في
 الرد (ترك الاشهاد) فلا يستعمل العبد ولو بشرط شرطه استحق ولو بشرطه كافي بعض نسخ الروضة
 العبدية (أو تركه على الدابة سره أو أكلها) وان كان مملوكا للبائع أو بائعه معها كاجرى عليه بان
 اخرى في روضه ولما حصل بالترفع مشروا وكما (بما قلنا) من الرد لا شعاع ذلك يكرهوا لما جعل
 الفسخ لغيره لانه لو لم يتركه على الدابة لاحتاج الى حمله أو شتمه وقيل لا يضر استعمال الحليف كغيره
 اطلاق الباب وعلى الأول لا يضر ترك المالك ما دلوا لحقته فلا يرد تركه ما ولا يعلقه ما اطلاقا ولا يسنون
 الدابة بمسردونه (فائدة) العذوماني في رد الدابة من العيان أو المرد والكالان بكسر الهمزة أي من
 ضناه أو يقال أيضا ان كلف بكسر الواو وهو ما تحت البرذعة وقبل نفسها وقبل ما ترونها ولا يضر مملوكها
 وشبهها أو لها في الطريق انما لها وهي سائرة فان حمله لو افترق بما حقه كاجرى به السبكي وتنه في
 البصر من المالك وان قال الاخرى فيه وقلة (تنبه) أنهم كلام المصنف أن الرقيق لو شتم المشرى وهو
 ساكت لم يضر لان الاستخدام طلب العمل وهو مقيد كما قاله الاستوى في رد المأذونة أنه لو جله العذر
 بكونه من الكوفة لم يضر لان وضع الكوفة في يده كونه على الارض فان شرب ورد الكوفة الى غير
 استعماله وان مجرد الطلب بغيره وان لم يجره العمل وهو ظاهر فلهالة الطالب على الرضا سوله أعمل أم لم

وان كان غائبا رفع الى الخاكم
 والاصح انه يلزم الاشهاد
 على الفسخ ان أمكن
 ينزهه الى البائع أو الخاكم
 فان جاز من الاشهاد بل يرد
 الثالث بالفسخ في الاصح
 وبشرط ترك الاستعمال
 فلا يقدم احد أو ترك
 على الدابة سره أو أكلها
 يعل حقه

بمعاد (ويعذر في ركوب جوح) بانع المليم (يعسر سوقها وقودها) يسكون الزوال والعاجلة ان لم يعسر لم يعذر
 في الركوب والتعال الدابة في العار بن سبعة الرذائل ان يحرق من التي للعدو ولوايس الثوب ثم علم عليه
 في العار بن لم يكن مفرقه لانه غير ممتد بخلاف التزول عن الدابة لان استلذه تلو كروب وكروب وبتعين
 كمل في المهادت وهو بر دم الزرع في ذوى الهبات لان غالب المسترفة لا تحتوت من ذلته وباني نحوه
 في التزول عن الدابة (واذا استعطا رده بغيره) (س) (فلا أرض) لانه لا هو للوقت يتصبره (ولو حدث)
 بالمبيع (عنده) أي المشتري (عيب) بأثرة أو غير هالابيب وحذف في البائع كالمعاصر ثم اطلع على
 عيب قديم (س) (فلا ردها) أي الرذائل التي لانه انشده بسبب فلا يرد بعين والعرض ولا يزال بالضرر
 وفيما ان العار ان وانما في ثبوت العيب انشده ان العيب مستحق من منع الردها عند المشتري
 ما لو يعلم بالمعيب القديم الا بعد زوال الحادث وماذا كان العيب هو التزويج وقال الزوج فبطل الشكول
 ان ذلك للبشرى يجب فانت طالق في الزوال والتماع (ثم لم يرد به) أي المبيع (البائع) معيا
 (رده) عليه (المشتري) بلا أرض الحادث (أو فزع به) بلا أرض من القديم لان التامع من الردها ضرر
 البائع قد زال بوضاهه (ولا) بأن يرضى البائع معيا (طبعه المشتري أرض الحادث) أي المبيع ورد
 أو بغيره البائع أرض القديم (ولا يرد) للمشتري لان كلامه ذلك في بيع بين المسلمين وعبارة العار بن
 (فان انما عار بن أحدهما) في غير الربوي المبيع بحسبه (فذلك) ظاهر لان الحق هو ما لما الربوي المذكور
 فيه من رده المفسخ مع أرض الحادث لما صرح في الكلام على هالك المبيع عند المشتري فان قيل قد مر
 ان اشبه أرض القديم بالراضى منه ان يجب بأنه عند مكان الرده فبطل ان الارض في مقابلته ما عا
 الرده في لا قبل بخلافه عند عدم مكانه فان المقابلة تسكون فاما من وصف التسليم في المبيع ولو زال
 العيب الحادث بعد أخذ المشتري أرض العيب القديم فوعدناه القاضي له ولم يأخذ فليس له
 المفسخ ورده الارض لانصال الامر بذلك فان زال قبل أخذه أو قبل قضاء القاضي به للمشتري ففسخ ولو
 بعد انراضى على أخذ الارض وان زال العيب القديم قبل أخذه أو لم يأخذ أو بعد وجوب رده زال
 القاضي لا أخذه (ولا) أي وان بقي البيان وتنازع بأن طالب أحدهما الرده مع أرض الحادث ولا يرد
 الامسالك مع أرض القديم (فالا مع اجابة من طالب الامسالك) مع أرض القديم سواء كان هو البائع
 أم المشتري لما بين من يرد الرده والثاني يجب المشتري ما عا للمشتري البائع عليه وان اشجب البائع
 معاملة الا انه ما تأخره أو أخذ ما يرد المده طالب بخلاف المشتري هذا كله فيمن يصرف نفسه أم من يصرف
 غيره بولاية أو بابة فانه يفعل الاحكامه (خرج) لو اشترى ثوبا ثم ضيقه ثم اطلع على عيبه طالب المشتري
 أرض العيب وقال المبيع رده الثوب لا يرد المبيع ثمة المبيع أجيب البائع وسخط أرض العيب عن المشتري
 فان قيل هذا أجيب من طالب الامسالك كالحديث العيب أحبب بأن المشتري هذا اذا أخذ الثمن وقدمه
 المبيع لم يرد به ساء وهذا لو أزاله الردها أو أرض الحادث فجز مائة لاني مقابلته شيء فغيره مستلها هذه أن
 طالب البائع رده بلا أرض الحادث فانه لا يجب للمشتري وعلى هذا جفت في هذه الصور في المبيع لا يجب
 فان قيل كلامه في العيب الحادث عند المشتري والمبيع في هذه الصور في المبيع لا يجب
 بأن العقل قد صرح بان المبيع وان ردت فبعت من العيوب كانه عند المالك في هذا كله اذا لم يكن
 فعل المبيع بغيره في الثوب فان أمكن فيه بغير ذلك فله ووالثوب كما اقتضاه فعلهم وصرح به
 الخوارزمي وغيره (ويجب أن يعلم المشتري المبيع على الفور بالحادث) مع القديم (اعتبار) شيئا عامرا
 من أخذ المبيع وصرح به واعطاء الارض (فان آخر اجابة) بذلك عن قول الاطلاع على القديم (بلا رده)
 (فلا رده) له (ولا أرض) عنه كالأرض المشتري الردها لغيره في الجمل فلو رده بالحدث فمكرو
 ادعى الجمل بغيره الردها هذا كانه لا يرد في أول لانه لا يفرقه الا القليل (تجيبه) لو كان الحادث

ويعذر في ركوب جوح
 يعسر سوقها وقودها وإذا
 سخطا رده بغيره فلا أرض
 ولو حدث عنده عيب سخطا
 الرده فمكرو ان رضى به
 البائع رده للمشتري أو فزع
 به ولا فليعلم المشتري
 أرض الحادث إلى المبيع
 ويرد أو بغيره البائع أرض
 القديم ولا يرد فان التنازع
 أحدهما فالرذائل لا لا اصح
 اجابة من طالب الامسالك
 ويجب أن يعلم المشتري
 البائع على الفور بالحادث
 اعتبارا أن آخر اجابة بلا
 رده فلا رده ولا أرض

اتخاذ الصفة وهو الغنم خلافاً للبعض المتأخرين بناء على أن المائع ضرر والتبعض ولو (اشترى عبدين)
أو مائة منها من كل اثنين لا تتصل منفعة أحدهما بالآخر (يعني) من واحد (منفعة) ولا يعلم
فيهما (ردهما) بعد ظهور وجود المشتري لردعهما ويجري في رد أحدهما دون الآخر اختلاف المذكور
في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (ردهما للعيب وحده) فقها (في الظاهر) لما قيل من
تقرر في الصفقة على البائع من غير ضرر وزمان ضمن البائع بذلك جاز وسيل التوزيع بتقديرهما سليمين
ونفوقهما أي سليمين وبسببهما القين المسمى عليهما والتبعية وهو أخذ قسمة من الثمن لاختصاصه بالعيب
(تنبه) أشار بقوله عبدين إلى أن محل الخلاف في شيئين لا تتم منفعة أحدهما بالآخر كما أملا متصل منفعة
أحدهما بالآخر كصراعى باب وزوجي نصف فلا يرد العيب منهما واحد مقرر قطعاً (ولو) أعوذت الصفة
بعدم المائع كان (اشترى عبدين سليمين) أو بتبطل الثمن كأن اشترى عبدين على واحد عايناً (فله)
في الأولى (رد عيب أحدهما) وله في الثانية تردد أحدهما أو بعدم المشتري كما قال (ولو اشتريه) أي
التمان بعد واحد كمال الضرر (فلا حددهم الرد) لزمه (في الظاهر) لأنه رد جوع ما لم يكن المردود
غايه (تنبيه) ظاهر عبارة الصنف أن الصنف في الشراء يابعد على عبد الرجلين ولو ما قدره وسبقه فبكون
هذا البيع في حكم أربع عقود ويكون كل واحد منهما مشتراً بالربع من هذا الربع من ذلك حتى
يرد على من شاء منهما الربع وهو صحيح من حيث الحكم لأن من حيث الخلاف لأن الصفة تعدد بتردد
البائع فمعاو بعد المشتري في الآثار كقوله ومحدثين بعين واحدة الصنف في كلام المصنف على البيع
من رجل واحد ولو اشتراه واحد من وكيل اثنين أو من وكيل واحد براء الخلاف في أن العبرة بالوكيل
أو الموكل وقدر في ظاهر بقى الصفة ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة كل مشتر من كل نفسه وشايف ذلك أن
قصر بعد البائعين في عدد المشتريين عندا تعدد البائعين فلو أحدهما عند الآثار في الجانب الآخر
فما حصل فهو عدد العقود ولو اشترى بعض بعد علم العيب بعد ما قدره كأن خرج من ملكه أوردته
ثم اشترى بآبائه ثم عاد إليه البعض الأول كان لرد دون الثاني لأنه اشتراهما على بيعه (ولو اشتراهما في قدم
العيب) وحسنه كأن قال كل لا يتردد حدثه وذلك وهو أحدهما فيمكنه بأن احتمل قدره وحدوده
كبره (صدف البائع) لأن الأصل عدم العيب (يعني) لا احتماله صدق المشتري بالبائع يدى الحدوث
وبعد أن يدعى قدم وهو فيها البائع الحيوان بشرط البراءة من كل عيب ولحكم فيها كالاول على
القاهر وفي المصدق في هذه المشتري وإذا صدقنا البائع بعينه في الأولى لا يثبت بعينه حدوث العيب ما لم
لأنه لم يثبت المدفع عند لا يثبت لثقل دعة المشتري فلو دفع البيع ما لا يثبت بعد ذلك يمكن له أرض
العيب ولم يشرى أن يخاف لأن أنه ليس بمعاذ فله الغنم والامام والغزالي أملا لا يثبت حدوثه
بهذا البيع كما صبح زانفوشين متحدة بدمعة وقد جرى البيع أفسى أو لا يثبت قدم كشعبة طر بؤنة
جوى البيع والبعض من مستغلا فالقول قول المشتري في الأولى وقول البائع في الثانية بلايين فيما
(تنبيه) لو باعه صيرا وملكه له فوجد في يد المشتري خرافاً فقال البائع عنك ما خرافاً وقال المشتري
بل عنك كان خرافاً أو ممكن كل من الأمرين صدق البائع بعينه على نفسه للأصل من استقر والعقد يثبت
من كلامه مستثنان الأولى ما لو ادعى المشتري وجوخصين في يد البائع ما عترف بأحدهما أو ادعى حدوث
الآخر في يد المشتري كان القول قول المشتري لأن الرد يثبت بقرار البائع بأحدهما فلا يثبت بالاشك
كما نقل ابن الأستاذ في شرح الوسيلة من النص قال ابن الزرقا ولا ينعين بين المشتري فان شك لم يرد على
البائع لأن الغنم ترد إذا كانت ثابت للمردود عليه حقاً ولا حق له هنا ولكن لا يثبت للمشتري الرد
الثانية لو اشترى شيئاً غائباً كان قدره وأمر البائع من عيب به ثم أنعم بفعل المشتري قدره العيب
وأنكر البائع فان القول قول المشتري على الأصح للموضوع لأن البائع يدى عليه عليه به في الصفة فلم

اشترى عبدين سليمين
صدف رددهما ولو
ظهر عيب أحدهما
رددهما للعيب وحده في
الظاهر ولو اشترى عبداً
وجان معاً فله رد عيب
أحدهما ولو اشترى
فلا حدده الرد في الظاهر
ولو اشترا في قدم العيب
صدق البائع بعينه

يقبل كذا على اطلاع على العيب ذكرا في سبغ العائب ولو اثنان في وجود العيب أو صفته هل هو عيب
أو لا مدق البائع به بل لأن الأصل عدم العيب وهو المقتضى إذا لم يعرف الحال من غيره ما كان عرف
من غير هذا لا بد من قول عدلين عارفين بذلك كما حرمه القامى وغيره وتبهم ابن القري وقيل يمكن
كما قاله القري ولو لم يجر التجنك شخص للمشتري وإذا حلت البائع بغيره (على حسب) المفتح
السبب أم مثل (جوابه) فإن قال في جوابه ليس له الرد على ما عيب الذي ذكره أولا يلزم في قبوله
ما انف على ذلك ولا يكلف في الجواب التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم
العيب ورضى به ولو قال البائع علم المشتري العيب ورضى به كاف البينة على ذلك وإن قال في جوابه ما أتت به
وبه هذا العيب أو ما أتت به الأساليب العيب كلف ذلك ولا يمكن في الجواب والخلاف ما علمت به هذا
العيب صدى ويتعوز للمناف على المناهضة على ظاهر السلامة إذ لم يعلم أو قل بخلافه ولو أدى البائع علم
المشتري بالعيب أو تمسكه والرد فاقول قول المشتري قال الدارنى هذا إذا كان مثل العيب يخفى على
المشتري أي في الرقبة فإن كان لا يخفى كتمتع أمه أو غيره فاقول قول البائع (والزيادة المتأخر) بالبيع
أو التمن (كسمن) وكبر الشجرة وقول المشتري (تبيع الأصل) في الرد له إمكان لردّها
ولأن الملك قد يحدّد بالبيع فكأن الزيادة المتأخر فيه ثابتة للأصل كأدق (والمذهب) عبارة بزيادة
(كولده والأجرة) وكسب الرقيق والركن الذي يحدّد ما وجب له فقيه وقبحه وما وصلى به فقيهه ومهر
الجارية إذا وعتت بشبهة (لا تمنع الرد) بالعيب على ما يقتضى العيب ثم ولد لا لا الذي لم يجر بيع الرد
لمرة الترفيق بينهما على الأصح المخصوص بخلاف ما جرى عليه ابن القري هنا وتقدم في البائع
الزيادة عليه (وهي) أي الزيادة المتأخر من البيع (فالمشتري) ومن الثمن للبائع (أن رد) المبيع
في الأول والثمن في الثانية (وهو القبض) سواء أحدث هذا القبض أم قبله لجأوى أن رجلا ابتاع
من آخر غلاما فأقام عنده ما شاء ثم غم وجوبه عبدا فباعه إلى الذي صلى الله عليه وسلم فرد عليه فقال
يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال المراجع باليمين وولد الفريدى وحسنه والحاكم وصححه وثناه
أن قوله المبيع للمشتري في مقابلته لو تالف كان من ماله وقيل على المبيع الثمن فإن قبل المصير
والمبيع قبل قبضه لو تالف غنم ذي البضينة وأبصره خربسه أجب بآن الضمان هناك بغير الملك
لأنه أضمن للهود في العجز ووجوب الضمان على ذي البضينة ذكر ليس لكونه ملكه بل لوجوبه
على ملك غيره بما روى ضمن (وكذا) أن رده (قبل في الأصح) بما على أن المبيع يرفع المدة من قبضه
وهو الأصح ومقابلته بين على أنه يرفع من أصله (تليسه) المبيع المصنف في التجنيل بين الأجرة
والولد لم يرد أن لا فرق في عدم امتناع الرد بين من قبض المبيع كالولد أم لا كالرجل مثلا فالأجر
مخلف فيها إذا كان من نفس المبيع وانما قيل للموت من نفس المبيع بالولد بغير خلاف الفروغ بغيره
لم يرد أن ما سبق له وإن كان بين جنس الأصل خلافا لما لا قاله الأستاذى قال وهو من جنس كلابه
(ولو راعها) أي الجارية أو المبيعة (مخلط) وهو مبيع مختلط (فانقل) الجمل (ودعهما) أن تنقل
بالولادة (في الظاهر) بما على أن الحمل يعدل بمقابلته من الثمن والشأن بالبناء على مقابلة أمه
نقصت بالولادة فانه يتبع عليه الرد فها كسائر الميوس الحادثة نعم إن جاءه في الجمل واستمر إلى الوضع فله
الرد لما إن احتاجت بسبب تنقله كالتنقل ولو انقل قبل القبض فله البيع به لا ينقله الثمن وليس
للمشتري بيع قبل القبض كما هو واستوزع قوله فالحمل بما إذا انقل قبل القبض فانه يردّها كذا لو ولد من الجن
في ملكه لم يبيع في الرد بل هو له بانه ما إذا انقل وعليه قال الأستاذى وغيره وله جنس أمه حتى تضع له
وحدثت جنس الأمه بعد القبض يمنع الرد فها إن تضمنه والعالم كالجمل والنأير كالأشبع فإذا اشترى
فعله عليها لم يرد غير مؤثر ولم يصح بعد التأخير فالعيب أمه على القربى والصوف الميوس وضد العبد

على حسب جوابه
والزيادة المتأخر
تبع الأصل والمذهب
كالولد والأجر لا تمنع الرد
وهو للمشتري أصح بعد
القبض وكذا قبله في الأصح
ولو راعها أمه لا يرد
ردعهما في الظاهر

يردع الأصل وان جزلانه جزء من المبيع ويرد أيضا الحائض بعد العقد ما لم يترق فان حرم لم يرد كالأول
 للمفسر وهذا مافي فتاوى القاضي وحري عليه الخاروزي وخبره في أصل الرخصة ولكن كأن قاس الخلل
 أن ما لم يترق لا يرد أيضا وبه جزم القاضي في تعليقه والحق به لأن المصلحة والاول وان وجهه بأنه كالمسكن
 ثالثا كما قال شيخنا أوجهه وعليه افتصر ابن الرخصة وقال الباقي أنه الأصوب والحديث أن أصول
 الكسائر تحرقه النجاسة للارض في بيعها المشتري لأنه ليس بها الارض الا ترى أن الظاهر منها في
 ان هذا المبيع لا يدخل فيه (ولا يمنع الرد الاستحلال) بمسألة (ولا) (وماء النبي) أو الغور مع بقائه
 بكثرته من مشرق أو غيره وأن حرمه ولو لم يعل على البائع كونه له فخره بكثرته لاشارة إليه لانه المأمور
 من غير الإلزام فلا يمنع الرد كاستخدام هذا إذا وطئها للمشتري أو غيره بشبهة أو كركه أم إذا كانت رتبة
 فهو حبيب حلفت فتم الرد إذا كان بعد القبض (واقترض البكر) في الثاني أي زال بكثرته لمن الميراث
 أو غيره ولو بنية ولو سهر به كان أولى ليشمل ما ذكر (بعد القبض نقص حدث) فبمع الرد كاستر
 البوب الحادثة الآن كان زواج سابق كس (وفي جناية على المبيع قبل القبض) فبمع بيعه
 الابني والبائع والمشتري والأمة السملو به فان كان من المشتري فلا رد له بالمبيع واستغر عليه من الثمن
 بعد مائة نقص من قيمته فان قبضه لزمه الثمن بكاله وان تلفت قبل قبضه لزمه قدر النقص من الثمن أو كان
 من غيره وأجل هو المبيع فله الرد بالعيب ثم ان كان زواله عن البائع لو باءه أو زواج سابق فهدر
 أو من أجنبي بعليه الارش ان ذات بلاؤه أو بوطه وتلفها والارثه مهرب بكر مثله بلا أفراد أورش
 وبكرت له مشتري استكنه رد بالعيب فضلا عن قدر الارش وما ذكر من وجوب مهرب بكر هذا بخلاف
 ماله العيب والبدان من وجوب مهرب وأورش بكل لأن المالك هنا مذهب فلا يحتمل شئ من خلافه
 ثم لو لم يترقا لم يترقا من غير الحر ولا ماله ولا مافي آخر البوب العيب منافي للمبيعة به فاسد من وجوب
 مهرب وأورش لوجود العقد المختلف في حصول الثالث ثم كفى النكاح الفاسد بخلافه فيذكر أي فان
 فاسد كل هذا كصحة العقد وعدمه وأورش البكرته ممنون في صحة المبيع فبمع أورش بكثرته المبيع
 الفاسد كما يجب في المبيع الصحيح ولا يجب في النكاح الفاسد ولا يجب في صحة لان المشتري لو أزال بكثرته
 بوطه أو غيره في المبيع الصحيح ثم اطلع على عيب لم يكن له الرد بقدر أورش البكرت ولو أزاله بكثرته في النكاح
 الصحيح ثم اطلع على عيبه فالتزمه من حيث ان فاسد كل عقد كصحة لأن النكاح الفاسد به أورش وكاره
 كما قد تروهم (تتم) من علم في السلفه عليه العمل أنه يبيعها حتى يستعذر من الفسخ فغير الشئ من
 فسخ الظاهر منطوقه من الماله أنموذ لم لا يحل له بيع من أخيه سبأ يعلم به عيبه الايسة أي يجب على
 البائع أن يعلم للمشتري بالعيب ولو حدث بعد المبيع وقبل القبض فله من مثله بل وعلى غير البائع اذا علم
 بالعيب ان يبيعه لمن بشره به واه كان للمشتري مسلم أم كرا لا تمنع بل المصير وكالعيب في ذلك كل
 ما يكون تدليسا ثم شرع في الأمر الثالث وهو ما يقع حوله بالتغير الفعلي مصرح بحكمه فقال
 (فصل) (النسبة) وهي أن يترك البائع طلب الناقة أو غيرها بعد مدة قبل بيعه اليوم المشتري
 كونه الابن (حريم) للتدليس على المشتري وغير الصحيح لا نصروا الابن والتم في ابتاعه بعد ذلك أي
 التي فهو يتغير النصارى بعد أن يعلما ان وضعا أمسكه وان حصلها ودها وصلا عن غرور ويس بالابن
 والتم فيه جاع التدليس ونصروا بورن تر كومن مصر الماله في الجورض جمع وتسمى المصرية
 المخذلة أيضا على موهله وفاة مدد من الحفل وهو الجمع ومنه قبل الجمع محفل (تتم) (تتم) (تتم)
 فبمع ملاقا المصنف للآخر في القصر بين ان يقصد المبيع أم لا وبصرح صاحب الفصول بأنه
 مصر العموان وتعاليل الزاقي بالتدليس يقتضي اشتصاصه بما إذا أزال المبيع وبصرح للباقي وهو
 يجوز على ماله يحصل به ضرر (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم) (تتم)
 (على القول) كغيره لا يجب (ويستلزم ثلاثا) من العقد ولبيع المصالح لم يترق مسلم من

ولا يمنع الرد الاستحلال
 البوب واقترض البكر بعد
 القبض نقص حدث وقوله
 جناية على المبيع قبل
 القبض

(فصل) (النسبة) (فصل)
 ثبت الخبر على القول وقيل
 بتدلية أبلغ

اشترى امرأة فهو بالحيث ثلاثة أيام وهذا ما نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في الاملاء كما نقله
 الروابي وصححه جيع كثير من الاصحاب وقال ابن دقيق العيد في شرح العدة انه المواب وأجاب
 القائلون بالاول من الحديث بأنه محمول على الغالب فذا التصرية لا تقار غالباً بالجمادون الثلاث لانه
 النص الاثن قبل غلها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الايدي أو ضيق ذلك (تبيينه) فتبينه
 كلام المصنف عدم ثبوت الحلو اذا تركها لمساها أو غفلت بشها وبه نفع الغزالي والحواشي الصغير
 لعدم التدايس والمعتد بنبوته كصحته البغوي وقلعه الغاشي لحصول الضرر ولو زاد الدين بقدر ما اشعرت
 به التصرية أو انصرف فلا خيار ولا التقضي له وإذا علم المشتري بالتصرية بعد الحلب وأودعها
 (فان رد) ها (بعد ثلث الايام) أو لم يرداها على وجه (ودعه أو باع غيرها) وان زادت فتبته على وجه ما يدل
 الدين والوجود حاشا المقتضى لغير السابق والعمرة بعد الحلب في البلد كالمارة (تبيينه) قوله بعد ثلث الايام
 يقتضي أنه لا يعتبر رد الصاع بعد الحلب وقبل التلف وإيسر ما دافاه اذا كان الدين موجوداً وطلب البائع
 ردّه بغير المشتري عليه لان ما حدث منه بعد البيع والله وان طلبه المشتري لم يكتب البائع قبوله وان لم
 يتغير له غلب مرادونه ولو غير قبوله بعد الحلب كان أولى واستحقاقه بقدرته في كلامه فان لم يرد
 الحلب ردّها ولا شيء عليه (وقيل يكتب صاع غوث) لانه ورد في رواية ذكر كسر التركيخ وفي رواية ذكر
 العام كسر وه التردى وصححه وهو رواية ذكر الفصح وهو أبو داود أدل دلت على اعتبار الترتين معاً
 وعلى هذا ما يقتضيه بين الاقوال أو يتبين الغالب كلام المصنف يقتضي الاول وهو وجوب الاصح الثاني وعلى
 نهي الترتين أو ما يغير صاع غوث من مثلي أو مستقيم يوازن الحق لولا ما لا بد وهو ما دل الظاهر كقوله في الترتين
 ثم الوراضة على الرد بغير شيء يواز فان قيل لم يرد في الترتين دل على المدول منها في غيره بغير وضاد ان كان
 أحلى منه في القيمة والاتقان بخلاف الفطرة الجيبان المقصودة فانقطع الترتين مع ضرب نقد والمقصود في
 الفطرة مداحة فان عدلوا عليه الترتين بالدينه كانهما الشبان عن الملوودي وهو أحد وجهين
 وجري عليه ما من القري وروى الله في الوجه الآخر فبنته في أقرب بلاد النهر اليه وصححه السبكي والأذري
 وفيه ما لو اشترى امرأة بصاع من غيرها وأودعها وصاع غوث من شاء واسترد سلعته قال القاضي وغيره لان الربا
 لا يؤثر في القسوخ ولو نه دون المصرة في عقد فداها صاع بعددها كأي صاع ولو تعدد الدين وتعدد
 البائع أو المشتري أو يتعقلى الغنى ورد البعض ببعض بعنده الصاع لم أر من تعرض له والذي يظهر أنه قد
 لأنهم قالوا انه لا فرق بين قوله الدين وكثرته ولو رضي بعض التصرية بعد الحلب ثم يرد صاعاً آخر فالمقصود
 أنه يرد صاع بدل الدين وكذا لو رد غير امرأة مدحها بغير ما يرد معها صاع غوث بدل الدين كما يرد به البغوي
 وصححه القاضي وابن الرقعة وفي لا يرد لانه قليل غير معنى بجمعه بخلافه في المصرة (والاصح ان الصاع
 لا يترك بكثرته الدين) وقامه لظاهر الخبر وقطعا المقصود من عدمه كالاختلاف غير ما جازين باختلاف ذكره
 وأقوته ولا أرضاً لاختلافه مع اختلافه في الصغر والكبر والثاني يختلف بقية والآخر أو غير بقدر الدين
 فتدبر على الصاع وقد نص عنه (د) الاصح (ان خيارها) أي المصرة (لا يختص بالنعم) وهي الامل
 والبقر والنم (بل يسم كل ما كوله) من الميوان (والجارية والانان) بالمتشابهة التي من الجارية الاخذة
 لان قد ورد في رواية .. لمن اشترى امرأة من غيرها أو في رواية البخاري من اشترى محلة ولان ليتها مقصود
 للترقيق الثاني مختص بالنعم لان غيرها لا يقصد ليتها الا على تدور (ولا يرد معها ما شاها) بدل الدين لان الدين
 الحار به لا مداحه عتبه غالباً ولان الامان يخص لا عوض له (وفي الجارية وجه) أنه يرد معها بدل ليتها
 لانه كمن التزم في صحة أنه في العوض عنه وعلى هذا على يرد بده صاع غوث فبنته من غير أوفوت آخر
 وجهان في النهاية وتظهر كلام المتن الاول وان هذا الوجه لا يجري في الانان وطرد الاصطفاي فيها
 لانه عند طرده من وجه وظاهر كلامهم أن رد الصاع يترتب كل ما كوله ذاك المستبكي وهو الصاع
 المشهور واستبعد الاذري في الارنب والنعاب والضيق ونحوها (وبس ما الفنا) ماء (الزما)

فان رد بعد ثلث الايام
 مع صاع غوث يكتفى
 صاع غوث والاصح ان
 الصاع لا يختص بكثرته
 المصنف وان خيارها
 لا يختص بالنعم بل يسم كل
 ما كوله والجارية والانان
 ولا يرد معها ما شاها وفي
 الجارية وجه وجوب ما
 الفنا والزما المرسل عند
 البيع ونحوه الوجه
 ونسب الشعر ونحوه
 يشاء الحار

التي يدبرها المعلن (الرسول) ما له كل منهما (عند البيع وشتمير الوجب) ولو انما الزبور عليه ليكن
 بالجار يا المعلن (وتسود الشمس وتجدد) الذي انما في ذرة البسطة وهو الذي فيه انوار وانقياس
 لا انما في كثر السواد (يثبت انبساط) فيساع على التصراف لجميع الناس وقضية الملائكة انه لا فرق
 في ذلك بين العبد والامير والظاهر كما ان الله لا يفرق في الرزق واسماها انما كرمه في الجار يا
 لان الجار يا كمال المارودي ومرت الاشياء اليه مثل على قوة البسطة والبسطة مثل على مذهب
 (ثوب) في ثمة تغير باليس والقدير والتجديد ان ذلك يجب انما كان جعل البائع او جوارحه
 وبه صرح ابن الرقة فلو قصد الشر بشفه فكذلك تحللت بنفسه اذ لا ينزوي وتجديد الشتمير من
 زبادان الكتاب على الشرور والى تحفة الحر والى اطلع عالم ليس فيها ذلك والا فليس في كثير من نسخة
 في قوله فبره (لا يطلع ثوبه) أي الزين يبراد (تخيلا الكتابية) فظهر كونه غير كاتب ولا زوجه (في
 الامم) اذ ليس فيه كبير غرر لان الاستدلال به على الكتابة ضعف فانه وبما ليس قرب غيره او اصابه
 ذلك من اجل دواء ولانه مفسر عدم اعتداله والى عينه والثاني يمشي الزد فالتالي المند ليس
 ويجري اختلاف في الباء لولا انما يتعرفه كتاب التجار من او غيرهم من ارباب الصنائع كما لو اشترى
 ثوبا بغيره فانه جوهرة بان كتابه او باع جوهرة فانه اربابا بهما فليقل فانه لا يميز في الاول فتمشى
 ولا يلاحظ في الثانية وظاهر الاختلاف ان هذا ليس بحرام بخلاف التصرية كما انما الله المارودي ولو
 قبل بغيره لم يعد كتابا بعض المتأخرين لان الضرر والحاصل بالتصريف يرفع عن المشتري باثبات
 الطيار بخلاف هذا (ساعة) سكن الله من رجا الله تعالى عن المصحف بالآلة وهو انما ومن اذنا
 التامم فغير من امال نادما قال الله عز وجل وادابو داود وسبغنا قدامنا واتقنا فانه اقول احدهما
 اقلنا فيقول الاستحقاق وما انما في ذلك في فسخ في اظهر الفوقين والفسخ من الات وقيل من امله
 ويرتب على ذلك الزيادة احداثا ويجوز في السلم وفي المبيع قبل القبض والورقة الاذلة بعد موت
 الماعاندين ويجوز في بعض المبيع وفي بعض السلم فيه اذا كان ذلك البعض معينا واذا اختلف في الفين
 بعد الاذلة فسد في البائع على الامم وان الله تعالى في وجود الاذلة مسدوق مشكروا وقد كرت بقية
 أحكامها في شرح التبيين ولو كان البائع الفين العين بعد قبضه فمشتري فوجد المشتري بالبيع فيها
 وهله رده على البائع فيموجها ان احدهما لا تلتقط عن المائدة والثاني وهو الظاهر فانه الرجوع
 على البائع بدل الفين كفاية في الصدقات وجزء من الفين ثم ولو اشترى ثوبا او قبضه وسلم عنه فوجد
 بالثوب عيبا فرده فوجد الفين معينا فلتقص الصفة بأمر حدث عند البائع اخذه فاقرا ولا يثبت
 بسبب الفين وعلم محاسن ومما ينبغي ان اسباب الفسخ كما قال الشافعي سبعة خصال الفاس والشرط
 واختلف لشرط المفقود والعيب والاذلة كغير سببها والاختلاف وحالات المبيع قبل القبض كما ينبغي
 ويقي من اسباب الفسخ اشياء وان علمت من احوالها وامكن رجوع بعضها الى السبعة فتمت اخلاص
 المشتري وثاني الركن وقضية مال المشتري الى مساقاة التصرير وبيع الركن بمائة لؤلؤ او اجنبي براند
 على الثالث ولم يجر الاول

(باب في حكم البيع وشتمير قبل القبض وبعده)

واحكام القبض والانتزاع في البداية بالنسياء والتصرف في ماله تحت يد غيره مع ما يتعلق بذلك
 (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع) بمعنى انفساخ البيع بتلفه وثبوت الميسار بتعيينه
 وبانكشاف الابن له لبقاء سلطانه عليه سواء اعرضه على المشتري فلم يقبله ام لا نعم ان وضعه
 بين يديه عند استلامه يرى في الامم كذا في الرزق واسماها على الكلام على حقيقة القبض لكن لو خرج
 من تحت يده بغيره المشتري لم يكن المستحق مطالبة وكذا لو اياه قبل فله ففعله المشتري الثاني فليس
 للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامم ولتساويكون الوضع بين يدي المشتري قبضا في الجميع دون

لا يباع ثوبه تخيلا لكتابته
 في الامم
 (باب) المبيع قبل قبضه
 من ضمان البائع

الملك وكذا غلبة الارواح والحقا تكون خفي في الصحيح دون الفساد (تنبه) استمر العتق
 بالبيع من زوائده المقتضية في بد البائع كثيرة ولين ويض وصف وركز بعده الرقيق
 ومعه وورثته وهي قائم المقتضى لان الفسخ يقع العتق من سببه لان اصله وهي امانة في بد البائع لان
 ضمان الاصل بالعتق ولم يوجد العتق في الزوائد ولم ينعقد به عليها التملك كالتسام ولا لا تملك اعلم
 كالتسام ولم يوجد منه فقد كلفا سبب في ضمان وسبب ضمان البدهندهم أحد هذه الثلاثة والتميز
 المميز بغير قبض البائع كذالك (فان تلف) البيع باق في ماله (انفس البيع) لتعريفه
 المستحق كالتعريف في العتق (وسبقنا نحن) ان كان في التمس فان كان معناه وجوبه أو كان
 دينا على البائع عاقله كما كان وبذلك الملك في البيع باق في قبض التمس فبغيره على البائع لا يتقال
 الملك فله (تنبه) استثنى من طرده ما لو وضع العتق المدة بين يده بعد امتناعه من فسخه فكم
 ومن كسبه ما لو قبضه المشتري ودفعه من المانع فكما بالافصح انه لا بد له من حق المبيع فبأنه يملك
 كلفه في بد البائع ولو قبضه المشتري من البائع في زمن الخيار والعتق البائع وسبب موتان هو كلفه
 في بد البائع كما في بابيه منعت وبرجع الشئ بغيره ولا يبيع بده من مثل اذمة كالتسام وفي معنى
 التمس وقوع الفسخ ونحوها في البعير لا يمكن اخراجه منه والطلات المبد لا تسحق والعتق البائع يرجع
 عوده وان لا يملك ما يقره كسب أو شاة غيره ولم يميز ولا غلب المبيع غير اراد الاصح وان عاقله كما امانة
 الشيطان بالاعتلاف ما قد منه كالا وهو اى باب الرهن دجى عليه ان الذي قد نهى في بعض اصح الرواين من
 انه متى عاقله كسبه والمشتري الخيار لان المال دون العتق ولو اقر الرقيق أو قبض قبض العتق
 ثبت لمشتري الخيار ولم يفسخ البيع (في ما العود) فان اجاز البيع لم يملك خياره بل يرجع واما بغيره
 تسليم التمس قبض المود فان سله لم يفسد ما لم يفسخ (ولو غرقت الأرض بلساء أو سقعات عليها فخرق
 أو تركها لم يفسد قبضه فبغيره الخيار لانه سبب لا تلف فان قبض يرافقه ماله الشفعة من ان يفرق
 الأرض ثلث لا يبيع حتى لو حصل فيه منها بل يفسد بالتلفع الا بالحصص وما في الاشارة من انه كان ولم
 التمس بغيره تالفاً فيجب بان الأرض لم تلف والمطلب لانه لا يفسد الا بفساد كباقي العتق وانما يفسد
 بالفساد كذا كولا ان الشئ معك والتلف منها لا يفسد فأكس ولا يفسد الا بالفساد والموالاة لم يفسد الا بالفساد
 والسنة اخر غير ممكن من الانتفاع بحب لولا الماء ولا يمكن قرب زوائده لان المانع تالفاً ولا يمكن
 (ولو اقر المشتري من الضمان لم يبرأ في الظاهر ولم يفسد الحكم) المذكور ولان لانه امر اصيل فيجب
 وانما في براء وجود سبب الضمان فلا يفسد في البيع ولا يفسد في التمس (تنبه) البيع بغير
 البراءة وتبر الحكم يفسد به المود قال الامام في لانه تالفاً عليه وقال الولي العرافي لانه تالفاً عليه لا يفسد
 التاكيد وقال الركني فانه في فسخ عدم الانفساخ اختصار وان البراءة كباقي البيع الضمان لا يرجع
 الفسخ بالتمام وكذا لا يفسد الفسخ من التصرف (وتعلق المشتري) المبيع حساً أو شرعاً (قبض) (في
 ان علم) انه ليس حلاً لانه يملك الملك المصوب في بد البائع وفي معنى اقله ما لو اشتري
 امة فابطله اليوم والمشتري السبد من مكانه أو لولوث من وروته شيئاً من هذا الكتاب أو ما من المورث
 وقد ذكر الشافعي في مسألة المورث جواز بيعه قبض القبض وان كان على المبتدئ فتمت في الثاني فان
 كل من وارث آخر لم يملكه في فسخه فبغيره (في فسخه) وبسبب ما لا يقتضيه المشتري دفعاً
 اصابه عليه وكذا العود كما يجيء في الباب اوله والمشتري الامام وقد قلده منها فبغيره المبيع فان لم
 يفسد ذلك ما رافقه البيع وتقرر عليه ان كسبه الرائي قبيل الذي بان عن فتاوى الفقيه فان كان
 غيره كان قابضاً لا يجوز له فسخه وان قيل لا يجوز لان السد قائم المود عليه فينبغي ان لا يفسد به
 التمس بقوله كالا مأمراً فيجب بانه لو فسخه فله ذلك لم يكن قابضاً لا يملك الملك فبغيره الذي سله على ذلك
 ما لا يفسد ولا يفسد فبغيره التمس بالشرع فله قبل غير مملوكة بالذات جعلت له اياً في فسخه

فان تلف المبيع
 وسبقنا نحن في ما المشتري
 من الضمان لم يبرأ في
 الظاهر ولم يفسد الحكم
 وان لا يفسد المشتري في ان
 علم

الاسدي وباقى بالمدخل المصلا وقاطع المرقى والرقى الحسن وان كان كافر حرم الفسخ بدو
 الحرب ثم اشترى فان ذل كفى يكون المشتري فاضا يستل المزدون وحين ذكروا مع انه غير مضمون على
 فانه يجب له بذنه انه قول ما كره من غير ضرر عليه فمشتري عليه فلو اشتري البعثة فلهما بالمرتين
 بدى المشتري في الصلاة فلهما الدفع اى بشرته الذى كثر في دفع الماء والمال فالتن مع البعثة او اهل البعثة
 فلهما (والا) اى وان لم يدر المشتري انه البيع قال الشارح وقد اصله البائع (فقران) وفي الرضا
 واسلمها وجهان (كل المالك عده له المصوب شيئا) لغائب يادله على علمه والاصح ان الغائب
 يراد به المالك فلهما المصوب فوضعية البناء عليه فاضا في الاصح وانما فيه الشارح ما تقدم لاحسن محل
 الخلاف والافاضل كذا فلو لم يدره اجنى اوله يتبعه اجمع ان اختلاف جارى الى الاول فاضا هذا
 كالمالك كمن المشتري اهل البعثة واشترى لنفسه فان كان مضمونا كان اشتراؤه قبل جنونه فانما ان
 الاقله ليس بشيء وعليه البذل وعلى البائع والمشتري ان كان باقيا ووجهه ان كان كذا كان وكذا
 فكل الاجنبي سواء اذن له المالك في الفسخ ام لا (والذهب ان اتلاف البائع) المبيع (كالمالك)
 باقية مما يوزن فيمنع المبيع فيه وبقيما الممنوع من المشتري لانه لا يمكن الرجوع على البائع بالبدل
 لان المبيع مضمون عليه بالتمن فانما ائتمنه من الممنوع وقيل بغيره بعد اذ هو مضمون عليه لا يفسخ المبيع
 بل يقرب المشتري فان لم يفسخ الممنوع وان اجاز غرم البائع الممنوع واذا كان الممنوع قد مضى ولو افسد
 المشتري المبيع فغير ان البائع حيث لم يفسخ الممنوع فله الاسترداد فلو اذنه البائع في بدل المشتري في
 فانه المالك اهل عليه البذل ولا يخار له المشتري لاستقراره عند البائع او يجعل مستردا للافاضل كما
 ان المشتري قابض به فيه قولان بلا ترجيح في كلام الشافعي ورجح ابن القري الثاني وهو المفسد
 (في تبيينه) نصحت المصنف عالى انما لمعا وقال الماوردى ان المبيع في افسده واما النصف الاخر
 فيمنع فيه لان اتلاف البائع كالاتلاف في جميع البائع عليه بنصف الممنوع ولا يخار له في دفع ما قد لزمه
 بجنا يقول اخره على البائع في افسده المبيع قد قبضه ولو تعدى بحسبه مده ذلك اخره شيئا للقران
 لان اتلافه كالاتلاف في جميع البائع ولا يخار له المشتري في افسده او يضمن الاجنبي كاتلافه
 من امره فلو امره الثلاثة قال الاسدي فاقباض اى يحصل القبض في التلبس والتضمير في الثالث
 والاصح في الثالث اما اتلاف المبيع بامر بعد منهم فكان اتلاف الاجنبي بالامر واذا المشتري للاجنبي
 اول البائع في اتلافه لغو لعدم استمقرار المالك بخلاف الغائب فانه يراى بان المالك في اتلافه لا يفسد
 المالك ثم اتلاف البائع ولو اذنه كاتلاف الاجنبي وكذا بعد المشتري بغير اذنه فان اجاز المبيع جعل
 قابضا ككل ما ائتمنه بنفسه فلا شيء على حبه وان دفع المبيع البائع المالك في دفع حصة البائع بعد
 المشتري في الغنم بغير الاذن افسد وتشوف الشارح اى انما العتق ولو ائتمنه دابة المشتري فهو انما ائتمنه
 المبيع او اذنه لا يخار فان دفع طالب البائع بعد اذنه وان اجاز فاضا او دابة البائع فكان لانه
 واتمام طرق فبما بين القبل والها وكذا دابة المشتري لان اتلافها لم يكن مضمونا على البائع فمضاه كان
 بغيره بغيره فلو امره ان اتلافه كالاتلاف بخلاف اتلاف دابة المشتري فكل اتلافها لها مضمونة اتلاف البائع
 فلهما بغيره بخلافه لا فان قبل اتلافها قبل المصنف المشتري فيكون تبعا او لا فيكون كالاتلاف فيمنع فيه
 به المبيع فلا وجه لتغيره احب اليه بغيره سواء اكانت له ام لا لانها يمكن اتلافها حالها للفسخ خبر
 فان اجاز فلهما او فسخ طايه البائع بالبذل كما تقدم (والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ) المبيع
 لعلم البذل مقام المبيع (بل بغير المشتري) به على الغرضي كما افشاء كلام الغنم وان فلهما المفاضي
 (بين ان يبيع) المبيع (و بغير الاجنبي) البذل (او بغير غير المبيع البائع الاجنبي) البذل وقطع
 بعضهم هذا ومعاذ الله ان المبيع بغيره كاتلافه فلهما المشتري كاتلافه في حكمه المصنف فيمنع فلا حذف
 فلهما الاظهر لكان اولي واخصر وهذا اخلاف غير المروي وبه قال لم يكن الاجنبي حرم ماله لم يكن اتلافه

والانفلاقان كل على المالك
طاعة الغصب سبباً
والمذهب أن انفلاق البائع
كتافه، والظاهر أن انفلاق
الاجنبي لا يلزم بل يقتصر
المشتري على أن يجزيه بغير
الاجنبي أو يصفه بغير
الدائم الاجنبي

حق والاف مع البيع فان قيل اذا نصب انبيى العبد المستاجر حتى انقضت المدة انقضت الاجازة ولم
تغير المستاجر كما اوجب بان المقود عليه المال وهو واجب على الجاني وتعدى الى غيره فمن العبد
الى غيره بالانقلاب المعتبر عليه ثم قاله اللغة وهي غير واجبة على متاعه لا بعد اعادة يد المالك الى يدها (ولو
نصب) البيع في متاعه (قبل القبض فرضه) بان ايارا البيع (انقضت بكل القرن) كقولهم كان العبد
مقارولاً او شرطه لعدوه على القبض (ولو نصب المشتري لانه) له ما يملكه به فله فثبتت له بغيره
التمهيدي بالديون التي يملكها ويكون فاعداً لها انكسارها فلو منع يده مثلاً استقر عليه مستهملان القرن وهو ما بين
قبضه وبين اياه. امسأ اذا لمالك من البائع بعد الاخذال فان سري وجب الثمن لما سار ان الانقضاض
وبم ذاقوا ثبوت الجوارح لوجوب المستاجر العبد المؤجر وما لوجبت المدة كزوجها الذي لا يقبل
ان ذلك بعض لان المستاجر والمؤجر في تصرفه كماله ما يملكه فثبتت له بغيره فثبتت له بغيره
بم خلاف المشتري (او) سبه (الاجنبي) غير الحرة بغيره (والتجار) بغيره ثابت للمشتري
فما على ما سري في التراف (فان ايارا) البيع (عزم الاجنبي الاوض) لانه الجاني ولكن بعد قبضه المبيع
اما قبله ولا يملكه بغيره المبيع والمؤجر له بلاش في المدة في ما يملكه في الدان في يده نصف قبضه لانه ما
سره وفي غيرها ما سري من قبضه (ولو سبه البائع فله ثبوت الجوارح) للمشتري (لا التفرغ)
ايما الجوارح فلا خلاف في ثبوتها لانه على البائع اما كلاً فمما سري الاجنبي وكلاً ما سري البائع
فلهما او كلاً فلا خلاف في التفرغ من المذهب انه لا يثبت ثبوتها على انه كلاً الذي هو كالتلف في ذل المراج
المفترض به كاسر وقوله ثبوت الجوارح التفرغ من المذهب ان على البائع كعمل الاجنبي فصحه بغيره
بالمذهب كما ذل وكل الاول في المذهب ان يقول ثبوت الجوارح لا التفرغ من المذهب ولو لم يملكه المشتري
بالحال حتى قبضه حدث عند سبه كمن له الاوض لانه في الرد (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ولا
الاشراك به ولا التولية مقرولاً كان اذ عرفوا وان افسد البائع قبضه ان كان من افساد طعنا ما لا يملكه
حقه مستوفيه قال امسأ لا يجب كل شيء لانه ولاء الشيطان وقوله صلى الله عليه وسلم ملكهم
امسأ لا يبيع شيئاً حتى يذوقه البهي وقاله ساهه حسن مثله ولطفه الملك قبل القبض بدل
انفساح الفضة بالتسليمه قال قبل مع ان يزوجها مستاجر قبل قبضه فلا يملك شيئاً ما لم يمتنع كالي البيع
اجيب بان البيع قد ورد على العبد والقبض ينافي فيها حقيقة والاجازة واردة على المتعة فيمكن القبض
لها حقيقة (والاصح ان يبيع المانع كسره) ولا يصح لعدم الانتماء وله نصف الملك والثاني يصح كبيع
المعسر ومن المذهب ومحل الخلاف انما يبيع بغيره من القرن او زيادة ونقص او تفاوت مثلاً والاهم
قاله باقاً البيع كانه من المتوفى واقر قبضه وقبل لا يصح وقد ذكر القاضي القولين وبناهما على ان
العبد في العقود بالثمن او بالهي والاصحاب ثلثة يعجزوا الفنا وهو لا كثر كما لو قال يملك هذا بلان
لا يقدية ولا يملكه على الصحيح وكذا قالوا في ثبوتها كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه
ونارة بغيره والهي كذا قالوا وهيت هذا النوب كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه كذا يملكه
بل بتمام الجواب بقوة القول كالا يملكه ان استقامت او تلبث وفي ان الجوارح بغيره كالتواجب او
الجواز وفي ان المالك الرجعي يرمل الملك لم لا تملكه لايرون لانه وللانبي فيما اذا قال املك الملك
هذا النوب في هذا المذهب ان الصحيح انه لا يملكه بغيره لاجل ما كان الاول للمعتق ان بغيره المذهب
في شرح المذهب ان مقابلة شاف معتق والاكثر ون على القمع بالبطالان (و) الاصح (ان الاية)
والمكاتب (والزمن والهة) والصدائق والافراض وجهه عوشا في كاح او نخل او صلح او لم اذ غير
ذلك (كالبيع) ولا يصح بناء على ان المدة في البيع نصف الملك والاساني يصح بناء على ان المدة في
قولي الممتدين (تيسره) لا فرق في مالات الزمن من البائع بين ان يكون رهن ذلك بالهي او بغيره

ولو نصب قبل القبض
مريضه ان يذبحه بكل القرن ولو
سبه المشتري فلا خيار او
الاجنبي والمجرب فان اجاز
غرم الاحد في الارش ولو
سبه البائع فالمذهب ثبوت
الجوارح لا التفرغ من المذهب
بيع المبيع قبل قبضه
والاصح ان يبيع المانع
كسره وان الاجارة والزمن
والهة كالبيع

ولا ين أن يكون الحق الحبس أم لا كما هو ظاهر إطلاق كلام الاصحاب وان قيدوا الحبس بما لا يؤولون ذلك
 بالحق وكله حق الحبس وخرج البيع زواجره الحادثة فلا تشتري بخلافه فلا تشتري قبل القبض على
 بيعها قبل قبضها لانها ليست بمضمونة على البائع قاله الاوردبيلي وقال الرافعي ينبغي على انهما تعود البائع لو
 عرض البائع أو لا فان أعدها لم يتصرف فيها كالأصل ولا تصرف (قوله) وقوله قبل قبضه فبهم الجواز
 به وقبضه معطوف وليس مراد ابل يحل ما لا يمكن للبائع خياره ان كان امتنع أيضا كالمحرم مما هو استثنى ابن
 الرضا من عدم صحة بيع البيع قبل قبضه ومورثين الاول اذا اشترى من مورثه شيئا ومات مورثه قبل
 قبضه ولا ورثته غير مجزئة ببيع قبل قبضه لان قبضه لا يصح في يد مورثه حتى يجمع ان قبض من نفسه انشده
 الثاني اذا اشترى جزأ منه وما لم يقبض قبل قبضه فله عيب الباطل وان قلنا الصحة ببيع لان الرضا غير
 مه يرفق اذا لم يقبض الرضا باجزائه لا يعتبر القبض كالشقة نقول الرافعي من لا تولى وأمر موافق في غير
 سورة أخرى وهي ما لو اشترى وقبض ما باعه المشتري من نفسه قبل قبضه فبهم ان قلنا انه قد عطفوا
 الاصم وعده علم من قول المصنف (و) الاصم (ان الاصل في قبضه) فبهم لتتوقف الشارع بالوقوف
 ابن التذوقه الاجماع وسواء كان البائع حتى الحبس أم لا لقوته ومنع حق الحبس ولهذا يصح اعتناق
 الاتفاق فان قيل لا يصح اعتناق المورث من الرهن العسر فما كان هنا كذلك أجيب بان الرهن يجر
 على نفسه والثاني لا يصح كالبائع لا يشتري كما في قوله الثالث والاتفاق لم يكن له حق الحبس لتأجيل
 الحق مع والا فلا لمصلحة من ابدال نفسه فم لا يصح على الاول اعتناقه على مال لا يبيع كماله القاضى في
 فثان به ولا اعتناقه من كفاية غير ملاته هذه والاستيلاد والزوج والوفى سواء احتاج الى قبول أم لا كفى
 الجوز على الاتفاق في الشرح والرواية فلا يصح التذوق من أن التوفى شرط فيه القبول كان كالبائع ولا
 في كماله مع أن الاصم أن الوافى على معين لا يحتاج الى قبول كما يأنى انشاء الله تعالى في بابه كالمعنى
 وبه قد بدى الوصية به وابادته للفرع ما علمنا اشتراؤه جزأ من المورث بعتائه وابادته واولاده واولاده
 وابادته ما ذكر ان قبضه وورثته فابا المبيع وان كان البائع حتى الحبس لا يزوج ولا يورثه الزوج
 اما اذا اشترى المورث ما علمه مقدرا بكنى أو غيره فلا يصح قبضه الا كذلك أو اشتراؤه جزأ من ابائه كالمورث
 يقبضه فله لا يبيع فابا بذلك فان لم يرفع البائع به بعد الوفا والاستيلاد فبهم فابا بالحق (والحق
 للمورث) فكذا كان أو غيره (كالبائع) قبل قبضه فيما مر ذكره في جميع ما تقدم له ومورثه عنه
 ولو ابدله المشتري بغيره أو بغيره بغيره فبهم كبيع المبيع البائع فقول (فلا يبيع البائع قبل
 قبضه) لا حاجة اليه بل ذكره اولاً لأنه هو المورث بغير البيع وليس مراد اولها عطف الحرر بالتصرف
 لبيع (وله يبيع) وأولى منه وله التصرف في (ماله) وهو (في بدعيه أمانة كبدعيه فموت تركه وقراض
 ومورث بعد انكسار ك) أو قبله وأذن له فبما ذكره للرهن (ومورث) كان يجوز للمورث المشتري
 فيه (و باقى ما به بعد موته) وأولى منه بعد انكسار المورث من المورث فان جره بنفسه بنفس
 الا فانه لتمام ملكه على ذلك وقدرته على تسليمه فم لو كرى مضافاً أو ضاراً لعل في ثوبه لم يملكه فليس
 له بيع قبل العمل وكذا بعد ان لم يكن سلم الاجرة لان له الحبس العمل ثم لاستيفاء الاجرة ومثل ذلك
 صوغ الذهب ومع الغزل ورعاية الدابة وخرج يجوز للمورث التصرف في ماله ما يشاء حتى قبضه فليس
 للورث بيعه قبل قبضه فان قيل هل هذه مستثناة من كلام المصنف أولاً أجيب بالان لا يبيع حبش
 ليس في بدائه أمانة بل هو مضمون ماله (وكذا) له يبيع ماله وهو في بدعيه (عارية أو أخوذ برسم)
 وهو ما يأخذ من ريد الشراء لبيانه فبهم أم لا لم يذكر فان قيل ما فانه ماله بكذا أجيب بان
 فابديه التبيسه على أنه ضم الأمانة لانه مضمون ضمان يقدراً لا يبيع في الأمانة لكن لا ينصرف فيما ذكره
 بل ما رجع اليه بل يبيع عند بيعه أو غيره وهو ياتي في المشتري بعد الرهن له ومقبوض به فم لا ياتي

وان الاله ان يخلقه والحق
 العين كالبائع فلا يبيع
 البائع قبل قبضه وله يبيع
 ماله في بدعيه أمانة كبدعيه
 ومورثه وقراض ومورث
 بعد انكسار كموورث
 وان في بدعيه بعد رده
 وكذا عارية وما عطف

شرط أو غيره من مال سلم مع لفظ طاع المسلم فيه أو قبضه أو قبضه ومنه من يقول بطلان الطاعه وما أشبه ذلك
 (تبيين) فصل في المودى في بيع العارية فقال إن تمكن الرد كذلك والرد بالبيع صحيح وإن لم يتمكن كالأرض
 غرس أو قلع بأمر في الأصح يملكه المشتري واسترجاعها غير ممكن إلا بعد ثلثية البناء والعريش وأرض
 الغنم ودواشيق وأجده على البايع ولا على المشتري له ويجعل خلافه الشبهة على هذا التفصيل
 (مرع) لو أقرض المسلمان لثمنين مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين
 أحفظا له فروق بين المودى وبين بيع أحد العاتين لأحد مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين
 وجب فيه الرد قبل قبضه وله بيع مقسوم قسمة آخر أو قبل قبضه بخلافه من البيع ليس له بيع مملوكه
 فم من قبضه مملوكه قبل قبضه ولا بيع مقسوم قسمة آخر أو قبل قبضه بخلافه من البيع ليس له بيع مملوكه
 على خبر معروف عليه قبل أخذه وكذلك استرجاعه وقف مملوكه لثمنين مملوكين أو مملوكين لثمنين مملوكين
 المجموع عن المتولى وأقرض (ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتراض منه) قبل قبضه له يوم التمس من بيع
 عالم قبضه والمبيع الثالث في اللغة أو اعتد عليه بغير لفظ السلم لا باعتراضه وهو أن كان عير لم على البيع
 وتماثل في ذلك كلام الشافعي والحنابلة (ولا يرد من الاستبدال عن الثمن) الثالث في التمس
 وإن لم يكن هذا المبيع من عرضي الله تعالى إنما قال كذا يبيع الإبل بالثمنين وأخذ مائة من الدراهم
 وأبيع بالدرهم وأخذ مائة من الدراهم فأنبت الله صلى الله عليه وآله وسلم في شرطه سلم وسواء قبض الثمن أم لا ففعله في المبيع
 وأيسر يسكن في زوايا القردى وغيره وصحة ما حكى على شرطه سلم وسواء قبض الثمن أم لا ففعله في المبيع
 وليس بما حكى في سلم الاستبدال لأن العقد الأول قربته زوايا أخرى بدل الثمن القديم المع لعموم
 التمس السابق لثمنه ولقد شرط أن يضمنه الله فرد كذا مائة من الدراهم وأخذ مائة من الدراهم
 من السلم يكسر وفروقه بينه وبين الثمن في مرضه بطلانها لأن التمس في مرضه بطلانها لأن التمس في مرضه بطلانها
 الثمن من ماله يجوز الاستبدال في الحال من المؤجل وكان صاحبه عليه بخلافه لعدم عرق الأجل (مأذنة)
 الثمن المقتضى قول بغيره لم عرف فأن كانا عيرين أو عيرتين فأن التمس في مرضه بطلانها لأن التمس في مرضه بطلانها
 الثمن والمؤمن ما يشاء له قال الله في هذه الدراهم بعد ووصفه قال بدمي لا يجوز الاستبدال عنه والدرهم
 ثمن أو أمثلة هذا الثوب بعد ووصفه قال بدمي لا يجوز الاستبدال عنه لأن الثوب لا به من فأن قيل
 مقتضى كذا بهم أنه لو باع مائة من الدراهم سلمًا كانت غنا مع الاستبدال عنه لو قد تقدم أنه لا يصح
 الاستبدال من السلم فيه أوجب بأن دخل له الباء عوضه كونه مملوكه ولا يصح شيكلاء بهم على المداينة
 من أن الثمن مبدل الباء ولكن عارض ما ع في هذه المدة ولا زده نفعًا وثقل في نفعها من يجوزها من الاستبدال
 عن الثمن جرى على العالين حتى لا ترد هذه الصورة هذا كله مما لا يشترط قبضه في المجلس (فإن استبدل
 ما أشتى في الزمان كدراهم عن دماير) أو عكسه (استشرط قبضه في المجلس) كمال عليه ما عليه
 السابق حدوثان الزمان فلا يكتفي التمس منه (والأصح أنه لا يشترط التمسين) قبل ذلك أن يضمنه (في
 العقد) لأن الصرف على ما في اللغة ياتر والثمن يشترط لغيره من بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط
 (القبض) للبطل (في المجلس) في الأصح (لأن استبدال مالا لا يوافق في المصلحة) لأربابا (ككتاب من
 دراهم) كذا باع من الدراهم في المدة لكن لا يضمن التمس في المجلس قطعًا وفي اشتراط التمس في العقد
 الوجهان في الاستبدال للمراعى والثاني يشترط القبض لأن أحد العوضين من دين يشترط قبضه لا
 كرا من مال السلم فأن قيل كان الأول أن يقول كذا درهم عن درهم لأن الثوب ليس برؤى ولا يضمن
 أن يقال إن التوبة لا يوافق الدراهم في عهدها لا أوجب بأن النبي يصدره في الموضع بعد في بأن لا يربا
 أصلا (ولو استبدل من الغرض) بغير القروض جائز ولو لم يكتف في لافا لبعض المتأخرين وإن كان قبل
 ثلثه غير مستغنى في الدعوى من حيث إن المقرص أن يربح في عهده (و) لو استبدل من (قيمة المثلث) أو

ولا يصح بيع المسلم فيه
 ولا الاعتراض عنه والجدد
 جواز الاستبدال عن الثمن
 فأما مبدل ما فقل في
 الربا كدراهم من دماير
 اشترط قبض الباطل في
 المجلس والأصح أنه لا يشترط
 التمس في العقد وكذا
 القبض في المجلس إن
 استبدل مالا لا يوافق في المدة
 ككتاب من دراهم ولو استبدل
 من الغرض وقيمة المثلث

مثله وكذا من كل دين ليس بين ولا من كل دين الموصى به أو الواجب بتقدير إطلاقه في المنة أو فسخ
 الضمان أو من زكاة المثل إذا كان المثل لم يوصى به (بأنه لا استقرار ذلك) وفي اشتراط قبضه أي
 البذل (في المجلس) ونعنيته (مسبق) من كونه متعلقاً بالقبول أو لا قال الاضرب وفي الدين النابت
 بالحوالة المثل ويحصل فخره على أن المثل لا يسع أم لا ويحصل أن يفتقر إلى أصله وهو الحال بالقبض
 حكمه اهـ والثاني أوجه (ويعني الثاني) يعني (لغير من علم بالمثل في الظاهر بأن يتغير بغيره)
 مثلاً (بما أنه على عرو) لأنه لا يندفع على نفسه وهذا ما صح في العرو والنسب والنجس هنا جزم
 به الزاوي في باب السكابة والثاني يصح وهو للتعدي كما حكمه في زوائد المثل وضمانه المثل الزاوي في آخر المثل
 واستأنفه السبكي وحكى من النص لاستقرار كنيته من غير شرطه وعلى هذا فالق للمطلب بشرط أن يكون
 المدين بدهماً أو أن يكون الدين حلاً مستقر لوصف في أصل الرخصة كالقبول بالشرط فقبض
 العوضين في المجلس وهذا هو المعتقد وإن قال في الغالب معننى كلام الأكثرين بحال الله ولا يصح أن يحصل
 الأول على الروي والثاني على غيره كما قال بعض المتأخرين لأن مثلهما يأتي ذلك لأن الضمان مثلاً ذلك بعد
 «(تنبه)» القول بالصفة التي يجري في غير المثل فيه كما يؤخذ من قوله (ولو كان في بدو عرودينان
 على شخص فباع زبد عرودينه بدينه بمثل قدام) اتفق المجلس أو اختلف فيه على أنه لو لم يبيع
 السكابة بالسكابة أو لم يبيع الله على شرط مسلم وقصر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية
 البيهقي في شرحه في بيان القرض والرجوع في حقيقة العرف فيه لعدم ما يشاهد من أن الله تعالى لا يحل
 والحرز في السرعة فقال (وقبض المثل) أي اقتبضه وهو الأرض والفض والشيء كقوله الجوهري
 وأراد أن يبيع الأمانة (تخالفه من شترى) أي تركه لم يخلط بدل ما يمان المانع كما اقتضاه كلام الغالب
 فغلاصن الأصحاب (وقبضه من التصرف) فيه تسليم المتنازع اليه ولو لم يتصرف فيه ولم يخلطه بشرط
 كفاي المكافاة أن لا يكون «تألف مائع حتى ولا شترى لأن الشروع بإطلاق القبض وأما به أحكاماً ولم
 يدينه ولا يسلط على القرض أربع على العرف كالمز والعرف فاشترى بما ذكره من أن في هذا ما بعده قال
 الزاوي وفي معنى العرف الأصناف الثلاثة والفترة البقية على التعبير قبل أن الجواز وتقبله بذلك بشرط
 بأن يشترط وقت قضاها بالقبول وهو كما قال الأثرى النجس وان كان في الأثرى «(تنبه)» قال
 الشارح لو أن الله اقتبضه بالقبول في القضاة كفاي الرخصة ما لها والمز وكان أقوم لأن يفسر القبض بالقبض
 اهـ أي لأن القبض فعل المشتري والتخليط فعل المانع فلو لا التأويل المذكور كان قوله في عبارة صاحب
 الجمل (بشرط خرافته من أمانة المانع) لأن التسليم إلى العرف مخوف على ذلك فبقرتها بحسب الامكان
 ولا يكاد يفرق بينها في ساعة واحدة إذا كانت كثيرة وسأقي في باب الاجرول والشارح أن الأرض المزروعة
 يحصل استلزامها بالتخليط مع بقائه المزروع الثاني أن المانع يبيع هنا في الحال بخلافه ثم ولو جئت الامانة في بيت
 القادر وعلى بين المشتري وبينها حصل القبض فيها بعد إتمام ثلث الامانة إلى بيت آخر حصل القبض
 في الجبيع «(تنبه)» تنبيه للمانع بامانة المانع حتى جبه أمانة المشتري فقط أمانة المشتري غير المشتري
 من مستأجر ومستعير وموصى به المانع فكذا متعة المانع كقوله الأثرى وإن اختلف في ذلك غيره فاحذر
 (فإن لم يفسد بالعقدان المبيع) وحذره بالاشتراط على الأصح لما عليه من الشبهة (اعتبر) في حصول
 قبضه (مضى زمن يمكن فيه الباطن فيه في الأصح) سواء أكل في غير المشتري أم لا مستقلاً كان أو لا
 لا ضمير المستوفى للمشتري ولا مشتري في معنى الزمان فاعتبر. والثاني لا يعتبر لأنه لا معنى لاعتباره مع عدم
 الحضور وعلى الأول لا يعتبر نفس المشتري ولا يفسد في الغائب عن العاقدين ولا في الحاضر مبدل المشتري إلى
 إذن المانع أن لم يكن له حق المجلس والأثرى (وقبض المثل) من حيوان أو غيره (تحويله) لما روي
 الشافعي عن ابن عمر أن لشري العلم حراً فهاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى ينتقل من مكانه

جازوا في اشتراط قبضه
 المجلس مفسق وبيع
 الدين الغير من عليه باطل في
 الظاهر بأن يشتري به
 زبد عرودينه على عرودين
 كان زبد وعبرودينان
 على شخص فباع زبد عرو
 دينه بدينه بمثل قدام
 وقبض العرف فخلطه
 للمشتري وفي كنيته من
 التصرف بشرط فرافعه من
 أمانة المانع فأن لم يفسد
 بالعقدان المبيع فأن لم يفسد
 زمن يمكن فيه الباطن فيه
 في الأصح وقبض المثل
 تحويله

وقدس بالامانة فامر العبد بالانتماء من موضع ويدون الدابة او بقوله اولاً بكفي وكوهم اذ تقولوا
استعمال التعبد كذا في اوله الجزية وتقول الزاني في محله المذهب لوركب المشرك الدابة او مجلس على
امرئ من سعي الضمان فمن كان ذلك بالذات البائع جاز له التصرف ايضا ولو لم يمتعه والا فلا يصح في
الضمان غير محرم في التصرف ويكتفي في قبض الثوب بغيره كما يناول بالسد التناول وسرمان يسع القربة
قل ان ان الجدة لا يكتفي فيه التناول وكذا يسع الزرع في الارض وان اختلف المشرك في البيع قبضه في سبقي
ذلك من كلامه ابو جعفر ان التناول لا يكتفي به بل المضموم ولو بعد ما التمس به الا فلا ضمان
فيه احد منكما بالتبضع (تبيين) يؤمن من التعبير بالحق ان الدابة مثلا لو غرق واستغن عنها لم يضمن
عالم المشرك بل يضمن المبيع وهو كذلك لو لم يضمن له المبيع بل يضمن له الدابة كما ان كلام الزاني
في العيب منه ولو كان المبيع تحت يد المشرك امله انه يضمنه وهو ما ضرر لم يكن له البيع في المجلس
صاره فهو مضمون في العيب بغيره ما اذا كان له حق المجلس لانه لا يضمن له باع شيئا بشرط ان يقع
كفي مبيع القبلية كذا كذا التناول في تناوبه ولو لم يضمن في الامانة مع الدابة فله التنازل في قبضه وانما كما
لو اقرضه ولو كان له قبض الدابة ولو لم يضمنه في المشرك ثم المشرك في حكمه كما يكسر مثلا فاحذر في قوله المشرك
شبا في داه وانه لا يضمن مثله وما فرق به بين ما لم يضمنه والمضمون من التنازل ان كان له الزمة فلا بد
من غرضه او هو ظاهر في الضمان في الكيفية في ما في غير به اما لكيفية في البع فكما انما في كفي بها
الله انما يكسر المثل ولو كل تقدير لا بد من قارئ بقوام امانة البائع ونحوه ولو يسع طرف دون
فأمره ان يشرط في نفسه فغيره كالسبقة وكذا كل منقول لا بد من تفرقة (ما جرى البيع) في أي
مكان كان والمبيع (بغيره) بغيره بالبائع بأن كان منسبا للمشرك تلك اذ لو كان او يوسم به بالملح
او اجارة او امانة او نحو ذلك كمنه على ملبس في الاضمان ان شاء الله تعالى او لم يضمن باحد من
وشارع وهو جيد (كفي) في قبضه (تبيين) من جاز (البيع) آخر من ذلك الموضع وعلى كلامه المضمون
من اجازي والمضمون بين المشرك وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق فيه لانه لا ضمان للبائع به وان قال
الاشرك في نفسه (تبيين) كما لا يضمن له المبيع ان يضمن له المبيع بالبائع فان كان المبيع لا يضمن له
فبالبائع بل يضمن له فكلالة فكذلك تباع المور في ذلك ولم يضمن فيه ثأله وقوله لا يضمن للبائع قال
الولي امر ان له في تناوب وسواه لا يضمن البائع لان الباء تدل على الغرض والى لا يضمن اه وفي التعبير
بانه واجب ان لا تدل على الغرض او كثر لا يضمن (وان جرى) المبيع في أي مكان كان كما هو المبيع
في دار البائع) أي في موضع يضمن من مضمون أو ان يضمن به ان او قبض او يوسم أو اجارة او امانة او نحو ذلك
كمنه ككسر (لم يضمن ذلك) التنازل في قبضه (الا بالذات البائع) فيه لان بذات البائع علم او على ما تم لم يضمن له
أي المشرك في امانته اوسم ما تضمن البائع كفي كانه في الكفاية عن الغرض حين واقرضه يستثنى من
اطرافه ما اذا كان الموقوف شيئا قبضه بشكوكه لا يكسر الا لغيره بين وفرضه فبما يضمن بالبائع أولا
وبشرط في المضمون كونه مضمونا للقبض والاتكال يسع فيه على ذلك الزكشي اما اذا اذن له البائع
(فيكون مضمونا للقبض) التي اذن في التنازل اليها ككسر مثلا من غيره (تبيين) قوله لم يضمن أي بالتبعية
الى التصرف امانا للتبعية الى نقل الضمان فانه يكون ككسر مثلا من غيره (تبيين) قوله لم يضمن أي بالتبعية
هذا كما في مقول يسع بلا تقرب فان يسع بتقدير نفسياتي (افزع) وهذا البع جفته (للمشرك قبض
المبيع) استغلا (ان كان الفخر مؤجلا) لا تنفذ في المجلس وكذا لو حل قبل التسليم وان غاب في ذلك
الاشرك (أو) كان سلا (سلا) مستغلا (والا) أي وان كان سلا لا يسع كانه أو يمت (فلا يضمن)
بل لا بد من اذن البائع فيه لان حق المجلس ثابت فان استقل به لزمه وده ولا يضمن له لغيره لكن يضمن
في ضمانه باليد الحسية لا الشرعية ليطالب به ان يخرج مستحقا واستغرضه عليه (ولو يسع الشيء فليقتلوا

فان جرى البيع بغيره لا
يضمن بالبائع كفي فله الى
بغيره ان جرى في دار البائع
لم يضمن ذلك الا بالذات البائع
تضمنه كمنه مضمون للقبض
(مخرج) المشرك
فما يسع ان كان الفخر
مؤجلا او سلا ولا يضمن
بغيره ولو يسع الشيء
فليقتلوا

كثوب وأرض ذرعا) بالجملة المالك (وحدة كبل أو ذرعا مشترط) في قبضته (مع النقل) في المقتول ذرعه
 أن يبيع ذريته كان يزرع (وكبله) أن يبيع كبله بأن كان كمال (أو وزنه) أن يبيع وزنه بأن كان يوزن
 أو يوزن من يبيع ذريته بأن كان يزرع أو يوزن الذرعة في الكيل في شهر مسلم من ابتاع طعة أو قلاية حتى يشأه
 دل على أنه لا يحصل فيه القبض إلا بالكيل وليس يعتبر في بيع الجرافة اجبا عنه بين يديه أو يكيل المكيل
 وقيل عليه الباقى وهو غير أن يكيل البائع أو يكيله ولو قال لغيره أكل كل حق من مبرتي لم يبيع لأن
 المكيل أحد ركبي القبض وقد صار نائبه من جهة البائع متصلا بنفسه ولو قال لغيره بكي كل نصيب
 أطاكم كبلا أمينا تولاه فباع بالكيل غيره وأجره كمال المبيع أو وزنه أو من ذرعه أو وزنه أو من
 لذرعه وإذا كان نائبه على العقد أى ذلك فلا يلزم على البائع وأجره كمال الحق أو وزنه أو من ذرعه أو وزنه
 ومؤنة المصارف الغائب المرحل أنه قد على المشتري وأجره كمال المتاج الب في تسليم المبيع المقتول
 على المشتري أى وقاية من يكره في الحق على البائع وأجره كماله على البائع أى وقاية من يكره في
 المبيع على المشتري لأن القصد منه إتمامه لا حجب أن كان أبرهه ولا فرق في المتن بين أن يكره مينا أولا كمال
 أطاكنه الشيطان وإن قبله العمر حتى في كل الجارية بما إذا كان الثمن مينا ولو أنشأ العقد فظاهر ما تقدم
 شى ولو ذكر الرجوع على المشتري فلا ضمان له وإن كان بائعا كماله صاحب الكمال وإن قبله
 الزركتى عما إذا كان مبرهه لكن لا بأسه كماله استأجره فاعلم أنه لا بأسه لأن قبله الباعه فاعلم أنه لا بأسه
 الوقت فقبضه أن يكون ذرعا أو ذرعا أو ما يستأجره الزركتى أجيب بأنه هناك مقصود هنا تجدد والتجديد
 فيه مبرهه ثم إن المصنف رحمه الله تعالى بين أن لا يعرف المكيل إلا بالقبض عليه غيره فاعلم (مثله بغيره)
 أي الباعه (كل صاع بدهم أو) بغيره فاعلم أنه لا بأسه (على أنه بائع أو مبيع) لكن في المال الثاني كمال
 ابن شعبة فاعلم أنه لا بأسه كماله كماله في العبد ونفى أن لا يتوقف ذلك على المكيل وظلمات
 ما إذا باهها كل صاع بدهم فإن التمسد بغيره يحتاج إلى معرفة الزرعتى ولو قبض مالا كزنا لم يصب القبض
 لكن بدلى المقبوض في ماله (ولو كان له) أى لم يكر (طعام) فلا يقدر كمشرة أصع (على زيد
 وأمر وعابه مثله فليكن) بغير (نفسه) من زيد (فمكيل أمرو) لأن الانقباض هنا متعدد ومن شرط
 صفته الكيل فاعلم تعدد الكيل ونفسه من يبيع الطعام حتى يجرى فيه العاقل كجزى مرفوعا على صاع
 البائع وصاع المشتري قال القاضي حسين والمعنى فيه أن كل واحد منهما يستحق على من له عليه الحق
 قبضه مالم يكيل والكيلان قد يقع بينهما تفاوت فلا يجوز اعتبار على الكيل الأول لمجرد وروده فاعلم أنه
 تفاوت فإذا كان للثمن وقبض ثم كاله لغيره فزاد أو نقص بقدر يقع بين الكيلين لم يؤثر فتكون الزيادة
 له والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين فالكيل الأول غالبا فغيره بغير الزيادة ورجع بالنقص ولو فضله
 في المكيل وسأله لغيره عليه مع لأن استدامة المكيل كإيداعه وقد يقال في الزرع كذلك (فلو قال) بكر
 لعمرو (انقبض من زيد على بغيره) أو اضطرر من قبضته فاعلم (فقط القبض فليسد) له لاخذ
 الغايض والغايض وصفه الغايض لا يلائم عليه لغيره ويرى زيد من حق يكر لأنه في القبض منه
 في الأولى وقبضه بنصفه في الثانية وإن قال له قبضه في ثم لنسبك أو اضطرر من قبضته في ثم لك فاعلم مع
 القبض الأول إلا ما يمنع منه دون الثاني لاخذ الغايض والغايض وصفه الغايض ويرى زيد من حق يكر
 (فروع) لا يجوز للمبضع أن يترك في القبض من يديه القبض كقبضه ولو لم يملك في التجارة كماله يجوز
 أن يترك فيه القبض بخلاف استوائه ومكانه ولو قال لغيره يملك من قبضتي مثله أو قال لغيره وكل من
 يشترى لي مثله مع يكون وكبالة في المكيل في القبض أو التمسد لعمرو ولو وكل البائع رجلا في الانقباض
 وكاله المشتري في القبض لم يبيع بكونه أو ما لا يخاف الغايض والغايض ولو قال لغيره يملك بكونه
 إلى مثل ما يستحقه على ذرعه في ثم المكيل مع الشرع والقبض الأول دون الثاني لاخذ الغايض والغايض

كثوب وأرض ذرعا
 وحسنه كبل أو وزنه
 انشترط مع النقل ذرعه
 أو كبل أو وزنه ماله يستأجره
 كل صاع بدهم أو ماله
 ثم عشرة أصع ولو كان له
 طمايم مشد صاع زيد
 وأمر وعابه مثله فليكن
 لنفسه ثم بكل لعمرو ولو
 قال انقبض من زيد على
 عليه الشك فاعلم فالقبض
 فاعلم

أوقال وانبيضة لنفسه فسد البض لان حق الانسان لا يتكسر غيره من قسده لنفسه وضمنه القريم
لا متلاذه عليه وروى المانع من حق المولى لاحقة في القبض منه اذ قال اشترى ما ذلك لنفسه فسد
المولى كذا كيف يشتري بهما القريم لنفسه والبراهم فماتت فيه فالت اشترى بعينها بابل اوفى القصة مع
دوقع عنه وادى الثمن من ماله والاب وان هلاقت بتولى طرفي القبض كجانبولي طرفي البيع كجانبولي بايه
(فرع) زاده الترجمة ايضا (قال البائع) ماله نفسه بين حال في القصة بعد لزوم العقد (لا سلم المبيع حتى
أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله) أي لا سلمه حتى أقبض المبيع وزاده الى حاكم (أجبر
البائع) على الا بدونه بالتسليم لان حق المشتري في العين وحق البائع في التسليم فقدم ما يتعلق بالعين
كالمشترى بالثمن يبيع غيره من المثلون (وفي قول المشتري) لان حق المشتري في المبيع وحق البائع في العين
في الثمن فزاد بالتسليم في العين ما في (وفي قول البائع) اذ قال في هذا بينهما الحاكم من
القصاص (في سلم أجبر صاحبه) على التسليم لان كلاهما يجب له ابقاء واستيفاء ولا بد من التسليم
الا بقاءه كماله الشايع في الام من غيره ثمرة ولا يجب ترك الناس بغير ما دون الحقوق (وفي قول يجران)
لان التسليم واجب عليهم ما قبل المالك كلاكهما باحتوائهما عليه اليه اولى عدل فاذ قل سلم الثمن
البائع والمبيع للمشتري بدأ تأجيله (قلت فان كان الثمن مناسفا للقولان الاولان) سواء كان
الثمن نقدا أم عرضا كالمصرح به في السرح المتبر ورواها في الموضع ولا ياتي ذلك لمصرح بالرائي في السرح
الكبير سقوا به في بيع عرض بعرض فالت لوج لان سكوتها عن انعقد لا يثبته (وأجبر الى الاظهر
واقطع اعلم) لا شواء المقتضين لان الثمن المدين كالمبيع في تعلق الحق بالعين اما اذا كان ثانيا من غيره
كالزكاة والظاهر الوقت والمال كفي بيع أموال الفلاس وعمل القراض فالت لا يجرى على التسليم بل لا يجرى
له ذلك حتى قبض الثمن فلا ياتي الا بغيره ما أو بغيره المشتري ولا ياتي قول الا عرضا من ماله لان الحال
لا يجعل التأجيل قال الامام ولو يبيع وليان أو وكيلان لم ياتي سوى اجبا بهما (واقطع سلم البائع) باجبار
أو بدونه (أجبر المشتري) على التسليم في الحال (ان حضر الثمن) في المجلس لان التسليم واجب عليه
ولما لم يمتدأ الأمر المشتري على الامتناع لا يثبت البائع حق الفسخ كما سيأتي في محبات الفلاس والمراد
بحضور الثمن حضور عينه ان كان معبأ أو فوزه الذي يفتي منه ان كان في القصة فان مالى القصة قبل قبضه
لا يسمى غنا بالاجبار (والا) أي وان لم يحضر الثمن (فان كان) المشتري (معسرا) بالثمن فهو مفسر
(فالبائع الفسخ بالفلاس) ولما لم يبيع لم ياتي في بايه وحده لا يشترط فيه حيز القاضى وان اقتضت جوار
المفسد كالموضو اما هاته يستقل بذلك من غير توقف على جرح الحاكم وفي اقتضار الرجوع بعد الجرائ
اذن الحاكم وجه ان أشهره كالمالك لا ياتي في أمه لا يقتصر (أو موصرا ماله بالاداء معسرة فريده) وهو دون
معسرة القصر (يجز عليه في) المبيع وفي جميع (أمواله) وان كانت وفيه دينه (حتى يسلم) الثمن لثلا
ينصرف في ذلك بما يعال حق البائع وهذا يدعى بالجرح الترتيب قال السجى والفروق بين جرح الفلاس
محدثا بغيره يقتض ماله مع المبيع من الزكاة أن الفلاس سلمه البائع على المبيع باختياره ورضي بفسده
بجذله هنا هذا اذا لم يكن تجبر وعاليه بالفلاس واللام تجبر عليه أيضا هذا الجرح لعدم فائدته لان جرح الفلاس
يتكسر فيمن الرجوع في عين ماله بشرطه الا في هذا الجرح بخلافه في ذلك وفي كونه لا يتوقف على سبق
المالك كالمصرح ولا يتوقف على فسخ القاضى بل يغفل بمجرد التسليم كالمصرح به الامام وفيه الباقي وان خالف
في ذلك الاستوى وجهه كجرح الفلاس (فان كان) ماله (معسرة القصر) فأكثر (ليكتف البائع الصبر الى
الحضارة) لتصرفه بذلك (والأصح أنه) الفسخ ولا يحتاج هنا الى جرح خلافا لبدن المتأخرين لعدم
تعمد البائع كلاكهما في الثاني ليس له الفسخ في بيع المبيع ويؤدى حقه من الثمن كما اثر المثلون
(فان مسر) البائع الى حضارة المال (فالجرح) يضرب على المشتري (كذلك كونا) في المبيع وفي جميع

« (فرع) » قال البائع
لا سلم المبيع حتى
أقبض ثمنه وقال المشتري
في الثمن مثله أجبر البائع
وفي قول المشتري وفي قول
لا يجبران سلم أجبر صاحبه
وفي قول يجران (قلت)
فان كان الثمن مناسفا
القولان الاولان واجبرا
في الاظهر واقطع اعلم
سلم البائع أجبر المشتري
ان حضر الثمن والا فان كان
معسرا فالبائع الفسخ
بالفلاس أو موصرا ماله بالبدن
أو معسرة فريده تجبر عليه
في أمواله حتى يسلم فالت كان
معسرة القصر لم يكف
البائع الصبر الى ماله
والأصح انه الفسخ فان
معسرا فليترك كذا

أما قوله حتى يسلم الثمن للمسلم (والبايع حبس مبيع حتى يتقبض ثمنه) كذا في الخلاف أسئلة (إن خاف فونه
بلا خلاف) وكذا الماشري حبس الممن الذي كوران خاف فوف المبيع بلا خلاف (وإنما الاقرار)
السابقة (إذا لم يتخلف) أي البايع (فونه) أي الثمن وكذا الماشري فوف المبيع (وتساؤل في مجرد الابتداء)
بالتسليم لأن الاجراء من دوشوف الفوف بالهرب أو تخلف المال أو نحو ذلك فيه مضر ظاهر أما الثمن
الذي يحصل فليس للبايع حبس المبيع به وإن حصل قبل التسليم كما لم يرد في تأخير (حبسه) كان الأولى
فيه صفه أن يقول ولكل من بايع وسفر حبس ماله حتى يقبض عوضه لئلا يشترى كما قررناه ولكن
إنما صرح بالبايع لأنه قدم تصحيح اجبائه فذكر شرط وجوبه ولو استبدل عن الترتيب أو بمتلا قال الغزال
لو شى له الجاس لأنه أبايع حقه من الجاس بنقله إلى العبد لأحق الحبس لأنه غفلة عن الثمن وهذا به
لكن عبارة الروضة ولو صالح من الثمن على ما قلناه أدامه حبس لاستيفائه العوض قال الأولى العراقي وأهل
الأول يقول على ما إذا استبدل مينا والثمن على ما إذا استبدل ديناه والعقد أطاقي عبارة الروضة
كأجرى عليه ابن القري في روضه (خاصة) لاختلاف المكثري والمستأجر في الابتداء بالتسليم كاختلاف
البايع والمشتري في ذلك وما قبل من أن اختلاف المسلم والمسلم إليه كذا لم يرد وكذا قاله شيخنا لأن الاجراء
أنما يكون بعد الأزدوم كالمسلم والمسلم فما يلزم بعد قبض رأس المال أو التفرق من الجاس ولو برع البايع
بالتسليم لم يكن له حق الحبس وكذا لو أقره البايع للمشتري قال الزركشي والمراد من العنونه نقل اليد كذا قاله
في إعراب المرحم المرحن الراهن والادسيف فصاع الاغرض من غير ماله ونال خبره سرور ثم أن يؤخر حبس مبيع مينا
أفهمه ما جهاهم يستأجره من المستأجر ويبيع الماشري قبل القبض ولو ودعه كان له استرداد ما قبض
له في الأدياع تسامحا بحسب لانه في الأعراف وثاقه في يد المشتري بعد الأدياع كتحفه في يد البايع كما قاله الشافعي
أبو العباس في الشفعة وله استرداده أيضا فيما إذا خرج الثمن زروفا كما قاله ابن الرقعة وغيره ولو اشتري
مخصص شيئا بوكالة اثنين وولى نصف الثمن من أحدهما كان البايع الجاس حتى يقبض الكل يشاهد أن
الاثنين أو بالعدل أو باع منهما ولو كل منهما نصف أو صلى أحدهما البايع النصف من الثمن يسلم إليه
البايع نصفه من المبيع لأنه ساه جميع ما عليه به أنه على أن الصفة منه وشعور المشتري

(باب النوبة)

أما ما نقله الداهل ثم استعملت فيها يأتي (والاشراك) ممدواشركه أي صير مشريكا (والرايحة)
وهي مشابهة من الریح وهي الزبادة على رأس المال وزيادته من المنة وهو النقص ولم يرتجم لها
قال ابن شينة أما لا دله في الرايحة كما فعله الإمام لأن في الحقيقة ربح المشتري وأما لانه فرجعت لاشرف
الجميعين واكتفى به من الاستحكاكه تعالى مبرائيل تعيكم الحراي والهد وأهل المسلمة ثم شرع
في النوع الأول من الترفه فقال (إذا اشتري) شخص (شيئا) بعتي (ثم قال) بعد قبضه وتزوم العقد
وهو عالم بالثمن (لما لم يأتين) فدار صفه بائنا المشتري أو غيره أو لاجل به ثم لم يقبل قبوله كما قاله
الزركشي (وأما هذا العقد) سواء قال بما اشترى بتم مكن (قبل) كونه قبله أو قوله (زمنه)
منى الثمن) جئنا ونرد الوصفه أما إذا اشترى بغيره فإن عقد النوبة لا يصح إلا بين ماله ذلك العرض ثم
لو قال قام على بكذا أو فده أو لبتك الله فدعا ظلم على أو ردت المراتى صدقاتها بلغها التقييم أو فله الرجوع
في عوض المانع مع كجزءه من الثمن في الأولى وثقله البقية (وهو) أي عقد النوبة (يسع في
شرطه) أي في سائر شروطه كاتفاض في الروى والعنونة على التسليم لأن حدد البيع صادق عليه
(وقد رتب) جميع (أحكامه) من غير بد صفه إذا كان المبيع مضافا مشطو على فاعته الشفيع في العقد
الأول ونفسه كونه أي النوبة في ما نال له وفي مطالبته الثمن بالثمن ماله وهو كذا لأن قال الإمام بتدريج
أنه لا يملك المسمى بما عليه بائنه وأبى للبايع مطالبته الثمن وإن توقف فيه الإمام ومن جاعل أو فله التقييم

والبايع حبس مبيع حتى
يتقبض ثمنه إن خاف فونه
بلا خلاف وإنما الأقوال
إذا لم يتخلف فونه وتساؤل في
مجرد الابتداء
(باب النوبة والاشراك
والرايحة) «اشترى
شيئا ثم قال له الم بائني
وليتك
هذا العقد قبل أن يمد
المن وهو يسع في شرطه
ورتب أحكامه

درهم أو عشرة عشرة فالثمن مائة (وفيل) بجمع (من كل عشرة) واحد كما ورد في المراجعة على كل
 عشرة واحد ولو قال بجمع درهم من كل عشرة فالخروج العاشر لأن من تنقص الخراج واحد من
 العشرة بخلاف اللام وفي وعلى والتأخر في تطبيق من المراجعة كأنه شجني النسخة مع الراجح وتعمل من
 على في أو على فيجوز أن يفسد التصريح فيه ورجح درهم الخ وإن شئت في ذلك بعض المتأخرين
 (وان قال بعت) له (بما اشترت) أو برأس المال (لم يندخل في مسمى الثمن) الذي استقر عليه
 العقد عند نزومه لأنه المأخوذ من ذلك وهذا مطلق بما فيه جماعاً عند العقد أو زيادة عليه
 في زمن التباين ولو حط ببيع الثمن فمدة التباين بطل العقد على الأصح كقولنا ببيع الثمن قاله الشيخان
 فيبطل المكالمة على الاحتكاك قال العمري حادثة وقعت في الفتوى أن رجلاً باع ولده داراً بمائة درهم ثم
 أسدأه منه جميع الثمن فبطل التفرق من المجلس فاجتمع بما به يمكن بأربعين وثمانين وهو غير صحيح
 فاستقر له أرطى ذلك الولد له وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين أما إذا وقع المكالمة بعد لزوم العقد
 فإن كل واحد من المراجعة بعد العقد الحقة إلى المشتري وإن كان قبلها فالتسليم لم يميزه بقوله قام على
 ويجوز بالغاً اشترت وإن ساء البضاعة اشترت ولا يجوز بالغاً قبل العقد إلا بعد إتمام العقد فلو حط
 (ولو قال) به ذلك (بما قام على) دخل مع ثمنه أجرة الكمال (لأن المكمل (والدلال) للثمن المتبقي
 عليه أي ان اشترى به المبيع كما أفصح به من الرقعة في الكفاية والكتاب (واطرار من العقد أو الرقعة)
 بالمؤمن وقامت الثوب بالمرزور بما قيل بالمرزور (والصباغ) للمبيع في الصور الأربع (وكيفية الصباغ)
 له (وسائر ما لم يرد ذلك من راجح) كالحركة المكنة وأجرة الثوب وأجرة العلييب إذا اشترته
 مرادها أجرة ثمنين بالمرزور وحالهما من كذا المكمل المأخوذ كإتقانه من صاحب الثمن وأقره لأن جميع
 ذلك من مؤن الثبوت أما المؤمن المقصود لأجرة كسفة الرقيق وكسوة وعكف الدابة غير الثوب للثمنين
 وأجرة العلييب إذا حدثت الرض فلا تخصب ويقع ذلك في مدة ذلك الثوب المستفادة من المبيع ولو جنى
 العبد ففداه أو فصب قبل أن مؤن مؤن استمراده لم يفسد ذلك عند كثيرين (تبيين) في معنى
 قوله فدخل مع ثمنه الخ أن مطلق ذلك يدخل في جميع الأشياء الجارية في قوله بعد ذلك وليعلم أنه
 أو ما قام به وفي معنى قوله قام على الباع على كذا أو لم تشكل الأعلام فهو برأية الكمال والدلال قائم ما
 على البائع وموزنه ابن الرامة بما تقدم قال الاستوى وموزنه أخرى وهي بان يرد في هذا كماله البائع
 فيستأجر من كماله ثانياً ليرجع عليه أن ظهر قصص موزنه ابن الرامة أن الثمن يكون الشراء جوازاً قائم
 كله بأجره يعرف قدره قال الإدريجي وفيه قول آخر أقرب منه أن يشتري مع غيره مائة ثم يفسدها كذا
 وأجرة الكمال عامهما (ولو قصر بثمنه أو كمال) أو طين أو حبل (فوقضوه عنه شخص لم تدخل أجزائه)
 مع الثمن في قوله قام على لأن عمله وما تناقح به غير مبرم عليه ولما تقدم عليه ما بذله وطريقه أن يقول
 بعثته بكذا وأجره على أو عمل المتعلق عنى وهي كذا أو ربح كذا وفي معنى أجزائه أجزء مستحقة
 عليه أو غيره كذكرى وهل غلامه كعده ولو يفسد به مائة الصباغ فبطل الثمن ومثله غن
 الصاوين في الفصول (وايها) أي المتباينان (ثمنه) أي المبيع وجوباً في نحو بعت بما اشترت
 (أو ما قام به) في نحو بعت بما قام على (أو يفسدها أحدهما بطل) أو لم يصح المبيع (على الصحيح)
 بلهالة الثمن وإن شئت يصح لهولة معرفته لأن الثمن الشافعي على الأول والثالث أن عالم المشتري
 الثاني قدر الثمن في المجلس مع والأقوال (وأيضا البائع) وجوباً (في قدر الثمن) الذي استقر عليه
 العقد أو ما قام به المبيع عليه فبطل الأثر في بيع المراجعة وفي مفسدته كسفة وتكسر ونحوه
 وقيل (و) في (الأجل) لأن بيع المراجعة بمعنى على الأمثلة لا اعتماد المشتري لقدر البائع وضاد نفسه
 ما رتب به البائع مع زيادة أو حط (تبيين) في حذف النصف لفقده قدره ولكن أنقص وأعم ليتم

وتيسل من كل عشرة وإذا
 قال بعت بما اشترت لم
 يدخل فيه سوى الثمن ولو
 قال بما قام على دخل مع
 ثمنه أجرة الكمال والدلال
 والحادث والنصار والرقعة
 والصباغ وكيفية الصباغ وسائر
 المؤن المراجعة للاستمرار
 ولو قصر بثمنه أو كمال أو
 حبل أو تناقح به شخص لم
 تدخل أجزائه وليعلم أنه
 أو ما قام به فسأله به
 أحدهما بطل على الصحيح
 وليس كذلك البائع في قدر
 الثمن والأجل

مازده وكلامه يقتضي التزاما تعسفا قدر الاجل. والظاهر كذلك لان الاجل يسجل بمقابلته من الثمن
وان قال الزكشي المأهر انه لا يجب الا ان كان خلوها من العادة ولو واطأ صاحبها فباعه ما اشتراه
بمشره ثم اشتراه منه بشرى لغيره في المراجعة كرمويل يحرم واخذوا السبكي واذا خوي الى الرصة
ثبوت الحيازة الزكشي انما يثبت بثبوت الحيازة بقيل بالكرهه بل بالفرع بما أشار اليه صاحب
الاصح نعماء وهو الذي يظهر لان ما ثبت الحيازة يجب اظهاره كالصبي قالوا به في جزم السوي
بالكرهه مع تنويه القول بثبوت الحيازة ولو اشترى شيئا بماله ثم خرج عن ملكه واشتراه بغيره
وجب الاستبدال بالبيع (و) يجب ان يصدق في (الثمن بالعرض) قيد كرهه اشتراه بغيره فبيعه
كذلك ولا يقتصر على ذكر القيمة لان البائع بالعرض يصدق ما يصدق بالبيع سواء في ذلك باعه
مرا بعه ما اشترى منه لثمنه فالثمن كقوله وان قال الاستدري انه غامض الصواب انه اذا باع ما اشترى
الغنى بغيره على انما القيمة (و) في (بيان العيب) القديم (والحادثة عنه) باقية او بدلتها بغيره
القيمة او العيب لان العرض يختلف بذلك ولان الحادث يتحقق به المبيع ولا يكتفي فيه به في العيب نعم
ليوم المذخرى انه كان عند التمسك كذلك بل انما المبدول كان مقابله مع العيب ولو كان بغيره
قديم المانع عليه بعد التمسك ارضى موجب بيانه فبيعه وان اشتراه من غيره او بدلي مما امان
او غير لان العرض يختلف بذلك ولو اشترى بغيره ما باع به ما دام على حاله الا ان اشرى بغيره
في كرمونه ما يرضى به المبيع وانما ذلك الاثر انما هو في حق الثمن وان اشد الاثر
عن جباية كانه ثبتت يد الرق وقيمة ما يصدق ثلثين مثلا وانما من الجباية نصف القيمة من
والسوط من الثمن الاقل من ارض المبيع ونصف القيمة باع ارضا قام على ان كان نفس القيمة استمر
من الارض كسبى ما ما اشد من الثمن ثم اشترى بغيره بغيره عليه بالباقي نصف القيمة وان باع
بغيره ما اشترى في كرمونه والجباية (والقول) اشترى به (بما به) وباعه مرا بعه (وبان) انه اشترى
(ببسمين) باقر او دجاجة (فالظاهر انه يصدق الزيادة ورجوعه) لانه قبل باعها في الاول فلهذا
ان ياد عنه كمال الشفعة اذا احدثت على التمسك بالتمسك وكل الموقوف يتعد الايمان والثاني لا يصدق
لانه قد يبيع موصلا ومقبول والمبيع صحيح على القولين لانه موهو والتمسك لا يبيع الحصة كقولهم حصة عليه ميبا
(و) الاظهر منه على الخطا (انه لا يبيع للمشتري) ولا يبيع انما سواه امكن المبيع باقية أم قالوا
قالوا انما المشتري لشاها ما اشترى لانه في الارض بالاكثر قبل الاقل من باب أولى وأما البائع
فانما له والثاني يثبت المبيع وجوبه في البائع وقيل قول المأهر لانه قد يكون له حصة في التمسك
بذلك المانع لا يوزن قسم او اتفاق وسية وأما البائع فانه لم يسله ما شاء قال السبكي وهو على القولين
بما ظهر ولو يبيع الأصل والعيب أو لا يجب ذكره في المشتري الحيازة لئلا يسأل البائع عليه
بترك ما وجب عليه وقد علم من ذلك انه لا سقوط في غير الكذب ويصدق ضرر المشتري بثبوت الحيازة وان
قال الامام والعرفان بالسقوط وهو حط الخلف (ولو) غلب البائع فقص من الثمن كائن قال المشرى
بما تنويهه مرا بعه ثم (زعم انه) اني الثمن الذي اشترى به (مائة وعشرة) مثلا (وسدقة المشتري)
في ذلك (لم يبيع المبيع) الواقع بينهما مرا بعه (في الاصح) انما هو ما شاءه من يد ابيه العشرة المتنوعة
بربعه لان العقد لا يثبت الزيادة وأما الخصم فهو موهود بديل الارض (قلت الاصح) كقولنا
المشتري بالزيادة ولا يثبت العشرة (ولقد علم) والبائع الحيازة في الاصح ما قبل طريفة المصنف من كفا
حيث راعى هذا المعنى وهناك العقد انما يصدق به المبيع من الثمن في العقد الاول ولا
ضرر على المشتري وهذا يصدق به (وان كذب) اني البائع المشتري (ولم يبين) اني البائع
(لعله وجهه بالجملة) بغير المبيع (لم يثبت قوله) لانه رجوع عن انما ارتفع بغيره اذى (ولا يثبت)

والتمسك بالعرض وبيان
العيب الحادث عنه فلو
بالبيعة ثمنان بثمانين
فالظاهر انه على طريفة
ووجهه ما لا يثبت
المشتري ولو زعم انه ما
ومشره وسدقة المشتري
لم يبيع المبيع في الاصح
(قلت) الاصح حصة الله
اهل وان كذب ولم يبين
لعله وجهه بالجملة لم يقبل
قوله ولا يثبت

ان اقله عليه لتكذيبه كما بقوله الاول (وله تخلف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد ينبر
صدع عرض العين عليه والثاني لا كالاتبع ويتبع على الاصح ان حلف امضى العقد على ما حلف عليه
وان شكك عن العين ودفع على البائع يتبع على الاظهر من أن العين المردودة تلاحق او تخلف على البيت
ان غلب المائة والعشرة قال الشارح فيها الغيرة والمشتري حينئذ الخيارات أي على الوجه الضعيف القائل
ببطلان الزيادة وأما على العقد فلا يثبت له وللبائع اختيار قال الشرحان كذا أطلقوه وقضية قولنا ان العين
المردودة كالأمر ان يعود فبما ذكرناه التصديق أي فلا خيار للمشتري هذا هو المعنى كما قال في
الانوار انه هو الحق قال وماذا كرر لمن اطلعتهم غير مسلم فان الامام والمفتي والعسراتي أو وردا أنه
كانت صدق له فان قيل قول الشرحان كذا أطلقوه الخ لانه قد منع قائل ولو قلنا انها كالبينة كان
الحكم فمضى ما ذكرناه الم يذكر حكم اقله البينة لحياله عليه فنظر ان ما جئنا به على القولين
وهذا الثاني على ان الوان الاثبات اذ بين اقله وبها لا يتحمل كما سبق في الاول لا يصح الاعلى القولين
كالاقرار كما بين من البينة المتقدم (وان بين) اقله وبها لا يتحمل كقوله يلعن في كتابه على لسان وكلمتي
بانه اشترا بكذا بين كذبا عليه أو يبين في جملة من تمنع اليمين (وله التخلف) على المشتري لان العذر
مما ذكرناه في الاول في المطلب وهذا هو المشهور والمقصود به (خاتمة) * ولتخلف
بشرط التواضع كرهه بوجهه مرابحة أو ثمنه بلا عوض أو ما ذكره بارت أو موصية أو نحو ذلك كرهه
وباعه بغير مرابحة ولا يبيع بلفظ الغيلام ولا الشراء ولا رأس المال لان ذلك كذب له أن يقول في بدهه
أبوه أو موصي شلح أو نكاح أو صلح به عن دم فلم على بكذا أو بذكر آخره كذا في الابارة ومهره في النكاح
والشكاح والبيع في الصلح ولا يقول اشتريت ولا رأس المال كذا لانه كذب ولا راعاه في قوله المستتر به
بكذا أو بذكره ويرى بدهم يكون من فقد الباد سواء كان ممن من فقد الباد أم لا راعاه عند الاطلاق
فان حينئذ أن يكون الربيع من جنس الممن الاول أو من غير جنسه على ما يجوز من كلام الزكبي

(باب بيع الاصول والفرع وقبرها)

قال المصنف في غير هذه الاصول الشجر والارض والثمار جمع فمردوه جمع غمرة قال السبكي أخذ المصنف
هذه الفرع من التيمم ولم أرها قبله وما قال الاذوق كرهها مشهورا في الشعبي في المستعمل وهو جمع من
ترجيى بلين متجاوزا عن الشراعي أحدهما باب غر الخاطا يباع أصله والآخر باب الوث التي يبيع في بيع
الثمار واعلم ان اللفظ المتناول في غير هذه البيوع جمعة الاول الارض أو نحوها كذا (قال بطن) أو رعتك
(هذه الارض) أو العروة (أو الساحة) وهي الفضل بين الابنية (أو البقعة وقها بنا من غير) فان
باعها أو رعتها أو ساحتها من أختار وأبقت شملت في العقد جزوا ولو يقول بعتك أو رعتك الارض يباعها
أو رعتها أو ساحتها أو يفتقرها وفي قوله بعتك أو رعتك أو ساحتها أو يفتقرها في الارض ووجهه
ان حقوق الارض انما تقع على الممر ويجرى الماء اليها ونحو ذلك وان لم يمتصها كبعثك أو رعتك
الارض دون ما فيها لم يمتص في العقد جزوا وان أطلق (فأذهب أنه يمتص) البناء والغير الرب
(في البيع دون الزرع) لان البيع قوي بدليل أنه يمتص الملك فاستبعد خلاف الزرع وهذا هو المتعبر
فيه سواء اظهر في الثاني القاع اعدم النحول فيها لم يمتص ووجهه عن معنى الارض وحل نفسه في البيع
على ما قال بعتك أو رعتك أو ساحتها أو يفتقرها بالضم والخروج أحدها صدم النحول للممر والثاني
يدخلان لانهما قد دامتا في اجزاء الارض ولهذا يلحقان بها في الاخذ بالشفعة وعلى الاول كل ما يدخل
الملك من نحو حبة كرفوف ومدة ورومية كالببيع وما لا يتصل من نحو عارية ككرو أو كثر من أما الشجر
الباسي فلا يمتص كما صرح به ابن الرضا والسبكي فتاتها وهو قياس ما بين ان الشجر

وله تخلف المشتري انه لا
يعرف ذلك في الاصح وان
بين قوله التخلف والاصح
بما عرفت
(باب الاصول والفرع)
قال بعتك هذه الارض أو
الساحة أو البقعة وقها بنا
وشجر فأذهب أنه يمتص
في البيع دون الزرع

لا يتناول نعمة اليأس فإن قيل يسم الدار يتناول ما هو من وند ونحوه ويكون هنا كذلك أجب بان ذلك
 أثبت فيها لا تتفادع به حيثما كان كبر في اختلاف الشجر والباية والدار والورع طبعاً من غير
 أورد في ذلك بل هو أولوهم ما كان كل واحد في البيع وعدا في البيع من غير المورث مما يندرج في البيع
 وهو ما قد سمعنا من السبكون في ذلك المورث ولا بد من في بيع الأرض من قبل الماء وتسم
 وهو يكسر النسب النجوة فجميع ما من الفلوات والنهر الملوكة حتى شرطه يمكن يقول يحقوه وهذا كقول
 السبكون في الخارج من الأرض أما الفلوات فبها فلا يربح في ذلك وفيه الفلوات ما لو استأجر أرضاً لزرع
 أو غير ما كان ذلك يدعى مملكات النجوة لا تعمل بدونه (تنبيه) وحول الفلوات في قول المفسر
 قاله بعبارة من حيث ما لم يمتدحه شرط ولا ما يقتضي الربا ولا قد رتب في كلامه فإذا رتب
 له مثل هذا في المباح وغيره (وأول البطل التي تبنى) في الأرض (مستثنى) أو كبريل أو أنزل كما
 في جملة منهم المورث ويقل من نفس الأم وقال الأذرى أنه المذهب ويجوز ما كمرارا (بالقسط)
 وهو بالثاني والثاني والثاني عاف البهائم ويصح القوط والرطوبة والفساد بفساد الفلوات وبالجملة
 (والله سبحانه) يفسد ويموت ويغضب بالجملة والذهب والفضة والسكرات والكرمس والذئابة أو
 فلو أنكره من غيره وأنكر ما كان في البيع والفساد والفساد والفساد والفساد (كأنه شجر) لا يرد
 الدكرات التي لا بدولم في ذلك في البيع دون لرحن في اختلاف التقدم والخرق للفاخرة والجزء
 بكسر الميم والوجه في ذلك في البيع الأرض المستثنى على ما يجوز مرارا في البيع من خلاف الشجر الكائنة كقولنا
 كالجوز من الشجرة والجزء في الجوز في ذلك في البيع الأرض وعلى عدم دخول الجزء في شجرها على
 البائع فيها وعلى أن لا يورث الجزء لا يرد في ذلك في البيع بهر بطلان الفلوات في لا يذهب الحشائش
 ولا يذهب شرط فيها ذلك والمذهب ما كان في الجوز كالجوز مما ياتي وما كمر من شرائط القطع هو ما جاز في
 الشجران كالجوز وغيره (وإنه وكثير من وجوب الفلوات من غير اعتبار شرطه على ذلك في النجوة
 إلا أن المذهب أي الأذرى فهو بالماذ المأولة كما ذكره الأذرى في قوله لا يذهب ما لا يذهب من أنه بالجملة فلا يكتف
 فعليه حتى يكون قد اقتضيه وهو المذهب في ذلك في ذلك فان قيل الوجه التسوية
 بين المشتري والمشتري منه فالحال في بيعه الانتفاع في الكل أو لا يذهب أجب بان تكذيب البائع قطع
 حاله حتى يورث في أنه لا يقتضيه من الوجه الذي يراه الانتفاع به بغيره ولا يذهب في تأخير وجوب
 الفلوات حاله حتى لا يذهب في ذلك في بيع الفلوة من مال الشجرة كالجوز (ولا يذهب) في
 ما كان يبيع الأرض كالجوز والجزء في ذلك في بيع الفلوة كالجوز (الزروع) كالجوز والجزء في ذلك
 أوقاف (دائمة) واحدة (كالقسط والشجر وسائر) أي ياتي (الزروع) كالجوز والجزء في ذلك
 خربان والزم والمعل لا يذهب لغير الدولم فأنه مستقولات الدار (تنبيه) عد الشجران ما يورث
 دومة السلق بكسر السين ويحذفه من جملة ما يورثه من الجوز وسائر (على المذهب) كالجوز (وإنه
 دومة ولد وهو ما يورثه المشتري من الجوز وهو المعروف بصروا كسائر بلاد الشام (وإنه
 يبيع الأرض المزروعة) على السلق هذا الزرع الذي لا يذهب (على المذهب) كالجوز (وإنه
 يارفع والمعل في الثاني تحريم على الفلوات في بيع الدار المستأجر من غير المشتري أحده البعلان وفرق
 الأول بان يذهب المستأجر ما له الزرع الذي يذهب فلا يبيع السلق بلا خلاف فتقيس السلق لا يذهب
 اختلاف ولا يذهب قوله (والله تعالى ما يورثه) أي الزرع الذي لا يذهب إن كان دوراً عليه قال
 الأذرى أوله ثم الزرع أي كان وأما من شلاله فأنه قبل إذا وآهان من خلافه لا يورثه أجب بانه
 هو لكونه ياتي إلى المشتري فلا يذهب في شجره وأي الزرع له الجوز نعم إن تركه السلق ولا
 يملكه إلا بطلب أو ضرر من الغير في سقط شجره أما العالم بذلك فلا يحسب له لغيره نعم إن طلبه من

وأول البطل التي تبنى
 مستثنى كما في قوله سدا
 كأنه لا يذهب ما يورثه
 دومة كمنه لا يورثه وسائر
 الزروع ويبيع بيع الأرض
 المزروعة على المذهب
 والله تعالى ما يورثه

كما ترك لأنه لا يباع الموصوف في العموم (فان اجاز) حيث ثبت له الحياض (لزم البائع) الفلوع (البدل)
تفر به المالك المشتري (و) لزمه (تسوية الارض) كما سبق سواء قبل قبل القبض أم بعده فلو رضى
البائع بتركه اذ قال الاستوى فيه ما سقى (تنبيه) ظاهر عبارة الشيخين أنه لو جازول ضرر التركة فضا انه لا يباع
له واستدرك التنازل والاستوى عليه اذ كانت مقتضى كلامهم مجرد البتة لأنه قد يباع مع من أس البائع قد
يتركه له وروى الاستوى بالسطح في تركه الا يبيع له التركة ولا يبيع له الا بغيره على ثبوته
فيما ذكره فانها دون تركها كما سألنا عنه ثم جادلهم اوجهه لم يها (وفي وجوب اجرة المثل مدة النقل)
او اقل النافع في مدتها اجرة (اوجه) أحسنها يجب ان نقل به القبض لا قبله (حيث سأل المشتري ان
الفرع في المدة المدعة مدة جناية من البائع وفي مقتضى عليه رد القبض لا قبله لما سأل أن ياتيه
قبل القبض كالاتى الثاني يجب مع التنازل على أنه يضمن جنيته قبل القبض والثالث لا يجب مع التنازل
ان اجازة المشتري وشايتنا المدعة مدة النقل ويجرى الخلاف كما في الاجابة وبالأرض فيما روي في
الأرض من رد التسوية يجب وان استقره السيد السبكي قال الدلفيني فلو باع البائع الاجزاء بغيره بغيره
المشتري قبل الدافع أو تفرقه الاجزاء مع التنازل فيسقط من البائع لم أقب فيه على نقله والاصح الثاني انه
وهذا اوجه مما قاله بعض المتأخرين من عدم لزوم اتمامه لم يجره له الاجرة له وان طال مدة التفرغ
ولو ورد القبض (تنبيه) حل شعب اجرة مدة تفرغ البائع من الارض من التفرغ كما قد تفرغ به من اتمامه
وان لم يقبل مدته (تنبيه) ان يكره قال بعض المتأخرين نعم ولا وجه له كما قال بعض من عدم الوجوب لان اتمامه بغيره
ولو احدث المشتري في هذه الارض عرسا وهو مادل لا يخلو من علم الله تعالى به باع البائع تفرغ به المالكه ويضمن
انما يقع فيها حدث باع البائع في الارض ولا يخلو من علم الله تعالى به باع البائع تفرغ به المالكه ويضمن
واجب اعبر المبيع ولان العرس يجب في الارض البيضاء وقد حدث هذه فان عدت الارض بالاجزاء
فلم العرس والتمس ان لا يخلو بالعرس وقيل العرس من نص في الارض والادوية يجب حدوث هذه جميع
الزاد ويوجب الارض وان احدث العرس على الارض بالاجزاء له المالكه باع البائع تفرغ به المالكه كما سأل ولا يضمن
البائع أرض نفس العرس ولو كان حقوق الاجزاء روع لادعاهما ترك الى اوان اتمامه لانه اعدا يظهر
بمختلف العرس ولا اجرة بقائه واداءه البائع بعد الحصاد عليه تسوية الارض كما مرح به في
الروضه ثم شرع في القضا الثاني وهو البستان فقل (و) يدل في بيع البستان (وهو فارسي
عرف وجهه بساتين والبائع وهو البستان بالجمية والكرم والحديقة والجنينة عند الاملاء
(الارض والشجر والحيوانات) الجملة بها فتمتعوا في معنى البستان بل لا يسمى بستانا بدون
حائلا كما قاله الرازي وغيره (وكذا) يدل (البساتين) الذي به (على المقصود) وقيل لا يدل
وقيل في ذكره قولان وهي الطرق للخدمة في دخولها في بيع الارض ويدخل عر يش يوضع
عليه فبساتين العنب كما مرح به الرازي في الشرح الصغير وجرى عليه ابن القري في روضه ولا يدخل
المزارع التي حول هذه المذ كروان لان البستان منها ولو قال بعينه هذه المزارع بساتين فبساتين
والاجزاء بها اذ هذه الملائكة البستان اذ هذه المروحة دخل الملائكة الجبل وما به من غير رياء ثم
شرع في القضا الثالث وهو القرية وهو ما سأل (و) يدل (في بيع القرية) عند الاملاء (الاقضية) من
سروا وغيره (ومسائل) و اجزاء (بجميعها بالسود) بخلاف الخارج عنه (الاملا) والاشجار التي
حولها فلا تدخل (على الصحيح) ولو قال يشتكيها بجنون لان القرية لا يقتضي دخولها واداء الاجزاء
من سأل لا يدخل القرية بجنونها والتف دخل والثالث ان قال بجنونها دخلها ولا خلاف ان يكون
له امر دخل ما تملكه يثبت من المساكن والاقضية ولا يدخل الا بقية الخواجة عن السور والماء له كما
هو مقتضى كلام الشيخين وان قال بالاستوى فيه مادل وسكت الرازي عن الحريرين وقد مرح بغيره

فان لم يترك البائع النقل
وتسوية الارض وفي
وجوب اجرة المثل مدته
العدل اوجه أحسنها
نقل به القبض لا قبله
ويدخل في بيع البستان
الارض والشجر والحيوانات
وكذا الساء على ما ذهب
في بيع القرية الا بانيا وما سأل
يجب بها السور والمزارع
على الصحيح

حريم الدار في بيعها فباعتها بغيرها وسكت المصنف عن دخول السوق قال السبكي ولا بد منه لأنه داخل تحت
 أحدها وبين دخول السوق دخلت الزلوع التي من هائلها كما جسد بعض المتأخرين ومثل القرية فيها
 من المسكر فوعدت لتعمر حوله بيوت ولقرية والارض المسنونة والصومعة وليوت الأعمام يكون فيها
 الشرايب واللاهي ثم شرع في اللفظ الرابع وهو الدار فقال (و) يدخل (في بيع الدار) عند الاملاق
 (الارض) اجزاء فإذا كانت على كتف بائع فإن كانت سقوة أو حشيرة أو حشيرة أو حشيرة أو حشيرة أو حشيرة
 إذا كان باعها بالذات (وكل منته) من دلو وسفل لأن الدار اسم للبناء والارض وتدخل الإحقة والرواشن
 والدرج والمراق المعقودة والسقف والاسر والبلاط والفروش الثابتة في الارض (حتى حوائها) المأبذ لانه
 من مرافقه ولو سكت عن النص ان حوائها لا يدخل وحده الربع على حوائها الخزانة وهي بيوت من خشب
 تنقل (تتبع) قوله حوائها مرفوع بتسلي لان حتى عاطفة كالواو واضرب أن ابن مالك ذكر ان
 عطفاً ملخص على العلم يختص بالواو لا بالحق أن تكون ابتدائية وانظر بخلاف أي يدخل ويدخل
 فغير وطب وغرس فيها أما الباب فلا يدخل لأنه لا يدخل في بيع الارض كما سرح به الرافعي في الشرح
 الكبير ويدخل حريمها بشهر والطلب ان كانت في طريق لا ينفذ فإن كانت في طريق نازل فلا حريم لها
 (لا المنقول كاللوا والبكرة) بالمكان السكاف شهر من فقها (والسرير) غير السرير والدين فلا يدخل
 في بيع الدار لان اسمها لا يتناول (ويدخل الابواب المصنوعة) فتح القام وظلتها المأبذ وانوار
 وعلابن القباب من خشب الفسار بن (والاجالين) المصنوعة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما قبل فيها
 (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران) ومثل السهم النابطين (وكذا) يدخل (الاسفل) من حجري
 الرخ على الصبي لبنانه والثاني لا يدخل لأنه متول وانما ثبت لهولة الاقضية كبلا يتخرج عند
 الاسفل بهمال (و) يدخل (الاهلي) أيضاً من الخرجين (ومطبخ غلق مثبت في الاصح) وهو بفتح اللام
 ما يقع في الباب لانهما الثابتان لشيء مثبت بخلاف مفتاح القفل فإنه القفل لا يدخل لأنه غير مثبت والثاني
 لا يدخل لان قرارا الى أنهما معاً ولا خلاف في معنى على دخول الاسفل سرح به في الشرح والمقرر
 وأما قسمة من الفروضة كالنواج وأيضاً منه تنفيذ الاجابات بالثبوت وحكاية وجهها في المسئلةين بعدها
 واللفظ المقرر وكذا الاجابة لتناول ارف المصنوعة والاسفل المسمران الثابتان من حجري الرخ على اصح الوجهين
 فليس المصنف أن التنفيذ وحكاية اختلافها وليد فقها ويدخل الواح الدكا كين وكل مناسل يتوقف
 هذا بفتح معسل كراس التور وسدود البيوت والعاثون وآلات السببية فإن قيل لم يبعدوا الواح
 الدكا كين بالذمة كما ثبتوا في باب الدار إذا أوجب بأن العادة جاز في انضمام الواح الدكا كين
 بخلاف باب النوا (فرع) لا يدخل في بيع الدار ونحوها ذلك من غير ما علم البهرا حاصل حاله ان يبيع
 كالبئر المزورة وماله المهر يجرى فان لم بشرط دخوله في العقد قد لا تخلطه بالحدث فلا يصح بيعه موده
 ولا بد من شرط دخوله ايضاً ببيع بخلاف ماء الصهر يجرى ويدخل في بيعها الممان الباطنة كالنبيب
 والفضة لا النافذة كالنخل والتور والكبريت حكم النافذ كالماء الحاصل في آفة لا يصح بيعه ما ذكر
 ولا يدخل في بيعه الا بشرط دخوله أي ثم شرع في اللفظ الخامس وهو الحيوان فقال (و) يدخل (في بيع
 الدابة لعلمها) بوزنها وهي حائفة فجعل في أمهات لم يكونا ذبيحة أو فحشة ولا فلا يدخلان لغير فحشتهما وحرمه
 استهاله ما حائز ولا يدخل في بيعها العذار والمزود والجام والسرح اقتصر على مقتضى اللفظ (وكذا)
 تدخل (ثياب العبد) التي عاب في يديه (في الاصح) المعروف قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد في يديه
 (والله أعلم) ولو كانت سائر ثيابه ورواقته أو على مقتضى اللفظ والامة كالعصا في شرح مسلم ومنها
 الخنجر ولا يدخل القرط الذي في أذن الرقيق ولا الخنجر الذي في يده بل لا خلاف في وجوبها العباس كذلك
 والعباس أن يكون كالثياب ثم شرع في الذبابة اليس وجرى له بفتح فقال (فرع) إذا (باع شجرة)

وفي بيع الدار الارض
 وكل شيء حتى حوائها
 لا المنقول كاللوا والبكرة
 والسرير ويدخل الابواب
 المصنوعة وحوائها والاجالين
 والرف والسلم للمسمران
 وسكذا الاسفل من
 حجري الرخ على الصبي
 والاصلي ومطبخ غلق
 مثبت في الاصح وفي بيع
 الدابة لعلمها وكذا ثياب
 العبد في بيعه في الاصح
 (قلت) الاصح لا تدخل
 ثياب العبد والله أعلم
 (فرع) إذا (باع شجرة)

وطية وأطاق ولبيع الارض بها أو بالتعريض (فتمحل عروقها) ان لم يشترط قطعها (ودونها) لان ذلك
 من مساجد ولا فرق في دخول الورق بين أن يكون من قروصه وسدره وحناءه وتوف ايضاً أو غيره لما ذكر
 (وفي الورق الثوب) لا يبيح الا ان يبيع خبرته في البيع وقد نصح (وجه) انه لا يدخل وكذا في ورق
 التبن وصح ان الرخصة او ورقها لا يدخل وعلى عدم المشمول في هذا كراهة كقوله سائر الاقوال
 والثوب مثله من على القصير وفي لغة الله بالثوب آخ (و) دخل (أقسامه) الا بالباس (لا يدخل لان
 الرخصة تعد من غير ان يخلط بالباس فلما كانت الشجرة مملوكة كسائر العادة وبه القناع كالشجرة
 (تبيين) * قال كلامه انما شجرة الخلاف وفيه خلاف فقد صرح الامام في موضع بالمشمول وفي آخر
 بدمه وجع يتيه بما قاله القاضي ان الخلاف في ان ما يباع من أصله قد دخل أقسامه وما يترك ساقه
 وتزبد أقسامه فلا يدخل ويدخل أمثال الكلام وهي بغير المكاف أو على المبلغ وبغيره ولو كان غرضه
 مؤثر الا انما يتبقى بقاء الاصلين ومنها العريون كما يشبهه شجرتان قال به قوم لمان له الشجرة قال
 الاستوى وتعتبر الشجرة بغيره أنه لا فرق في العروق والاوراق بين الباسية وغيره وهو مقتضى إطلاق
 الرامي أبشور قد صرح به في الكفاية لكن في العروق سامة اهـ وتؤخذ من اقتدار صاحب السكاية
 على العروق ان الاوراق الباسية لا تدخل وهو الاوجه كما قال شيخ لان الورق أول ما يهدم المشمول من
 العود الباس (ويصح بيعه بشرط القلع) ويدخل العروق (أو انقطع) ولا تدخل كما مريل تقطع عن
 وجه الارض (ويشترط الإبقاء) ويقع الشرط (والإطلاق) بأن لم يشترط قطعها ولائها ولا إبقاء (يقضي
 الإبقاء) في الشجرة الرطبة للعادة بخلاف الباسية كما سبق (والاصح أنه) أي الشأن (لا يدخل) في
 بيعها (العروس) بغير الزاء موضع قروصه وحيث أقيمت لان اسم الشجرة لا يتناوله وليس له به ولا أن
 يفرس بذله انما كانت (لكن يستحق) المشتري (بشغفه) فيجب على مالكه أو به شغفه بغيره
 أو مبيعة أن يكتنهه (بأبشور الشجرة) تيمناها ولو بدل مالكه أو ش القاع لما انكروا وأراد قلها
 فانه يجب عليه إبقاؤها ولا يجوز له قلها ولو تفرقت منها شجرة أخرى فويل يستحق إبقاها لما قالوا ايها
 بغيره في الأصل من العروق والعلما أو يؤمر ببقاءها لكونها لم تكن ساقه العود أو يفرق بين
 ما جرت العادة في اختلافه وبين ما لم يجز به قال به قوم فيه خلافات قال في المغالب والاولى ما مر وقال
 الأصح في بحثه أن تبقى مدة بقاء الأصل فان زال أثربت اهـ وهذا أظهر قال في المغالب وما بهم
 من اختلافه كغيره المور ولا ينسلف وجوب بقاءه اهـ والثاني يدخل لاسيما في شغفه لاني غاية قال
 الأصح في وقائلي أن يقول له ليجل اختلاف فيها بسلت الشجرة من الارض دون ما يند الباسية
 أقسامهم أم اختلاف في الجميع فان كل الثاني قلزم أن يشهد المشتري كل وقت لا يمكن اهـ والأوجه
 ما قاله غيره وهو ما ساءت أصل الشجرة وشاة والموضع الذي يشتريه عروق الشجرة حريم له من حق
 لا يجوز للبائع أن يفرس في بابها ما يضره أو يغيري الخلاف قبله أو أروا واستثنى لنفسه شجرة هل
 يبقى لها مرسومه الا وفيما لا يباع أروا فيها ليست موقوف فلا يبقى له مكان الفس أو لا كما قاله الرامي في أول
 الفهم (ولو كانت) الشجرة للبيوع الاخلاق (باب يلزم المشتري التمتع) لعادة في ذلك وتعتبره بالتمتع أولي
 من تغيير الشجرة وأنه التمتع لانه يقتضي أن العروق لا تدخل وليس مراداً فان شرط قطعها أو قلها الزمه الوفاء
 به أو إبقاها بما ينال البيع كالأشترى غرضه من شرط عدم قطعها بغيره الجذاذ نعم ان كان له في إبقائها
 غرض معه وكان كانه حياوة ولازمه وقصد أن يضع عليها جذوعاً أو زينة أو نحوها كعربش مع كاله
 الاذرى وغيره فشرع في ذكره المبيع وهو المقصود ولو مشى وما كادور فقال (وغرة الفحل المبيع ان
 شرطت البائع أو المشتري علىه) سواء كانت عقيل التأخير لم يهره وقاه بالشرط ولو شرط غير التأخير
 للمشتري كان تأكيدها كاله الفحل وان قال المشتري يقتضي أن يكون كشرط الجمل (والا) بأن لم يشرط

ل
ث
س
ج
ق
هـ

لا يدخل العروس اصل
 يستحق منه مائة
 الشجرة ولو كانت باسية لزم
 المشتري الذلع وغرة الفحل
 المبيع ان شرطت للبائع
 أو المشتري علىه والا

لوا دهنه بان سكت من ذلك (فان لم يتأخر منها شيء) كلها (المستغنى والا) بان تأخر منها شيء (فالبائع)
 أي ليس كلها والاصل في ذلك تشبه البيع من باع فخلقه أو من فخره بالبائع الآن بشرطه المباح
 منه ومنه أن المالك لو لم يتكون الفخر المستغنى الآن بشرطه المباح وتكون في الأقل البائع صادق بان
 شرطه أو بسكت عن ذلك وتكون في الثاني المستغنى صادف بذلك وأحق بالفضل سائر الفخر وتأخر
 كلها تأخير بعضها بغيره غير المؤبر له أو يوافق في بيع ذلك من العسر والتأخير فتشقق طاع الاتان
 وفخر طاع الذي كور فيه ما يلي: وطاعها أحوالها لم يؤبر والعادة لا كتفه بتأخير البعض والباقي يشقق
 بنفسه وينتج ربح الذي كور له وتدل على مؤبر بشئ ويشقق الكل والحكم فيه كالذي راضوا به يظهر
 المقصود ولذا تعدل للمنفع عن قول الحر لم تكن مؤبراً في ما قاله ومنه طاع الذي كور فانه يشقق
 بنفسه ولا يشقق غالباً وفيما يشقق منه وجه أنه البائع أيضاً لا فخره حتى يعتبر ظهورها بخلاف طاع
 الاتان وتسمى ذكور الفضل فخالق بضم الفاء وتسمى بعد الحذف للمعاني والمقصود من طاعها المكتسب بضم
 الكاف وبالسين المأجور مؤبر ما يبيع به الأهل وهو غير ظاهر حتى يشقق وليس المقصود منه الاكل
 (وما يخرج غيره بلا نور) باع المون أي زهر (كتين وعنب) وفشقق بفتح النون ويجوز فيها وجوز
 (أن يزهر) أي تظهر (فالبائع والا) بان لم يبرز (فالمستغنى) لان البروز كالتشقق في المائع
 ولا يعتبر تشقق الفخر الاعلى من فخره جوزيل هو البائع ما قاله الاستاذ بجماهون من صلاح ولانه لا يظهر
 تشقق الا له من وان ظهر بعض الثمن أو العنب فما ظهر البائع وما يظهر المستغنى في كل التفتة والذهب
 والمذهب وان وقف فيه الشيطان وجزم بالوقوف صاحب الأول وفرق الانبياء بين طاع الفضل بان
 فخر الفضل فخر عام واحد وهو لا يعمل فيه الامور التي وتقوم بعمل جاني مرة بعد أخرى فكانت الأولى
 للبائع والثانية للمستغنى وكان فيهما كماله ونحوه كالمشقة والبائع لا يبيع بعضه بضائنها بما دون
 بخلاف ما صرف في فخر الفضل ونحوه فأنه لا يبيع الا بتمامه (وما يخرج في ثوره ثم يفسد) كمنه (بكمس)
 مبيعاً مسمى فخره او زمان (وتفاج) ولو ز (فالمستغنى ان لم تعد الفرة) لان كالمعومة (وكذا) هي
 له أيضاً (ان ان يفتد ولم يتأخر في ثوره في الاصح) لما قاله البائع في ثقه لان استأجرها بالنور بغيره فاستأجر
 فخره الفضل بكاه والثاني دفعه به بعد تشققه لاستأجره الفخر الأبيض فتكسر البائع (وبعد التنازل للبائع)
 فخره الفخر وردها ويصر في القيد بان ما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر (شبهه) عدل المنصف عن
 قول الحر يخرج المالك ما يشترطه به فخره قال السارح كاه فلا يشترطه بما يشترط منه لورده فخره بان
 ما يخرج من كاه ثم يفتق كالزاد الاخران يبيع فخره به فخره فالبائع كالمائع المتشقق فخره فخره للمستغنى
 وما يخرج يظهر كالباحين فان خرج ورده فالبائع والا للمستغنى ويشقق جوز زمان يبي أصله سنين
 فأكبر كطير الفضل فيبيع المستغنى به وما لا يبي أصله أكثر من سنة ان يبيع قبل تشكيل فخره لم يخرز الا
 بشرط التفات. كالزاد سواء أخرج الجوز أم لا ثم لم يفتق حتى خرج الجوز فهو للمستغنى لادونه في
 ملكه وان يبيع بعد تشكيل فخره ويشقق جوز مع العقد فخره والمقصود وتدل الثمن في البيع فان
 قبل ان تشقق يكون كالمزاد لا يبر: كباخره القاضي فلا يدخل في البيع أوجب بان التجر: المؤبر
 مقصود: كمن سائر الاعوام ولا يفتق حنا سوى الثمر الموجود وان لم يشقق جوز لم يصب العقد
 لاستأجر فخره بما ليس من ماله (ولو باع بخلاف يمان ماله) بكمس المالك أي خرج طاعها
 (وبعدها) قال السارح أي من حيث المائع (مؤبر) دون بعض واحد الجنس والعقد (فالبائع) طاعها
 جبهه المؤبر وقبره لما سار وخروج قوله من حيث الطاع لاختلاف النوع واختلاف الجنس فان الأول
 يبيع على الاصح والثاني لا يبيع جزاً (فان أقره ما لم يؤبر) بالبيع ونقص النوع (فالمستغنى)
 طاعه (في الاصح) لما مر الثاني هو البائع اكتهه بدخله وثقله بتأخير عنه وأما المؤبر فالبائع ولو باع

فان لم يتأخر منها شيء
 للمستغنى والا فالبائع وما
 يخرج غيره بلا نور
 كتين وعنب ان يبرز
 فخره للبائع والا للمستغنى
 وما يخرج في ثوره ثم يفسد
 كمنه وتفاج فخره
 ان لم تعد الفرة وكذا ان
 الفتد ولم يتأخر في ثوره
 الاصح بعد التنازل للبائع
 ولو باع بخلاف يمان
 ماله وبعضها مؤبر
 فالبائع فان أقره ما لم يؤبر
 للمستغنى في الاصح

أَوَابَتِ لِمَنْعِ اللَّهِ أَفْرَةَ قَبْرِ يَسْمُحُ أَحَدُ كَقَالِ أَخْبَهُ (وَقَبْلُ الصَّلَاحِ أَنْ يَسْبَحَ مَفْرُوعًا الشَّجَرُ لَا يَجُوزُ) أَيْ لِأَبِيهِ السَّيِّدِ وَبِحَرَمِ الشَّجَرِ لِمَنْعِهِ كَوْر (الْأَبْشَرُ الْقَطْعُ) فِي الْحَالِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ الْمُبَرِّقِ مَجْزَا (وَأَنْ يَكُونَ الْفُطْرُ عَمَلُهُ) كَلَوْ وَحَرَمَ وَبَلَّغِي وَجْهِي بِأَجْمَاعِ النَّصِّ الشَّجَرُ بِأَقْبَى فَتُخَلِّقُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَبْنِيَّةٌ بِوَيْعٍ بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ أَوْ بِشَرْطِهِ مَعْلُومٌ وَجْهٌ الْمُنْعَى الثَّانِيَةُ فَضْنُ السَّمْلَةِ أَيْ تَقْدِيمُهَا (لَا) بِمَنْعِهِ (كَمَكْمَرِي) بِمَنْعِ الْيَمِّ الْمُسْتَدْفِ وَالْمُتَأَنِّي أَحَدُ كَمَكْمَرَةٍ ذَكَرَهَا الْجَوْهَرِيُّ وَكَذَا الشَّرْطُ الْمَعْلُومُ مِنْ شَرْطِ السَّيِّدِ قَالَ الشَّارِحُ لِلتَّجَنُّبِ عَلَيْهِ (ذُرْعٌ) أَوْ بَاعٌ ثُمَّ عَلَى شَجَرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِيَجِبَ شَرْطُ الْقَطْعِ لِأَنَّ الْإِتِّاقِي عَلَيْهِ أَصْبَحَ كَسْرُ الصَّاحِ وَالْأَمْرُ وَالْإِنْفِي أَصْدَادُ الْقَطْعِ عَنْ شَرْطِهِ مَعْلُومٍ أَنْ يَسْبَحَ وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَرَضِيَ الْبَائِعُ بِأَقْبَى تَمْلُوكٍ وَلَوْ أَعَادَهُ ثُمَّ قَطَعَهُ لَمْ يَزَلْهُ أَنْ كَانَ الْبَائِعُ خَالِيًا وَالْأَقْلَابُ الْخَوَارِزْمِيُّ وَالشَّجَرَةُ أَمَانَةٌ فِي ذَلِكَ لِشَرْطِ التَّمْلُوكِ أَمَّا الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْإِشْرَافِ بِدُونِهِ بِخِلَافِ مَا وَاسَّغَرِي وَخَوَّجِي وَخُذِي فِي غَرْفِ الْبَائِعِ فَهُوَ مَضْنُونٌ عَلَيْهِ لِمَكْنِهِ مِنَ السَّامِيَةِ فِي غَيْرِهِ (وَقَبْلُ أَنْ كَانَ الشَّجَرُ لِمَشْغَرِي) وَالْخَوَّجِيُّ الْبَائِعُ كَانَ وَجِبَ النُّزُولُ لِأَنَّهُ أَوْ بَاعَهَا لَهُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ ثُمَّ أَشْرَافَهُ أَوْ أَوْصِيَهُمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الشَّجَرَةَ (جَزْ) بِسَبْعِ الثَّمَرَةِ (بِالْشَّرْطِ) لِأَجْنَابِهِمَا أَلِ مَا كَانَ مُنْعِيًا وَاحِدًا فَتَسْبِيحُ الْإِشْرَافِ مَعَهُ وَصَحَّ هَذَا الْوَجْهُ فِي الرُّبُوعِ فِي بَابِ الْمَسَافَاةِ وَأَبَى فِي الرَّائِيَّةِ أَنْ يَصْرُحَ بِمُتَوَجِّعٍ وَقَطْعَانًا عَنْ الْمَجْهُورِ فَصَحَّ الْأَوَّلُ مَعَهُ النَّهْيُ خَالِيًا لِأَسْنَوِي وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فَاسْتَكْنَى الْقَوِيُّ عَلَيْهِ (فَلَمْ يَكُنْ كَانَ الشَّجَرُ لِمَشْغَرِي وَشَرْطُ الْقَطْعِ) كَمَا وَاصَّحَ (لَمْ يَجِبِ الْوُقُوعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) الْأَمَلِيُّ لَشَكَايَةِ قَطْعِ ثَمَرِهِ مِنْ شَجَرٍ مَوْبَسٍ لِأَحَدٍ التَّشْرِيكِ أَنْ يَشْتَرِي نَصِيبَ ثَمَرِهِ مِنَ الثَّمَرِ قَبْلَ يَدْوَصِلَ بِهِ مِنْ الشَّجَرِ الْأَبْشَرُ الْفَضْلُ كَثِيرُ التَّشْرِيكِ وَبِهِ كُلُّ الثَّمَرَةِ وَكَانَ الشَّجَرُ لَا تَخْرِقُ يَمِينُ عَلَى الشَّغَرِ قَطْعُ جَمِيعِ الثَّمَرِ لِأَنَّهُ الْقَرْمُذُ لَمْ يَكُنْ قَطْعُ مَا تَسْتَوِيهِ وَتَقَرَّبَ الشَّجَرُ أَصْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِ فَهَبَّ ثَمَرِهِ كَمَنْ الشَّمْرُ بِغَيْرِ نَصِيبٍ مِنَ الشَّجَرِ لَمْ يَصِحَّ وَشَرْطُ الْقَطْعِ لَشَكَايَةِ الشَّغَرِ قَطْعُ مَلِكِهِ مِنْ مَلِكِهِ لِلشَّغَرِ قَبْلَ الْبَيْعِ (وَأَنْ يَسْبَحَ) الثَّمَرُ (مَعَ الشَّجَرِ) وَلَمْ يَحْصُلِ النِّسْبُ (جَاوِزًا لِلشَّرْطِ) أَفْعَالُهُ لِأَنَّ الثَّمَرَ هُنَا تَبَعٌ لِلْأَصْلِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ أَحَدٌ وَجْهٌ خَالِفٌ بِسَبْعِ الثَّمَرَةِ مِنَ مَالِكِ الشَّجَرِ (وَلَا يَجُوزُ بِشَرْطِ أَفْعَالِهِ) لِأَنَّ الشَّجَرًا عَلَى الْمَشْغَرِ فِي مَلِكِهِ أَمَّا الْفَضْلُ الثَّانِي كَانَ قَالَ هَذَا الشَّجَرُ بِهِ نَارُ الثَّمَرَةِ بِأَصْفِ دَسْتَرٍ فَلَا يَمُنُّ شَرْطُ الْقَطْعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ الْقَرَّةَ غَيْرَ الْمَوْجِبِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ لِأَنَّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ كَقَالَهُ الْإِقْبَالُ إِلَى أَوَّلِ الْبَادِيَةِ وَلَوْ صَرَّ بِشَرْطِ الْأَوَّلِ جَاوِزًا كَأَنَّ الرُّبُوعَ وَهُوَ أَحَدُ عَشَرَ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَمَا أَفَادَهُ الْبَاقِي وَلَمْ يَبَالِغْ بِهَذَا عَلَى النَّصِّ فَرَضَ أَنْ الْمَوْضُوعَ شَلَاغَهُ وَلَوْ بَاعَ نَصْفَ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ مَشَامًا قَبْلَ دَوَا الصَّلَاحِ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرِ أَوْ مِنْ شَجَرِهِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ مَعَ أَنْ تَكُنْ الْقِسْمَةُ أُخْرَى لَهُ وَهُوَ لَاصِحٌ لَا مَكَانَ قَطْعِ النِّصْفِ بَعْدَ الْقِسْمِ تَمَامًا فَذَا لَمْ يَسْبَحَ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ شَرْطَ الْقَطْعِ لَمْ يَكُنْ قَطْعُ النِّصْفِ إِلَّا بِطَلْعِ الشَّكْلِ خِيَصْرًا وَالْبَائِعُ بِقَطْعِ شَجَرِ الْمَيْعِ فَتَسْبِيحُهَا إِذَا بَاعَ أَصْلَهُ مَعَهُ يَمُنُّ بِسَبْعِ وَبَعْدَ الصَّلَاحِ يَصِحُّ أَنْ يَمْ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَإِنَّ شَرْطَهُ فَلَمْ يَخْتَرْقِ وَبَعْدَ بَيْعِ نَصْفِ الثَّمَرِ مَعَ الشَّجَرِ كَيْدًا أَوْ بِمَنْعِهِ يَكُونُ الثَّمَرُ تَابَعًا (وَيَجُوزُ) وَلَا يَصِحُّ (بِسَبْعِ الزَّرْعِ) وَالْجَوَادِيهِ مَا بَيْنَ شَجَرٍ (الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ) إِذَا لَمْ يَدْوَصِلْهُ وَلَوْ كَانَ بَدَلًا كَانَ الْبَيْعُ جَاوِزًا (الْأَبْشَرُ قَطْعُهُ) كَأَنَّهُ نَزَلَ بِدَوَصِلَهِ أَوْ قَطَعَهُ كَأَنَّ الشَّرْطَ كَانَ بِأَعْيُنٍ غَيْرِ شَرْطٍ أَوْ بِشَرْطِ أَفْعَالِهِ يَصِحُّ الْبَيْعُ (فَأَنْ يَسْبَحَ) الزَّرْعُ لِمَنْ كَوْر (مَعَهُ) أَيْ الْأَرْضُ (أَوْ) وَحْدَهُ (بِعَدَاةٍ تَعْدَادًا لِحَبِّ) أَوْ بِدَوَصِلَ الْبُغُولِ (جَاوِزًا لِلشَّرْطِ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَبِيعِ الثَّمَرِ مَعَ الشَّجَرِ وَالثَّانِي كَبِيعِ الثَّمَرِ قَبْلَ دَوَصِلَ الصَّلَاحِ (تَنْبِيْهُ) كَلَامُهُ قَدْ بَوَّهَ اسْتِدْلَالُ جَمِيعِ الْمَجْبُودِ لِشَرَاةٍ كَرَامَةٍ فِي الْفَرْقِ وَغَيْرِهِ لَهُ إِذَا اسْتَدْلَعَ بَعْضُ السَّبَابِلِ كَانَ كَبُورُ الصَّلَاحِ فِي بَعْضِ التَّمْلُوكِ قَدْ كَتَبُوا فِي النَّاسِ بِطَالَةِ وَاحِدَةٍ

وقبل الصلاح ان يسبح
مفردا عن الشجر لا يجوز
الابشر القطع وان يكون
المطلوع متعلقا به لا
كمكمرى وذلك ان كان
الشجر المشغري جازيلا
شرط (فلك) فان كان
الشجر له مشغري وشرطنا
القطع لا يجب الوفاء به وان
أعظم وان يسبح مع الشجر
جائزا بشرط ولا يجوز بشرط
قطعه وبحرم يسبح الزرع
الاخضر في الارض الا بشرط
فداه فان يسبح معه أو بعد
لشداد الحب جائز بشرط

يدق الصلاح به فلو حدة وقيل معناه يكتفي بأشتمه منسلة واحدة قال الأفرغوني العس من ذناب
 الجوع حتى وقال الركني كل فلتعشك كل ولا يصح بيع الباطل والباطلان ونحوهما قبل بشرط الصلاح
 الأبرطر الطعام وإن بيع من مال لا الأصل لم يفسد ولو باعه مع أمواله فحكيه في الموضع الصغيرة على ما به
 الزاوي بعد أن قل من الأماهير الصراحي وجوب شرط القطع لتعرض أمره لادعاءه بخلافه بالذبا بهادع
 الأرض لأنه كالشعر فلا يحتاج إلى شرط القطع ونحوه المحاذي بمسألة الزاوي وصحة السبكي والاستوى
 وغيرهما وهو بمنزلة ما ليس الرصة له الذكر لجماعة إلا الامام من خلفه اه فان باع لك بعد بشرط صلاحه
 ولو لم يمت دون شجرة أو باع أمواله دونها وغلب اشتراط صلاحه بالوجود لم يصح الأبرطر القطع لا يبيعه
 بدون ذلك يقتضي أن نفسه له من المقتدات فمن الاشتراط باع بغير شرط كما يجوز بيع مال لا يعل
 اشتراطه كدلتان تدوا واستوى به الاسمان أولي علمه (وبشرط لبيعه) أي الزرع (وببيع
 الشعر بعد) يدق (المراد بالمراد المفسود) من الحب والشعر التي يكون بيعه تأنيب (كسب وجلب)
 لأنهما مما لا يحكم (وشعر) لما ورد في مسأله (والأمر بحسنه كالسنة والعدين) بفتح الدال
 والمهم (في السفل لا يصح بيعه دون سله) لا يتكلمه (ولا معنى الجلب) لأن المفسد منه من
 به البس من صلاحه كالسنة في ثمة أي دله بالباس له لا يصح فباعه والذهب الجواز لأن بقله من من مسأله
 ونحوه لم يمس ورواه الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السبل حتى يذهب أي بشرط الجوع ولو لم يعل بها
 حاد وجب وأوجب بعه له في الشعر ونحوه جعابن الدلائل والأرز كالشعر وفيه كالمسألة والمدة
 فزاد في الجلب كالحشر وفي كتم كالمسألة ولا يصح بيع الجزر والعجل ونحوهما كالشعر والباس في
 الأرض لا يتكلم به وهذا هو في الرصة من ذلك السفل وهو يتحول على أحد نوعيه وهو ما يكون معه وقد
 يمس إلى الأرض أمامه فانه معه على وجهه وأمره وأمره بأكثر بلاد مصر والشام فيسري به كالمسألة
 ويصح بيع رصته بشرط الطعام فليقول (ولا بأس بكم) وهو بكسر الكاف وعله الطالع ونحوه (الأمر
 إلا بعد الأكل) كالمران والعسل والأرز والبطيخ واللبانجان والأرز في ثمة لأنه لا يبيعه فيه من مسأله
 ولا يبيعه ما ذكر في العسل والأرز عدم صحة السلم بهما كسأله في باب لا أن البيع بعد المشاهدة
 بخلاف السلم له بعد الإوصاف وهي لا تليد العرض في ذلك لا تتلاف القشر شمس في وقت ولا
 السلم بعدد ولا يضمن البعير أو آسن بلا حاجة إليه وما قل من فتاوى المتنفذين أن الأصح هو الأصل في
 الأمر يتحول على المفسد (وما به كتمان كالجزر والأرز واللبانجان) وهي بشرط الطعام مفسد والأمر (يباع في
 شعر الاستل) لأن به أعيه من مسأله (ولا يصح في الأعلى) إلا في الشعر ولا في الأرض لا يتكلم به بالباس
 من معاملته به يصح بيع قصب السكر في شعر الأعلى كافي الاستعانة ونقله في المطالب من للأوردى وجب بأن
 قشره الأسفل كما أنه لا يفتق من قصبه مع ما كان في قشر واحد كالمران ولأن شعره الأعلى لا يبرجر به وما قل
 من أن الشاقي أمر الربيع بعد أن يشتريه بالاقبال الرب وبأن حلاصه في الفريم ونس في الجلب
 على شلوه وبأن في مسأله فزاد لأن الربيع في حب الشاقي عسر لا يستعد لكن مال به أعيه كثير
 (وفي قوله يصح أن كان رطباً) لتعاقب الصلاح به حيث أنه يسهل الاستقل ويحفظا وطوبى لب والربا
 كما قل في قوله المذكور وغيره فحصل من تشييد المصنف الخلاف بالرب أم ناهه إذا سبق قطعاً ومرح به
 في زباد قال رصة إذا لم يتجز ربيع للعائيب وفي الرصة وأما ما يجوز بيع اللوز في القشر الأعلى فيسب
 اعتقاد الأسفل لأنهما كونه كالفتح ونحوه في المجموع عن الاحتجاب وقاس بعضهم عليه ما كثر في مسأله
 (قريبه) قول المصنف بطلان مقرر لأن الحكم جع ككسر الكاف وكلمة كفاه الجوهري ونحوه
 عليه ما صحت في التمرير فالأولى أن يقول قشره أو كذا أو كذا من زيادة الشاهد مراده ودان من
 أمره إلا كذا كذا الاستوى قال ابن الرصة والمكان أن بداصلا به فيأمر جوازيه به لأن ما نقل من

وبشرط لبيعه ويصح الشعر
 بعد بشرط الصلاح فلو ورد
 المفسد وكسب وعش وشعر
 والأمر بحسنه كالسنة
 والعدين في السفل لا يصح
 بيعه دون سله ولا معنى
 الجلب ولا بأس بكم لا يزال
 الأصدا الأكل وماله كتمان
 كالبوز والورق واللبانجان ولا
 يباع في شعره الاستل ولا
 يصح في الأعلى وفي قوله
 يصح أن كان رطباً

ظاهر والباطن كما نرى في التفرق لكن هذا لا يبرهن على العيب بخلاف الغير والشئ ٨١ و يظهر
 أن عملهم اذ لم يجمع مع بره بعد بدو صلاحه والا فلا يصح كالتعلق في مثلها (و بدو صلاح) الاشياء
 مسبوقة بها الى الصفة التي انقلب فيها غالباً في (المراد من مبادئ النفع) بضم النون ونفعها
 (والخلاصة في بيانها) منه بان يتصوره وبين كافي المردود وغيره قال الشاعر وكان المستنير رأى في سماءه
 انه لاحاجته اليهم مع ما فيه وفي تكمله الصالح المقتضى في غير النخل والعنب اذ المتلا ما هو بهما لا ينفع ونوله
 في المصلحة في انهم وودو (وفي غيره) وهو ما يكون أي بدو صلاحه (بان يأخذ في الحرة أو السوداء)
 أو الصفرة كالبغ والعياب والشمس والامام كسرهم من غير قصد الجرم وفي نحو الاستثناء بان يحسن مثله
 غالب الاكل في الطوبى اشتداده او في نحو وفي التوفيق تهاهون في نحو الزودا تقتضيه (قائمة) جعل
 لما ورد في بدو اصلاح على تحاشية اقسام أعداءها بالون كسفرة الشمس وخبرة العباب وسواد الاجناس
 وبيض النضاج ونحو ذلك فانها الملمة كالأصناف والسكر وجوهنا لمان اذا زالت المرارة فانها النفع
 في التنبؤ البطيخ ونحوه او ذلك بان تلبس صلابته وايضا بالقوة والاشد لدا كالتجسس والشعر خاصة
 بالمولد والامسلاء كالحلف والبقول سادسها بالكم كالتفتة سابعها بالثقافت كجمله كالمقلد والجور
 ثم اياها فاشبهه كالرود وفي التوفيق (ويكنى بدو صلاحه معناه وان قل) لخصه بجمع كاعين شجرة أو أفعار
 بجمع الباسين ولو جهنم بعد من صلب أو بصر أو نحو ذلك لله تعالى لمق تعليها جعل الشار لا تنال دفعه
 واحداً طالما لم ينسك في المبيع طيب جميعه لا ذي أن لا يباع شيء لان السابق قد يتألف أو
 يباع الجاهل بعد الطيبة وفي كل منهما يخرج فان اختلف الجنس كطيب و صلب بدو اصلاح في أحدهما فقط
 وجب شرط الفلص في الآخر أما النوع فلا يضر لاختلافه كالبشر والصبيان كما هو ظاهر كلام أرفاعي كما
 اذا اختلف النوع في التأخير كما وان كان في كلام القاضى أبي الطيب ما يدل على أنه يضر (ولو باع غمرة
 بسبائك أو سائر بدو اصلاح بعضه) وانما جففسه (فعل ماضى في التأخير) فيبيع ما لم يبدو صلاحه
 ما بدو اصلاحه في المسبكات أو كل من السابق وان اختلف النوع بخلاف الجنس فلا يبيع جنس غيره ولو
 بدو اصلاح بعضه ثم أحدهما دون الآخر فلا يبيع في الاصح بل لابد من شرط الشك في غير الاش (من
 باع ما بدو اصلاحه) من ثم أورد روع وأبقى (للمسألة) ان كان مباحاً في (قبل التخليه وبعدها) فدر
 ما يخرجه وبسب من الشك والفساد لا يبيع من قبله التسليم الواجب كالسكر في السكر والوزن في الوزن فلو
 شرط بكونه على المشتري بمال البيع لأنه مخالف لمتطلباته فانه بشرط دفعه لم يخرجه الذي بعد التخليه
 ولو باع الغمره لمالك الشجرة لم يخرجه من قبله سفي كما هو ظاهر كلامهم لا تقطاع العلاقة بينهم ولو ظهر كلامهم أن
 الغمره كبرت وكان لا ينفق عليه الا في زمن طو بل يحتاج فيه الى السبي انما كاله ذلك وان قال الاذرى
 فيه انظر يوسف الزرد الى أن الجسد اذا (و يصره مشترية) أي الغمر (بعدها) أي التباين كل
 وجه هذا ان اشتره قبل أن ان الجسد اذا يدره فتو تفصيل في الكلام على القبض ان كلام الرافعي هناك
 يفتى في قبضها على النقل (ولو عرض ذلك بعدها) أي التخليه من الاكلان السماوية (كبره)
 بغير الرضا وامكانها كما يصفه المصنف بغيره أو حر أو حر أو خرق (على الجسد بان من ضمنه المشتري)
 لان التخليه كالمبيع في جواز التصرف فكانت كالمبيع في جواز نقل الضمان قياساً على العقار والقدر من
 ضمنه البائع نظيره مسلم أنه يملك الله تعالى بموسم أو موسم الجوارح وأوجب بعهده على الشد أو على ما قبل
 والتخليه جميعاً في الآية (تنبه) تنبيه بالمدونهم أن جعل القول أن يكون المالك الجسد أو ما هو كذلك
 كما ذكرته في كلامه فان سرق أو ذهب فهو من ضمنه المشتري فعلاً لا مكاناً لحفظه منه والتعريفه قبل يلازم
 القولين وحفظها أيضاً لم يكن بسبب ترك البائع الشيء ولا لالذهب النفع بانه لمن ضمنه البائع وما لا
 باع الغمره دون الشجرة واللاه من ضمنه المشتري قبلاً وما لا باع الغمره من ضمنه المشتري قبلاً

و بدو صلاح الغمره ولو
 مبادئ النفع والخلو فيها
 لا يتسلون وفي غيره بأن
 يأخذ في الحرة أو السوداء
 ويكنى بدو صلاح بعضه
 وان دل ولو باع غمرة بسبائك
 أو سائر بدو اصلاح بعضه
 فليس ماضى في التأخير
 ومن باع ما بدو اصلاحه ثم
 سببه قبل التخليه وبعدها
 و يصره مشترية بعدها
 ولو عرض ذلك بعدها كبره
 فالبس بدو انهم من ضمنه
 المشتري

من حصة في المال اعتاد العساق في حاله عرض المالك بعد إمكان الجأذكة في أنباء القولين عند
الراعي ولو تعصب بالسلطة ولا ينفرد المشتري على الجأذبة أو قابل القليلة فلا ينصرف منه إلى المشتري وهو من
حضران البائع كخياره (ولو تعصب) فهو الباع من غير ما كان الشجرة (منقول البائع المشتري) (منقول)
أي المشتري (الخيار) على القولين لأن الشرع أقر البائع التمسك بقبول المشتري والتعصب بقره كما كانه يبقين
التمسك حتى لو تلف بذلك اشيع العقد أيضا هذا القول ينفرد المشتري والابن غارث الدين أو ما قطع المهر
ولا يشاونه كما سرح به أبو علي العاصري ولا يكافئ في هذا ما في فصول ما آخر كما هو في نسخة من المصنف
أبو علي في السلسلة على آلي التعصب إلى الثالث والمشتري عالم ولم يفسح لم يفرم له البائع في أحد وجهين
كغيره من بعض المتأخرين (ولو بيع) غير (قيل) يذ (صلاحيه) بشرط فاقده ولم يقطع حتى ذلك
بمعانته (وأولى بكونه من ضمان المشتري) مما بشرط فاقده ودون الصلاح لتفر ما يترك المصنف
الشرط وهذا المستند على الروضة مذ كور في أصلها (في نسخة) عرض المصنف المستند
لأحد وجهين قابل المصالح وكذا في الشرع وفي فرض في الروضة فيما بعد ينفرد وحكمها في شرط المصنف
واحد والاولى هدف التمسك وذلك لأن أطا في الجور والحري المصنف في هذا المصنف بشرط المصنف
الحالين (ولو بيع غير) أو زرع بعد بدو الصلاح ولو يفسد (بما يتلحقه) واختلاطه بالبريد
كتب) وببيع (ولو لم يفسد) البيع لعدم القدرة على تسامحه (لأن بشرط على المشتري قطع قره)
أو زرع وقتان الاختلاط المصنف من التمسك ببيع سبيل البيع ولو لا المصنف وأحرز ببيع مما إذا
تدرا الاختلاط فإن البيع صحيح فلا يفسد بشرط المصنف وبشرط المصنف سواء أهمل عدم الاختلاط أم لم يمل
كتب الحلال ولو استوى الأمران فلا يفسد كما أنه بعض المتأخرين أنه يلحق بالبايع (ولو لم يفسد الاختلاط)
قيل القليلة فيما يلبس الاختلاط أو (بما يتلحقه) واختلاطه بالبريد لا يفسد البيع (بما يتلحقه)
ببيع المصنف وتسامحه في غير ما في الثاني (بما يتلحقه) في المصنف والبايع لأن الاختلاط عيب
حدث في التسامح والثاني يفسد في التسليم المصنف وتتل هذا من وجهين لا أكثر من على الأول (فإن)
صحيح البائع بمصادقة المصنف في المصنف (لأنه لا يفسد المصنف ولكنه كإذن ابن القوي بالأعراض في
الأعراض من السائل) فإن قيل تقدم أنه لا يفسد العمل بالأعراض عنها ولم لا كان هذا كذلك أعني بأن
ورد العمل إلى المشتري - وقوع ولا يفسد لها في غير حق البائع والثاني لا يفسد ما لم يفسد له من المصنف
المصنف والراعي تعدد الامام والمزالي يقتضي أنباء أخبار المشتري أو لا يفسد في المصنف إلى المصنف
فإن ينادي البائع أو لا يصح سقط خياره وهو كذلك وإن قال في المصنف أنه يفسد لنفس الراعي والاصحاب
والمصنف هو البائع أو لا فإن صحيح بغيره العقد والاصح ونفسه كلام الراعي وقيل أنه خيار بين
بمسألة في المشتري وهو كذلك وإن قيل في الكيفية عن المصنف أن الفاسخ والمصنف كغيره من
القليلة التي تقدم أن كلامه ما لم وقع الاختلاط به فلا يفسد المشتري بل إن وقع فاقبل قدر ذلك
والاصح صاحب اليد يبيع في قدر حتى لا يفسد له اليد بعد القليلة تسامح أو لم يفسد أولى ما به
أوجه ونفسه كلام الراعي ترجيح الثاني ولو استغنى بغير نوع علمه مرة البائع بعبء الاختلاط لم يفسد
الا بشرط قطع البائع غرضه وأن شرط لم يقطع أو كانت مما يفسد الاختلاط أو جرى الاختلاط كما سبق في
تجار المشتري لم يفسد بل من صحيح بغيره المصنف أحمر صاحب على القولين ففاسخ العقد كغيره
ولو باع مرة من المصنف بشرط الفسخ لم يفسد ما يفسد بغيره في المصنف في القولين ويغير بأن
أنباء ما يباع منه فاقب عليه المصنف في المصنف وكذا في المصنفات ولو اعتاد الراعي أن يفسد أو لا يفسد
المصنف ما يباع منه فاقب عليه المصنف في المصنف وكذا في المصنفات ولو اعتاد الراعي أن يفسد أو لا يفسد
المصنف ما يباع منه فاقب عليه المصنف في المصنف وكذا في المصنفات ولو اعتاد الراعي أن يفسد أو لا يفسد

في لزوم استمرار المانع
استنى ماله الخيار ولو
بيع ففسل ماله شرط
ففسل ماله شرط حتى ذلك
قولي بكونه من ضمان
المشتري ولو بيع غير يفسد
لأجله ولا يفسد ماله
ما لو كتب وقتا لم يفسد
الآن بشرط على المشتري
فما لم يفسد الاختلاط
فما لم يفسد الاختلاط
لا يفسد مع البيع بل يفسد
المشتري ما يفسد له المصنف
مما حدث سقط خياره
الاصح ولا يفسد بيع الحصة
في سلبها في نسخة وهو
الحدود

ولا يبيع (الرطب على الفحل بقروء الزمان) انتهى على ما في شعر الأصمعي وفي رواية الشافعي والحق
 أن يبيع الرجل الزرع بمائة ترو من الحنطة والمزبنة أن يبيع القر على رؤس الفحل بمائة ترو من
 الفحل قال الرازي إن كان هذا التفسير مرفوعاً فالله وإن كان من الرازي فهو أعرف ينسب ما رواه
 وإليه العلم بالمعاني فبما عاين من المصود من البيع في الحنطة مستتر بمائتين من صلاحه ولأنه يختلفون
 بمئة قمل في القاعد مدحجوا فلما باع شعير في سبيله جعلت تصافق وتمايق في الخس باء لأن المبيع
 مرفق والمائة ليست بشجرة لاختلاف الجنس أو باع زرعاً قبل ظهوره لم يوجب بيعه لأن الحشيش غير
 روي يؤخذ من ذلك أنه إذا كان روي بالصبيد كله كالخيلة المستعرب بعد بيعه وبه جزم الزركشي والحق
 مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون الفاء جمع حفلة وهي الساحة العالية التي لا ماء فيها ولا شجر
 سميت بذلك لتعلقها بزرع في حفلة والمزبنة مأخوذة من الزن بفتح الزاي وسكون الباء وهو الدفع
 لكثرة الغن فيها فيربط القيون دفعاً والغبان دفعاً فبذلك انفعان (تنبيه) وما شئت كرهت أن الحكمين
 نسيها بما ذكر والحق علمهما من (وبرخص في) بيع (المراب) جمع ربة وهي ما يتردها مالكها
 لا لكل لأنها مريث من حكم جميع البسنان (وهو بيع الرطب على الفحل) خرنا (بني في الأرض)
 كبد (أو العنب على الشجر) خرنا (بزيب) في الأرض كذلك مستثنى من بيع المزبنة ما في
 الأصمعي عن سبل بن أبي حمزة أنه باع اليوم وسكون الشاة لذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنى بيع الفحل والماء المثلثة بالقر بالناء المثلثة كذلك المثلث في شرح حماد وخصص في بيع الربة أن
 تبايع بخرها بأكلها أهلها رطباً وقبس به العنب بجمع أن كلاً منهما كروي يمكن خرمه ويخرب به
 وأما قسم كلاً منهما سمى كلاً على الشجر أو على الأرض أنه لا يبيع وهو كذلك خلافاً لبعض المتأخرين
 لأن الرخصة بغيره لم يأت ما روي أنه لا يبيع بيع الرطب بالرطب وهو كذلك كما في باب ما يكره من الرطب
 البسر صديد وصلاحه لأن الحاجة إليه كالخاية إلى الرطب ذكره الماوردي والزاد في نقل وشبه
 الطهرم ود أن الحارم لم يصد به صلاح العنب وإن اخرج لا يخرجه لأنه لم يذبحه لأنه يذبحه بخلاف
 البسر فبما (تنبيه) محل الجواز في المراب والمثلث بالقر ذلك كأن خرمه عليه وفيه أو فلتا
 المخرص أصح من أولئك لأن النصاب والكفر ما جعلوا بيع الرخصة (فيما دون خمسة أوسق) فحدثنا
 أحمد بن حنبل في قوله الماوردي أنما جاز أن يبيع على ما علمه أوسق من الرطب في بيع المراب بخرها فيما دون
 خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شاة داود بن حبيب أحد رواه فأخذ الشافعي بالحق في المخرص فلو أنه
 ويجوز في خمسة أوسق القول الآخر ولا يجوز فيما زاد عليها فلو جاز ذلك على ما دونها لكان في الجميع
 على المشهور ولا يخرج على ذلك في المصنف كما مر من الإشارة إليه في هذا الموضع بالزيادة وبالبيع
 بجمعة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أنه يكفي في التخص عن الخمسة ما ينطبق عليه الاسم حتى قال
 الماوردي يكفي نقص ربع مد والمثلث كالأسماء لأن ذلك لا يكفي بل لا يجمع زيادة على تفاوت
 ما يجمع بين الكيلين فأن بيع المد والمثلث يتفاوت بين الكيلين قال الأسماء في خمسة أوسق والمراد بجمعة
 أو ما دونها أنما هو من الجاف وإن كان الرطب إلا أن كثر فإن ثلث الرطب أو العنب فذلك وإن جلف
 وخامر تفاوت بينهما في الثمر أو في البس فان كان قد مر ما يجمع بين الكيلين لم يضر وإن كان كثر بين إعلان
 المصنف (ولو زاد) على ما دونها (في خمسة أوسق) كل منهما دونها (باز) فبما على الصائفة الأولى وتعدد
 الصائفة بتعدد العقد والمشتري قطعاً بتعدد البائع على الأصح وانما قيل وهذا إلى جانب المشتري أكثر
 بحيث قطعوا فيه بالعدد دون جانب البائع فكس ما قاله في الرطب لأن الرطب هو المقود والتمر تابع
 فلو باع رجلان مثلاً من لبن صفة ما زاد فيما دون خمسة أوسق وفي الرخصة فيما دون خمسة أوسق قال الزركشي
 وغيره وهو مستثنى فلم يلبس كذلك وانما قرره على وجه ضعفه وهو أن الحقيقة لا تتعدد بتعدد البائع

ولا الرطب على الفحل بخر
 وهو المزبنة وخصص في
 المراب وهو بيع الرطب
 على الفحل بخر في الأرض
 أو العنب في الشجر بزيب
 فيما دون خمسة أوسق ولو
 زاد في سلقين باء

بل القول قول البائع لانه غارم ومنها ما لا يختلف في عين المبيع والتمنع كما قال يقول بعثتك هذا العبد
بما تقدم فيقول بل هذا بائري بعثته فابترد فبطلت جزمته فلو اراد على شيء مع اتفاقه ما حلي
ببيع صحيح وانما يختلف في كيفية بل يختلف كل منهما على ان في دعوى صاحبه على الاصل ومنها ما لا يختلف في
مجموعه ومع مستقل وكان المبيع بالدار كانت النتيجة التي يرجع اليها عند الفسخ والتعاقب ذكرا من الشيء
الذي سجدت له لا يختلف ويؤخذ بقول البائع لانه اذا فصل المبيع وتبع الحال التي غرم القيمة وهي
أكثر من قوله كذا كذا فاسم ذلك في العبدان ولو اختلفا في عين المبيع فبطلت العقد على التمسك أو اختلفا في
قدر بعضهما ان كان التمسك عينيا وكذا ان كان في القيمة كما اقتضى كلام الرافعي هنا ترجيح وجهه في
الشرخ الصغير خلافا لما جرى عليه ابن القري سيما لا دعوى من عدم الاختلاف ولو اقام البائع بينه
ان المبيع هذا العبد والآخر بينة انه الجواب ولم تؤرخ البيهتان سالت المستقري وبقول العبد في يد
ان كان فيه ما لا يفرق عند القاضي حتى يدعيه كجزم به ابن أبي حنيفة وقال أبو الحسن السلي انه
الصحيح وفيه يجهل المشتري على قوله فان ارجحنا فاشي بمحمدة التوحيج بانها بائع ذلك في يده وإذا اختلف
القاضي أنفق عليه من كسبه ان كان كسبه ولو لا باعه ان رأى المصلحة في بيعه وحققا يتعده ذلك في الحالة
الاولى أيضا كقوله الشيخ أبو حامد واداء وقع الاختلاف (فصان كل) منهما (على ان يقول صاحبه وان كان
قوله) لما حرم كونه مدعيا ودعى عليه فبني ما ينكره ويثبت ما يدعيه فمما عطف الثاني بعد ان
يعرض عليه ما حلف عليه الا في فشكل كقوله القاضي (ويروى في العين) (بالبائع) ندبا لمحصل الغرض
مع تقديم المشتري أيضا وقيل وجوبه ولو اختاره السبكي والماضي به لان بائنه أقوى لان البيع يعود
اليه بعد الفسخ والترتيب على التوافق وان ملكه على العين قد تم بالعقد لانه المشتري على البيع لا يملكه الا
بالقبض (وفي قول) يمين (بالمشتري) لان البائع يدعى عليه به يادعين والاصل برأئته من اول ان المبيع
في ملكه وبهوى جائبه (وفي قول) يشترط ان لان كل واحد منهما مدعى عليه فلا يرجح وعلى هذا
(فيغير احكامهم) فمن يبدأ به منهما (وقيل بقرع) بينهما كالمؤخر اراء المدعى فيبدأ من خرجت فرسته
قال الامام وتقدم أحد البائنين بخصوصه اذا باع عرضا بمن في الذمة اما اذا كانه مبيعين أقوى الذمة
فلا يبقيه الا النسوة به والزوجه في الصداق كالبائع فيسودا به لغزو جائبه ببقائه التمسك به كقول جاب البائع
يعود للمبيع اليه ولان اثر العقد بائنه في الشرائع في البضع وهو بائنه فكان كجائه (واصحح انه
يكفي كل واحد منهما) (عين تصح نفيها) أقول صاحبه (وابتداء لقوله) لان المدعى واحد ومنقضى كل منهما
في عينه. فبطلت التمسك في العين الواحدة تلقى والابتداء ولا تم اقرب الفصل المسمومة والثاني انه بطل
التي يمين والابتداء أخرى لانه مدعى عليه وكل التمسك بالذمة أولى كافي الزوجه فلان الاول
مختص مقطوع به وقوله وبكفي فيه اشهر بجواز العدول الى العين وهو الظاهر وان افهم كلام
المسعودي خلافا (وبقدم) في العين (التي) ندبا لوجوب الحصول للمدعى بكل منهما (بقول البائع)
في قدر العين. فلو اشته (ما به متبكد) وقدمت بكذا. ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا او اقدم
اشترت بكذا وهذه الديكة هي المشهورة في كلام الأصحاب وقال الصمعي يقول البائع ما بعثت الا بكذا
ويقول المشتري ما اشتريت الا بكذا لانه أسرع الى الفصل الضمان بطرزه الاكتفاء أيضا باغما بت بكذا
واغماشترت بكذا والصحيح أن ذلك لا يكفي لانهم لما يكتفون في ذلك بالتصريح (فتبين) به منهم من كلام
المصنف انه لا يحتاج الى سبعة حصص وهو كذلك وان كانت حصة الزوجه في البائع ما بعثت بكذا او اغماشترت
بكذا في المشتري ما اشتريت بكذا واغماشترت بكذا فلا حاجة الى الجزم بعد النبي (واذا اختلفا في الصحيح
ان العقد لا ينفسخ) ينفسخ الخالف لان البينة أقوى من العين ولو اقام كل منهما بينة ينفسخ فبالخالف
اولى (بل ان راضيا) على ما قاله أحد دعما آخر العقد قال القاضي ولا رجوع عن رضى صاحبه وان صح

فيحلف كل على اني قول
صاحبه وانما بائنه يبدأ
بالبائع وفي قول بالمشتري
وفي قول يسلو بان فيغير
الحاكم وقيل بفسخ
والصحيح انه يكفي كل
واحد من جمع نقبا وانما
وعدم النسخ فيقول
ما بعث بكذا واغماشترت
بكذا او اذا اختلفا في الصحيح
أن العقد لا ينفسخ بل ان
راضيا

صدق مورثه (ولو قال به نكح بكذا فقال بل وهينيه) أو هينيه (فلا تخالف) لأنهما لا يتفقان على عقد
 واحد (بل يتعاضدان) منهما (على فني دعوى الآخر) كسائر العقود (فإذا كان مودعاً) لزوماً
 (مدى اليمين) أو الزمان (بزمانه) متداً كانت أو منقطعة لأنه لا يملك ولا أجرة عليه لا تقوماً على
 ما يستعمل وجوبها فان قيل كيف يرد الزمان المتصل مع اتفاقهما على حدودها في ملك الزمان بعبء واليمين
 وانفراد البائع به بالبيع فهو كمن وافق على الآخر لو بشئ يتخالف في الحقيقة أوجب بان دعوى اليمين لا تستلزم
 الملك ولو قلوا على القبض بالأذن ولم يوجد وكان كلاً منهما قد أثبت بينهما في دعوى الاسترقاق فماتوا ولو
 سلم عدم تضافهما فمدى الوعد يوافق المالك على ما أقر له من البيع فلا يكون كالمسألة المشبهة بالبيع
 بالتوافق على نفس الآخر لا على لازم (ولو ادعى) أحدهما (حق البيع والاسترقاق) كان ادعى
 استنباطه على شرط (فلا يصح تصديق مدعى الحق بيمينه) لأن الأمل عدم الفساد والتناهي في العقود
 الجارية بين المسلمين الصحة والثاني يصدق مدعى الفساد لأن الأصل عدم العقد الصحيح والمخارج الأصل
 الأول لا ينافيه ينشأ من الشارع إلى اتبع العتود واحدة من ذلك مسائل منها إذا باع دراهماً
 أرضاً وهما يملكان ذواتها فادعى أنه أوفد ذراعاً جنته ما وادى المشتري الشفعة فأصدق البائع
 لأنه أقر بلوذه ومنها إذا قال السيد كاتبته وأنت بنون أو منحور على وعرف ذلك فأنه الصدوق ومنه
 قول الرادى فيها لو اشتد عجباً يكون وجوده شرطاً كبلوغ البائع كاتباؤه ثم قال لم أكن بائناً حين
 البيع وأنكر المشتري واحتج بمأقاه البائع مصدق بيمينه لأن الأصل عدم البلوغ وأما إذا قال السيد
 كاتبته على نجه واحد وقال الرقيب بل على نجهين فإن الرقيب هو الصدوق كغيره من المصدق ومنه ما لو قال
 مشتري المصروب كنت أمان العتود على سلمه وأما لا تنفذ لأفقر فهو الصدوق كما أفتى به المال لا يصدق
 بيمين الغصب ومنها إذا اشتغل لعل وضع المصلح على النكاح أو اعترف فاستدق مدعى وقوعه على النكاح
 لأنه الغالب كسباني في بابه ومنها إذا قال للزوجة أدت في البيع بقرض من الثمن وقال الزمان بل
 ما عاذا فاستدق الزمان هكذا قاله الزكاشي قال شعبة وأبى جهمان فيلان الاختلاف بعد تسليم
 الحكم للزكاشي كور لم ينع من العائدين ولأن تألهما ولو قال المشتري وأبى للمبيع وأنكر البائع أو قال
 المشتري اشتريته ما لم أراه فاستدق مدعى الصحة وكذا لو باع الفريقتين بقرض المصراع فوثر زوج في الأرض
 ثم اشتد داخل شرط المصلح أو أوقات المرأة وقع العقد بلاؤي ولا شهود وأنكر الزوج فالمدعى مدعى
 الصحة (تلييه) هذا الاختلاف قد عرفت أنه يجري في غير البيع كالتكاح وغيره فلو قال لاصدق ولو
 ادعى صحة العقد لكان أولى (ولو اشتري عبداً) مثلاً مبعوثاً (وقبض عليه بعد مبيع غيره فقال البائع
 ليس هذا البيع صدق البائع بيمينه) لأن الأصل السلامة وبقاء العقد (وفي مثله في السلم) بأن يقبض
 المسلم المودع عن السلم به ثم يأتي بمبيع فيقول المسلم إليه ليس هذا القبروص (صدق في السلم في الأصح)
 بيمينه أن هذا هو القبروص لأن الأصل بقاءه شغل ذمة السلم إليه بالسلم فيعبر الثاني يصدق المسلم إليه كالبائع
 وفرق الأول بأن للذي هذا يعترف بقبض ما ورد عليه العقد والأصل بقاءه شغل ذمة المشتري وهناك اعترف
 بيمينه ووقع الاختلاف في سبب الغصب والأصل عدمه وقيدت العبدية كلامه بالعين أحقر الزمان المبيع
 الموصوف في الذمة فإنه كالمسلم به والنعمان المعلن كالبائع المعلن فصدق للمشتري في الأصح (خاتمة)
 لو قبض المبيع مثلاً مكيلاً أو موزناً أو مسمى تخلفان كان قد باع مع مثله في الكيل أو الوزن مصدق بيمينه
 لا خفاء مع عدم جواز الغش القاهر والأصل بصدق الخلفه الظاهر ولأن ما اتفقا على القبض والقبض مدعى
 الخطأ يثبت عليه اليمين كقولهما ثم يثبت أحدهما وادعى الخلفا عليه فلهما اليمين ولو باعه أو وهبه مبيعاً
 فوجد مخرأ أو وجد مبيعاً فارتفعت وقال هكذا قبضته مثلاً أو أنكز البائع مصدق بيمينه أن لم يكن
 صدقة لأن الأصل عدم الفساد ولو اختلفا في القبض صدق للمشتري ولو باع شخص شيئاً فظهر أنه كان

ولو قال به نكح بكذا فقال
 بل وهينيه فلا تخالف
 بعرض كل على فني دعوى
 الاسترقاق إذا كان المارده مدعى
 اليمين بزمانه ولو ادعى
 البيع والاسترقاق فالأصح
 تصديق مدعى الصحة بيمينه
 ولو اشتري عبداً بجاه بعيد
 معجب أبرده فقتل البائع
 ليس هذا البيع صدق
 البائع بيمينه ولو
 السلم بدين المسلم في الأصح

حكم القبول بالخبر (ولا يملك العبد بطلب سيده في الظاهر) الجديد لأنه ليس أهلاً له لأنه لا يملك
 فاشبهه باليهود والثاقبو هو أقدم من ذلك فاشبهه صلى الله عليه وسلم من يباع عبداً وله مال فغاله البائع إلا أن
 اشترطه البائع روبا أو شيئا من ذلك فاشترطه المالك على أن يملكه وأما الأول بيان إضافة فيه إلا أنه خاص
 لأنه لا يملكه الأول كاشف لأنه لا يملكه سيده وعلى القول بملكه هو ملكه سيده ملك السيد لا يملكه
 ولا يملك فيه الركة وليس له بدا لتصرف فيما لا يملك السيد واستحقاقه بقبول سيده من الأجنبية فإنه
 لا يملك بملكه جزاءه الرافعي في الوصف في الكلام على الموقوف عليه وفي القول وفي تكثير العبد باليوم
 وأخرى فيه اختلاف الماوردي والقاسمي والقدر والعلق ممتنع بصلواتهم الركة كالتقن فلا يكون مضافاً
 بخلاف البعض والمكاتب بول ملكه البعض بعينه لم يملكه لا يملكه غيره به جاز يملكه أو لم يملكه وطوازا ولو
 يملكه سيده لأن بعينه ماله والوصف بجميع بدنه لا يملكه الحرقة وليس ملكه سيده لأنه ولو لا يملك
 لضمه فملكه والقول من «لا يملك الأمة بالطلاق» (خاتمة) لوقيل الرقيق ولو سلمها هبة أو وصية فلا يملكه
 وإنما هو سيده عن القول لأنه لا يملكه لا يملكه مولا كلاً مما يملكه ذلك في ملك السيد فهو المهر أن
 كان الموهوب أو الموهوب له أصلاً سيده أو فرعاً له فقبول عليه منفقة حال القبول فهو زماناً أو ماله به بيع
 القبول وقايله قبول الركة ولو بذلك

ولا يملك العبد بملك سيده
 في الظاهر
 (كتاب السلم)

(كتاب السلم)

هو بيع يوصف في القيمة
 بشرط له مع شروط
 البيع أو واحد منها
 رأس المال في المجلس فلو
 أطلق ثم حسين وسلم في
 المجلس جاز ولو أحاله
 وقضه المحال في المجلس فلا

وبقاله السلف بالأصل وسلم وأما سلف والسلم فمقتضى أهل الخبر والسلف لغة أهل العراق قاله
 الماوردي معنى سلمنا أنسلم رأس المال في المجلس وماذا في التفسير وأما المال والأصل فيه فبأن الأجزاء
 قوله تعالى بأيتها الذين آمنوا إذا بئتم بدين إلا يتعالى بن جابر رضي الله تعالى عنه في السلم
 رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه وغيره الصعيديين من أسلف في شيء فليس في كماله ووزن، ولهم
 إلى أجل معلوم (هو بيع) شيء (موصوف في القيمة) قال الشارح هذه عناصره المتفق عليها أي وأما
 فلفظ السلم في شرط فيه على الأصح كما سألني قال الركني وإيسر لئلا يقتضيه بصفة الأمانة والتمسك
 ويؤمن بكون السلم ببدائه لا يبيع إسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح كما في المجموع وإن صح
 الماوردي معناه وبيعه السبي ومثل الرقيق المسلم الرقيق كالمير في باب البيع (بشرط له مع شروط
 البيع) للموقوف عنه عليها بشرط الركة لا يملكه إلا هو بيع كالمير هو أيضاً (أو) مئة (أو) مئة (أو) مئة (أو) مئة
 ثم لم ير رأس المال) وهو الثمن (في المجلس) أي مجلس العقد قبل لزومه، ولأن لزومه كان محققاً في باب
 الجواز أو في تأخره كان في معنى بيع الدين بالدين كان رأس المال في القيمة ولأن في السلم غير ذلك فبهم
 البعير أو رأس المال ولا يضمن ما قبل رأس المال كما قاله القاضي أبو العلي كالمير ولا يضمن
 عنه شرط تسليمه في المجلس فلا يضمن ما قبل قبض رأس المال أو الركة ما قبل العقد أو قبل تسليمه بغيره
 فبما لم يضمن وفيما يضمنه من المسلم فيه ومع في الباقي بقوله قالوا لا يقتضي ثمنين فأنفق أحدهما قبل
 القبض فبشرطه ثمنين ثبوت الخبر وبه صرح في الأثر وأما جزم السبي بخلافه ولو قال المسلم أقتضيتك بعد
 الأثر وقال المسلم البه فله ولا يضمنه معني الحصة كالمير مما يضمن أقالا يضمنين قدمت به المير إليه
 لا تمسح مع انقضائها الظاهر غائلة والأخرى مستحقة ولا يكتفي قبض السلم فيها إطلاق في المجلس عن قبض
 رأس المال لأن فسخه فيه يبرع وأما كالمير لا يضمن على المتعبدات (تنبيه) أفهم كلام المصنف أنه
 لو قال أسلفنا لك المائة الثاني في ذلك مثلاً في كذا أنه لا يبيع السلم وهو كذلك (فلا مطلق) كما سكت
 البينديساري في معنى في كذا (تمهين) الدينار (وسلم في المجلس) قبل القبول (جاز) ذلك لأن المجلس
 جزم العقد فله حكمه فأن غرة أو ثمن أو ثمنه بطل العقد (ولو أقال) السلم المسلم إليه (به) أي رأس المال
 (وقضه الثمنان) وهو السلم إليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك سواء أذن في قبضه قبل أم لا لأن بالخبر إلا

يقول الحق الى هذه الحال عليه غير يزيد من حقيقته لان بوهة المسلم اتم ان قبضه المسلم من الحال
عليه لومن المسلم اليه بوقته باقته وسلم اليه في المجلس مع وان امره المسلم بالتسليم اليه فقلد لم يكن
احد المسلم لان الانسان في اقله ملكه لا يبيع ولا يقر ولا يقره لكن يبيع المسلم اليه ويكبله لا يبيع في قبضه فان
تم المسلم بقبضه قبضا آخر ولا يصح قبضه من نفسه ولن يقر الخواص من المسلم اليه على رأس المال وتقره
قبل التسليم على المال العقد وان جعله الخواص قبضا لان الغنير هذا انقبض الحقيق وان هذا لا يكتفي به الا براه
انتم ان امر المسلم اليه المسلم ما التسليم الى المحتال ففعل في المجلس مع القبض وكان المحتال وكبلا فيه من المسلم
اليه بجمع العقد على خلاف ما مر في اسلمه كالمسلم والفرق ما وجدوا به ذلك من ان القبض فيه بقبض من
غيره المسلم بخلافه ما والمراد في المستثنى بكل تقدير فلهذا تقرر قبضها على وجه الاعتراض عن
الحال به وعليه وعلى مسئلة في رأس مال المسلم ولا يصحها تسليمه مع المسلم بقبض حقيقي (عنه) و
قوله وقبضه المحتال ليس شرطا بل عليه فليقبضه فادى بالمالين فلو كان قبض كان أولى ولو صالح عن
رأس المال لم يصح لعدم قبض رأس المال في المجلس ولو كان رأس المال رقبه فلهذا المسلم اليه قبل القبض
لم يكن قبضا ثم ان غير قبض القبض بان صحة العقد لا يوجد الشرط وانما العتق على المغنير كجزمه التسليم
بعد العقد القروي ويوجد واحد ويوجد في الروضة مع ما يوجب ذلك انه غير يرضى عن غيرها وان اقرها قبله
بمال العقد ولو كان الرقبه يمتنع على المسلم اليه بقبضه ما ذكره الجماعة فثبت قبل التفريق والأغلا (ولو
قنه) المسلم اليه في المجلس (وأودعه المسلم) قبل التفريق (ياز) لان الوديعة لا تسد حتى لزوم المال
وكان يجوز كونه اليه من قبضه كاتساع كلام أصل الروضة في باب الربا وصحة في المبيعات هنا كالبغوي
شذبا لا يخالفه من إلزامه وبها وأقره لان تصرف أحد المدين في ذمة خبيل الآخر بائع اشباع اذا كان
مع غير الآخر من جهة تضمنه امة المانعة من الجباة ما معه فيصح ويكون ذلك أصا منها (وبعوز
كونه) أي رأس المال (مستق) به لونه كيجوز جعلها ثوبا أو جرة وسداقا (دعه قبض بقبض العين)
لانه لما لم يقر القبض الحقيقى اكتفى بما لا يمكن قبض المنة لانهم ائتمروا بها ومن هذا يؤخذ انه لو
بطل رأس المال فماتوا غلبا ومضى في المجلس زمن يمكن قبل ما مضى اليه والعلية مع لان القبض فيه بقبض
وهو كذا وقبضه كلامه أنه لو كانت النعمة متعاقبة تسدته كعلم سورة وخدعة مشهر صغ وبه صرح
الرواية ولم يطلع عليه الا سنوى فيمنه لكن استثنى منه ما لو سلم نفسه ثم أخرجها من التسليم لان السر
لا يدخل تحت اليد قال شيخنا وما استمدد امره اذ لا يمكنه الخواص لنفسه بقبض الاجارة (واذا لم يسخر المثل)
اسبب بقبضه كاتساع المسلم به عند قوله (رأس المال بان) لم يوافق به حتى ثالث (استرد بهيته)
وليس للمسلم اليه ابداله سواء ورد العقد عليه أو على القنه ثم من في المجلس (وقبل لا مسلم اليه ورد له ان
من في المجلس دون العقد) لان العقد لم يتناول عبثه وأصل الاول بان المدين في المجلس بقبضه المدين في
العقد اجمالا كان انما القانه يسترد به من مثل أو ختمه ولو سلمه فاهم أو دناير في الذمة سجل على طالب القنه
الباد فان لم يكن غالب بين العقد لاراد الا لم يصح كالتن في المبيع أو أسلمه مرضا للذمة ويجب ذكره
وصفته (ورؤيه رأس المال) المثل (نسكتي عن معرفة قدره في الاظهر) كالتن والمبيع المدين فان اتفق
فصح وتطرق في العقد فلهذا لم يقر المسلم اليه لانه غارم والثاني لا يكتفي بل لابد من معرفة قدره بالكيل في
المكيل أو الوزن في الموزون وقول المشرح والفرع في المذروع مروج فانه ليس بمثل لانه قد ينفذ
ويصحح المسلم فلا يدرى به يرجع وانفوض بانيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال المتقزم
نسكتي رؤيه بغيره بقبضه فلهذا لم يقره لان دخل الخلاف اذا تفرق قائل العلم بالقدر والقهولا
فرق في غير ان اسلافه بين المسلم والحال والمزجل (الثاني) من الامور التسروطة (كون المسلم فيه ذميا)
لان مقتضى السلم وخوفاه فان قبل البقية دائره في حقيقة السلم فكيف يجمع يعلم ان سلطان امره خارج

ولو قبضه وأودعه المسلم ياز
وبعوز كونه مثله
وتقبض بقبض العين وإذا
فصح السلم ورأس المال
بأنه استرد بهيته وقبل له سلم
البهود بدله ان عسكتي
المجلس دون العقد ورؤية
رأس المال نسكتي عن
معرفة قدره في الاظهر
الثاني كون المسلم فيه ذميا

من المشرط أصيب به ان الله تعالى قد شرع بالشرط حالاً بعد ما عرفت ان اول حيث ذكره النبي (فلو قال أسأت
 اليك هذا التوب في هذا المبد) فقبل (قابض يسلم) فلهذا لا تنقله الدينية (ولا ينفق) في الاظهر
 الاختلاف للفظ فان اسم السليم يقتضي الذي يقول الله به مع التعيين يتناقضان والثاني يقتضيها آثار المعنى
 (ولو قال اشترى به) مثلاً فبما قد ذكرنا في الهوامش ان الله تعالى جعل العقد بيعاً اعتباراً باللفظ وهذا هو الاصح
 في أصل الرواية وصحة البعوى وغيره ولم يصرح في الشرحين هنا بترجيح (وقيل مثلاً) اعتباراً بالمعنى
 واللفظ لا يعارضه لان كل مسلم يبيع كأن كل حرف يبيع فاعلان البيع على السلم الخلاف على ما تناوله
 وهذا ما وجدته في افزون والله الشيع أبو محمد عن النص وجري عليه الشيع في التبيين حيث علم في شرحه
 بأنه وجه صحة ابن العباغ وقال الاسنوي القنوي عليه ويحل الخلاف اذا لم يذكر هذه اللفظة السلم فلوقال
 به ذلك مثلاً واشترى به مثلاً فسلم كل يوم به الشيعان في طريق الصفقة (تقيسه) في تحديد المصنف
 السائل للهوامش المعينة ليس بشرط بل لو كانت في اللغة كانت على اختلاف التقديم أيضاً (الثالث) من
 الاموال والمشر وعلمنا ان مقتضى قوله (المذهب انه اذا اقبل عرض لا يبيع السلم اذ يبيع وحله) أي المذهب
 (ومؤيد شرط) بان اصل (المذهب) لا يبيع في عدة اوقات الا في ارض خارجا عن الامكنة
 في ذلك (والا) بان اصل السلم لم يكن له مؤنة (فلا) بشرط ما ذكره بتعين مكان العقد للسليم
 لا يعرف ويكنى في نفسه ان يقول نسلم في بلدة كذا الا ان تكون كبيرة كغنداد والبصرة ويكنى
 احد قرو في اولها ولا يكتفى احد احواله الى منزله ولو قال في أي البلاد لم يثبت شرط أو في أي مكان لم يثبت من بلد
 كذا فان السليم لم يشرط ولا جازاً او بيلاً كذا أو بلد كذا فهل يفسد أو لا وهو ينزل على تسليم المصنف بكل بلد
 وحينئذ انما هو كالمالك في الشيء الاول قال في المأكل والغرفين نسلمه في بلدة كذا ونسلمه في شهر
 كذا حيث لا يبيع اختلاف الغرض في الزمان دون المكان ومقابل المذهب من شرط ذكره الرافعي
 فليست في ذلك شرع من أراد ومن شرطنا التعيين في كماله وجب لم يشرط في كماله في كل موضع فلو عين مكاناً
 لم يرب بغير المراد ونحوه من مالا يبيع السلم فعين اقرب موضع صالح له الى القيس في كل موضعين
 ثلاثة اوجه وما ذكر في السلم لا يؤجل اما المأكل فيعين في موضع العقد والسليم فيمن كان شهر ما
 للسليم اشترط ان كان كماله ابن الرقة فان مضافه فعين بخلاف البيع للمعين لان السلم قبل التأجيل
 فقبل شرط ان يضمن تأخير السليم بخلاف البيع والمراد بوضع العقد التأجيل لانفس موضع العقد
 والغرض في اللغة كالمسلم فيه والذين المعين كالبيع المعين وفي زيادة الروضة قال في النخبة كل عوض ما تزم في
 الذمة أو غير مؤجل من فحوى أو زوجة أو عرض خلع فحكم السلم الحلال ان من السلم مكان معين
 والاعين موضع العقد لا كل عوض ما تزم في الذمة يقبل التأجيل كلسلم في بيع قبل شرط ان يضمن
 تأخير السلم كسليم (دبيع) السلم (حالا وسجلا) بان يصرح بما للمأجل في النص والاجماع
 واما الحال قبل الاولى ليعبد من الغرض فان قيل الكتابة لا تصح بالمحلل وتصح بالمؤجل اوجب بان الاجل
 فيه التماثل لعدم قدر الزمان في الاول ينافي ذلك فان قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اجل
 معاجم اوجب بان المراد بالاجل لا الاجل كأي الكيل والوزن بل بالجلو بالتردد وانما اوجب حالاً
 اذا كان السلم فيه وجود عند العقد والاشترط فيه الاجل كالكتابة وليس لنا عقد بشرط فله الاجل
 شهر ما قلنا قبل ما فائدة المفعول من البيع الى السلم للحال فليجب بان فائدة جواز العقد مع غيبة
 المبيع فان البيع فلهذا يكون حاضراً أمراً فلا يبيع بعه وان أخر لا حضور وما فات على المشتري ولا من
 الانسحاب اخذ منه عاقبة الذمة (فان اطلق) عن المحل والمؤجل وكان السلم فيه موجوداً (ان عقد حالاً)
 كالتمن في البيع المطلق والاخر فان لم يكن السلم فيه موجوداً لم يصر (وقيل لا ينفذ) لان المانع في السلم
 التأجيل فعمل المعلق عليه فيكون كالمؤجل كالمأجل لا ينفذ وعلى الاول لو اختلفه اجلا في المأكل خلق على

فلوقال أسأت اليك هذا
 التوب في هذا المبد قابض
 يسلم ولا ينفق يبيع في
 الاظهر ولو قال اشترى
 منك فو بامتنع كذا لم يذ
 الدوام فقلنا يثبت العقد
 بعه وبقيل مثلاً الثالث
 المذهب انه اذا سلم عرض
 لا يبيع للسليم أو يسلط
 وحله مؤنة بشرط بيان
 حصل السلم والا فلا
 وبيع حالاً وفي جملته
 أطلق العقد حالاً وقيل
 لا ينفذ

عدومن المتابع من كناية الوزن في البيع دون كل واحد جزأنا ممنوع كما قال شيخنا لانه بشرط
 ذكرهم كل واحد من ذي الحق والوجود قال الرازي ولا يجوز السلم في البنية الواحدة والسفرجة
 الواحدة لانه يحتاج الى كبرها ووزنها وقيل بوجوب هذا الوجوه (ويصح) السلم (في الجوز والوزن
 بالوزن) لا بالمد (فرفع عن اختلافه) يعطى ثمنه ووزنها بخلاف ما لا يقل اختلافه للثمن لا يصح
 السلم فيه لاختلاف الاضمار في ذلك وهذا التقييد لسد تركه لا لمصلحة على اطلاق الاصطلاح بالوزن وسكت
 عليه الرازي وحرمه في المرد والمشتق هنا في الروضة لكنه قال في شرح الوسيط بعد ذكره والمشتور
 في المذهب ما اطلق الاصطلاح في البيع على ما اشترى والمواهب التمسك بما قاله في شرح الوسيط
 لانه يتبع لاختصاصه وهذا هو المذهب الذي يدعى كما قال ابن شهاب في الخلاف الشيخين في باب الزمان والوزن
 يصح المرد بالوزن والوزن بالوزن كبيع خمر ما لم يشترط فيه هذا الشرط مع ان الزمان لا يشترط في
 السلم (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كبيع في الاصطلاح) كبيع على الحبوب والتمر والنشأ والحبوب
 في المكمل وعلى الخلاف في بيع الجوز الذي اورد في المتن من الجوزين كبيع ما لا يوزن بالوزن
 بالظاهر لكان اولي لان اختلاف قولنا لا يوزن ان قال السكندر يجوز التكيل والوزن في البدق والخس
 قال ولا آمن بهما خلافا وبما في الروضة وهذا لاختلاف فيها اه وانما يجوز السلم في هذه الاشياء
 في القصر الاقل فلما قيل في السلم في الوزن لا يوزن الا في القصر الاقل لان هذا لا يوزن بالوزن
 قاله الا في القصر الاقل فلما قيل في السلم في الوزن لا يوزن الا في القصر الاقل لان هذا لا يوزن بالوزن
 الخمس كبيع الجوز والوزن بالوزن (ويصح في المتن) بكسر الباء (بين العدد والوزن) ثوبا
 يقول من لا يوزن بالوزن كل واحدة كذا لان التفسير من اختياره لا يوزن في كل واحد فالواجب
 ائدة والامر في رده على التقريب وبشرط ان يذكر الماويل والعرض والتعانة لكل يسوقه من طين
 معروف (ولو عجب كذا) السلم ولو كان حلا (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) ككوز لا يوزن
 قدر ما يصح لان جده ورواياه قد ينفصل قبل قبض ما في القصة ويزيد في النزاع بخلاف بيعه من ماله
 الصرة فانه يصح لعدم العرو (والا) ياب كان الكيل معتادا بان عرف قدر ما يصح (علا) يقصد
 السلم (في الاصطلاح) وبما يقتضيه كسائر الشروط التي لا غرض فيها لوقوم مثل المعين معناه فليس طمان
 لا يبدل بمثل العدة وتعين الميزان والوزن والمشتق في معنى فليس المكمل فالشرط الذي عذرنا به
 ولم يكن ما لم يقدّر لم يصح لانه قد عرفت قبل القبض والثاني قد عرفت من الكيل ونحوه والثالث ولو اختلفت
 المكاييل والموازين والوزن ولا بد من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع فحصل الاطلاق عليه كفي
 اوصاف السلم فيه (مخرج) لوقال أسلمت البنية ثوب او في ساع بر مثل هذا الثوب او البنية يصح
 لان المتاركة قد عرفت في الكوز وان قال أسلمت البنية في ثوبين ثوب قد عرفت قبل ذلك
 ولم يثبت ما عرفت مع وقار حاشا بما يابك انما عرفت على المعين لم تعمد العدة (ولو سلم في غمر غمر ما يصح)
 او استبان اوصافه ان في قدره لم يثبت (اي يصح) لانه قد عرفت على المعين لم تعمد العدة (ولو سلم في غمر غمر ما يصح)
 غمر لا حاجة اليه وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين السلم الحلال والنازحل وكذلك او غمر ما يصح
 (أو) قرية (مناجاة) ان في قدره لم يثبت (مع في الاصطلاح) لانه لا يشترط ثوبا او ثوبين او ثوبين الا ان
 يثبت فيه احتمالات لا مالم قال ابن شهاب في الروضة ولما عرفت من كلامهم الاول والثاني انه يقتضي المكمل اعتمد
 القادة (تبيين) لم يشرعوا الضابطا للصحة بغير الكيفية ونقل ابن كعب عن الشافعي ما يشي بان
 الكمية ثمانية من قبله لا قطع الصفة بغيره بكترة الثمار وقاموا بالثمن مثال ما عرفت لها
 قال الزركشي كان في ذلك كرهه المستلزم في شرط القدرة على التسليم لانه يوجب مالا في شرط معرفة
 المتدبر او قائم اليه في شيء (و) بشرط صحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها العرض الثمن لا

ويصح في الجوز والوزن
 بالوزن في نوع بل لاختلافه
 وكذا كبيع في الاصطلاح ويصح
 في البنية بين العدد والوزن
 ولو عجب كذا لا يصدق ان
 لم يكن معتادا والاصطلاح
 الاصطلاح ولو سلم في غمر غمر ما
 يصح لم يصح او غمر ما يصح
 في الاصطلاح ومعرفة الاوصاف
 التي يختلف بها العرض الثمن لا

جبر ونبالكافه على العتاج بل خبر وثنى علقا على اشتراكها وادناه الشهود في هذا النوع يسع فيه
 المرد وليس منه بل هو نوع واحد كاذ كذا في الترسخ والروضة وهو الاشتراك خلقه لمؤدبه أو أثره
 لكان أوله يصح السلم في الدين واللعن والزبد وينسب ذلك كبر جسب هو الله ونوعه وما كونه من
 مري أو العتاج من بنوعه كذا في الدين واللعن أنه يوجب أو يثبت ولا يصح في ما مضى الدين لأن حوضه عيب
 الا في عتاج لاما بجمع فيه ولا يضر وصفه بالجوهرية لان مقصودنا هو ما بين المطلق بعمل على الحلول
 وان يصفه كذا أو يثبت وجوده أو يصح السلم في الدين كذا أو يثبت وجوده ولا يثبت كذا في الدين لانهم لا يؤثر
 في الميزان وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 وعليه يعمل في كل شئ السلم في الدين القديم واللعن في الدين كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 على ذلك لا يثبت في الميكال ولا يصح في الكسك وكذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 لا يصح السلم فيه (في الاصح عند الأكثرين) كذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 وصحة الامام وسبقه وكذا في الدين واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 الأولى للمصنف تأشير هذا المسألة الى الكلام على مع السلم في الملبوسات واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 لعدم ضيق تأشيرها في الاجل الملبوسات وهو الملبوسات واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 اليمين كذا في السلم (ولا يصح) السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 لانه لا يثبت في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 الاستغناء (ولا يثبت في السلم) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 والبراقين وغيره على الجواهر النفسية لانه لا يثبت في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 واجتماع هذه الامور وان خرج بالاشتراك في الملبوسات واللعن وهو المطلوب وبذلك كذا في الدين واللعن وهو المطلوب
 وشما الملبوسات يثبت وجوده في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 ولها (أشودها لانه لا يثبت في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 الفرق كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 يثبت في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 الحساب فلا يمكن مع ذلك من التأشير في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 الامور التي لا يثبت في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 (فرع مع) السلم (في الملبوسات) لانه يثبت في القصة فربما في خبر مسلم فقهه أنه على الله وسلم فافترض
 بكرافيس على الفرض السلم وعلى البكر غير من سائر الملبوسات وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم
 أمره وبن المص رضى الله تعالى عنه أن يأتى به يديه من الابل وهذا سلم لا فرض للمص من
 الفضل والاحيل وسلبت التمس من السلم في الملبوسات قال ابن السكيت في الاستقامات خبر ثابت وان خرج
 المص (بشرط) في السلم (في الفرق) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 اختلاف من النوع وجب كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 (وبصف) حوايه به الله أو كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز) كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 قول الفرق في الاستسلام وفي السن ان كان بالقلوب الإقرار بسيد ان علمه والافعال والتفاسير في الدين

لا الملبوسات في الاصح عند
 الاكثرين ولا يصح فيها
 ندر حوضه كعدم العبد
 بوضع العز ولا يثبت
 استغنى وسطه وجوده
 كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 وساربه وأشبهه أو ولها
 (فرع) يصح في الملبوسات
 بيشترط في الفرق في ذكر
 حوضه كذا في السلم (عيا بد وجوده كعدم العبد بوضع العز)
 وبصف بياضه بجمرة
 أو شرفه كونه وأنوته
 وسنه

بطونهم (ورده) أي فاقته (طولا وسمرا) أو بصفة فخذ كرواحدا من ذلك للاختلاف الترضيحي
 (وكذا) أي الوصف والسن والقدم (على التقريب) حتى لو شرط كونه ابن عمر مثلا بلز بانه ولا نعني
 لم يصح لندره (نقبة) لم يذ كر في لفظ التقريب إلا بالنسبة إلى السن وكذا عوفي الشرحين والرواية
 قال ابن النقيب وماذا كرمه صنف حسن ابن ساعدة عليه السلام وقال الأذوي وما تقتضيه عبارة من أن كل
 ذلك على التقريب لم أره غيره وإنما هو شأن الأمر كإقال وانحصار السن بذلك للتباين لأن المراد حقيقة
 التقدير بفساده أولى بأن يكون على التقريب لكن لما ظهر ذلك في اللون والقدم لا في اللون وحده وذلك كونه
 والأفونة بلا يقال فيها على التقريب في العبرة ثلاثة له وذلك حلت عبارة على المراد لأن هذا معلوم
 أنه لا يثبت له التقريب وكلام الله تعالى قد يوجب عدم اشتراط الثبوت أو البكارة والاصح للاشتراط (ولا يشرط
 ذكر الكتميل) بل في الكف والحلة وهو سواد يعلو جفون العين كالكميل من غير أن يكتمل (و لا
 الحسن) في الأمانة (وتحريمها) كالأصم وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكتم الوجه وهو استدارته
 وشغل الإرداف ودفعها عن النظر والامانة (في الاصم) اتساع الفم بأفهامها والشفتين بشفرتها لأنهما مقصودتا
 لا تؤدي إلى عزو وجود غائب القميص بغيرها أو ينزل في الملازمة على أقل درجاتها ومع ظهور هذا وفوقه
 المتبعد الأول ومن ذكر مخرج الأسنان أو غيرها وجعل الشعر وسطه وصفة الحاجبين لاسائر الأوصاف التي
 تؤدي إلى عزو الوجود كأن يصف كل عضو على حدة بأوصافه المقصود من تفاوته بالعرض والعمق
 لأن ذلك لو ثبت العزوة ولو شرط يكون الرقيق يرد ما أو كذا أو مزايا مع اختلاف كونه شاعرا لأن الشعر
 طبع لا يمكن تعمله فيعز وجوده بالأوصاف المذكورة وبخلاف خطه الرديح وعزوبة الكمالات وحسن
 الطلح لله تعالى ولو شرط كونه زائنا أو سارقا أو زانقا مع كونه أمة أو متحررا وذلك وفرق بينهما
 مناهة بغيره وذلك أمور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يثبت له ذلك وقال الزركشي الفرق
 صحيح فاحتماله أن الغناء والعزب بالعمى لا يحصل إلا بالعمى وهو محذور وما أدى إلى محذور يختلف
 الزوال والسرقة ونحوهما فأنها موبقة تحدث من غير أن يفرق بين آخر وهو أن الغناء ونحوه لا يثبت مع الزوال
 من الطبع القابل لذلك وهو غير مكسب فلم يصح وهذا أولى فيعتبر على الأول أن يكون الغناء محظورا
 بالعمى بغيره بخلافه على هذا مع أن التحقيق أن الغناء ليس محرما مطلقا لو أجاز الحرام إذا كان بآلة الله
 الاجتماعية ولو أجازها بغيره بغيره في كبره مع كماله صغير الأهل في كبرها فإن كبره بكسر الباء أجزاء
 من المسألة فمعون وطئها كونه أئيب وردها بالعب (و بشرط في الأبل) والبقر والغنم (والخيل
 والبغال والخيول) المذكورة والأفونة والسن واللون (والنوع) لاختلاف الغرض والعفة بذلك فيقول
 في الأبل بغنم أو غراب أو من من تساج بني فلان أو بلدي فلان وفي بيان الصنف المتكلم أو حبيبة
 أو دور به لا تختلف الغرض بذلك وفي الخيل عربي أو تركي أو من خيل بني فلان لمائة كشميرة قال
 الجرجاني وبنيها البغال والخيول البليدية وله مصري أو رومي وكذا الغنم فيقول تركي أو كردي ولواشخاف
 صنف النوع فعلى ما سبق في الفرق ولست في المأورد من اللون لا يبق فلا يصح السلم فيه لعدم
 انقباضه ولأن الحيوان الخالص من أمة أو غيرهما لا لا يمكن وصفه مافي البطن (نقبة) ظاهر كلام
 المصنف أنه لا بشرط ذكره اندر وهو كذلك فقد نقل الرافعي اختلاف الأصحاب على ما نقل للمأورد ليس
 لا في سلاله وجهه أحبب بانه وجهه يعرف مما وجه به عدم اشتراط الدمج ونحوه يندب في غير الأبل
 ذكر أوائله الخالصة لمثلونه كالأغز والتميل والطير يطعم اللام ونحوه من الخيل مائة التفريخ في أحد شق
 وجهه قاله الجوهري (و) بشرط (في الطير النوع) والصغرو كالمجنون أي أحدهما والسن إن عرف
 و برجع فيه لا يباع كالأفونة والذ كونه أو الأفونة إن أمكن التمييز وتلقبه غرض (فرع) قال
 الأذوي القايح أنه لا يجوز السلم في التحل وإن يزوجها ولا يمكن سمره بدولا دون ولا كيل وأن يجوز

وقسده طولا وفسرا وكذا
 على التقريب ولا بشرط
 ذكر الكتميل والسن
 ونحوه إلى الاصم وفي
 الأبل والتميل والبغال
 والخيول كونه والأفونة
 والسن واللون والنوع وفي
 الطير النوع والصغرو وكبر
 الجائنة

أصله ذكوره أو أنثونه لا تصرف الالف أنعم واشتوا بذلك عن ذكر الفين والحسونة وبادوا التوز
والوقت تفرقي أوربي والاول والقصر والوزن ولا فيل الا من في من ربح وشعر كشولن ويعوز
شرط غسله وبيع في النمان فيذ كرسية أدنى على حوضه أو غزله مع نومه بالباد والون وكثرة الحوضاته
ونعمه منه أو شوشا ونورفة الغزل أو غفله وكونه جديدا أو شيئا ان اختلف الغرض ويأتي ذلك في نحو
الصوف كذا من كج ومما في النمان يجعل على الخفاف وعلى مائه الحب وبيع في حبه لافي النمان
في يوزن ولو بعد السق لا يستعمل للقصود بما لا يحل فيه بخلاف الجوز والوزن كما قال الماوردي
ولا يجوز استعماله في السكان على شبهه ويعوز بعد ذلك أي وبعد التفتيش فلا يبيع قبل ذلك أو المراد بان
التفتيش قد ذكره بلده ولونه وطوله أو بصره ونعمته أو شوشته ودقته أو غفله وعقته أو حسنة ان
لشأن الغرض بذلك ولا في الفز وقبه ودومها أو مئالا لا يمنع معرفته وزن الغز ما بعد خروجه منه
فيوزن ويبيع في أنواع العمار الماء والوجود كالمسك والذهب والياقوت والورد والحريران لا يباعها
فيذ كرسية من وزن ونحوه والوزن والسوق (و) بشرط (في الفز) أو الزبيب أن يذكر (لونه)
كأيض أو آخر (لونه) كسعة في أو برني (و) بلده كسري أو بغدادي (وهو غير الحبان وكبرها) أي
أحد هاتين صغير الحب أقوى وأشد (وعقته) بكسر العين كما قاله الاستووي وبيعها كما يباع في المان من
سبب المصنف عطف (وحسناته) أي أحدهما لا يختلف الغرض بذلك ويصحب من بينه وبين عام
أو عاين أو نحو ذلك فإن أطلق فالنفس الجواز فيقول على معنى العتق وبين كما قال الماوردي أن الخفاف على
النقل أو بعد الجواز فإن الأول أفنى والثاني أسنى ويستثنى من جواز النقل في الفز المنكوز في الفواصر
وهو المسمى بالهجرة فإن لا يبيع السهم فيه ككافله الماوردي عن الأصحاب لأنه لا يمكن استيفاء عقته للمسرودة
بعد كلفه قال السمرقاني لأنه لا يبق على صفه واحدة غالب ولو أسلم في غمر ترويع النوى في حسنة وجوان في
الحاوي بفله رهنها المصنف والرب كالكثير فجملة كرسية معلوم أنه لا يفتن فيه (والخفانة وسائر الحبوب كالقز)
في الشرط المذكور تعيين نوعها كالشاي والصرى والمعيدى والجبري ولونه فيقول أيض أو آخر
أو أصغر قال السبيعي وعادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صفات الحبات وكبرها وهي عادة فاسدة بخلاف
الناس السابقين والأصحاب فبعض في أن يبيعها (فروح) يبيع السهم في الادفة في كرسية ما مرامى الحب
الامقدار وبيع كرسية أيضا أنه يعلن برجي الدوب أو الماء أو غيره ونشوة الطعن أو أعونه وهو يبيع في
التفالة كقوله ابن الصانع أن الفصيات بالكيل ولم يذكر تلافها فيه ولا تكسار ويندمو يبيع في النان قال
الروابي وفي جواز في النان وفي النان وجها المذهب الجواز كالكثير ويعوز السهم في نصب السكر
بالوزن أي في قشر الاسفل وبشرط فباع أهله الذي لا يخلو فيه كما قاله الشافعي وقال المزني ونطلع
بجاء يعرفون من أسفه ولا يبيع السهم في العقار لأنه من عين مكانه فلهذا لا يثبت في المعنوا لا فيجوز
(و) بشرط (في العمل) أي عمل النقل وهو المراد منه لا يخلو في كرسية مكانه ولونه فيقول
(جبلي أو بادي) لا يختلف الغرض بذلك لأن الجبلي أطيب (صيني أو خروبي أيض أو أصغر) لا يباع
الغرض بذلك وبين مرعا كالكثير في النان قال الماوردي فإن النقل يقع على الكسرة والصغير فيكون
دوام وبيع على أنوار النما كته وغيره فيكون له قال الأذري وكان هذا في موضع يتسوق فيه ربي هذا
بغيره وهذا بغيره موفيه بعد (ولا يشرط العتق والمداغة) وإن شرطه الماوردي لأن الغرض لا يختلف
فيه بذلك لأن العمل لا يتغير وإن خال بعضهم في عدم تغيره فكل من يبيع كل شيء يحفظه (ولا يبيع) السهم
(في الملوخ والمشوى) أي الناضج بالناو لأن نأير النار فيه لا يضبط ويصح في كل ما دخلت من
ضبوطة كالصان والسكر والغائب والبا واليسر كالمصنف في تصحيح التفسير في كل ما دخلت
تار لمادة مثل بعض المذكورين وإن خالف في ذلك ابن القري في روضه تبع الاستووي وبؤد الأول

وفي الفز لونه ونوعه وبلده
ومن غير الحبان وكبرها
وعقته وحسناته والخفانة
وسائر الحبوب كالقز وفي
السهم جبلي أو بادي صيني
أو خروبي أيض أو أصغر
ولا يشرط العتق والمداغة
ولا يبيع في الملوخ والمشوى

بقوله (ويجوز منطلقاً) منها (على الجيد) لا عرف والثاني مشروط باختلاف التفرع من ذلك
 تركه الى التراجع ورد الجدل المذكور وعلى كلا القولين يتناول على أقل المقدمات فلو شرط الأجود لم
 يصح على الأصح لأن أقسامه غير مألوفة وان شرط الداعية كان مشتركاً في النوع مع على الأصح لا يقتضي
 ذلك أن الداعية العيب لم يصح لأن لا يمتنعها الإنسان وديه الا بوجوده في ما تخبر عنه وان شرط الأردأ
 مع على الأصح لأن طلب الأردأ من المفسر عند (ويشترط) مع ما من شرطه كونه لا توصف
 معروفة في نفسها (معرفة العاقد من الصفات) فليجوزها لا يوجد معها لم يصح كلياً (وكذا غيرها)
 أي معرفة عدلين غير الله اقدس (في الأصح) ليرجع اليهما عند تنازع العاقدين والثاني لا يشترط
 معروفة في نفسها وعلى الأول بخلاف ما تقدم في الاجل من الاكتفاء بمعرفة العاقدين أو معرفة عدلين في
 التاجيل بشرط شهر الزوم وتقدم الفرق بينهما

• (فصل) في بيان أدلة غير المسلم فيه عند وفاته أو قبله في ماله (لا يصح أن يستبدل من الملة فيه غير
 جنسه) كالمسلم من الملة (دفعه) كالتميز العربي عن الملعلي لأن الأول اعتبار من الملة فيه وتقدم أنه
 ممنوع مع عدليه والثاني يشبهه بالاعتناء به (تنبيه) الحاشي في الاعتناء أن يختص الملة فيه بماله
 من الملة التي في ماله الملة (ويفيد يجوز في نفسه) لأن الجنس يجمعها فكان كل واحد من النوع
 واشتات الصفات ولهذا يحرم التفاضل بينهما ويضم أدمهما الى الآخر في كل (د) لكن لا يجب
 قبوله لأن خلاف الافتراض باختلاف الأنواع (ويجوز) ماله (أردأ من الملة) لأنه من جنس
 نفسه (د) لكن لا يجب قبوله لأنه دون سنة (ويجوز) ماله (أردأ من الملة) لأنه من جنس
 قبوله في الأصح لأن الامتناع منه يتخذ ولا يشترط به بل لم يجد مديلاً له وامتدته بغيره وذلك چون أمر
 المتنازع به بل هو الثاني والثاني لا يجب لماله من الملة كالمسلم اليه في شبهة خسة أذرع فجاء بهامته فانه
 لا يجب عليه قبوله في الأول بل الأجود له لا يمكن فضاء الملة اتاهه بخلاف زيادة الملة فتم ان كان
 على المسلم شرط في قبوله كان أسلم اليه في عبادة أو ماله أو زوجته أو زوجها لم يجب قبوله
 وإن جاءه ماله أو ماله فوجده ان وجه المتع وهو القائل أن من الملة كل من يحكم بعقده عليه ذكره المأورد
 • (تنبيه) تفاوت الرطب والتمر تفاوت نوعاً وتفاوت وصف وكذا ما في معناه السماوي وماله الأرض
 والعبد المأدود والعبد التمر فكذلك لا يجب عليه قبول الآخر ولا يجوز ولا يصح أن يقبض ماله فيه كمالاً
 بالرطوبة ولا يحكم ولا يكمل أو وزن غير التمر وضع عليه العقد كل باع ما عاها فأكمله بالذو لا يزال المكيل
 ولا يبيع الكيل على جوابه بل عاؤه وبمب على رأسه بقدر ما يحتمل وبسمل التمر جالوا في أول جفافه
 لأنه قبل جفافه لا يحتمل غيراً ولا يجرى ما تنافى جفافه حتى لم يبق فيه شيء لعل لأن ذلك نقص كذا كراهين
 الرطوبة أي غير ماله بل الرطب غير مستحق وهو البسر ماله بالتمر ونحوه حتى يشترط أي الرطب
 وهو المعنى بالمعروف ولا بد من رطب الحنفية ونحوه فتمش من التراب والذر والشعر ونحو ذلك ونحوه
 التراب ونحوه يحتمل في الكيل لأنه لا يظهر فيه باقي الوزن لتأثير رطوبته ومع احتماله في الكيل ان كان
 لا شراخ أن تراب ونحوه مؤتمن بالزمن وقوله كماله في الرطوبة أو تمر (ولو أحضر) أي المسلم فيه المؤجل
 (قبل محله) بكسر الحاء أي وقت بله (فامتنع المسلم من قبوله بغير صحيح بان كل حيوان) يحتاج لوقت
 اها وقع كآبسه في الحر بذلك فلو قصر الملعلي لكان له الامتناع (أو وقت غلظه) والأصح غلظه كما
 استعماله المصنف في باب الهدية وكان غراً أو لحماً بدأ كاه عند الشل طرباً أو كان مما يحتاج الى مكان
 له مؤتمن كالخنازة الكبيرة (لم يجر) على قوله لا تضره وان كان للمؤدى عرض صحيح في التعليل • (تنبيه)
 لو غير قبوله كان لبنه ماله كونه لكن أولى من التفسير بان لانه يوجب الحصر فيما ذكره وليس مراداً
 ولكن بكثرة كلام المتعجبين الاتيان بان بدل كائن ولكنه خلاف المصطلح عليه وقوله أو وقت غلظه

ويجوز منطلقاً على الجيد
 ويشترط معرفة العاقدين
 الصفات كذا في الأصح
 (فصل) لا يصح أن
 يستبدل من المسلم فيه غير
 جنسه ونوعه وبطل يجوز
 في نفسه ولا يجب ويجوز
 أردأ من الملة ولا يجب
 ويجوز أجود من قبوله
 في الأصح ولو أحضره قبل
 محله فامتنع المسلم من قبوله
 أرض صحيح بان
 سبوا أو وقت غلظه

أول وقت فخره فلا يصح صلاه على شجر كان (والا) كان لم يكن المسلم غرض صحيح في الاشتغال (فان كان
 للمؤدى غرض صحيح) في التجديد (كالمشرك) أو براعتان (أجبر) المسلم على الغبول لان امتناعه
 يستند في مقت (وكذا) يجبر عليه غرض اشتغال الجلس وهذا الخلل أو (لجبر غرض العبادة) أى براعة
 دمه المسلم اليه (في الأجر) وكذا لا العرض كما اقتضاه كلام الرضى لان الاجل حق للمدين وقد استغنى
 بآفته من قوته بعض ثلثه فليس يفتقر كروا في باب المداوى أن المدين اذا استغنى الاجل لا يستأجر
 حتى لا يتمكن المستحق من ما يبتغى أجيب على الاستغناء على ما هو عليه الى المطلب للمؤدى البراءة والتمنع
 يحصل اولها فلو كان أقوى مع أن الاجل لم يستغنى في المارضة بين والثاني لا يجبر له، وقوله بما يخرجه
 لوجه الرضى غرضه اذ فالمرى باب المستحق على الاصح كما قدمه كلام المصنف فانه لم يفتقر الى غرض المؤدى
 الاضطرار عدم غرض المستحق ويجبر له على قبول كل دين سالان كان غرض الدين غير البراءة
 وعما هو اول البراءة ان كان غرضه البراءة قال السبكي هذا اذا اضطره من هوانه فان تبرع به غيره فان
 كان من حرج ليجب الغبول لله والافان كان المنعرج الواو وجب الغبول لانه يتخلص من كراهة نفسه
 أو به فضاء تردد جوابي الثاني اه والتمنع عدم الوجوب وحيث ثبت الاجبار وأسرع الى اشتغال
 قبله لما ذكره (تنبيه) لو اضطر المسلم جه طالع في مكان التسليم فغرض غير البراءة أجبر المسلم على
 قبوله أو اضطره أجبر على الغبول أو الاضطرار فبذلك يفرق في المخرج والحال المحض في غيره كان التسليم
 أذا حرج عليه صاحب الأثر في الثاني والثاني يقتضيه كلام الرضى وأصلها وهو الوجه الاجباري لها
 على الغبول فضا والفرق ان المسلم في ثلثتنا استحق التسليم من الوجوب زمانه ومكانه فامتناعه منه بعض
 ما هو مقتضى عليه باب البراءة بخلاف ذلك (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد الجمل) بكسر الجاء (وقر
 على التسليم) بفتحها أو هو، وكلمة المدين بالمعد أو اضطره ومطلبه بالمسلم فيه (لم يبرئه) أى المسلم اليه
 (الاداء ان كان له) من محل التسليم المحل المتفر (مؤنة) ولم يحمله المسلم عن المسلم اليه اقدم
 التزامه له أو لتفريده بذلك بخلاف ما لا مؤنة له في كذا أو لا مؤنة له أو تعلقها المسلم عليه بل هو لا اداء
 اذ لا حرج عليه يستند (تنبيه) وأشار المصنف بقى الاداء فاما الى أن له الدعوى عليه البراءة بالاضطرار
 معه الى مكان التسليم أو بالتوكيل ولا يجبر (ولا عليه بفتحها على الجمل) على الصحيح) لامتناع الأعضاء
 عنه كسر لكونه الفسخ واستفاد ومن المال كأثر اضطر المسلم فيه (وان) اضطر المسلم اليه في غير محل
 التسليم (امتنع) المسلم (من قبوله حقا لم يجبر) على قبوله (ان كان لتسليم) الى يحصل التسليم
 (مؤنة أو كان الرضى) المضيق له أو الطريق (مخرقا) اضطره بذلك فان يرضى بآفته لم يجبر مؤنة
 التعلق بل لو بذله لم يجز (وله الله كالأضيق) (والا) بان لم يكن انتقم مؤنة ولا كان لموضع أو الطريق
 مخرقا (فلا يصح اجباره) على قبوله ليعمل له برأه الله وما لا يرضى به على القولين السابقين في التجديد
 قبل الخلل لغرض البراءة وقد مر تعليلها

(محل) في الغرض وهو بفتح القاف أشهر من كسرهما ومعناه الفسخ ويطابق ما بين الثاني
 لغرض ومصدرا بمعنى الاقراض (الاقراض) وهو تعلق الثاني على أن يرد به ومعنى بذلك لان القرض
 يقع لله فغرض تعلقه من ماله وتعبه أهل الجواز سلا (منسوب) اليه يؤخذ تعالى واقبلوا المسح
 وقوله صلى الله عليه وسلم من نفس عن أخيه كربة من كربة الدنيا نفس الله عنه كربة من كربة يوم القيامة
 والله من العبد ما دام العبد في عون أخيه وادب سلم وفي صحيح ابن عباس عن ابن مسعود عن أنس
 مسلما وهو امرئ كله أسر صدقة فأن قيل يعارض هذا ما روى ابن مسعود عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قالوا أينعتكموا على باب الجنة لانه أسرى بالصدقة بشرائه لها والقرض بشيئة
 عشرة مائة بأجره على ما بالقرض أو قيل من الصدقة قال لان السائل قد سأل ومنه والصدقة المستقرض

والا فان كان للمؤدى
 غرض صحيح كذلك ومن
 أجبر وكذا لجرده غرض
 البراءة في الأظهر ولو وجد
 المسلم المسلم اليه بعد
 المحل في حرج على التسليم
 لم يبرئه الا اذا كان كان له
 مؤنة ولا يعالجه بفتحها
 للعب لانه على الصحيح وان
 امتنع من قبوله فانه لم يجبر
 ان كان لثمة مؤنة أو كان
 الموضع مخرقا والاف الاصح
 اجباره
 (فصل) في الاقراض
 مندوب

لا يستقرض الا من حاجة اُجيب بان المستقرض الاول اخذ لان هذا جازمه على من يرد الشاى وهو
معتد به الاكثر من وقال ابن عمر الصدقة انما يكتب لك احرط من تصدق بها وهذا يكتب لك احرط
ما كان عند صاحبه ثم قد جوبت له ارض كذا فصرح كذا فاعطى على ظنه انه تصرف فيه من ماله
بكر كذا فاعطى على ظنه انه تصرف فيه مكره وفي الزينة في باب الشهادة ان الله اعلم بما جاوز الاقراض
لمن علم نفسه المستدرة على الزمان الا ان يعلم المقرض انه طار من الزمان ولا يحصل له ان يظهر الغنى
وبغنى الغاف عند الغرض كالايجوز لنفسه الغنى وانما هو الفاقعة عند اخذ الصدقة (تنبه) * كان
بأنى المصنف ان يقول مستدوب اليه كذا فذكره في كلامه وصرح به صاحب التنبه وكذا في المحكم
وغيره لكن لما روى جرحه بالام تولى فذكره كذا فانتدب له ذكره بالجوهري اما المندوب فهو الشخص
نفسه وار كذا صبغة وعقدوه موقوف عليه كذا بيع وبذات الاول منها فقال (وصفته) اى ايجبه (اقرضك
او اسألك) هذا (او ندته) اى املكك على ان ترد له (او ندته) او امرته فى حوائجك وردته كذا
فى أصل الزينة واسأله المصنف للاستعاضة وامره فى حوائجك وتقدم فى البيع ان شئته بكذا
او ندته وكذا فيه فبأنى انه هنا ولو اقتصر على ملكك فهو خبطة فى الظاهر والقول فى ذكر البذل فيما
لو انما قال قول الاخذ به به لان الاصل عدم ذكره والصبغة ظاهرا فبأنى انه ذكره ذاقوق مالى لانه قال
فى كون العقد بيبا اوجه حيث يحاط كل على فنى دعوى الاخر (ويشترط قبوله) اى الاقراض
(فى الاصح) كسائر المعاديات وشروط القبول الموافقة فى المعنى كالمبيع فلو قال اقرضك اذنا فقبول
خبره اذنا او بالعكس لم يصح وكان فرق بينهما بان المقرض متبرع فلا يشترط قبول بعض المسمى والزائد
جانبه ثم اقرض المسمى كذا لان القبول على القبط الحجاج واعدام الخاف وكسوة المسمى لا يقتضى الى
ايجاب وقول والا ففى لا يشترط لان اقرض مكرمه واجبة لان شرط الضمان وظاهر ان الاقسام
من المقرض كالمقرض ففى ينوم فثم ايجاب ومن المقرض كالمقرض يقوم مقام القبول كالمبيع
(تنبه) * ظاهر كلامه ان ايجاب لا اختلاف فيه وابى مراد فسد ذال القاطن والشرطى ايجاب
والقبول كالمباشر بل اذا قال اقرضنى كذا فله اطلب اياه او بمثل التمس ولا ذهب اليه المال صح
القرض قال الاذرى والاجماع الفذلى عليه وهو الاقوى والختار ومن اختلف فى البيع بالمعاملة كالمصنف
فبأنى انما يقرض جوارى بالصفة ذال الغرض وهو نول شرط المعاملة اقبل العوض او التزامه
فى الذمة وهو ما نوه هذا ثم صرح فى الركن الثانى فقال (و) يشترط (فى المقرض) بكسر الهمزة وباءة
على ما مر فى البيع (اهلية المبرع) فبأنى فشرطه لان القرض فيسبقة تبرع ولو كان مندوبا لمحة
بل انما يقرض على غير العاقبة قرض مال مولاه غير ضرورة والا فمطلوب فيجوز له من غير ضرورة
وان جمع السبكي منه بشرط سائر المقرض وامانة وانما يفسد وجهه وانما ذلك ان يقرض من مال
المفلس الاذرى الغرامة بانفسه العجبة الى ان يجتمع المال كله كالمقتضى من النص (تنبه) * لم
يتعرض المصنف كالمشرط المقرض ولا يشترط فيه الاهلية العامة ويقوم من كلامه ان
الاصل اصح قرنه واقرضه الا ان قبضه لا يكتفى واورد على المصنف المجهول عليه بسببه فان تدبره تبرع
وكذا او بغير تبرع بنظمه بنية الحقة فلو اصبغ غفرانه فلو قال التبرع بالنار فمال او ما قدرته فخرج
عن ذلك وقد يجاب بان الالف واللام اذالت المعلوم فتكاته قال اهلية جميع الشرعيات ثم شرع فى الركن
الثانى فقال (ويجوز اقرض ما سلم فيه) اعمه بقوله فى الذمة ولانه على اعمه طبعه وسلم اقرض بكرة
وفى غير طبعه موقوف به كلامه فبأنى اقرض التبرع والتمتع والتعبد لاهية السلم فبأنى على جواز
المعاملة به فى الذمة وهو الراجح لانها مكية ولا فرق فى ذلك بين ان يعرف بقرض الغنى او لا وان تقدمه السبكي
على الاذرى وهو على باقى معاملة والمراد ما سلم فى فوعة ولا فاعلى لا يسلم فيه والمقرض لا فرق فيه بين

وسبقته اقرضك او
اسألك او ندته بكذا او
ملكته على ان ترد به
وبشرط قبوله فى الاصح
وفى المقرض اهلية المبرع
فيجوز اقرض ما سلم فيه

من المعاني كرامة الرقيق وقراهه الآية فان لم يثبت اجتماع الصور معاملة القيمة (وقيل: القيمة) كما
لو انشأ مقوما وعليه فانه مشهور فيه يوم القبض انما قلنا اننا بالقبض وبلا كرم من وقت القبض الى
المصرف ان لنا اننا بالصراف والقول في السلفة أو القيمة عند الاختلاف فيما قول المستعرض
بينه لانه غارم وآداء الغرض في الصفة والزمان والمكان كل مسلم فيه معلوم انه لا يكون الاحالة (ولو
تغير) المقرض (به) أي المقرض (في غير محل الاقتراض) (والقول) من جهة المضمين (مؤنة طالبه
بقيمة بدل الاقتراض) لانه محل التملك يوم المقتضى لولاه وقتا مستعاطا واقفا على ذلك ولو لم ينعقد
بمنه بخلاف الغير في السلم كمرقه انه لا يملك به قبله لولا ان يضمن مؤنة حله بالمقصد من السلفة والله تعالى
على ما لا يؤلفه وهو كذلك فالتابع من طالب المثل عند الشئتين وكثيره وتعالى عن جماعه منهم ابن
الصباغ كون قيمة بدل المثل لا كرم في قيمة بدل الاقتراض واختلاف في الحقيقة كمال شخصي من كلام
الشئتين وتضمنهما لان من انقضى المؤنة يتغير في القيمة بما ربي الاول لان الدار حصول فخر وهو
موجود في المالكين وبغيره ما ينعقد بالقيمة حتى المقرض لانها القيمة لا القيمة فلو اجتمعا بعد
الاقتراض لم يكن المقرض وهو طالب المثل ولا المقرض انقضى لهما (ولا يجوز) الاقتراض في العقد
وغيره (بشرط) جزاء المقرض كشرط (ودفع عن مكسره) (ود زيادة) فورد جديد عن رده
وبعد بذلك العقد على الصحيح لم يثبت كل فرض غير سلفه فهو ولو هو وان كان ضمنا فقد روي البيهقي
معناه من جمع من المعايير والمعنى فيه ان موضوع العقد الاختلاف فذا شرط فيه لفسده حقا خرج من
موضوعه منع منه (المورد هكذا) أي زائد في العقد أو الصفة (بالشرط حسن) بل مستحب
للعديد السبب ان لا يملكوا أحسنهم فانه ولا يكره المقرض ان يذوق له ربه المقرض بقدر
شرط فاما ما ورد في التفرقة انه أولى بغيره بدل المثل أو ما روي البخاري وغيره مما يدل على الحرمة به
شرط به أجل أو شرط به من شرط المهدى في العقد وفي كراهة الاقتراض عن فورد الزيادة
وهذه أوجه هذه الكراهة (ولو شرط) أن يرد (مكسره) (صحيح) فورد بأن جديد (أو أن يفرقه
غيره) أو شيئا آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والاصح) أنه لا يفسد العقد لانه وحده باحدان
لا جرمه فانه مقرض بل للمقرض والمقرض مقرض في شكله زائد في الألف والآخر يفسد انما فانه مفسد
العقد فان قيل هذا هو الصحيح في ظاهره من الرهن كسباني فيحتاج الى الفرق أنجب بقوة داعي المقرض
لانه منه بخلاف الرهن وأما وضع العقد على جرم المصلحة في المقرض فكيف يفسد المقرض بأشراطه
(ولو شرط أجل فهو كشرط مكسره) (صحيح) ان لم يكن المقرض مقرض لا تطلق المقرض بالأجل
فعل إذا اصبح العقد فلا يلزم الأجل على الصحيح لانه عند مجتمع فيه التفاضل فاستمع فيه الأجل كما تصرف
لكن يندب الوفاء بالأجل لانه وعد بكفى تأجيل للذين المال فقال ابن الرقة وغيره بالأجل بمدة كرتي معناه
نعم ان أوصى بذلك أو لم يزم انقضاء وصيته والوفاء بالتأجيل ليس هذا تأجيل بل تأجيل طابعه محلول
الدين وظهر أثر هذا في الزكاة (وان كان) المقرض مقرض في الأجل (كزمن ثوب) (والقترض
على كذا يداد في الشرح والروضة) (فكشرط صحيح عن مكسره الاصح) لما فيه من جرمه فانه قد
العقد والثاني صحيح وبلغ الشرط (وله) أي المقرض (شرطه) (ولو قيل) واشواهدوا قوله عند
ما كمل ذلك فوقعه للعقد لزيادة فيه لاقام يوف المقرض به الفسخ على قياس ما ذكر في شرائطها

في البيع وان كان له الرجوع بالشرط كسباني لانه ينبغي رجوعه بلا سبب (وعلى المقرض) أي المقرض
(بالقبض) وان لم يصر فيه كالرهب وأولى لان العوض مفسد لا يملكه ولا يملكه لا يملكه لا يملكه
المصرف به (وفي قول) مالك (بالعرف) المثل الخالية يعني أنه يتبين به ذلك فبطلت خلاف
كله في الحقيقة وفيه لو انقضى من ربه على (وله) أي المقرض (الرجوع في عبء ما دام رافيا)

وقيل القيمة ولو ظفر
به في غير محل الاقتراض
والعمل من طالبه بقيمة
بأن الاقتراض ولا يجوز
بشرط رده عن من مكسره
أو زيادة ولو رده هكذا بالشرط
فحين ولو بشرط مكسره من
صحيح أو أن يفرقه غيره
أما الشرط والاصح أنه
لا يفسد العقد ولو شرط
أجل له وكشرط مكسره من
صحيح ان لم يكن المقرض
مقرض وان كان كرم
منه فكشرط صحيح عن
مكسره في الاصح وله شرط
رهن وكفيل وبالله المقرض
بالقبض وفي قول بالمصرف
وله الرجوع في عبء ما دام
رافيا

في ذلك الغرض (بحال في الاصح) لأنه طلب بدله عند فسخه فالطالب به بعينه أولى لأنه أقرب منه
ويلم للغرض ودوامه الثاني لا يرجع فيه بل لا يفترض أن يؤدي حقه من موضع آخر كتناسل الأثرين
والخلاف على القول بأنه لا يفتضح والأوجه في جزأه أحتمل بقوله تعالى هو لو وجد منه ما
مكتوبا أوجبني ذلك الأثر وقتبه لأنه لا يرجع له ولورده الغرض بعينه لم يفتضح فلو قلنا نعم
لأنه قد مر به قبوله مع الأثر أو لا سلبا قاله المأوردى ولورده يرجع في زيادة المنفعة دون المنفعة
وبرد على المنتف مال وجده من غير أو غيره أو ما شاعته بصفة ماله يرجع فيه مع صدق الله ليس بحله
فلو سجد بقوله ما لم يمال به حتى لازم له كان أولى ولا أثر له فيما لا وجود له وحال بل بأنه مسلوك
للصحة ولو زال ملكه من عاقبة بيعه وقيل ما نوه الرجوع به بزم العمرف وأما أنهم قالوا المنتف
سلامه (مأذنه) روى أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استقرض قوما حاجة غير مكرهه
فألتزمه وكان ركنه من عاقبة بيعه بقوله كل إليه في كونه افترض في شأنا لا يثبت والله معي (حاشية)
لوقال أنه من ضمنه على التقدي في بيعة زيدا فافترضنا فاشتد هاتان كان ماله بيعة زيدا بغيره
بمع فرضنا لأن الاتفاق في إزالة ملكه لا يصح وكذا لعنه وإعفاء ذلك أو كبل بغيره الذي لا يرد من
قرضه جديدا وبما كرهه بمع فرضنا قاله المأوردى وقال الأثر افترض في ماله ذلك على حشره من
جعلها طلاقا للأمر وقرضه من ماله لم يفتق العشرة ولو قال أنه جرد دفع مائة قرضه على الذي وكيلي فلان
دفع ثمنات الأمر وليس له دفعه ماله إلا بالثبوت لا بد منه وأما ما وكيلي من الأمر وقد انتهت
وكانت بيعة وليس إلا تسديد له بالثبوت ردها في حقه وحق الجمع يتعلق بركة البتة وما لا يجرى دفع
نحوه ما لأن الحق قد انتهى لغيره قال الفرغاني لا يصح القرض للأعراس لغيره أي ضيقه وهي ما يرواه
ابن مدي في الكافي والبخاري والبيهقي وأبو داود في الراسل لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة
فاحت طلبا قال الأئمة أن الصدقة بغيره على من الله من شافك وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأجاب ما أدى ابن المذموم في مرضه مقام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قبل صدقتك وفي الحديث
أقرض من عرضك ليوم عرضك

بالحال في الاصح والله أعلم
(كتاب الرهن)
لا يصح الإباحة أب وتقول

«(كتاب الرهن)»

هو راحة الثبوت والدوام ومنه الحالة الزائدة أي الثابتة وقال المأوردى هو الاحتباس ومنه كل نفس بما
كتبته وحيته وشراجهل بعد مال وثقة بين يدي منتهى عذبه أو وثقه والاصل فيه قبل الإجماع
قوله تعالى فمن رهنه فخره ونسبه الصبيح أنه صلى الله عليه وسلم رهن فخره عند يدي بغيره
أبو النعمان في ثلاثين مائة من شعر لاهل ثم قيل أنه امتكفيل موته فغير نفس المؤمن من عذبه بغيره
محمودة في الشعر غير مائة مع الأرواح في عالم البرزخ وفي الآخرة موقوفة عن دخول الجنة حتى
يفضى من وهو صلى الله عليه وسلم ثم من ذلك والاصح أنه لم يفتكه لتولي ابن عباس في النبي صلى الله
عليه وسلم ودعوه مرحومة عند يدي وأما ما يروى على غير الإيحاء تزنيها لهم أو على من لم يثبت رفاه
أي وقصر أماس لم يفتكر من ماله حرمه وفي عزمه الوفاء فلا تحبس نفسه فإن قيل فلا يفرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين أحببنا ما صلى الله عليه وسلم فعله في بيعة بلوازمه بلواهل الكتاب
وقيل لأنه لم يكن عند أحد من المهاجرين والأنصار من ماله فأنزل عن سبيل والوثائق بالحقوق فلا يلة
منهارة ورهنه فتمت قالوا في غرضه لا يفتكر من المسلمين غرضه إلا بالاس أو كان الرهن أو بغيره وأما
ومرهون ومهرهون به وقد بدأ المشتري بماله تعالى بالاول فقال (لا يصح الإباحة أب وتقول) أو بأجره
عنده ما له المشتري الذي يبيع لأنه عند ماله فافتقر اليه كالبيع والوفاء في الله الطاعة والاستصحاب مع
الإيجاب والاستصحاب مع القول هنا كالبيع وقصر ماله وسورة الله ما هنا كذا كره للتولي أن يقول

أقرضني عشرة مثاقيل ثوباً ما نأخذ ما فعلنا المشتري في ثوبه (أن شرطه) أي الرهن (مقتضاه
 كنعنهم الرهن به) أي الرهن عند تراجم الفداء ليستوفي منه دينه (أو) شرطه نفسه (مسألة العقد
 كالاشهاد) به (أو بالعرض فيه) كان لاياً كل الرقيق المرهون كذا (مع العقد) في الإضمار المتخلفة
 كالبيع وأما الشرط الاختصاص (وأن شرط ما يضر الرهن) وأن لم يتفق به الرهن كشرطه أن لا يبيعه
 إلا بعد شهر أو بأكثر من ثلثي أو لا يبيعه عند الثلث أو يكون مضموناً أو لا يبيعه به (بطل الرهن) أي عند
 لا لئلا الشرط بالعرض منه (وإن قل) الشرط (الرهن) وضر الرهن كشرط (زوائد المرهون أو
 منفعته للمؤمن على الشرط) حديث كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل (وكذا) يبطل (الرهن
 في الظاهر) لما في الشرط من معنى العقد كالشرط الذي يضر الرهن والثاني لا يبطل بل يلغو الشرط ويصح
 العقد لأنه يبرح فلم يؤثر بذلك كالأمر وتقدم الفرق بينهما ولو شرط ما يضر الرهن أو الرهن في بيع مطلق
 البيع أم لا فساد الشرط وبطلان إذا أطلق المتعلق ولو قدره وكان الرهن مشروطاً في بيع كقول
 وأكون مثقه على سنة فهو بيع بين بيع وأما في صفة فهو جائز ولو شرط أن يخدم زواجده أي المرهون
 كصوفه وغيره وولده (مرهونة) فالظاهر فساد الشرط لأن ما عود به وبجوابه والثاني لأن الرهن
 عند الإطلاق الخالم بعدد زوائد نفسه فافقوى بالشرط سري واختاروا لأن والدهن الأكسافان
 اشتراط ما يطل على الولدين قال الماوردي ولو شرط أن تكون المتاع موهوباً بطل فعاده (و) الظاهر
 (أنه مفسد) الشرط المذكور (فسد العقد) يعني أنه فسد بفساد الشرط وهذا القولان هما
 القولان في فساد الرهن بفساد شرط المتاع لم يضره وفرض وجههما فلو كان كشرط منفعته للرهن أو
 أن يخدم زواجده فهو باطل كان أصح وأوضح ثم شرع في الركن الثاني وهو العقد فقال (وشرط
 العاقد) من رهن ومزمن (كونه مطلق التصرف) أي بأن يكون من أهمل التصرف مطلقاً كجلى
 البيع ونحوه (فلا يرضى الولي) أي كذا وغيره (مال المسمى والمضنون ولا يرضى المسمى) أي بالزمن فلا يرضى
 بمختر من التصرف في المرهون فهو مسمى للمالهما بغير عرض وأما الأذن فلا يرضى في حال الاستئجار
 لا يبيع الإجماله مريض قبل التسليم فلا يرضى والى سببه كالذي يضمن فساد كقولنا ولا يرضى
 الولي مال موهوبه لشبهه أو يقول الولي ويطلق (الأصروءة) أو مطلقاً (فخصونه الرهن والأذن
 فيه مادون غيره مما يشاهد المصروف من رهن على ما يفرض لحاجة الموهوب في عما يتفق من فله أو حليل
 من أو فله مناع كإدوائه من رهن على ما يفرضه أو يبيعه أو جلاضر ورهنه أو نحوه وشاهد له لا يرضى
 أن يرضى ما يداوى ماله على من ما يشترطه بماله في موهوبه يساوي ما يضمن وان يرضى على من ما يبيعه منسوبة
 لغيره كما يأتي في باب الخبز والخمير في بيع ماله مؤجلاً لغيره من أمين غني وبشهادته أو أجل مضمون
 المعروف بشرط كون المرهون موهوباً بالثمن فإن فسد شرط من ذلك بطل البيع وإن باع ماله منسوبة أو أقرضه
 أنه بولهن جواراً إن كان فاضحياً والأفوسر به فإن خلف تلف المرهون فالأولى أن لا يرضى لأنه قد يلف
 ويرفعه إلى الحاكم يرضى سقوط الدين بتلف المرهون (تنبيه) وقد علم مما سطر وأنه لا يرضى بما قد يرضى ليكون
 أولى من التعدي بما في التصرف الذي فرض عليه فوله فلا يرضى الولي لأنهم مخرجوا عنه مطلق التصرف في
 مال موهوبه فضرر أنه لا يبرح به وبسبب جاز الرهن والأذن جاز للاب والجدان به لعل لا يفسد ماله ويؤلف
 القارئ وليس لغيره ذلك ورهن المسكاف والرضاه كالولي فساد كقولنا العبد للأذن له في التصرف
 إن أعطاه ماله والأذن لغيره بجاهه إن ذل له سده لغيره بجاهه ولم يعط ماله فكم مطلق التصرف مالم
 يرجع فأن يرجع حصل في يده مال كالجوا عمله ماله لا الركن وحسب منه مال المكتتب فسد متى رده
 ولأنه مع السبب ماله رهن على ما يرضى به التزم لا يرضاه إلى العتق ثم شرع في الركن الثالث
 وهو المرهون فقال (وشرط الرهن) أي المرهون (كونه عيناً) يصح بيعها (في الأصح) فلا يرضى

فإن شرط فيه مضمناً كما تقدم
 المرهون به أو ماله للعقد
 كالاشهاد أو مالا
 يرضى به مع العقد وإن
 شرط ما يضر الرهن بطل
 الرهن وإن نفع المرهون
 وضر الرهن كشرطه أنه
 للرهن بطل الشرط وكذا
 الرهن في الظاهر ولو
 شرط أن يخدم زواجده
 مرهونة فالظاهر فساد
 الشرط وأنه مفسد للعقد
 والعقد بشرط العاقد كونه
 مطلق التصرف فلا يرضى
 الولي مال المسمى والمضنون
 ولا يرضى المسمى لانه
 أو فله مناع كإدوائه
 الرهن كونه عبداً في الأصح

وهو دين ولين هو عليه لانه غير متصور على قسامة الثاني بعم وحسنه تزيينه منزه العين ولا يصح ومن
منه تجزأ كان برهن سكتي دلالة لان القسامة تنلف فلا يعمل بها استيشان وتدل المنع في الابتداء فلا
يدل ثبوت المروءة دينا أو منفعة بلا افتناء كماله من التفتة وعابسه دين أو ثبات المروءة قبله في
قد يتجلى من على الاصح فوزاؤه الرضوخ لاهل عين لا يصح بهما كوقوف مكاتب زعم ولم يصح
وهو المشاع كرهه كله من الشريك ونسبه ولا يصح ايج الى اذن الشريك ويقرب تسليم كذا كما
البيع فيكون باقتناء في غير المقول وبالنقل في المتقول ولا يشترط اذن الشريك في القبض الا في ما ينقل
لانه لا يصح في قبضه الا بالنقل كالمروءة ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان اذن فان رضى المروءة يكون في
يد الشريك جائز وتدل عنه في القبض وان قلوا عاصب الحاكم عدلا يكون في يده لما هو في جوان كل مما
يؤجر ويجري للمباينة بين المروءة والشريك كبرائتها بين الشريك (د) بعم ومن (الام) فان
الشريك من الامه (دون ولدها) غير المميز (وهكذا) أي رهنه دونه لان المالك فيها بائن فلا تدين
وهو في الام عيب بغيره البيع المشروط فيه الرهن ان جعل الرهن كونه ما ذاك ولد فان قيل ما كان
قول الشارع من الام اصح ان الماني اهم من ذلك فبيح بانه حل كاله على كالم الاصحاب ان كالمهم في
الامه وانما يصح الاستحكام الاولية فيما تعلق فيها (وهذا ما لا حاجة) الى توكيد الدرس من غير المروءة
(يراعى) ما عدا ذلك من التفرق بينهما الماني منه (ووزع الثمن) عليه كما قال (والاصح ان
تقوم الام وحدها) اذا كانت هي المروءة تقوم وصورة يكونها ذاك ولما سئل في ذلك قبل فجهلنا ذلك
مثلا (تم) تقوم (مع الولد) فاذ قيل فجهلنا ما مائة وشي من مثالا (قال الرد) على فجهلنا وهو وشي
(فجهلنا) يوزع الثمن على هذه النسبة فيكون للمروءة اثنا عشر بغيره من مثالا (قال الرد) على فجهلنا وهو وشي
المروءة في (الاصح في صورة وهو الولد دونه) ان المانور يرد على فجهلنا فله وحده وهو وشي لا يملكه ولا يبيع
امانور لانه في الام وحكم الولد مع الاب ونسبه من يجمع التفرق بينهما كحكمه مع الام (وهو الجاني
والمرئ كسبه) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برهنه مال بخلاف المتعلق به المروءة
بانه مال ربي الجاني يصح بيع المروءة (الاصح وهو الجاني لا يكون متعلقا بالامه بخلاف بيعه على وجه
لان عمل الجاني بان الرهن بخله في البيع وهو الجاني صحيح ايضا كسبه (وهو المدين) وهو
المانع عنه بوجوبه باطل على المذهب ولو جاز بيعه لم يجر من القبول لان السبد قد جرت لما فيسطل
مقصود الرهن وقيل يجوز كسبه قال في الرهن وهو قوي في الدليل وقيل على قولين مبني على ان التدبير
وصية او تعلق حتى يصفه فان قلنا الاول جائز وكان وجوبه على الثاني فلا وهذا المار بركة اقرب الى الثبات
(د) رهن (المانع عنه بوجبه) تقدم على حلول الدين بان يشق الحلول بعد وجود الصفة وكذا في
احتمل الامراء اولها ما لا يفرق قول فعمل كل كان (يمكن سبه) فها حلول الدين باطل على المذهب اذ لم
يشترط به قبل وجوده ما لا يفرق لانه وحى ما لا يمكن الاستيفاء من قبل قبله قوله آخره يجوز
وهو يخرج من رهن ما يفسد البعد الفساد وقرق الاول بان التناهي قد هذا من جهة الرهن بيده اذ لا شيء
تعلق به على نفسه واما المانع في ذلك بقاؤه على الوفاء به فترفع في تحصيل العتق فان شرط بيعه قبل وجود
الصفة او بين حلوله قبله لانه وهو حال او قبل يعل قبل وجودها برهن بيع البيع في رهنه جازيا
ولا بد من هذا التفرق فيما اذا كان الدين حالا واذا كان كذا في القدر لا يفرق فيه في نفسه ما قبل ان التفرق
تعلق عن صفة على الاصح مكان يفتي ان يصح بالدين الحالي كالتعلق بصفة كقوله البائني او يجمع
فيها كما قاله المجاز وقال انه مقتضى اطلاق التصرف له وقرق به من ان التعلق في المبرأ كدسته
في المانع منه بصفة دليل انهم استلحقوا في جواز بيعه دون المانع بصفة أي ولا يجرى من المذهب عنهم
بيع المبرأ فان لم يبيع المانع عنه بصفة حتى يحدث حتى يجرى به ان المبرأ يناد على ان المبرأ في التعلق

ويصح رهن المشاع والام
دون ولدها وحكمه وهو
الحاجة يباع بال ووزع
التم والاصح ان تقوم الام
وحدها مع الولد قال الرد
فيه من رهن الجاني والمروءة
كبيرة مع رهن المدين
والمانع عنه بصفة يمكن
سبه فها حلول الدين باطل
على المذهب

المعاني بحال التعلق لا بحال وجود الصفة ولزم من انشيلو بالعلق في فسخ البيع الشرط فيه الرهن ان
 جعل العاقبة كافي رهن المعاني (ولو رهن ما برع فساد) مؤجل بل جعل بعد الفساد أو معه أو قبله
 بمن لا يبيع البيع (فان أمكن تخفيفه كطلب) يعني منعه أو عيب يعني منه فربما لو لم يشرى يتقدم
 (فعل) حفظا للرهن والمصلحة هو المال لا وجهه عليه كآلة صاحب المطلب أما إذا كان يبيع قبل فساد
 بمن يبيع البيع فإنه يبيع على حاله (والا) أي وإن لم يكن تخفيفه كالرهن التي لا تخفف والقلم الذي لا ينفذ
 والبول بغير (فان رهنه بدين حال) أو مؤجل بل جعل قبل فساد (ومن يبيع بعده على العادة) (أو) جعل
 بعد فساد أو معه أمكن (شرط) في هاتين الصورتين (يبيع) عند شراؤه على الفساد (وجعل الثمن رهنًا)
 مكنته (مع) الرهن في الصورة كان الانقضاء الحذوف وان قبل شرط جعل ثمنه رهنًا يتبعها بما في من أن الاذن في
 بيع الرهن بشرط جعل ثمنه رهنًا أصبح واجب بان ذلك انقضت رهنًا للبيعة (وباع) الرهن ونحوه
 الصورتين الاثنتين (عند خوف فساد) عملا بالشرط وحفظا للوثيقة وكذا يبيع في الصورتين
 الاثنتين كمال كرويه ونحوها (ويكون غرض رهنًا) مكنته في الصورة كان الانقضاء عند (وان شرط
 منع يبيع) قبل المخلوق (ثم يبيع) الرهن لمصلحة الشرط لغرض التوثيق (وان أطلق) بان لم بشرط
 ولحد أمثما (فسد) الرهن (في الاظهر) لعدم الوفاء من لان البيع قبل الحل لم يؤذن فبما ليس من
 مقتضى الرهن وهذا ما عناه الرافعي في الشرح الكبير الى نصح الرافعي وهو المعتمد والثاني مع
 وعنه الرافعي في الشرح الصغير الى نصح الاكثرين وقال الاسود ان الثمن على بيع عند امره
 بالفساد لان الظاهر أنه لا يفسد الاثلاث ماله (وان لم يعل هل يفسد) المرهون (فيل) حائل (الاجل
 يبيع) الرهن المعاني (في الاظهر) لان الأصل عدم فساد قبل المخلوق والثاني يفسد قبل إمكان البيع
 عند الحل وهو ظاهر ما صحه في المعاني منتهى بطلان لا يعلم تعدد أو تناقض في الاول بان سبب الفساد
 وهو التعلق موجود عند ابتداء الرهن بخلافه رهنًا وان علامة الفساد هنا الظاهر وانما بخلافه رهنًا بان
 التخصيص ليس له غرض في اطلاق ماله وله غرض في بطلان التوثيق الشارع عليه ولو أذن الرهن لم يرض
 في بيع الرهن فخرط بان تركه أول ما يذنب وترك الرهن الى القاضي كخبره الرافعي وقوله المصنف ضمن
 فان قبل مبني أنه لا يبيع بيع الرهن الا بفساد المالك فبني على الصورة الاولى عليه. أجب ببيع يبيع
 انما يمنع في بطلان المالك لكونه لا يفسد وهو مضموم والاستعمال في ترويح الساعة بخلافه هذا كان غرضه
 الزيادة في الثمن بكونه وثيقة له ولو رهن المرفوع التخصيص مع ما قلنا الان كان القدر لا يخففه حكم
 ما يبيع اليه انفساد يبيع ثلوه و يفسد اشترى يبيع في التخصيص مع ما قلنا ان وجهه عند فساد في الثمرة البناء
 على تفرق الصفة وان رهن الثمرة مفردة فان كانت لا تخفف فهي كما يشارع اليها بالفساد وفقد عدم
 حكمه وان كانت تخفف جاز رهنها ولو قبل بدو الصلاح وبغير شرط قطع لان حق الرهن لا يعمل باسنادها
 بخلاف البيع فان حق المشتري يعل ولو رهنها مؤجل بل جعل قبل الجلاء وأطلق الرهن بان لم بشرط
 الفسخ ولا عدمه لم يصح لان التعلق التعلق الى الجلاء فاشبه بالرهن شيئاً على أن لا يبيعه عند
 قبل الا بعد اتمامه ويحبر الرهن الى اصلاحه من متى وجد ولو تخفيف ونحوه فان ترك اصلاحه او رضا
 للرهن جاز لان الحق له الا بفسادها وما عاقل التصرف وليس لاحدهما منع الاخر من قبله وقت
 الجلاء أما انه فلكي منهما المتع ان لم يذبح البصر وورثوه غير مختصين بشئ لا طهرين سال أو مؤجل
 جعل قبل الاستلام أو بعد بشرط فاعلمه قبله مع اذلا مع وان أطلق الرهن منفع على الاصح فان اصاب
 قبل القبض سبب مع العقد لا يمنع لعدم لزومه أو بعده فلا مانع ان تعلق على كون الشيء أو البصر رهنًا
 فذلك والا فالقول قول الرهن في ذبوه يبيعه ورهنه لا يشترط من الزرع كية فان رهنه مع الارض أو
 منظر دونه بل فكأن الثمرة مع الشجرة أو منظره قبل بدو الصلاح وقد مر (وان رهن ما لا يبرع

ولو رهن ما برع فساد
 فان أمكن تخفيفه كطلب
 فعل والا فان رهنه بدين حال
 أو مؤجل بل جعل قبل فساد
 أو شرط يبيع وجعل الثمن
 رهنًا صح وبيع عند خوف
 فساد أو يكون غرض رهنًا
 وان شرط منع يبيع لم يصح
 وان أطلق فسد في الاظهر
 وان لم يعلم هل يفسد قبل
 الاجل صح في الاظهر وان
 رهن ما لا يبرع

ثم ياتي عليه لاقتضاء العقد بتقدم المالك هذه القريب الذي ذكره المستشرق وشاهد ان تقدم المالك
 بالقرض مثله على المالك بالرهن ويوجب القرض على جوارب الرهن ولو قال بملك اوز وجئت ابا جرتك
 بكذا على ان ترهني كذا فقال المستشرق ان اوتريت او استأجرت وودعت مع كل واحد من القري وان
 لم يزل الاول بعد اوتيت او قبلت لتضمن هذا الشرط الاستيعاب ومن سوغ ربح الرهن ان يترهني بعق
 عيوك بكذا لو ودعت به هذا الشرط قبوله بثلث وارثه (ولا يصح الرهن بنجوم السكينة) كما انما
 (ولا يصح رهن السكينة قبل الفراغ) من المصل لان لها معهما شيئا آخر فان قبل الرهن في عدة الجوارب
 كذلك مع انه يصح كسبا في جميع الامور بوجوب الثمن البيع وقد تفرغ خلاف موجب الجعل وهو العمل
 ومن المستأجرين اشقوا في قوة لازما وصورة المسئلة ان يقول من رده يدي فله دينار او يقول شخصي
 برهن وان اردته وشئت ان رده فله دينار وهذا هو به اومن ياه به ماله دينار وهذا هو (وقيل يجوز
 به عدة الشروع) في المصل لانته الامور فيه الى الزوم اما بعد الفراغ منه فيصح فعلا الزوم الجعل
 به (و يجوز الرهن بالقرض في عدة الجوارب) لانه آيل الى الزوم والاصل في رده الزوم بخلاف جعل
 الجوارب وتطهر ان الكلام حيث قلناه في القسري المبيع لانه البائع الثمن كما اشار اليه الامام ولا شك
 انه لا يباع المهر في الرهن بل يفسد في عدة الجوارب ويشتبه في قوة لازما يجوز في كل الاصول ويحرم ولا
 يعني من الثالث الا لازم لان الثبوت مائة اليوم في الحال والاردم ودهم مائة للدين في نفسه لا يتوقف
 على وجود الرهن بل على عدم القرض لازم ودين السكينة غير لازم فلو اقتصر على الدين الزوم لورد عليه
 ما يفرقه ويحرم مما لا يثبت في الدلائل لان الالتزام لا يكتفي به في القاطبات ومساوفا
 وهو ان يفسد ربه ما من عدم الثبوت والاردم ولا يورث في الدين بين المستقر كدين القرض وفي المبيع
 القرض وفيه المفسد كدين المبيع قبل قبضه والاردم قبل الاتفاق في الجوارب والدين والدين قبل المقتول
 اما الاردم في الجوارب فلهذا مع الرهن في عدم الزوم في القيمة المبيع فيه في الجاهل قبل التفرغ منه
 كمراس مال السلم ويصح بالقيمة في الجوارب لانه لا يورث في الدين لان في الاولى دين بخلافه في الثانية ويصح
 في المسألة لان الأصل في عدة الزوم لا يباحية قبل المقتول لان الثبوت ولو ان ثبتا بغيره ولو ان يخلو
 بخلافه بعد المقتول ان يورث في القيمة ولا يورث كقولنا بعد المقتول لعدم ثبوت القيمة لعدم الدين بعد مقتله
 كلام الاسنوي وابن القري لتعلقها بالدين شركة والمعتد المقتول بعد المقتول كذا في الأصل في الروضة لان
 الزكاة قد تجب في القيمة ايضا كذا في القضاة وروايات ثلث المال بعد المقتول ويشترط بقائه فانما
 به ليس على سبيل الشركة لثبوتها لانه ان يعمل من غير هاتين سبيل رشا المستوفين فانما هو المقتول
 كالمقتول والمال (و يجوز بالدين) الواحد (وهو يمدون) لانه زيادة في الوثنية وبسبب ان
 لونهما معا (ولا يجوز ان يرهن الرهن) في الشاوس بالثمن مفعول ثان (عنده بدين آخر) مع رده
 رده الاول (في الجوارب) وان في الدين وكما من يتبين كذا يجوز رده عدة غير الرهن والمقتول الجوارب
 ونسب عليه في الجوارب ايضا كذا في زيادة الرهن بدين واحد وغري الا ان الجوارب الجين يثنى في الرهن ولا
 ينكس الا ياتى في الرهن مثل تاريخ قبضه والاردم في الدين مثل مشقولا يصح ثم لو يثنى في الرهن
 فعدا الرهن بدين الرهن ليكون ردها بالدين والاردم ياتى من صالح الرهن لثبوتها استبقاء وشبهه
 لو اتفق الرهن على المهر وان اختلفا حكم لغير الرهن من الثنية او ضمت لكون مهرها بالدين والثنية
 وكذا لو اتفق على المهر وان اختلفا حكم لغير الرهن من الثنية او ضمت لكون مهرها بالدين والثنية
 الوارث التمر كالتالي عليها الدين ولو غير مستوفى لهما من غير الميسدين آخر يصح كانهما الجوارب بغيره
 الرهن التمر من الرهن الجعل (ولا يلزم) الرهن من جهة الزمان (الابتقاء) أي المهر في القوة
 تعارضه من عدة دلالة في رده المهر فيمكن لثبوتها فائدة ولانه يفتد بوجع يحتاج الى القبول لا يلزم

الاصح ولا يصح بنجوم
 السكينة ولا يصح رهن الجوارب
 قبل الفراغ وقبل يجوز
 به الشروع ويجوز بالدين
 في عدة الجوارب والدين رهن
 امدون ولا يجوز ان يرهن
 المهر من عدة بدين آخر
 في الجوارب ولا يلزم الا يثبت

مقبوضه) ويسمى امتناعه لزوال العمل الزهن (ووهن من موهبة كتابه) لتعلق من الغيرة به (تلييه) في
تقديره متبداً للرامي للهبة والرهى بالتبض يقتضى أن ذلك بدون قبض لا يكون رجوعاً وهو، ولأن
الفرج الرصيع وتغيره في الاصح والذى نقله السكى وقهره من النص أنه وجود وهو المتمد وقيل
الادعى والسوال على المذهب حذف لفظ القبض في الهبة والرهى بما لا يمتزج بانضمامه وقسمة
الحلاف الممتنع تبعاً لغيره الركابة أنه لا فرق فيها بين العبة والفاسدة في الجزم بها وإما على الفاسد
بالندب في جريان الحلاف أنسبه لانهما يتعلقان بغيره (وكذا تدبر) يحصل به الرجوع (في الاطهر)
لان مشروعه العتي وهو متعلق بالرهى والتعلق لا لان الرجوع عن التدبير يمكن (وبأخبارها) يشهد
أومن آية كمال منقوى القاضي لتعلق العتي به (اللزوم) يظهر لبال وان أوله وكانت من قبيل لأجل
ليس سبباً لزال الثالث (و) لا (اللزوم) فلا تعلق له بغيره سواء أكان الزرع عسداً أم منبلاً
وهو المزروع بذاته صحيح ولا اجارة ويحل الدين المردون قبل انقضاءها لان من المزروع يسهل
(وليما العائد) الرهن أو الرهنين (قبل القبض) المردون (أوجبن) أو أوجب عليه (أو تقرر
العصر أو أوجب العبد) قبل القبض فحين أيسر (أي الرهن) (في الاصح) أما المردون فلا يبرم
الرهى في الزرع فلا يبرم بوجبه كالسهم في زمن الجوار وجبه معاً أنه جائز كقولنا وعلى الأول يقوم
وارث الرهن مقامه فلا قبض ويحلون الرهنين مطلقاً في القبض وأما الأعضاء والجوارون فمردون على الموت
عالم فلا يبرم أي ثم بعد أول والاخر جهان وعلى الاصح يقوم من ينفذ في مال المردون مقامه في القبض
والا قبض والعصر عليه تنقذ رافته وجبر الناس أو الله على أحدهما كالجوارون على المذهب وأما
القبض والابقاء في القبض على ما يكون بعد القبض لا اعتبار ما يقع في الدور وجبه معاً لا يستلزم في حال
شبه الرهن وهو ثم زرع وعلى الأول يمتثل حكم الرهن للمردون بعد القبض بأدام بقدره والخرجه من
المادة ما تنقل عاده كما عاده لمكانا والقرين المبرق البيع الشرط فيه الرهن سواء قبل أم لا لأن كان
قبل القبض المضمنات فخل عن العبد في الأول وفوات المالك في الثاني أما بعد القبض فلا يبرم لأنه يمتنع في
بذله بغيره فخر أو فخل استأنف القبض أعضاء القبض الأول بغيره وجب العبد من المالك لا العبد لونه حال
المالية ولا يطلان تماماً في الموت أو الجوار أو الإبقاء بعد القبض ولو ماتت الشاة المهرولة في بذل الرهن أو
الزهر في ذوق الثالثة أو غيرها ما كان الرهن ولو لم يمدد هذا لأن مالته حدثت بالمال بغيره بخلاف الحق فإن
قبل من قبضه ما أيسر كغيره من نفس إلى طل وحكمه ونزاع اجل في مدفع من غير معالجة أيسبب وإن كان
تأخر ما تلقى بالقبض إن أعرض عنه المالك فبذله غيره وله وخرج عن الرهن كما سرح به الأذرى (وليس
الرهن القبض تصرف) مع غير الرهنين بغير رفته (يرى المالك) كالهبة والبسح والوقف لا توسع لثالث
الرئيسة أو أمانعه أو بطله فسبأ أنه يصح (لكن) ذال يصح تصرف (في أصح) أقوال المهرهاتنفذ) بالهبة
(من المهر) حق الرهنين وبحت القبض باللعن اليسار بأقل الأمرين من قبض المردون ومن قدر الرهن
وهو كالمال الركني الضيق دون العسر لا معتق سطل به حق الغيرة فخر في عين المهر والمهر كره في
الشريك فإن أيسر ببعضها عتي العتو الذي أيسر شيعة وأقدام المهر إلى المني جائز كما تنفذ من
الشامى كماله الباقي وغيره ما تنفذ كالمال الرضى وغيره في باب التذرع وان نقل الرضى عن الامام في بحث
التنازع في جنابة المردون المصنوع أقدمه عليه والثاني ينفذ ما عاها ويعزم المهر إذا أيسر القيمة فغير
وهذا الثالث لا ينفذ ما عاها وأحضر بقوله في أصح الحكم بعينه لآهات في الرهنين بل بالسراية كما
إذا رهن نصف عبد ثم عاقب بآهه فله يمتنع أن ينفذ عاقبه وكذا لم ينفذ في الاصح لكن ينفذ بشرط
البذرعلى الاصح لان هذا الحكم من الشرع عهده لا عاقبه (و) على الأول (بغير قبضه) جبر الماني
الرهنين وتغير قبضه (يرى) أي حوت (عنه) وشعب (وهما) أي موهبة من غيرها جارية إلى عتو وان

مقبوضه رهن مقبوض
وكذا وكذا تدبر في الاطهر
وبأخبارها لا الزرع والقروض
ولو مات العبد قبل القبض
أوجبن أو تقرر العبد أو
أبى العبد يبرم الرهن ل
الاصح وليس للرهن
القبض تصرف يبرم المالك
لكن في أصح أقوال
المهرهاتنفذ من المهر
وبغير قبضه يومه عتو عتو

على الذي لو تصرف في فضائه دينه من أجل (وإذا لم ينطه) لكونه معسرا أو على الأول لأنه لا ينطه معسرا
 (فإنه) الرهن يراه أو غيره (لم ينفذ في الأصح) لأنه لا يتصوره ولا يمكن اعتاقه فأنسبه ما لم يعتق
 المبيع ودفعه بالصفة ثم زال عنه الخبر والتأني ينفي لزوال المانع وعلى الأول لو بيع في الدين ثم ملكه لم يعتق
 أيضا كما فهم من المتن بل إن الأول ولو استعار من يعتق عليه لبرهته ثم رده ثم رده لم يعتق عليه لأنه
 متى فخر من التمسع أو لا للمانع القيمة فيه والأوجهان يقالان كل منسرح اعتق والأول (ولو علقه) أي
 متى للرهن في حال الرهن فيشكل الرهن وإنشأه متى إذا لم يوجد حال الرهن إلا للعقل وهو لا يضر أو علقه
 (بصفة) أخرى كقوله مذبذ (فوجدت) بعد انشكالك الرهن بأن انشئت مع وجوده أو قبله متى أيضا لما
 أو وجدت (وهو رهن فيك لا صافي) فيما لم يفسد فيه بين المورس وغيره لأن التعاقب مع وجود الصفة
 كالتيج (أو) وجدت (بعدة) أي بعد انشكالك الرهن أو صفة (نقد) متى (على الصحيح) والثاني يقول
 التعقل يامل كالتجيز في قول ولورهن نصفه بمدة لا ثم اعتق نصفه فإن اعتق نصفه للرهن متى مع
 باقية كان مورا أو غير المرهون أو علق متى غير المرهون من المورس وغيره ويرى إلى المرهون على
 المورس أنسدا مما مر وبغض متى المرهون من المورس من كفارته لأن كفارته تغيره - والله لا يبيع أن
 يقع بموضع والا فهو موقوف مع منعهما فمن نسي لم يرد على ذلك ما لو كان الرهن فأنشئت السبب إلى وارثه
 فاعتقها عن مورثه وكذا آخر لبرهته ولكن مات وعليه دين فإنه يتفضل إلى الورث مرهونا ومع ذلك
 يجوز إعتاقه عن مورثه كما هو حاصل كلام الرافعي في باب الوصية وعليه بان اعتاقه كاعتاقه أجبب بين
 الورث خليفة مورثه ففعله كفعله في ذلك ولأن الكلام في إعتاق الرهن نفسه وفي الرهن إجمالا
 لا فيه ههنا معلوم أن الاعتاق من الرهن جائز كالبيع منه (فرع) للبعض إذا كان على سببه دين
 فله عند نفسه نصفه ولا يجوز أن يعتقه إلا بالذلة إذا كان معسرا فإن كان مورا مع بغير إفائه
 كل الرهن الأجني فيما (ولا) بيع (رهنه لغيره) أي غير المرهون عنده لئلا حقه حتى الأول فيكون
 معصود الرهن وأما الرهن عنده فتقدم اختلاف فيه (ولا تزويج) من غيره لأنه يخل بالربعة بقص
 القصة سواء في ذلك العبد والامة زوج الامة لزوجه الأول أم لغيره شابة كانت عند الرهن أم
 متزوجة فإن زوج فالنكاح باطل لأنه ممنوع منه قبلا على البيع وأما التزويج منه فمجمع كإزال
 الزوجه واستدرك ذلك من الربعة فإنها تقع بقاء حتى الزوج (ولا الاجارة) من غيره (أن تكن
 الدين حالا أو يحصل قبلها) أي قبل انقضاء رهنه لأنهم انقضوا الفسخ وتوفي الرقات عند الحاجة إلى
 البيع فإن حل بعدها أوع انقضائها صحت إذا كان للمشتري فله لا يملكه المذور حال البيع ويصح أيضا
 إذا احتل التمسك والتأخر والمغايرة أو اثنين منها كما هو قضية كلام المصنف وإن قال الاستوى فيه
 قال أما الاجارة منه فصح وبستر الرهن ونزع بذلك الاغارة فتصور إذا كان للمعيرة (ولا الولاء)
 لما فيه من نقص في البكر ونسب الاجال فيمن تجل وحصل الباب في غيرها ثم لو خاف الزوال لم يسل
 جائزه وما إذا كان يملكه الأخرى واستدرك الولاء عن بقية التمتع كالمرس والقبلة فيجوز كإخراجه بالشيخ
 أبو حامد وجاعة وقال الروابي وجاعة بمرته ونسب الولاء قال شيخنا وغيره وفي جميع رهنه بما جعل
 كاشافي على ما إذا خاف الولاء والأول على ما إذا أنه اه وهو جمع حسن (فإن وطئ) ولو علقا
 بالشرهم فلا حد عليه ولا مهر وإذا أسبل (فالمرس) فبطلانها فله في ملكه وعليه أن يشرك البكر
 إن اقتضاه لا خلاف بين الرهن وإنشأه قضاهن الذين أوجبوا رهننا ويعزوا العالم بالخرم (وفي
 أنموذ الاستيلاء في الالاتاني) السابقة أظهرها ينقض المورس دون المعسر ويحل في قيمتها ما تقدم
 ويأخذ على المعسر منه بقدر الدين وإن تمت بالتشقيص وتغير خلق الإيلاد بخلاف غيره من الامارات
 المرهون بل يباع كمدفع الضرر عن المالك لكن لا يباع شي من المستولاة إلا بعد أن قضى وله الامانة

وإذا لم ينطه فأنشئت
 في الأصح ولو علقه بمدة
 فوجدت وهو رهن
 فيك لا صافي أو بعد نقد
 على الصحيح ولا رهنه لغيره
 ولا التزويج ولا الاجارة إن
 كان الدين حالا أو يحصل قبلها
 ولا الولاء فإن وطئ فالويل
 حر وفي غير ذلك الاستيلاء
 أنوال الاعتاق

حاصل بحر وبمبدأت تسعنه البأد موجد مرشقة شوقاً من أن يفر بها المشتري فماله ولدها وان
 استمر فوالدس أوعدم من يشترى البض بيعت كاهل بعد ما ذكر الحاجة البنى الأولى والمقدرة في
 الذنب وليس لأربع أن يبيع المرحون بخلاف البيع لأن البيع انما يجوز في ضرورة (فان لم ينشأ فأنزل)
 الرهن من غير بيع (نقد) الاستيلاء (في الاصح) بخلاف تخليه في الاعتاق لأنه قول يقتضي الذنق في
 الحال فإذا رد أو أبلاد فعل لا يمكن رده وانما يمنع حكمه في الحال حتى لا يفرط الأول في العريش
 حكمه أما إذا انتك بيع من الأبلاد لا يثبت إلا إذا ملك القامة ولو ملكه بشيء فهل يسرى إلى بائنه إذا
 كانت ميرة لم يؤمن ذكره والمقرر أنه يسرى كمن ملكه بعض من يعنى عليه وهو قايماً بالسبيل بل لا يخل
 (ولو كانت) هذه الأمانة التي أولها الرهن (ولو لا) أو تنسبها وهو معسر حال الأبلاد ثم أسير
 (عمر قبضها) وقت الاجبال في الأولى تكون (وهنا) من غير ما إذا ملكها والارض في الثانية يكون
 رهنها بها كذلك (في الاصح) لأنه تسبب في ذلك أو أوقعتها بالأجل غير استعانة قوله فمن يصرها
 ذلك في زمانه ديبه والثاني لا يسر بعد وانما لغة الهالك أو النفس في الوطء وهو يزكوته من حال
 وعوارض وموت أمه القبر بالولادة من وطء شعبة وجب قبضها الماسر لا من وطء زنا ولو باكرها لهما
 لا يضاف إلى وطئه لأن الشرع قطع قبض الولد عنه ولو وطئ حرة شعبة لم يثبت بالولادة لم يجب عليه ديتها
 لأن الوطء سبب ضعيف وانما أوجبنا الضمان في الأمة لأن الوطء بسبب الاستيلاء عليها والامان من آثاره
 وأدماً به اليد والاستيلاء والحرة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في نفوت زوجته ما كانت
 أوسرة بالولادة لأنه لو لم يسرق مستحق (وله) أي لزم (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرحون والاصح
 فقبض الطاف قال تعالى ثم لم ينبذوكم تشابهاً وبه وتنبذوها (كالكوب) بالاستخدام (والسكن) طهر
 الدار قاضي وانما كمرهن مركوب ومخلوب ونسب المخلوق التام مركب بنته إذا كان مراهقاً وليس
 على ذلك ما أشبه كبسر وانزل على على انتفى محل الدين قبل ظهور حله أو تلفه يسيل حله بخلاف ما إذا
 كان يحمل يسيل ولادته أو بعد ذلك وهو حله ليس له الانتفاع عليه بالاستمتاع به إذا دون حله إلا تسير
 مراهقون وانما أشد الرهن المرحون للانتفاع الجاز فثالث في يده من غير تقصير لم يمنعه كقائه الرواق
 (لا الياء والفراس) في الارض المرحومة ولو كان الدين مؤجلاً ولم ياتر قلمه هو مدواغ الاجل لنقص
 التبعة بذلك فان التزم فثالثاً له كخص عليه في الام وجري عليه بالدين وهو كمال بعض المتأخرين
 ظاهر الا ان يثبت قلمه فثالثاً في الارض ولا ياتر مدونه بحيث يضر بالمرتهن وله زواجة ما يدركه قبل حلول
 الدين أو بعد فثالثاً شعبة: شعبة: ان لم ينقص الزرع فثالثاً الارض اخلاصه مراهقاً على المرتهن وإذا حل الدين قبل ادراكه
 امارض ترك في الاول ذلك (فان) كانت قبضها نقص بذلك أو كان الزرع مهادرك بعد الحول (أو فعل)
 البسام والفراس (لم يباع) ما ذكر (قبل) - (الاجل) لا يستعمل قضاء الدين من غير الارض (وبه)
 يباع ان لم تنف الارض أي قيمتها (بالبس وذات شعبة) أي القلع ولم يثبت الرهن في بيع مع الارض ولم
 يجرى عليه بغير اتفاق حتى المرتهن بفرض فارقاً ما إذا وفيت قبضة الارض بالدين أو لم يرد ما يباع أو أفيد
 الرهن فثالثاً كمر أو جري عليه فلا يباع بل يباع مع الارض في الاثرين وبوزع الفين عليه مساو بحسب
 التمس في الثالث على الزرع أو الياء والفراس ان كانت قبضة الارض فيها يضاء أكثر من قبضها مع
 ما فيها وليس لمرهن السفر بالمرهن وان قصر سفره لم يفسد من التحمل بلا ضرورة فان دعت
 ضرورة إلى ذلك كان على أهل المرحوم أو غلبا أو نحو ذلك كونه السفر به (ثم ان يمكن الانتفاع)
 بالمرهن بما أوانه الرهن منه (بسر استرداد) له كان برهن وقبضه مستعجلاً به ان ماله عند المرتهن
 (لم يرد) من المرتهن لاجل ما اعطاه (والا) أي وان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد كان يكون داراً
 في كمالها أو دابة بركتها أو عبداً يخدعه (فيسرد) الحاجة إلى ذلك فتم لا يسرد الجاز به إلا إذا أمن من

فان لم تنفذ فأنك لنفذي
 الاصح علوماً أنت بولادة هرم
 فثالثاً رهنها في الاصح وله كل
 انتفاع لا ينقصه كالكوب
 والسكنى لا البسام والفراس
 فان فعل لم يقطع قبل الاجل
 وبعبارة ان لم تنف الارض
 بالدين وزاد به ثم يمكن
 الانتفاع بغير استرداد
 لم يسرد والا فيسرد

عشائرا اكونه صرما له الوقتة وله اهل ثم ملايهم ليقضاه منافعهم الزمان مرده عند عدم الحاجة
 اليه فبعد بيع الخدمة والخدمة الى المرتين ليلاد يرد الخارض نحو **(١)** (تبيينه) **(٢)** ظاهر عبارة المصنف
 فيقول مالو كان الرقيق يحسن انطباطه وانوار السيد الزمان ان ياشقه الخدمة الله لا يمكن من اشده وابس
 مراد افلوزاد ما قدره في كلامه اسكان اولي (ويشهد) المرتين على الزمان في الاكثر اذ لا ينقاع في
 كل استمراد ان انهم **(٣)** شاهد من كما قاله الشيخان قال في المقلب او رجلا وامرأتين لانه في المال
 وباسه مالا كذا **(٤)** بوجه اختلف معه فان وتقيه لم يكلف الا شاهد اذ الشيطان لكل من رأى لا يشهد
 أصلا فهو اني للمعبد بقده كفولهم لا يثبت فيه ان يثبت في المقلب ولا يثبت في المقلب ان نأهر
 كلامه الا في بعض المرات وأنه يخالف القول المأثور ويشهد لظاهر العدالة **(٥)** (خرج) **(٦)** لا تزل
 يد المانع عن المبيع من المان لا يثبت لان ذلك للترقي غير مستقر بل يكسب فيه **(٧)** المستمر
(٨) (وله) أي الزمان (بأن المرتين ما منه) من التصرفات والانتفاع من غير بدل لان المنع كان له
 وفقدان باقيه فيقول الوطه فان لم يقبل فالزمن بحاله وان أسباه أو اشق أو باع أو وهب نفذ وبطل الزمان
 قال في الاكثر فلو أن له في الوطى فروا ثم أراد العود الى الوطه منع لان الاذن يقتضي مره الا ان يقبل
 من تلك الوطه فلا يمنع لان الزمان قد بطل **(٩)** وظاهر كلام المصنف أنه لو طه فحين لم يقبل لم يرجع
 المرتين **(١٠)** (وله) أي المرتين (الرجوع) من الاذن (قبل تصرف الزمان) لان حقه بان كما لمالك ان
 يرجع قبل تصرف الركيل (فان تصرف) بعد وجوهه بنوعه اني ولابد وهو **(١١)** جاهل بالرجوع
 فكأن تصرفه وكيل جهل به **(١٢)** من وكاهه وسباني في بابه أن الاصح عدم التفرد كان عالما بالرجوع
 فلا بد من فعله وأما تصرفه بالاعتاق والاحياء فلا كان **(١٣)** موصرا لانه كان محصورا بالمرتين الرجوع فيما
 وهب الزمان أو وهب بالمرتين قبل قبض الموهوب أو ارحم لان انما يتم باقبض ولا رجوع له
 فيما اذن له في بيعه في زمن العدة لان البيع مبني على لزوم وانما يقبل فيما غابا فظاهر أثره في حق من
 له اختيار وهو ان تصرفه بالاعتاق أو نحو **(١٤)** وادعى الاذن وأنكر المرتين مبني على ان الأصل عدم الاذن
 وبقاء الزمان فان لكل سلف الزمان وكان يكون تصرف باذنه فان لم يوافق الزمان وكان التصرف بالحق
 أو بالاذن لم يفتق والمندولة لان ما كان سلفا لا يفتق لاعتقادهما بخلافه في شكوك المالك أو لو لم يثبت
 لا يفتق القرمه لانهم يثبتون سلفا للمالك أولا (ولو اذن في بيعه) أي المرتين فباعه والمرتين مؤجل فلا
 يفتق على الزمان يكون وهما كما كانه لبعالان الزمان أو حال قضى حقه من ثمنه وحل ذمته المعلق على البيع
 في غير ضمان اذ لا في البيع أو الاعتاق (ليجمل المؤجل من ثمنه) أو من غير الثمن في البيع أو من فيه أو من
 غير ما في الاعتاق بان شرط ذلك (لمنع البيع) انما لان الزمان هو ما كان لا يدين سلا لا يوجب **(١٥)** (تبيينه) **(١٦)**
 لو لم يفتق المصنف بقوله بشرط ان يقبل كما قدره في كلامه تبعا للعمود والمأثور لكان أولى فانه لا يلزم من
 بطلان المصنف الاضطرار وقد قال السبكي في هذا الموضع الذي يظهر أنه ليس شرطه ان يفتق اليه وصح الاذن
 والبيع قال فلو بيعه حله على أنه صرح بالشرط كسروا **(١٧)** لا يفتق قالوا لا يفتق لأنه لو قال اذنت لان في بيعه
 لتجمل ولو في الاضطرار كان كالنصر **(١٨)** وانما المأثور اذا أطلق هل نقول ظاهره الشرط أولا والأقرب
 البيع (وكذا الشرط) في الاذن في بيعه أو اعتاقه (وهن الثمن) أو التفتق في بيعه مره وما كلفه لم يصح
(١٩) (في الاظهر) وان كان الدين حالا لم يفتق كذا وفاد ان شرط كماله الثمن عند الاذن والثاني يصح البيع
 ويلزم الزمان الوفاء بالشرط ولا يفتق بالجهالة في البطلان لان الزمان قد يفتق من العبد الى البطل شرعا كقول
 أغلب المرتين فإذن يفتق بالشرط ولو قال المرتين للزمن لضرب المرتين فضرره فبطل من
 لزومه من ما ذكره فان قال له فضرره فبطل من ما ذكره لان المأثور فيه هذا ليس سلفا لضرب
 بل ضرب لأدب وهو شرطه بسلامة العاقبة كقول أدب الزوج وبسته أو الامام انما كسباني ان شاء

ويشهد ان اتهم وله بائن
 المرتين ما منه لعله الرجوع
 قبل تصرف الزمان فان
 تصرف جاهل بالرجوع
 فكأن تصرف وكيل جهل
 به ولو اذن في بيعه ليجهل
 المؤجل من ثمنه لم يصح
 البيع وكذا الشرط وهن
 الثمن في الاظهر

الله تعالى فيه مملكتان

(محل) هـ جواب ترتيب على لزوم الرهن (الذي لم يره) بالاشارة (بالدقة) أي المهرض (في زمنه)
 الرهن الركن الاعظم في لزوم (ولا تزال الا لا تنقاع كاسبق) وهذا في العال والاذلة لا تكون له اليد
 كالزوم وفيه تسليما أو مع فاسم كافر أو لاسلح حربي فيوضع عندهم له فلكه وماله من أمغان كانت
 مغيرة لا تنسحب أو كان الرهن بحرماته أو فاسم من امرأة أو موح أو من اجنبي عند حبلته أو حرمه
 أو امرأتان فمقتات وضعت عند والاذلة تنصم له أو فاسم من والحق كالأمة لكن لا يوضع عند امرأة
 أبشية (ولو بشرى) أي الزامن والمرهن (وذهب) أي المهرض (بعد عدل جائز) لأن كلا منهما ماله لا ياتي
 بهما به وبما ياتي العدل المقتضى بقوله القبح أيضا كالتشبه بكلام ابن الرقة وخرج بعد دل القاسق
 فلا يوضع له عند هذا كذا كما تنصق أو أحد هـ من العبر كولي ووكيل وفيه ما ذنله وعلى غير اشر
 ومكتوب حيث يجوز لهم ذلك والافيدور وعلى هذا عدل في قول الشرحين والرقة عند ذلك فله انما الصف
 أولى لأن ما هو في أي فاسم في وهو لا يرد القول قول العدل في دعوى المالك ولزوم المرهن فان ائلفه
 شفا أو أئلفه غيره أشد من العدل وحملته لأن الأول أو فاسم عدل أحسنه البديل ووضع عند الرهن
 ولو أئلفه بكرهه كما لو أئلفه شفا قال الأقرى ولو شرعوا وضعه بعد الزوم عند الزامن مع كونه يقتضي
 كلام ابن الرقة ومن أنقض كلام الفرز في شلاه (أو عند أبي) مثلا (وأما على اجتهاد هـ على ما جاء
 أو الانفراد به في ذلك) ظاهر أنه يبيع الشرط فيه (وان أئلفه الناس لأحد هـ على الانفراد) يحمله
 (في الأصح) كما ظهر في قوله والوصاية في جعله في حرزها كما في النص على اجتهاد هـ فان افترده
 أحدهما بجهته من بعده قال في الانفراد فافاسم أحدهما لا يستتر ضمها للثمن والى له الانفراد
 لما في اجتهاد هـ على المقتضى لا يوضع عند المهرض أن يرد هـ على المقتضى أو في وكذا هـ ما لو لم يرد
 أن يرد هـ إلى أحدهما بالاذن فان قالوا لا يرد هـ إلى أحدهما بالاذن من الآخر
 فانفقت هـ والفرز على القاض ولو ذهب المرهن من العدل أو فاسم البين ففاسم من وثق كوضع
 ثم ردها الرهن ففاسم يرى بخلاف من ذهب من المقتضى أو فاسم البين ففاسم من وثق كوضع
 لم يأت به ولو ذهب البين من ماض ما أذن له كالتعبر ثم ردها اليه يرى كالجزم به صاحب القول ولا يخل
 المرهن عند آخر الان اتفاق العاقدان على بيعه بغير حرز ولا يوجب (ولو بان العدل) الموضع عند
 (أو مضي) أو غير من بقتل أو فاسم على القاض أو حذفت أو فاسم يبين أحدهما وطالب أحدهما
 بقتله ونقل (بعد هـ حيث فاسم) سواء كان عدلا أم فاسما بشرط الانتقام (واباشا لونه) الخاكم
 عند عدل) براء لأنه العدل لما لا يتراجع ولو كان في يد المرهن ففاسم ففاسم حال العدل فان لم يأمور
 الشاخص لانه ان كان قبل القبض ففاسم غير واجب وليجوز الخاكم انما يكون في واجب وان كان يرد
 ولا يجوز رزقه ممن هو في يده بالاتفاق كما في أصيب بان موقوفه اجبا اذا كان الرهن مشروطا ببيع
 أو وضعه عند عدل ففاسم أو فاسم كاهر ظاهر كلام المصنف وكان الأولى أن يقول فان شفا كرونة
 ايشير الى التفرع (ويستحق بيع الرهن عند الشاخص) لو قال الدين إن لم يوف من غيره (ويفهم
 المرهن منه) على سائر القرمه لأن ذلك فاسم الرهن وكذا يستحق بيه في جنايته وعند الشراف على
 الشاف قبل الحلول واستدعاء ابن الرقة من اشتقاق البيع أنه لا يجب على الزامن الوفاء من غير الرهن كما
 صرح به الامام وذهب السبكي واشتدوا أنه يجب الوفاء امان الرهن وامان غيره اذا كان أمرع وطالب
 المرهن به فانما يجب قبضه لقرضا وحذله والماله (ويبيع الزامن أو وكبه باذن المرهن) لأنه في حقه
 (ما لم يذن) أم الرهن (قاله لما كان تأذن) في بيعه (أو تبرئ) هو بمعنى الأمر أي اذن أو أبرئ
 دفعه إلى الرهن (ولو طلب الرهن ببيع فاقب الرهن) ذلك (الزعم القاضى قضاء الدين أو ببيع فان

(محل) هـ اذ لم يره
 فأن يوجه المهرض ولا تزال
 الا لا تنقاع كاسبق ولو
 شرطوا وضعه عند عدل جائز
 أو عند اثنين وفاسم على
 اجتهاد هـ على ما جاء
 أو الانفراد به في ذلك وان
 أئلفه الناس لأحد هـ على
 الانفراد في الأصح ولو مات
 العدل أو فاسم في بلاء حيث
 يتفقت وان اشفا وضعه
 أطاكم عند ولو يستحق
 يبيع المرهن عند الحاجة
 ويصدق المرهن بجهته
 ويبيع الزامن أو وكبه
 باذن المرهن فان لم يذن قال
 له الشاخص تأخذ أو تبرئ
 ولو طلب المرهن ببيع فاقب
 الزامن الزعم القاضى قضاء
 الدين أو ببيع فان

يتعجب قال يتعجب من قوله كمال السبكي انه الاقرب ثم ان اصبه الحاكم السبيح لموت الراهن
 اوجبه او غير ذلك لم يكن مرقا في الحاصل حيث لا تعسير لانه نائب الحاكم والحاكم لا يمتنع
 مكدها (ولا يبيع العدل) **الرهون** (الاجنبي مثل المسلمين تتدبره) كلو كبل فان اقبل بشئ من بيع
 البيع لكن لا يشره النفس من غير المال بما يفتقر به الناس لانهم يشتبهون فيه قال الاسدي والعدو
 الحاد الراهن والمرهون به ورده الركنين بان الحق لهما لانه دونهما فيكون غير ذلك بخلاف العدل ورد
 عليه بان الكلام في كل منهما منفردا نعم قوله في بيع الراهن كما قال الركنين فيما اذا اقتضى من الدين
 فان لم يفسد به - كلكو كرات الرهون بساوى مائة والدين عشرة دنانير باذن المرهون بالعشرة مع ان لا ضرر
 على المرهون في ذلك ولو قال الراهن لعدل لاتبعه الا بالدرهم وقال المرهون لاتبه الا بالدينار لم يبيع بواحد
 منهم - ما لا اختلافهما في الاذ كذا اما انه المتيقن وحده كما قال الركنين اذا كان للمرهون فيه غرض
 ولا كان كذلك فله درهم وقد البادواهم وقال الراهن بعده بالدرهم وقال المرهون بالدينار فلا يرعى
 ثلثه وبيع بالدرهم كما قطع به القاضي ابو الطيب والمارودي وقدرهما او اذا امتنع على العدل البيع
 بواحد منهم - اياه الحاكم منقذ البادوا منسحب حتى المرهون ان لم يكن من هذا الباب او ما عجز بعض الذين
 دأب لم يكن من نقد المليون رأى ذلك (ما ورد) في الفتن (والقب) بوقته زيادة لا يشعرب الناس بطلان
 بعد لزوم البيع لم تقرر ولكن يجب ان يستعمل الشئ لبيعه بزيادة للرأب أو لا يشتري ان شاء
 أو زاد للرأب (قبل اخذها الخبار) للمجلس أو الشرط (فأبى) أي العدل البيع (وليه) له
 أو لا - ترى ان مثله ولو اياه لبيده من غير فسخ مع وكان البيع فسخا وهو أولى لانه قد يفسخ به جميع
 الرأب ولو لم يمل ما ذكرنا فسخ لان ومن الخبار كمال العدل وهو يبيع ما يباع به بطل الفتن وهذا
 الرأب بزيادة ولو يبيع الرأب من الزيادة فان كل فسخ للممكن من بيعة فالبيع الاول بفسخه والايصال
 واستمر فسخ غير انه ان اذن بديدين كان الحيوان اهما او البايع اعدم انتفال ثالث والا لا بد من ذلك
 جديد (ووفاء الرهون) من نفقة زوجه وكسومه وعنفها وبهاجر فسخي انتصار او جردا فسخا وقبضها او
 آبن ويحرم ذلك (على الراهن) المالك بلا جاع الاماروي عن الحسن البصري انه قال المرهون (ويبيع
 عليه الحق الرهن على الصبح) حذفا للربعة والثاني لا يبيع عند الامتناع واسكن يبيع القامى جزا منه
 فم يجب المصلحة الا ان يستغرق المؤنة الرهن قبل الاجل لبياع ويحطل فنهروا وعلى الاول لو غلب
 المالك أو عسر فله ربح الجاهل وسبأ في الاجارة (تلبية) قال الاسدي قوله ويبيع عليها الخ
 بشر لا ساحة اليه بل يربحهم ان الايجاب منقذ عليه ولو دفعه كان أموب لم يردف الوالو من قوله ويبيع
 قال الا بيلم خاصة انه وهذا متخرج اذ كلام الرهون صريح في أن الخلاف في الاجباو وعدمه فاما وقد مر
 ان كون المؤنة على المالك فنجح عليه الامتناع عن الحسن البصري فان فسخ يستحق من كلامهم المان
 المتعانة بالذ اواف كالفدوا بلمن توديع الدار بغيره بقرعة الفدوى الا تسعين والمدة بالذ به تلاخبط
 عليه اسبب بان هذه لا تنجى مؤنة ظلم بقلولها كالمهم ولو فاد كرها المفسف عقبة ذلك قوله (ولا يبيع
 الراهن من مصلحة الرهون كفسد وجامة) ومصلحة بالاد به والمرام حفظا للملكة قبل ذلك على عدم
 ضرره انما قدم وله شغل الرقيق ان لم يفسده وكان يتمثل قبل الملول سواء في ذلك الصغر والكبر
 كالأطامه الجاهل لانه لا يدمنه والعالم به السلامه قوله تمام الدمنة والبدل المتأكاة والمداواة اذ عاينت
 السلامة والامتناع عليه فكله لعله نقل للرخص من الغفل لانه قال أهل الحجة فتأها انتفع وطلع اليه لئلا
 لا صلاح الا كثر والمغلو ع منها رهون بماله وما يحدث من ضعف ونزول وليف غير مبرهون وكذا
 ما كان ظاهره انما هو عند العقد كالفدوى بشئ العتم وله رضى الماشية في الاذن فزاد ردها الى المرهون
 أو اذ لم يباله لانه من متبوع مع الى السكلا ونحوه لعدم الكفاية في مكانه او ردها الى عدل يتلقاها عليه

ولا يبيع العدل الا
 بغيره - لا من نفسه
 بل بغيره فان زاد رابعه
 انتفضه الجاهل عليه من قوله
 ووفاء الرهون على الراهن
 ويحرم له ما في الرهن
 على الصبح ولا يبيع رهن
 من مصلحة الرهون كفسد
 وجامة

أو بتمسكها كما ويجوز للمرتهن الاتجار بها الشرع ويجوز له قتل المتاع من حيث ظهر محروا انحرز
فان اتجهوا الى مكان واحد قد اذنى اولى كائين فاستكن مع الراهن وبقيت على عدل بيت عند أو بتمسك به
الحاكم كما (وهو) أي المهرن (أمانة في يد المرتهن) ظهر الرهن من راعه فحين ضمن راعه
له فتمه وجابه غير موقوفه بالذبح وهذا ما قاله العرب النبي من قالان فحين ضمنه فلو شرط كونه
مضوتا لم يصح الرهن (ولا يستغنى ببله شئ من دينه) كونه الكفيل يتبع التوق (تنبه) *
قوله ولا يستغنى بالزاد حسن من حذفها في المحرر والروض وأصلها لان المثل على نيت حكم الأمانة مطلقا
ويستغنى بعدم سقوطه ولو لا بله منه فله على أوقية الا ان استعار الراهن أو تعدى فيه فومع من
رده بعده سقوط الدين والحبالية أما بعد - فوطه وقبل المطالبة فهو بان على أمانته (فروغ) * ايس
للا رهن ان يقول المرتهن احضر الرهن وأنا أقضى دينك فلا يلزمه الا حضروا ولو بعد قضاء الدين وانما
ما بها الممكن كالردع والاحضار وما يحتاج اليه من ثبوت على ربح المال ولو قال يشهد هذا الكيس وأستوف
مذك منه فهو أمانة في يده الى ان استوفى فإذا استوفاه صوره فهو له ولو قال يشهد هذا الكيس وأستوف
المرام التي فيه فهو له الفروغ أو كانت أكثر أو أقل من دواهم لم يملكه ودخل في ضمانه بحكم الشراء
انما يدون كانت معلومة بقدر دفعه ملكه اذا لم يكن الكيس قيمة والا فهو من معاملة تافهة عهده (وسمكم
فأسداه فود) الصادق من ريشيد (حكم مجعوا في الضمان) وعدمه لان القدر انقضى مجعوه
الضمان بعد التسليم كالبيع والاعارة فأسداه أولى أو عدمه كالرهن والهبة بلا نواب والعين المسنحة
فأسداه كذلك لان واضع اليد اليه لا يان مال كهاولم ياتزم بالعقد ضمانا والردع بما ذكرنا في
أصل الضمان في الضمان ولا في التقدير قائم ما قدر لا يستوفى بان يخرج برادة الصادق من ريشيد ما صدر
من غيره ولا يقتضي مجعوه الضمان فله مضون وسفقتي من طرده هذه القاعدة ومن عكسها مسائل
في الاصل ما اذا قال فأسداه الى أن أخرج كاهل فهو قراض فأسداه ولا يستحق الأمان أو جز وما لو قال
سافلتك الى أن أفردك كلها في فهو فأسداه ولا يستحق المداولة والاولى عدم استيفائها من
الصورتين لان سافلتك لا في فأسداه القاعدة لان المداولة ما يقتضي ضمانه ضمان العوض المقبوض
والمساكنة عالم يقض عوضا فأسداه والمعامل رضى بالتلاف مائة وبارا ان لا فلو ما لوصد هذه التهمة من
غير الامام فهو فأسداه ولا يخرجه بتمسكه على الذي قال ابن السبكي وهذا لا يقتضي ضمانا القائل بعدم الرجوع
لا يقول بأسداها بل يجعل المداولة ظهره قد صحح ولا بأسداه أي فالتلاف المحرر في غيره فهو فله يلزمه
عوض المتضمنه كالمودع في دار أو أقيم فله بعد ذلك بعلمه الامام ومن الثاني الشرع كانه لا يقتضي كل من
الشراء بكن على الاتحرم مجعوتها ويعتبر مع فأسداه فالتلاف لما ألفا بالدين بوجع صاحب الدينين يرجع
على صاحب الالف بثلاث أجرة منه ومن صاحب الالف يرجع على أجرته على صاحب الالفين وما لوصد
الرهن أو الاجارة من بعد كعاصب فقلت الدين في يد المرتهن أو المسنحة فله مال فحينه وان كان الفروا
على المتعدي مع أنه لا ضمان في مجع الرهن والاجارة ولو قيل في هذه القاعدة كل عين لا تعدى فهو كانت
مضون فله قد صحح كانه مضون فله فأسداه ذلك العقد فلا يرد كقائل بخفي وخيرة من من هذا المسائل
الاسبقين ومن فروغ هذه القاعدة ما ذكره بقوله (ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحل
فسد) أي الرهن لنفسه والبائع له (وهو) أي المرهون في هذه الصورة (فيل الحل) يكره
الماله أي وقت الحل (أمانة) لانه معروض بحكم الرهن فأسداه بعد مضون بحكم الشراء فأسداه
وأستوفى الزكوى ما اذا لم يحضر من الحل ومن يتأخر فيه القبض وتلف فلا ضمان ومن ذلك ما لو رفته
أرضاً أو فله في فأسداه فله من قبل القرض أمانة بحكم الرهن وبعد حله به مضون بحكم العارية
(تنبه) * فله تناول مائة المصنف ما عاق ذلك على عدم القرض فقال رفته فله فأسداه عند الحل

وهو أمانة في يد المرتهن ولا
يستغنى ببله شئ من دينه
وحكم فأسداه فود حكم
مجعوا في الضمان ولو شرط
كون المرهون مبيعاً له
فله تناول فسد وهو قبل
الحل أمانة

فهو مبيع مثله ولا يملك قبل البيع في هذه السورة وتوأم الرهن فالسائر كمال السبيحة بحسنه وكلام
 الرادى يقتضيه وكذا اذا لم يأت بطلان على سبيل الشرط بل رهنها بغيرها وأفضه ثم قبله اثنان الاصل
 فهو مبيع مثله كذا قبل البيع ما قبل الرهن صحيح بحاله (وبعد الرهن من في دعوى التنازل بينه) كذا
 يدركه فان ذكره في التفصيل الاتي في الوديعة والتمرد من هذه المسئلة هو عدم الصيانة ولم
 يصح به التمسك والا فانه دى كالمعصب يصدق به في ذلك (ولا يصدق في دعوى الرد على
 الرهن (عدو الاكثر من) لانه قد تعرض له كالمعصب كان السائر لا يصدق في دعوى الرد على
 الذي حله وان يصدق في دعوى بيعه كالمودع ما دامه كل من ادعى الرد على من انتمت به صدق به. الا
 الرهن والسائر (ولو دعى الرهن المرونة) من غير ذلك الرهن (ملازمة) منه (فزان) يعطى المدين
 وبجيب المدين ان كرهها بخلاف ما اذا طاعة (ولا يقبل قوله جهل شرعي) أي الرهن (الا ان
 يبرهن عدم الملازمة أو يثبت بطلانها من العلم) فيقبل قوله في دفع الخطأ فيجب عليه خلاف
 غيره وبجيب المدين ان يكون الحكم كذلك فياذا كانت المرونة لانه لو ادعى جهل شرعي
 عليه كائن عليه الثاني في العلم واستوفى به في الملازمة بما اذا طاعتها وزجسته اذا نسيه فانه لا حرج عليه
 وبجيب المدين ان لا يذري ان اورد الا في غير الاسلام من قدم من دار الحرب ولحقه اهلاكه وامتناع المدين
 من اهل الدولة فلا ينفذ عرف بينهم وبين الغلبة من موافقة ما ماتت به دفوا أولا له (والظاهر الحاق
 كلام الاصحاب والمراد جهل شرعي وهذه المرونة كان حال ملكات ان الارض ان يبيع الوطاء والافساده في
 جهل شرعي الرضا قال الشافعي وفوله فزمن أي مبررات في المهر وسوا لونه في أي مبررة من زمان له
 وهو جواب جملة لونه في نفسه الاشياء بالذات اجاب بانهم أجروها بجري ان وقال الجرحه من الرمان لانها
 تقتضي الاستبدال لونه من زمان لان جواب الالهي (وان دعى بافان الرهن) المالك لها (اذل
 دعوا جهل شرعي) الوطاء ملقا (في الاصح) لان الشرع يصدق الاذن لثاني على طاعة الله
 من عامه الثاني لا يصدق انه على المولى والثاني لا يقبل لبعده ما يذره. الا ان يبرهن عدم الملازمة أو
 يثبت بطلانها من العلم واذا قبل قوله في ذلك (والصدق) عليه وأدبه كانه لم يدع المولى بدع المولى الله بعد
 وهو كذلك (وهذا المهر أكرهها) أو جهل شرعي كالمعصب لا تعقل (والوفاك لسبب) في هذه
 المرونة وفي سيرة ائمتنا بعد السابقة لان الشبهة كانت اذ لم تثبت النسب والحريه (وهي في
 الرهن) لتأثيره في عليه قال الزركشي وبني أن يدعى منه ما لو كان يعنى على الرهن كما كان في
 الشكاح الا انه واداه ان الرهن هو الامة لم نصراهم ولله ان يسهل لفت به في غير ملكه ثم لو كان الرهن
 صار ان امرائه بالبلاد كما هو المهر في الشكاح وفي ادعى بعد الوطاء ان كان ملكه اذ كان الرهن وسلف
 قاله في ريق كانه فان نكل الرهن خالف للرهن من أو ملكها سائر أم والله والولد سوا فراو. كذا أثر
 بحر به بل يذهب به في ملكه (ولو اتم المهر ونشربك) أول يقضى كما في زيادة الرهن (سار
 رها) لعلمه مقامه ويجعل في بعض كل الامور في جهل ولا يحتاج الى التمسك من جهل بدل الموقوف ادا
 اثنان وان اذبح انه لا بد من ائتمار الوقت فيدو الفرق ان الفقيه يفسر ان شكوكها ولا يصح ان تكون
 وثقا ولا يضر كونه بتأجيل فينه في التامسة وان تقتضي كلام المصنف خلافا لان الرهن انما عتق رده
 ابتداء كالمهر الا ان عليه صد شرط المهرود كونه بيا (واصح في البذل) المالك (الرهن) أو
 المهر للمهرود لانه المالك الرقيق واللغة (فان يخاصم في الرهن في الاصح) وان تعاقب حقه
 بما في الدولة لانه شرط ملكه واذ يخاصم المالك حقه ونسبته لتعاقب حقه بالبذل والثاني يخاصم لانه
 حقه تعاقب على اللغة ويجرى الخلاف في المهرود وحل الخلاف اذا تفكر في الثاني من الدعوى
 اما راع المالك العيب المرونة للمهرود الخاصة جزيا كما في به البليغي واستظهره ابن شهاب (في)

وبعد الرهن من في دعوى
 اثنان بينه ولا يصدق
 في الرد عددا الاكثر من
 ولو دعى الرهن المرونة
 بلازمة في موانع ولا يملك
 قوله جهل شرعي الا ان
 يبرهن اسلامه أو يثبت
 بطلانها من العلم
 وان دعى بافان الرهن قل
 دعوا جهل شرعي
 الاصح لانه لا بد من وجوب
 المهرات أكرهها والوفاك
 لسبب وله ائتمار الرهن
 ولو اثنان المهرود ونشربك
 بطلانها وهو سوا ما في
 البذل الرهن فان لم يخاصم
 لم يخاصم الرهن في الاصح
 فسلو

جنى رقيق على الرقيق المردون و (وجوب قصاص القتل الزاهن) منه أو عطا جنيًا (وإن الزهني) لغوات
 معده بلا بدل هذا إذا كانت الجناية في النفس فإذا كانت في طرف أو نحو مقره زهني على حياته ولو أضر
 الزاهن عن القصاص والعفو بان يكتفئهم بما يجبر على أخذهما لأنه كان له عطا فأتى خبر ثوري (فإن
 وجب المال بغيره) عن القصاص على مال (أو بجناية نساء) أو شبهه أو عهد وجوب مالا لعدم
 لما كانا فلا صار المال مردونا ولو لم يتبين كماله لم يصح عقوبته أي الزاهن عنه التوافق حتى المردون به
 (تنبيه) قول بعض المتأخرين في محل كون ما ذكرهنا في الذمة لكان الجاني غير الزاهن ولا فلا
 يصح مردونه إلا بالتقرع إلا فائدة في كونه مردون في قمته بخلافه في ذمة غيره ممنوع إذا أدته له بقصد
 به على القرمه وفول المردودى ومحل ما ذكره في الجناية إذا قصت القصة بما ولو لم يزل الأرض فأنقص
 بها كل قطع ذكره أو ثمة أو نقصت بها ما وكل الأرض وأما على ما نقص منها فأما المال فلا أرض به
 في الأول وبالزائد على ما ذكر في التوبة ممنوع أيضا لأن سق المردون تعاقب بذلك فهو كجزء من المردون
 بعد دونه ولو قصر المقتضى على قوله فإن وجب المال ليشمل على وجب المال ابتداء بجناية مجرما قصاص
 فيها كجاءه في كلامه كالأمانة أو تكون الجاني أصلا لكان أولى (ولا يصح) (إبراهيم الزهني الجاني)
 لأنه غير مالك ولا بد منه رابعه من الوثيقة إلا أن أسقط منها (ولا يصح) (الزهني الزائد) أي
 المردون (ثانئة) كثر توريده وصوفه والذين يرضون به جارية لأنه عقلا لا يرضى بل المال عن الرقة فلا
 يصح إليها كالجارية بخلاف القتل كمن ذكره وتبعه في التبع لاصل لعدم جبرها (فلا زهني) مالا
 وحل الاجل وهو حامل بيعت كذلك لأنك قلنا الحل لم يرد وهو الأصح فكأنه ردنا مع الأول فقد رهنها
 وحل بمحض صلة (تنبيه) جارية المردودى وحلها لا يصح إلا بالبيع وهي حامل بعد
 قبضها في الدين وهي أهم من بارة الكتاب لتجبرها بالبيع لجناية مالا (ون ولدته ببيع موهبي الأمان)
 إنله على أن الحل يعلم فهو رهن والثاني لا يبيع معاينة على أن الحل لا يعلم فهو كالخائن بعد العقد (وان
 كانت ماله من البيع دون الرهن فالله ليس بهن في الأمان) بناء على أنه يعلم والثاني أهم منه على
 ماله فربيع كالمصنف (تنبيه) ففسية كلامه أنه مقابل الظاهر أن الحل يكون مردونا وليس مرادا
 لأنه مفرغ على أن الحل لا يعلم فكيف برهن وإنما المراد به يبيع موهبا كالصين وعلى الأول بنفسه يبيعها
 حتى يصنع قال ابن الغزالي بعد أن لا بد من أن يعاقب به حق ثالث بوسية أو جبر على أو دون أو اتفاق الدين
 برقة أمه دون كالجارية أو المارة بالرهن أو نحو حادثة لا تستلزم الحل مع ضرورة نزع الفهم على الأمر والحل
 كذلك لأن الحل لا يعرف اجتماعه أما إذا لم يتفق به أو لم يتفق من ذلك فإن الرهن يلزم بالبيع أو بوفية
 الدين فإذا امتنع من الوفاء بوسية أخرى أجبره الحل كما في بيعه إن لم يكن له في غيره حاتم أن تباع
 الدين والدين لذلك وإن الحل من الدين شيء فلهذا المالك وإن نقص طواب إلى يدي المردون فلهذا
 استثنى طلعها وتبيعها ولا يتبع به مالا بخلاف الحل

«(فصل)» إذا جنى المردون على أجنبي جناية تتعلق برقبته (قدم النبي عليه) على المردون
 لأنه لا حق له في غير الرقة ولو قدم المردون عليه ابتاعه وأما المردون فخصه منعنا به فهو بالذمة فلا يثبت
 بغيره ولو أضر ماله بالجناية ولو تميز فلا أثر له في شيء إلا في الأمان وغيره مما فأنعنى بعتد وجوب
 طاعة تدفع كل ما يضره بالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا ماله ولا يقبل قول السيد
 أن أضرته بالجناية في حق النبي عليه لأنه يضمن قطع حقه عن الرقة بل يبيع العبد فلهو على سببه قيمة
 أن يكون له ماله لا فرار يضره بالجناية ونشره السيد العبد بالجناية كالسيد فجهاد كركه كروى
 الجاني بغيره ماله المردودى (وإن اتقص) المتفق في النفس أو غيرها بان أوجب الجناية قصاصا
 (أو يبيع) المردون كأه أو بعته (له) أي على النبي عليه بان أوجب الجناية مالا أو عطا على مال (بطل)

وجوب قصاص القتل
 الزاهن وإن الزهني كان
 وجب المال بغيره أو
 بجناية نساء لم يصح عقوبته
 ولا أبره المردون الجاني
 ولا يصح الرهن إلى
 زبده المقتضى كثره
 رولد المردون حلالا وحل
 الاجل وهو حامل بيعت
 ون ولدته ببيع موهبي
 الظاهر فإن كانت حاملًا عند
 البيع دون الرهن فالله
 أبره في الأمان
 «(فصل)» جنى المردون
 قدم النبي عليه فإن اتقص
 أو يبيع له بطل

الرهن) فبما اقتضى أو بيع لفرضه فمقتضى بيعه كان كأن ثبت ببقائه لم يثبت الرهن بل تكون
 قبضته وهما سكتة أو بقاء البيع إلى جهة الرهن لم يكن رهنًا (تتبعه) فده من اقتضاه على الفعاص
 والبيع أنه لو سقما حتى يلقى عليه بطل أو فداء لم يملك (دون يتي) المهرض (على سبد) فاقض
 بال) الرهن في المقتضى نفسا كان فوطرقا كما صرح به في المهرض (تتبعه) قال الأصمري أثناء
 في اقتضى مقتضى رهنه وهو الذي استحق في سبد السيد والوارث والصلوات فيهن لا وارث له
 ولا يصح فيها لأنه لا يمتد إلى الأيمن وقال الذالوح بضم اللام وقد رونه والاولى أولى استلزام من
 التدبر ولكن يزعم الذالوح ما يأتي في شبهة حتى من قوله (وان في على مال لم يثبت على الصحيح)
 لأن السيد لا يثبت له على عبده حال بقاءه (سبق رهنًا) كما كان ذلك في يثبت للمالك ويتوصل به
 المظنة الرهن وحصل الخلاف في غير أذمة التي استولاه السيد للمعسر أم هي فان الاستلزام
 لا يثبت في حق المرهن ولا يراعى في الجناية على السيد جز مالان المستولاة لو بيعت على أسنبي لا يباع
 بل يبيعها السيد فتكون جناية على سبدها في الرهن كالمدم (تتبعه) قوله في هو بضم
 العين كخلف عن نعم المصنف ليعمل في عبده ولو لوث لك. معترض من جهة ما عارضه فان الخلاف
 في عبده السيد ويمن والى هو والوارث ثلثان فيكون للمالك الأربعة عشر والثاني قومي وأنى بالله لأنه
 مفرغ على الصحيح وعلى مثاله حور من أسنبي يباع في الجناية ويملك الرهن ولو جنى على سبده
 نعمًا كان كالمدم ولو لوث وان وجد سبب المال لكان أمثل (واذا نقل) المهرض (مهرض السيد
 صمد) مرهمن (أشرفا اقتضى) السيد من (بما الرهنان) فلو انهما (وان) في على غير مال صم
 كالمرواد (في) على مال أو (وجب مال) بجباية نعمًا أو نحوه (فما في) أى المال (حق مرهمن
 القليل) والمال المتعلق برتبة القاتل (فيما) ان لم يرد قبضته على الواجب بالقل (وفيه) ان لم يرد على
 الواجب (رهن) والافتقار الواجب. نعم لأنه يبيع نفسه رهنًا (وأبلى بغيره رهنًا) ولا يباع لأنه لا يملكه
 البائع إذا كان الواجب أكثر من قبضة. أو مثله أو دفع بائع حق المرهن في ماله لاني. ولا قد يرغب
 به ولا يقدفون حق مرهمن القاتل به ان كان كان الواجب أقل من قبضته على الأول يباع منه بقدر الواجب
 ويبقى الباقي رهنًا فان قد يبيع به أو يبيع الكيل وصار الرائد رهنًا عند مرهمن القليل
 وعلى الثاني ينقل من القاتل بقدر الواجب إلى مرهمن القليل (تتبعه) وحصل الخلاف إذا غلب الرهن
 الفضل ومرهمن القليل يبيع عليه ما يبيع نفسه لو به ان أما إذا غلب الرهن البيع ومرهمن القليل
 المذلل بالجانب الرهن إلا أن المرهمن في قبضة ولو فتنق الرهن والمرهمنان على أحد الطرفين هو
 المذلول فعلم أن الرهن ومرهمن القليل على نفس القاتل فهو بعهده إلى المرهمن ليكون رهنًا وليس المرهمن
 القاتل المأزاة وطلب البيع لأنه لا يملكه في ذلك قال الرازي وفتنقى التاميل يتوقع واقب أنه لأنه
 (حار كان) أى القاتل والفتنوى (مهرهمن عند شخص) أو أكثر (بدن واحد تعدت الوتيرة) بفتح
 النون والصاد واللام هـ كجلى مات أحدهما (تتبعه) فلو كان عند مستحق لكان أولى ليعمل ما قدره ان
 لا فرق في ذلك بين الواحد و غيره (أو بدني) عند شخص وتعلق المال برتبة القاتل (وفي نقل الوتيرة)
 به الدين القليل (غرض) أى قائمة للمرهمن (فتاقت) والاولا فلو كان أحد الدينين سلاوا لا يجوز ولا
 أو كان أحدهما أطول أجلًا من الآخر فله مرهمن التوافق بين القاتل وبين القاتل فان كان سلاوا
 فالقائمة استبقاؤه من غير القاتل في الحال أو سلاوا قد فتنوى وبما لا يحال وان اتفق الدبران فذرا
 وحاولا وتأجيل الوتيرة القليل أكثر من قبضة القاتل أو مساوية لها فذرا نقل الوتيرة لعدم القابلية بان
 كانت قبضة القاتل أكثر من قبضة القليل ونسب قبل بالنقل للقاتل أو بعهده فالمراد بانه يباع بغير
 ندمه وان كان القاتل لا رغبة له لاسر ولو اختلف جنس الدينين بل كان أحدهما دنانير والاخر داهم

الرهن وان جنى على سبد
 فاقض بمال وان جنى على
 مال لم يثبت على الصحيح فيبقى
 ومعاوان قتل مرهمن
 سبد عند آخر ما اقتضى
 بمال الرهنان وان وجب
 مال فذاني به حق مرهمن
 القليل يباع ونفسه رهن
 وقبل بغيره رهنان كما
 مرهمن عند شخص بدن
 واحد تعدت الوتيرة أو
 بدني ولي فضل الوتيرة
 فرض ثالث

واسنوا إلى الباطنة بحيث لو أنتم أحدهما بالآخر لم يرد ولم ينقص لئلا يتفرقا لما وقع في الوسيلتين
 كما تقرر فقد قال الشرحان ان اختلاف النص الشافعي والاصحاب كلهم ولا أثر لاختلافهما في الاستمرار
 وعدمه كل يكون أحدهما عوضا مبيع قبل القبض أو بعد ما قبل القبض ولا يخرج عنه ولو كان
 بأحدهما ضمانا وطالب المرتن نقل الوتبع من الدين الذي بالضمين إلى الآخر حتى يحسب له التوفيق
 فيها أوجب كما هو في كلام المصنف واستظهر بعض المتأخرين لأنه فرض وقتية أنه لو قال المرتن: بوجه
 وضعا ثم كانه فاقى لأن بانيه مرة أخرى فتوقف قبضه فيها و يقال المهرن انه يجب لانه فرض
 وفي الباطنة وجهان بلانزجج ورجح الزكشي منه ما التمس وهو الظاهر كما هو ما يتوقع من المفسرين ثم
 قلص إلى خلاف الظاهر ما لمصلحة انه المنع بولي الغرض المصلحة من القائل فانت الوتقة (ولو كان
 المهرن باقية) مما يوجب (بال) الرهن لقوله (نتية) و قيل فبغيره بالانفاد فغير العصب
 وثبتته أنه لو عاد خلا لا يردونها وأنهم أن الأصح هو ما يردون بهل تقيده بالاعتبار لأن المرتن
 قاله في ضرب المهرن فصره وتلف منه فله ينسخ الرهن كذا نص عليه في المهرن في طلبه في المهرن في طلبه في المهرن
 (وبذلك) الرهن (بفتح المهرن) ولو يردون الرهن لأن الحق له وهو ما يردون بهل تقيده بالاعتبار لأن المرتن
 قلنا أنه ما هو الرهن بالدين وهو الأصح وأما صاحب الدين السخ لا يمكن له ذلك لأن الرهن له المصلحة التي لا يمكن
 بأنهم لو خرج بالمرتن الرهن فلا يملك به من غير ضرورة من جهة (وبالبراءة) جميع (الدين) بأى
 وجهه كان ولو يردون المرتن إلى الرهن ولو احتاض من الدين حينئذ انك الرهن فلو تلفت أو غاب إلى
 المرافعة قبل قبضه أعاد المهرن ردها (فان بقي شيء منه) أى من الدين وان كل (لم يملك شيء من الرهن)
 بالاجماع كما قلناه ابن المذخر وتعين حبس المبيع وحق المكاتب ولأنه وثيق بالمبيع أجزاء الدين فلا شرط كما
 ففيه من الحق شيء انك من الرهن بغيره فقد الرهن لا شرط ما يردون بهل تقيده بالاعتبار لأن المرتن
 بهل يردون بنصفه بأسخ في صيغة أخرى (فبغير من أحدهما انك قد قلنا) لعدم الصفة بهل يردون بهل تقيده
 (ولو ردها) بدين (فبغير أحدهما) مما عليه (انك قد قلنا) لعدم الصفة بهل يردون بهل تقيده
 وكيلهما قال الأمام لأن المذخر على اعتداد الدين وعدمه متى قدره المسقط أو المستحق عليه تعدد الدين
 بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده لأنه مفرد ضمنان فظفر فيه إلى المباشر بخلاف
 الرهن ولو ردها عند اثنين فبغير دين أحدهما انك قد قلنا لعدم مسقط الدين فان قيل ما يردون بهل تقيده
 أحدهما من الدين لا يخص به بل هو مشترك بينهما فكيف تفضل حصته من الرهن بأخذه أوجب بيان
 ما هنا بهل تقيده فيهما وإذا كانت البراءة بالبراءة لا بالاختلاف ولو هو عند الاستعارة من اثنين
 لبرهنة ثم أدى نصف الدين وقصد فكان نصف العبد وأما ما قيل من جملته عنه انك قد قلنا أنه انك قد قلنا
 المالك بخلاف ما إذا قصد الشروع أو أطلق ثم جعله فيهما أولي برفق (تزوج) لو هو من شخص
 آخر يردون في صفة ولم أحدهما كان مهره فجميع الدين كل واحد منهما وانما أحدهما ولو مات
 الرهن عن ورثته فلهي أحدهم نصيبه في ذلك المورث ولو كان الرهن صدرا ابتداء من واحد وقبضته
 حبس كل المهرن إلى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو أدى نصيبه من الزكاة فانه ينقل لأن تعاقب
 الدين بالزكاة كما كتفى الرهن به فهو كالمورث في الرهن أو كمتعلق الاوثن بالحي فلو كالجنى العبد المشترك
 فادى أحد الشر بكن نصيبه بفتح الفاء منه ولو مات المرتن عن ورثة فوفى لأحدهم ما يخصه من الدين
 لم ينقل نصيبه كما قلناه السبكي كولو في مورثه بعض منه وان خالف في ذلك ابن القزفة

(فصل) في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به (الاشتراك) أي الرهن والمرتن (في) أصل (الرهن) كان
 فالرهن في كذا ما يترك (أو) (في) قدر (أي الرهن) يعني المهرن كل ما يترك الرهن بالحي فلو كالجنى العبد المشترك
 بل الأرض ففما أوفى منه كذا العبد فقال بل الجارية أو قدر المهرن به كالتين فقال بل مائة (مصدق)

ولو كان مرسون بأخذه
 يقال وينقل بفتح المرتن
 وبالسجاعة من الدين فان
 بقى شيء منه لم ينقل شيء
 من الرهن ولو ردها من نفسه
 بهل يردون وأما ما يردون بهل تقيده
 فبغير من أحدهما انك قد قلنا
 فله ولو ردها فبغير
 أحدهما انك قد قلنا

(فصل) في الاختلاف في
 الرهن أو يردون بهل تقيده
 الرهن بغيره عند
 الرهن بغيره عند
 تسهرع وان شرط في بيع
 فالحال ولو أدى أتم ما ردها
 بهل يردون بهل تقيده
 أحدهما فبغير
 وعن عاصم والفقول في
 نصيب المثل في قوله بغيره
 وقبل شهادة المصدق عليه
 ولو انما في قبضه فان كان
 في جوارحه أولى بالمرتن
 وقال الرهن غصبه عند

الراهن) أي المالك (بيته) وان كان المهر من يد المهرين لأن الأصل عدم ما يذهب به المهرين
 (تتبعه) لو سجد المالك كتدفعة فكان أولى لأن الراهن قد يكون مستبرأ أو أبا هو ليس برهن
 لكن قال الشارح إطلاقه على المنكر بالقرار في المهر وأوله (ان كان رهن تبرع) أي ليس مشروطا
 في بيعه بقيد التصديق (وان شرط) الرهن المختلف به هو بما ذكر (في بيع عقار) كذا واشتداف
 في سائر كيفية البيع (تتبعه) ثم كذا يارونه ما لو اتفقا على اشتراط الرهن في البيع واختلفا
 الوفاء كان قال المهرين وهن حتى المشروط وهو وكذا فأنكر الراهن مع أنه لا حاجة لفساد ولاهما
 لينة اتفاق كيفية البيع الذي هو موقع الاتفاق بل يصدق لراهن بيته وأمر من التفتيح أن يرهن
 وهذا المسألة من حكمه وان قوله في اختلاف المتباينين أنه على صحة البيع وأنه اتفاق كيفية ولا يحتاج إلى
 ذكره هنا (ولو أدى) على الذين (أنهم ما وحناء بعد ما يمانت) وأقضاء إياه (وهذه أحد هذه ادبيات
 المصدق رهن بيمين) من المدة له ما روى (والقول في قديم الثاني قوله بيمين) الماسك (وتتبعه) ل
 شهادة المصدق عليه) أي المكذب فلا يرد من جلب النفع ودفع الضرر عنه فان شهد به آخر أو حاس
 الذي منه ثبت رهن الجبيع ولو فهم كل واحد منهما أنهما رهن فدينه وان شريكه رهن أو سكت عن شريكه
 وشهد عليه قبلت شهادته مرفعا متى وان نعمه ما الكذب الواحد لا يوجب القس في هذا ولو اتفقا
 الثمانين شيئا ثم شهدا في سادسة قبلت شهادتهما ما وان كان أحدهما كاذبا في القصاص فان قيل ما ذكر
 من أن الكذب الواحد رفته مفسدة له عند عدم إجماعه برهانها بكذب في واجب وهذا بقيد رفته
 يكون جائدا الحق واجب طاعة في ذلك أجيب بان شرط كون الجواب في ما يوجب للمالك على التبر
 وهذا ما يوافق الحق الوثيقة فان قيل بل ذلك الذي يبرح فله في ما يبرح بالاكسار بل لا بد بل والادلا
 تقول في حديثه ما لأنه ما رفته ما يوجب في نفسه ما أجيب بفتح أنه بذلك يبرح وهذا أيضا كل ظلم حال
 عن تأويل المسألة بل العية ولو أدى على واحد أو رفته ما رفته وأقضى أنهم لو صدق أحدهما قبلت
 شهادته المصدق للمكذب أن لا يمكن شريكه يوجب أن يبين ذلك في الشهادتين ان شاهداه ما له بسوطا
 (ولو اتفقا) أي الراهن والمهرين (فدينه) أي المهرين (فان كان في يدين الراهن أو في يدين المهرين وقال
 الراهن غديت صدق بيمينه) لأن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم أدله في القبض (وكذا لو قال قبضت من جهة
 أخرى) كما يروى أو أبا جع يصدق بيمينه (في الأصح) المنصوص لأن الأصل عدم أدله في القبض من الرهن
 والثاني يصدق المهرين لأنه لا يملك قبض ما دون قبضه والراهن بر يد غيره الجهة أخرى وهو خلاف
 الظاهر لأنهم العدة المخرج إلى القبض ولو اتفقا على الأذن في القبض وتوافق قبض المهرين فلهما من
 المهرين قبيد (ولو أقر) الراهن (ببعه) أي المهرين المهرين (ثم قال يمكن أقراري عن حقيقة
 له تخليده) أي المهرين أنه قبض المهرين (وقيل لا يحل له لأن يذ كر لأقراره تأويله كقولهم أنه دون
 على رسم التباين) فله حقيقة القبض والرسم لا يحل له قبضه وأقضى أن يبين ذلك في الشهادتين ان شاهداه ما له بسوطا
 قبض الحق المهرين في شهادته على الكتابة الواقعة في الوثيقة التي آخذ به ذلك أو من حيث حصول القبض
 بالقول أو أبا جع على لسان وكلي أنه قبض ثم خرج مرفورا لأنه إذا لم يذ كر تأويله لا يكون متافضا
 بقوله لأقراره وأجاب الأول بما قلنا أن الوثائق في ألعابهم بعد ما قبل تحقق ما يباين حاجه على
 تأويله بذلك ولكن باقي ان يقول المصدق ولو أقر بالقبض لأن به يزم الراهن (تتبعه) قضية كالأد
 أنه لا فرق بين أن يكون الأقرار في مجلس الحكم بعد الدسوى أم لا وهو كذلك كما هو مشتق من كلام العراقيين
 وبز منه بين أخرى وان قال النقل أنه ليس له الخلف إذا كان الأقرار في مجلس الحكم وإنما يفسر
 أقرار الراهن بالأقباض إذا أمكن ما كان بمكتمه إلا أنه قال رفته اليوم دأري بالشام وأقضى إياهما
 بمكتمه وانفص عليه قال القاضي أبو العباس وهذا يدل على أنه لا يحكم على عاقل من كرامات الأولياء أي

المهرين بيمينه وكذا قال
 أقبضه عن جهة أخرى في
 الأصح ولو أقر قبضه ثم قال
 لم يكن أقراري عن حقيقة
 له تخليده ونسب لا يحل له
 إلا ان يذ كر لأقراره
 تأويله كقولهم أنه دون
 على رسم التباين

لان هذا الامر لا يؤول اليه في الشرع (ولو قال أحدهما) أي الزامن أو المرتهن (جنى المهرض) بعد
 القبض (وأكره الآخر صدق المنكر بمجته) لان الأصل عدم الجناية وبطلان الرهن وإذا بيع في الرهن
 ثلاثي للمهرض على الرهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن للمهرض (ولو قال الزامن)
 بعد القبض (جنى قبل القبض) المهرض سواء أقال جنى بعد الرهن أم قبله وأكره المرتهن (فألا يظهر
 تصديق المرتهن بمجته في المنكر) الجناية تصبغة لغيره فليس على من في العلم لان الرهن قد عاين مدى
 الجناية أغرض إيهال الرهن والثاني يصدق الزامن لانه أتلف في ملكه بغيره (فتبينه) محل القربان
 إذا عين الجنى عليه وصدقوا وأعلموا بالأمر من باق عليه فلهذا دعوى الزامن رؤس المال كغيره والجناية
 (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (بغير الزامن أجمعين عليه) لانه لا يثبت له من حقه فهو كغيره
 والثاني لا يفرم لانه أفرم بالقبول أكثر من غيره فكانه لم يشر (فتبينه) كان الأولى التعيير بالأظهر كقضى
 الترسين والرؤية فإن الخلاف قولان وهما القولان المشهوران في القرم للجناية وأنه (وإنه يفرم الأقل
 من قيمة العبد ودأش الجناية) كمنه أنه لم يولد لامتداد البيع يقتضي ان الخلاف وجهان وهو غير يثبت
 أحدهما القطع بذلك والثاني القولان كقضى فلهذا العبد الجاني أظهرهما بالأقل من قيمة ودأش الجناية
 وثالثهما الأوش بالغابا بل قد كان ينبغي التعيير بالذهب وقوله (وأقول) نكّل المرتهن ودأش الجنى على
 الجنى عليه) لان الحق (لا إلى الزامن) لانه لم يدع انفسه شيئا يقتضي أضائته لوجهان والأصح
 ان الخلاف قولان أحدهما ما سار والثاني ترد على الزامن لانه مالك وانما سره تجرى به سمو بين المرتهن
 (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجناية) ان استوفيت الجناية قيمته والبيع منه
 يشترطه ولا يكون الباقي وهذا يثبت الجناية باليمين المردودة ولا خجل المرتهن في مصحح البيع المشروط
 فيه لانه الذي قوته بشكوكه (ولو أذن) المرتهن (في بيع المهرض ببيع) وقال رجعت عن الأذن
 وأكره الزامن رجوعه فالقول قول الزامن بمجته لان الأصل عدم الرجوع (د) لو (وجمع من الأذن
 وقال) بعد البيع (رجعت ذل البيع وقال الزامن) بل (بعد) فالأصح تصديق المرتهن بمجته
 لان الأصل عدم البيع والرجوع في الوقت الذي يقع كل منهما قبله فبغيره وان فيه وزين الرهن
 والثاني يصدق الزامن لانه أعرف بوقته به وقد سلمه المرتهن الأذن والثالث قول السابق منهما وهو
 الصحيح في التأخير من الرجعة وفي الخلاف لو كبل بالمرء في أن العزل قبل البيع أو بعده (ومن عليه
 الذان) فلا (بأحدهما رهن) أو كبل أو غير من مبيع محبوس به ولا يخال عن ذلك (فأدى أقال أو قال
 أدبته من أم الرهن) أو نحو مما ذكر (صدق) بمجته لانه أعلمه صدق وكيفية أداءه سواء أقال في بئته أم
 لفتته فالعبرة في جبهه الأداة بعد الرضى حتى يبرأ بقصد الوفاء بملكه للذوق وان من الشان ابتاعه وكان
 العبر في ذلك بقصد ذلك الخبر فتبينه اليه بئته لعله لا يملك كل المكاتب من معامل فإذا أوفاد الأداة من
 دين المكاتب والسيد الأداة عن دين العاقل فيجب السيد كما سألنا في شأن الله تعالى في باب المكاتب وتعارف
 غيرها مما ذكرنا من المكاتب فبما مر من المصروف بخلاف غيرها وانما اعتبر تصديق المكاتب عند عدم
 التعرض للجهة انحصار السيد بعدم التبعين ابتداء (وان لم يتو) حال الفسخ (شأنه) مما
 كافي في كالمالكين الحاضر والغائب (وقبل بقضا) عليها لعدم أولوية أحدهما على الآخر والتسوية
 قبل على خذ البينين كالجزم به الإمام وقبل بالتسوية كالجزم به صاحب السيلن وقهره وهو أوجه كجزمه
 به من المناخير في الأول دفع المال منهما فانه يشعرا عليهما ولو كان قبل التعيين فلم يورثه مقامه كما اتفق به
 السبي فيما إذا كان أحدهما كسبل قال فإن قدر ذلك جعله بينهما قسطن والأذن في قول من قال الرهن من
 وقت الألفه أو التعيين يشبه أن يكون كما في المال الذي يمسس ولو تباعع مشرك كان دونهما بدرهين وسلم من
 التزم إلى بادة دونه ثم أسأله أن يصدق بشايعه الزيادة لانه الأصل وان قصد الأصل برئ ولا شيء عليه وان

ولو قال أحدهما جنى
 المهرض - ون وأكره الآخر
 صدق المنكر بمجته ولو قال
 الزامن جنى قبل القبض
 فلا يظهر تصديق المرتهن
 بمجته في المنكر والأصح أنه
 إذا حلف بغير الزامن
 أجمعين عليه وأنه يفرم
 الأقل من قيمة العبد ودأش
 الجناية وأنه لو نكّل المرتهن
 ودأش الجنى على الجنى عليه
 لا على الزامن فإذا حلف ببيع
 في الجناية ولو أذن في بيع
 المهرض فبيع ورجع عن
 الأذن وقال رجعت قبل
 البيع وقال الزامن بعده
 فالأصح تصديق المرتهن
 ومن هاه الأذان بأحدهما
 ومن نادى أقال أو قال أدبته
 من أم الرهن صدق بمجته
 وان لم يتو شيئا بغيره

فمنه ما وزع عليهم ما وسما بالقرابة ولهم بشفعة في حقهم لما ساهموا

١٠ (محل) في تعاقب الدين بالتركة (من مات وله دين تعاقب تركته) المتعاقبة الى الوارث مع وجود الدين كليهما (فقد بالرهون) لانه احوط لميت لا يمتنع على هذا تصرف الوارث في جزأه بخلاف الحاق بالحياء فله ما في حقه الخلاف في البيع واقتراضه اياه المهرهون به لكونه من جهة الشرع (في قول كتمان الارض بالحيات) لانه يمتنع من غير اشتباو المالك وقيل كغيره بالخمس واختاره في المغالب وهو قول القرواني والامام فيسوي يسهو وبما لو شق قوله صلى الله عليه وسلم من مات اوراقه لم يخل الخلاف اذا لم تكن التركة موقوفة عليها لاشتباهها فان كان لم تعاقب الديون المرسلة في الدية بالتركة

١١ (تنبيه) في قضية كلامه ان الدين لو كان أكثر من قدر التركة وفي الوارث قدره ما لم يمتنع من الرخصة ولا سيما قوله بعد يستوي الدين المستغرق وغيره وليس مرادنا بل الاصح انها تنك (قوله) الاول (الاصح) يستوي الدين المستغرق وغيره (في حق التركة فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها في الاصح) كما ذكره في الثاني فان كان الدين أقل فعاقب بقدره من التركة ولا يمتنع بعده بها لان غير في مال كثير بشئ صغير يسهو (تنبيه) في معنى كلامه كالرافعي في كتاب أن هذا الخلاف لا يتأني على القول بأنه كتمان الجاهلية لكن يتكر في المطالب الخلاف عليه قال الامام في ما رواه ابن يقول في القولين وأوجب الشارح من ذلك ما فهم وجروا في تعاقب التركة على القول بانها تنه في مال تعاقب الارض برفقة السيد الجاني لم يتأني بقدره ما وقيل بعده وبما خرج به فابا صاف المرح على الارض المرح على الوارث وقوله على الاظهر المرح اه لكن الركن الثاني ما ملان منها على الدية لا فاقالة الشارح بحسب ما فهمه والاولى ان يجب كتمان الدين في الخلاف على الاول أقوى ويستثنى من الحاقه بالدين ما لو ادعى داره فمما ما ورث فانه ينفذ تيمية بخلاف ما لو ادعى ثم مات لا ينفذ الا في اوجه جميع الدين وتقدم الورث بينهما (ولو تصرف الوارث ولادين) لا طاهر ولا تنافي (مما روي) أي طرأ وله غير به لكونه أولى لان ما يجب بقاءه الا في حيزه لم يكن شفاها ثم طهر بل لم يكن ثم كان كما فهم مما قد روي في كلامه لكن به مستند وقوله (برد) أولى تركه (مبيع يعيب) انتك البائع منه ليشمل ما لو سحر بئرا وهذا ما حباه ومات ثم تردى فيها شخص وليس له بئرا وقوله ولادين اعترض به صا اذا كان الدين مقاربا وعليه ما تصرف باطل وكذا ان جهله بكونه باعنا لروضة (فلا يصح له لا يثبت فيه تصرفه) لانه كان باعنا في المالك والثلثي يثبت فيه تصرفه اذا كان المالك من الدين بالدين المقاول لتقدم دينه (تنبيه) في عمل الخلاف اذا كان البائع وسرا والا ينفذ البيع خيرا (لكن) على الاول (ان لم يقض الدين فصح) تصرفه ليل المستحق الى نفسه (تنبيه) قوله ان لم يقض قال في الدقائق بضم الباء ليعم فضل الوارث والابشي اه وأول من ان لم يمتنع الدين لانه يتم القضاء والابراهم وغيرهما (تنبيه) في حقيقة كلامه ان الوارث الموصر لو اعتنى بصداقة التركة ولم يقض الدين انه يفسخ وليس مرادنا بل بقوله أولى من بقوله من الراعي الموصر لان المتعاقب هنا طارئ على التصرف فينفذ حقه واسد للاحاد وعليه الاقل من الدين وقديمة الرقيق (ولا خلاف ان الوارث امساك حق التركة وقضية الدين من ماله) لانه عليه المورث والمورث

كان له ذلك لكن لو اوصى ببيع عرقا من دينه أو على أن يباع وفي دينه من شئها عمل يوسف وليس الوارث امسا كهلوا القضاء من غيرها لان تلك العين قد تكون أعطي كالأداء في باب الوصية ولو كان الدين أكثر من التركة قال الوارث آخذها بغيرها أو اذ الفرماء بهما لتوفيق زيادة رغب اوجب الوارث لان الماهر أتم الاثر بدلي الغنية والثلثي عرض في اعتقاده كانت موزة عن شهرته في البيع فلو طلبت بزيادة ما أخذها الوارث بغيرها فكسح به ابن القوي قال الركني ويحل كون ذلك للوارث اذ لم يتعاقب الدين بدين التركة فان تعاقب لم يكن له ذلك وليس للوارث امساك كل مال القرائن والزم العمل بالتمسك

١٢ (محل) من مات وعليه دين تعاقب تركته تعاقبه بالرهون وفي قول كتمان الارض بالحيات على الاظهر يستوي الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين طاهر فظاهر دين برده مبيع بدينه فالاصح انه لا يثبت مصاد تصرفه لكن ان لم يقض الدين فصح ولا خلاف ان الوارث امساك دين التركة وقضاه

الدين

فألا تبعا لابس. ما وان أوعفت. بار. الوسيط والوسيم الرجوب (بعد الحزب) على القلس (بيع ماله
 ونفسه) أي قسم نفسه (بين الغرماء) على نسبة دينهم مثلا يشارك من الحزب عليه مائة ليرة لغيره مائة
 وأصلها الحق لئلا يفرط في الاستحجال مثلا ما لم فيه (ويعنى) في البيع (ما يضاف
 ضامه) كالقول أنه والبقول لئلا يتبع ثم ما يتعلق به حق كالمردون (ثم الحزبان) ما يعلق على
 النطق ولأنه معرض لما يفتنى منه المدبر ففقد في الأم على أنه لا يباع حتى يتعذر الاداس
 فيه. قال الزركشي وهو صريح في أنه يؤخر عن الشكل مستغنيا عن الاجمال (ثم للقول) لأنه يفتنى
 ضامه بسرفه وتقصو عاو بقدم الملبوس على القماس وتقصو قالة الملوودي (ثم للفقار) بلغ ثامن أضع
 من ضمه او يقدم البناء على الأرض قالة الملوودي وانما أنشأه لئلا يفتنى من طبعه الهلاك والسرفه
 وظاهر كلام الشرح أن هذا الترتيب واجب وقال في الأوزار أنه مستحب والظاهر كما قال الأذرى أن
 الترتيب في غير ما يصرع ضامه وغير الحزبان مستحب لا واجب وقد تضمنت المسئلة تقديم بيع القار
 أو غير. إذا خيف «للمسلم نظام أو غيره» فلا حسن تفرغ الأمر إلى اجتهاد الحاكم ووجه على كالمهم على
 الغالب وعاب به بدل الوسخ فيما يراه الأصح (تقريبه) محل ما ذكر من الترتيب الذي يمكن في ماله
 ما يتعلق به حق كالمال في المردون فان كان قدم بيعه بعد ما يفتنى ضامه كقدرته في كلامه فان فضل شيء قسم
 أو بقي شيء شاربه المربح أو الباقي عابيه (وليس) ندبا (بمضرة القلس) بتأنيب الحاد والفتح أضع
 أو كبد (وغرماءه) أو كمالهم لأن ذلك أنقضى للتمتع وأجيب بالحب ولأن القماس بين ماله من حبيب
 فلا يردون صفته ما يولد فيه رغب فيه ولأنه أعرف بغير ماله فلا يفتنى. عين ولأن الغرماء قد مر بدون في
 المسئلة قال الأذرى ولا يفتنى البيع بل العا كم فالك الغرماء مبرين ماله ان رآه حصة اه والاولى
 أن يقول البيع المالك أو كبد فان الحاكم يبيع الاستعداد له ولا يحتاج إلى بيئته ملكه بخلاف
 ما لو باع الحاكم لا بد أن يثبت أنه ملكه كما قاله ابن الرزمة تبعا للملوودي والقاضي أبيع الحاكم حكم
 بأنه وبوافقه قول الرافعي في الفرائض قدم الحاكم منضمين الحاكم عن الفائز وكلام جماعة يفتنى
 الاكتفاء بالبد وسكنى السبكي في ذلك وجهين ووجه الاكتفاء بالبد قال وهو قول العبادي وكذا انقله
 الزركشي ثم قال الأذرى وأثنى ابن الصلاح على ما وافقه والاجماع القليل عليه والاولى المأثور (تقريبه) «
 لا يفتنى هذا الحاكم القلس بل كل مدون من بيع القاضي عليه يمكن غير القلس لا يفتنى فيه البيع بل
 القاضي يفتنيه. وبنا كراهه على البيع كذا في بلدنا لرواية عن الأصحاب ولذلك اقتصر المصنف على القلس
 ليعني ذلك فيه قال السبكي والذي يظاهر أن تخييره التماثل عند طلب المدعي الحق من غير تعيين طريق
 فان عينه قال القاضي وعزى ذلك إلى التماثل الكبير قال ابنه في التوضيح وقد بينا ليس لعدم
 حق في إندى التماثل حتى تعين به. وبنيته وانما يفتنى في خلاص صفه فليفتنى القاضي بماله من المارق
 اه وعذا هو الظاهر وإذا ما تقدم الاكتفاء بالبد فالأمر الرمة فيتمتع من يفتنى القلس إلى أن يقول
 للمتع من الوقالة البيع بنفسه (وأيضا) ندبا (كل شيء في سوقه) لأن طلبه فيه لا يكون التهمة به أو بد
 أو يشرع بيع القار ليشاهر الرقابون ولو باع في غير سوقه يفتنى مثله جاز ثم انقطاع بالسوق غرض
 منه بغير القلس أو الغرماء وجب قال الاسنوي وصححه كماله الملوودي الذي يمكن في ذلك. وقلة كبيرة فان كانت
 ورأى الحاكم المصلحة في استدعاء أهل السوق فدخل قال الزركشي وصححه أيضا الذي تقدم الزيادة في غير
 سوقه وانما يبيع (بغيره) ندبا (كل شيء في سوقه) جازا كما صرح به في المحرر ولأن النصف
 لغيره فوجب فيه رعاية للمصلحة كالمالك ما ذكره. فتم عرضي للقاضي والغرماء بالبيع لغيره
 أو بغيره كما قبله جاز كما قاله المنوي وانما قاربه السبكي وقال لا يفتنى غير آخر ولو رأى الحاكم المصلحة
 في البيع بمثل حقوقهم ساو ولو باع ماله يفتنى مثله ثم ظهر وأفتى بأنه وجب الضيق في القلس. وفتح البيع

بعد الحزب يبيع ماله ونفسه
 بين الغرماء. وهذا
 ما يضاف فيه ثم الحزبان
 ثم المثلون ثم العاود والبيع
 بمضرة القلس وقسم ماله
 كل شيء في سوقه. يفتنى مثله
 حلال من نقض المالك

فلا يلزم من اعتبارها في الضميمة اعتبارها في غيره قال في الروضة ولان الغريم الموجود تحتها مستحقه
 لما يخصه وشككنا في مزاجه وهو يتقدم وجوده لا يتجزئه عن استحقاقه في القيمة ولا يتقدم مزاجه
 الغريم لانه لو اُمر أو اُمرض أخذ الاثر الجسيم والوزن بخلافه في جميع ذلك (تنبيه) لو قال
 المنفذ ولا يكافون الاثبات بان لا غريم غيرهم فكان أولى لبطل ماؤنه في كلامه (خلوص فظاهر غريم)
 يجب أخذها في الضميمة أي انكشف أمره (شاركنا الحصة) ولم تنقص الضميمة لان الغرض يحصل بذلك
 فلو قسم ماله وهو خمسة عشر على قريبي لأحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخر
 خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون وجب على كل منهما منصف ما أخذه فان أخذ أحدهما ما أخذه وكان معسرا
 جعل ما أخذه كله دوماً وشارك من ظهر الآخر وكان ما أخذه كله كل المال فلو كان المتأخر أخذ الحصة
 استرد ما كمن أخذ العشرة ثلاثة أشخاص إلى ظهورهم إذا أسير المتأخر أنقص من الآخر نصف ما أخذه
 وقسمه بينهم بنسبة دينهم لو قسم على ذلك وأسترد بقوله ظهر عاذاً حذف بعد القسمة فإنه لا يتأخر إلا
 إذا كان سديماً فعندما كان إذا استرد أو قبض أجر تمام له بددت بعد القسمة فإنه مضروب على الصحيح
 (وفيصل تنقص الضميمة) كالمقسمة الوارثة ثم ظهر وارث آخر فان القسمة تنقص على الأصح وقرئ
 الأول بان حق الوارث في حين المال بخلاف حق الغريم فإنه في قيمته وهو يحصل بالشاركون لظهور الثالث
 وحصل له ماله مذهب أو حلت بعد الحجر صرف منه إليه بقسط ما أخذه الأولان والفاضل يقسم على
 الثلاثة فم إن كان دينه حاداً فإنه لا يشاركه في المال القديم وتقدم أن الدين إذا تقدم عليه فكل القديم
 ولو غلب قرضه معروف فدروته قسم عليه وإن لم يرق فإن أنكث مراب عنه وجب الأول المال به وإن لم
 يمكن مزاجته ولا يصوره يرجع في قدره إلى المقتضى فإن حضر وظهر له زاد فهو كتابه وغريمه بد
 القسمة ولو تألف بيداً كما أقرره له ما تبعد أخذ الحاضر حصته أو أقرره له من القاضى أن القاضى
 لأبراهيم من قبض (ولو خرج شيء فباعه) المقتضى (قبل الحجر مستحقاً لثنتين) المقتضى (ثالث فذكر من
 ظاهر) حوله أنظف قبل الحجر ثم بعد ملبونه قبل الحجر وخرج بقوله رهن تألفه إذا كان قبلاً له ورد
 فان قيل قوله فنذكر من ظهر لانه في المكافيل هو دين ظهر حقيقة أوجب باله مناهض على كل قوله تعالى
 ليس كذلك شيء فكأنه قال قبل الدين الأول من ظهر من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فثبت في الشرع
 الغرماء من غير مقتضى القسمة أو مع بعضها والترك بالثلاث البطلان في الضميمة في المقوم (وان استحق حق
 بانه الحاكم) أو أمته والذين المقروض تألف (قدم المشتري بالثمن) أو جده على باقي الغرماء فلا
 يرجع الناس من شراء المال فذكرنا القديم من مصلح الحجر كاحد الكمال ونحوه من الوزن (وفي قول
 بخاص الغرماء) به كسائر الديون لانه دين في حصة المقتضى ودفع بماله وليس الحاكم ولا أمته حصة من
 الضمان لانه نائب الشرع (وبنفي) الحاكم من مال المقتضى (عليه وعلى من عليه فتنه) من زوجة
 وقر يبرأه ولد وشادم (حتى يقسم ماله) لانه موسر ماله بول ملكه عنه ويحلف في الزوجة التي نكحها
 قبل الحجر أما النكوة به فلا خلاف الولد المتجدد وقرئ منه بعدم الاستيفاء في الولد بخلاف الزوجة
 ولا فرق في المالك بين القديم والحديث به الحجر لانه ما لم ينقض للغرماء فان قيل لو أقر السبب يردت
 نية وأنتق ما من بيت المال فهل كان المقتضى كذلك أجب بان أقر السبب بالمال وما جتنبه لا قبل
 بخلاف أقر السبب فإنه يقبل على الصحيح ورايته هنا أن يكون قد أقر دين وأقراره مقبول ويجب
 أدائها الأولى وجوباً لا ظاهراً لانه وقع تبعاً كثرة النسب تبعاً لثبوت الولاد بتسوية النسوة فان قيل
 هلا كان لقراره اكتسب بدل الزوجة أجب بان الأقرار به واجب بخلاف التزوج فان قيل قد يكون
 الآخر واجباً بان تملكه في القسم وما أتى على القول بوجوبه كسباً في قبالة أجب بأنه يتكلم بالآخر وج
 من ذلك بان تسليماً من حقها ولا كذلك النسب ولو استقرى أمة في ذمتها من الحجر وأقرها وقامت بنفوذ

فلو قسم فظاهر غريم يشارك
 بالحصة قبل تنقص الضميمة
 ولو خرج شيء بانه قبل الحجر
 مستحقاً والتمس تألف
 فذكر من ظهر وليس مقتضى
 شيء بانه الحاكم قد قدم
 المشتري بالثمن وفي قول
 بخاص الغرماء وبقي على
 من عليه فتنه حتى يقسم
 ماله

ايلاده فالوجه كاستخدام كلامهم أنه يتفق عليهما ودارت الزوجة لقدرتها على الفسخ بخلاف أم الولد
 ويتفق على الزوجة بفقده المفسر على التمسك للواقف شخص الشاقي ثلاثة لروايات من أنه يتفق بفقده
 المفسر وعال بأنه لو أطلق فقده المفسر لما أتى على الترتيب ورد بان البسائر العنبر في نفقة الزوجة
 غير المعنوية فذا الترتيب لان المفسر فقده من يفسد ماله من قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة
 من يكون منه أكثر من خرجته ودارت في الزوجة لانه سقطت الرضا بخلاف القز بب لا يلزم من
 استعماله القول بفقده الشئ ولا علم لهم في كروا وفي العبي أنه لا يفتى على غيره الا بعد الطلب ولكن جدا
 منه بل في أولى الاحتجاجي المراءاة (تتبعه) لو عير يورث بل يفتى لكتاب أولى له في النفقة والتمسك
 والاحتساب والاشهاد وتنكح من مات منهم قبل الفسدة لانه قد كان عليه (الابن يستحق) المقتضى
 (يكسب) لائقه فلا يفتى لهما كما يملك بولاهاهم من ماله بل من كسبه فان لم يوف من ماله أو فسد
 منه شئ أمضى في الحال لم يقرب الاطلاق فكالمدم كاسرحوا به في قسم الصدقات وسكنوا عنده فصاروا
 وصيه بما لا يبق به وهو مباح لأبعد منه قال الاذوي وكذا ما مؤثته ولو امتنع من المأثقة بفقده كلام
 المأثرة والطلب الترتيب من ماله لانه موقوف عليه أنه لم يستمن بكسبه ولشأنه الاضوي بفقده كلام المأثرة
 خلافه ولشأنه السكوت الا في المأثرة بقصد الطلب من أنه لا يلزم به فصل ماله بل يتصل به وهو أصب
 من قول القوي المراءى من المأثرة بل يورث ينكر رد ما مؤثته ثلاث مرات ما كثر ورعاها فوجد منه مرة
 أو مرتين لم يرد (ويباع مسكونه) وكرهه (الاصح) الموص (وان احتسج الخادم)
 وكرهه (ولم يرد منه) لا يرد منه ما بالكره يسقط وان لم يرد على المسلمين والثاني يفتى
 بالاحتسج اذا كانا غنيمه دون القسرين وهو خرج من ماله في الكفارات أيضا وقرق الا في المأثرة
 الا في مائة اشبق ولا بد لها ودام البسمة والقرش وبساع في حصة بوليه بقل البقية (وبقرق)
 دست بوليه (حال عليه كماله الامام ان كان في ماله والا اشترى له لان الحاحية في الكسوة
 كالحاجة الى المأثرة كان يابس في الادلاس فرق ما يبق في ماله وقال الاذوي لو دون الاثني ففتى
 ليرث عليه (تتبعه) قال الاضوي التمسك به عائد على لفظ من زاد سكوت في النفقة وجب بذل
 به نفسه وصاحبه ونفقه الزكوتي عن اليهودي وعسبر (وهو غنيمه وسراويل) فسد بل (وبعامة
 وتكسب) أي ماله (وبقرق في الشبهة) حصة أو ماله ماله كسبه لانه يحتاج الى ذلك ولا
 يترجى الباقى بقرق له أيضا لطلبه وسفوفه وراعيه يضم المأثرة اليه ما يورثها شعبس ويجوز مما يلق ان
 لا يبق هناك للابحوص الا في مائة مائة وقرق المأثرة بفقده وعسبرها مما يلق به لو سكتوا بها بليس على
 الرأس تحت العمامة قال الاضوي والذي يظهر لاتباعه وفي كسبه الاضوي وهو ظاهر ويقال لما فتى
 الفلوس وما يشاءة لطلبه (تتبعه) قال العبادي يترك لأمه كسبه وتبعه ابن الاساذ وقال تلقوا
 يترك العنبدى المرقوق به وصلاحه الختام اليه بخلاف المنازع بالجهاد فان وقام الدين أولى له الا
 أن يستمن عليه الجهاد ولا يجسد غيره أما المصنف فباع قال السبكي لانه يجوز له الاحتجاج الى ما يستمن
 وبسبب الرضا للصالحين لالحقة بخلاف كتب العلم قال صاحب التهذيب في المناوي ويسم
 الدامى آلات حرم من كانت مجنوناً ومنه ومعاظم الاتباع ان كان عاملاً ولا يصح كالأقوال خلافه وقال ابن
 سريج يترك له رأس مال خيرة ما لم يحسن الكسب الا به قال الاذوي وأما أن مراده البس كما قاله
 الاذوي أمال الكسبر فلا امرضاهم (ويترك له قوت يوم القسمة) وسكان كالأبي بيز (شأن عليه تتبعه)
 لانه وسر في آفة بخلاف ما بعده قال في المهمات والمراد اليوم بيلك كصرح به البيهقي في التهذيب
 وتعالى المصنف في تلبية على القلوب والوفاء له فان قسم بسلا يلق به اليوم الذي بعده فبأنه انى
 الآية ويترك ما يورثه من ماله منهم ذلك اليوم أو يورثه مقدما به على غيرها هذا كما اذا كان يورث ماله

الا أن يستمن بكسبه
 ويبيع مسكونه وخلافه
 الاصح وان احتسج الى
 سائر زمانه وسبب بقرق
 له دست بوليه وهو
 فيس وسراويل وعمامة
 وتكسب ويراد في الشبهة
 حصة ولا يتركه قوت يوم
 القسمة على طلبه بفقده

خالبا من تعلق حق امين فان تعلق بجميع ماله حق امين كلهم هو فلا يتحقق عليه ولا على غيره منه (وليس
 عليه بعد القصة ان يكسب او يزوجه) لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 امره بالتجارة ولم يأمر باكتسابه واقله على الله عليه وسلم في حصره ما قلنا لكم الا ذلك ولا يلزمه ترك
 القصة الواجب 4 بجنازة عليه او على غيره كرقبة بالارض لانه في معنى الكسب نعم ان وجب الدين
 بسبب عصى به كاتلاف مال الغير هو واجب عليه الا كسب كاتسفه الانسانى عن امره الصلاح ثم قال
 وهو واضح لان النوبتين ذلتا واجبه وهى متوقفة في حقوق الا حصين على الرقاب مثل الغزالي في باب
 التوبة من الاجابة ان من استماع الحج ولم يحج حتى فاقس قلبه وتلوه وج كان لم يتدبر الا خلاص قلبه
 ان يكسب من الحلال قدر الزاد فان لم يقدّر قلبه ان يسأل الناس ليعرف الدين الى كفة فوالله قدوة
 ما يتحج به فان ما تفضل الحج من علمه فورا اياها مما عطل عن امره الصلاح فان الحج من حقوق الله تعالى
 والتدقيق كما قال شيخنا ان وجب ذلك ليس لاجل الدين بل لتدريج من المحبة وليس المكاتب فيه ضمان
 قول يجب الا كسب في ثلثة افر ببيع من ان الدين اقوى منها فانها فمضى بغير الزمان بخلافه فلا كان
 ذلك تالها اوجب بان قدر ان تفتق سبب والدين لا ينضم قدره وايضا نفقة القربى قبل السداد بعضه فلو لم
 الا كسبه به كماله الا كسب لاجله نفسه بخلاف الدين قال ابن الرقعة هذا كلفه الحرام اما لرفق
 المأذون له في التجارة اذا قسم ما يبدد للفرمانه وبقى عليه دين فقلنا يتعلق دين التجار بكسبه وهو الاصح لزومه
 ان يكسب فاذا اهل فيه نظر ولا يمكن المكسب من غلوث سائل لما كانه غرض الغير فليس له ولا
 لو اراد العفو من المال الواجب بجنازة لم يفتى من ثوبت المصالح (والاصح وجوب اجازة ثم ولده
 والارض الموقوفة عليه) واللازمة الدين لان منافعها كلابها وانها لا يضمنها في عدا الغائب
 بخلاف منافع الخريفه صرف بذله مالى الدين ويؤجر من مرة بعد اخرى الى البراءة فانها لا تملكها
 قال الرافعي ومنعني هذا اذما اعطى الى التركة وهو كالكسب حال البقضى ليس هذا مقتضاها وانما
 مقتضاها احدى امرين اما ان يملك الخريفه بالكتابة ولما ان يملك بالنسبة الى غيره للموقوف والمستوفى يبيع
 فيه ما يوقعه الانسانى على ذلك قال الزركشي والمروءات كان يحصل منه ما يريد على قدر نفقته ونفقة
 من غيره فبذل فحمة المال فاعلم ما يقدره في المال الحاصل فاللزوم تركه أولى اه لكن انما نفقته فنفقته
 ونفقته من غيره قبل نفسه المال وقباضه ان يقال يتعلق عليه وعلى غيره من اجرة ثم الوفاء الوقوف عليه
 الى ان يؤخر والثاني لا يجب لان المنفعة لا قد مالا سادها قال الاذرى والظاهر ان الموصى بمنعته
 كالكسب ولما الوقوف قال في الرخصة واقضى الغزالي بان يجب على اهل الوقوف أى باجور ومجته مالم
 يظهر تناوله بسبب تعجيل الاجرة الى حد لا يتجاوز به الناس في غرض قضاء الدين والفصل من المتعاقبة
 انه ومثله المستوفى وتعلقه في الوفاء اذ لم يكن شرط الواقف في اجازة شرط ان يتبع قاله القاضي
 ابو بكر الشافعى في تناوله به (تنبيه) هو لو قال المصنف والموقوف عليه لكان انصرف واشتمل (واذا ادعى)
 للدين (انه مصر او قسم ماله بين فرمانه وزعم انه لا يملك تجيره وانكروا) ما زعمه (فان لزومه الدين في
 ما له مال كشرائه او فرض ذممة البينة) باسما في الصورة الاولى وبما لا يملك تجيره في الثانية لان الاصل
 بقائه واقف عليه للمصلحة وقضية التوجيه للذكر وان المراد بالمسالمين اعمالا يتبع كالكسب فانما ظاهر
 انه كالكسب الا ان (تنبيه) قضية كلامه ان الاصول لا يثبت بالبيع للمرفقة وليس مراد ما كان
 لو ادعى على غيره عليه بافلاسه او ثبات ماله سلك على ثبته فان شكل حلف وثبته فلامه وثبته ايضا انه
 لا يكتفى علم القاضي باصاؤه به صرح الامام قال لانه نحن لاعلم لكم ذكر كرا المتجان في الكلام على
 القضاء بالعلم ان المراد بالعلم هو القان المتوكد لا ما لعله المحقق وثبته انه مقتضى به هنا هو الظاهر
 (والا) بان لزومه الدين لا ينفى عنه اذ مال (قصة عصى في الاصح) شوازه بان يتجاوز كصفتان وسدان

وليس عليه بعد القصة
 ان يكسب او يزوجه
 بقية الدين والاصح وجوب
 اجازة ثم ولده
 الموقوفة عليه واذا ادعى انه
 مصر او قسم ماله بين
 فرمانه وزعم انه لا يملك
 تجيره وانكروا
 الدين في ماله مال كشرائه
 او فرضه عليه البينة
 والا فيصدق بيمينه في
 الاصح

أم يفيد التنازع كقول بني تميم وهو أن الأصل عدم وهذا التعليل يدل على أن ورد الأصل
فحين لم يعرفه ما قبل ذلك ولا قال في التبيين فإن يكون قد عرف له ما قبل ذلك حبس إلى أن يفهم
الهيئة على أصحار. والثاني لا يصح الإيهام لأن التنازع من حال الحرف على شيء كذا على الرافعي
واعتقده في الكفاية بأن هذا التعليل لا يستقيم فيما إذا قسم ما لا يعتقده في الظاهر فتدقق وعمل به
والثالث أن لزومه الذي يستلزمه مصدق الإيهام أو يفيد اشتباهه مصدق بينه والفرق أن الظاهر أنه
لا يتصل منه بالتشويق بما لا يتوصل به وحمل التعليل لذكر ما لا يتم بسببه من القرار بالمادة فلا أثر لها
ثم ادعى الأصارقي تناوياً للقول لا يتصل قوله الثالث بغيره بغيره ما له (فرع) لو سلم أن يوفي
وإذا دلت في وقت كذا ثم ادعى الأصارقي قبل لأجل عدم الحدث الآن يعرفه ما كذا الجاني به شئ
وهي مسألة كثيرة الفروع (وتقبل بين الأصارقي) وإن تعلق بالذي لمكان الحاشية كالمدينة على أن
لا وارتوى في ذلك (في الحال) قبل ما على غيرها (وشرط شاهد) ليقول وهو أن (تغير ما تعلقه)
أي المفسر أصارقي بولوا وتعداها ونحوها فإن الحال حتى فلا يصح إلا اعتقاد على ظاهر الحال فإن حرف
الغاضي أن الشاهد بهذا الصفة متقدّم والأية اعتقاد قوله أنه ما كذا التعليل من الأمام وهو صريح في
ذلك من الإختصاص كالتبيين في الكلام على الترتيبات الغاضي لا بد أن يعرف أن الترتيب من أهل
العلمة أو أن يعرف من عدالة أنه لا بد كالأصل وجودها قال الاستوى في يفتي أن يكون هذا مثله اه
وهو ظاهر هذا في الشاهد بالأصار أما الشاهد الثالث فلا بد أن يقرأ فيه الحاشية الباطنة ويعدّد في مصدق
بغيره على أصاره (وتقبل) أي شاهد الأصار وأما أن يفسر (هو مصدق) لا يفتي في كونه
لأنه شياً) لأنه لا يمكنه الإطلاع عليه بل يجمع بين تقي وأبيات فيقول كما قال الشيطان هو مصدق لأما
الأخرون يرون ويتقبل منه قال البلقيني وهذا الخبر صحيح لأنه قد يكون مالكاً لغير ذلك وهو مصدق بأن يكون
له مال غالب بمسألة الفسر فأكثر ولأن قوت بومه قد يستغنى عنه بالكسب وأما بده في ذلك على
ما يلحق به فيصير مفسراً بذلك فالمراد أن يشهد أنه مفسر عاجز العجز الشرعي عنه وفاء شئ من هذا الدين
أو ما لا يحق ذلك اه وهو حسن وأما التبرير بالشاهد من أنه لا يفتي رجل وأما أن ولا رجل ورجل
والله لا يشترط ثلاثة وأما قوله على الله عليه وسلم فيما رواه المسلم من ذكره أن بائناً ما لم يسمع ما له وسأله أن
يعلمه من الصدقة حتى يشهد فلا يفتي في حق المجلس فحرمه ثم معمول على الحاشية وسكون المسألة من
تخليقه مع بائنة الأصار يشعر بأنه لا حاجة إليه وليس مراد أبي يعجب تليفه على أصاره بأية دعواه الخصم
بل واز أن يكون له مال في الباطن ولو كان الحق لم يعده عليه أو غائب أو جرحه علمه لم يتوقف الخلف على
الطلب والتماثلات به وإقامة الهيئة كما قاله القائل ولا يعتد من أقام الهيئة على خلاف ما لا خلاف لأن
فيه تكذيب الهيئة ولا تخلف التهمة أنهم لا يعرفون أصاره إذا ادّعى عليهم فإن نسكو أحلف وثبت
أصاره كالمسألة وانحصر ما حبس فإن ادعى تنازلاً وقالوا كذا أنه بان لهم أصاره الفوا حتى يظنوا لما
أن قصد الإيذاء ولم يثبت أصاره فادعوا بعد أعلم أن استفاد ما لا يشترط الهيئة التي استفاد منها فلم يخلقه
الآن بظاهر منهم وقد لا يثبت مواد شهود على فليس بالمتي فلا بد من بيان كيفية الإعدام ما لم يثبت إلا
من أهل الخبرة كذا الذي قاله القائل في تناوياً به ولو وجد في يد المفسر مال فآثر به لتخصيص مصدق
أخذ منه ولا حتى فيه التهمة ولا تخلف المفسر له ما واما التعليل على الآخر لأنه لا يردج بين أن لا يثبت
وإن كذبه المرفة أن أحد المرفعه ولا يفتي إلى الترتيب لا يستأنف وكتبه في مصدقته وإن أقر به لغائب
استأنف دونه فإن صوت أخذ والأخذ التهمة ولو أقر به فيقول لم يقبل منه فكما أخذاه كلامهم
وصرح به الردياني وغيره وأما التعليل كما قاله الأصار في أن المفسر ونحوه كالتغيب نعم إن مدته التي فلا تستأنف
وكونه أرض بيتنا أصاره وملازمة كتمانها من أصاره ما يثبت الأثر في ذلك بل في الحال على خلاف

وتقبل بين الأصارقي
الحال وشرط شاهد خسر
بأنه وليه هو مصدق
بعض الشيء كقوله لا يفتي
شياً

ما به يدعيه فهل يقبل ذلك أم لا هو يعمل بل لا يخفى أن ابن الصلاح يله بعمل بل لا يخفى أنها وإن تكررت إذا
 لم يشأ من تكرارها لم ينفذ ولا كذا يدعيه الأصوليون في التكرار (وإذا ثبت ما عايناه) عند القاضي
 (لم يجز حبه ولا ملازمته بل يقول حتى يوسر) لآلية السابغة بخلاف من لم يثبت أصلا فيجوز حبه
 ولا ملازمته نعم الأصل ذكرنا كان أو غيره وإن خلا لا يجس بدن الولد كذلك وإن سقط ولو مغبرا أو زمنا
 لأنه مضمونه ولا يعاقب الولد بالولد ولا فرق بين من النطفة وقسرها وكذا لا يجس المكاتب بالحر ولا
 المستأجر حبه ولا يضره في الحبس نفقته على المستأجر كالمهرن فإن ضعفه لم يضره مستوفى عليه القاضي
 على حسب ما يراه من العمل مقصود بالاحتفاظ في نفسه بخلاف الحبس ليس مقصودا في نفسه بل
 يتوصل به إلى غيره ذكره في الوضعة في باب الأجر: من تناهى الفرائض وأقره قال السبكي وعلى قياسه لو
 استعدي على من استوفى حبه وكان حضوره لفتاكم بمعاملة حق المستأجر يعني أن لا يتعسر ولا يعترض
 بالفتاوى الأصحاب على احتوائهم أن البروتوجبة أو لم كانت مخرجة لأن الأجر أمدان تتلوه بوقت دما
 فله أن المو من ماله من كذا مستأجر أن أو من ماله مذهب ولا إفكاز وجهه (فخرج) لا يجس المروض
 ولا المحذور ولا ابن السبيل بل يترك لهم ولا العبي ولا الجنون ولا أوقافا طلق والوكيل والغير في دين لا يجس
 بمالههم ونجس الامتياز في دين وجب بمالههم ولا يجس العبد الحاني ولا سيده ليرد أو يبيع بل
 يباع عليه إذا وجد رغب وامتنع من البيع والقداء وعلى المورس الأداء فورا يجب الامكان أن يطلب
 له وله على الله عليه وسلم على الغنى ظلم لئلا يشال عليه إذا طال عليه فدفقه من امتنع أمره ما لم يكرهه فإن
 امتنع وله مال ظاهر وهو من نفس الدين وقسمه فوسن غيره باع الحاكم عليه ماله وإن كان المال في
 غيره محض ولا يشك كالمهر حبه القاضي والغفولي أو كرهه مع التعزير بحبس أو غيره على البيع أو ما قبل
 المطالبة فلا يجب الأداء وإن كان سبب الدين معصية ولا يتابعه الرجوع في هذه الحالة للرجوع من المعصية
 لأن السكام في الرجوع للمطلول ولو اتفق غريم الممتنع من الأداء أجزأ عليه في ماله أوجب للزنايات
 ماله فإن أخطأ وهو لم يطلب فمرعه بحسبه وبجر عليه أو لا حتى يظهره فأنتم يترجى بالحسب ورأى
 الحاكم ضربه أو غيره فهل ذلك وإن زاد مجزؤه على الحد ولا يضره تأنيبه حتى يبرأ من الأول وأصاب الدين
 الحمال ولو ذم به منع الدين المورس بالعالم من السفر والخوف وغيره بأن يذم به من غيره إلى الحاكم
 ومطالبته حتى يقبضه دية لأن أداءه فرض عين بخلاف السفر نعم إن شاء تائب من يوفيه من ماله الحاضر
 فليس له منعه أما صاحب الزوج فليس له منعه من السفر ولو كان خروفا بكمه بعد الأجل قريبه لا مطالبة له
 في الحال ولا يكف من عليه المؤجل رغنا ولا كفلا ولا تشبهه لأن صاحبها هو المقصر حيث رضى
 بالتأجيل من غيره من وكفيل وله السفر بحسبه لمطالبة عند حلوله بشرط أن لا يلزمه ملازمة الرقيب لأن
 فيه ما ضررا به (والقريب العاثر عن يمينه الأصوار وكل القاضي به) وجوبا (من يبعث) أي الثمان
 يبعثان بقدر الطائفة (عن ماله) فإذا غلب على نفسه أصلا مسوده) لا يتطرق للحبس وظاهر كلام
 المصنف أنه لا يجس بل يترك في الابتداء وكلام الشرح والزوج في فصل التركة يفتضيه لكن
 ظاهر كلامهما أنها لا يقبل ذلك منه وهو في الحبس ويملكه في التعليل المذكور ولا يأنم المحبوس
 المعسر يترك له لانه معذور والقاضي منع المحبوس منها أن اقتضيه للمصلحة ومن الاحتجاج بالزوجة
 وبمجانة الأصهار لأن دعواها لا حاجة كتمل لمعلم ولا تمنع من ثم الرابح للفرقة لا حاجة كرض
 لا تمنع من عمل صنف في الحبس وإن كان مما خلا ونفقت له عليه على نفسه وعليه أمر الحبس لانها أجرة
 المكان ولو حبست امرأة في دين قال ابن القري تبعامه له لم يأن فيه الزوج يستعنت نفقتها أمه الحبس
 ولو ثبت الدين بينة كالزوجة وماتت بشيء وإعتدت فأنما التمس وإن كانت معذورة فهو موقوف ذلك أنه لو أن
 في الاستدانة لم تفسد نفقتها أو الأوجه كالأهل شيئا بجا لا يدفعه لهم لا نفقتها كالأهل في الحج ولم يخرج

وإذا ثبت أصلا لم يجس
 حبه ولا ملازمته بل يعمل
 حتى يوسر وأقره سبب العاثر
 من يبنه الأصهار يترك
 القاضي به من يبعث من
 ماله فإذا غلب على نفسه
 أصلا شهد به

معها فإنه لا تفسد عليها ولو لم يمتدح في حق آخر جرح بها ولم يمتدح في حقها أحدهما دون الآخر يخرج
 الشك من من الجرح في الجماع القوي طبع يخرج المبتدئين من الجرح مطلقا والمريض ان لم يجرح بها
 فإن وجد فلا وإن كان لا يجرح ابتداء ومن يمتدح أحدهما يخرج ولو تميزا من التزم والتمتنى
 (فصل) في خروج القتل للمقتل عليه عاقله به ولم يقبض وقته (من باع ولم يقبض النمن
 حتى جرح على المشتري بالقتل) في سبب القتل والبيع بالشرط الاتية (له) أي البائع
 (ممن البيع والمسترد للبيع) حديث المصنفين من أدركه ماله بعد عند وجب له أو أنسان قد أفلس
 وهو أن يبه وكون النمن قير مقبوض يتكلم في الحديث وقول الراوي به عند رجل أو أنسان
 شك منه ولا يتكلم في الفسخ إلى حكم ما حكم له لا يفسد بفسده على الأصح ولو حكم ما حكم منه الفسخ
 لم يفسد كما يحتمل للفسخ وإن قال لا يفسد القوي بمقتله ولو وقع البيع بمن يملكه التصرف بالعمارة كان يكون
 مكاتب أو أوبيا والبيعة في الفسخ وجب عليه في ذلك أمكن أفلس ولم يجرح عليه أو جرح عليه لا يفسد ولا يجرع
 كما لا يفسد ما كان له وأتقن أمكنه امتناع الفسخ بالبيع الواقع في حال الجرح أي غير الجاهل بغيره (تتبعه) •
 قوله ولم يقبض النمن المراد لم يقبض منه شيئا بدليل قوله واسترد للبيع أملا إذا قبض به من النمن
 فبعد كرهه وقوله واسترد للبيع قد يرفع من آخره داهيه وليس مراد لأنه منه لعله لم يعلم ما كان يجرع
 الواسع به من ماله فلو كان بخلاف الرد بالبيع لانه يضر بالبائع وإن أفلس مبيع كان وقبضه لا يفسد
 الرجوع به إذا لم يحصل به ضرر والتقصص على الأقران وقال المصنف لا يفسد إلى ذلك وانقص
 له به شيئا في شرح الرض وهو المفسد (والأصح أن يجازي) أي الفسخ (على الرد) كجواب العيب
 يجمع دفع الضرر والثاني كجواز الرجوع في البيعة قوله وقرن الأول بمسؤول الضرر هنا بخلاف ذلك
 وعلى الأول لو أدى إليه بالقرينة كان كونه بالبيع بل أولى لأن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف
 ذلك (و) الأصح (أنه لا يحصل الفسخ بالوطء) اللازمة (ولا عتاف) (أو شق) (والبيع) (والبيعة) (والموت) (وذلك
 وتلوه هذه النعمان لا يحصل به في البيعة الولد والثاني يحصل كالبائع في زمن الجراح وقرن الأول بأن
 ذلك المشتري ثم يفسد بغيره الفسخ هذا ذكر بخلاف سبب الثاني يحصل اختلاف إذا تولى بالوطء الفسخ وقبضه
 هذا الفسخ لا يفسد في حكمه كغيره ولا لا يحصل به ما لا يحصل الفسخ به خفت البيع وقتبته ورفعته
 وكذا بقوله وددت النمن أو فمقت كبيع فيه في الأصح (وله الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر
 الماوضن) التي (كالبيع) كوهي المنة كالجارة والقرض والسر لعدم الحديث السابق فإذا أجرة دارا
 بأجر ماله لم يقبض به حتى جرح عليه ذلك الرجوع في الممل بالفسخ تنزيلا لامتعة منزلة العين في البيع أو ماله
 ولو لم يقرضا أو أو أس ماله مسلم سأل أو موجب لحي لم يجرح عليه ولقواهم بالبيعة بالشرط الاتية له
 الرجوع فيها بالفسخ ونحو ما عاوضه غيرها كالبينة والمنة فبغيرها كالكسح والصلح من دم الممد
 لائم البسمل معنى المصروف عليه ثلاثة أعمام في البيعة ونحوها وأنه ذرا سعة إياه في البيعة وأما مدخ
 الزوجة بأسرار زوجها بالمر أو المنة كالمسما في بيعة فلا يتخص بالمر (وله) أي الرجوع في البيع
 (شرط منها) كقول النمن (حال) عند الرجوع فلا يصح رجوع حاله وجوبه والرجل لأن الرجل لا يملك
 به ومن هذا يؤيد أن الجارة المستحق فيها أجرة كل شئور عنه فبأنه لا يفسخ فيه إلا لامتة متأتى الفسخ
 قبل مبني الشور لعدم الحلول والبيعة لغوات المنفعة فهو كفاف المبيع فيه عليه ابن الصلاح في غناؤه
 ثم لو أجزى ما أجزى به حاله ويهمل رجل قالنا له كذا قال شيئا أنه بفسخ في الحال بالفسخ (ففيه) •
 يتدرج في كلام المصنف ما وقع التمره بالحال هو المشتري بوجيل وحل قبل الجرح وهو الأصح والرجل
 بعده وهو الأصح في التمره السغير وذلك في زيادة الرخصة له الأصح في الوجيز سكت عليه ولا يرجع في
 الكبير (و) منها (أن يثبت فحصوله) أي النمن (بالإفلاس) أي بسببه (فإن) (التي) (الافلاس) (امتنع

(فصل) • من باع ولم
 يقبض النمن حتى جرح على
 المشتري بالقتل فله مسخ
 البيع واسترد للبيع
 والأصح أن يشترط على الغور
 وأنه لا يحصل الفسخ بالوطء
 والاعتناء والبيع وله
 الرجوع في حاله لو كانت
 كالجرح وله شروط منها
 كون النمن حيا وإن يفسد
 حصوله بالإفلاس ولو امتنع

من دفع الثمن مع ساره أو حرب) عطف على استع أو ما قبلنا واستع الورث من التسليم (فلا يفسخ في الأصح) لأن التوصل إلى أخذ باطلاً كم يمكن فإن فرض عجز فتأخر لا يفسخه والثاني يفسخه وهو الوصول إلى المالا وتوقفه ما لا يفسخه المفسر وأيضاً لا فلاس عما إذا قلنا حرمه بانقطاع جنس الثمن لأنه لا اعتبار فيه منه وليس شكه الاستوى بأن الموقوف عليه ما كان يملكه الفسخ الموقوف له وقد حرمه الزاقي في فوائد البيع وقد كراهنا أن اتلاف الثمن المبيع كاتلاف البيع حتى يفسخ التغيير وإذا سلم الفسخ الموقوف عليه مع إمكان الرجوع إلى نفسه وقعه فلو كان المفسر أولى وأجيب بأن الملك ههنا قوى إذ العرض في اللغة فهو الفسخ وهناك الملك منيع لأن مودة المستأجر أن الموقوف عليه معين وأنه مات بالتلاف الأجنبي قبل القبض فباع الفسخ بل قبله قول ابن العبد بتسليم كالمثل بآفة مساوية (تبيين) * بغير كلامه أنه لو كان الثمن مضافاً من غير ما يرجع وهو كذا في قول كان الثمن مضافاً باللاتين كماله ابن القري لأن كان الوصول إلى الثمن من الضمان فلم يعمل التعذر بالأفلاس ولو كان مضافاً ولا يثبت أنه مفسر وأجيب أنه مفسر لأن الفسخ بالأفلاس وكذا لا يرجع لو كان يجرى في غير مفسر له المفسر فإن لم يفسخ به الرجوع فيما يقابل ما في له (ولو قال الغرماء) أي غرماء المفسر أو قال وارثه بل له حق الفسخ (لا يفسخ) وقد علمنا بأن ذلك الفسخ (لا يفسخ) لما في التقديم من المنة ونوقف ظهور غريم آخر وقيل ليس له الفسخ (البيان) * وقع في الروضة آخر الباب أنه لو قال الغرماء الفسخ أخذوا من ثمنه لكن سره كما صاحب الذوق أجبر على الأصح كالبايع إذا قدمه الغرماء بالثمن واختلف الناس في هذا التبيين فقال بعضهم وهم وقع في نسخة من نسخة من التشرح وهو في غيرها على الصواب والأولى أن يقال أنه يفسخ على الوجه المذكور أن يفسخ ويحل الخلاف إذا قدمه من مال المفسر فإن قدمه من مال المفسر فله الفسخ فمعلقا فومات المشتري وأما وقال الورث لا يفسخ وأقدمنا من التمر كذا في كذا الغرماء أو من ماله فوجه أن والاذرب أجابه بما جزم به ابن القري لأن التركة مال المورث فأنشبه ذلك المورث ولأن الورث خليفة للمورث فله فسخ البيع ولو ترجع بالثمن أحد الغرماء أو كذاهم أو أجنبي كان له الفسخ لما في ذلك من المنة وإستقاماً منه فإن أجاب المبرع ثم ظهر غريم آخر لم يرجع فيه أخذناه في وجه لا بد من ذلك المفسر وفي وجهه يشك فيه لكن من هنا وحقوق الغرماء ما لا يتعلق بمداخل ملكه أسئلة أمثال أجاب غير المتبرع فلا بد من أن يرجع إليه أن كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل ما زوجه به في أحد أحاديثه بل يظهر رجوعه لأنه مفسر حيث أخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم برأيه (و) منها (كون البيع) أو نحوه (بأنه في ذلك المشتري) الغرماء السابق (لو كان) ملكه عنه حسا كالوث أو حسا كالعتق والوقف والبيع والهبة (أو كاتب العبد) أو لامة مستحقة (فلا يرجع) ثم رجوع من ملكه في الفسخ وحقوق السكينة أو كالمراجع من ملكه وليس للبايع قسح هذه التصرقات يتخلف الفسخ لأن حق الشفعة كان ثابتاً حين تصرف المشتري لأنه يثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتاً حين تصرف لأنه انما يثبت بالأفلاس واخبره (تبيين) * قد علمنا كلامه أنه لو زال ملكه ثم عاد لا يرجع وهو الأصح في زيادة الروضة كما هو المصح في الهبة للولد وإن صح في التشرح المشتري الرجوع وأما برجائه كلام الكبير وقال الاستوى أنه الأصح وعلى هذا الوجه لا يملك الموقوف ولم يوف الثمن إلى بائعه الثاني قول الأول أولى سابق حقه أو الثاني لفرضه أو بغيره كان وبما ركب كل نصف الثمن انفسوى الفتنان فيه أو وجه في التشرح والروضة بالترجيح من ماله من الرفعة الثاني وبه قطع للوردى وابن كج وغيرهم والاستيلاء كذا كتابة في الروضة وأما ما ورد في أن المصنف أنه يرجع وله فسخ من ثمنه عنه فإنه قال في التشرح أنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء ومنها أن لا يتعلق بالبيع حتى لازم كره وجنابة فوجب الاستيلاء بالروضة فالورث لا يملك ما لم يزل الرجوع وكذا الوجه المكتوب في قول البايع للمشتري فما دفع البائع له وأخذ من

من دفع الثمن مع ساره
أو حرب فلا يفسخ في الأصح
ولو قال الغرماء لا يفسخ
وقد علمنا بأن ذلك الفسخ
وكون المبيع ثابتاً في ملك
المشتري فلو كان أو كاتب
العبد لا يرجع

فَانْهَضُوا مِنْ قُبُورِهِمَا وَبَعْضُ
نَصَفِ الثَّمَنِ اخَذَهُ الْبَاقِي
بِاقِي الثَّمَنِ وَفِي قَوْلِهِ مَا اخَذَ
نَصَفَهُ مِنْ نَصَفِ الْفِي الثَّمَنِ
وَبِشْرَافِهِ نَصَفَهُ وَلَوْ زَادَ
الْمُبِيعُ زِيَادَةً مُتَعَدِّدَةً كَسَمْنِ
وَصَدْعَةٍ نَزَلَ الْبَائِعُ بِهَا
وَالْمُتَعَدِّدَةُ كَالْمُتَرَدِّدَةِ
لِلْمَشْتَرِي وَرَجَعَ الْبَائِعُ
فِي الْاَصْلِ فَاِنْ كَانَ الْوَلَدُ
صَغِيرًا وَبَدَلَ الْبَائِعُ قُبُورَهُ
اَخَذَهُ مَعَ امِّهِ وَالْاَنْثَى اَخَذَتْ
وَلَمْ تَصْرِفْ الْبَيْعَ حَصَّةَ الْاُمِّ
وَقَبْلَ الْاَدْجُوعِ فَاِنْ كَانَتْ
حَامِلَةً فَلَا تَدْرِي الْاَدْجُوعُ دُونَ
الْبَيْعِ اَوْ كَسَفَ فَلَا تَصْرِفُ
تَعْدِي الرُّحْمَ عَلَى الْوَلَدِ

سألت عنه ما رجع فيه إمامنا فلهذا وجدته في بعض ما ذكرته من أنه لا يشتري بذلك بكونه لا مشترياً
أربعة أوال قال لا فرق ولو وضعت أحد قوائم من عند المشتري ثم رجع البائع قبل أن يتحول
بكونه المشتري كقولنا نضع شياً أو بعني كل منهما حكمه أو كيف الحال وهل يفرق الحال بين أن يكون
الوليذ أو لا يباعه على البعني أو لا يفرق له والأوجه أن يقال إن كانت سائلاً عند البائع فهو البائع
وعند المشتري ذلك في كلام الأصحاب وإن حدث الحال عند المشتري فاجعل حكمه كالباعني وقد روي
الشيخان مثلي ذلك في الكتاب وقد بعش الثنا عشر من قبس الباب مع ما روي من توقف الأحكام على
علم إمامنا التوابع من ربيع الأول من غير فرق بين الحالين وهل يقال بطل فذلك في تأخير البعني
أو أن ما لم يزل يربح ما يربح في بعض النسخ وفي بعض النسخ من أن المال الحلي وفي بعض النسخ ما لم
يؤخر ببيع التاجر (والمستأجر بكذا) بكسر الكاف وهو أو به في المعلق (وقد روي بالتأخير) أي
تسحق المعلق (قريب من إمامنا لا ينفذ ماله) فإذا كانت الفقرة على الفعل المبيع عند البائع فهو
مؤخر عن عند الرجوع مؤخر عن مؤخر عن كمال عند البائع للمثل قبل الرجوع فيبقي الرجوع الباعني
الراج (و) هي (أولى بشد الرجوع) الباعني الحلي لأنهم لم يشاهدوه وتوقف بيعه على ذلك فباع به منهم
الرجوع فيه ولو حدث الترتيب عند البائع وهي غير مؤخر عن عند الرجوع رجع به على الراج كما مر في
تأخير ذلك من الحلي قال الشارح وهذا المسئلة لا تنفذ له عبارة لا مسأله ودفع بذلك الاعتراض عليه
بأن هذا أولى بهم فمدى الرجوع ولو كانت الفقرة مؤخر عن عند البائع والرجوع رجع به بما جاز ولو
حدث الترتيب عند البائع وهي عند الرجوع مؤخر عن المشتري وفي رجع البائع لا الأصل من
التجبر أو الأرض وبقيت الفقرة أو الزرع فلهذا قال في الترتيب رجع به في وقت الجهاد بلا حجة (ولو
غرس) أي المشتري (الأرض) البيعة (أدبني) فيها ثم أقال وجعل عليه قبل أدائه الفجر وانحسار
البائع الرجوع في الأرض (فان انقضى القرم والمقاس على تفرقها) من القرام واليانه (فعلوا) لأن
الحق لهم لا يبعدوهم ويجب نسو به الحفر وغرامة أرض النفس من مال المثلث إن نشئت بالثلث وهل
يفسد البائع به على سائر الغرامه لأنه لنفسه ماله وأصله أو إن يربيه كما أثر في غرامه وجوان
الاكترون على الآكل وجزم به في المسئلة وأكره على الرافعي حكاية اختلاف به (وأجدها) يعني
البائع وجزمه لأنهم بين ذلك لم ينعلم الحق لغرضه وليس له أن يربيهما بالخذ فبعض المراجعين والبيعة
لأنه لا يملكها مع الأرض لأن المبيع قد ملكه فان قبل الرجوع بأرض النفس مع أنه لا يربح به فبعضه يملكه
المبيع فأنما يملك ربيع جزم من غير نهي فيبيع بآن النفس هناك بعد وجوبه (وان أمشوا) من القلم
(لم يبيعوا) عليه لأن المشتري حين يبيع وغرس لم يكن منه دعياً بل وضعه بحق فبعض (بله) أي البائع
(أن) يضارب باليمن وله أن يرجع في الأرض (وبه ذلك القرام والبناء فبعض) أي به جميع الأمرين
لما ساق (وله) بدل فلهذا ذكر (أن يباع ويغني أرض النفس) لأن مال النفس مبيع كمال الضرر
يدفعه كمال ولد من الأمرين فأجيب البائع لما طلب منهم ما يختلف قالوا ليس يعدو زرع الأرض ويرجع
البائع فيه أقل لا يمكن من ذلك الزرع الفقرة لأن له أمداً يقتار فسهل احتج به بخلاف القرام والبناء وإن
اختلوا بأن طلب النفس القلم والغرامه أخذ الفقه من البائع إسماعله أو بالعكس أو وقع هذا الاختلاف
بين الغرامه فطلب بعض المبيع وبعضهم الفقه من البائع على المصلحة (والأطوار أنه ليس له أن يرجع
فيها يبيع القرام والبناء فلهذا) لما جزم من الضرر ونقص فبعضها فان القرام بلا أرض والبناء
بلا أرض ولا يربح تأتس الفقرة والرجوع القرامه الضر فلا يربح الضرر البائع وضر النفس والغرامه
فعل هذا يضارب القرامه باليمن أو يعود إلى بطل فبعضها فلهذا جزم به ما عدا أرض النفس قال الاستدوي
وكتب الله على حاشية الروضة قوله يعود ذلك فإني أنه لو لم يبيع من ذلك ثم عاد إليه يمكن وإنشائه ذلك

واستأجر الممر بكمه ومطوره
بالتأخير قريب من استأجر
الجنس والماله وأولى
بشدي الرجوع ولو غرس
الأرض أو متى فإن انقضى
المسرمه والماله على
تفرعها فعلا وأخذها
وان أمشوا الممر بكمه وأصله
أن يرجع ويغني القرام
والبناء فبعضه وله أن يباع
ويغني أرض النفس والأطوار
أنه ليس له أن يرجع فيها
ويبقى القرام والبناء
فلهذا

كلو صبيغ الثوب ثم جرحه قبل ادخاله الثمن قاله يرحمهم الله في صبيغهم في صبيغهم ويكون الثمن شره كما به بالصبيغ
 وفرف الاثر بان الصبيغ كالمصغة التي تبيع للثوب (ولو كان للصبيغ) له مثله كما كان (حاشا لخالها)
 بطلها او دونهما (أو) أي البائع بعد الصبيغ (أو) أي قدر الصبيغ من الثمن (أو) أي خالها بالمثل فظاهر وأما
 في الردون فيكون مستحقا كغصن العيب ولو طلب الصبيغ وضعت الثمن لم يجب البسه في الاصح كما لا يجب
 الشر له في الصبيغ هذا الذي دعاه المشتري فلو خطله أخفى أي ضمن من ثوبه البائع متى سأل خالها كذا
 العيب قاله الركني (أو) خالها (أو) أي جرحه منها (فلان جرحه في المساط في الاظهر) بل يضارب
 بالثمن فقط لان العرف يقضي ان يفسد وهو القصة متفقون انه لا يبيع البائع له لا يبيع له فخره
 منه لان فيه ضررا بالثمن ولا يباع له ما سوى حقه من لا يبيع له ولا يبيع له في الردون ورجوعه ورجوعه
 الثمن على نسبة القيمة على الاثر لو لم الاجود بحيث لا يظهر به زيادة في الحس وبيع مثله بين الكلبين
 خالو جده القطع بالرجوع كخاله الامام وافر الشيخان (تبيين) حكم ما في الردون حكم ما في الردون
 من كماله ما في الردون في كلامه ولو كان الثمن من غير جنس الصبيغ كزيت بشره جرحه في الردون ورجوعه
 القيمة لا يباع له الثمن فهو كالثمن (ولو لم يكن) أي الخطأ للصبيغ (أو) أي الردون (أو) أي الردون
 جرحه قبل ادخاله الثمن (فلان رد القصة) بماله بان سأل أو ضمت (رجع) البائع في ذلك (ولأن)
 للمالكين فيه لانه يبيع موجود من غير زيادة وان خصت قبض البائع غيره (وان زادت) علمها
 (فلا يظهر أنه) أي البائع (يباع) ويبيع بالثمن شره كالبائع بالثمن لا يبيع له لا يبيع له
 به بل يبيع به مقوم فوجب أن لا يبيع عليه بخلاف الغصب (ولم يفسد من ثمنه بزيادة ما زاد) بالعمل
 منه قيمة الثوب خاصة وبلغه بالقصة خاصة فالغصب سدس الثمن والبائع لسدس الصبيغ لنفسه وادعاء
 المالك خاصة في زيادة كقيمة الشئان والثاني لا يشاركه في الغصب في ذلك لان ما لو كسبه في زيادة بالغصب وكسبه
 الشجرة بالسقي والزهود وفرف الاثر بان المالك أو القصة منسوبة اليه بخلاف العيني وكسبه الشجرة ثلثان
 انما عاين بالسقي يوجدان كثيرا ولا يعمل الثمن والكسب فكان الردون بغيره مقرب الى فعله بل يفسد من
 الله تعالى وهذا لا يجوز الاجتناب على تكبير الشجرة ونحوه من الردون بخلاف القصة والظن
 (تبيين) كلامه قد يفهم ان البائع لو اراد ان يبيع له في زيادة لم يفسد من ذلك وليس مراد ابل
 له ذلك كما في الردون المصنف انه يبيع وقال فلا يظهر أن المالك بزيادة ما زاد في ذلك وأشار المصنف
 بالظن والقصة الى خالها من الردون وهو منسحب مما يجوز الاستيفاء عليه وظهر أنه بغيره تكبير الشجرة في دفع
 الشئان في الحكم وضرب الثمن من ثمن الارض وزيادة الردون في الردون ان الردون في الردون وانما اعتبر
 الردون لان حلق الردون وادعاء البائع لا يفسد من الردون لان الردون لا يفسد من الردون وادعاء الردون
 صبيغه) أي المشتري الثوب (ببذره) ثم جرحه (فلان زادت القيمة) بسبب الصبيغ (قدوة به الصبيغ)
 كان تكون قيمة الثوب اربعين اربعة والصبيغ وربعين قسط بعد الصبيغ مساوي سنة (رجع) البائع
 في الثوب (ولم يفسد شره بل يبيع) لان الصبيغ هو الثوب خاصة فيباع ويكون الثمن بدينه ما كان لا يفسد
 كسبه الشركة وجهان بالرجوع في كلام الشئين فيهما كسبه من الردون وقال السبكي في الشافعي
 في القصة المستقلة من الغصب يشهد له أن كل الثوب البائع وكل الصبيغ للمالكين كالمعسر في الارض والثاني
 بشره كان فيه اجده ان يفسد من الردون كذا في خالها التي تسألها زادت بلو خالها سوف أحدهما خالها فقل لارتفاع
 سعره فلو زادت بلو خالها ورضت عليها بالنسبة وهكذا في صورة الفاسد والظن فلو حصلت
 الزيادة بسبب الردون فباع الاسواق لا يبيعها فلا يفسد من الردون في كلامه بزيادة ما زاد من العمل
 والبائع لسدس الثوب وبذل ما لا يفسد من قيمة الصبيغ والقيمة وان كان قابلا لفصل كايديل قيمة
 الثمن والبائع ولا يباع في هذا فلوهم البشر به لان ايزال الثمن تباع بالثمن (أو) راد

ولو كان الصبيغ خاصة بخالها
 بطلها او دونهما افسد
 قدر الصبيغ من الثمن
 أو يبيعه فلا رجوع
 في الردون في الاظهر ولو
 لم يفسد من الثوب فان لم
 رد القصة بزيادة ولا يفسد
 من الثمن وان زادت فلا يظهر
 انه يبيع للمالكين من ثمنه
 بزيادة ما زاد ولو يفسد بغيره
 فان زادت القيمة قدوة به
 الصبيغ ورجع والظن
 شره بل يبيع أو

القيمة (أقل) من قيمة الصبيح وسعر التوب بحاله كان مملوك خسة (قاله نص على الصبيح) لان اجزاءه
تتفرق وتنفصل والثوب فاقم بحاله فباعه والباقي مع أربعة أخماس الثمن ولا نفلس خسة وان لم يرد التوب
بشأ فلا نفلس له فاس وان خست قيمة التوب فلا نفلس الباع معه (أو) زادت (أو) خست من قيمة الصبيح كان مملوك
تساوى في مثاله ثمانية (والاصح أن لا يذبح) كلها (للفلس) لانهم لم يسلطوا به فباع التوب وله نصف
المن والثاني أن البائع كالسكن فبكون له ثلاثة أرواق الثمن وله فلس واحد والثالث انهم توزع عليهم
فبكون البائع ثلثا الثمن والفلس ثلثه (ولو اشترى منه الصبيح) وسبقه فبواه ثم جبر عليه فالبائع
الرجوع اس زادت قيمة التوب مبيعوا على ما كانت عليه قبل الصبيح يكون مملوكا فان خست حسنة
عن غش الصبيح والاصح له ان شاء فباع به وان ماله ضارب بالجميع أو اشترى الصبيح (والتوب) من
واحد وصبيحه ثم جبر عليه (وجميع) البائع (جميعا) ففي التوب يصفى عنه ما عين ماله (الا ان لا يزيد
قيمة ماله على قيمة التوب) قبل الصبيح كان ماله أو خست عنه (فبكون باذنا للصبيح) ستم لا كنه كنه
فبضارب عنه مع الرجوع في التوب من حيث به خلاف ما اذا زادت وهو الباقي بعد الاثنا فهو محل
الرجوع وماله وان كانت زيادة أكثر من قيمة الصبيح والفلس مملوكا فرائداهما وقيل لا شيء له وان كانت
أقل لم يضارب بالباقي اثنان تقدم في الفداء وقيل ان شاء فباع به وان شاء ضارب عنه (ولو اشترى ماله
أى التوب والصبيح) من اثنين التوب من واحد والصبيح من آخر وصبيحه ثم جبر عليه واراد اياهما ان
الرجوع (فان لم تزد قيمته مبيعوا على قيمة التوب) قبل الصبيح كان ماله أو خست (فصاحب
الصبيح فاذن) فبكون مملوكا وصاحب التوب واجب له فبجبر عليه ولا شيء له فصوره النص آخر هذا
بمسار الفسادة (واشترى بغيره قيمة الصبيح اشترى) في الرجوع في التوب وهو الفداء وله
الرجوع وبشأن كنهه وهي أولى من عبارة المستدركين كنهه اشترى ماله (وان زادت) ولم ينف
بقيمة ماله الصبيح والنص فان شاء فباعه به وان شاء ضارب عنه أو زادت (على قيمة ماله) أى التوب
والصبيح جميعا (فالاصح أن نفلس شركا لهما) أى البائعين (لأن زيادة) على قيمة ماله فإذا كانت
قيمة التوب أربعة مثلاً والصبيح درهمين وصار قيمة ماله مبيعوا بحسبة نفلس شركا لهما في الرجوع
والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنفس ماله (تأنيده) له فلس والقرمان دفع الصبيح ان اشترى واحدا
وبع من نفس التوب كالزيادة والعرض وصاحب الصبيح الذى اشترى نفلس من غير صاحب التوب فله
ويعزم نفس التوب ولما كان التوب قد صغر فم نفس الصبيح فله التوب ويحل ذلك اذا تمكن فاعه بقوله
أهل الخبر والواجب عن من غشه الزكوى عن ابن كعب في الأولى وفي معناه لا يخبر ان (سائقه) أنفق ابن
الاصلاح وذا به في رجل ثبت اسلوه ثم كتب عليه مسطور بدين وأشهر عليه ماله على أنه يثبت بذلك
بإساره لئلا يكره من صرف المسنداته وانسأله باللامه يجرى الى كل دين ولو اشترى شخص بعض ماله
فنفق الموجود من دينه فجبر عليه ورجع الباقي في دين ماله وتصرف الباقي في ماله يبيع وخسر
خسره من غرماته فبكون له الرجوع والخير عليه لم ينفق فصرفه في الغش يبيع ماله المستع من فساد دينه
وصرفه في دينه ورجوع الباقي في الدين المبيعة لا تمنع بالمشترى من أداء الدين بغيره فبكونه وقد حكم به
الأئمة معتنفاً بجواز اختلاف ما إذا لم ينفق ذلك فيه بعض فصره

(باب الجز)

هو له التبع وشراء الباقي من التصرفات المالية والأصل فيه قوله تعالى وانما البيع حتى اذا باعوا التبع
الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق معها أو مضاعفاً الآية وقد فسر الشافعي رضي الله عنه الآية
بالجز والتمسك بالبيع والكبير والمثل والفقير لا تسليح أن جعل بالعلوب على ماله فانه يربطه تعالى ان
ولا يربط عنهم أو لباؤهم فله على ثوب الجز عليهم والجز فربان نوع شرع اجملة القبر (منه جز)

أقول قاله نص على الصبيح
أو أكثره لاصح أن الرابطة
للفلس ولو اشترى منه
الصبيح والتوب ورجع
فيهما الا ان لا يرد قيمتهما
على قيمة التوب فيكون
فائدة للصبيح ولو اشترى ماله
من اثنين فان لم تزد قيمته
مبيعوا على قيمة التوب
فصاحب الصبيح فاذن
زادت بغيره قيمة الصبيح
اشترى ماله وان زادت على
قيمة ماله لاصح أن نفلس
شركا لهما باثر زيادة
(باب الجز)

منه جز

القاضي أي الخضر عاب في ماله كما سبق بيانه (خلق القرمه والزهر للزمن) أي أمين الرهونه (والرهن
لأورده) فصار لا على التام حيث لا دهن قال الزركشي تبعاً للأذري وفي جامع ابن كلثوم عليه من مستشرق
والذي في النسخ والروضة في الرضا عائد كرامته من التام ابن الرضا لوزن ومن بعض القراء فلا
يراجع غيره وان في الملجس الذين وكذا ان لوزن على التهور وقبل اقام مناجاة كجوا فومى بتقسيم
بعض القراء ما بينه لا تتفرقه منه فكلام الزركشي انما يأتي على هذا (والعبد لله) والمكتسب لله
وقد نص على (دار الرشد للساكنين) أي لحقهم (ولها أبواب) تخدم بعضها وبعضها يأتي بأشكال الصنف
بقوله منه ان هذا النوع لا يتخصص فيها ذكره وهو كذلك فخذ كرا لا تنوي أنواع الخبر على القراء ثلاثين
نوعاً غير ما ذكره الصنف فليراجع ذلك من المصنف نوع لمصلحة المحرر عليه وهو ما ذكره بقوله
(و) فتنو الباب بحر الجنون والهي والبدن (بالجموع وسبب تفسيره) وهو كل من هذا الثلاثة أهم مما به
وزاد الساردي نوعاً ثالثاً وهو مشرع الامر من بني مصنفه وهو الكاتب ومنه أدنى تمييز
فمكا صبي انه يفرق الخبر على في التفسير فالتساليه وان يفرق في ذلك السببي (في الجنون تسبب الوليات)
الثانية بالشرع كولاية التكاح أو النكاح أو كالأصل والفضل لا خلاف في بل أمر نفسه فأمر غيره أولى
فان قيل لم يهر بالاستلاب دون الاستماع حل في ذلك فائدة أجيب بنعم وذلك لان الاستماع لا يوجب العيب
بخلاف عكسه بدليل ان الاحرام مانع من ولاية التكاح ولا يلبس وهو سار برزق حل في دون الابد
(واستقرار الاقوال) له عليه في الدين والدنيا كالسلام والمعاملات له قدم تصدق ومكت الصنف عن الاقوال
فتم اياماً وهو كسببه والخاله مال غيره ونظر بر الهير يواك وتربط الحكم على الوضاعة والنفاذ
واستطابه وامامه وهو مدد على الصحيح أي حيث كان له نوع تمييز ومنها هو غير معتبر كالمدقة
والهدية ولو أحرم شخص ثم جن فقتل مسبباً لم يزره جزؤه كما سرق بله والهي كالجنون في الاقوال
والاقوال الا ان الصبي للمميز يعتبر قوله في اذن النكاح واصل اليهودي يصح احرامه بلذنبه كما سرق
بابه وأصح ما به وله ازالة التكرار وباب عليه كالبائع قاله في زيادة رضى في باب العصب وأما السلام
سبباً على رضى الله تعالى منه فكان الحكم لذلك منوطاً بالتمييز وأطلق القاضي بالجنون التام والاحس
الذي لا يفسد قال الأذري وفيه نظر اذ لا يقبل أحد ان التام ينصرف عليه وله وأما الاخرس المذکور
فانه لا يقبل وان احتج الى اقامه أحده فلهه فيبقى أن يكون هو الحاكم وهو كالكال وانما أطلقه في
عدمه ففسر فتقوله له معناه وان قال بعض المتأخرين لم يل كلام القاضي بمحول على تأمير أو حرج طول
وعلى النظر في أمره وكان الايقاظ ضرورة (وبرتفع) بحر الجنون (بالأفاعة) من الجنون من غير
احتياج الى تلك وقضيت حدود الولايات واعتبر الاقوال فعم لا تعود ولاية القضاء ونحوه الا بولاية
جديدة (وهو الذي برتفع بالوجه رشيداً) لقوله تعالى ولينزلوا السجدة الآية والابتلاء بالاختبار والامتحان
والرشد وهو التي كما سرق شعبة الكتاب وفي سنن أبي داود لا يثبت بعد الاحتلام والرشد انما الرشد العلم
به أو عمل الاتيان الایصار ومنه أن من جانب العلو وأما أي أيسر (تفسيره) قوله وشعبة انه بجهة
ومنهم من قال بالبلوغ قال الشيخان ليس هذا الاختلاف محققاً بل من قال بالزول أو بالانطلاق السكلي ومن
قال بالثاني أراد بحر النفاذ وهذا أولى لان الصبا سبب مستقل بالخبر وكذا التبذير وأحكامها متغيرة
ومن بلغ عتداً حكمه أكثره حكمه تصرف السيد لا حكمه تصرف السي له قال الاسنوي كلام الكتاب
لا يتغير ان قرئ بالفتح الصبا بكسر الهمزة دون قرئ بفتحها الاستقام لكنه بعيد عن كلامه اه قال ابن شعبة
والحق قرأه به بفتحها ولا يبعد فيه قلت اني له ولو بلغ وادى الرشد وأنتكره ولعله في ذلك الخبر منه
ولا يعلم ما لولي كالعائتي والغيري جامع من كان أمين ادعى اقتراله وان الرشد يوقف عليه بالاختيار ولا يثبت
بقوله قال الأذري ولان الأصل بعينه قوله بل الظاهر أن هؤلاء الظاهر في غير العود بالبلوغ عدم الرشد

والله اعلم
بما يخفى
والله اعلم
بما يخفى

العدل أو غير ذلك الجزئية أو أخرى على الأصل والغالب والأقلاني والحق والعدل الذي قد تفرقت أراجه
 آثار به السلبين ثلث أو غيره حكمهم كذلك فإن الخشني والمراتب لا تفرق عليه بل مع أن الحكم فيه أما ذكر
 ومن تعذر مراجعته آثار به السلبين لا يحكم بل يوقف على كونه فسدان العلة فقد جزأ في تعاليم على
 الغالب (ويزيد بالمراتب) لو ثبت مكانه على ما ذكر من السن وخروج الحق ونيتا لعنة الشك في له
 كاسر (وحسبنا) كذا فإنه جمع من الأصحاب وزعمه المأزوي والزبد بأن لا يفسد بالاعتزال لأن الولد
 يتحقق من السامع فإن لم يثبت الرتبة حكمتا بمصداق البلوغ قبل الرتبة سنة أشهر ولطفة وهذا مرادهم
 فلا شك فإن كانت مطابقة أو أنت برك بلحق بالزوج حكمتا ببلوغها قبل العلق بطفه (هـ) تنبيه (سكت
 المصنف عن الخشني المشكل وسكته أن لا يفتي بذكره وحاشي بارجح عنكم ببلوغه في الأصح فإن وجد
 أحدهما أو كلاهما من أحد فرجيه فلا يحكم ببلوغه عند الجهر ولو لم يثبت من الآخر ما يرويه
 وقال الإمام يفتي بالحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالافتتاح به ثم يعتبر أن غرض خلافه قال الرافعي وهو
 الحق وسكت عليه المصنف المذهب الأول وأما قول الإمام كالحكم بالافتتاح به ففرق بين الرافعيين الحكم
 بالبلوغ بذلك وبين الحكم بالذكورة والأثوية بأن احتضال كورته مساو لا احتضال أثوته فإذا ظهرت
 صورته في به أو مبين في وقت مكانه غلب على الظن أنه كورة أو الأثوية فتبين العمل به مع أنه لا غاية بعده
 مصفوفة أنظار ولا يحكم بالبلوغ لأن الأصل الصبا فلا يمتدح بما يجوز أن يظهر بعده ما يفتح في ترتيب الحكم
 عليه مع أن لنا غاية لا غاير وهي أن يكمل خمس عشرة سنة وأما قوله ثم يعتبر أن غرض خلافه فقال الأخرى
 تعتبر بالحكم بها يمكن من الأقوال والأفعال التي تيق معها الجاهل فلا يمتدح لكن فلا يحكم ببلوغه ثم يمتدح
 أثر من الظن فهو دودة وغيره مع بدء الشك في البلوغ وفيه به (هـ) وقال الثوري إن وقع ذلك مرارا
 يحكم ببلوغه وإن تكرر حكمه قال المصنف وهو حسن قريب قال الأصمعي الاستدلال بالظن على
 الأثوية بالثبوت عليها أو على الذكورة ثم يمتدح التكرار والأمام والرافعي امتداحا في أصوب الاختصاص بأحد
 الأمرين إلى التماس على الاختصاص بالذكورة أو الأثوية فسلم أن مورد ذلك في التكرار أيضا (هـ) فلم من
 ذلك أن كلام الإمام موافق لكلام الثوري فإن قيل لا منافاة بين الجهر وخروج الحق من اللز كالمصنف
 أنه يجب الغسل بخروج الحق من شريطه بغيره العانة أن يجب بان محل ذلك مع التمسك بالاصل وهو متصف هذا
 (والرشد صلاح الدين والمسال) نجعا كإفساره ابن عباس وغيره قوله تعالى فإن أقسمتم منهم ثم ردا في
 وجه أنه صلاح المال فقط فإن قيل الرشد الرافعي في الآية منكرة وهو في سابق الأثبات فلا يعم ولقد كان
 ابن عمر والسالم إلى هذا الوجه أن يجب بان المنكرة الواقعة في سابق الشرط ثم كاسر به ما لم يجر من
 وشملت عبارة المصنف السكافر في غير ما هو صلاح هذه هي الذين والمسال كذا في قوله الآية الرشد من
 الغاشي أي الطيب وغيره وأثره ثم بين صلاح الدين بغيره (فلا يفعل بحرم ما يعلى العادة) من كبيرة أو
 أصغر على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه واحتج بالحرم على منع قبول الشهادة لا خلافه بل رودة
 كالأكل في السوق فإنه لا يمنع الرشد لأن الاختلاف المختلف فيه بالرودة ليس بحرام على المشهور وحسن به
 في ذلك ثلاثة أوجه ثالثها أن كان فعل شهادة حرم عليه والأفلا ولو شرب النبيذ المختلف به من الجبريد
 والأستاذ كذا إن كان يعتقد بفساده أو أن أخرج به فوجهه في ينبغي أنه يؤثر في صلاح المال بقوله (ولا
 يذبح بأن يضييع المال باحتمال عين فاحش في العادة) ونحو ما هو مالا يستعمل غالبا كسبا في في كل كذا
 بخلاف البذر كبيع ما يابى أو غيره بنفسه وهذا كذا في شئ إذا كان جاهلا بالعادة أما إذا كان عالما
 وأعلمى أكثر من غيرها فإن الرتبة حقة بمجودة (أو ربه) أي المال وإن قل (في بحر) أو ناز
 أو نحو ذلك (أو نذاه في بحر) ولو صدقنا فيه من قوله الدين (تنبيه) (التدبر الجاهل بواقع
 السقوط والسرف الجاهل بتقدير ما يوقف قاله المأزوي في آداب الدين والدين كالأمر الزاكي يقتضي

وزيد المرأة أيضا وحسبنا
 والرشد صلاح الدين
 والمسال صلاح الدين
 يعال العادة ولا يذبح
 يضييع المال باحتمال عين
 فاحش في العادة أو ربه
 في بحر أو غلط في بحر

المهر مبالغة بحيث ينفق رسته ليعلم اليه المال كما أشار إليه الأمام عن الأصحاب (وقيل بعد) ايضاً
 تصرفه وديته يؤدي إلى أن يحجر على البالغ الرشيد إلى أن يختبر وهو باطل والمخاطب بالاختبار على
 الأول كل شيء وعلى الثاني وجهان أحدهما كذا في الثاني لما كلفنا وقبيل الجورى الأول إلى عامة
 الأصحاب والثاني إلى ابن سريج ويحسد المراهقة النسوة والشيوخ كما نقله ابن كنج عن نص التفسير واليه يولى
 (فعل الأول الأصح) بالرقم (أنه لا يسمع عقده) لما مر من بطلان تصرفه (بل) يسمع إليه المال (ويعن)
 في المالكية فأن أراد العدة منه الأول) لما تقرر من بطلان تصرفه الثاني يسمع عنه الحاجة وعلى
 الوجهين لو تلف المال في بدله ضمن لم يضمن لولا أنه مأثور بالتسليم اليه ويثبت أن يختبر النسبة أيضاً
 فإذا تقرر منه عقده لم يكف (فيلزم غير رشيد) لاختلاف صلاح البن أو المال (فالم الخبر) عليه
 فهو الرجعة السابقة تصرف في ماله من كان تصرف فيه قبل بلوغه وقوله دام الخبر أي الجنس لا الخبر
 الصبي لا تصاحبه بالبلوغ كما هو معتاد فيه (وإن بالغ رشيد المطلق) الخبر عنه (يقول بالبلوغ) أو غير
 رشيد غير رشيد بنفس الرشيد (وأما على ماله) ولو لم ير أنه يسمع تصرفه لم يثبت ولا يحتاج إلى إذن الزوج وأما
 ما روي أنه لو دونه لا تصرف المراهقة إلا بالذن زوجها فأشار الثاني إلى ضعفه وعلى تقدير ضعفه فحدهم على
 الأول (وقيل بشرط فلت القاضي) لأن الرشيد يحتاج إلى غار واجبة الحدود بأنه جرحت بغيرها حكم فلم
 يثبوت زواله إلى الزالة إنما حكم بغير الجنون وانما يجمع المصنف بين الاختلال واعتناء المال ليعتد
 من مذهب مالك في المراهقة فأن لا يسمع المال في المراهقة حتى تترجح كذا في تزويج دفع المراهقة الزوج
 ولا يثبت زوالها عنها عما ذكره في الثالث ما تصرف في ماله من الثاني أو أيت تصرف في ماله من الثالث
 الثالثين ثم ثبت الباطل هل يجوز أن تصرف الثاني والثالث أن يجوزت سلطاناً على جميع المال بالتبصر وعوان
 منعت منه امر البالغ العقل من ماله ولا وجهه (فلا يبره ذلك) أي بعد بلوغه رشيداً (جرح) أي
 جرح القاضي (عليه) لا يبره من أب وجد لأنه في مثل الاجتهاد والتأخير عليه لاجبة ولا تزويج النسوة
 أو المكم أي أموالهم لقوله تعالى وأزواجهن ضمنوا كسومهم وتطهر ذوا على جسدكم رواه الإماماني
 بإسناد صحيح ونقل أبو باني من الثاني أن القاضي إذا جرح عليه استحب أن يرد ماله إلى الأب والجد
 فإن لم يكن فإسائر العمة بالتمسك أشق وبمن له أن يهر على جرح العمة وإن روى الزيادة عليه لم يجز
 في المعاملة بل وعلى هذا لو كان رشيد لم يقع الخبر إلا برفع القاضي له كالأب والجد (وقيل يعود الخبر إلى
 أعلامه) كالأب والجد وقيل الخبر عليه صحيح والمشهور أن هذا هو السبب المأمور وبأن أيضاً على من
 يقع غير رشيد وهذا لا يسمع تصرفاً متخلفاً في التسمية تشافاً ولا جرحاً فافهم في تصرف دون تصرف له دون
 اجتماع الخبر وعدمه في شخص واحد وبذلك قوله على الله عليه وسلم لمن قاله أنه يتخذ في بعض
 البيوع من يامع فلت لا تخلي ولا جرح بالشمعة على الخمر مع البسالة ينفق بالمعروف لأن الحق له وقيل
 يحجر عليه قال الماوردي والقائل به لم يرد حقيقة الخبر قلته صرح به لا يمنع من التصرف ولكن ينفق عليه
 بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه انه ينفق ماله لشدة شغفه فحينئذ من التصرف فيه لأن هذا عند من التبذير
 (ولو فسق) مع صلاح تصرفه في ماله بعد بلوغه وشيداً (للمحجر عليه الأصح) لأن الأولين لم يحجروا على
 الفسقة والثاني يحجر عليه كاستدامته ويكفي بغيره في الأولين استدامته بالنسبة للقائمين بالبلوغ وغيرهم
 ما به ثابت الأصل فبقائه وهذا ثابت الأصل في الأصل يقتضونه بين الخبر يعود التبذير بأن الفسق لا يقتضي
 به اتلاف المال ولا استدامته لا يمتنع التبذير (و) على أنه لا بد من جرح القاضي في عود التبذير (من)
 جرحه لفسقه أي سوء تصرف (مأراً قوله القاضي) لأنه الذي بعد الجرح عليه إذ ولاية الأب ونحوه
 فإذا ثبت قبحه من ماله انظر الأمام (وقيل له في الصغر) كالمبلغ من قبله لاختلاف ما إذا قلنا أنه
 يحجر بفسقه والام لا ينظر إلا باعتبار الباطل فلهذا في ماله الذي رشيداً عدلان بغيره رجل وقصر أوقات شهادته

وقيل يسمع فعله الأول
 الأصح أنه لا يسمع عنه
 بل يسمع في المعاملة كذا
 أو لا يسمع عنه الأول
 بالغ غير رشيد دام الخبر وإن
 بالغ رشيداً ينفق بنفس
 البلوغ وأما على ماله وقيل
 بشرط فلت القاضي فلو يرد
 به ذلك جرح عليه وقيل
 يعود الخبر إلى أعلامه ولو فسق
 لم يحجر عليه في الأصح ومن
 جرح عليه لم يهرط ماله
 القاضي وقيل وليس في
 الصغر

حسبة (ولو لم يستوفى عليه وله في الصغر) وهو الاب ثم الجسد (وقبل) وله (فيما مضى) والغرف من
 التجميعين ان الله سبحانه وتعالى قد احتاج الى ان يقرر انما حكم بخلق الجنون (ولا يصح من المحجور عليه ليه
 بيع) ولو بيعه (ولاشراء) ولو في النسخة لما كان الجبر (ولا اعتناق) في حال حياته ولو يرض
 كالسكانة لمساك أمية والوثائق كالنسخة والوصية فالذهب الصلة ولو لم يقره كفارة عين أو غيره لم يصح كعسر ولا
 منسحب منه وأما كذا في المقتل والصحيح في المالين الذي يعنى عنه فيما لان منسحب بل وهو لا يقبل المدع
 بخلاف كفارة العين والتم أو قضية القرض أنه يكفر في كفارة الجاهع بالمال قال السبكي وكل ما لم يجر في المصلحة
 من الكفارة ان القيمة لا يكفر منه الا بالاسم وما كان ممتنجا يكفر منه بالمال لان سبب فعله ان يحسب تركه
 والا فبالقيمة فيه وعلى أيضا وقضيه أنه يكفر عنه في كفارة الجاهع بالمال وهو لا وجه كما قاله شيخنا (د) لا
 (هبة) منه أما الآية في ذلك لا معنى في ذلك الروضة منسحبه لانه ليس متعدي بل يتصل ولا يصح قبول الوصية
 كما قلناه كلام أصل الروضة وجزءه ابن القمري لانه تصرف مالى وجزءه السوردي ولو يرض بالمال والجزء
 بالصفة كقبول الهبة والقيمة الاولى والغرف بينهما كقبول شيئين أن قبول الوصية كقبول بخلاف قبول الهبة
 وأما قبول الهبة بشرط جبه القود ورضا يكون الذي غالبا يفتقر بخلاف الوصية قال السوردي وإذا
 صحته بقول ذلك لا يجوز تسليم الوهب والوصية به الهبة قاله ما هو الممتنع من الوصية به دون الموهوب لانه
 ما ان الوصية به بقبوله بخلاف الوهب (د) لا (نكاح) يقبله لنفسه (يعرفان وله) لانه ان كان له المال
 أو مائة التلاوة وقوله يعرفان وله قال الشارح في دفع المبيع وقال غيره هو دال النكاح فمعا فانه الذي
 يصح بالاذن دون ماله كقبول النكاح والتمثال الشارح ذلك لايحل الخلاف الا في النكاح غيره السب
 أما بقول النكاح ولو كان مبيع كقبوله القرض في المالك وأما ما يجب فلا يصح مطلقا فلا ماله ولا وكالة اذن
 الذي لم (أو لا يشترى أو يفرض) من وشيد (وقضى) بانه أو قبضته (وتألف الأنثى في يده) قيل المال بال
 له يرد (أو تألفه ولا ضمان في المال ولا بد من طهر سواء علم حاله من عاهله أو جهل) لان من عاهله علمه
 على ان لا يملكه بقبضته اليه وكذا من حقه أن يمتنع قبله ماله وقا هر كلام المصنف كالروضة وأصلها
 أنه لا يضمن ظاهرا ولا باطنا به صرح الامام والزماني والذي نفس عليه في الامم في باب الافتقار انه يضمن
 بعد النكاح لا يجره وهذا هو الماهر أم القرض من غير وشيد أو من وشيد يجره وقبضته أو قبضته أو تألف
 بعد المطالبة فانه يضمن كمال الفعل به في السوردين الاولين في الروضة عن الاصحاب وجزءه ابن القمري
 في الثالثة وما في التصريح الصحيح لاني ولا معنى لا تتصل المصنف على الشراء والغرض فانه لو نكح بلا اذن
 ووطئ لم يجره حتى كسر حجه المصنف في باب النكاح ولو ثبت ان ابن في يده حتى صار وشيد او تمكن من
 ردها ثم انكح ولم يجره حتى كسر حجه المصنف في باب النكاح في شرح المصنف قال في الموهوب وهو ظاهر
 (نبيه) قوله وشيد علمه من عليه أو جهل قال ابن شهاب في نسخة ثالثة والمعروف أن علم حاله أم جهل بزيادة
 المهر موع علمه بأم موضع فهو لا ينال ذلك قوله الشارح في غيره هذا الموضوع جمع سواء على أث أو قعود
 (و يصح بان الذي نكحه) على ما سبق في باب النكاح فان المصنف أعاده في المثلثة هناك بشرطها
 ومنسكح علمه اذ انكح من الله تعالى (لا التصرف المالك في المصنف) لان ضمانه مسئولية كذا اذن
 لصبي والمثلثة يصح كالنكاح وقال الامام في كتاب النكاح انه المذهب وقرئ الاول بأن القصد والمخير عليه
 فإذا المال دون النكاح وعلى الوجه من انكحه له الذي قدر الجن والاب يصح جزيا ومعهما أيضا صحها
 اذا كان بعض كالمبيع فان كان نالها عنه كعتي وجه لم يصح جزيا واستثنى من الملاحه مسائل منها ما لو
 وجب عليه قصاص فمقتل بغير اذن وليه على النية أو كغيره ليس له في يده فهو انما يجره بزيادة فانه يصح
 من الماشرة بدنه وان لم يأت له الذي ولا يصح منه ولا من الولي بزيادة عليه وفرضيه وبين المصالح على
 أكثر من الدية بان سبغة الروح عن القصاص فلا تتصل الا بزيادة عليه بخلاف عقلا المقتولان الامام

ولو لم يجر جنون فوله
 في المهر وقبول القاضى
 ولا يصح من المحجور عليه
 اسفله بيع ولا شرا ولا
 اعتناق وهبة ونكاح
 يعرفان وله فلا يشترى
 أو تألفه وقبضه وتألف
 المالك وقبضه أو تألفه فلا
 ضمان في المالك وله ذلك
 الغير سواء علم حاله من عاهله
 أو جهل ويصح بان الذي
 نكحه لا التصرف المالك
 في المصنف

يجب عليه العقد عند عمله الدينار وقد التزمه كالتزامه بموئنة ولو سب له صاحب خان له المفعول على
ماله وكذا عينا على المذهب كذا. كبرالمتن قيل يجب للفقير ومنها ما لو سب فالتزمه بقوله من عدلى عبدى له
كذا فردا لصحتي الجمل كذا ما لا يلى الجاهل لان البسي مستحق فالتابع التبعه أولى ومنها ما لو سب من عدلى
وايه ذال الراعي اعنه في الرجح الوصين عند الخطا ومنها ما لو وقع في أسر فدى نفسه قال انه يصح كراعه
منه عند الجز به ومنها لو فصد بالمال لصدقه على ان تكون الاوصان لا يكون دون خرابه فانه يصح كالجز به
ومنها ما لو أسر نفسه بماله الغريبه من ماله وهو ماله على مقصود ان يسهل فانه يصح ومنها ما لو اتى
الامر في الما على الى الغير وقال الامام الرجوع عدلى القلع نحو برصه فانه (ولا يصح اقراره) بالنكاح
كلا يصح له (ولا يدين) في ماله له لا يدين به الى ما (بذل الجراو) الى ما (بعد) كالنسي ولا يقبل
اقراره بدين في بده في مال الجرا (وكذا بالنكاح المال) فوجبه في تحصيل المال (في الاطهر) كدين له له له له
والثاني بطلان اذا بالمر لا خلاف يضمن فاذا اقر به قبل ورد بان البسي يضمن بالتلف ولا يقبل اقراره
به جزيا (تبييه) انهم لم يبين به عدم الصحة انه لا يطالب به في مال الجرا ولا بعد ذلك وفيه في الغاير واما
فيما يشهد به من الله تعالى فيجب عليه بعد ذلك الجرا اذا كان ادعى في اقراره كالمص عليه في الام ولو اقر
بعد رده انه كان ائتم ما رده الا ان طعاما كذا في زيادة الرضوخ في باب الاقرار من كج (وبصح)
الاراه (بالحد والقبض) لعدم فلهما بالمال ولو بعد التمس ولو كان الحد مرقق فليع ولا يرضه المال
ولو فلهما صدق القضا بعد اقراره على مال ثبت لانه تعالى باختياره لا باقراره (وبصح) (طلاق)
ورجعه (وشلعه) وزوجه بفسل المهر وبفدونه (وبصح) (طهارة) ولا يلازموا بالاد (ونقه) (النسب) لما
وإنه زوجته (بالمات) ولما لا بد منه أنه يحلف لان هذه الامور ما عدا الخلع لا تقبل اقرارا بالمال الذي يجر
لا بد له واما الطلاق فلا ينافي مع طلاقه بما ان يعرض أولى الا ان المال بلم الى قوله وهو خاص في رجل كان
اقراره في المذ كرو ومهرح به المذ في باب الطلاع وان كان مطلقا وبسب ان في شاعته تعالى به
في النكاح امرى جاريه ان احتاج الى الطلاق كرهه اجملا (تبييه) لو حذف قوله بل كان كان
أخصر وأهم لتعمله في ما يفتن من أنه فان السيد لا يلاع بل يحلف على النفي بغير وصح استلحقه
النسب وصدق عليه من يثبت المال فالب في زيادة الرضوخ ولو اقر باستلاد منه فيقبل قوله اه نعم ان
ثبت أن الموطوع اقراره وادان له الا سكان ثبت الاستلاد فله السبي لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره
(وبصح) في العادة الرباط مطلقا والمذو به البدنية (كالمشيد) لا اجتماع الشراعية فيه ائتمناوية
الماله كصدقة المذوع فليس هو فيها كالمشيد (لكن لا يخرق الزكاة بنفسه) لا في ولاية وتصرف مالى
نعم ان اذن له الولي وعزله المذوع اله مع معرفه كطهره في المص الميز ولا يجوز للاجنبي تركه فيه
ولا بد ان يكون ذلك بحضور الولي او من يثبت عنه كالمشيد الاخرى لانه في ينفق المال اذا خلا به او يدعى
صرفه كذا لو كان في ذلك الكفارة ونحوها وصح تدوير في القمة بالمال لا بعين ماله والمراد به من دفعها
ذكر بونه في القمة الى ما بعد الجرا (واقا احم) حال الجرا (بصح فرض) أملى أو قرضه أو مستدور
قبل الجرا وكذا ابداه اذا سلك به ماله واجب التبرع وهو الاصح (أصله) الولي كذا في نسخة ينفق عليه
في ما يرضه ولو يرضه أو يخرج الولي معه لم يخرق الحجة نحو ما من يخرجه فيه وظاهر ان الحكم كذلك
اذا أراد السفر الاحرام وان العمة تجلج في ما ذكر ولو ائتم وجهه المذوع بالمال في حال سفره لزمه
التمنى فهو الفضله وبجاءه الولي نفقة القضاء كالمشيد في اطلاق النصف ومقتضى اطلاقهم كذا في الاسنوى
أن الحجة الذي استخرج في الجرا على أدائه له حكم ما تقدم (تبييه) كان الأولى حذف الايام من النفقة
لان أعلى به على الى دفعه ما بنفسه (وان احم) حال الجرا (بما ذوق) من ج وعزله أو يندرج به الجرا
وسلم كالمشيد بالمر الشرح وهو الرأى للارحوخ (وواحد مؤنة سفره) لانعام القسك أو اتيانه به

ولا يصح اقراره بدين بفسل
الجرا أو بعدد وصدقا
بالتلف المالى في الاطهر
وبصح بالحد والقبض
وشلعه وشاعته وشاعره
ونقه النسب بالمات
في العادة كالمشيد
لا يخرق الزكاة بنفسه
أحم بحج فرض أعلى الولي
كذا في نسخة ينفق عليه
ما يرضه وان احم
وزاد مؤنة سفره

(عن نفعته اليهودية) في الحاضر (مأول معناه) من الانعام أو الاتيان به سبحانه وتعالى وتعالى كلامه المنفرد
 أنه يسمع اسراره بدون أن يولد له قال الاسنوي وفي الفرق بين وبين النبي المبرر وفرق السبكي بينهما
 باستقلال السب (والذهب أنه كغيره في الحال) لأنه ممنوع من المعنى والمطابق الثاني وجهان أحدهما
 هذا والثاني لا يتصل بالانعام التيست كن فتدركه وراحته (قلتو يشال بالمرور ان قلنا انهم الاحصار
 بدل) وهو الاظهر كغيره في المص (لأنه ممنوع من المال) أما اذا قلنا لا بد له فإنه يفتي في ذمة الحصر قال في
 المالبي ويظهر أنه يفتي في ذمة السلب أيضاً (ولو كان له في طرفة كسب قدر زيادة الزينة لم يفتي منه وافت
 أهله) لأن الانعام بدون الاضرار في المال يمكن في ذمة المالبي وفيه نظر إذا كان عليه مئة مود بالاجرة بحيث
 لا يبرزه التبرع به قال الاقرعي وفي التنزيل قوله وان كان كذلك لا بعد ما لا بأس فلا يبرزه شبهه مع شتم
 بخلاف المال المحروق في اليد قال العزري وما ذكرنا من الزينة والاذن كانه اعجب فان المسئلة
 مبرورة فيها إذا كان الكسب في مائة فقط كماله وظهر جبرائيلهم أما إذا أحرم يشترط قبل الجهر ثم جبر
 عليه قبل انعامه فإنه لا واجب يكفر في الزينة وأما في المص
 (في المص) فيمن على النبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (في العبي أبو) بالاجماع ولو عبر بالمسئف
 اكان أولى وقال ابن حزم ان النبي يشترط العوية كقالتان العبد بفعل الامة (ثم جده) أبو الاب وان
 فلا كولاية السكاح وتكتفي عدالتهما الظاهرة لوقوعه ففتها فان لم يفرغ القاضي المال منهما كما
 ذكره في باب الوصية وهل يتصرف بالفرق وجهان حكاهما القاضي حسين والامام في باب اعارية وفي
 الاثر الموعود له لوقوعه في البيع وقيل الزهر في بطلانه وجهان قال السبكي يفتي أن يكون أحدهما
 أنه لا مال ويثبت اعتبارا بل يرد من الاولياء ولا يعتبر اسلامهما إلا أن يكون الواسعاً فان الكافر يولي
 ولله الكافر لكن لو زاعوا السلطان فترحمهم وتلى نحن أمرهم بخلاف ولاية السكاح لأن المقصود بولاية
 المال الامانة وهي في المسلمين أقوى والمقصود بولاية السكاح المرواة وهي في الكافر أقوى فله المأوودي
 (ثم ردهما) أي وصى من فاعله وبنهما لأنه يقوم مقامه زعماء العدالة كجاسيا في الوصية (ثم
 القاضي) أو أنه يملك السلطان وفيه لا ريب له وواله الترمذي وسنه وإسماكم وصححه ولو كان اليهم باد
 وماله في آخره لولي فاشي بلد المال لأن الولاية عليه ترتب بماله كمال الغائبين لكن محله في تصرفه ليس
 بالحقا وانتهى به غاية تشبهه اطفاله الغيبة الملائمة فإذا أشرف على التلف أما تصرفه في التصارة
 والاستثمار فالولاية عليه فاعله فاشي بلد المال لأنه يولي في السكاح فكذلك في المال كانه في أصل الزينة
 العزاني وأقره فل شجنا ووقع الاسنوي من وما يتألف ذلك الى الزينة وأما إذا فاحذره قال الاقرعي
 وعلى ما في أصل الزينة فاعله في بلد العدل الامن أن يطلب من فاعله بل ماله احضاره اليه هذا من
 العزاني في ظاهر الحديث وجهه والمجهر في ماله أو يشترط له به وقاراً ويحب على فاعله بلد المال اسعاده
 بذلك وحكم المبرور حكم النبي في ترتيب الاولياء وكذا من بلغ فيها (شبه) في شبهة تغييره بالعبي أنه
 لا ولاية للمذكورين على مال الاجة وصرفه في المقتراض في الكلام على مبررات الحمل لكن بالنسبة
 الى احكامهم فقط وماله البقية قال الجرجاني واذا لم يوجد أحد من الاولياء المذكورين فعلى المسلمين
 ان يقرروا في مالهم بغيره ثم وقرروا حقاً ماله (ولا تلي الام في الاصم) كولاية السكاح والثاني في يد الاب
 والجد وتقدم على وجهها السكاح ففتها وكذا الاولياء استراة الصبيان كالآخ والنعم نعم لهم الاتفاق من
 مال المطلق في ناديبه وتعليه وان لم يكن لهم عليه ولاية لأنه لا بد قبل فدرج به في الموعود في اسرار الولي
 عن النبي قال شبهنا ومثله الجنون والسفيه أنه أما لدية فراضع وأما الجنون فقبه فترتم ان حل
 على من له نوع غير فهو ظاهر واهل مراده (وتصرف) له (الولي بالكلية) وجوباً بالقوله تعالى ولا تفرقوا
 مال البنيين الا بالتي هي أحسن ونحوه تعالى وان تخاصمواهم فاعزواكم والله يعلم المفسدين المصلح

من نفعته اليهودية فتولى
 منه والذهب أنه كغيره
 في الحال (قلت) ويشال
 بالمرور ان قلنا انهم الاحصار
 بدل لأنه ممنوع من المال
 ولو كان في طرفة كسب
 قدر زيادة الزينة لم يفتي منه
 واقعه

(في المص) فيمن على النبي أبو
 ثم جده ثم وصى ماله القاضي
 ولا تلي الام في الاصم
 ويتصرف الولي بالمسئلة

وفظة كلامه كالملة أن النصر في الذي لا شيء فهو لا شيء من متاع لا مصلحة فيه هو كذلك كبحر
 به الشيخ أبو محمد والمورد ويحب على الولي حفظ مال السي عن أسباب التلقا واستحقاقه قدر
 ما أن كان من ثمنه من نفقة وغيره أن أمكن ولا تفرغ من الغلة ولو خالف الولي لستقله ظالم على مال القيمة له
 بذل به من التجار ورجو بالرب أنسر له بفرق البين في الضرر البينة وإذا كل لمسي أو التمس كسب أي
 يلحق به أجرة الولي على الكسب لم يفرق في ذلك وتعد أن يفتقر له العاقل هو أولى من الخسارة
 لعدم من ربه الكفاية كما قال المورد في هذا لم يحتج جوار من سلطان أو غير أو خيرا للعاقل ولم
 يجده نفل خارج وله أن يستر بمال المبي والمجنون وقت الأمن والتسوية مع نفسه ولو بالضرر ورش
 نحو حق أو ثوب لأن المصلحة قد تقتضي ذلك لا في نحو بحر وإن غلبت السلامة لأنه مائة مائة مائة
 الامتوى ولا يركب بالبحر وإن غلبت سلامته كماله وفرق غيره بأنه المالحوم ذلك في ماله لأنه عرض
 ولا يشه عليه في حقه وتفتنه بخلافه هو فيجوز أن يركب البحر إذا غلبت السلامة كما يجوز تركاب نفسه
 والفرق في أشهر والمواب كما قال الأذري عدم تحرير ركاب الهائم والارتقاء والحدل عند غلبة السلامة
 خلافاً لاسنوي في الجميع (ويشعر دور) ومساكنه (بالعين والآخر) أي العاقل هو الذي لا يمان
 قبل المؤنة ويبلغ به هذا النص في الآخر (اللائين) أي العاقل الذي لم يحرق (والجس) أي
 الجس لأن اللين قبل الغناء يشكر عند التقص والمجلس كثير الوزن ولا يبق منفعته عند التقص بل
 بالي بالعلو بل يفسده (تنبيه) قوله والجس بالو هي عبارة بالمرور والوضعية والشرح الصغير
 وعبارة الكبير أو الجس بأو هي أولى لأنها على الامتناع في اللين سواء كان من ماله أم الجس
 وعلى الامتناع في الجس سواء كان مع اللين أم لا تحرره وكذلك وبهم النوع في هذا ما والحدوث
 والتسوية كالمبي فهذا كرمه من انحصار البينة بالعين ولا يتحرر عن عينه لا في حق جري عليه ما جاور
 وانذار كثير من الأصحاب جواز البناء على عاقلة البلد كيف كان وانذاره الروائي وأما نصه الثاني
 والغلب عليه أميل وفي البيان بسد مأثرة كماله من النص وهذا في البلاد التي يجر فيها وجود
 الطارفة كان في بلد فوجد فيها طارفة كانت أولى من الآخر لأنهم أكثر بقائه وأقل مؤثره بشرط في البناء
 للمجهور عليه كقالب ابن الصباغ أن يساوي كماله وذيل هذا قل أن يوجد قال به منهم وهذا في التحقيق
 منع البناء وقوله ويمن دوره قد علم أنه لا يستدعي له بناء العقار وليس مراداً وقال بعض فقهاء الدين أنما
 يشبه إذا لم يكن الشراء أحق قال ابن اللعين وهو قوله ظاهر (ولا) بشرط ما يسرع فساداً وإن كان
 مرسوماً للمورد (بيع عقاره) لأن العقار أصل وأنفع مما هو (الالحاجة) كنفقة وكسوة
 بال لم تنف غلة العقار بما ولم يحد من قوته أو لم ير المصلحة في الاقتراض أو أن خربه قال في البحر وكذلك
 كان البشير بالمرور في آخر بحث يحتاج إلى توضيح من يجمع الغلة فيعده ويشتري به البئر أو
 يبنى فيه ماله قال الاسنوي ويظهر أيضاً جواز بيعه بغير مثله دفعه جوع الواهب إذا كان أملاً له (أو)
 غلبة ظاهرة) كل يرب فيه ميرك أو يرباً كثر من شئ ماله وهو يحد مثله ببعض ذلك الثمن أو غيراً
 منه بملكه أو يكون أقل الخراج أي المزارع مع قدره (تنبيه) وقوله ظاهرة من زيادة الحاجة على رغبة
 كتب الشيخين قال الإمام وشابها ذلك الزيادة من لا يمتنع به بالعقار بالنسبة إلى شراء المالك وكان غار
 فيما ذكر آية الفتن من خمس وضهر كماله ابن الرخصة من البونجي قالوا مائة مائة مائة
 أيضاً لاغلبة أوجاهة يمكن يجوز طلبه بغيره ورج قليل لا تقبل خلافاً وبينى كماله ابن
 اللعين أنه يجوز بيع أموال الخزانة من غير قيد بشرط بل لو لم يكن البيع بأقل من رأس المال يشتري
 بالثمن ماله وعقارته لرجح جاز كماله بعض المتأخرين ولو لم يطلب ماله بأكثر من مثله وجب بيعه إن لم ينجح
 اليه ولم يكن عقاراً ليعمل له منه كفايته قال الروائي ولو ترك الولي عمارة عقاراً وجب من خرب مع العقدة

ويمن دوره بالعين والآخر
 لا المبي والجس ولا يبيع
 عقاراً إلا بحاجة أو غلبة
 ظاهرة

في باب الزكاة (وإنما علبه بالمعروف) في طاعه وكسوة وبسيرة مما لا بد منه بما يليق به في أساره
 وبسارقات فزاعم وإن أسرف أثم ومنه في وعجز عنه أوش الحناية وإن لم يصاب ذلك منه فأن قيل الذين
 الحلال لا يجب أدائهم إلا بعد الطلب كما رقى كتاب التفسير وثمن الحناية دين أصيب بان ذلك ثبت بالاشهاد
 فهو فوجوب أدائه على طلبه بخلاف ما ذهبوا إلىه على قوله بعد الطلب عنه كذا كرهنا الشك
 لسدورها في بعض الزمان قال الأستاذ في وماذا كره من قوت ضيق القرب على الطالب لا يستقيم إذا كان
 الشفق عليه بمنزلة أو طاعة أو مؤنة يجرى عن الأول ويحذر ذلك له وهو ظاهر فم إن كان له ولي صاحب
 ينبغي اعتباره عليه وكما سي في ذلك المنزلة والحقه والأجرة الأولى ولا تنفقه في حال محبوره فإن كان فقيرا
 وشغل بسببه عن الأكل أو شغل بالآخر من الأجر والخدمة بالمعروف قال تعالى ومن كان فقيرا
 فليستغف ومن كان فقيرا فأبى كل بالمعروف وكلا كل شعير من شعير الأثرين والخاص به بل كونه أثم
 وجوب الانتفاع وله أن يستقل بالأخذ من غير مراجعة لما كونه نقص أجرة الأب أو الولد أو الألام إذا كانت
 وصية عن ثقتهم وكان كل منهم فقيرا فغلبها من مال محبوره أتم أو قل وجب بل على فقه أولى وإذا أخذ لفقره
 ثم أسرى ليعيب عليه رد اليد على الظاهر في زيادة ثمنه هذا كله في الولي غير الحاكم أما ما روي في
 ذلك لعدم عدم الشفاعة ولايته بالمحبور عليه بخلاف ضيمه حتى أمسه كما مر حبه المأذون وقولنا لما
 ما به بمال الذي ومو كان لا ينفذ إذا كان للمسي فيه ما قال تعالى وإن تخافوا عاينهم فاعلموا أنكم
 والامتنع قال تعالى ولا تفرجوا مال القيمة إلا التي هي أحسن وبسن قاله ابن خلدون فزادهم وإن
 فأنقروا في الكل لا تسلموا بصفة ورد فيه ولا يجب على الولي أن يشتري لمولاه إلا بعد استئذنه من الشراء
 لنفسه فإن لم يستثن منه قدم نفسه وإن فعبر الأبوان علاقه الزوج إلى القاضي لينسب فقيرا بأجر من مال
 محبوره فله أن ينسب ضيمه بنفسه (فإن ادعى) الصغير (بعد يوفيه على الأب والجد بهما) أماله ولو
 حشارا (بلا مصلحة صدق باليمين) لاتهم إلا أنهم إن لو رد شفقتهم ومقتضى ذلك كمال الأسنوي قبول
 الأم إذا كانت وصية وكذا ما في منهاها كالمشترى وهو كذا قال (وإن ادعى على الوصي واليمين) أي منصوب
 القاضي (صدقه هو يمينه) لأنه في حقهما وقبل به من الرضى طاعة لأن الأصل عدم الشهادة وقيل
 لا يصدق مثل القابل لأب من بينه وقيل يصدق الأب ولجلد معانها وغيرهما في غير العتار لأن القائل خطا
 فيه ما لا يحتاج في غيره ولا قلنا لا يقبل قول الوصي واليمين فذهب في غير أموال الضارة أمانيها فالظاهر
 كمال الزكاة قبول قوله المسر الأشهاد عليها بما رده على المشتري من الولي كدعواه على الولي
 فقبل قوله عليه إن اشترى من غير الأب والجد لأن اشترى منهما ولو أقام من لم يقبل قوله من الولي والمحبور
 لا يثبت عليه ادعاءكم له بل الولي بعد ما خلف كذا المحرر (فليست به) سكت المصنف عن الدعوى على
 القاضي وكلام الشبهة هي أنه كلوصي واليمين واشتراء الشيخ طبع الذين القسراوى وقال السبكي لم أر
 لا صاحب نصر بحايه والقول قوله بلا يمين إن كان في زمن حكمه وقرب فيه إذا كان معزولاً عنه فله
 ذلك أنه يمين قوله بلا يمين فالظاهر أنه قال لا يمين لأنه نائب التصرع (ساقطه) سئل السبكي عن شيء ثبت
 جبر التصرع له مال بهائل فيه فأنظر الإتيان بالحق الحاكم ثم من اليمين سكن قربة من قرى القدس وضعت
 مدة بضعت فيها يوفيه ولم يعلم بالبيع فبطلت شجرة له للمعالي في ماله بعد مدة البلوغ المذكورة
 وانحراج الزكاة من ماله أولاد قال لا يجوز للمعالي في ماله وانحراج الزكاة منه في هذا الحال وبعد
 ذلك قول الأصحاب إن الولي إذا أصر المصبي مستقيل في ماله بالسكن لم يصح فبطلت الزكاة على السلوغ وسئل
 عن امرأته شبة تحت الحجر فأدلت يمينه فبطلت ضميرها فقام يمينه فبطلت أتم ما تقدم وقال تميم
 يميناً فلا يمينه ما زاد له من وصو والمثل أن تشهد يميناً للشهدى الوقت فبطلت يمينه ما زاد له من
 كانت في ذلك الوقت فبطلت يمينه ما زاد له من وقتها فبطلت يمينه ما زاد له من وقتها فبطلت يمينه ما زاد له من وقتها

وإنما علبه بالمعروف
 فإذا ادعى بعد يوفيه على
 الأب والجد بهما بلا مصلحة
 صدق باليمين وإن ادعى على
 الوصي واليمين صدق هو
 يمينه

(باب الصلح)

وما يذكره من التزم على الحقوق والتلويح فيه أو لفه فإع التراجع وشرا عقوبته به ذلك وهو
 أنواع صلح بين المسلمين والكفار وبين الأمام والقبائل وبين الزوجين عند النكاح وصلح في المهادنة وهو
 من صلح الباب والصلح فيه قبل الإجماع قوله تعالى والصلح خير وشهر الصلح يتربع بين المسلمين الأصلاء أحل
 حراما أو حرم حلالا وله ابن حبان وصححه والكفار كالسنة في ذلك والصلح بينهم بالذكر لا يتبادرهم إلى
 الأحكام ثانيا والصلح الذي يبيح الحرام أن يصلح على غير وجهه ومن ذراهم على أكثر من أولادهم يحرم
 الحلال أن يصلح زوجته على أن لا يملكها ونحو ذلك وله مقدمة وهي المستورون من دينهم وللمستور ذمهم والبناء
 غالبا (در حجاب أسد ما يجري بين الكافرين وهو نوعان أحدهما صلح على إقراره أن حري على حين
 قبل المدعى) كذا في حله دلوا فأقره بصلحه عنه بعد كسب (وهو يسير) لأمير للدعوى الذي
 للمدعى عليه (في الصلح) ويسمى صلح المعاوضة (تثبت فيه أحكامه) أي البيع (كالشفعة
 والرذ بالعب ومنع تصرفه) في الصلح عليه (قبل قبضه على شرائط التنازل ان اتفقا) أي الصلح عنه
 والصلح عليه (في هذه الرأيا) وغير ذلك من أحكامه كمن شرط أن لا يبيع إذا كان جاسورا أو با وشرائط
 الدفاع في بيع الزوج الأخضر وجرى بين الثغالب عند الاختلاف وقصاده بالرد والشرط الغاصد وإجابه
 لأن حد البيع يصدق على ذلك أما إذا صلح على دين فإنه إن كان ذميا أو ذمها فهو يبيع أينما كان هذا
 أو فورا لا موعودا بصفة السلم فهو ردك الشيطان عن ذلك إن شاء الله ولو أيد الصلح بين غير المدعي
 ذلك لكن لا يصدق السلم بل يصدق البيع كالتقدم في بابه (أو جرى الصلح من العبد المدعى) (على منة)
 أغير العبد المدعى المتقدمة بمدة معلومة (كإجارة تثبت أحكامها) أي الإجارة في ذلك لأن حد الإجارة
 يصدق على ذلك أما إذا صلح على منة فالعبد المدعى إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله
 والأمانة (أو جرى الصلح) (على بعض الدين المدعى) كرهها (ثم ذمها) (بالباني) (لصاحب
 الدين) عليها (فتثبت أحكامها) أي الهبة المقررة في الجاهل من شرائط القبول وغيره لصدق مدعاه على
 ذلك تصح في بعض التزك بلغة الهبة والتملك ونحوها (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الشيء
 (والاصح منه) بلفظ الصلح) كما حلت بين القادرين وبها لأن المسألة التي يقتصر بها العقد الصلح هي
 بين المصروف وقد حصلوا الثاني لا يصح لأن لفظ الصلح يقتضي المعاوضة ولا عوض هنا للمعروف ومحال
 أن يغفل الإنسان ملكه بملك غيره وحله الأول على ما ذهب إليه فلا هذا المقتضى له ومنع على ما يذهب به كلفنا
 التمسك وبسمى هذا الصلح المصلحة (وقال من غير سبق حمزة ومالك بن دينار) مثلا (كذا) (بابه
 فالاصح من ذلك) لأن لفظ الصلح يستدعي سبق المصروف سواء كانت مدعا كره أم لا ولا الثاني يصح لأنه
 معاوضة فلم يشترط فيه ذلك قبله على البيع وعلى الخلاف عند عدم التمسك فاما إذا استعملوا بغير
 البيع فإنه يكون كالمالك بالمثل كالماله الشيطان ولن يرد في المطلب (ولو صلح من دين) يجوز الانشراح عنه
 (على غيره) (حين) أو دين في الاستوى أو شفعة (مع) لعدم الإلزام سواء أعاد بلفظ البيع أو الصلح
 أو الإجارة أما لا يصح الانشراح عنه كدين السلم فإنه لا يصرح (تنبيه) قوله على عين وقع في شفعة
 المصنف تبعاً للجمهور ولو عبر بغيره كلفه في كلامه كان أولى لأن لفظة عين تدل على القول الذي قصد به
 الاتي بقوله فإن كان العرض على قوله أو دينا أو مال السبي أنه يوجب بدني بعض الشرع وعلى عرض
 وهو الصواب لتعديه إياه بدني عين يدين له وأجل الشارح عن هذا كما يبان في التنبيه عليه (فإن
 توافق) أي الدين المصلح عنه والعرض للمدعى عليه (في هذه الرأيا) كالصلح عن مئة بذهب (استمرط
 قبض العرض في المجلس) حد فاسد الرأيا قلنا قلنا قبضه بمل الصلح ولا يشترط تعيين في العقد على
 الاصح (والا) قال الشارح أي والصلح موافق المصلح منه الدين والمصلح عليه في هذه الرأيا بغيره منفعة

(باب الصلح)

هو قسمة ما أحله الله تعالى
 بين المتداعين وهو نوعان
 أحدهما صلح على إقراره
 أن حري على حين غيره
 للمدعى له ببيع بلفظ الصلح
 تثبت فيه أحكامه كالشفعة
 والرد بالعب ومنع تصرفه
 قبض قبضه واستمرط
 النفاض ان اتفقا على
 الرأيا أو على منفعة فإجارة
 تثبت أحكامها أو على بعض
 الدين المدعى فثبتت به
 لصاحب الدين فثبتت
 أحكامها ولا يصح بلفظ
 البيع والاصح منه بلفظ
 الصلح ولو قال من غير سبق
 موعودا مصلحتي عن دارك
 بكذا فالاصح بلفظ الصلح
 صلح من دين على من مصلح
 فإن توافقا في هذه الرأيا
 قبض العرض في المجلس
 والا

عن الاول وسأله بقوله كالصلى عن خضعة عجلة أو قرب (فإن كان العوض عنها لم يشترط قبضه في المجلس في
 الاصح) كذا يوافق ما رواه في الزمعة لا يشترط قبض التوبى في المجلس والثاني بشرطه لأن أحداهما مضمين
 دين فيبشرط قبض الآخر في المجلس كإن مال السلم (أو) كان العوض (دينا) كما استدلنا عن
 رواه في الثاني بكذا (استشرط تعيينه في المجلس) ليخرج من بيع الدين بالدين (وفي خضعة) في
 المجلس (أو الجهاد) أضحى لا يشترط وإن كانا وجوبين اشترط للمسبق في الاستبدال عن الدين ولو اشكال
 للمنفعة بما لا يمتنع عن هذا التفصيل وإن كان العوض متاعا قبضها قبض جهه اقبسه قال الامام
 وبقي بشرط اشتراطه على الخلاف فبما اذا صلح على عين (وإن صلح من دين على دينه) كرهه (في
 ابراه من يادبه) لأنه معناه فثبت اقبسه أمكلمه وهو لم يملكه لأن العمل من الدين ينقسم الى ما يلوذ
 وما لا يلوذ كالعين وأحكامه لا يشترط قبض الباقي في المجلس لأنه لم يعمل هذا العوض لوضعه بل ابراه وهل
 يعود الدين إذا امتنع المبرم من أداء الباقي أم لا وجوابه أحدهما عدم العود (و يصح) لهذا القول وهو الحاصل
 ونحوهما كالتوضيع والاسقاط لمالك الصديقين من كتب من مالك طلب من عبد الله بن أبي حذرة دينه
 عليه فارتدت أمروا به إلى المجلس حتى سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج اليه أو يذبحه بالكتب
 فقال أبين يا رسول الله وأشار بيده أن منع الشرط فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم قم فادفعه وإذا
 جرى ذلك ابسغة الأبراء كل واحد منكم من خصمائه من الألف الذي في هاتيك أو نحوها مما تقدم كوضعتها
 أو ما فعلتها بملك لا يشترط القبول على الذهاب سواء أكانا الأبراء أم غلام (و) يصح (بالنقل)
 الصلح في الاصح) كما اخذنا من الألف الذي في هاتيك على خصمائه والخلاف كالألف في الصلح من الدين
 على بعضها بل نقلنا الصلح فيؤخذ من وجه مما تقدم وهل يشترط القبول في هذا الحالة فبشرط خلافه معروضة
 المقتضى والمضى والاصح على ما دل عليه كلام الشيخ هنا اشتراطه ولا يصح هذا الصلح لبقاء البيع كتناهي في
 الصلح من الدين (تبيينه) مقتضى كلام المصنف البطلان فيما كانت الخصمائه المصلح بها اجنة
 وهو ما يجهل القاضي والامام وما يقع به الغلط في صورة في المهادن جرى عليه ابن النضر لأن تعيينه باقتضى
 كونهما عرضا فيصير باقيا الألف بخصمائه ومقتضى كلام أهل الروضة الصلح جرى عليه ابن النضر
 والمتولى والمخول وهما المعتمدان الصلح من الألف على بعضه ابراه البعض واستدلوا به الباقي فلا فرق بين
 الدين وغيره (ولو صلح من دين) (حال على مؤجل مثله) جف لو قدر الوضوء (أو عكس) أي صلح من
 مؤجل على حال مثله كذلك (لذا) الصلح لانه وعد في الاول من الدين يضاف الى الاجل وسعة الحلال لا يصح
 الحاقه اوقى الثانية وعدم الدين بما شاط الاجل وهو لا يسقط واحدة والتكسر كالحلول والتأجيل
 (فإن عجل) الدين (أو جمل مع الأداة) وسعة الاجل لصدور الاجل والاستيفاء من أهلها فم إن
 نزل المؤدى جهة الصلح لم يسقط الاجل واستمر ما عجله من أن عليه دين فاداه فبان خلافه فانه يسترد كما
 قال المصنف فعاد هذه المسئلة فمن فرد اداة متكررة وهي اذا شرط عليه من شيء من الثمرة فأن لا يلزم
 الوفاء به كالمشروط به في بيع فمحل التمروط عليه ما عجل به بالان العبد والمشروط كان آتيا بالبيع الثاني
 فهل يملك لكونه نصرا فصح جلاله في أول التكررة والتمروط القاسط فيه خلاف وقد اضطرب الترجيح
 في هذه المسئلة كجلبته في المهادن ثم فالأداة تختلف فصوص الشاقي على البطلان فلنذكر القنوى عليه
 ولا عر بما عاده (ولو صلح من عشر مثاله على خصم من جله برئ من خمسة وبيعت خمسة مثاله) لأنه ما يصح
 بطل البعض ووعده بتأجيل الباقي والوعده لا يلزم والحاصل صحيح (ولو عكس) بان صلح من عشر مؤجلة
 على خمسة مثاله (لذا) الصلح لأن سعة الحلال لا يصح الحاقه ولو التمس الاخرى لاحتار كفاية في ذلك فان لم
 يحصل الحلال لا يصح التكرار واحدة والتكسر كالحلول والتأجيل (تبيينه) فعد مما تروا أن أنام
 الصلح سنة البيع والابارة والعدارية والأوبة والعلم والابراء وفي منها أشياء أخر منها ما لا يصح كالحاقه من

فإن كان العوض عنها
 لم يشترط قبضه في المجلس في
 الاصح لوذا بشرطه تعيينه
 في المجلس وفي قبضه الوجهان
 وإن صلح من دين على
 بعضه فهو ابراه من اقبسه
 ويصح بالحق الأبراء والحل
 ونحوهما بل نقلنا الصلح في
 الاصح ولو صلح من حال
 على مؤجل مثله أو عكس
 اعداه على المؤجل مع
 الاداء ولو صلح من عشرة
 مثاله على خمسة مؤجلة برئ
 من خمسة وقبض خمسة مثاله
 ولو عكس انما

كذا على أن قاتلي طائفة ومنها العاوية من دم القعدة كما حلتك من كذا على ما سنده على من قصاص
 ومنها الجندة كما حلتك من كذا على ردي ومنها الغداة كقوله للمري ما حلتك من كذا على الحلاق
 هذا الاسم ومنها القسغ كان صالح من المسلم فيه على رأس المال وكانه تركها كغيره لانه ذهابا
 ذكر (الروع الثاني) على (الانكار) أو الكون من الذي عليه كقائه في المقلب من سالم الرازي
 وغيره كان الذي عليه شيئا سكره أو سكت ثم صالحه (فيما ان جرى على نفس الذي) كان يدي
 عليه دارا وصالحه علم ايمان يصحها للذي أو الذي عليه كقائه بذاته عبارة المصنف وكذا السورين
 بأعلى وفي الزونة وأصلها على غير الذي كان يصالحه عن الذي وشرب أو دين قال الشارح وكان نسخة
 المصنف من الفرد غير غيره منها بالنفس ولم يلاحظه واقعة ما في الشرح فهو اسمان فلتان حكمه أواداه
 ويريد بذلك دفع اعتراض المصنف قاله قال السورين التعيير بالغير وقال الدم جري عبارة الحر وغيره وكان الزاد
 أضيفت على المصنف بالمرن مع غيرها بالنفس وان دخل التعيير بالنفس لابتداء لأن على والبهاء بخلاف
 على المالك ونوم من على كقولك أبيب يانه لك جرى على الغالب كما سرت الاشارة اليه وبأن الذي
 المذكور ما يورد وتروك باعتبار من غايته أن الغناء الصلح في ذلك الانكار ولو اذ السيرة بأفهام العرب
 وانما المتع الصلح على غير اقرار شلانا ثلاثة الثلاثة قياسا على ما لو أنكر الخطاء والكتابة ثم لم يالحق على شيء
 ولأن الذي كان كان كذا فافهم من الذي عليه ما وهو سرام وان كان ساد فافهم من عليه ما الحلال
 ودخل في اوله على الله عليه ولم لا صلا الحلال حرما أو حرما حلالا فان قبل الصلح لم يصح الحلال ولم يبال
 امر لم له على ما كان عليه القدر والقبول انجيب بان الصلح هو للزوجة لا لغيره على ذلك القادر
 وأما ما بينه وبين الله تعالى من حيث لو أقسمت عليه ينفوه الانكار ما زال الصلح كقائه الماوردي لأن لزوم
 الملق بالنية كزومه بالقرار ولو أقرتم أنكر ما زال الصلح واذا لم يبال ثم اغتالما في أنهم ما ادا الحلال اقرار
 أو انكار فاذي نص عليه الشارح أن القول قول مدعي الانكار لأن الأصل أن لا عقد فان لم يوافق
 القاعدان هل وقع العقد معه أو ما ساد كان اقرار قول مدعي الصحة كما سرام فخلا كان هذا كذا انجيب
 بان القادر والغالب بربا البيع على الصحة والقالب وقوع الصلح على الانكار ولوا دعى عليه فافهم
 ردها على من تم صالحه قال القوي في مثابه من كانت في بدء أمانة لم يصح الصلح لانه لا قول قوله فيكون
 صلا على انكار وان كانت مبررة في قوله في الردية برة قول وقد أقر بالغائب كبيع الصلح وبه على المالك
 فانه لم يجران عليه شيئا والاول الماوردي كان الصلح على الانكار فان كان الذي صحا فجل فيه فيما بينه وبين
 الله تعالى أن ينفذ ما يدول له قال الماوردي وهو صحيح في صلح المصالحه وفيه فرض كلامه وأما إذا صالح
 من غير الذي ففيه ما بين في مسئلة المنكر قاله الاستوى قال ولو أنكر فصح ثم أقر كان الصلح باطلا قاله
 الماوردي فان قيل اذ اقر بأنه كان له ملكا له صالح حال الصلح فيبقى الحق لا تخافه ما على أن العقد
 جرى بشرط في عالمه أو في نفس الامر انجيب بان شرط صحة الصلح اقرار وهو متصف حال العقد يصح
 أبرأ المنكر ولو بعد التخليق ولو صالحا بعد التخليق لم يصح كقوله في الحاقبه (وكذا) يعطل الصلح (ان
 جرى على بهن في الاصح) أي الذي كقوله كان على غير الذي والثاني يصح لانها في أن البعض
 مستحق للبدن ولكهما مختلفان في جهة الاستحقاق واختلافهما في البهنة لا يمنع الاثني ويستثنى من
 بهن الربوبية ما إذا كان الذي دينا أو صالحا من ألفه على خمسة في الزمة فانه لا يصح حزمان التبعيض
 انما هو تقدير الهبة والبر الهبة على ما في القعدة مجتمع بخلاف ما إذا صالحه على خمسة فانه ينعينه فان لا يصح
 في الاصح ويستثنى من هذا الصلح على الانكار مسائل منها صلاح الورة فيما وقف بينهم كلباني الله
 لم يزل أحد من ضمن خالص ملكه ومنها إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاعتبار أو
 طلق إحدى زوجتيه ومات قبل البيان أو التعيين ووقف الثبرات بينهم فاصطغن ومنها ما لو دأبها

اذا وقع الثاني الصلح على
 الانكار فبما على الذي جرى
 على نفس المدعي وكذا
 نجرى على بهن في
 الاصح

عند رجل فقال لا أعلم لا يباحي أودرا في بعده فأنهم كل يفتنهم اصطفا (وقوله) بعد انكاره
 (صالحى عن البار) مثلا (التي نذهبها ليس انفرادى الاصم) لاحتمال أن يردقاع الله وسوقه غير
 والشأنى انفرادى لنفسه الاعتراف كقولنا ملكى ودفع عمارى على الأول يكون الصلح بعدهما الاتفاص
 صلح انكارا لما قال ذلك انشداه قبل انكاره فانه يطل جزيا ولو قال بنى العسنى التي دعهم أو هبنا
 أو دوزجنى هذه الامة أو أبرئى مما تدعى فاقول لانه صريح فى التماس التلاذ أوفال آخرى أو حرقى
 لم يكن انفرادى فى أحد وجهين يظهر كما قال شيخنا ترجيح لان الانسان قد يستعير ملكه ويستأجر من
 مستأجر وانك يظهر كما قال شيخنا أيضا أنه لقرار بالله ما لا يمتنع ولو قال صالحى عن دعوى التماس
 بافرا جزيا (القسم الثانى) من الصلح (يجرى بين المدعى والجنى فان قال) الاجنبى (ذكرنى المدعى عليه
 فى الصلح) عن المدعى به (وهو مترك) بنى الظاهر أو فبما بينى وبينه ولم يظهر خوفا من انخذ
 المسالك كما صرح بالقسمين فى الممر (مع) الصلح بينهما لان دعوى الانسان الوكالة فى العادلات مقبولة
 وعندنا قال الامام والنازلى فى المبدع المدعى عليه الاتكار بعد دعوى الوكالة فان ادعاء كان عزلا فلا
 يصح الصلح عنه ثم ان كان المدعى به مال الصلح على مدعى أو على من المدعى عليه أو على دين فى
 قعة المدعى عليه مع وصول الصلح منه ملكا أو كذا لانه كان الاجنبى ساد فى الوكالة ولا فهو شراء
 فضولى وقد مر حكمه فى كليب البيع و رد على اطلاق اعتبار الانفرادى بالوفاة الاجنبى وكفى فى الصلحة
 انفع الخسومة وأما أعلم انه قد قال به مع الصلح فى الاصم ضد الماورى وخرجه فى التنبية وأقره فى
 التمتع وجرى عليه فى غيره قال فى الروضة ولو قال هو منكروا لكته معالج الخ لانه على بهمدى
 هذا التمتع الخسومة ينسبها وكان المدعى دينا فان لمذهب هذا الصلح وان كان المدعى به لم يصح على
 الاصم وأقره أنه لا يمكن غلبه القصر بين مال بغيره ويمكن تشايد به بغيره ولو صلح الوكيل على
 من بين مال نفسه أو على دين فى نفسه بقلته مع المدعى ووقع الاذن ورجع للأذن عليه فى المثلث
 والقبية فى المتقوم لان المدعى قرض لاهية وخرجه فى المصنف وكفى الخ مالور كفه وشره فضولى
 فلا يصح كمره بقره وهو مترك مالواقتصر على قوله ذكرنى فى صالحتك فلا يصح بناء على الاصم فان
 قوله صالحى مما تدعى ليس انفرادى ولو كان المدعى دينا نقلا الاجنبى وكفى المدعى عليه بصلحتك على
 نفسه أو ثوبه فصالحه مع كماله كان المدعى مينا أو على فوى هذا لم يصح لانه يبيع شئ بدين غيره وهذا هو
 المذهب كما جزم به ابن المقرئ لانه منفصلة لا زكشى ومن تبعه فى القسوة بين الدين والعين (تنبيه) *
 رد على اطلاق المصنف اعتبار الذوكيل مالوا قال الاجنبى صالحى عن الالف الذى لك على فلان على
 نفسه انه قد اصح سوله كان بانه أم لان قتله دين غير بغيره باقره فى زيادة الروضة (دوامه)
 الاجنبى عن العين (انفسه) بدين ماله أو بدين فى ذمته (والحالة هذه) أى ان الاجنبى فائق بالله مترك
 بالمدعى أو نحو ذلك مما مر (مع) الصلح الاجنبى وان لم يخرجه من خصومة لان الصلح ترتب على دعوى
 وجواب خلافه الجواب بنى قوله يأتى فيه الخلاف فيما اذا قال من غير سبق خصومة صالحى (وكانه اشتراه)
 باقتا اشتراه أما اذا صلح الاجنبى من الدين فله الخلاف فى بيع الدين لعين عليه ولو قال صالحى من
 الإنان الذى لك على فلان على نفسه اقم مع ولو بلائى لجواز الاستقلال بضمه من الغير كسره (تنبيه) *
 أشار المصنف بقره وكذا اشتراه الى اشتراط كونه بيد المدعى عليه بوجه أو غير به أو نحو ذلك مما يجوز
 بيعه به فلو كان مبيعا قبل القبض لم يصح وبيع الوكالة كماله اشتراه قال ابن القن وحى أولى من عبارة
 الكتاب لانه شراصة بضمه فلا معنى للتشبيه له والظاهر كما قال ابن شوية أن التشبيه كالا العبادتين
 فليست له اهما أولى من الأخرى (وان كان) المدعى عليه (منكر او قال الاجنبى هو مبال فى انكاره) لانه

وقوله صالحى على البار التى
 تدعى ليس انفرادى فى الاصم
 القسم الثانى يجزى بين
 المدعى والاجنبى فان قال
 وكفى المدعى عليه فى الصلح
 وهو مترك مع ولو صلح
 لنفسه والحالة هذه مع
 وكائه اشتراه وان كان
 منكرا وقال الاجنبى هو
 مبال فى انكاره

أحد ما يذهب من فروع الفتنه لكن لكل أحد مطالب بمطابقته لا من الزاوية المنكر (تفسيره) ما أفهمه من
 جواز إخراج الجناح غير المضروع في المسلم أما الكافر فليس له الأشراع التي شوارع المسلمين على الصبح
 وإن جاز ما مضى لأنه لا كفالة الله على المسلم في المنع قال في المطلب وسأول أهل الله طمأنات المسلمين
 ليس على أسخنة الف مال بل إما يملأ من النبع للمسلمين أو بما يذوق من الجارية إذ قلنا في مقابلة سكني
 الدار ويجري الخلاف في آثار شوشهم إذ الأول هو غيرها في أضيقة دعوهم قال الأذري وشبهه أن لا ينعوا
 من إخراج الجناح ولا من حفر آبار حشوشهم في محالهم وشوارعهم المختصة بهم في دولة الاسلام كإلزام
 الباطن وهو بحث حسن وفضية أخلاق الله سبحانه وإخراج الجناح إلى الطريق بشرط أنه يجوز إخراج جناح
 تحت جناح صاحبه إلا ضرر وفوقه أن لم يضرب بالشار على جناح صاحبه فوعده الله أن لم يعلل انتفاع صاحبه
 وكذا موضعها أيضا إذا لم يضره أو هدمه وإن كان على عزم الخدعة ولو بحيث لا يمكن معه إعادته وهو كذلك
 كإلزامه لا سراحة ونحوه على طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الاختلاف وهو بصيرته في ذلك
 مناسب ما يبار الأراض في الفروع في ذلك ما ينفذ عنه من الفاعل إليه كبحث الرافعي الجيب بان اشراع
 الجناح عما يكون بطريق النبع لا سراحة الطريق والبارق ومنه سراحة حقيقة الطريق ثابت لكل المسلمين
 فلذلك من سبق كان أدنى به لما ذكرته في السبب والانتفاع بالحقا ليس بعد الفروع فلا ذلك من سبق كان
 أدنى به ما لم يعرض عنه وبأن العادة لا تقوم بل الاعتقال منها ثم الورد إليها المضروى فانه سبب الأراض
 بخلاف ما يذهب إليه من الأهم دام ثم يستثنى من ذلك ما لو بني دار في سوان وأخرج لها جناحاً ثم بني آخر ولما
 شغلا به واستمر الشارع قال حق الأول يستمر وإن لم يمتد جناحه فليس جازماً أن يخرج جناحه إلا بلفظه
 اسبق حقه بالأحباء ومن سبق إلى أكثر الأهل أو أبان أخذ أكثره وإلا العار في أن لا يخرج منه وحكم
 الشارع الموقوف حكم غيره فبما هي كإقتضاء كلام الشيعر وإن توقف فيه في المطلب والشارق ما جعل
 عند إجماله البلد أو قبله طريقاً أو وقفه لما لا ولو بغير إجماله كذلك وصرح في الروضة قتلا عن الإمام بأنه
 لا حاجة في ذلك إلى الملقا قال في المأتمات ويحله في جماعة ما يذهب فلا يضمن لغنا بصبره وقفاً على فائدة
 الأوقاف له وهذا ظاهر وحيث وجدنا طريقاً اعتدنا به القاهر ولا يثبت إلى مبدأه طر يقامان
 اشتغالاً عند الأحباء في نفديهم قال المصنف جعل سبعة أنواع لغير المصعبين عن أبي هريرة رضي الله تعالى
 عنه نفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الاختلاف في العار في أن يجعل حرمة سبعة أنواع وقال
 الرزكشي ذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث يحول عليه له وهذا ظاهر فإن كان أكثر من
 سبعة أمون فقدر الحاجة على ما لم يجوز لحد أن يستولى على ثمنه وإن قل ويجوز إجماله ما حوله من
 المولن بحيث لا يضر بالشار أما إذا كانت الطريق مملوكة بسببها مالكمها فاعتدوا بها إلى شيعته والأفضل له
 فوسبها (ويجزم الصلح على الشارع الجناح) أو السابح بعض وإن صالح عليه الإمام لأن أهوله
 لا يضره بالعقد وإنما يتبع القراء كالإمام من الأم ولأنه أن ضرر لم يضر فله وإن لم يضر فالجرح مستغف ومما
 يرضه الإنسان في العار في لا يجوز أخذ العوض عنه كالرو (و) يجوز (أن يبنى في الطريق بركة) بفتح
 الدال أي مصابة أو غيرها (أو يفرس شجرة) ولواقع الطريق وأذن الإمام وأتقى الضرر يمنع الطريق
 في ذلكنا الحاصل ولنعلم المار بها عند الإزدحام ولأنه إن طالت القدم أثبت موضعها إلا ذلك وانتفاع أثر
 استغنى الطريق فيه بخلاف لا يضره ونحوها واستشكل التعليل الأول بجواز غرس الشجرة بالمسجد
 مع الكراهة والثاني بجواز رفع الباب إلى ضرب مفسد أو غيره وأجيب عن الأول بان محل جواز غرس
 الشجرة بالمسجد إذا كان لعدم المسلمين بدليل أنهم لا ينعون من الأكل من ثمرها وتعميرها مثل ذلك
 في الشارع حيث لا ضرر وهو كذلك وعن الثاني بان الحق في الغرس للمسلمين وهو ما فهم عليه ملكه
 وحافظه بخلاف الشارع فانتفاع الحلق عند طول الدعة أقرب (وقيل إن يضر) ذلك الشارع (بئر)

ويجزم الصلح على الشارع
 الجناح وأن يبني في
 الطريق بركة أو يفرس
 شجرة أو قبل أن يضر جاز

كاشراع البتاج وقرى الاول بحاسر وقضية كلامهم منع احد ان يذبحه وان كانت بقائه داره وهو القاهر
 جزبه ابن الزفة وان قال السبيح يجوز ان يذبحه ولا يضره عن الثمين في المارقي الثاني في مقدار
 المردو فليس كانه له المبادى ومثله القاه الحياوة فيه لعمارة اذا تركت بقدر مودة قاه المردو بما للدواب فيه
 بقدر حيلة التزول والركوب وامام قبل الآن من دواب الملايين في الشوارع للكراهة فلهذا
 لا يجوز بيعه على ولي الامر معهم وقد اقتبست بذات مراد الى ذلك من الشرع ولورفع التراب من
 الشارع ومنع جنت الابن وشجرة واباه مع الكراهة كما في غلوى القاضي (د) المارقي (غير النافذ
 بحرم الاشراع) البتاج (البلعبر اهل) بخلاف ذلك لم يقر بغير رضاهم لانه ملكهم فاشبه الاشراع
 الى المردو (وكذا) يحرم الاشراع (بعض اهل في الاصح) كسائر اهل ذلك للمشركة فضرر ذلك اثم لا
 (الارضا الباقين) وهو ضرر لم لا الثاني يجوز فيهم رضاهم ان لم يضر لكل واحد منهم يجوز الانتفاع
 بغيره غير ذم وانه ككاشراع وعلى الوجه من يحرم المبلغ على اشراعه بما للمسلمين وبمشركين المكثري
 كما يتقرب ابو نوى ويقاس به الرضى له بالفتنة ولو رضى بعضهم لبعض بذلك انتفع بهم الرضى كما
 صرح به المارزدى لانه لا يصيل الى قلة من يشاركه في بيعه ولا الى قلة مع قهر الارض لانه شريك وهو
 لا يكتف ذلك ولا الى ابقائه باجر لان الاول لا يجوز له كسره وقضية ذلك ان الاشراع لو كان في الارض
 لا يخرج منه بان كان بين يديه وسد السكة كان رضى الرضى ليقام ويغرم ارض الناصر وهو
 ظاهر (في) لولا ان المصنف انحرص على السكك لكان أولى لو يبين احد هذا المردو لانه انتفاء الى
 المسئلة الاولى انما هو ما اذا كان المشرع من غير اهل لانه لا يصح التعبير بها بالباقيين الثاني لثلاثتهم
 اعتبار انفسهم به اقرب الى الراس السكة من يابه اهد وهو رضى والاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى
 يابه لا الى آخره لكونه كما لم يرد قوله الا في (واهل) في الدواب غير الدواب (من الدواب داره اليه لانه
 لا يصف داره) من غير نفوذ يلهيه لان اولئك هم المستحقون للانتفاع فهم الا لك دون غيرهم (تلييه) و
 لولا ان من المردو قسبه الى السكة لكان أولى ليشمل له لو كان له بسعة فرت او ساقط او نحو ذلك (وهل
 الاستحقاق في كاه) أي المارقي المردو وهو يترك كروفتون (لكاه) لانهم لم يمسوا ساقط الى التردد
 والاراضى بكاه لعل الامتيازات عند الادخال والاشراع (ثم تقتصر شركه كل واحد بما بين راس الدواب)
 وهو عربي وقيل عرب (دواب داره) وهو ان انفسهم الثاني لان ذلك القدر وهو على تردد ومروء وما
 حرامه وقيل كلاجبي من السكة ولاهل الدواب المردو كورقة من حصة كسائر المشتريات القابلة للتمسك ولو
 أراد الاستحقاق لان الادخال من غيرهم او قسمة بين بخلاف الاعيان ولو اتفقوا على سد راس السكة لم يشاءوا
 منه ولم يفتحه بعضهم بغير رضا الباقيين لم انفسهم بانه نفسه شامة في نفسه بغير رضاهم ولو استمع منهم
 من دوابه لم يكن الباقيين ذلك ولو وقف بعضهم دوابه مسجدا او وجدتم سعد شركهم المارقي في المردو اليه
 فيعتبر من السد والقسم ولا يجوز الاشراع عند الضرر وان رضى اهل السكة ساقط سائر المسلمين ويجوز
 الاشراع الذي لا يضر ولو لم يرض اهل وجهه اذ لم يكن للمجسد ادخال اذ رضى به اهل الدواب فذلك
 والا فاهم المنع من الاشراع اذ ليس لاحد اشراكه اهل الحق البقية بمن ذلك وكله لحد فبما كراسيل او
 وقف على وجهه فله كبره وسد راسه بما فيه على ذلك الزكشي (تلييه) كل يذبحه ان يقول في كاه كاهي
 غيره مما قدمه لانه عاقل في غير النافذ وهو كروفتون عاقل فله في كلامه تيه الشارع وفذا في
 الحر وعبيد الغنم ترموتة لكونه غير اولاد كقولنا غير المصنف بنينا الى هذا عن تأنيب الله ثم
 الى تذكرة الا هذه العلة وقوله لكاهم كان الاولى ان يقول لكل اسم فانه لا نزاع في امته قائل كاه
 لكاهم أي بجورهم فان السكك يعلق على السكك المحجوز والسكك المنفصل فان قيل اذا كان الاستحقاق
 لهم خاصة فلم يذبحهم فمردوهم بغير اذنهم فببببب هذا من الحلال المستغنى بغيره المان قال الزكشي

وفيه الثالث يحرم الاشراع
 الب لغير اهل وكذا بعض
 اهل في الاصح الارضا
 الباقيين واهل من تذاب
 دوابه لانه لا يصف داره
 وهل الاستحقاق في كاه
 لكاهم أم تقتصر شركه
 كل واحد بما بين راس
 الدواب و ياب داره و جهات
 اهلها الثاني

وقد ثبت أنه لا يجوز الاستولاد إذا كان فيهم عجم وعليه لا يستحق الابناء من عجم ولله وقدرته الشئ
 عز الدين في مسائل شريفة من ذلك ما كتب من أنهم ارفعهم والقاهرة يقال بعض المتأخرين البحر الزمان كان
 الزرع شلافه ومن ذلك ما قاله الامهات من انه يجوز المرور على غيره اذ لم يصير مربية فالتاس قال الله بادي
 في طبعه انه عليه جعل الخلاف الا كثر من الجوارح فصار في العادة بالمساحة بالزور وفيه وقد قيل ان
 السلطان محمود لما قدم مروا استقبله أهل البلاد وقيم القتلى الكبير والقاضي أبو علم العامري فأسد هما
 من بين المسلمين والاشتر عن يساره ولزدهما فقدم فيرس القفال بن العارفي الى أرض مملوك
 لانسان فقال السلطان للعامري هل يجوز أن يشارك في ذلك الغير بغير اذنه فقال له سل الشيخ فانه ما لم
 لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز والى في أرض الغير فقام غضب أن يتخذ ذلك
 مربية لولا لاعتدوا على الملك بوجه آخر كالمشاركة في مائة الفرو الاستقلال بداره (وابس القبرهم فتح
 بابا ابدا لا سماران) الابناء لم يضرهم فان اذوا الجوارح والرجوع ولو بعد الفتح كالعامة قال الامام
 ولا يفرمون شيئا بخلاف ما رأوا أرضا بئنه وشعروا ثم وجب فانه لا يقع بغيره كالمشاركة في أرضه لم أره لغيره
 والابن اسد عدم الفرو وقر في المذاب بينهما بما حبسه نظر والاولى ما فرق به شيخنا من الرجوع هناك
 بترتيب عليه الفزع وهو مسأله فخرج الرجوع بما لا يترتب عليه مسأله اعدم اقتضائه لزوم
 سداد الباب ومسأله فقه انما يترتب على الاذن لاجل الرجوع مع أو تحفه لا يتوقف على الاذن وانما
 للتوقف عليه الاستعارة (وله فقه انه صهره) بالتعريف ويجوز التشديد (في الاصح) لانه وقع
 جسداه فبعضه أولى والثاني لان فقهه بمسهر بشيئ من الاستعارة فيستدل به عليه وما صحه ثبعا
 للمعروف هو ما صحه في تصحيح التثنية وهو ما يفرضون في ذلك بالروضة ان لا تقتضيه الفتح ففسد في
 الممات والفنوى على الجوارح ففقه انه ابن حزم من الثاني (نبيه) لو سدد الفتح لمعناه لم يكن
 انحصار وأهل فان الخلاف جاز فبما لا يقتضيه الاستثناء فلو كان لا دخل منه ولا يخرج كانه في البيان
 نعم لو ركب على المفتوح للاستثناء فبما كان أو نحو ما جاز بما كانه الاسنوي وغيره عن جيع (ومن له
 فقه باب) أو يتراب (الفتح آخر اهد من رأس القرب) من باب الاسنوي (فلمر كانه) أي لكل منهم (منه)
 اذا كان بابا اهد من الباب الاول سواء أسد الاول أم لا لان الحق الغير بخلاف من باب بين الفتوح ورأس
 الدرب أو مقابل المفتوح كالمالك الروضة عن الامام أي المفتوح القديم كانهما السبكي وغيره مرفوع
 الباقي في أنه الجريد وان فرض عليه بان المقابل للمفتوح مشارك في الفتح المفتوح فبه فله النفع (فان كان
 أقرب الجوارح وله يسد الباب القديم فكذلك) أي لمرك كانه سعه لان انضمام الثاني الى الاول وورثه
 ووقوف الدرب في الدرب ان يضررون به وقبل يجوز وانما اراد في ضعف النوجيه بالزحف بصر بعوم
 بان لا يعمل داره جارا ما لو لم يقع ان لا يجوز ووقوف الدرب في السكك وطرح الاستقلال سكره انضاف
 ما صاعده يقع قادرا في فتح باب آخر لداره و ربما يجاب بان موضع فتح الباب لم يكن له فيه استحقاق بخلاف
 جعل داره ما ذكر (وان سدد فلا منع) لانه ترك بعض سدد يجوز ان داره في آخر الدرب بتعريف باب فبما
 يختص به وجعل ما بين الدار والآخر الدرب دهاير قال الاسنوي ولو كان داره يوما السكك فخرى باسره
 فالفقه أنه يجوز لمن داره بينهما ما منع من تقديم باب القوسطة الى آخر السكك لانه وان كان شركا في الجمع
 لكن شركه سببا اعطاهما المساواة وقد يسبغ لغيره فيستفيد زيادة الاستعارة ولو كان في السكك
 فانه أرض قسما اعدوا وفتح لكل واحد بابا جاز فله البغوى في فتاويه (ومن له داران فتفان) بفتح
 القرفة ثبته (الى درجن) مملوكين (مسدودين أو) درج مملوك (مسدود وشارع فتفتح بابا بينهما
 يمنع في الاصح) لانه يستحق المروفي الدرب وفتح الخليل بين الدارين تصرف في ملكه فلم يمنع حقه وتبع
 المصنف كالمراقي في تصحيح هذا البغوى وهو المقتضى والتفوه ما فقه في الروضة عن المراقبين عن

وابس القبرهم فقه بابا ابدا
 لا سماران وله فقهه اذا
 مبر في الاصح ومن له فيه
 باب لفتح آخر اهد من رأس
 الدرب فله كانه منعه فان
 كان أقرب الى رأسه ولم
 يسد الباب القديم فكذلك
 وان سدد فلا منع ومن له
 داران فتفان الى درجن
 مسدودين أو مسدود
 وشارع فتفتح بابا بينهما
 يمنع في الاصح

الجواهر وجزى عليه بن القري المتع لانه في صورة الاولى بيت لسكن من الدارين استعار اقالى الدرب الاخر
 لم يكن له وفي الثانية بيت لانه استعار اروع - حتى السدود لم يكن لها (تقية) - وتنبه المطلق المستف
 انه لا فرق في حرمان اختلاف بين ان يبقى البليين على حالهما او يسد أحدهما وهذا كذلك وان شئت من الرعي
 بما اذا سد باب أحدهما وفتح الباب القرض الاستعار اوقوله - سدودين اوسدود وشارح كان الاول
 ان يقول لم يكن له اوله في شوارع كما قدوة في كلامه لانه لا يلزم من السد تلك بدل بل هو كان في
 أقدم مسجد أو نحو - كما هو قوله في تفسره والمثلث في قوله لان الدار مؤتمنة وكذا كل فعل كان داهل
 صغير الغائبين قاله المصنف في الدقائق قال أبو حيان وهو دوا السجاع قال تعالى عشتان تجر بان ذفال
 ان تروا ولا وقال امرأتين تدوران وجوزان فارس في العدا من تحت (وحيث منع فتح الباب - صالحه أهل
 الدرب بحال مع) - لانه انقطاع بالارض به الان شراع المتع لان هناك بطل مالق - فبالباب هو الهواجر هذا
 انما هو على الاستعارة انما انما هو على غير الفتح بحال فلا يصح قيامه ان ادخلوا الاستعارة
 مدقة وابارة وان اختلفوا أو شروا التأييد وهو يسع جزء شافع من الدرب - وينزل منزلة أحدهم كقول
 صالح ورجل على مال ليحرق في أرضه ماء النهر كان ذلك على كماله كان النهر يتدفق في خلاف ما لو كان على فتح باب
 من دارة أو ان يجري الماء على سطحه فانه وان مع لانه شاع من الدار والبيع لان السكة لا تروا إلا
 للاستعارة في ثباته فبكون فلا لانه وأما الدار والبيع - لانه ديهما الاستعارة وإبراهيم هو في
 الادري على ارض في تدوير الدار - وبها قال بك من الدرب مسدود وهو كذا في قوله على معين أو غيره وبالا
 فلا يجوز اذا البيع لا يشترط في الموقوف - وثوقه - فالرأى الاجازة والحالة - هذه فيمنع فيها تفصيل لا يقتضي
 على الاشارة استقر بسببه ولزاد من سبب الدرب لانه في - فمرسداً تحت دارة ثم بها أو فافهم في ان
 يرجع كما كان في فتح باب العبادي (ويجوز) - لانه (فتح المكتون) لانه دارة في الدرب الدار
 وغيره - وانه كان من ادل الدرب ان من غيره - سوله - كان الاستعارة ان لا تدور ان لانه تصرف في سله
 لانه ازالة سدود وجعل سله - كذا والمكتون جمع كذا فيفتح الكاف العادة وفي قوله فافهم في
 والوارد منه في ما وجبه المصنف جمع تصح وفي كانه الدار وجمع جمع تكسيرة لفتح الحاقصة على
 كونه بالكسر مع المد والغضر والمغمومة على كوي بالضم والغضر - (تقية) - غايها ما ففتح المكتون
 الاستعارة في لانه العادة ان يسهل في العادات أو لم يفتح فبمنع من هو الدرب - هذا في - من ليس له
 الفتح الاستعارة فان كان ذلك فلا يمنع من أبواب العادات وتنبه المطلق المصنف لا فرق في الحيوان
 بين كون المكتون عالية أو لا وهو كذلك وان قصد الجرباني بما اذا كانت عالية لا يقع النظر منها في دار
 يكون فندصرح الشيخ أبو حامد في ارفع كونه في ملكه مسدود على جاره وعلى حرمة وأبى الدار - منه كانه
 اذا أراد فتح جميع الحائضات مع من عاد وقع جسته لم يمنع (والجدول بين المكتون) لانه ان (قد يفتتح) أي
 بنفذه (به أحدهما) ويكون صافراً لا تسر (وقد يفتح كان فيه فالتقص) به أحدهما (ليس) لا تسر
 وضع الجدوع بالوجه أي شعبة (عليه في الجدول ولا يصح المالك) لانه ان - من وضعه انظر لا يحصل
 لارضى من مال أشبه الاما انما كان عليه نفس واما انما حكم باستناد على شرط الشجبين في معناه موكل منهما
 - مفرد بوجه ونظر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام قال المصنف حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني
 وقباصا على ما تروا له ونقد في البغوي في شرح السنة عن أن كثر أهل العلم والدين يروون ذلك ويجوز
 المالك حديث الشجبين عن أبي هريرة روى في قوله انه الى عملا بينه ما رواه أن وضع شعبة في جداره ثم يقول
 أنور بمنزلة أو كنهه أي من السنة مع مني والله لا يرضي به ما بين أن كلكم بالماله من فوق أي
 يمشكم وروى بالنون وضعه أفضايتكم قال الكوفي هو الجنب قال البيهقي ولم يثبت في الدنيا ما يمرض

وسبب منع فتح الباب
 فصالحه أهل الدرب
 بهال مع ويجوز فتح
 المكتون والجسد لروين
 المالكين قد يفتتح به
 أحدهما وقد يفتح كان
 فيه فالتقص ليس لا تسر
 وضع الجدوع عليه بغير
 إذن في الجدار ولا يصح
 المالك

التمرى (فأجاب) بمقدوره جنة لبناء أوجت حق البناء، وظل الجدار (فليس لما بناه الجدار نفسه)
 أي بنى بناء التمرى (بحال) أي لا يحال ولا معاملة أوش أنه لانه يستحق الدوام بعد لازم ثم
 ان البناء يرى ما بناه الجدار حق البناء للتمرى جدار كما مر به الحاملي وأبو الطيب رجلا من يستحق من
 البناءين الذين بنواهم في أعمار زوال استحقاق صاحب الجذوع (تنبيه) سكت الشك من
 تمكن البناء من حسم حاله نفسه من منع التمرى ان يرى ان الجدار ينشأ ولا شك في أن البناء لا ينشأ
 لا يمكن منه ما هو لو وجدنا الجذوع موضوعة على الجدار ولم اقم كجذوعه فالتأثير انما هو من يبنى
 ولا نفرض وبغض بناءه فالتأثير في الجدار وأبعد له انما بناه الجدار لا ما كنهنا بأم او صنعت
 يبنى وشكنا في الجدار كسودج وفي الجدار فتمتلكه كل من يستحقه ما لا يلا في زيادة الرصة (ولو
 لم يدم الجدار) بعدهما التمرى أوزله (وذلك ما كنهنا) بالتمير ولا يوزع، فالتأثير الجدي (فما تسمى)
 أولى، والمسمى (أما البناء) في الأولى وبسببها في الثانية ببناء الآلات وببناء الله حق البناء
 ولزم بينه البناء فلو استسبب الجذوع لكانه من ما يبنى عليه قال الاستوى كانه ذلك بغير حجه
 جماعة وقال السبكي انه قضية كلام الاحباب وهم بما قدروه في كلام المصنف ان البناء لا يبنى
 بمرض حسم أولهم دام وهو كذا كذا كذا في أمسلى الرصة لا للبناء بالبروع وان كان القضية فالتأثير
 الزاوي وقول المصنف فالتمرى لخدمه من ذلك بما أوقع العقاب فالتأثير السبع وقوله فاما اذا أجرا الجدار
 مؤلفه فيرى في البناءه الخلاف انما دام البناء السائر توضح ببناءه دام ما بعده فخص من ما بناه
 أوفيه فان التمرى يتألف بقية حق وضع بناءه على الجدار لتأثيره ببناءه بين حسمه أو يبنى أم لا مع حسم
 أرض البناء ان كان قوين والاملا أرض فالتأثير الجدار استحدث في زوال الجدار وفي البناء ان لم
 يكن من البناء ان كان قوين (تنبيه) لا يعرف الادم أجرا لبناء لهذا الجدار في حال الأعمال لان
 الحق على التأييد ولا يتصور لا يشأ على التأييد قال الاستوى وفي كانه ما اشار الى الوجوب في البناء
 ونعت الاجارة على مقتضىه عدم الوجوب لان وجوب الاجر الجارية المصنف عند تقديم العين ولم
 يصرح بالوجوب اعاد الجدار على مالكه وبني أن يقال ان عدمه مالكة ابنه، وهو ما عليه ما قد
 وانعصمه اجنبي أو مالكة وقاسمهم لم يجب لكن ببناء التمرى الفسخ ان كان ذلك في حال الجارية
 له وانما هو لا يجب على المالك اعادته مطلقا كما هو ظاهر كلام الاحباب ويعزم الاجنبي للمالك أرض
 الجدار لسبب منه وأما واما أقدام المالك استقر من التمرى ما أشد في انما يعاد (وسواء كان الاذن)
 في موضع البناء على غير أرض (بموضع أو غيره) بشرط بيان قدر الموضع المبنى عليه طولاً وعرضاً وبيان
 محله (وجعل الجدران) بفتح السين (وكيفما) أي الجدران أي بموضع أو غيره، وهي ما لا يمتنع
 انما هي ارض من غير زعفر (وكيفية السقف المأمول عليها) أي من أوج وهو انه قد انشأ
 بالزوا وحسب أو غير ذلك لان الفرض ببناءه لا يتصور الا في حاله لا في حاله ولا يصح وتبقى
 مشاهدته الا ان كل رصف (تأثير) لارتفاع الجدار في الأرض جعل بفتح السين والمأمول منه البناء
 على بضم السين المسمى لا طول وعرض بل طوله استوفاه من زوايه البيت مثلاً في زوايه الأخرى
 وعرضه هو البناء من أحد جهتيه الى الأخرى وقد تقدم ان الأولى للمصنف ان يريد هجرة قبل
 كان ويأتي بام عرضاً أو وقوفه على المصنف مثل هذا في مواضع كثيرة (ولو أذن في البناء على أرضه
 كفي ببناءه في البناء) لان الأرض تجعل كل شيء فلا يختلف الفرض الا ببناءه في البناء وتبقى
 كما قال الأخرى بيان قدر رصف الأرض طولا وعرضاً لا يختلف الفرض به فان المالك لا يغير
 مرداً أو غيره تحت البناء ليقع طرقة ويعين من ذلك من جهة تعيق الأساس (وأما الجدار المشترك)
 بين اثنين مثلاً (فليس لاحدهما موضع جذوعه عليه بغير اذن) من الآخر (في الجدار) والقدر له

فأجابني ليس لما بناه الجدار
 نفسه بل لولاهم الجدار
 فاعاد مالكة فالتمرى
 اعاد البناء وسواء كان
 الاذن بغير أو بغير
 بغيره ما كان لغيره
 فليس عليه طولاً وعرضاً
 وجعل الجدران وكيفما
 وكيفية السقف المأمول
 عليها ولي أذن في البناء
 على أرضه وكيفما
 قد رصف البناء وأما الجدار
 المشترك فليس لاحدهما
 موضع جذوعه عليه بغير اذن
 في الجدار

بأنه لم يبق معه الا شروبه بعد جفده (ولو قال الا شروبه لا شقته وأشرف لك دعوى) أى نسيمة ما يتصفى
 (لم تفر ما يابته) على الجود كما يتفرده العمارات على التقديم وهو لزوم العمان تدايه ايجابته ولو عر الجير أو
 التمر ليس شريكه من الاستفاح بل الماء فى الزوج وغيره وله منه من الاستفاح بالهولاب والاكاشات التى
 أحدها (ولكن أراد أن ينفذ المشتك فى الاستفاح) كسائر الالهان للمشتك كغيرهم كلام للمشتك
 جواز الاستفاح عليه عند عدم المنع وقال فى الطلب منه عدم كلامهم بلا شك والغرض بكسر النون وضربها
 وبوجهه أنه انشأه فى الاستفاح (ولو تعادى على العادة) بأنفسهما أو بغيرهما (بنته عاندته كما
 كما كان) قبل عاداته فلورسما أو بغيره كما لا يخفى على من يصح على الصحيح لأنه شرط تنوع من غير معوض (ولو
 انقضى أحدهما وشرب الماء الا شروبه بالمشكوك فى الاستفاح) فإذا شرب الماء الا شروبه بالمشكوك فى الاستفاح
 يسوون أحدهما وهو الأقرب الى جواز الاستفاح أن بعد ذلك بالمشكوك فى شربه الا أن يكون
 الاستفاح فى وقت الحاجة له لزيادة من الغرض والعرضه فى الحال فان شرطه بعد البناء لم يصح
 لان الاعيان لا تؤخذ فى الضرر والثابت أن تكون الاعيان بالمشكوك فى الاستفاح بالمشكوك فى الاستفاح
 ثالث الاستفاح كذا وكذا وهو بدس الضرر ما بين طلبه ولا بد من العلم بالاكاشات وصلاح الجودان فيهما
 الرابع (تقريباً) لما صاحب الملو بانه السفل عائله ويكون للمالك ملكه وبأن فيه ما سفل الجودان والمشتك
 ولما صاحب السفل السكى فى الملو بالعرضه ما يملكه وبأن فيه الاستفاح به بفتح كونه وفرضه وعندهما
 ولما على دمه لأنه ولكه وكذا الاستفاح ان بناء الاعلى قبل انشاع الاسفل من البناء ما بين الاعلى والى
 فان بناء الاسفل فى مكان السفل بالغيره وليس له دمه أما إذا بنى السفل فى مكان استفاح الاسفل فليس له ملكه
 ولما دمه انما يمسوه أى عليه لعله على أم لا يؤخذ من هذا أن البناء بالمشكوك فى الاستفاح
 الاسفل منه وماله السفل فى الجودان المشكوك فى شربه وعندهما وكذا وان سفل فى ذلك والمشتك صاحب العلو
 وصح الانتقال المنداد على السفل الملو لا تخرون للمشتك بين ما دنا الا شروبه لا يمكن به والعلى
 المنداد به كونه ولو يؤخذ به لا يملك له قوله ذلك اعلم الضرر وهو على المانع فان قيل فصر أن الجودان
 المشكوك فى شربه لا يملك السفل بل يملكه انما يملكه به بما يملكه وبه علة فكان يبنى أن يكون هذا كذلك أجيب
 بأن الاعلى ثبت له الاستفاح فله مقتضى الاستفاح فانفسه وبنيهما وفى الجودان لم يثبت لاحدهما الا شروبه
 بفتح الا شروبه به بنفسه او يجوز فقول المصالحح الله لغيره باليه فى أحد وجهين قال جهنم
 القاهر (ويجوز ان يصلح على ابراهيم الماد) على (الملك المانع فى ملكه) أى المصالحح منه (على مال)
 لان المصلحة تدعو الى ذلك لكن مصلحة فى الماء الجودان من غير رغبة الى أرضه والمصلحة الى مصلحه من
 المانع ما عداه والى الباب والاراف فلا يوزع المصلحة على ابراهيم على مال لأنه يجرى لانه والمصلحة الى
 وان خالف فى ذلك الثاني وقال ان المصلحة اليه أكثر من حاجته البناء على الارض وشرط المصلحة
 على ابراهيم ما المانع على مصلحه غيره أن لا يكون له مصرف الى المانع بقى الا ضرره على مصلحه غيره قاله الاخرى
 وعلى الجواز فى المانع اذا كان فى موضع المصلحة مصلحه لمصلحة من الضرر وهو شرط مرفوع المصلحة الذى
 يجرى منه الماء سواء أكلت يمس أو لم تمل أو أعز لان المانع يقل بصفه ويكثر بكبره ومعرفة قدر المصلحة
 الذى يرى اليه وقوته وشده فله مقتضى العمل بقابل الماء دون كثير ولا يضر الجودان بقدره الماء المانع لانه لا يمكن
 معرفته لانه تعدد جودان المصلحة فمن عند على الاول بصيغة الابواب فلا بد من بيان موضع الاجزاء وبين
 ما له وحده وعندهما المانع كانت الاجزاء تدور على الاجزاء بشرط بيان قدرها كسائر جهنم
 يمس حق البناء ولا بد أن يكون الموضع صلباً ولو لا فلا يصح لان المستأجر لا يملك المانع وان تعدد بصيغة
 البيع بان قال بثلثه سبل المانع بسبل المانع والارض لا بد ان المانع لانه لا يمكن ان يملكه
 بسبل الماء فكما يمس حق البناء وان تعدد بصيغة المانع فله مقتضى العمل بقابل الماء دون كثير ولا يضر الجودان بقدره الماء المانع لانه لا يمكن

ولو قال الا شروبه لا شقته
 وأشرف لك دعوى لم يلبه
 ايجله وان أراد اعادته
 بانه المشتك فلا شروبه
 منه ولو تعادى على اعادته
 بانه عاندته كما كان
 ولو اراد أحدهما وشرب
 له الا شروبه بالمشكوك فى
 فى مقابلته فى اعصاب الا شروبه
 ويجوز ان يصلح على ابراهيم
 الماء والمانع فى ملكه
 على مال

في الغار به في بيان انه يرجع فيه الى شامو الارض فتصل ما تعمد بخلاف السد فكلما روي
 له مدفق في الواسع كما يدنو من الارض من غير اذن ملكها الا لتسقي النهر وعليه ان يخرج من ارضه
 ما يخرج من النهر ثار يعمل لا غيره وليس في اذن له في ارضه للعار على السطح ان يسلح النج عليه
 ولان نزل النج حتى يذوب وبديل البه ومن اذن له في القلة النج لا يجري للعار ولا غيره ولو كان تجري
 ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عار يقتل قوله كما تقرر به البهوي واخبروا المصنف بقوله اجزاء المالكين
 المالك لو كان له مخرج في ارضه لكان على ان يسبق زرع منه بساتين لم يصح لان الله قد جعله ملكا
 وللمالك الماء لو جرد دون ما يبيع والمالك يقيه كماله القاضى حين ان يسبق قدر امن النهر والماء
 تابع **(تنبه)** قد يفسر من قوله في ملكه الله قد يفسر مراد بل يتوزن ذلك في الارض المرفوعة
 والمساخر امكن يعتبر بها التاثير لان الارض غير ملوكة فلا يمكن التمسك بعلمه ما لم يوافق يكون
 هناك ساقية المالك له احوال ما فيه ابدا **(فرعن)** الاولى المصلحة من قضاء المالكين بول اوقافنا
 وطرح السكاك في ملك الغير على مال مقدرة مشقة يسع واجلوه وكذا للمصلحة من الميت على مصف غيره
(النائى) شخص شعور ان اخصان شجرة الغير مالت الى هوى ملكه انما اخص او المشرك امتنع ما ملكه
 من شعور باله وله فاعلموا بل لا اذن قاض ان لم يكن نحو بل هو لا يصح الصلح على بقوله الاخصان على فان
 اخصمت على الجدران مع الصلح بها باب الارادة في بادئها فلا يعرف قودها وانما وانما وانما وانما
 ارضه كانت شر الاخصان في هوى ملكه وكذا ميل الجدران الى هوى النجار قال في المالك وليس له ان يوافق
 الفاعل والهوى بنفسه طلب اجرة على ذلك قال ولو دخل الغنم المائل الى هوى ملكه في برية وبنت لهم
 ارجلهم كبرت قطع الغنم والاربع للسل البرية لا يفتحق فاعلم ما قبل ذلك قاله المشاوي والرواي
 ثم قالوا هذا بخلاف ما يوجب من جوارح غير جوارحه فانه لا يذبح لانه حرية **(ولو نازعا)** اي اثنان
(جدارين) ملكهما فان اقصى بينهما أحدهما بحيث يعلم انهم اقبلوا بها كان دخل نصف لبنات كل
 منهما في الاخر او بنى الجدار على شسبة طرفي ملكه وليس من شسبة في ملك الاخر او كان له عليه
 اخرج وهو العبد فاعلم من مبتدا ارضه من الارض **(له اليد)** عليه وعلى انشبه المذكرة
 اقلود وامارة الملك بذلك اخص وبحكمه به الا ان تقوم برية بخلافه ولو كان الجدار مباحا لغير اربع احد
 الملكين زائد او اقل بالقيمة الى ان الغير فهو كالمثل يجوز احدهما انما لا يمكن احدهما كراهي التناهي
 واقره المصنف في نصه **(تنبه)** قال لا يجرى قول المصنف انما يكسر اعم من ثلث حيث لا اضاف
 الى الجدار ورويان جسد امة افعلى به لم وان اذ وقعت بعد العلم تكون مفتوحة **(والا)** اي وان لم يعمل
 الاتصال المذكرة كور بان كان من مصالح الجدارها او من مصالحها اتصالا يمكن احدهما ولا يمكن اوجه الا
 باحدهما اتم الا لا يمكن ان يملكه بان وجد الله الذي يفضله أو أمل الا ارجح الذي عليه بعد ارتفاعه أو بنى
 الجدار على شسبة طرفه الى ملكهما **(فانها)** البسطة اعم الرجوع وجوبه للرد والرضة وأصلها في
 في أيديهما وذلك أولى من عبارة الله تعالى تأمل **(تنبه)** أفهم كلامه لا يحصل اثر جيب غير
 ذلك فلا ترجح بالتشتر بل للجار كالمورد والسكاك لا يفتحق من جيب أو آجر أو غيره ولا بالخروج
 كالباب الى ولا يوجب المنة وهو يعمل أحد جانبيه وجها كان بيني بطنان مقفلة ويجعل الاطراف
 المصالح الى جانب وموضع الكسر الى جانب ولا يفتحق المقفلة بكسر القاف واسكان الميم وبضمها لكان
 بينهما اجمع فاعلموا والمراد معنى قفا وهو حبل رقيق يشده الجرب ويخونه وانما يرجم هذه الاشياء لان
 كون الجدار بين الملكين علامة قريفة في الاشتراك فلا يغير بسباب ضعيفة معطى المصنف ان الزينة
 كالقبض والتزويج **(فان أقام أحدهما يفضله)** انه **(فضلي)** لان القيمة مقدمة على اليد
 وتكون العبرة تبعاً على الاصح **(والا)** اي وان لم يكن لاحدهما يفضله أو اقلها كل منهما **(حلفا)** اي

ولو تنازعا جسدوا
 ملكهما فان اقصى بينهما
 أحدهما بحيث يعلم انهم
 اقبلوا بها فان اقام أحدهما
 يفضله أو اقلها كل منهما
 حلفا اي

على الجبل ودين لأصبل على المال عليه موصفة وكأله الترخي من كلامه لا حتى وإن محي بعضه أو شرا
 كمال (بشرط أه) أنصح (رضا الجبل والتمثال) لأن الجبل أبداً سابق من حيث شأه فلا يترجم بحجة وحق
 المال في ذمة الجبل فلا يتفصل الأمر من ذلك لأن الترخي متفاوت والأمر الزائد لا احتجاب بكسر وقيل لا باحة
 وطارق الوقوف على ترانيمهما أقامهما الإعياء والقبول على ما مر في البيع وهو كغيره هنا بالرضا بقدها
 على أنه لا يعيب على التمثال الرضا بالحوالة وقوله تعالى (لا اله الا الله عليه في الأصح) فلا يشترط رضاه لأنه حصل
 الحق والأصرف كأبعد البيع ولأن السابق للجبل لأنه أن يستوفيه بغيره كالأول بغيره بالرضا عنه والثاني
 بشرط رضاه بناء على أن الحوالة استتفعلت ولا يتعين هنا الحوالة بل هو أو ما يؤولى معناه كقوله حصل الحق
 فلان أو جعلت ما استغنى على فلان لك أو لم تكن الدين الذي عليه بمقتضى وقوله أحلني كعبي في البيع
 فتصح الحوالة به ولا تعقد باقاً للبيع مراعاة للغة وقيل تعقد مراعاة للعنف كالبيع للغة السلم ولأن
 أحلته على فلان كذا أو لم يزل بالدين الذي لك على قال الجبل في قوله كرامة بما يؤخذ مما ياتي أنه لو زال أرشد
 بقوله أسلمت لك الركالة صدق بيمينه والأوجه أن قال ينبغي أنه صرح لك بقبول الصرف كغيره من الصراخ التي
 تأمله (ولا أنصح على من لا دين عليه) بناء على الأصح من أن البيع الجبل على المال عليه من بيعه
 هو ما عن حق التمثال (وقيل أنصح برضاه) بناء على أن استغنى الخ فقبوله ضمان لا يبرأه الجبل وقيل
 بغيره وعلى الأول لو قلنا قع بضاهه دين الجبل كمن تأخرا من غيره وهو جائز (وتصح بالدين اللازم) وهو ما لا
 اخباره ولا بد من يجوز الاحتياط منه كافي بمسدر من الخبر وان لم يستقر كأبعد في قبيل النشور والوقت
 والأجور قبله في الندوة والثمن قبل قبض البيع بأن يجعله المشتري البائع على ثالث (وطيه) كذلك
 بأن يجعل البائع غيره على المشتري سواء اتفق الله بأن في سبب الوجوب أم اختلفاً كان كان أحدهما
 ثمتاً والآخر فرضاً أو أجرة للأصح بالعين لما مر أن البيع دين دين ولا يجوز الاحتياط بالركعة من دين
 السلم فلا أنصح الحوالة به ولا عليه وإن كان لازماً ولا تصح الحوالة للسابق ولا المستحق بالركعة من دين
 عليه ولا ذلك وإن شاف التصاب بعد التمكن لا امتناع الاحتياط عنها ونصح على المثل لأنه لا يشترط
 رضا المال عليه وإنما نصحت عليه مع خراب ذمته لأن ذلك إنما هو بالنسبة للمستقبل أي لا تعيل ذمته شيئاً
 بعده وإنه والأفقه منه مروية يدين حتى يرضى عنه ولا تصح على الترخي لعدم التخصيص للمال عليه (د)
 نصح بالدين (المال) كالشود والحبوب (وكذا المتقزم) بكسر الواو كالعبد والوب (في الأصح) لشوئه
 في الترخي بعد السلم وزعمه والثاني لأنه لا يعمد من الحوالة كمال الحق من ضمير تفاوت ولا يتحقق فيما
 لا مثله وفقدان الدين لا يخلو خلافه وبسبب مراد أبي جعفر أن المانع من الاحتياط في الكفاية
 (د) نصح (بالتين في ذمة الجبل) بأن يجعل المشتري البائع على التين (وطيه) بأن يجعل البائع التين
 على المشتري (في الأصح) لأنه لا يخلو إلى الزعم بنفسه والجواز كرضاءه والثاني لأنه ضمان لعدم الزعم إلا أن
 وعلى الأول لا يحل الخبر بالحوالة بالتين لتمامه عاقبتها ولا انعقادها للزعم فلو قيل انشأوا فأنشأوا
 وفي الحوالة عليه على حق البائع لرضاهم إلا أن حق مشتر لم يرض فأنشأوا على المال في حقه أو شافى أحد
 وجهه من وجهه ابن المزي وهو المتمد ثم قال فإن دفع المشتري للبيع بثلث له فإن قيل هذا مخالف
 لعدم ما قلنا من أن الحوالة على الثمن لا تعيل بالمسح أنجب بأن المسح بالخيار أو مستثنى ولا بد كقوله
 ينبغي في ذلك وإن لم يرد به بعض المتأخرين لأن العقد من زل فإن قيل جعل الحوالة زمن الخيار مشكلاً
 إذا كان الخيار للبائع أو لغيره إلا أن الثمن لم ينتقل عن مالك المشتري أنجب بأن البائع إذا أمال فقد أجاز
 فوفت الحوالة مقارنة لذلك كاف فإن قيل هذا مشكلاً لمعتناج بيع البائع الثمن في زمن الخيار
 إذا كان له أنجب بأنهم لما نوسوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فيلزم أن يختلف ذلك (والأصح)
 بصفحة الحوالة المسكاتب سبب بالخجوم) لوجود الزعم من جهة السيد والمال عليه قيمته الغرض منها وأوصية

بشترط له الرضا الجبل
 والتمثال لا المال عليه في
 الأصح ولا نصح على من
 لا دين عليه وقيل نصح
 برضاه ونصح بالدين اللازم
 وعابه المثل وكذا المتقزم
 في الأصح والثمن في مسدة
 انشأوا وعابه في الأصح
 والأصح بصفحة الحوالة المسكاتب
 سبب بالخجوم

الاعتراض فيها في قول نص عليه في الامم ووقد الجائز فيها وبين دين السلم بأن السيد اذا احتل اعيال
 السكينة لا يتعارف اليه ان يصير الدين لصيرته ان قدس قبل التمييز وادفع والا فالحال المكاتب فوساو بالتعريف
 السيد بخلاف دين السلم قد ينقطع السلم فيه فيؤدي الى امل لا يملك المثال الى سعة (دون والله السيد) غير
 (عليه) أي المكاتب بحال السكينة بخلاف لان السكينة جائزة من جهة المكاتب فلا يمكن المثال من مطالبته
 والراء والثاني بعد من أمال السكينة المكاتب فليس له ما عليه فبقينا على أنه السكينة والثالث لا يصح انما عليه
 المكاتب وامانة فبقينا على أنه ايسر والاعتراض من تحريم السكينة غير صحيح واحترزوا من تحريم المثال
 فله وعليه دين معلوم وأما عليه فله جميع كما في زواجر الروضة ولا ينظر في - نومه بالسكينة لان دين المداينة
 لازم في الآية وسرعه انما هو بطر في التسمية بخلاف تحريم المكاتب ولا يصح جعل الجملة ولا له قبل تمام
 العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم ثبوت دينه ابتداء بدلالة هذا التام (ويستقر العلم) أي أنه كل من قبل
 والمثال (بما يحال) وعليه قدرا (كناية) (ومعنى) مستعبر في السلم كما قاله في السكينة لان الجملة لا يصح بان
 قبل تمام ايسر ولا ينافي قوله ان قبل تمام المستحقه وسكت عن المجلس لانه بغيره - بالصفة لتمامه الآية (وأي
 قول نصح بآل الآية وعليها) والا فهو البيع للجهل بعد من لوصف الاستيف في نكاح التوبة المستدرة بغيره كان
 يعني رجل على رجل ومثل متوخة غير صحيحة الحق عليه على آخره وخوفا فيجب عليه خمس من الاصل فيصير الجني
 عليه أولا وهو الجاني ثانيا الجني عليه ثانيا على الجاني أولا لخمس من الاصل (وبسقوط تساوهم) أي
 المثال عليه (جنا) فلا يصح بالذوات على الذوات وتلك (وقدرا) فلا يصح بخمسة على عشرة وتلك
 لان ما هو له لومة ارتفع جزؤه لعمدة فاعتبر بها الاتفاق وهذا كالكفرض (وكذا لعلوا واجلا)
 وقدرا الاجل (وهذه كسرا) وجوز قوله (في الاصح) وفي لزومه اجمع احقا فالتفاوت الوصف
 بنفائز الفاء والثاني ان كان البيع في الجملة جازوا لا لا فيصير بالزواج والتمسك على الحد والجمع
 وبابعد الاجل على الاقرب بخلاف العكس في الجميع وكأنا تبرعوا في باده فاعلم على المصنف في الروضة
 بعض هذا المثل فقال بالاصح على المكسر والمجسدة في الردى وتساوهم ولو حال يؤجل على مؤجل
 حالت الحرة تجوز المثال عليه ولا تتحل عتق الجبل لبرائه بالمال (تجب) أي أهمل كلام المصنف أنه
 لا يعتبر اشتراط مائة الرهن ولا في التمسك وحركة ذلك بل لواسة بين أهله دين باعوهن أو شامن انقل
 الرهن وبرئ الشامن لتمامه والكالقرض بقوله شرطه من المبيع والزوجة بها اذا اتم المسمى
 بالثمن أو الزوج بالصداق والمارق المثال الوارث في تنبيه من ذلك بأن الوارث خليفة مورثه فيما يثبت له
 من الحقوق ولو شرط المصادق في المارقة وهذا أو هو مما هو على يجوز أولا راجح ان الفري الاول وما صاحب
 الاقرار الثاني وحصل في الاول على ما لا شرط ذلك في المثال عليه والثاني على ما لا شرط ذلك على
 الجبل وهو بعيد لتمامه عليه لا بد من شرط في العقد فلهذا كلامه صاحب الاقرار ولا يثبت في هذا غير
 شرط لانه يبين على المداينة ولا يثبت المجلس في الاصح وان قلنا انما معاوضة لانما على خلاف التماس
 وقبل يثبت بقاء على أنه المداينة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الخيل (و) بمر بالمعالي المثل عن دين
 المثال والمثال عليه عن دين الجبل ويقتول حق المثال الى ذمة المثال عليه) أي بغيره في ذمة ومعنى
 مسيرورة في ذمة أن الاول ياتي بعينه ولكن تغير محلها لان ذمة المارقة اتمية له وهذا ما ظهر لنا أو بمعنى
 انه لازم الذمة ويكره الذي انتقل اليه المثال غير الذي كان له ان قلنا انما ايسر وقدمه انه الاصح وما ذكر
 حوافر المارقة (فان اعدوا) أنتهذه من المثال عليه (عكس) مراءه المارقة (أو جدد) منه لادن
 أو للمارقة (وصالح) وتوله (وتحويها) من زيادته على كسب الراسي وعلى الزوجة وتواشبه الى التفرغ
 بأمنه لشوكة أو بغيره موسر بعد موت البينة (لم يرجع) أي المثال (على الجبل) كالمأخذ وهو ما عن
 الدين وتأن في بد. فلو شرط جلب الربيع في ذمة من ذلك لم تنع المارقة في أحد أوجه وجهه الاذني وقبره

دون والله السيد عليه
 وبسقوط المثل بما يحال
 به وتجب قدر اوصافه
 وفي مسؤل تصح بالآية
 وعليها لا يشرط تساوهم
 جديسا وقدرا وكذا لعلوا
 وأجلا وهذه وكسرا في
 الاصح وبسرا بالمداينة
 المجسدة عن دين المثال
 والمثال عليه عن دين
 الجبل ويقتول حق المثال
 أي ذمة المثال لانه فان تعدد
 بئس أو جدد وحالف
 وتحوهم المارقة يرجع على
 الجبل

وهو ظاهر لا فتراتهم بشرط جفاف مذهبها (تمتبه) لو سبى بالانكسار كان أهم لان بطور لغة الانكار
مع العلم وهل يدخل في عبارته الاشارة الى بوجدن الخليل والتمثال مقابل في الحوالة لم يرجع على الخليل
ينفي على جهة الاشارة في الحوالة والتعليل فيها عز ورفعة نقل البقيتي أنه كشف عن ذلك مصنفان كسيرة قلم
بعد التبرع بها وان الذي ظهر له الجواز ان الصبي يتم ابيع والمعهدهم بحصة الاشارة فيها قد سجن
الرافعي بانه لا يجوز الاشارة في الحوالة ذكر ذلك في أوائل التعليل في أنتم مقابل في الكلام على موت المشتري
مقابل قبل وفاء الثمن وقال المنزوي في الحوالة من العقود اللازمة ولو وضعت لا تنفع (قلوبكم) الحال عليه
(مقابل) عند الحوالة وجوبه في التمثال فلا جوع له) لانه مقصر من ذلك الحب فاشبه من المشتري شيئا هو فيكون
فيه (وقبله الرجوع ان شرطه بسله) لانه لا في الشرط فاشبهه بالشرط كون العبد كائنا ما كان ورد
بان او ان لا يكتبه ليس انفسه لانه لم يشرطه فلا خياله له فاعده على خوفاته فحله ولا عاصه انص كانه لم
فالو ثبت الرجوع عند الشرط ثبت صدقه ولو بان الحال عليه عبد الغير الخليل لم يرجع التمثال ايضا
على ما عليه بعد دعوته أو عودته لم تصح الحوالة وان كان كسوا بولوا فوالة وكان السيد في ذمته من قبل
ما لم يشرطه به عليه قال ابن الراسي ولو قبل التمثال الحوالة بغير اعتراف بالدين كان قبوله او منعه
لا يصح ما عثر انما الصديق والذات في ذلك الحال عليه وله تحصيل الخليل أنه لا يعلم برأيه في أحد وجهين
بما ترجحه (ولو ازال المشتري) البائع (بالمثل ورد البيع ببيع) أو نحوه كنهه أو اشارة (بما في
الظاهر) لا ارتفاع الثمن بانفسه البيع والتخلي لا تبطل كذا استدل عن الثمن فوالا فانه لا يبطل رد
لبيع ورجوع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان الفسخ بد قبض المبيع وما الحوالة ثم فوله على الاول
بموافاة مملوكا ثم جرى وردد البائع اليه ان كان قد قبضه وهو بان أو بدله ان تألف ولا يرد على الحال
عليه فان رده لم يله له فاعده عليه ما لا يشتري لان الحق له وقد قبضه البائع فانه فاعده من البائع دفع
هناك وبين دونه لهما قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان بقيت عنه واره البائع الحال عليه من الدين قبل
الفسخ كقبضه فبما ذكره المشتري على ما عليه بمثل الثمن (أو) أسأل (البائع) شخص (بالمثل) على
المشتري (فوجد الرد) لا يبيع ببيع أو نحوه كما س (لم يمتل على الذهب) سواء أقبض التمثال المال أم لا
والظاهر في الثاني طرد القولين في المسئلة فيها وقرق الاول بمعاق الحق هناك بثالث وهو الذي انزل
اليه الثمن فلم يمتل دونه فبفتح المتعاقدين يكون تصرف البائع في الثمن ثم رد المشتري ما اشتريه ببيع فان
أعمره لا يمتل وبنو ثمن هذا الفرق أن البائع في المسئلة الاولى لو أسأل على من أحيل عليه لم يمتل لثمن
الحق بثالث وهو الظاهر وعلى المذهب لا يرجع للمشتري على البائع بالثمن الا بعد تسليمه وان كانت الحوالة
كالتبرع لان الثمن انما يكون بعد القبض حقيقة لا كما كان له مطالبة بطلب القبض منه ليرجع على
البائع (فخرج) لو أسأله لزوجها بعد دفعه ثم طلقها قبل الفسخ أو طلقها قبل ردته أو ببيع
أو بختاف شرط لم يمتل الحوالة ويرجع الزوج عليها بثلث الصدق ان الفسخ النكاح وبضعة ان طلق
فان قبل الحق هنا لم يعان بثالث فكان ينبغي الجلال كالمسئلة الاولى أصيب بين الصدق أثبت من
غيره مولدا فورا فزاد دونه فله لم يرجع فيها الا برضاه بخلاف البيع ونحوه (ولو باع عبدا أو حال بتمنه)
على المشتري (ثم اطلق المباعين والتمثال على حرة أو وثقت بعتة) بغير العبد أو مشدود حرة
(بطلت الحوالة) لانه بان أن لا يمتل حتى يحواله بغير التمثال ما أشد على المشتري ويحق حقه كما كان
وهكذا كل ما يقع حصة البيع ككونه مستحقا لثمن العبد البينة أو تصادف الثمن بين بعتيها لا سخر
كسخره الفاضل أو العايب فلا يتصور واقعة له قبل بيعه لانه محكوم بحرته بشدقه فان لم يرد
التمثال فلا يصح دعوى مولايته بغيره بانه من الرفعة وغيره من شهادة الحسنة لا من الفاعل ثم قد الحاجة
ولا حاجة فيسأل البيع ولا بد من أن يتم البينة بالحرية المباعين لانهما كذا يلحق بالبيع كذا ولا عدا

فلو كان مالا عند
الحوالة فوجهه في التمثال فلا
رجوع له وقبله الرجوع
ان شرطه بسله ولو ازال
المشتري بالثمن فرد المبيع
بغيره بثلث في الظاهر
أو البائع بالثمن فوجد
الرد لم تبطل على المذهب
ولو باع عبدا أو حال بتمنه
ثم اطلق المباعين والتمثال
على حرة أو وثقت بعتة
بطلت الحوالة

وفي كراي آخر كذب المصوى أنه لو باع شيئا ثم ادعى أنه كان وقتا عليه أو أنه باعه وهو لا ملكه ثم ملكه
 إن قال بين باع هو ملك لم يسمع دعواه ولا يفتد وان لم يقل ذلك سمعت كذا نص عليه في الأهم قال أبو القبر
 وغاما لو باع من قال بغيره له ويمكن على ما هنا على ما هنا كونه من الخلاف كما بينت الزكبي
 ونسبه ما قاله في كراي البائع خاؤ بلا فائدة كذا قال كذا سمعت ونسبت أو أشبهه على سمعت قلنا
 كذا سمع به فبما لو قال لا شيء له على ذبحه ثم ادعى عليه دينه (تنبيه) للرد بالبيان هنا عدم النصحة لأن
 الحوالة لم ينفذ بها بغيره بخلاف الباطل في الرد بالبيع وهو فانه يطرأ بالانقضاء (وان كذا هو الحال)
 في الحوالة (ولا ينفذ بغيره على نفي العلم) به لأن هذه قاعدة الحلف على النفي الذي لا يتعلق به غيره
 وانه لا علم حرث وحواله قد نهم توقف الحلف على اجتماعه والواقع أن أنواعه لا يختلفان استعماله
 منها أما البائع فالفرض بقا ملكه في العين وأما المشتري فالفرض وقوع الملكية لكنه إذا حلف أحداهما
 لم يملكه الثاني كما قال شيخنا في الإجابة لأن صدورهما لو احدهما كان كافيا في ذلك بعض المتأخرين
 (ثم) بعد ذلك (بأنه) فالحال من المشتري لبقاء الحوالة ثم يرجع به المشتري على البائع في أحدهما ومن
 ظاهره يرجع به البائع على الراعي في الترح المسفر ورجى عليه ابن القري لأنه قضى دينه بأنه المولى فثبت
 الحوالة ورجع البوي الوسيط لا يسترد ولا ينفذ على المشتري فثبت على المشتري الحوالة بغيره لا يرجع الأهل عليه
 فان شكل المشتري من البائع أنه المشتري على الحوالة بغيره فثبت على المشتري الحوالة بغيره لا يرجع الأهل عليه
 كذا في إمامنا وتبعها ما كاليه فلا فلا فائدة في الثاني كما قاله ابن القري (ولو قال المشتري عليه)
 لا مستحق (كذا سمعت لا ينفذ) دين من فلان (وقال المستحق أحلتني) (أوفال) (أوفال) (أوفال)
 بقول أحلتني (به) (الوكالة) وقال المستحق بل أودت بذلك (الحوالة صدق المستحق عليه بيته) لأنه
 أحرف بالرد له والأصل بقاء الحوالة قال الباقين ومن هذا يترشح أن أحلتني فمما ذكر كذا وتداولت
 ما بينه وعلى كلامه لو لم يكن له إرادة فلا حوالة ولا وكالة (وفي السورة الثانية فوجه) (بصدق المستحق
 بيته) لأن الثاني من جهة وصل الخلاف إذا قال أحلتني بمانته على زيد ونحو ذلك أما إذا قال أحلتني بالمانعة
 التي لك على يمانية فبني على زيد قال قول قول المستحق فبطلان ذلك لا يستعمل في حوالة (تنبيه)
 أشار إلى صدق بقوله المستحق والمستحق عليه أن صورته المسئلة أن ينفذ على الدين ولو أنكر مدعى
 الوكالة الدين في الحالة الأولى صدق بيته فانه وكذا في الثانية عند الجمهور وإذا سلم المستحق عليه
 في صورتين الأولى بغيره فثبت الحوالة وبما كان الاسترخاء فليس له قبض فان كان قد قبض
 المال قبل الحلف بغيره فلا فائدة لأنه محتال أو كبل ووجب فعله للمالك أن كان باقيا وبطله أن كان قد
 وسعه عليه فان شئني استناع الحالف من تسليم صدقه كان له في الباطن أنه ذلالم وبطله ما حلف
 لأنه ظاهر ينفذ حقه من مال الحالف وهو ظاهر ولو تلف القبول مع الغايض بطلت بمانته لم يطالب
 الحالف بزيه الوكالة والوكيل أمين ولم يطالب هو الحالف بزيه إلا بعد إتمامه أو تلف معه بغير ما طالبه لأنه
 من ضمانه بل حقه لزيه المستحق عليه (أحلتني فقال) المستحق (وكنتني) (أوفال)
 أودت بثلث أسكن الوكالة (صدق الثاني بيته) في الأولى جزئيا لأن الأصل بقاء صدقه وفي الثانية في الأصح
 وظاهر أثر فائدة هذا الخلاف عند فلاح الحال عليه وإذا سلم المستحق في السورتين اندفعت الحوالة
 وبأنه حقه من الاسترخاء يرجع به الاسترخاء على المال عليه في أحدهما ومن وجه ابن القري تبع الاسترخاء
 ابن كج فان كان قد قبضه فله تأكله بغيره لأنه من جنس حقه وان تلف بلا فائدة لم يضمن لأنه وكيل وهو
 أمين أو بغيره ما منين ونقاسا (سائلا) للتمتع أن يجعل غيره وأن يجعل من المال ما عليه على يديه
 ولو أجر ينفذ اقتضاه وأمال بعض الأشعة على المستأجر ثم ماتت قبل إكمال الاجارة فبطلت من
 المدة وبطلان الحوالة فبطلت المدة التي قبل موت المؤجر فتمتع الحوالة بقدره ولو لا يرجع

وان صدق كذا هو المثال
 ولا ينفذ حذاه على نفي
 العلم ثم بأخذ المال من
 المشتري ولو قال المستحق
 عليه وكذا سمعت لا ينفذ
 وقوله المستحق أسكنني أو قال
 أودت بقول أسكنني الوكالة
 وقال المستحق بل أودت
 الحوالة صدق المستحق
 عليه بيته وفي الصورة
 الثانية فوجهه وان قال
 أحلتني فقال وكنتني صدق

الثاني بيته

الحال عليه بما فيه الحال منه من ذلك ويرى المثل منه ولو اقترض شخص اثنين ما تمتلأ على كل واحد
منهما انفسون ونفاسا فأما في بعض ما على أن ياخذ من قيمه المثل في بعض المثلين وقيل
لم يكن له الامتلاء واحد فلا يستفيد بالمعركة ولا تمتلأ ورثه الاول أنه لا يادخل القدر ولا في القدر
قال الاستوى ولو حال على أحدهما بجمعه من قول تصرف في الامتلاء أو فزع أو يرجع إلى اراد المثل
فإن لم يردشأ صرته بغيره نظر وفاته فكل الرهن الذي يأتى في جمعين اه والغالب
كما قال في الرهن الرجوع إلى ارادته ولو اقام بينه فأن شرطه الدان حاله فلا الغالب سمع وسئل
عالمه أنه لو كان لم يردشأ صرته بغيره ولا يقضى باليمين للغالب بأن تمتلأ في المعركة في حقه حتى
لا يحتاج إلى الغاء في يمينه فقدم في أحد وجهين بجمعه من شرطه فلا يقضى باليمين للغالب الوجه الثاني يقضى
بجمعه لا لغيره لأن الصانع لانه اذا قدم يدعى على الحال عليه لا للمثل وودقره فلا ما على اقامة اليمين

باب الضمان

هو دفع ما انتم وتبرع بالانتم حتى ثابت في ذمة الغير فاحضر من هو عليه ذمة من مضبوطة وقال
لما ذكر الذي يحصل به ذلك ويصح الالتزام لا ذلك منعنا وضمانا وجبلا ونحوها وكذا وكذا وقيل
قال الماوردي غير أن العرف جاز بأن الضمان مستعمل في الاموال والنسب في الديات والزعم في الاموال
التي قام والمكفل في النفوس والصديق في الجوع والاصل في ذمة قبل الاجماع فثبت ان الضمان في
التمريض وحده وابن حبان وصحة وغيره الضمان انه سأل الله عليه وسلم أن يثبت في ذمة كل من ترك شيئا قالوا
لا قال هل عليه دين قالوا لا فثبت انهم فقال ما وافق صاحبكم قال أبو قتادة نزل عليه بأمر الله وعلى ذمته
فصل عليه وكثرت في شرح التبيين ماله في هذا الخبر وعلى ما قاله استدل بقوله تعالى ولئن جاء به من غير
وأناه زعيم لانه من غير من قبلنا وهو ليس بشرع لنا على الصحيح وان ورد في شرحنا بغيره فلا بد لبعض
المناخرين وان كان ضمانا لثلاثة ضامون ومضمون منه ومضمون منه ومضمون به وصيغة وكذا في قوله
من كلامه كاستراوه بدأ بشرط الضمان فقال (شرط الضمان) ليجمع ضمه (الرشد) وهو ما تقدم في

باب اخطار صلاح الدين والمال لان الضمان تصرف مالي فلا يصح من مجنون وصبي ومجنون عليه بعده لعدم
رشدهم (التيه) برده في طرفه له اية المكره والمكاتب اذا ضمن بغير إذن سيده والاخرس الذي
لا تفهم اشارته ولا يحسن الكتاب ولا ينام فأنهم رشدا مولا يصح ضمهم وعلى عكسه الكراهة التي
يسكره ومن ساءله بعد رشده ولم يجر عليه والفاق فأنهم يصح ضمهم وايضا رشده ولو لم يجر عليه
التيه عن الاشارة الى ما سلم من ذلك فان قيل برده على الصبي أيضا فإنه وصف الصبي في كتاب الصيام بالرشد
اجيب بان المراد بالرشد هنا صلاح الدين والمال كما مره الصبي ليس كذلك والحال في الرشد عليه ذلك
عاجل ولو ضمن شخص ثم قال كنت وقت الضمان مريضا وكان في سنه على قبل فبطل فيه بيمينه وكذا قال كنت
مجنونا وعرفه بنون سابق صدق وهذا بخلاف ما لو زوج أمه ثم لم يلد ذلك فان الاصح صدق الزوج كما
دل عليه كلام الرافعي في المال لان الاشكك في حقه لم يخلو انما اظهر أنه اتفق بشرطه وانظر في ذلك
الادعى بان أكثر الناس يجهل الشروط والغالب على العقود التي يتردد فيها القعدة لا التلأل (وضمن
مجهور عليه بفلس) في ذمته (كشراة) بين فهو الاصح صحة كالمسوق وطالب بما ضمه اذا انقلب منه
الخير وانفس (وضمنه بغير اذن سيده) ما ذكرنا وكذا وغيره (باطل في الاصح) لانه اثبات مالي في
الذمة بعد فله يصح كالكساح ثم ان ضمن سيده مع لان ما يردى من مملكته فان قبل فصرحوا بجمعة
شاع الا ما يغير لان سيده ما ع لانه اثبات حال في القعدة فلا كان هذا كذلك فاجيب بان الامه فيحتاج
إلى الخلع له وعشرة الزوج ولا ضرر وتالي الضمان والثاني يصح ويتبع هذا الحق وأفسر الا ضرر على
السيد كالأمر بالاف مال وكذب السيد (و يصح وانه) حتى عن السيد لان المنع لانه كان ساءله

ودور الالاذن ولا يصح عليه أن يضمن وإن كان الالاذن بديعة الأمر كجواز شذ من اقتصار التمسك على العدة
 بخلاف البيع ونحوه من التصرفات لأنه لا ملزمة للبيعة في تمتعده قال الاستوى ودل بمنزلة معرفة
 السيد قدوة لمن فيه قمار والتجربة لشرطه يتحقق في قماره بحال السيد لا بصفة السيد اه أماسيد فلا يصح
 ضمان رقبته لأنه لا يردى من كسبه وهو السيد فهو كجواز من المشتق لنفسه وقضية ذلك جهة ضمان
 للكتاب السيد وهو كذلك وإذا أدى الرقبتي ما ضمنه من الاجنبي بالاذن من سيده بعد التمسك في
 الرجوع له أو قبل التمسك في الرجوع للسيد أو أدى ما ضمنه من السيد فلا رجوع له وإن اذله
 بعد التمسك كما تقدم في كلام الروضة في خبره ابن القزويني وقارنته ما قبلها من مقتضى الرقبتي في الرجوع
 للسيد فحكمه استوفائها حال وقوعه كسبه في الاجابة بخلافها في تلك فأنما وقت الاجنبي في كسبه
 الرجوع عليه (فإن من) السيد (الاذن كسبه أو غيره) من أموال السيد (فرضه منسبه) انصرحه
 بذلك فمن زله ضمن في مال التجارة وعليه دين وجهر الغاضي عليه بأشدة العزم لم يردى ما في يده
 لأن التمسك حتى التصرف سابق لحدوث كسبه فتمت في الغافل عن حدوث العزم وعابه الغافل
 (والا) بأن اقتصر على الالاذن في الضمان (فلا يصح) أن كان مأذونه في التجارة (فلا يصح) ثم الضمان
 (بحال يده) وقت الالاذن في الضمان ويحذر أو مال (وما يكسبه بعد الالاذن) له في الضمان كل المهر
 فإن قيل لم اعتبر في الكسب ما دونه بعد الالاذن ولم حدوده بعد الكساح أجيب بأن الذين لم يميزوا كان
 وجود مال الالاذن في الضمان فتمت في ما بعد الالاذن بخلاف المهر وما تضمنه الكساح (والا) أي وإن
 لم يكن مأذونه في التجارة (أجبا) أي يقتضي غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الالاذن فيه والبيعة
 الثانية التي لم يضمن في المهر من يتبع به بعد التمسك والالتزام في الثاني يتحقق بقبضه وأما الولد والمهر والطلاق
 متفقصة والمهر في المهر غير يتبع به سيده بما يأتى فوجرت ضمن في قربة سيده كالفن فيما يخص ما إذا
 جرت وأما في المهر في ضامته يصح الضمان إذا ضمن في قربة ولو بعد الرقبة سيده ويصح ضمان الكتاب
 بالنسبة له لا بدوه كسائر قربه له ومؤثقه فمهره ولو ضمن سيده مع وأما الولد الموقوف فقال في
 المطلب يشي أن يحزم بعدم ضامته إذا قلنا بالملكية وهو أنه لا يصح ضمانه لعدم تأدبه قال وانما المهر
 أن المهر في قربة دون ضمانه أو بالعكس كالفن لكن هل في المهر في مال الرقبة أو المهر في شبه أن يكون
 قيمة خلاف ما قلنا إلى أن ضمان المهر يتحقق بقبضه أو بضمته أو بكسبه قال الأوزاعي وقيل قال لا يأتى
 أو يضمنه منه أبدا فلا يصل إلى التمسك بكسبه لأن مال الرقبة يفرقه فأنما أن يضمنه أجمعا ولا يصح
 اه والأوزاعي كمال شيعي اعتبار ائتمارهم لأن الضمان يتحقق بالكتاب النادرة وهي لما كان الرقبة لا يأتى
 لبعض المتأخرين من أن الأوزاعي اعتبر الرقبة الموصى له بالقيمة يتبعه في التمسك الانصرح من كلام المطلب
 ويصح ضمان المرأة بشرط أن زوجها كسائر تصرفاتها ثم شرع في شرط المضمون وهو الركن الثاني
 فقال (والاصح اشتراط معرفة المضمون له) وهو مقتضى الدين لله وإن الناس في إساءة إمام الدين في تنديده
 وتنهيه لا يؤمن ابن الصلاح وغيره بأن معرفة وكيل المهر من كسبه فتمت ما بين عبد السلام وغيره بخلافه
 وجري بين ابن الصلاح وابن عبد السلام فذلكم على قولين ولأول أوجه لأن كثيرا من الناس لا يركب
 إلا من هو أشد منه في المطلب فيكون لكل أهله قد كان غالبا وقال الأوزاعي الظاهر اختصار الضمان
 أحكام القدم تتحقق بالوكيل وقد وقع الإجماع على أن إمامه لا يأتى والمجهورين الذين لا يعرفهم
 الذين يتعاملون بالمال والقبول لا يأتى بين عبد السلام في دونه اه والثاني لا يتحقق اقتضاه الآية وما ثبت
 أبي قتادة أنه قدم فانه ضمن لمن لا يعرفه ولا يعلم على الله عليه وسلم لم يأتى اه في مرقه أولا فكان على عونه
 (تبيينه) قوله معرفة المضمون له أي معرفة الضمان المضمون كما انصهر في التبيين والحارثي في التمسك

فإن عبد الله كسبه أو غيره ففي... والأول اصح
 اه إن كان مأذونه في
 التجارة فأنما يضمنه وما
 يكسبه بعد الالاذن والا
 فيما يكسبه والا يصح
 اشتراط معرفة المضمون له

المصدر الى المتعول وهو قليل قال في الغالب والمراد معرفته بالعين لا الاسم والنسب كما دل عليه كلام
 السارودي ولا تعمله كما قاله صاحب العين (و) الاصح على الاول (انه لا يشترط قبوله) للضمان
 (و) لا (وله) لعدم التعمير في ذلك في حديث أبي ذر السابقي والثاني بشرط الرضا في قبول
 الفلأ والثالث بشرط الرضا في قبول الفلأ (تلييه) لو زاد لا قبل رضاه كما قد وثق بعد المحذور
 امكن أولى لان المتعول في كل منهما ومع حذف الاستعداد الاثني اليه لا الجبائية ويحتج به بقول
 الكلام بالوجه الثالث ثم شرع في ذكر المضمون عندنا كان أو في مقامه أو في مقامه أو في مقامه أو في مقامه
 فقال (ولا يشترط رضا المضمون عنه) وهو المدين (تاليه) لان ضمان الدين الضمير بغيره جائز كالترامه
 أولى وكما يصح الضمان عن البت اتفاقا وان لم يتكلف ذلك (ولا معرفته في الاصح) فيما على رضاه اذ ليس
 ثم مع العلم والثاني بشرط ابروف على هو موثر ومن ينادى في ضمانه أو يستحق ضمانه المعروف أولا
 ووربان اذ معناه المردف لانه وغيره المعروف ثم شرع في شرط المضمون وهو الركن الرابع فقال
 (و) لا يشترط في المضمون (وهو الدين أو العين المتصورة) كونه (حقا) (تاليه) مال العتق فلا يصح ضمان ماله
 يجب سواء أحرى سبب وجوه كدفعه ما بعد اليوم الزبده وضمانه لا كضمان ما سببه فخره اذ لا يان
 المضمون وثبة بالحق فلا يشترط كونه كونه (حقا) (تاليه) مال العتق فلا يصح ضمان ماله
 كما سئل في ثبوت الزوجية وفي يومه ووجاه صح الأذرع وغيره من ماله المضمون ضمانه ما قبل البراءة لا لا يثبت
 الدين وله السلفا في الزمان وضمانه القيد ويكتفي في ثبوت الحق استئناف الضامن لا بوثقه على
 المضمون منه فلو كان مضمون لرب على حر وماله وأما ما سئل فأنكره وروى في ضمانه المال في الاصح ذكره
 الرافعي في الاقرار بالنسب (تلييه) قوله لا يثبت ما لا يوصف بمحذوف أي ضمانا كما قد وثق في كونه وهو
 ما صرح به الرافعي في كتابه والنسب في الزبده في ضمان المضمونة كما قد وثق في كونه أيضا وسألت
 التتبع عما والله بن سواء كان مالا أم حلالا بالنسبة بالاجابة بخلاف الرهن فانه لا يصح على الاعيان صرح فيه
 بالدين فقال هناك وبشرط كونه دينيا (تاليه) (و) (الدين ضمان ما يجب) كمن ماله يبيعه أو ما سببه فخره
 لان الجاهلية قد نزع اليه (والذهب ضمان المردك) يقع الرأه وكونها وهو التابعة أي الماطة اليه
 والمال المصدرة وان لم يكن له حق ثابت لان الحاجة قد نزع الى ماله الغريب ويخاف أن يخرج ما يبيعه
 مستوفيا ولا يغلب به فأنصح الى التوفيق يروى عن أبيه أيضا ضمان المصدرة لا التوفيق ماله المدة البائع
 وهو المدة في الحنفية جهارة عن المسك المبكوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يسنعه لونه في الثمن لأنه
 مكتوب في المدة تجاوزا أصبه للعالم باسم الحق (وهو مضمون الثمن) لانه انما يضمن ما تدخل في يد البائع
 ولا بد من الثمن في ضمانه الا بقرينة وخارج بعد قبض الثمن ماله المدة عن كل غلب فباع المالك عقاره من
 المدة يدينه وضمانه المدة شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يضمن الضمان ماله المدة لعدم
 القبض وتكون ماله فلو ان من المالك لآخر المدة وضمانه ماله المدة وضمانه ماله المدة ثم بان بان
 الاجارة على الفلأ شرط الواقف لا يلزم الضمان من ثمن الاجارة لانه الدين الذي هو امره بجماله فلم يثبت عليه
 ثمن (وهو) أقضه ان المدة (ثمن يضمن للمشتري ان خرج المبيع مستحقا) أو ان أخذ
 بثمنه فبأنه على البيع يبيع آخر (أو مبيع) وروى للمشتري (أو ماله) ماله ماله أو (لنفس المصلحة)
 التي وزنها وهي دفع المدة فبأنه وعبر به الجميع دفع ويقال بغيره الدين خلافا لابن السكيت وهذا
 كالسكنى من ضمان ما يجب بوجهه ما سئل في قول هو باطل لانه ضمان مالي يجب ورواه أن خرج
 المبيع كاذر كمين وجوبه فانهم وقطع بعقدهم بالأول وعلى بشرط علم الضامن بقدر الثمن فان جهل
 بهم وكيفية ضمان المدة أن يقول للمشتري ضمنت لك مدة الثمن أو ذكره أو خلاصته فان قال
 ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لأنه لا يستعمل بغيره اذا احتق فان شرط في البيع كتابا خلاص

وثبه لا يشترط قبوله
 ورضاه ولا يشترط رضا
 المضمون عنه فواء
 معرفته في الاصح وبشرط
 في المضمون كونه ثابتا
 وصح التتبع ضمان
 ما يجب والمذهب صحة
 ضمان المردف به بد قبض
 الثمن وهو أن يضمن
 للمشتري الثمن ان خرج
 المبيع مستحقا أو مبيعا
 أو ماله خلاص المصلحة

دين الزكوة بصره شهادته مع انه لا يصح التبرع به على غيره. وكذلك الدين الذي يطاق به حق الله تعالى
 بصره شهادته ولا يصح التبرع به على غيره. وكذلك الدين للمريض العسر أو الميت العسر بصره شهادته
 ولا يصح التبرع به. (ثانية) بصره شهادته وذلك عين من هي فيه. وضوءه عليه كضوءه واستعارة
 ومنه ما هو بصره لم يقض كما يصح بالدين بل نقول لان المقصود هنا المال ويبرأ المدين وردها المضمون
 له ويبرأ أيضا بانها الابراء فيجبها ككلمات الكفول يده لا يلزم الكفيل الدين ولو ضمن قيمه المدينان
 تألفت لم يصح لعدم ثبوت التجهيز بل صحة شهادة العين اذا اذنت فيه موضع البدأ وكان المضمن قادرا على
 انقضاء دينه منه فله سراح التجهيز من الاصحاب اما القلم تمكن العين مضبوطة على من هي يده كالإدعاء
 والمسال في بد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمانه لان الواجب فيها القفلة دون الرد (والبراءة)
 من الدين باطل بخلاف ذلك (من) الدين (المجهول) جنسا أو فردا أو صفة (باطل في الجند) لان
 البراءة منقوفة على الرضا ولا يعقل مع الجهالة والقسوم انه صحيح لا لمصلحة شخص كالأقارب وما أخذ
 الثوبان انه غلبت أو اسقاط فعل الأول بشرط العلم بالبراءة وعلى الثاني لا يصح قال في الرخصة في باب
 الرجعة المختار أنه من المسائل التي لا يطاق فيها ترجيح بل يختلف الترجيح بحسب المسائل القوة الدابسة
 وضوءه اهـ والقول فيه كما أعاده شيعته انه من كان في مثالي مطلقا بشرط علم كل من الزوج والزوجة
 لانه يقول في المداخلة والأقارب غلبت من المبرق اسقاطا عن البراءة بشرط علم الأول دون الثاني وطريق
 الإبراء من المجهول انه يذ كردها يتحقق انه بر يدعي قتل الدين كمن لا يعلم حل له عليه خسة أو مشقة
 فإبراءه من خسة عشر مثلا (الام بابل البية) فيصح الإبراء عنها على القولين ومن كانت جهالة العسفة
 لانه اغتار ذلك في الإبراء في المداخلة فيمنع في الإبراء تبعه (وبصره ضمانه في الاصح) كالبراءة لولائها
 مع الجهة السن والعسفة ويرجع في ضمانها إلى غلبت الباء والثاني لا يبرأه وصفا والبراءة مطلوب
 فوضع فيه بخلاف الضمان والوجهان على الجدي وبصره على التدين حتما وعلى القول بصره الضمان يرجع
 ضمانها إذا ضمنها بالأذن وغرمها بطلوا لا يثبتها كالفرض كما حرم به ابن القري ولا يصح ضمانه للدين من
 العاقل قبل الحلول لانها غير ثابتة بعد ولو سلم ثبوتها قبلت لازمة ولا آية إلى الزوم عن خرب بخلاف
 الثمن في مداخلة الجار (فروغ) لو صدقه مدني سأل في مدني منه من شعبة أو قرينة ولو لم يقبل كالإبراء
 ولو أبرأ أسد نصيبه مباحا لم يصح ولو أبرأ ولو تبرع دين مودعه ولو لم يصح ليعونه ثم تبرع موته مع كمال
 البصر ولو ضمن عنه كانه مع كذب الأذى ومعتبر الأذن عند الإبراء فان ضمن عن حي فان ضمن عن ميت
 جازا لإداعته وان اتنى الأذن كاذ كراهي في باب الوصية ولو استحل منعه من غيبة اغتنام لولم يعينه
 قائله منها قال يبرأ منها أو لأوجهان أحدهما انه لانه اسقاط محض كمن قطع عضوا من عديم عطاسه
 عن الفصا وهو لا يبرأ من الفطرع فانه يصح والثاني لان التصودر منه ولا يمكن الرضا بالمجهول
 ويقاوى الغناص بان العاقل عنه متى على التغليب والسرية بخلاف اسقاط المظالم وهذا حزم المصنف
 في أد كاره قال لانه قد بصره شيء دون شيء وهو الذي أن الاصح شلخته أخذها ذ كره في باب
 الشهادة من أن معني كلام الحائبي وغيره يلزم به وهذا هو القاهر (ولو قال ضمننت مائة على
 زيد من درهم إلى عشرة فالاصح صحة) لانتهاه الغرر بذكر الغاية والثاني لا يصح باهالة للمداخلة متروك
 بين الدرهم والعشرة (د) الاصح على الأول (انه يكون ضمانا عشرة) ان كانت عليه أو أكثره الدخالا
 للمقرق في الا التزام (قلت الاصح لسة والله أهله) ادخلا المارق الأول لانه مبدأ الالتزام وقبل
 ثمانية اشرايا للمقرق فان دل رج المصنف في باب العلاقات أنه لو قال أنت طالق من واحد إلى ثلاث
 وفروغ الثلاث وقبضه فعين العشرة أبيب بان العلاقات محصورة في عدد فانها تهر استيفائه بخلاف الدين
 ولو ضمن مائة درهم وعشرة لزمه ثمانية كذا الاقرار ولو كان جاهلا بقدر الدين وقال ضمننت دراهم

والبراءة من المجهول باطل
 في الجدي بالأمن إلى الذمة
 وبصره ضمانه في الاصح
 ولو قال ضمننت مائة على
 زيد من درهم إلى عشرة
 فالاصح صحة وأنه يكون
 ضمانا عشرة (قلت) الاصح
 لسة والله أعلم

التي هي خلاف صحيح في ثلاثة كلهم مفتي كلام أصل الرضا في العداية والبا في المظنة

بشكل

هـ (أصل) في كذا البدن ونحوه أيضا كذا الوجه (المذهب) كذا البدن في الجملة لأنه
سواء منعوا إلى حدوده فمات وهو القدر المضاف المذكور في الكيفية القابلة له أو ما تضمنها
منه تعالى لن أوله معكم حتى تفرق موتنا من الله تعالى به وفي قول لا منع لأن الحر لا بد من
نعت البدن ولا يشرط على تسليمه والظاهر في الثاني القناع بالأول وقول الشافعي كذا البدن منقطع أراد
من جهة القياس (قال كذا بدن من عليه حال لم يشترط العدم لم يحدوه) لأنه كذا كذا بالبدن لا بالمال

(و) لكن بشرط كونه في المال (بما يصح شمله) لا تنص الكيفية بيد المكاتب المبرم التي عليه
لأنه لا يصح ما فيها كبره (تنبيه) قوله كذا من عليه حال يوم أن الكفاية لا تنص بدن من غيره
مال الغير بولس سرافق في نصه وإن كان المال أمانة كونه لأن المشرور من حق عليه به على الشايبه الاتي
(والمذهب) من عليه بدن من عليه مقوية لا تنص كفاية وحده (و) وقدر لانه حتى لا يرمي عليه

المال وفي قول لا تنص لأن العفو يشبه على الفقير في نفع الخواص لا في نفعها وقطع عنهم بالأول
و بهضم ما شئت (و) المذهب (منه) في حدوده (قال) كذا الجوار والزا والسرقة لانه ليس له في
ما أمكن والظاهر في الثاني قولنا تأنيده المصلحة كذا الدال على أن المال لا يشرط في حدوده
أنه في مال بغيره من جهة المقوية وإن ضمن قبضه أن يحكم بالخدمة فيجب كذا عليه بعض الفقهاء

هـ (تنبيه) القضاة أصناف الكفاية ونحوها بأذن من المكفول مع معرفة الكفيل له بدن من غيره واجبة
في جالس الحكم أو مستحق استناده بالخدمة الحق كالكفاية بيد امرأته وجب زوجها
لأن المشرور من حق عليها أو يبدن رجل نفي امرأته زوجها أو يبدن امرأته ثبوت زوجها وكذا
حكمه بجلسته جنبا وكان يكون الزوج ولها (وتنص) الكفاية (بدن من غيره) بأذن الولي

لأنه قد يمتنع أحد الزوجه جالس الحكم لأفاده الشهادة بالخدمة على سرورهما في الألفاظ وغيرهما إذا
شبهوا الشهادة كذلك ولم يردوا فيهما وتسميهاو مطالب الكفيل ولها ما يشار به عند الحلي
إليه فادسودر يبرأ من الولي كذا الكفاية بيد البالغ العاقل بغير أذنه قال الأوزي والطاهر بغيره

كذا بدن الضحية إذن وليه ويحتل خلافه اهـ والأول أظهر (و) بدن (بجبر من وغالب) بأذنه
كما سيأتي في يوم القضاة لأن حصول المشرور متوقف وانفسد وقبول الغرض في الحد كما يصح ضمان
المسرح المال ولا رد قبضه بين أن يكون فيه وضع يده المشرور منه إلى جالس الحكم أم لا حتى لو أذن
ثم انتقل إلى لدهما كما كثر في قول مسافة المشرور فترقت به ذلك بحيث وجب عليه المشرور

مع لائل أدته في ذلك بل لو كان فوق مسافة القصر كما يؤيد مما سيأتي (و) بدن (ميت) بغيره فبشره
بفتح الهاء (على سروره) لذا جعل كذا ولم يعرف اسمه ونسبه ومن المعلوم أن كل ذلك قبل وفوق
غيره ولا يتقل من ينادي آخره من حصول شيء من ذلك لم تنص الكفاية قال في الغالب وبظاهر اشتراط

هـ (أصل) المذهب
كفاية البدن فان كذا بدن
من عليه حال بشرط العلم
بغيره بشرط كونه مما
يصح ضمانه والمذهب
بدن من عليه مقوية
لا في كفاية وحده
وهو في حدوده تعالى
وتنص بدن من غيره
وهو سرور وغالب
له بغيره بشرط كونه
ثم إن حسن مكان الضام
نفي والاعتماد

صالح التسليم (و يبرأ الكفيل بتسليمه) أو تسليم وكيله (في مكان التسليم) لئلا كور (بلا حائل
 كمنقلب) يمنع المكفول له عنه تسليمه بما وجب عليه فإن أحضره مع وجود الحائل لم يبرأ الكفيل
 لعدم الانتفاع بتسليمه (تبيين) قضية كلامه عدم البراءة بتسليمه في غير مكان التسليم وهو كذلك
 إن كان المكفول له غرض في الامتناع كلوث ما كأموعين وان امتنع لان الغرض سلمه الحيا كما عتلتان
 الذلم جسد لا زمة فإذا امتنع من ثاب منه لمحاكم فيه بأن لم يحسن ما كسلمه اليه وأنتهديه
 شاهدين و يبرأ بتسليمه للمكفول له محبوسا يعني لا مكان أحضاره ومعالجته بالحق بخلاف ما إذا كان
 محبوسا بغير حق أو بعد تسليمه (وبان يحضر المكفول في مكان التسليم) (ويقول) للمكفول له (سليت نفسي
 من جهة الكفيل) كإبراء الضامن برفقه لا مصل الدين ولو سلم نفسه من الكفيل نافي أن يقبله قال
 المشاودي أشهد المكفول أنه قد سلم نفسه عن كفالة فلان ويرى الكفيل منها وفيما سلمه ما تقدم أنه ينبغي
 الرجوع إلى الحيا كتم الأشهاد (تبيين) إطلاق المصنف فيمثل الصبي والمجنون بسلطان أنفسهم أعين
 جهة الكفيل قال الأذرى وفيه وهذا فلا يحكم لتولهما ولم أروا وأما الكراهة إن قيل حصل التسليم
 والإفلا له وهو حسن (ولا يكتفى بمجرد حضوره) من غير قوله سليت نفسي من الكفالة لأنه لم يسلم اليه ولا
 أحد من جهته فلو سلمه إليه أجنبي من جهة الكفيل برفقه يرى أو بغير رفته فلان لم يسلم قال قبل ولا
 يلزم القول يرى الكفيل ولو شكك في بوجوبه مع أو مرتبا فسلمه أحدهما لم يبرأ الاستحسان قال سلمته
 من صاحبي كان كما لو كان بالدين رهنان فأنكأ أحدهما الاستحسان كقول رجل لرجلين سلم لي
 أحدهما لم يبرأ من حق الاستحسان لو شكك قبلان ثم أحضر أحدهما المكفول له يرى محضه من
 الكفالة الأولى والثانية ويرى الاستحسان الثانية لأن كفته سلمه ولم يبرأ من الأولى لأنه لم يسلم هو ولا أحد
 من جهته ولو أقر المكفول له الكفيل من حقه يرى وكذا القول لا حتى إلى الأصل أو قبله في أحد
 وجهين قال الأذرى أنه الأقرب كإبراء الأصل بالقرارة المذكور (فان غلب) المكفول (لم يلزم
 الكفيل أحضاره ان جعل مكانه) لعدم امكانه فاشبه العسر بالدين والقول قوله أنه لا يعلم (والا) بان علم
 مكانه (فيلزم) أحضاره ولو كان يرفقه جماعة القصر كجمعية مال الدين إلى هذا المصنف فإنه يبرأ بأحضاره
 وسواء كان غايته عند الكفالة كسرى أو غلب بعده بأمر من الغير أو لم يذهب اليه من جهته وما يفرمه
 الكفيل من مؤنة السفر في هذا المصنف (و يعلم مدته بذهابه وإيابه) على العادة لأنه المعلن قال الأذرى
 ويقضي أن يعتبر مع ذلك دافاة المسافر من الاستراحة وتجهيز المكفول وهو كإقاله بجناخه ظاهر في مسافة
 القصر كما ذكر بخلاف ما ذهب لولد الأذرى وأما المراهلة عند الذهاب والعودة لا يتناول رفته يأمن بهم
 وعند الامتار والتلويع الشديدة والأحوال المؤذية التي لا تسلك عاداتها يجمع مع هذه الأعداء له وهذا
 ظاهر (فان منعت) أي الدنيا المذكورة (ولم يحضر محبس) قال الاستحسانى لم يبرأ من الدين لأنه لم يصر فلو
 أداه ثم قدم الغائب فأنه أن له استرداده وقال الأذرى الأقرب عدم استرداده لأنه مبرح ولا يلتصق
 بذهبه له والأول أوجه لأنه أبس مشرعوا لما حرمه القرفقوش كإقاله حتى أن يلقى بخدمه نعتز
 حضوره يوم ونحوه حتى يرجعه وإذا حبس أديب حبسه إلى أن يتعدوا أحضاره الغائب بوجوب أو جهل بوجهه
 أو أمانة من عنده فله في الغلب (وقيل إن غلب على مسافة القصر) كما ذكر (لم يلزمه أحضاره) كالقولي
 وشاهد في الأصل فإن ضيعها إلى هذا المصنف كالتبعية للتمتع (والاصح فيه) إذا مات ودفن أو لم يدفن
 أو هرب أو نزل (لا ياتى الكفيل بالمالك) لأنه لم يلزمه وانما ضمن النفس ولم يتكس من أحضاره
 والتبني مطالب به بدلا من الأحضار المجرى عنه لأن ذلك فائدة هذه الوثيقة (تبيين) ظاهر إطلاق
 المصنف أنه لا فرق في جر بان الخلاف بين أن يختلف المكفول وفادام قال الاستحسانى نعالا يسبكون ظاهر
 كلامهم أنه نصا بما إذا لم يخاف ذلك له واحترز بالمالك عن العقوبة فإنه لا ياتى بالجرم إذا

و يبرأ الكفيل بتسليمه
 في مكان التسليم بلا
 حائل كمنقلب وبأن يحضر
 المكفول له ويقول سليت
 نفسي من جهة الكفيل ولا
 يكتفى بمجرد حضوره وان غلب
 لم يلزم الكفيل أحضاره إن
 جهل مكانه والأخبر به وجه
 مدة ذهاب وإيابه فأنه
 ولم يحضر حبس وقبل أن
 غاب إلى مسافة القصر لم
 يلزمه أحضاره والاصح أنه
 إذا مات ودفن لا ياتى
 الكفيل بالمالك

الاستوى وتفيد المصنف بها المحروكة من المعاني بفتحهم أن لو تكلم في بطلان الكفاية وأما الوجه الثاني
 الثاني يستوي جهات في الدين ويعد له وله ما دون في كلامه أوله دين وقيل الدين ان استجنى إلى
 اعتباره لأنه لا يشهد على عبثه فحضر التكفل بالشروط المتقدمة ولا شيء على من تكفل بدين وقيل
 بدين أو زوجة فثبت (د) الأصح (أنه لو شرط في الكفاية أنه يتم الحال أن مات التمسك) كقولته كملت
 بدين بشرط العزم أو على أي عزم (بالت) لأنه شرط ببقاء مقتضاه ببناء على أنه لا يبرم عند الإطلاق
 والثاني يصح بقاءه على ما قبله فأن قيل خلاص الشرح ففما كمل أو شرطه بشرط أو مكر من صحيح أو
 بشرط أو ما لا يمتنعونه فوضعت الزجر بشرط الأول بحدود أو زاد شيئا أو جيب بالانصراف في تلك
 صفة تتألف من هذه أسئلة بغير مقتضى التتابع بغيره ما لا يتغير في الأصل ولو قال كملت بدين فثبت أنه في تلك
 الحال صحت الكفاية وعلى أنزلت الحالة في المورد وهو كمال الزجر على محمول على ما ذكره في رده الشرط
 والإبطال (د) الأصح (أنه لا يصح فيه وضال المكفول) الذي اعتبره لأنه أو لو لم يثبت له بغيره على
 أن التكفل لا يبرم للحال عند الإجراء فافهم الاستحواض للمكفول وهو لا يبرم ما يجوز مع التكفل بدين
 والثاني يصح صاعده على أنه بغيره فلهذا لأنه عاين من استحضاره (تنبيه) و علم من كالم المصنف أنه لا بشرط
 وضال المكفول وهو الأصح لا بشرط وضال المكفول له ولو تكفل به بلائنه منه فلو لم يبرم إجابة التكفل
 ليس المكفول ما لا يبرم وإن طالب المكفول له التكفل بكل شيء من المال بغيره أو الأصل المكفول له
 استحضاره كان ذلك أحضره إلى الغامض فإنه إذا أحضره باستداده الغامض وجب عليه كونه ليس بمسبب
 الكفاية بل لأنه وكل مسأله على وعلى هذا لا بد من اعتبار مسأله العدم وإنما اعتبر استداده الغامض
 لأن صاحب الحق لو طالب أحد أو شخصه إلى الغامض لم يبرمه المأذوم عليه بل يبرمه أداء الحق أن أحضره
 ولا فلا شيء عليه وإذا منع التكفل من استحضار المكفول في هاتين السورتين لم يجزس أمالي إلى وردة الأولى
 وهي جواباً أن قوله الإجابة فافهم ليس على ما لا يبرمه عليه وأما الثانية وهي فافهم قاله أحضره إلى
 الغامض لأنه وكل (تنبيه) لو مات التكفل بدين الكفاية ولا شيء للمكفول له في تركه لأنه لا يبرم مال
 تجزس ولو مات المكفول لم تقابل ويقب الحق لو شرطه بكل شيء من المال ولو شرطه وردة أو غيرها وأما
 لم يبرم الكفاية إلا بالتسليم إلى الجميع وبكفي التسليم إلى الموصى له من التسليم إلى الوصي في أحد وجهين
 كإرضاه به من الترضين أي إذا كان الموصى له محسوراً لا كالفرع ولا كالموهم كما قاله الأودي

وله لو شرط في الكفاية أنه
 بغير المال أو ذلك التمسك
 كملت وأما ما ذكره مع بغير
 وضال المكفول
 (د) (د) بشرط في
 الصبيات والكفاية لافها
 بشرط أو كلفه عند ذلك
 عليه أو جعلته أو تفرغه
 أو تكفلت بدينه أو أماله
 أو ما حذر الشخص من
 أو تكفل أو زوجهم أو حبل

(د) (د) في بيان المصنف في الركن الخامس للضمان الشامل للكفاية مع ما ذكره في ذلك المشرط وذلك
 (بشرط في الغامض) (المال) (والكفاية) للدين مسبقاً للدين على الرضا وهي (افهم) مرجع أو كفاية (بشرط
 بالالزام) كبره من الموقوف وفي معناه الكفاية وشأنه أن يرضى مقوم (كفينة) لأنه (دين) عليه أي
 دلت (أو نحوها) أو تفرغه (أو تفرغه) (أو تكفلت بدينه أو أماله) الذي على يده (أو بأشياء
 الشخص من أماله أو تكفل أو زوجهم أو حبل) أو قيل أو على ما على دلت الشهور بدش ذلك ما لا يصح والبرهان
 بانقياس مع شمول لفظة الكفاية بين الضمان في بعدهم وكل هذه الألفاظ صراخ ومن ألفاظ الكفاية
 خل عن دلت والذهب الذي عليه معنى أو دين لأن في قوله تكفل فافهم المسبق ثم وجد سلازمه المعنى
 وقال له وأما على ما كنت حلي من الكفاية فلو كفاية لأنه ما يستحق بالكفاية ثم هذا اللفظ أو غيره من
 كفاية ولا يفتيد البراءة قال قبل لو قال سيد المكتبة بعد جمع المكتبة أقر وتلق على المكتبة لم تعد
 فهو لا كان تعين كذا في جيب بان الضمان محض غرضه فيمكن فيه ذلك من التفرغ بخلاف المكتبة
 ويحتمل أن لو قال تكفلت بدينه أو زوجهم أو حبل فهو كقولته تكفلت بدينه ولو تكفل بدينه أو زوجهم أو حبل
 الشخص بدينه أو كفاية أو الوصى أو الزوج والدعاغ وهو كقولته تكفلت بدينه كما قاله صاحب التبيين
 وأما في المصنف في المصنف وجوه على شرحه وليس في الشرع والروضة أدرج شرحه في ما ياتي

الشخص بدونه كالبذير والرجل فلا يكتفي وتقدم الجواب في كتاب البيع عن قولهم كل ما صنع تعليقه كالمالاني
 ثم احتجنا إلى الجزء ومالا كالبيع فلا والكافة لا يصح تعليقها كإسباتي ويصح اضافتها إلى الجزء
 (تنبيه) وهذا كقولهم كالشرع والرونة الفخانة لك بعد ضمانتكم فلو لم يرد في كلامه مذهب المصنف فيها
 على أن ذكرها ليس بشرط وقال الأذري أنه المتأخر (ولو قال أودى المال أو أضر العنصر فهو وعد)
 بالالتزام لا يلزم الوفاء لأن المصنف لا يشعر بالالتزام قال في المطلب إلا أن يضمنه قريشة الالتزام فلا يلزم
 (والاصح أنه لا يجوز نهيهما) أي الضمان والكافة (بشرط) كأذا باع رأس الشاة فقد ضمنت ما على
 فلان أو تكفلت يمينه لأنهما عصفان فلا يشترطان التعلق بالبيع والثاني يجوز لأن القبول لا يشترط
 فيه اختيار فلهما كالمطلق والثالث يمنع تعلق الضمان دون الكافة لأن الكافة ملزمة على الحاجة
 (و) الأصح أنه (لا) يجوز (نفيت الكافة) كأنما تكفل بزها إلى شهر وبعد ما يرى حوله لا يجوز لأنه
 قد يكون له غير ما في شهر في هذه المدة بخلاف المال لأن المتصور منه الإحالة فلا يجوز فأنبت
 الضمان قطعاً كما شرع به كلام المصنف ولا يجوز شرط اختيار في الضمان لما ضمن ولا في الكافة لا تكفل
 لما قاله مقوده ولا حاجة إليه لأن الملتزم فيها على ما في من القرار أما شرطه المستحق فيصح لأن الملتزم
 في الإبراء والمطالب البتة لا بد من شرطه لا يجزي كشرطه للضمن ولو أقر بأنه ضمن أو كفى بشرط غير
 ما شرط أو قال الضمان أو التكفل لاحق على من ضمن أو تكفلت به أو قال التكفل برئ المكفول
 صدق المصدق بيمينه وإن شكل حالاً وبرئاً دون المضمون عنه والمكفول به يصال الضمان بشرط
 إعماله مال لا يصيب من الدين وتباعد الكافة بقوة كالتكفل بداعي أن على كذا أو بقوله تكفلت
 بز يدان أضرته ولا يعرفه وبقوله برئ التكفل وأنا تكفل المكفول (ولو تجزها) أي الكافة
 (وشرط تأخير الإحضار) معلوم كان به (شهر جاز) لأنه التزام إعمال في الذمة جاز وموجلاً كالمعامل
 في الإجازة واحضره غوياً تجزها من تأجيل الكافة فإنه لا يصح ومن وقع في كلامه مجزاً تأجيلها فهو
 مقبوض والمصارف بشرط تأخير الإحضار كما ذكره المصنف وجوه شهر من التأجيل يعجز كالمعامل فإنه
 لا يصح ولو أحضره قبل الأجل فكيف سيق في المكان الذي شرط التسليم به (و) الأصح (أنه) يصح ضمان
 الحال مؤجلاً (أجله) لأن الضمان تبرع والحاجة منه واليه يقع على حسب ما التزمه وبثبت
 الأجل في حق الضامن في الأصح إلا ما عاب الضامن إلا كالتزام ولا نقول الفرق الأجل بالدين الحال
 وانما ثبت عليه موجلاً ابتداءً لأن الحال لا يوجب الأجل صورتي الأولى لهذا أو معنى أن ما عاب إلا
 بعد شهر مثلاً لأن الرتبة مخصصة به وجعل في التسمية إذا تقرر أن لا مال له إلا بعد سنة مثلاً قاله الثوري
 والثاني لا يصح الضمان الحاصلة وقع في بعض نسخ الخبر ويصح قال في الدقائق والأصح ما في بقية النسخ
 والتمهاج له ولو ضمن الموجه مؤجلاً باجل أطول من الأول فكيف ضمان الحال مؤجلاً (تنبيه) (و) قيل
 قوله ضمان الحال لم يكتف الكافة بشرط فيها تأخير الإحضار يبعد من تكفل بتبرع كماله لم بشرط
 فيها ذلك ولهذا كانت أولى من قول الحرر ضمان المال الحال (و) الأصح (أنه) يصح ضمان المؤجل
 حالاً لأنه تبرع بالتزام التمسك فصح كمال الضمان والثاني لا يصح (و) الأصح على الأول (أنه)
 لا يلزم التمسك (كأنه) لا يلزم مالا بل والثاني يلزم لأن الضمان تبرع ثم فلو لم يضمنه كماله فحق
 به من مؤمن وعلى الأول هل يثبت الأجل في ضمانه مقوده أو تبعاً لضماني المشايخ وجهان وتأخير
 فأنتم في الملمات الأصل والحالة فيه فإن جعلناه في سببه تابعاً لغيره والأفلا كالزمان المضمون له
 والراجح الثاني كما قاله صاحب الخبر في شرحه فإن قيل يشكل صحة ضمان المؤجل حالاً وبكسر يمينه
 ما لزمه على الدين الحال بشرط في الزمان أجلاً وكذا عكسه كما صرحه للبريد فإن كلاً من مؤجل
 أوجب بان الشرط في الزمان إذا كان ينفع الزمان ويضر الزمان أو بالعكس لم يصح وهذا الضرر حاصل

ولو قال أودى المال أو أضر
 الشخص فهو وعد والأصح
 أنه لا يجوز تعليقه بما بشرط
 ولا نفيت الكافة ولو
 تجزها ومشرطاً تأخير
 الإحضار فهو جاز وأنه يصح
 ضمان الحال مؤجلاً أبداً
 من لم يملأه يصح ضمان
 المؤجل حالاً وأنه لا يلزم
 التمسك

للمؤمن لما يحبس الزهون حتى يصل الدين وأما بعد في الحال قبل حلوله (والمتفق) أي المضمون له أو
 واثقه (مطالبة الضامن والاصل) بالدين اجتماعا وانفرادا أو بمطالب أحدهما بمقتضى الآخر ببقائه
 أما الضامن فقد ثبت له بجميع الظروف وأما الأصل فالدين بان عليه فان قيل يلزم من مطالبتهما العاداة
 كونهما مائة في مطالبهما تسعين لانه مطالب كلا منهما بما في ذلك مجموع أسباب بان الممنوع ليس في
 الماء بانها الممنوع في المرتب عليها وهو الأخذ وليس له الا أخذ أحدهما أو الثاني أن الدين الذي على
 الضامن هو الذي على الأصل لا غيره والتمسك مشغولنا به كالمؤمنين بدني واحد قال الماوردي ولو أفلس
 الضامن والمضمون عنه فقال الضامن له كم يرجع أولا مال المضمون عنه وقال المضمون له أريد أبيع مال
 أبيعك شئت قال الضامن إن كان الضامن يلافت أحبيب الضامن والا فلا فأتيت له وإذا رهن وهو لو أقام
 ضامنا خبر المتفق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على البيع (تنبيه) قد يقتضى كلام المصنف
 أن لو قال الرجلان لا تخرضنا ماله على رزق وهو أنك سائله بمطالب كلاهما في بيع الأثر في المسئلة
 ووجدان أحدهما هذا هو وجه الترتيب كقولنا لا رهننا بعدنا هذا بالاتباع الذي على فلان فان جهة كل
 منهم للرهن بجميع الألف والثاني أنه لا يطالبه إلا بالصفه وما وصحه الماوردي والبنديس كلوا فلا
 اشترى بغيره بل يفتقر وسؤب الأول السبكي وقال لان الضمان ترفقة كالرهن قال الترتيبي ويختلف الشرط
 لان الترتيبي عرض للملك فبقدر ما يحصل لا تفرق من الملك يجب عليه من الترتيبي يختلف الضمان لانه عرضة
 فيه وقال الأول في القلب الى الثاني أصلي لانه الترتيبي وشغل ذمة كل واحد بالزائده شكوك فيه له واشتغال
 أحدهما بمصرع في الاتفاق في ذلك وأما قول كماله في الأرض وتعتبر المصنف بالسوق أو عدمه من غير ماله
 والرهن والضمان له فله به في الورث كما تفرق بكتابه لكتنه قد يشغل قسمه بالكل مع أنه لا يطالب
 الضامن لان فتمتة في ورثته بالحوالة ولو ضمن الضامن آخر ولا استخر آخره فكذلك المطالب المتفق الجميع
 (والاصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصل) لثلاثة الشرط يقتضي الضمان وكذا لو ضمن
 بشرط براءة ضامن قبله أو كلف بشرط براءة كمال قبله والثاني مع الضمان والشرط لم يبرأ في قصة
 أبي قتادة البيث قال فعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول هما علي بن أبي طالب والمالك والبيت منه أبو بكر فقال
 نعم فعلى علي قال الحاشاكم صحح الاستاذ وأجاب الأول بان المراد بقرينة براءة المضاف في المستقبل والثالث
 يصح الضمان دفعا ويحال الشرط كقولنا نحن عبد بشرط أن يعطى سببا (ولو أبرا) المستحق (الأصل)
 من الدين (برئ الضامن) من شرطه (ولا عكس) أي لو أبرا الضامن لم يبرأ الأصل لانه إسقاط
 وثيقة فلا يبرأ مع ما في الدين كقولنا نحن نبرأ مع من يصدق من المترين لانه أزره فيبرأ بغيره دون
 من أسبه (تنبيه) في معنى الإبراء أداء الدين والاحتياط والحوالة وعليه وقولنا بان المقول
 غير بقوله برئ كان أصح لم يصح في قوله ولا عكس فانه لو برئ انكسر بالاداء برئ الأصل فلا يبرأ في
 الثانية تعين (ولو لم يبرأ أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) فبرأ بغيره وكذا لو استقر (دون
 الاستخر) فلا يبرأ عليه لانه برئ في الأصل فان كان الميت الأصل فلا ضمان أن يعال المصنف في أداء الدين
 من تركه أو براءته وان الترتيبي فلا يبرأ مريعا لانه قد روى ان كان الميت الضامن وأنه المتفق
 الدين من تركه لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الاذن في الضمان قبل حلوله الأصل (تنبيه)
 محل ما ذكره المصنف ان كان الضامن في القصة فان كل منعه عنه كقولنا عاير عينا لغيره فلو كانا بالبيع
 أنه ضامن دين في رقبته ذلك الشيء فبان المصنف لا يبرأ الدين كما قاله ابن الصلاح في فتاويه قالوا وانما يبرأ
 الدين الذي في القصة لتبرأ منه وهذا في عين قولنا له ذرو (وإذا لم يبرأ المصنف في الضامن) بالدين (فله)
 حالية الأصل فيقبله بالأداء) الدين المضمون له لغير الضامن هذا (ان ضمن بالانه) لانه الذي لوجه
 في المداينة كجاءه بقرعه اذا عزم ونقضى الترتيبي به بغيره من المضمون له لغير الضامن أما الثانيين

والمتفق في مطالبه الضامن
 والأصل والاصح أنه
 لا يصح بشرط براءة الأصل
 ولو أبرا الأصل برئ
 الضامن ولا عكس ولو لم يبرأ
 أحدهما حل عليه دون
 الآخر وإذا طالب المصنف
 الضامن قاله مطالبه الأصل
 ببقائه بالأداء فان ضمن
 ببقائه

بغير اذنه فليس له مطالبته لانه لم يملكه عليه قال في المطلب ولو كان الاصل يتجوز واجبه كذا في القاضين
 باذن ولنه ان طواب طلب الولي بتخليصه ما لم يزل الحجر قائم قال توجه المطلب على المحجور عليه وبما
 بالسي الجنون والمحجور عليه يستفسر وما كان القاضين بغيره قبل الجنون والحجر أمرا ذات واجبه بعد
 ذلك (تنبيه) قد بينهم انفسار المصنف على المطلب ان النسيان قد يحسب لا يحسب الاصل وهو كذلك
 اذ لم يثبت عليه فليس له مطالبة ولا ملازمة ويصح السبق جواز الحسب لان الاصل لا يعلم
 شيئا اذ اعلم أنه لا يحسب ويثبت فلا يبقى لقبه ولا يثبت فاقوة (والاصح انه لا يطالبه) بتخليصه (قال
 أن يطالب) هو بالدين كذا يغرمه قبل ان يغرم والثاني يطالب بتخليصه كذا يستغفر عن الرهن وردها
 فان لم يملكه مما يملكه فكما ذكر في الاول بان الرهن محجور بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلافه انما وعلى
 الاول ايسر له ان يقول للمعهون له انما ان تترتب من الحق ولما ان قال اني به لا طالب المعهون عنه
 كانه له ان يفتي ويحل الخلاف اذا كان الدين حالا لا قابض له مما يملكه قطعيا ولا على المطلب المعلن بالاذن
 الاصل بالمسال ما لم يسلمه فلودع اليه الاصل المبال بالمطالبة ولما لا يملكه وهو الاصح فعليه رد واستعنه
 ان تلف كانه يرضى بشره ما قد قال له انفس به ما صنعت عني فهو وكيل والمسال امانة في يده ولو ابرأ
 الضامن الاصل اوصالحه ما يغرم في ماله أو رده ان الاصل شيئا مما يملكه أو امانته أو امانته في يده ولو ابرأ
 الضامن لا يثبت له حق بمجرد الضمان ولو شرط الضامن في ائتماره الضامن ان يرد له الاصل شيئا أو يقره
 به ما مافسد الضامن لفساد الشرط (والضامن) الغارم (الرجوع على الاصل ان وجد الاذن في الضمان
 والاداء) لانه صرف ماله المستفاد الغير بآذنه هذا ان أدى ماله امانته من سهم الغارم من قاضي به
 الدين فانه لا يرجع كذا كره في قسم المدفوعات خلافا لما ينوي (وان استثنى) الله (فيها) أي الضمان
 والاداء (فلا) يرجع ائتماره ولا يملكه كونه الرجوع للمال الذي صل الله عليه وسلم على الميت به من
 أبي قتادة (وان اذن في الضمان فاما) وسكت عن الاداء (رجع في الاصح) لانه اذن في سبب الاداء
 والثاني لا يرجع لانه اذن في الاداء ويستثنى من اطلاق المصنف الرجوع ما اذا ثبت الضمان بالبينة
 وهو متبرك كائن ادعى على زيد وغائب المالك وان كانا كلاهما من ماله في الاستبراء فانه فائده فافهم
 المدعي بینه وغريمه يرجع زيد على الغائب بالمصنف لكونه مكذا بالبينة فهو موقوف برده فلا يرجع على غير
 ظالمه ولو ضمنه بعد ما في ذمة سببه لا يجزي وأدى بعد العتق فانه لا يرجع في الاصح وما لو قال الضامن
 بالاذن لله على أن أدعى دين فلاذن ولا يرجع به فانه اذا أدى لا يرجع (ولا عكس في الاصح) أي لا يرجع
 فيما اذمن به غير الاذن وأدى بالاذن لان وجوب الاداء يجب الضمان ولم ياذن فيه والثاني يرجع لانه
 أصفا الدين من الاصل بآذنه ويستثنى من اطلاق المصنف عدم الرجوع ما لو أدى بشرط الرجوع فانه
 يرجع كغير الضامن ويجب ثبوت الرجوع بحكمه معكم القرض حتى يرجع في الموقوف بآذنه صورة كذا
 ما لفتي حديث (ولو أدى مكره من ماله اوصالحه عن ماله بآذنه بغيره فانه لا يرجع الا
 بما غرم) لانه الحق بآذنه والثاني يرجع بالاصح والمال له لغيره بآذنه فانه لا يرجع الا
 المال مساهمة للضامن ولو باءه الوفاء به وانه اذ قال بعثك الثوب بما صنعتك عن فلان ضاع البيع
 ورجع عما ضاعه ولو صالح الضامن المشتق من الدين على بئسه أو أدى اليه البئس وأبرأ من الباقى
 ورجع عما أدى وبرئ فيما وبرئ الاصل عن الباقي في صورة الصلح دون موافقة المالكان الصلح يقع من
 أصل الدين وبرأه الضامن انما يقع عن الوثيقة (قروص) لو أسكن المشتق على الضامن ثم أبرأ المالك
 الضامن حل يرجع الضامن على الاصل لا راجع الجلال للبئس الاول والمغيب الثاني اقول لا يصح اداء
 غرم ورجع بما غرم وهذا لم يغرمه وثل ذلك ما لو دعه بالمشتق فلا يملكه لا يرجع بخلافه ما لو قبضه منه ثم
 رده به فانه يرجع كذا ردها بالمرأة الصدق لا يرجع ثم طلبها قبل النكاح فلا يرجع عايم بالصفة

والاصح انه لا يطالبه فليس
 أن يطالب ولا ضمان
 الرجوع على الاصل ان
 وجد اذنه في الضمان
 والاداء وان اتى فبهما
 فالاذن في الضمان
 فاما رجوع في الاصح ولا
 عكس في الاصح ولو أدى
 مكره من ماله اوصالحه
 عن ماله بآذنه بغيره
 فالاصح انه لا يرجع الا بما
 غرم

بجواز مال وأمراته من قبل جريح عليه يثبت ولو ضمن ذلك لذي عن مسلم وبناؤه المصنف
 على خبر له المصنف فلا يبرأ المسلم من جرحه ولو ضمن شخص الضامن بأنه وأدى الدين لم يستحق
 الرجوع على الضامن لأصل الأصل ثم يرجع الأول على الأصل قال كان يبرأ منه على الرجوع على الأول لعدم
 إيقاعه ولا الأول على الأصل لا يبرأ من سبب (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا إذن فلا رجوع) له
 عليه لغيره وفارق قال أوجب عليه منعه من إيقاعه أو دفعه عنه عليه حيث يرجع عليه لانه ليس بغيره بل
 يجب عليه منعه من الإيقاع ولما يجب من المنع يرضى على مثل ذلك ويستحق من الإيقاع المصنف ما لو أدى
 الأول دينه معذور بنية الرجوع أو ضمن عنه كذا للعلم به يرجع كما قاله الفقهاء وغيره وما لو صار الدين أو
 الضامن فإن له الرجوع لاستقلال الدين به ولو كان الضامن يبرأ من (ولو أذن) له في الأداء (بشرط
 الرجوع يرجع) عليه ولا بشرط (وكذا إن أذن) له (مطلقا) عن شرط الرجوع فإنه يرجع (في
 الأصح) إذا أدى بقصد الرجوع للمرفوع والثاني لا لأبس من ضرورة الإذن الرجوع وفي معنى الإذن
 التوكيد في الشرط لاندفاع الحق فإنه يرجع على الواجب لتضمن التوكيد أنه بدو الحق بدليل أن البايع
 معاليته بالحق والهدية ولو أذن له في الأداء ضمن له يرجع لانه أدى عن الضامن وهو غير مأذون فيه ولو
 ضمن شخص الضامن بالأذن الأصل يرجع عليه كذا قاله بعض أئمتنا في الأداء (والأصح أن مصالحته أي
 المأذون (على غير جنس الدين لا يقع الرجوع) لأن قصد الأذن حصول الفداء وقد حصلت والثاني
 فاقم لانه لما أذن في الأداء فهو للمصالحته ومنع (تجبه) له (بغير المصنف) يرجع وهو المصنف يرجع
 بالأذن من الدين الضامن ووجهه كذا في المصالحات بالأذن من مشرة درهم على ثوب بقيمة خمسة وأهون خمسة
 على ثوب بقيمة عشرة يرجع له الأصح (ثم لا يرجع الضامن والمأذون) بالأذن من غير ضمان (إذا أهدى
 بالأداء رجلا من رجلين أو رجلا من اثنين) أثبت الحق بذلك بغيره بغير الشهادة الدالة ثم لو أهدى من رجلين
 فامتنع كافي على الأصح لا باتباعه بجملة ولشدة الخلافه على الباطن فكان معذورا (وكذا لو رجل لبعث معه
 في الأصح) إذا أهدى مع البعثة والحق لا يثبت له الأمانة فبغير ضمان في ثبوت لا يقتضي شهادة رجلين فكان ذلك
 مرفوعا من التهمة بمرور الأمان بأنه بشرط أحداهما ومن يثبته الشهادة على قبوله (تجبه) وقوله لبعث
 معه يقتضي اشتراط المأموم على الخلق عند الشهادة ولو لم يقصد كان كمن لم يشهد وبه صرح في المأذون
 والمأذون أنه إن سلمه معه وجع وإن لم يعزم عند الشهادة قال الأثرى ولو قبل أن كان حاكم البلاد ومن
 الدرع والأشهاد من غيبا وهو مضر لم يبرأ له (والأصح) إعلان كالم الإخبار ولا يكتفي بشهادة من يبايع
 قريبه فلا يقتضي إلى القسود (فإن لم يشهد) أي الضامن بالأداء وأمر رب الدين أو سكت (فلا
 رجوع) له (إن أدى في حصة الأصل وكذا) لأن الأصل عدم الأداء وهو غير يبرأ من الشهادة (وكذا
 أن صدق في الأصح) لا تملك بالعلم بولائه لأن المطالبة بالقيمة والثاني يرجع لأمره فداء بغيره بغيره
 وجعل الخلاف إذا لم يبرأ من الأصل والأشهاد أو بتركه قال أمره به لم يرجع جزاء أو بتركه رجوع جزاء كما
 قاله الأثرى ولو لم يشهد ثم أدى فاستلوا شهده على يرجع بالأول لأنه المبرى لأنه الثاني لأنه لا يملك
 الضامن فيه وجها فصار قائمها فقبل أو كان أحد وهذا أصحهما والأصح كسر أملا قال في الروضة
 يثبت أن يرجع بالعلم فإن كان الأول فهو برحمته مطلقا والثاني وإن كان الثاني فهو المبرى لسكونه أشهد به
 والأصل برأه من الأصل من الزائد (وإن صدق المضمون) وكذا في المضمون منه ولا يثبت (أو أدى
 بعرضه الأصل) مع كذبه للمضمون (وجع على اللاب) أي الرجوع من الوجهين في المصلحة
 لسقوط الطلب في الأول وعلم الأصل بالأداء في الثانية والثاني في الأول يقول تصدق رب الدين ليس
 بغيره على الأصل وتصديق ووجه رب الدين المصنف كتمدية وهل تصديق الإمام حيث يكون
 لبيت المال كتمدين الأولين الخاص أو تصديق غيره من ماله كتمدين رب الدين قال الأثرى لم

ومن أدى دين غيره
 بلا ضمان ولا إذن فلا
 رجوع وإن أذن بشرط
 الرجوع يرجع وكذا إن
 أذن معاقفا في الأصح
 والأصح أن مصالحته في
 غير جنس الدين لا يقع
 الرجوع ثم أصح يرجع
 الضامن والمأذون إذا شهدا
 بالأداء رجلا من رجلين
 وأمر اثنين وكذا رجلا
 لبعث معه في الأصح فإن لم
 يشهد فلا رجوع إن أدى
 في حصة الأصل وكذا
 وكذا إن صدق في الأصح
 فإن صدق المضمون أو
 أدى بعرضه الأصل يرجع
 على اللاب

أوردته بأوهو ومعنى قوله: **اد** والشاهد كماله بعض المتأخرين منهم الإلحاق لأن المال لغيره وفي الثالثة
يقول لم ينفع الأصل بالأداء ترك الشهاد وأجيب بأنه المقصود ترك الشهاد وهذا ظاهر إذا لم بشرط
عليه الأداء فاشترط عليه فيظهر أنه لا يرجع لعدم توفيقه بالشرط ويدل على كونه المقتضى
المؤدى في الأحوال المذكورة **(خاتمة)** لو قال أشهدت بالأداء شهوداً وماتوا أو غابوا أو مات أحد فم
فيكذبه الأصل في الشهاد فالقول قول الأصل بيمينه لأن الأصل عدم رواه نفسه وعدم الشهاد وإن
كذبه الشهود حكماً لو لم يشهد فإن قيل لو أقسمت امرأة بكنها يحضر شاهدين فكذلك إذا لم يحضر
أفروها فلا كان هنا كذلك أجيب بأنها ثم أقروا بحق عليها فلم يقع بانكارهما وهذا ما يردان بنب
لهما ولو قال الشهود لا تدري ورعا فينا لأجوع كإرجاء العلم وجعله أولى بدلائل دعواه موت
الشاهد ولو باع من اثنين شيئاً وشرط أن يكون كل منهما مناسكاً لشرطه في البيع قال السبكي ورايت
ابن الرفعة في حقه يبيع أهل سوق الرقيق من التبيع مسلماً ومعه الزمان المشغرى بما يلحق بالبيع من
الدلالة وغيره إذا قال ولعله أشهد من هذه المسئلة لا يختص ذلك بالرقيق وهذا إن كان صحيحاً ولأن كان معلوماً
فلا وكان عليه جزأ من القرض بخلاف مسأله من أحد المشتريين لا يجوز لا يمكن فيه ذلك قال الأذرى
لكونه هنا شرط عليه أمراً آخر وهو أن يدفع كذا إلى جهة كذا فيبقى أن يكون مبالاً متعلقاً به
وهذا هو الظاهر **(كتاب الشركة)**

بكمشركين وسكون الرأى وسكن قبح الشين وسكون الرأى وكسر هاء شرك بالأداء قال تعالى وما أجمع بينهم من
شركاً أى نصيب وهي لغة الاختلاف وشرعاً ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة التبع والاصل
فيها قبل الإجماع قوة المال وأما المصلحة من شئ لاثنين وشرك الشين بن زيد كان شرك النبي
صلى الله عليه وسلم قبل الميث والفرق بشركه بعد الميث وشركه يقول الله تعالى فأنا ثالث الشريكين
مالم يرض أحدهما صاحبه فإذا سانه خرجت من بينهما رواد أودود والمسا كرو جمع استأجروا والمسا
أوامعها بألفاظها والأعانة فأمدها بالعونة فأمروا بها ومثل البركة في تجارتها فإذا وقعت بينهما فانه
رفعنا البركة والأعانة بينهما وهو معنى خرجت من بينهما مقصود بالبركة شركة تحدث بالأعانة بقصد
التصرف ونحوه بل الربح وليست عقوبة قتال هي في الحنفية وكذا في تركيل كالمؤخذ من مسأله بأن
(هى) أى الشركة من حيث هى **(أنواع)** أربعة الأول **(شركة الأبدان)** كشركة الخبازين وسائر الحرفه
كأنه باطن والجوارين والدلائل **(ليكون بينهما كسهما)** محرمتهما **(مقسوماً بأومتقانا ونفع الملقى
الصناعة)** كسائر التجار **(أولاه)** تكميل وتجارة **(و)** الثاني **(شركة المقايضة)** بفتح الواو بان
بشركاً **(ليكون بينهما كسهما)** قال المشيخ في التتبع بأموالهما وأبدانها **(وهلها ما به عرض)**
(كسر الراء) **(من غيرهم)** سواء كان بغيرهم أو لثلاث أم بضع فأسد وحيت مقايض من تقاوضاني
الحديث شرعاً به جميعاً وقبل من قولهم قوم فوضي بفتح الظاء أى مستورون **(و)** الثالث **(شركة
لوجوه بان يشرك الوجوه بان)** عند الناس **(ليست كل مملوكة جمل)** ويكون للبائع **(لها ما إذا
باعا كان القاضل عن الأثمان)** البائع بها **(بينهما)** أو أن يتفق وجبه وشمل على أن يشترى الوجه
في المأمة ويبيع المتعامل ويكون الربح بينهما المولى أن يعمل الوجبه والمال المقتدر وهو في بدو الربح
بينهما قال في أصل الروضه في قرب منه ما ذكره الفزاري أن يدفع شمل مالاً وجبه لبيعه متى ما يكون
له بعض الربح وأشهر هذه المتأخرات الثلاثة الأولى **(وهذه الأنواع)** الثلاثة **(بأعانة)** أما الأولى وهى
شركة الأبدان فقدم المال فيها ولما قدم من القرض إلا بدري أن صاحبه يكسب أم لا وإن كل واحد منهما
مميز بدينه ومناخه فخص بأولئك كل ما شريهما وهى مقبولة يكون للرد والفصل بينهما فساداً
على الاستعانة والاصطيان وأما الثاني وهى شركة المقايضة فلا شريها على أنواع من القرض وهذا قال

(كتاب الشركة)
هى أنواع شركة الأبدان
كشركة الخبازين وسائر
الحرفه ليكون بينهما
كسهما مقسوماً بأومتقانا
مع القاضل أو
الأثمان بينهما فساداً
بأعانة
ليكون بينهما كسهما
وعلم ما به عرض من غيرهم
شركة الوجوه بان يشرك
الوجوه بان ليستعانة
واحد منهما بجزء من
الأثمان كان القاضل من
الأثمان بينهما فساداً
بأعانة

مشاركون فانه بشرط أن يكون القرض بحيث يجوز ادعاء مال المحضو عنه اه وهو كمال بعض
 المتأخرين ظاهر فاما إذا كان المصروف هو المصروف دون مالذا كان الذي هو المصروف ويكره مشاركة
 الكافر ومن لا يجوز عرض الرابحون وان كان المصروف مشتركاً كما كتبه ابن الرافعة من البدعي
 لما في أموالهم من الشبهة ولو شارك المكتتب غيره لم يصح كتبه ابن الرافعة ان كان هو المأخوذ له أي
 ولم يأذن له السيد المقتبس من القسوم اه وصح ان كان هو المأخوذ فان أخذته مع معاقبته منزع
 في شرط المال وهو الركن الثالث قال (وتصح الشركة في كل مكي) اما القرض المأخوذ قبل الاجماع
 وأما الغشوش فليس به وجهان أحدهما كافي وانه الرافعة جواز ان استمر رواجه وأما غير القرضين
 من المثبات كالبر والشعر والحديد ففي الظاهر لانه اذا أخذنا بحضه اوتقاع التميز فأنه التغيرين ومن
 التلي نهر الدوام والذاتين فصح الشركة فيه ما أمكنه الا كثر من هاتين مع الشركة فصح على أنه
 منقوض كتبه عليه في أصل الرافعة وسوي بينه وبين المال والسادس في ذلك (دون المنقوض) بكسر الواو
 لا يمكن الخلط في المأخوذ لان أصله منقوض وحيث قد ينفصل مال أحدهما أو ينقص فلا يمكن فيه الاشتراك
 بينهما (وقبل نقصان المأخوذ المصروف) المأخوذ من الدوام والذاتين كالقراض (تنبه) كلام
 الله تعالى بينهم أن غير المصروف يسمى نقدا وليس مراداً (ويشترط خلط المائتين بحيث لا يميزان) لاسر
 في امتناع المنقوض لا بد من كون خلطاً قبل العقد وان وقع بعده في المجلس لم يكف على الأصح أو بعده ما لو
 لم يكف جزواً اذا اشتراك حال العقد فيه أو العقد بعد ذلك (ولا يكتفي بالخلط مع) لكان التميز بوضو (الاختلاف
 جنس) كدراهم وذهاب (أو صفة كصباح وكسرة) وخطا تجديده وخطا حقه أو بوضو موزاه
 أو بوضو موزاه لا مكان التميز وان كان فيه صسر فإن شملنا الحسنة وتلف فوجب أحدهما تلف كله فصح
 وتعددت الشركة في الباقي (تنبه) قضية كلام المصنف أنه لا يشترط قايض التلين في القصة وهو
 كذلك فلو خلطوا فلما لم يميزا بمقتضى مقتضى بعضهم صح وكانت الشركة أثلاً بناء على قطع التفرق
 الثاني من نسوى الاجزاء في القصة والأقاييس هذا الظاهر مثلاً في القرض وان كان مثلياً في نفسه ولو كان
 كل منهما يعرف به العلامة لا يميزها غيره ولا يمكن من التميز على صحة الشركة نظراً لتمام الناس
 أولاً لافتراق إلى حاله فاما في الأخير فيجوز وجهين اه والظاهر عدم الصحة أخذاً من عموم كلام الأصحاب
 (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرجوا مائتين وهذا فان ملكا مشتركاً) مما صح فيه الشركة أولاً
 كالعرض كالمواد المخلوطة المشف وان قبله المأخوذ بالقسم الأول (بارك في عرض غيره أو أخذ كل)
 منهما (لا يشترط في الجواز ثبوت الشركة) لان المعنى المقصود بالخلط حاصل (والجمله في الشركة) باقي
 (العرض) من المنقوض كالشباب (أن يبيع كل واحد) منهما (بعض عرضه ببعض عرض غيره أو عرض الآخر)
 سواء أختلصت الوضو أم اختلفت أو يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بمن في القصة ثم تعاها
 (وإذا أذن له) بعد المناقشة وغيره بشرط في البيع (في التصرف) فيوهو كما قال الامام أبيه في
 الاشتراك أي من خلط المائتين لان ما من جزءه الا وهو مشترك بينهما وذلك ومن وجدوا خلطاً فقال كل
 واحد منهما من مال الآخر وحسب ذلك بالبرهان ان يبيع نصف نصف وان يبيع ثلث ثلثين أو يبيع
 ثلاثة أرباع لأجل تفاوتهما في القيمة لملكه على هذه النسبة أيضاً اذا بشرط في التبايع الشركة فان
 شرطها فصدق البيع كتبه في الكفاية عن جماعة أقره ولا يشترط لهما بيعاً فصح (تنبه)
 كان الأولى أن يقول ومن الجمله لان منها ما ذكره بعد كلامه وأن يقول في باقي العروض كما ذكره في
 كلامه أوفى النولان لان الشركة في المائتين باقية لخلطها مع لهما من العروض اذا العرض ما هذا النولان
 يقول ثم يأذن فانه يجب تأخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدر على التصرف وأن يجوز
 لفظة كل قلبي باع أحدهما لبعض عرض بعض عرض الآخر وتخصصاً بحسب الغرض وأهل مراده

وتصح في كل منسلي دون
 المنقوض وبسبب نقصان
 بالتلف المصروف وبشرط
 خلط المائتين بحيث لا يميزان
 ولا يكتفي بالخلط مع الاختلاف
 جنس أو صفة كصباح
 وكسرة وهذا إذا أخرجوا
 مائتين وهذا فان ملكا
 مشتركاً باث وشره وغیره
 وأذن كل الآخر في الجواز
 فيه ثقت الشركة والجله في
 الشركة في العرض وان
 يبيع كل واحد بعض عرضه
 ببعض عرض الآخر
 ويأذن له في التصرف

كان في بعض المتأخرين كل واحد على البديل وقال الشارح كل محتاج اليه في الاذن ونسبة البيع اليه
بالشتر الى المشتري بتأويل انه باع الخمن (ولا بشرط) في الشركة (تساوي قدر المالين) أي تساويهما
في القدر كأي الشراء وفيه بل ثبتت الشركة تجمع بغاوتها على نسبة المالين لانه لا يصح ذروفيه اذا لم يجمع
والحسرات على قدر المالين كسباني (والاصح انه لا بشرط انه لم يقدرها) أي بقدر كل من المالين
أو التصف لم يجر (صدا القدر) اذا لم يكن معرفة فمن به يتبراجه نسبي أو ككل لان الحق لا بد وها
وقدر انما يتخلف ما لا يمكن معرفته والثاني شرط والا بدوى الى سهل كل منهما بما اذن فيه وبما اذن
له فيه وما اذن الخافق ان اذا كان بين اثنين بالشركة كل منهما لم يحد بقدر منه فاذن كل منهما لا يشتر
في التصرف في نفسه منه بجمع الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما كالثمن ولو به لا البند وعالم النسبة
بان وضع أحدهما للدرع في كونه كالميراث ووضع الآخر لزمها لهما مع جزا كماله المارودي وغيره
ولاشبه توامهما لم يكتف الشركة كأي أصل الرضا لان ثوب كل منهما متغير من الآخر (وبسلا كل
منه على التصرف) اما وجوب الاذن من الطرفين (لا ضرر) كأي كسب (فلا يبيع لبيبة) الفرو (ولا يبيع
فقد الدولا) يبيع ولا بشرط (وبين طمش) كأي كسب في ذلك لم يجمع تصرفه في ما يبيع به
وبجمع في ما يبيع نفسه فطش الشركة في المشتري أولى البيع وبصير مشترك بين البائع أو المشتري
والشريك فان اشترى بالثمن في القصة اشتمل الشراء فيكون الخمن من ماله (ولا بأس في) أي المال
المشترك لما في الشر من الحظر فان سافر ضمن فان باع مع البيع وان كان ضامنا لم ان عقد الشركة بطلان
لم يضمن المشر الى مفسدان الغرض فانه لا يملك ذلك كما قاله بعض المتأخرين ما لم يجرى أهل بلد
لأهوا أو دونه ولم يحكمه راجعة الشريك فانه لا يملك ذلك بل يجب عليه (ولا يبيعه) بضم الياء التثنية
تحت وسكون الهمزة أي يبيعه لمن يعمل فيه متبرعا لانه لم يرض به بغير بدو من فعل ضمن هذا كما ان فعله
(فغير اذن) من شركة كما سائرهم الى الحقيقة فوكيل وفو كل مات اذنه في شيء مما سارده كره يلازم لا ينفذ
بغير الاذن في السفر وكوب البحر لادن التمسح عليه كغيره في الفراض وسد أن في أو كفا
أنه لو قال المالك الوكيل بيع بكم شئت انه البيع بالتسعين الفلحس ولا يجوز بالنسبة ولا يفرق العقد بالباد
أو قال بيع بما شئت انه البيع بغير عقد الباد ولا يجوز بالعين ولا بالنسبة ولو قال كيف شئت فله البيع
بالنسبة ولا يجوز بالعين ولا بغير عقد الباد فبأي معنى ذلك هنا غير ان المستوفى وجهه انه تعالى ان عقد الشركة
جائز من الطرفين وقوله (ولكن) من الشريكتين (فمنه في شيء) كأي كفا (و يفرق عن التصرف) جعلا
(بضمهما) أي يبيع كل منهما (فان) لهما صلا لا أحدهما ولكن (قال أحدهما) لا لا شتر (عزلت
أولا تصرف في نصيب) الميزل المتطابق (في يفرق الدواول) في تصرف في ما يبيع المعزول لان المعزول لم ينفذ
أحد بخلاف المتطابق فان أولها مخاطبة عزله قلبه عزله (وتنضم بموت أحدهما وبجذونه وانجائه)
كأي كفا ولا ينفذ الحكم في التنازع من المعنى عليه لا لا يولي عليه فاذا أمان فغير بين القصة
واستئناف الشركة ولو بطلان التقرير ان كان المال حرضا واسد نفي في البحر انما لا بأس بما به فرض
الصلا فلا يصح لانه يخلف قوله ان الرفعة وظاهر كلامهم خلافه وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى
والثبوت في الثانية امتناتها له ولو لم يلقا التقرير وهذا العيلة فيها بخلاف ما اذا اثلت القيلة قلبه
القصة اما اذا كان الوارث وشدا فبغير بين القصة واستئناف الشركة ان لم يكن على المبتدين والوصية
والاقتسبه ولا في غير الرشيد استئنافها الا به فمما عدا ذلك أو وصية لغيره من كالفقر اعلان المال حينئذ
كله ورون والشركة في المارون بالمال فان كانت الوصية لغيره فهو كأحد الورثة ويصل فيه بين كونه رشيدا
أو غير رشيد وينضم أمنا بطر وأطر بالسعة والفقاس في كل تصرف لا ينفذ منهما كغيره في أي كفا وتنفذ
بطر والاسترقاق والرهن كغيره لا ينسوي (والجمع والحسرات على قدر المالين) باعبار النجاة لا لا بأس

ولا بشرط تساوي قدر
المالين والاصح انه
لا بشرط العلم به درهما
عند العقد وبسلا
كل منهما على التصرف
بلا ضرر فلا يبيع نسبة
ولا يبيع نفسه البلد ولا
يفسده فالحش ولا بأس
به ولا يبيعه بغير اذن ولا يملك
فرضه متى سافر بغير اذن
من التصرف بغيره
فان قال أحدهما عزلت
أولا تصرف في نصيب لم
يغزله العزل وتنازع عرفت
أحدهما بجذونه وانجائه
والجمع والحسرات على قدر
المالين

شرط لذلك أولا (تساوي) أي الشريكان (في العمل أو نقادونا) فيه لان ذلك شرطهما فكان على قدرهما
كل واحد كان بينهما بغير تفاضل أو تفاوت تحت (فان شرط خلافه) بان شرط التساوي في الربح والخسائر
مع التفاضل في المالبين أو التفاوت في الربح والخسائر مع التساوي في المالبين (فقد العقد) لانه مخالف
لموضوع الشركة ولو شرطوا زيادة في الربح لاكثر منهما فلا يزال الشرط كالمشروط للتفاوت في الخسائر
(فيرجع كل منهما) على الآخر باجتهاد في مال (أي الآخر كالتراض القاسد وكذا يجب لكل منهما
ذلك من فساد الشركة بغير ما ذكره) (تقريبه) و رد على اطلاق المصنف قالوا باق المال وتفاوت في
العمل وشرط الاول لان اكثر عمل يرجع بالرائد على الاصح لانه عمل متبرعا ولو تساوى بالآخر العمل وقع
التمتع في الجميع ان تساوى بالمال أيضا وفي بعضه ان تفاوت في العمل بقدر ما لا يملكه الا بالشرط و زيادة
لمن عمل منهما أكثر فاص صاحبه يرجع أجر عمله و يرجع عليه جاز كدوره و بهو ولو شرط الزيادة لواحد
منهما كان زاد على الزائد عمل الآخر بمقدار ما يرجع على الاول وان تفاوت في المال للشرية بما ذكرتم
عده (وتنقل الخسائر) منهما الموجود للآخر (والربح) بينهما (على قدر المالبين) لانه مسند اسمهما وقد
ابطلنا الشركة ف يرجع الى الاصل (وبد الشرط في المانة) كالدفع والوكيل (في عمل قوله في الرد) أي في رد
تصيب الشرط أمال أو أدى رد الكل وأولاد طاب فيه فلا يكون القول له في طلبه (و) في (الخسائر) و
في (التلف) ان ادعاء بالاسبب أو بغيره يثبت في السرقة (فان ادعاء) أي التالف (بسبب تهاجر) كبرق
وجعل (طوبى بيته بالسبب) هو ادعاء (صدق في التالف به) بيته فان عرف الحريق دون غيره
صدق بيته أو دعوته صدق بالبين والمصدق ذكر هذا المسألة مبسوطة في آخر باب الوديعة (ولو قال من
في بيته المال) من الشريكين (هولي وقال الآخر) هو (مشارك أو) فلا (بالعكس) أي قال من في بيته
المال هو مشارك وقال الآخر هولي (صدق صاحب اليد) بيته لانها تملك على الملك وقد ادعى صاحبها
جميع المال في المسألة الاولى وصدق في الثانية (ولو قال) صاحبه (انتم ادعوا) ما في يدي (في) وقال
الآخر لا بل هو مشترك (صدق للمشارك) بيته لان الاصل عدم القسمة وأن لا يملك كل منهما له ما له هذا
الرقب مثلا بالقسمة وعلما أن لا يملك احد منكم كل ما لا يملك الآخر (ولو شئتم) أحدهما (شأنا) وقال
الآخر لا بل لشركة أولئك وكذا في الآخر (بان عكس ما قاله) (صدق للمشرك) لانه أقرق بقصد وموله
ادعى له صريح بالشركة أو لو ادعى المالك من الاول دفع عند ظهور الخسائر والتلف عند ظهور الربح
(تقريبه) و لو اشترى شيئا ظهر كونه مبيع ادعى انه كان اشتراه لشركة فبرصه لم يقبل قوله على البائع
لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فالباع لا يفرق بين المصنف عليه قاله المتولي والعمد في (حاشية) و لو ادعى شخص
بجلال رجل مثلا ولو به لا آخر ايسر في الماء بالتفاهم والاصل بينهم لم يصح عقد الشركة لانها منافع
أشياء متغيرة والماء الحاصل بالاستقاة لم يستحق ان كان ملكه أو مباحا وقد صدق عليه أو أطلق وعليه لكل
من صاحبه أجر مثل ماله فان عقد الشركة بالاستقاة في المباح فهو بينهم بغير ان الشبهة في تلك المباحات
وقسم بينهم على قدر أجر انما هم لموله يتناقص مختلفا بالترجيح بينهم ولو اشترك مالك أرض ومالك
بذر ومالك آلة خرج مع رابح يعمل على أن الغلة بينهم لم يصح ذلك لشركة لعدم التسلط للمالكين ولا الجارة
لعدم تقدير المدة والجزاء واقرضا اذ ليس لواحد منهم رأس مال يرجع اليه فباعتين بحيث أن يكون
الربح للمالك البذر والماء عليه أجر التملك المتحصل من الزرع شيئا فلا جاز بينهم فان قيل العمل
في القراض القاسد يستحق الاجرة مثلا لا يحصل له ربح أو لا يملكه الذي هناك موجوده فوجب بان ذلك
وبدنيه صورة القراض وما هنا لم يوجد فيه ذلك ولا صور شركة ولا تجارة بل أقرب الاشياء الجاهلة
انفاضة والعمل فيها لا يستحق أجره لئلا يوجد فيه القرض ولو قال شخص لا يستحق هذه الشاة
مثلا ولا غيرها أو ادعى ان على ارباب ادعاءه الموضع ذلك وافتقر أجره لئلا ينصف الذي معه أم لا

تساوى في العمل أو تفاوتا
فان شرط خلافه فقد العقد
ليرجع كل على الآخر
بأجره في ملكه وتنفذ
التصرفات والربح على قدر
المالبين وبشرط
أمانة فيقبض قوله في الرد
والخسائر والتلف فان
ادعاء بسبب تهاجر طواب
بيته بالسبب ثم يصدق في
التلف ولو قال من في بيته
المال هولي وقال الآخر
مشارك أو بالعكس صدق
صاحب اليد ولو قال انتم
وسائر في صدق للمشارك
اشترى وقال الآخر لا بل
لشركة أو لنفسه وكذا في
الآخر صدق للمشرك

وهذا المسألة سماها **البوكي** في ثرى مصر في الترواج يدفع كاشف التابعة أو لقرن البلد الخاضع
 السون المائة أو لاكثر أو الأقل ويقول دبروها ولكم قصدها يجب على ولي الأمر ومن له قدرة على منع
 ذلك أن يع من يطلع هذا غلبته ضررا عليها

• (كتاب الوكالة) •

يقع الوكيل وكسرها لغة التواضع يقال وكل أمره على فلان فوضه اليه كني به ومنه فوكالت على
 الله وشرا على بعض شخص ماله ففعله مما يقبل التولية الى غيره ليعمله في حسابه والاصل فهم من الكتاب
 قوله تعالى فابعدوا عنكم وعنكم من أهلها وحكما من أهلها وأما قوله تعالى فابعدوا أحدكم بوزنكم هذه وقوله
 انهدوا بيمينهم هذا فهاذا شرع من قبله والاصح أنه ليس بشرع لما رواه ورد في شرعنا ما يفرق ومن
 السنة أن أبا عبد الله عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم بعث الله السبع لا تأخذ الزكاة ومنها فوكيل
 سئل الله عليه وسلم عن عروون أمية الفخري في نكاح أم حبيبة ومنها فوكيله في إزاره في قبول نكاح
 حبيبة ومنها فوكيله عروا بالبار في شراء الشاة وادعاء الأجير على جبر لها ولأن الحاجة فاجبة
 اليها في الشخص فديع من قبله بمسألة كإيهل قال القاضي حسين وعبر أن قبولها مسدود
 بالضرورة تعالى وتعاذوا على البر والتقوى وتغيروا في دعوى العبد مادام العبد في عتق أنجب
 وأولئك أربعة موكل ووكيل ووكيل به وصية وفد شرع في شرط الركن الأول فقال (شرط الموكل
 جهة مباشرة موكلي) فخرج الوكيل (ب) وهو التصرف للأذن فيه (بأن) كوكيل ماله التصرف في
 ماله (أولاً) كوكيل الأب أو الجد في ماله (ب) فلا يصح فوكيل أبي ولا جده (ولا معنى عليه ولا
 مانع في العروان ولا مانع في نكاح ابنته ولا يصح مباشرتهم بذلك مادام بقدر الأصل على تعاطي الشئ
 فأكبره أولى إلا بقدر واستمر بذلك والولاية من الموكل ماله لا يوكل هذا المالك على فاعمل بأن فانه
 أبصر بالشر لا في (ولا) يصح فوكيل (المرأة) أمية (د) لا (المرء) يضم الميم حالاً (في النكاح)
 أما المرأة فأن التزوج بغيرها فكل في مالها أذن الولي ببعده ولو كان ماله يصح كتابته في البيان من
 النص ومزجه في الرزقة وأما المهر فلهي عنه في صحيح مسلم وسرو فوكيله أن يوكل بعهده أو لوليه
 سال الأحرار فإن كان له عقد بعد النكاح أو أطلق مع لان الأحرار يمتنع الأتماد دون الأذن كتابته
 ذلك في النكاح ولو دعه القاضي فبالمال وكما يشرى له هذا المنع بعد النكاح وكذا الوكيل حلال محرر الموكل
 حلالاً بالترواج على الأصح لأنه غير محض وإن كان المالك المصنف يقتضي النفع في المسائل الثلاث
 واستناره السبيل (وبمعنى فوكيل الولي) وهو الأب والجد (في حق المالك) في النكاح والمال والوصي
 وأنهم في المال خير كل الولي عن المالك أو من نفسه أو عن ماله فائدة كونه وكيله عن المالك أنه لو
 بلغ وشبهه لم ينعزل الوكيل بخلاف ما إذا كان وكيلاً عن الولي وكان المالك الجنون والمعتوه والنسبه والمعتور
 عليه وتعودم ولو حصد المصنف المالك لكان أولى بغيره هؤلاء قال الأديب وما ذكره في فوكيل
 الوصي هو الأصح وقضية كلام الشيخين في الوصاية أنه لا يوكل ولا يصح فوكيله أي فيما ينوب ماله عليه
 يمكن من ماله على ذلك لكن الظاهر يقال فيقتضيه لا مطلقاً وبمعنى فوكيل الشئ والمفسر والعبد فيما
 يستقلون من التصرفات ولا يصح فيما لا يستقلون به إلا بعد إذن الولي والعرب والمسيح وبمعنى فوكيل
 أمثال الزكاة فيشبههم قال في الحاد وان كان الوكيل لا يجوز له أخذ ما سرح به المالك في تناوبه
 (وبمعنى) من هذا الضابط المذكور طرفاً وعكساً سور في دور الثاني وهو من لا نص منه المباهرة
 لا يصح منه فوكيل (فوكيل الأمي في البيع والشراء) وتجوهاً بنوقف على الرزقة كالأبوة
 والانشء بالشفعة (بمعنى) وإن لم يند على مباشرة الضرورة والمصنف أقطع طرف أولئك فأنف
 فبمعنى أن يوكل في شئ ما لم يمتنع عليه بغيره والمال وكل المشتري بأذن البائع من يقبل الثمن

• (كتاب الوكالة) •

شرط الموكل جهة مباشرة
 ما يوكل فيه بملك أو ولاية
 فلا يصح فوكيله في ولا
 ينعنون ولا المرأ والمهر في
 النكاح ويصح فوكيله
 الولي في المال ويستثنى
 فوكيل الأمي في البيع
 والشراء ويصح

منه لما أتى مع أنه مجتمع فيه من نفسه ومالكه وأمر أن يجل بالذن التي لا صواب له عنه فوجه الثاني في نكاح
مولته فيجمع فإن كانت المولدة هي المولدة فتلك في أحد وجهين وجهان المباح والذوق والمولدة
ما لا يكتفى به في تزويج الأمة فإنه يصح وإن لم تكن هي تزويجها من الأول وهو أن كل من صحت منه
المباشرة بذلك والولاية مع منه التوكيل التي غير المباشرة إذا أذن له مولته في النكاح ومنه عن التوكيل
فإنه لا يوكّل وماذا لا يجوز أن صاحب الدين أن يكسر الدين وأنما ما يصح فإنه لا يجوز له التوكيل فيه كما صرح
به جماعة ويحلّ جواز عند غيره وماذا أطلق إحدى زوجتيه أو أختي إحدى زوجتيه أو أختي على أكثر
من أربع لا يوكّل في التعيين ولا في الاختيار إلا إذا عين التوكيل الدين أو المختار فهو كالنوكيل في الرجعة
والإصحاح فيها الصفة كما يأتي فيصح ومالكه أضاف في العلم خصا من مسلم لا يوكّل في استيفائه كثيرا والسلب
المأذونه في النكاح ليس له التوكيل فيه فإن جهرا لم يرفع الأصح مباشرة والتوكيل لا يستقل والتوكيل
فيما يقدر عليه والتوكيل في الأقوال مجتمع على الصحيح وقدر المقصود والعرف مع قدرته التي لا ينفقه
لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام وليس المسلم أن يوكّل كافرا في نكاح مسلمة فمنع في شرط
الركن الثاني وهو التوكيل فقال (وشرط التوكيل بصحة مباشرة المتصرف) (الأذن فيه) (نفسه) (ولا أن لا يصح
توكله) لأن تصرف الشخص لنفسه أقوى من تصرف غيره فإن تصرفه بطريق الإصالة وأمنه بطريق
التبعية فإذا لم يقدر على الأقوى لا يندر على الأضعف بطريق الأولى فلا يصح توكيل من غيره (لا يصح
ولا) (بجنون) ولا تأثر لاعتقاده أو سلب ولا يتم (وكذا الأمر المأثور) (في) (عند النكاح)
أعياها وثبوته لا سلب جهرا منه ما فيه ولا يصح توكيل للراثة في الرجعة ولا في الاختيار للنكاح إذا أسلم
على أكثر من أربع نسوة ولا في الاختيار للفرق أو اثنين المرأه من عتقها أو أوتقها وإذا لم يكن فقد
نفعه أنه لا يصح من الرجل أيضا والخلفي كالأمر كما قاله ابن السليم في أحكام الخلفاء وذكر في شرح المهذب
نقلها قال ولو كان ذكرا فعلى اختلاف فيما يباع ماله مورد نكاحه فبان مبنا (لكن الصحيح) (لكن الصحيح)
قول سي) بغيره أمون (في الأذن في دخول دلو وإسباله) (في) (فما السلف في مثل ذلك وهو توكيل
من جهة الأذن والهدى والثاني لا تكفي إذا لم يحلف بخبره قرينة فإن احتشبه وأثبت العلم جاز
الاعتماد على خبره خبره وفي السابقة عمل بالعلم لا بصحة حال السارد والرواية وبغيره في أخباره غالب
صاحب الرواية والكاظم والفاصل كالصبي في ذلك بل قال المصنف في شرح مسلم لأعلم في جوارحه اعتمادا
خلاف (تبني) عمل عدم صحة توكيل الصبي فيها لا يمنع من مباشرة فيصح توكيل الصبي المدين
في بيع ماله وفي بيع أخيه من طرفه وكذا الصفة مباشرة لذلك (والاصح) (صحيح) (صحيح) (صحيح)
ولو يغير أذن سببه إلا أنه ضرر على السبب فيه (ومنعني الإيجاب) ولو ياذن سببه لأنه إذا لم يزوج بث
نفسه ثبتت غيره أولى والثاني صحت فيها والثالث منه فهما وأما أن أهم يقول الصبي في الأذن في
الدخول وأما إلى الهدية فهو كابل العبد في قبول النكاح بغير أذن سببه مستثنى من عكس الضابط وهو
من لا يصح مباشرة نفسه لا يصح توكله وقد أشار المصنف إلى أمثلهما بقوله (لكن على وجه
الاستدراك) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى) (مستثنى)
نكاح امرأته أو كبله في نكاح غيره كخبره منها أو كبل المورث في قبول نكاح أمة ومنها توكيل السببه
في قبول النكاح بغير أذن وأما ما يجوز ومما هو كبل المسلم ككفر في شراء مسلم ومنها توكيل المرأة في
طلاق غيرها ومنها الترتيب يجوز أن يكون توكيل الغير وإن لم يجز تصرفه في ماله واستثنى المتولى ما إذا جاز
عليه وأثره وأما توكيله لغيره في التصرفات المالية فهو تصرف على الظاهر عندهما وكذا انقطاع التوكيل
إذا وُلّك ثم أريد وهذا كقوله المحدثات في ما سببه الوقف هنا على القديم الفاضل بوقف العهود وجزم في المبالغ
بأنه لا يوكّل عز لدون رد التوكيل وليس ينقل على الظاهر أنه ليس يزل ينقل على عدم زوال ملكه

وشرط الزكوى صحة مباشرته
التصرف لنفسه لاصح
ويعتبرون كونه المرافقة لهم
في النكاح لكن الصحيح
انهما قول صح في الاذن
في دخول داروا بهال هذه
والاصح صحة زكوى بعد
قبول نكاح ومنع في
الاحكام

به سلم الشاهد وهو غير حاصل التوكيل فان قيل الشهادة على الشهادة باستطراد ونحوه بائنة كما سبقت
 فيها ان كان هنا كذلك اوجب بان ذلك ليس بتوكيل كما سرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ بل
 شهادة على شهادة فلان الحاجة قد ما تشبه اذ لا تعلق عمل به بجزالة لما كالمردى عنه بضعاً ثم آخر (د) لا
 في (ايلاه) لانه حاتف بقله الى واليهين لا تشبهوا التباينة (د) لاني (هـ) لانه لا يمين أو شهادة والتباينة
 لا تصح في واحد منهما (د) لاني (سائر) أي باقي (الاعتكاف) لان تشبه العبادة لعلها يشبه الله
 تعالى ولا في أكثر وتعلق الطلاق والعنان لهذا التأليفين (د) لاني (الظاهر في الاصح) لان الغالب فيه
 معنى اليمين لتعاقبه بالسلطان وشدة انص كاليمين والثاني ولحقه بالطلاق وعلمه قال في المذهب واصل سروره
 ان يقول أنت على موكل كذا ثم رآه أو جعلت موكل مظاهر لمنك ولا في العاصي كالتلف والسرقة
 والقتل لان حكمهما بغير منكم لان كل شخص به مضمون بلا امتناع منها فان قيل كيف يجري
 التمسك في التنازع كونه معصية أوجب باله ليس المقصود نفس المعصية بل قرب التكاليف وتقرير
 الخلف فمرا كالتوكيل في الطلاق البسدي ولقد اجمع التوكيل فيما يجري موصوف بالصفة كبيع
 حاضر ليل والبيع وقت الذماء ولا في ملازمة بحال التباين فيمنع العقد بخلافه لو كل لان التبع في
 العقد شرط ملازمة العائد (و) مع التوكيل (في طرفي بيع ودية وسلم ورهن ونكاح وطلاق) منجر
 (وسائر العقود) كالضمان والصلح والابراء والشركة والحرف والوكالة والاجارة والقراض والمضاربة
 والاخذ بالثمن أما النكاح والشراء قبل النص وأما الباقي فبالقبض (والفسوخ) الثقلية كالأبداع
 والوفيق والوصية والبيع والمضمان والشركة والبيع بخلاف المجلس والشرط ويستثنى من التوكيل في
 الفسوخ التوكيل في فسوخ نكاح الزواني على أربع فانه لا يجوز كسراً أما الفسخ الذي على الفور فيستار
 فيه ان حصل هذا لا يصح به مفسر بالتوكيل فكذلك والا لا يصح التوكيل في التفسير قال في المذهب
 وصيغة الضمان والوكالة والوصية بالوكالة جعلت موكل من ذلك كذا أو أحسنك بمالك على موكل
 من كذا بغيره بماله على فلان أو موصيك بكذا (د) في (قبض الدين وقبضها) لعدم المجاهدة
 الخ ذلك أما الإجماع فانما يصح التوكيل في قبضها ولو قبضها كذا كذا لا يستأنف ان يوكا في قبضها اهم
 ولما كان أن يوكيل في دفعها اهم ودارية يصح التوكيل في قبضها دون قبضها اهم الفدية على ردّها كالدفع
 لانه ليس له دفعها اقليم مالها فلو قبضها بغير اقليم مالها كان مفسراً لملكها اذ اوصلت الى مالها
 خرج لو لم يكن من ههنا فالأشوى وعن الجرحى ما يقتضي استثناء العيال كالأول وضبطه اه وهو
 حسن لا مرد في ذلك ولذا كان في المفهوم تفصيل لا مرد (تفسير) اطلاق لصف الدين بمن
 المؤجل قال الزركشي وقد بنى في حصة التوكيل فيه لان الموكل لا يمكن من المماثلة ولا في الحصة
 لو بيعتاه ناهياً للعالم (د) في (الدعوى والجواب) العارية ذلك وان لم ير من انهم لانه محض حقه
 وسواء كان ذلك في مال أم في غيره الا في حدود الله تعالى كما سبقت (وكذا) يصح التوكيل (في تلك
 المباحات كالامانة والاصحاب والاعتكاف في الظاهر) لانها أحد أسباب الملك فبشرائه يحصل
 الملك للموكل اذا قصد التوكيل به والثاني المنع والملك فيه التوكيل لان سبب الملك وهو وضع اليد
 منه فلا تصرف فيه بالتبعية (تفسير) هذا الخلاف خرج قتل زوجه به القوانين كما هو تأويل الجرحى
 كما في أصل الردة ولا يصح التوكيل في الانقضاء ككل الاغتنام فلو كان فيه ما قلناه كان له دون الموكل
 تقليداً لتأنيب الولاية لانه لا يملكه الا بغيره (لا) مع (في الاقرار في الإطهر) بان يقول وكنت لتقرضني
 فلان بكذا فقول الوكيل أقروا عنه بكذا أو جعلته مقرباً لك لانه انما يبرهن حق خلافة قبل التوكيل
 كالشهادة والثاني يصح لانه قول يثبت به الحق فأنشبه الشراء على الاول يكون الموكل مقرباً لا شاعراً ذلك
 بغير ذلك الحق عابه وقيل ليس بمراد لو كان التوكيل بالامر ليس بمراد يحصل الخلاف اذا قال وكنت

وإيلاءه وان وسائر الامانة
 ولا في الظاهر في الاصح
 وبيع له طرفي بيع ودية
 وسلم ورهن ونكاح وطلاق
 وسائر العقود والنسوخ
 وقبض الدين وقبضها
 والدعوى والجواب وكذا في
 تلك المباحات كالأمانة
 والاصحاب والاعتكاف في
 الاقرار في الاقرار في الاصح

[illegible]

بالمد ونحوها من ضرورة ذلك وفي سماع الجائز بين السوف ليقل القروضي على ذلك هذا كما لا
يمكن للجارة والايجاب فيه كرفع وانصره بل يكتفي التمسك من العروض أوما قبله خطا كما
صرح به الماوردي والموقوف واقتضاه كلام الرازي ولو كان برزجه امرأته بل يصح التوكيل
مصرح به في الروضة في باب الدكاك كالمالك في الروضة لم يصرح به بخلاف ما لو قال الزوجي من شئت فقله
بصح كالمصرح به في الروضة في هذا الباب بخلاف الأول فله مطابق ودلالة العلم على إقراره ظاهرة بخلاف
المعاني لادلالته على فردا لثلاثين في صراحة كالدعاء بعضهم (لا) يجب بيان (فقد التفت في الأصح)
فبما ذكرنا من ضرورة ذلك فالتعلق بواحد من ذلك النوع تعضا كان أو شيا ولو قال في التمسك بكونه
في أصل ما يكون منه التفتي يجب بيان ضرورة كبرية أو ثمانية كان يقول من مائة إلى ألفا فله ظهور النتائج
ثم سرع في الركن الرابع وهو السبعة فقال (ويستغرق) في الصيغة (من الموكل لفعا) ولو كانت
(بمقتضى وفاء) وفي معناه الماصر في الضمان (كوكال في كذا أو فوق متعالي أو أوت) وكما في (أو
أقبل ما مضى أو أقبل ما يشترط الإيجاب في سائر العقود لأن النقص ممنوع عن التصرف في مال غيره
البرضاء (فلو قال ربع أو نصف حصل الأذن) لأنه أبلغ مما سبق وإن كان كمال الرازي لا يوجب إيجابا
والفاهو فاقم مقدمه بأنه مبني على قول المصنف حصل الأذن (ولا يشترط الضبول) من الموكل (لفعا)
لأن الموكل بأجرة ووقع بغيره شبهة لأجرة الماعام على هذا لا يشترط في صحة الوكالة علم الوكيل بمادته
فغيره قبل العلم بكيفية مال موثقه فلا يباحه فلهما معا (وتقبل بشرط) فيه كغيره (وتقبل بشرط
في صبيغ العود كوكال دون صبيغ الأبركع واهني) الحافا صبيغ العود بالعقد والعقد بالأجرة
(تقبل) فبشرط على الأول القبول لفعا فيما لو كان لثلاثين من معارة أو مستأجرة أو موصوبة
فوهما لا يحرر قبلها وأخذ في قبضها أو من الموعود له وكل في قبضها التسخير أو التنازل أو الغائب
أشترط قبوله لفعا ولا يكتفي القبل وهو الأصل لأنه استعمله لما سبق فلا دلالة له على الرضا بقضه من
الغير واحد من قوله انقضاء الضبول معنى فله أن كان يعني الرضا فلا يشترط أمضا على الصبيغ لاندلو
أكرهه على بيع ماله أو خلافه وجبته أو نحو ذلك مع كماله الرازي في المطلق أو يعني حصول الرد
فبشرط جزما فلا قبل لأقبل أو لا قبل بطلت فإن عدم بعد ذلك جرحه وحرمان المفهوم لفا كان
فيه فلهما سهل لا يرد وتكتفي الكتابة والرسالة في الوكالة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت كقول
إذا قدم زيد أو جاءه رأس الشهر ففقد كوكال بكذا أو فوات وكيل فيه (في الأصح) كسائر العقود والدال
بصح كالمصنف في الأول بأن الوصية تتقبل الجهة التي تتقبل التعليق وعلى الأول ينفسد تصرفه في ذلك عند
وجود الشرط لوجود الأذن ويذهب أيضا تصرف صاذق الأذن حيث خدعت الوكالة لأن يكون الأذن
فاسدا كقولهم وكنت من أولاد صبيح داري فلا ينهض التصرف بأكاله الزركشي (تقبل) هل يجوز
الانقضاء على التصرف بالوكالة الفاسدة قال ابن الرفعة لا يجوز ولكن لم ينفذه ابن الصلاح وهذا هو الظاهر
لأن هذا ليس من تعاملي العقود الفاسدة لأنه يقدم على تصحيحه (فإن تجزها بشرط للتصرف شرط جانبا)
كوكال في بيع عبدي وبه بعد شهر ففقد ماله ولا يتصرف إلا بعد الشهر ويصح تأجيلها كوكال
شهر لفاذا مضى الشهر أتمم على الوكيل التصرف (ولو قال في التمسك) أو إذا أو مدها (عزالتك فانت
وكيل) فبشرط وفاء وكلكا (صحت في المسلك في الأصح) لو سجد الأذن والتفتي لا يصح لانقضاءها على شرط
النأ وهو التزام العود بالنأ أو أن يوجب جميع التمسك بخلافه كذا في المسلك (و) على الأول (في عوده) وكما بعد
العرل الوجه الثاني أنه يعنى لانه لا يعلق الوكالة بالعلل العزل والأصح فساد التمسك
والثاني لعدم الوكالة مرة واحدة وعلى الأول ينفسد تصرفه للأذن بغيره فله أن لا ينفسد تصرفه إن كرر
عزله فقولهم لثلاثين لثلاثين كان التعليق بكما تكرر العود بتكرار العزل وينفسد تصرفه على الأول بالمراسم

لا قدر الجز في الأصح
وبشرط من الموكل لفعا
بغضض وضاه كوكال في
كذا أو فوضته السك أو
أنت وكيل فيه فلهما جميع
أو أتمم حصل الأذن ولا
بشرط الضبول لفعا وتقبل
بشرط وتقبل بشرط في
صبيغ العود كوكال دون
صبيغ الأبركع واهني
ولا يصح تعليقها بشرط في
الأصح فإن تجزها بشرط
لغيره شرط جانبا ولو قال
وكالك وسى عزالتك فانت
وكيل في صحت في المسلك في
الأصح وفي عوده وكما بعد
العزل الوجه الثاني أنه يعنى

وغير بقوله أنه لا ينفذ تصرفه أن يتركه في غيره من غيره لان المعلق عليه عزل نفسه، إلا أن كان قد قال ان عزل
أو عزلك أحدني فلا يكتفي التوكيد بالنزول بل يجب أن يقول كذا عزلت وكيلي فانتزع، نزول فتنتزع تصرف
فإن قيل هذا لا ينفذ المثل على الوكعة فهو يتعلق قبل المثل لأنه لا يملك العزل من الوكعة التي لم يمسسها
فهو كقولك ان ملكك هذه نفسي من الوكعة ثم هو على ما قيل وهو باطل أصيب بان العزل المعلق اعتباراً
فما به حيث فيه التصرف بل ان الوكعة السابقة على انقضاء العزل لا يما يثبت بل ان الوكعة الناشئة عنها
لا يبع المثل الموقوف قبل انعقادها فان قيل اذا كان تصرفه قابلاً فاد الوكعة لها فائدة معها أصيب
بان الغاية في ذلك استتروا ليدل على ان كان بخلاف الغاية فانه يفسد ويجب أن يكون كمال
الشرط القام في التكاح بفقد العداق الذي وجوبه هو المثل ولزم أن يوزق التكاح (ويجب بان)
أي الوجوه في تعاقب الوكعة (في تعليق العزل) كقولك انما طاشت الشمس فانتعزل ومنه ما ومنه
أحمدان تعصب في طاعة الملك العزل قول بعضه التعليق من الوكعة كما في الروضة كما في الأثر لا يثبت
فيه قبول فاعدا وعلى الأصح السابق ينتج من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كعمل الاستدراج
كان التصرف من قبل الوكعة القام في التعليق عند وجود الشرط لا يثبت

ويعبر بان في تعليق العزل
 (مسئل) الزكيد
 بالبيع مائة البس له البيع
 يعبر بان في البلد ولا ينفذ
 ولا ينفذ في اشد وعمره لا
 يتصل غلبا لبيع على
 أحد هذا الانواع وسلم
 المبيع ضمن

(هـ) فمما يجب على الوكيل في الوكالة المانقة والعقيدة بالبيع لأجل وماذا كرمه وما وإلزام
 للوكالة أثر هذا الحكم الأول المراد منه قصر الوكيل لتفتي المشتري السامع من الوكيل أو الغرض منه كمال
 (الوكيل بالبيع مطلقاً) أي في كل ما يبيع به (أي في البيع بغير نقد البند) دلالة الغرض من التفتي
 عليه فإن كان في البند مقدرات ثم البيع باقاهما ما استمر باقياً لغيرهما فهو كل فإن استمر بالغير فإن
 باع م ما وقع عقداً حديداً كالوكالة الأمام والعزائي (تنبيه) المراد بالبلد بالبيع لأجل التوكيل
 لكن لو سافر بمساكن فباع في بلد بغير إذن وباع فيها بغير إذن فباع (هـ) أن يبيع فيها وقوله معاً القاسم
 على الحال وكان الأول أن يقول بعتك البيع قائم ورنه أن يقول كذا كذا لتيسر بكذا ولا يشعر من
 البلد ولا أجل ولا تعد كقوله في كلامه بعتك الشروح بخلاف البيع المطلق لتيسر البيع به. والاطلاق
 وأما المراد بالبيع لا بعيد (ولا يبيع) (بسيطة) وإن كانا أكثر من التمثل لأن مقتضى الإطلاق
 الحلول لانه المتعلق غالباً (ولا يبيع فاحش وهو ما لا يجهل غالباً) بخلاف البصر وهو ما لا يجهل غالباً كدوم
 عشرة يبيع البيع به ويختلف التمثل كما قال الروابي باختلاف أجناس الأموال فلا تعتبر النسبة
 في التمثل المتعدد ولما قال الرب أبي القاسم والفسرة أن موضوعها في المائة فلا يباع بها في المائة ولا يباع
 إلا بالآلاف في الفسرة آلاف فاصوب الرجوع للعادة ولو باع بغير التمثل ونم وأحب موافقه بزيادة
 بتفاسي مثله البيع لانه ما ورد به ولو وجدنا لأحب في زمن الخيار فالأصح أنه يبرئه الفسخ فإن لم يفعل
 ففسخ كفسخ ذلك في هذا الزمن وعمله كما قال الأذوي إذا لم يكن الرضا بمحاطلة ولا بمقوتها ولا ماله
 وكسبه مراد (ماتة) في التلخيصية وضعت المشتري (فان) خالعهو (باع على أحد هذه الأنواع)
 يبيع على المذهب (د) إذا (سلم البيع ضمن) لتعديه ويسترد من يفي والآخر للوكيل من شاء من
 شترى والوكيل فحينئذ سواء أكل مثلاً أم متعوماً كذا كره الرافعي وإن جرت بعض المتأخرين التفتي بين
 على والمتعوم وقرر الرضا على المشتري وإذا استرد فله يبيع بالأذن السابق كما في بيع العدل الرهن بخلاف
 لو رد عليه يبيع أو يبيع البيع الترد في خيار المشتري وحده لا يبيع غالباً بالأذن السابق والفرق
 لم يخرج من ذلك التوكيل في الأول يخرج من ملكه التاجر إذا خرج من ملكه القول الوكيل أما قبل
 تسليم الامتنان عليه لا مائة هذان (تنبيه) لو قال لم يبيع ضمنه كأنه رنه لكان أولى إذا لم يبرم
 ضمان عدم الصعق فله يبيع بكم شترى بعه بالعين الفاحش ولا يبيع بالسيئة ولا يبيع بغير
 له أو ما شئت أو بما تيسر مع به بالعروض ولا يبيع بالعين الفاحش ولا بالسيئة أو كذا في شترى

بمع بالثبوت ولا يصح بالنقض الفاحش ولا بفقرته الباطل أو بملكه زهوان صح بيعه بالعين الفاحش وبالعروض
ولا يصح بالتسليم وذلك لأن كماله قد قهر في القليل والكثير وبالعنق قهر في التذوق والعرض لم يكن في
الاستعارة لما نزل من حرمانه من عرق القليل والكثير أي بتلك كيف الحال في الحال والأجل (وإن
وكان) في البيع في شراء بجدل يشتر في الشتاء ولا في الصيف يبيع أو (ليبيع مؤجلا وفرد الأجل
فذلك) ظاهر ويحوزان يبيع ذلك الأجل ولا يبر بدهله فإن نقص عنه أو باع حلاله الصبح ان لم
يكن قد مضى على الموكل ضرورة من نقص عن أو خوف أو مؤنة حقا أو نحوها من الأعراض فم إن عين له المشتري
فبما هو كمال الاستوى للمنع اتاه وفسد الحسابه كالمؤخذ مما سبقت في تقدير الثمن (وإن أطلق)
الأجل (صح) التوكيل (في الأصح وحل على المتعارف في مثله) حلالا لما قل على اليهود كما تقدم
في التبرع وإن لم يكن عرف وانما الأنواع للموكل وقد بينهم كلام للتصنيف البطالان في هذه الموهبة وبشروط
الاشهاد في قبضه على عامل القرض وبه صرح القاضي والثاني لا يصح للتعريف القرض بشاؤن الأجل
طولا وقصرا أو قبل يبيع ولا يبر بدهله سنة لتقدير الدين في حله به شرعا كالجزية والدية قالوا أنرا لم ينف
أوله في الأصح أن يهدوه وحل على المتعارف أنه لم ينف اختلاف في المسألة الثانية (و) التوكيل
بالببيع والشراء معا (لا يبيع) ولا يشتري (الفسد) لا (والله الصغير) ونحوه من محاجبه
ولي أن ذلك فيه اشتداد غرض الاسترخاء لهم والاحتياط للموكل وكذا لو قدره الثمن ونهه عن الزيادة
لأن الأصل عدم جواز اشتداد الموجب والقابل وإن اتفقت النسبة ولأنه لو كان لهيب من نفسه لم يصح وإن
لما ثبت الثبوت لا اشتداد الموجب والقابل ولو كان في هذا فلو زوج أو استأجر حدا أو خاص أو دون من نفسه
لم يصح ذلك وهو متفق ذلك منع كمال السابق في الشايع وهو ما صرح به في أصل الروضة هذا لكن صرحوا
في باب استأجره القصاص بخلافه وهو الأوجه ولو كان في طرفه قد نفعه كمنه أنه إن كان بما ساروه
اشتد طرف منه ما هو بهم تركه في إرادته نفسه بناء على أنه لا يشترط القبول في الإبراء وفي اعتناها
والعلم عنها من قصاص أو حقد فقط (والاصح أنه) أي التوكيل بالبيع معا (ليبيع لايه) وسائر
أصوله (وابنه البالغ) وسائر فروعه المستقلين لأنه باع بالثمن الذي لو باع له لاجبي أصح للاتمة
حينئذ فهو كبايع من صدقه أو أئتمن لأنه منهم بالثمن يملكه فلو فرض اليه الإمام أن يولي القصاص من شاه
لا يجوز له فهو يرضى إلى أصوله ولا فروعه وقرى الأول بأن لنا هنا مصادرها وهو ممن للمثل ولأنه
تركية لأصوله وفروعه بخلاف الوكالة (و) الأصح (أن التوكيل بالبيع له قبض الثمن) الحلال إن لم
منه الموكل من قبضه (و) (تسليم المبيع) أن كان مسلما البطلان لم ينع من قبضه لأن ما من مقتضيات
البيع والثاني لا يفسد الأذن فيها وقد مر منه لبيع دون القبض وبمثل اختلاف إذا لم يكن القبض
شرطا فإن كان كالمصرف وعور، فله القبض والقباض فباعا أما إذا كان الثمن مؤجلا ولو حل فوحياتها
من قبضه لم يملك قبضه فباعا ولو قال له أبيع للمشتري من المبيع فسدت الوكالة لأن منع الحق من يشتري
البايع يده عليه محرم ويصح البيع بالأذن وإن قال لا تسلم للمبيع لم يفسد لأنه لم ينع من أصل التسليم
المشتري بل من تسليمه بنفسه ثم ذاق فرق بين هذه وما قبله في الموكل المبيع للمشتري من التوكيل في
الصورتين ونخرج بالبيع التوكيل فيه التسليم فاعلان الثاني لا ينع بالبعد بخلاف البيع
(تبيين) سكت المصنف من حكم التوكيل والشراء وهو كالتوكيل بالبيع فله قبض المبيع وله تسليم
الثمن إن كان مسلما إليه ولم ينع من تسليمه (ولا يسله) أي توكيل البائع للمبيع (حتى يقبض الثمن) ثانيا
التسليم قبضه من المخلط (فإن خالفه من) لتعديه قبضه كآقاله الرافعي وقت التسليم وتبين أنه لا فرق
في عدم الثمن بين المثل والمقترن وهو كذلك لأنه لا يملكه إلا إذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد
المقترن هذا لأنه لا يملكه مختارا فإن أزمه لها كم تسليم المبيع قبل القبض ففي البصر الاشبه أنه لا ينع من دفع

فإن وكاه يبيع مؤجلا
واندر الأجل فذلك وإن
أطلق صم في الأصح وحل
على المتعارف في مثله ولا
يبيع لنفسه ولله الصغير
والاصح أنه يبيع لايه
وابنه البالغ وأن التوكيل
بالببيع له قبض الثمن
وتسليم المبيع ولا يسله
حتى يقبض الثمن فإن
خالف ضمن

حسن (واذا كان في شراء) فهو موصوف بأوصاف كناية تشبه كلام السبعين (لا يشتري عبدا) أي
 يمنع عابه فالتالان الاطلاق يقتضي المسلمة بخلاف حال الفراض لأن المقصود الرخ وقد يكون في
 العيب (فان اشتراه) أي العيب (في النعمة وهو يساوي مع العيب ثالثا فراه وفتح) الشره (من
 الموكل ان جعل) المشتري (العيب) الاضطرر على المالك لتغييره ولا تنصير من جهة الموكيل بل هو
 ولا تال من جهة المالك بخلافه نعم لو اشترى على السلم فلو حقه كمال الاخرى أنه لا يقع للموكل لأنه غير
 المأذون فيه (تنبيه) قوله في النعمة يتوهم أنه اذا اشتراه به من مال الموكل لا يقع له وليس مرادنا بل يقع
 له لكن ليس ليس الموكيل الرضا لا يمكن انقلاب العقول به حال فلا يتضرر بخلاف الشراء في النعمة فلا
 التمسيد أو لا بالنعمة فتوقع المذ كروا خروجه ورد الموكل في عقده الانتصير فعما فقال الموكل الرضا كذا
 لا موكيل ان اشترى في الله فليس كذا (وان علمنا) يقع من الموكل في الاصح لأنه غير مأذون فيه
 سواء أباوى مالا شتره ثم ولا والله في بيعه لأن النسيئة مطالعة ولا تقص في المأذون (وان لم يساو له يقع
 منه) أي الموكل (ان علم) أي الموكيل لتغييره وقد يهرب البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيشترى
 (وان جهله وقع) من الموكل (في الاصح) كذا واشترى بتمسه جاهد لا والشان لأن الذين يبيع الوازع عنه
 مع السلامة بعد العيب كذا (واجاب الاول بان) اشتراؤه يثبت في العيب فلا ضرر بخلاف العين (واذا وقع
 الشره (الموكل) في صرفه) ماله (فليس من) الموكل (والرول الرد) بالعيب أم الموكل فلا المالك
 والضرر لاحق به وأما الرد كسب ماله ماله ولا تأويل فيحق رده لكان المالك رجعا لرضى به ليشعر بالرد
 لكونه مودبا وبقي للموكل فيشترى به أما اذا قال لا يقع للموكل في سورة العلم فبعدم الموكل وسدده فكلهم
 من النقص في المذ كروا وان أودع كلام المصنف صلاة والعيب الطارئ قبل القبض كما قلنا في جواز الرد
 لقوله في الكفاية عن معتضى كلام القاضي أبي العلي وأقره ولورضى بالعيب الموكل وأصر في الرد بما
 اذا اشتراه لو كبل في النعمة ليرد الموكل الاطلاقا في الله في بطلان حال الفراض خلفه في الرخ
 وان رضى به الموكل أو صرف الرد ودعا الموكل لبقائه منه هذا اذا علم الموكل في الشره أو لواء
 وسدده البائع والادفع الشراء للموكل لأنه انشترى في الله ماله بأذن ماله الموكل فاهم رطاه به وبيع
 الشراء في صرف العلم للموكل أيضا أما اذا علم واشترى بعين مال الموكل فان الشراء مع (فرض)
 لغيره البائع الرضا ليس اشتراؤه حتى يمشي الموكل لم يرضا بل يكتفي بغيره ولا يرضى له ولا يرضى له
 على الموكل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضاه به باعتدال بلوغ الخبر به فان خلف الموكل على الذي
 انه لم يرد وان نكل وحلف البائع لم يرد لتغييره بالنعكول فان ضرر الموكل في الصورة الاولى وسدده البائع
 في دعواه انه اشتراؤه المبيع مع فوق الثانية وسدده البائع فكذا ان كان كذا وقع الشراء للموكل في الرد
 نه اذا لم يرضى به عليه في حال الرضا أما اذا لم يحتمل رضاه فلا يلتزم فيه دعوى البائع (وليس للموكل
 ان يوكل ملائذ ان تألفه معاوكل به) لأن المالك لا يرضى به صرف غيره ولا ضرورة كما دعي لا يودع
 (وان لم يثبت) منه ذلك (لكونه لا يحسنه) أولا ياتي به قوله (الموكل) انفقوا من مثل ذلك البعنا
 يقدمه الاستحسان وقضية امتناع التوكيل متوجه للموكل بحاله أو اذ كان خلاف ما هو عليه وهو كما
 قال الاخرى ظاهر (ولو كذا) (الموكل به) (ويجز) الموكل (عن الاتيان بكاه فالذهب أنه يوكل
 فيما زاد على الممكن) غيره لأن الضرورة دعوت اليه فبها لا يمكن بخلاف الممكن وفيه يوكل في الجميع لأنه
 ماله التوكيل في البعض فيكون في الكل وهذه طريقة والشان في الممكن وفي الزائد عليه وهو ان
 والثناء في الكل وجهان ولو كان في ماله غير فلا خلاف في المالك في حال كان التوكيل في حال
 حاله بغيره أو مرضه جاز له الموكل ولو لم يرض به جاز له الموكل في حاله في الطلب وكذا في الجزاء
 به الموكل حاله ولو كان ذلك كناية عن عدم مملوكة فلا يخفى الا انه تنوي (تنبيه) هل المراد بالجزء

والذا وصكه في شراء
 لا يشتري عبدا فان اشتراه
 في النعمة وهو يساوي
 مع العيب مالا شتره به وقع
 من الموكل ان جعل العيب
 وان علم فلا الاصح وان لم
 يساو له يقع منه ان علم
 وان جهله وقع في الاصح
 وادفع الموكل ماله من
 الموكل والموكل الرضا ليس
 الموكل ان يوكل بسلامة
 ان تألفه ماله ماله وان
 لم يثبت لكونه لا يحسنه
 أولا ياتي به قوله ان يوكل
 ولو كذا به رضى الاتيان
 بكاه ماله ماله يوكل فيما
 زاد على الممكن

لا يشور الذباب بالجسج مع بذل البود أو أنه لا يقوم به إلا بكلفة متناهية فيسبحون في النهاية واليسبحا
 أظهرها الثاني كإبراهيم من كلام يحيى في الدنيا وحيث وكله في هذه الأقسام فالتسوية عن حركته بأن
 وكل عن نفسه فالأصح في زيادة الرخصة المنع (ولو أذن) لو كبل (في التوكيد وقال) لو كبل (وكل عن
 نفسك ففعل فالتسوية وكبل الوكيل) فلا بد أن الموكل وقيل له وكبل الموكل وكله قال أنهم غيرك مقابل
 (د) على الأول (الأصح أنه ينزل) أي الثاني (بقره) أي الأول (وتعريفه) بقره أو جنتونه أو عزله
 وكله والثاني لا ينزل بذلك بناء على أنه وكيل عن الموكل وعلى الأول للموكل أيضا من الثاني لأنه
 فرع الفرع كما ينزل بقره وجنتونه (تنبيه) جزم المصنف بأن التسوية وكبل الوكيل وحكما به
 وجه من مع ذلك في أنه عزله أو عزله الوكيل والثالث غير صحيح في المعنى ويخالف لما في الشرح والرخصة من
 حكمه بخلاف في البناء وبناء العزل عليهم كما تقدم (وان قال) (د) (وكل عن) ففعل (قال الثاني وكبل
 الوكيل) لأنه بمعنى الأول (وكذا إن أماني) بأن قالوا كل ولم يقل عن ولا عطف (في الأصح) لأن
 توكيل الأول له أعرف وقع بإذن الموكل فيجب عنه والثاني أنه وكيل الوكيل وكله قصد تسهيل
 الأمر عليه كما قال الأمام أو الثاني لثبته لثبته فاستدل بأنه نائب عنه لأن منية وطرق الأول بأن
 الضام في طرفي حتى غير الموكل كما قاله الماوردي والوكيل في طرفي حق الوكيل (قلت وفي هاتين
 السورتين) وهذا ما إذا قال عن أو أماني (لا يعزل أحدهما الآخر ولا ينزل بالقره) فإنه ليس وكيل
 عنه في الأولى جزيا وفي الثانية على الأصح قال ابن القيم ولو مكنت عن هذا أنهم من التفريع ولكنه
 أو أضافه الأضاح اه ولا موكل عزله أماني (وجبت جواز الوكيل التوكيد) عنه أو عن الموكل
 (بشرط أن يوكل أمينا) رعاية للشبهة الوكيل (تنبيه) ظاهر خلاف المصنف أنه لا يجوز توكيل
 غير الأمين ولو نص له على التمن والمشي وهو كذلك وإن كان فيه استلزام صاحب المال لأمينة استنادا
 من الغير (الآن بين الموكل غيره) أي الأمين فيجب تعيينه أنه أن يوكاله لأنه لا يجوز له أن يوكل غيره
 المدين دون الموكل قال الامتري في ظاهره فخرجه على ما إذا وكره في شره من فاعلم الموكل على غيره
 دون الموكل وقد سبق أنه لا يشترطه فاستثنى هذه المسألة من كلامه ولو عينه فاعلم فزاد في امتنع
 ما به فوكاله كالله الزكشي كتبه فيه الزكشي فلو فسق على الزن هذا كله فحين وكل عن نفسه أمنا الوكيل
 عن غيره كالوكل فلا يجوز وكره أن يوكاله غيره (تنبيه) معنى التعيين بالتعيين أنه إذا علم فقال
 وكل من شئت لا يجوز توكيل غير الأمين وهو كذلك كان يسئل قد قالوا في ذلك كالحاج أن المرأة إذا قالت
 زوجتي من شئت جازت وجهها من فلا كتبه وغيرهم فحياسه قبلوا ولو هابل أولى لأنه غير صحيح ولا خيارها
 وهذا يستدل لأنه إذا وكل فأفادها بدون من المثل لا يصح أو أنه يقرى مع ما ثبت في الخبر حسب ما
 المصنف والتوكيد في التصرف في الأموال حلقه ولو تحصل مقاصد الموكل فيها وهذا ما يفهم من كبل المفسد
 بخلاف الكفالة فلهما صفة كمال وقد تساهل الرأفة كما الحاجة القبول أو غيره وقد يكون غير الكفالة (أصلح
 له أو الظاهر أن الموكل هنا إنما قصد التوسعة عليه بعدم التحين بشرط التقوله بالشبهة (ولو وكي)
 الوكيل (أمينا) في السورتين السابقتين (فلمسك لمعك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) لأنه أذن
 له في التوكيد دون العزل والثاني بترك عزله لأن الأولى في التوكيد يقتضي توكيل الأمينة فافسق ليس
 استعمله فيعزله

(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة التقيد بغير أجل وما يشبهه (قال في بعض المصنفين معين)
 كزيد (أولى زمن) معين كبره الجمعة (أو مكان معين) كسوق كذا (فحين) ذلك أمنا المصنف
 فلا بد بقصد تحريمه بذلك السلطة وربما كان ماله أقصد للشبهة نعم إن دل على تركه على إرادته فالرجح
 وأنه لا غرض له في التعيين إلا ذلك فالتجبه كإلزام الزكشي جولو ليس من ضمير الذين وأما زمان فلا بد

ولو أذن في التوكيد
 وقال وكل عن نفسه
 ففعل فالتسوية وكبل
 الوكيل والأصح أنه ينزل
 بقره والله عز وجل قال
 عن الثاني وكبل الموكل
 وكذا لو أماني في الأصح
 (قلت) وفي هاتين السورتين
 لا يعزل أحدهما الآخر
 ولا ينزل بالقره وحيث
 جواز الوكيل التوكيد
 بشرط أن يوكل أمينا
 إلا أن بين الموكل غيره ولو
 وكل أمينا ففسق لم يأن
 الوكيل عزله في الأصح
 والله أعلم
 (فصل) فيما يجب على
 الشخص معين أولى زمن أو
 مكان معين تعين

ولو قال لا يبيع أو لا يشتري بأكثر من مائة مثلاً فاشترى أو باع بغير ذلك وهو مائة أو دونه إلا أكثر جاز لان مائة
بما أمر به بخلاف ما إذا اشترى أو باع بأكثر من مائة التي هي منه (ولو قال لا يشتري مائة مثلاً بغير مائة
ووصفها) بصفة (فاشترى به مائة بالصفة) المشروطة (فان لم يأتوا واحدة) منها (ديناراً لم يصح
الشراء للموكل) وان رأت فيه ما جاعله الله منظرًا لم يضر ما وكل فيه (وان ساء له) أو وادت بانه
(كل واحدة) منها (فلا ظهر الصفة) للشراء (وحصول ذلك فيما للموكل) حديث عروة عن السابق
في بيع المذق وولاه حصول غرضه وذلك نسبيًا كالقوله يبيع خمسة دراهم فباعه بغير مائة وليس له
بيع احد له ولو لم يشاركه في البيع بل اشترى من ماله على نفسه وسلم ولو كان في بيع ما سلكه بعد البيع
فله ان يأنه في بيع ما رآه مصلحه من ماله على نفسه وسلم ولو كان في بيع ما سلكه بعد البيع
ما هو ماله كصحته كما هو الثاني ويقول ان اشترى في القيمة فله الموكل واحدة بنصف دينار والاخرى الموكل
وبره على الموكل نصف دينار وان اشترى بين الدينارين فقد اشترى مائة بالدينارين فيقال في مائة
ويبيع في مائة بمائة على نثر بق المصنف كما (تنبه) وقوله وان ساء له كل واحد من طرقة
والاصح في زيادة الرخصة ان الشراء ان تكون احداهما فقط مملوكة للدينار ولو لم يشاركه الاخرى والاعتز
بقوله ووصفها بمائة في مائة فان التوكيد لم يصح والمعنى في الوصف ما سبق في التوكيد بشره بعد كما
اشهر به كلام الرافعي هنا قال الاستوى وهو واضح (ولو أمر به بالشراء بدين) أي بدين ماله كما في الشرع
(فاشترى في القيمة بغير الموكل) فله مائة له أمره بعد بغير مائة بدين ماله في التوكيد بغير مائة
وبما لا يبيعه به وبيع العقد للموكل ان لم يصح بالشرط وكذا ان صرح في الاصح (وكذا) لا يصح
(بكمه) وهو فيما اذا قاله اشترى في القيمة وادفع هذا فقهنا فاشترى بغير مائة بغير الموكل (في
الاصح) فله مائة له أمره بعد لا يفسخ بنصف الدينارين بغير مائة بدين ماله في التوكيد بغير مائة
فقد بلى المبيع على كل حال وعلى هذا لا يقع في احد منهما والثاني يقع لانه وكذا بغير مائة بدين ماله
ولو دفع المبيع وقال اشترى كذا أو أعاني فخرين الشراء بغير مائة في القيمة لتناول الشراء لهما ولو قال
اشترى مائة فخرين أو على المشتري وان خالف في ذلك الا ما هو الشئ أو على العاري وقال يبيعني الشراء
بغير مائة الأولى هو الذي اقتضاه كلامهم في الكلام على مسألة الشاء حيث فروا على مقابل الاطراف بين
الشراء بدين الدينارين والشراء في القيمة (ومتي خالف) الموكل (في بيع ماله) بان يباعه على غير
الوجه المذكور فيه (أو) في (الشراء بدين) بان اشترى به بدين ماله على وجه لا يأنه فيه (ففسره
بما على) لان الموكل لم يرض بغير مائة ملكه على ذلك الوجه ولو قال اشترى فلان بالصفة ففسره فهو كشرائه
بدين ماله الغير كما قاله الرافعي في الشرط الثالث من شروط المبيع (ولو اشترى في القيمة) غير المذكور فيه
(فلم يسم الموكل وبيع) الشراء (الموكل) وان نوى الموكل ان الخطاب وقع من قبله انصرف بالنية
الى الموكل اذا كان موافقاً لاداة فان خالف في ذلك (وان ماله فقل البائع) بغير مائة بدين ماله في التوكيد
فكذا) بغير الشراء والموكل (في الاصح) وقلتم صحة الموكل في القبول لانها غير معسرة في الشراء
فأما جهه ولم تكن ههنا الا بغير مائة لم يسم الثاني يعقل العقد لا يصرح بان يباعه على الموكل وقد
امتنع بانه على الثاني (وان نال به) وكان يزيد فقال اشترى به فله ذهب بطلان (أي العقد لانه لم
يعبر بين المتعاقدين بخطاب ولم يصرح في الرخصة ولا أصله بمقابل الذهب وبأنه يفسد هذا التعليل من
ذلك في موافق الاذن وفي الكتابة حكمه وجهه في المسألة وفي الخطاب قولنا بغير مائة بدين ماله في التوكيد
فبطلان صرح جزمًا وبطلان ذلك وان كنت تشترى به بغير مائة فلا يبيع لك فاشترى به بغير مائة بدين ماله في التوكيد
بصرح البائع بغير مائة الموكل بل يباعه فقل بغير مائة فقال المشتري اشترى به فله مائة بدين ماله في التوكيد
(تنبه) فقبضه تالام المصنف عدم وجوب تسبيل الموكل في العقد ومشتق من ذلك مسائل منها اذا

ولو قال اشترى مائة مثلاً بغير مائة
شاة ووصفها فاشترى به
مائة بالصفة فان لم يشاركه
واحدة بدينارين لم يصح الشراء
للموكل وان ساء له أو وادت بانه
واحدة فلا يظهر الصفة
وحصول ذلك فيما للموكل
للموكل ولو لم يشاركه في البيع
بدين ماله في التوكيد بغير مائة
لم يبيع للموكل وكذا
عكس على الاصح ومن خالف
للموكل في بيع ماله أو
الشراء به بغير مائة بدين ماله
ولو اشترى في القيمة لم يسم
الموكل وبيع للموكل وان
جهه فقال البائع بغير مائة
فقال اشترى بغير مائة فله مائة
في الاصح وان قال بغير
مائة بدين ماله في التوكيد بغير مائة
فله مائة بدين ماله في التوكيد بغير مائة
الموكل بدين ماله في التوكيد بغير مائة
يعمل

بشئى لنفسه والعقد وضع معه **(تنبيه)** مستلزم العلم من زيادة من صغيره **(وكان اشرف)**
 به المطالبه ايضا في الاصح كالمطالب الموكلة يكون الوكيل كضامن والموكل كأمين لان العقد وان وقع
 للموكل اسكن الوكيل فربه ونائبه ووقع العقد معه فلذلك يجوز مطالعتهما فاذا غرم وجمع بمغرمه على
 الموكل والثاني لا يطالب الوكيل بل الموكل نعم لان العقد وقع له والوكيل صغيره من وثالث لا يطالب
 للموكل بل الوكيل فقط لان الاثر من وجبه **(واقاض الوكيل بالبيع الثمن)** حيث يجوز له **(وتلف)**
 في بدو وخرج البيع مستحقا ورجع عليه المشتري **يعدل الثمن** **(وان اشرف)** في كونه في الاصح **مستوفى**
 التالف في بدو والثاني يرجعه على الموكل وحده لان الوكيل صغيره من **(ثم على الاول اذا غرم الوكيل)**
(يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غرم هذا اذا لم يكن الوكيل مستوفيا من جهة الحاله كونه لا فلا
 يكون طرفا في الضمان لانه نائب الحاكم والحاكم لا يطالب فكذلك نائبه **(فان المشتري الرجوع على)**
 الموكل ابتداء **ايضا** في الاصح والله اعلم لان الوكيل مأمووم من جهة ودية كبده واذا غرم لا يرجع
 به على الوكيل لان قرار الضمان عليه والثاني لا يرجع على الموكل لانه ثالث تحت يد الوكيل وقد بان فساد
 الوكيل ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والمالك اذا ذكر في مطالب الموكل وجهان **أظهرهما** كمال الاذرى
 مغايرته وهذا الخلاف جميعه بان في وكيل المشتري اذا تلف البيع في بدو ثم ظهر استحاقه **(فرع)**
 وكيل المشتري كوكيل المشتري فطالب ويرجع به المزمع على الموكل **(تنبيه)** **(القبوض)**
 للوكيل بالثمن اذا فسد اضمته الوكيل سواء تلف في بدو ام في بدو موكلا موضع بدو عليه بغير ان يشرى
 ويرجع اذا غرم على الموكل لان قرار الضمان عليه كما مر شرعا في الحكم الرابع وهو بان ولو
 مترجمه بلصل فقال

(فصل الوكالة) ولو يوحد **(ياثر من الجانبين)** أي من جانب الموكل لانه قد يرى المصلحة في تركه
 ما لو كان فيه اولى فوكيل آخر ومن جانب الوكيل لانه قد لا يفرغ فيكون الاثر مضرا به اذا لم يكن
 هذا الوكيل كاله باسناد فان كان بان فقد بانها الاجارة ولازم وهذا لا يحتاج الى اسدائه وان عسدت
 بانها الوكالة وشرط فهم اجعلهم لهم قال الرافعي فيمكن بقاءه على أن الاعتبار ببيع العقود أو بمعاينتها
 وهذا لا يحتاج الى ان تعلم الزو بان وجهين وصح منهم الاول على العادة العامة في ذلك وهو العقد
 كغيره الجوهري في مختصره لان الاجارة لانه تحت يد الوكيل وعلى هذا أيضا لا يحتاج الى استدائه
(فاذا عذله الموكل في حضوره) أي أي بانها العزل خاصة **(ثوخال)** في حضوره **(وذلك الوكالة أو بطلانها)**
 أو انقضاء أو فسخها أو فسخها أو فسخها **(أو أخرجه من المأوى)** من المأوى كل من الانفاط المأكورة
 عليه **(فان عزله وهو غائب العزل في الحال)** لانه قد عذله بعينه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالمالان
 وفداه الى مال الموكل احدهما والآخر غائب **(وفي قول لا ينعزل)** حتى ينفذ المأوى **(حينئذ ينفذ المأوى)** بمن تغلب ورايشه
 كالمأوى وقرى الاول بشان الصالح الكتابة بالتأضي فيعلم الضرر وينقض الاحكام وضاد الانكحة
 وفي ذلك اختلاف الوكيل قال الاسنوي ومفسرنا ان الحاقه في واحدة خاصة حكمه حكم الوكيل اه
 قال امن شيهة ومعه انهاء اثنان الوكيل العام كوكيل السلطان لا ينعزل قبل بلوغ الخبر اعموم قراره
 كالتأضي ولم يرد كره اه **وروي بطريق** ذلك لا يصدق موكله بعد التصرف في قوله كتب عزله لا يصد
 فينبغي له أن يشهد على عزله ولو تلف المال في بدو بعد عزله لم يضمنه ولو لم يصبهلا بمزلة قاله مع باال فان
 أسأله لانه شئى ضمنه كالوكيل اذا تعلق به المأوى تزويج البنية والكفاية خلافا لما يحسنه الرادى من عدم
 الضمان ولو عزل المودع الوديع وهو غائب لم ينعزل حتى يبلغه الخبر وقرى يتمعين الوكيل بان الوديع
 أمين والوكيل ينعزل والعزل يمنع من التصرف ولان قلنا الوكيل باق على امانته بعد عزله كما مر ذكر
 الرافعي في الماربة انه لو عزل المديع المستعير لم ينعزل حتى يبلغه الخبر ولو عزل أحد وكليهما معهما لم ينعزل

وان اشرف به المطالبه ايضا
 في الاصح كالمطالب الموكلة
 ويكون الوكيل كضامن
 والموكل كأمين واذا بان
 الوكيل بالبيع الثمن وتلف
 في بدو وخرج البيع مستحقا
 رجوع ضامه المشتري ولو
 اشرف في كونه في الاصح
 ثم يرجع الوكيل على
 الموكل **(ثالث)** ولا يشتري
 الرجوع على الموكل ابتداء
 في الاصح والله اعلم
(فصل) **(الوكالة جائرة)**
 من الجانبين فاذا عزله
 الموكل في حضوره أو فسخها
 ولو كان الوكيل أو ابطالها أو
 أخرجه من المأوى فان
 عزله وهو غائب العزل في
 الحال وفي قول لا حتى يبلغه
 الخبر

واحد منهم ما شئ به من ذلك في أهله **(ولو قال) توكل** (عزمت نفسي أو دعت الوكيل) لو دفعته أو خرجته
 منها أو دفعه فذلك كالمثلها **(القول)** فلهذا ذلك طبعات كانت صفة الموكل صفة أمرا وقيل إن كانت
 صفة صفة أمر كانت وقيل لم ينزل لأن ذلك الحق والواجب تأشبهه ولو أباح الإمام لعينه فلهذا لا يرد
 المباح له وعلى الأول فلهذا كلف ينزل ذلك مع قولهم لا يرد من فساد الوكيل فساد التصرف ليقوله
 الأول أن يجب أن ينزل أن ينزل ما دون الموكل من المالك في التصرف فلهذا المصنف لم يرد الموكل
 شيئا بخلاف المسئلة للمنفعة وهم لهاته إذا قد تنصروا الوكيل لم يرد ما ينافي عموم الأذن ولا فرق بين
 أن يكون الموكل غائبا أو حاضرا لأنه فاعله قد لا يقتصر على حضوره بل يعتبر بزمانه كالعلاقة قال الأذوي
 ولو لم يكن الموكل أنه لم ينزل نفسه في غيبته وكذا لا ينزل المالك فاعله بغيره فبقي أن يرد له البقاء على
 الوكيل في حضوره وكذا أو أميته على المالك كحاشية في الأذوي **١٤** **(تنبيه)** يستثنى من إطلاق
 المصنف والموكل السيد عبيد في تصرفه قال لا ينزل بهزل نفسه لأنه من الاستعداد الموكل السيد
(وينزل) أيضا **(مخرج أحدهما)** أي الموكل والوكيل **(عن تعلية التصرف)** أي من **(وينزل)**
 وإنزاله عن قرب لأنه لو كان مع الانشغال فادار أمته قال في المالك والمالك أن الوكيل ليس ينزل
 بل تنصروا الوكيل به كالمصنف قال التوكلية وثالثه عزل الوكيل بموته أو إنزاله من وكلة عن نفسه إن
 جهل له وكذا صفة أمه وقيل لأن ذلك في غير التعالين **(وكذا التعليل)** ينزله **(في الأصح)** الحاشية
 بالبنون والثاني لا ينزل لأنه لم يلق بين ولي عايد واختاره السبكي أيضا للأمام وغيره وعلى الأول يستثنى
 الوكيل في رعايته بارتقائه لا ينزل بغيره الموكل كما مر في الحج ومن التواضع أنه لا ينزل بالانزاع وإن خرج
 به عن أهلية التصرف **١٥** **(تنبيه)** لا تنصروا لنفسه في قوله بمخرج أحدهما من أهلية التصرف
 لشكك في التصرف وأما الموكل في التصرف فلهذا هو في قوله لا ينزل منه أو دفعه فلهذا الموكل لا ينزل
 به وينزل أيضا **(مخرج)** من التصرف من ذلك الموكل **(والمبيع)** ويحرم كالعقار موكل فيه لاستحالة
 بقاء المولوية وأما هذه ولولا عداية ملكه لم تعد الوكيله وثالثه خروجه عن ملكه ما وجد أو كاتبه لأنه لو
 بالندم على البيع وكذا الإبراء والتدبير وتعلق العتيق كإحصاء البلقي وغيره وبالرهن مع القبض كما
 قاله ابن كجب قال الشيطان وكذا بمخرج الجارية عن التناحر من أخذ بها يوم ذلك وقال بخلاف العبد
 كما قاله كلام الشجبين وبهم من بعده مثلا وقال العبد كالأمة وأما تدبيره وهو الظاهر المألوف بين
 الجارية والعبد في ذلك وهذه الأمور قد ترد على المسئلة لأن يحصل التصرف لم يخرج من ملك الموكل ولا
 ينزل بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض على البيع وفي عزل الوكيل بطلان الموكل المصلحة الموكل بيدها
 وجهاً وقضية ما في التبعة كما قال الأذوي وغيره لأن هذا إذا كان كإسقاط المصلحة والأخلاق، أنه لا ينزل
 كغيره فبقي كلام الرضا ولو وكل عبد في تصرف ثم اعتقه أو باعه أو كاتبه انزل لأن إذن السيد له
 استقدام كإسلافه لا يرد وكذا العبد له في خلاف الموكل غير بغيره فبقيته سيد أو أخته أو كاتبه فلهذا
 لا ينزل بذلك لكن بمعنى العبد بالتصرف لمن لم يأن له مشغره فيه لأن منافعه صارت مستقطقة **(والسكاز)**
 الوكيل الوكيله كالتسيان لها **(أو فرض)** له **(في الاستحالة)** تخلف أو أنظار المالك أو كلفه **(ابن)**
(ينزل) له **(فان عدم)** انكارها **(والعرض)** له **(القول)** بذلك لأن الجار حيث وجدوا والموكل
 في انكارها كالموكل في ذلك وما أمارة الشيطان في التدبير من بعد الموكل أنه يكون عزلا ليجوز كإقال
 ابن التقي على ما هنا **١٦** **(مخرج)** لو دفعه يصح بعد أو شراره لم يرد على نفسه الضرر والتبع بغيره
 إن ما عالبه بغيره بغيره مع كذا كرم المصنف في نفسه هذا إن لم يكن المشرى كإقراره أو كلفه
 والإمام مع عدمه فإنه ولو أمر أن يشتري بالعبد فوفا فاشترى بغيره جاز له ببيع هؤلاء العبد
 أو أن يردهم بغيره إن فرقه في مفعول وان يصحهم في عقدهم إن كان لاحقا في أمتهما تسعين ولو قال

ولو قال مكررات نفسي أو
 دعت الوكيله التصرف
 وينزل بمخرج أحدهما
 من أهلية التصرف بغير
 أو بنون وكذا التعليل
 الأصح وبمخرج أحدهما
 التصرف عن الموكل
 واستكاز الوكيل الوكيله
 التسيان أو العرض في
 الانشغال ليس ينزل فان
 له ولا فرض انزل

بهم أو اشترى منهم مائة درهم لم يفرقوا الخالق أمراً وقال بعضهم العلم يسع واحد بائع من ألفه ولو أن لا يشتري
 أحد البائعين يباي بالآلاف فإن باعته بالف صح وله يسع البائعين بين الثلث ولو قال له المقلب خذ مني زيد فبات
 زيد لم يملك ما وزنه لأنه غير المعين أو ما لم يسحق الذي على زيد مقلب وزنه ولو قال له أرتي غرامك لم يبرئ
 نفسه لأن المقلب لا يدخل في عموم أمرنا عليه على الأصح فإن قال وإن شئت فقل في نفسه فذلك كما
 لو كل المدون بغيره نفسه ولو قال أعطاني الشراء صح أو لم يملك ما يسع المدين ولو قال له يسع هذا
 ثم هذا الزمة الترتيب امتثال الأمر موكفه ولو وكفه في شراء بولي له ما لم يشتريه من شحرم عليه كاخته
 ولم يعدم أن زبدا وكفه فإن صدق النسب أصرف والاقتلا (وإذا اشتغل في أسلها) بأن قال وكانني في كذا
 فقال ما لو كان كذا (أو مستطابان قال وكانني في البيع فبسته أو التراء بعشرين) مثلاً (قال) الموكل
 (بل) نقدا أو بغيره صدق الموكل بيمينه لأن الأصل عدم الدخول في كذا كذا الموكل ولأن الموكل أعرف
 بحال الدخول الصادر منه وصدور ثلثة الأولى كمال الشارح إذا كان بعد الصرف أماله فلا فائدة في
 المنعومة لأنه إذا دعي عليه فأنكر الموكل أن كذا أنكر فلا حاجة لقولنا القول قوله بيمينه (قوله) قوله
 صدق الموكل بيمينه فيه أسخ لأنه في الأولى ليس بموكل إلا أن يرد أنه موكل بيمين الموكل (ولو اشتري)
 الموكل (بأية بعشرين) بغيرها مثلاً دعي تساو مشرب فأكتر (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء (أو
 فقال) الموكل (بل) أذنت (بعشرة) لا يثبت له أحد منها أو لكل منهما (أو فاقضنا) حلف الموكل
 ثم يتقار (فإن اشترى) الموكل الجارية (ببذل الموكل ومسلم في العقد) وقال المال (أو) لم يسه
 لكن (قال بعد) أي العقد (اشترى) أي المذكور والاولى اشترى بها أي بخاري (المال والمال له
 وصدقه البائع) فيها الداء وأثبت بذلك يمينه (فالباع) (أو يسع باطل) في الصورتين لأنه ثبت تعجبه للموكل
 في الأولى وصدق البائع أو البينة في الثانية أن المال والشراء غير العاد وثبت بيمين له المال أنه لم
 بأذن في الشراء بذلك الغدر فباعوا الشراء والجارية بثلثيها وعلم بما أخذ (قوله) محل البعالة
 فبما ذكر إذا لم يوافق البائع المشتري على مكانته بالقدور المذكور والأجارية بباعة عرف البائع أن
 للموكل شيئاً فيه الطائف التي كان عليه البعني (وان كذبه) البائع في الصورة الثانية فيها قال
 بأن قال إنما اشترى بثمنه والمال كذا ولست وكذا في الشراء المذكور ولا يمينه (حلف على نفي العلم
 بالوكالة) الناشئة عن التوكيل والافواه ليس وكذا في زعم البائع فإن قيل كيف يقيم الحلف على نفي
 العلم والحلف إنما يكون على حسب الجواب وهو أن الجواب بالثبوت وكيف يصح أيضاً الاقتضاه على غلبته على
 نفي الوكالة مع أنه لو أنكره ادعاه في بان المال لغيره كان كاذباً في باطل البيع فبني الحلف على ما كان
 يثبتهما جميعاً بل يكفي التخليف على المال وحده لما ذكرنا أجيب عن الأول بأن تخليفه على الثبوت
 بساكنه مدورا وهو تخليفه على البث في فعل الغير لأن معنى قوله لست وكذا فيما ذكرنا أن غيره لم يكن
 وعلى الثاني بأنه أعاد حلفه على نفي العلم ولو كالة خاصة فلان على خلاف الأصل والمال للموكل بيمينه
 الأصل وهو ثبت بدعيه فلم يتقبل دعواه لأنه لغيره بما يعال به حق البائع (وقوع الشراء للموكل)
 ظاهر أو يسلم إلى البائع الثمن المعين ويرد للموكل بده (وكذا) يقع الشراء للموكل بظاهر (إن اشترى
 في الذمة ولم يسلم الموكل) في العقد بان قوله وقال اشترى له والمال له وكذبه البائع خلف ظاهر
 أنه لو صدقه البائع يعال الشراء كذبه الموكل لا لتلقيه على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير
 الذمة بيمينه وكأنهم سكتوا عنه لأن الغالب أنه إذا لم يسلم الموكل لا يتصور مع ذلك (وكذا) يقع الشراء
 للموكل بظاهر (إن ساء وكذبه البائع في الأصح) بأن قاله أنه لم يملك في نفسه لم يملك ولكن وكذبه
 والوجهان ههنا الوجهان لأنهما في قول المفسر وإن ساء فقال البائع عتلت لم يملك من تعليمها
 (وإن صدق) البائع في النسبة (بما الشراء) لا لتلقيه على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير الذمة

وإذا اشتغل في أسلها
 أو صنفها بأن قال وكانني
 في البيع فبسته أو الشراء
 بعشرين فقال بل نقدا
 أو بعشرة صدق الموكل
 بيمينه ولو اشترى بغيره
 بعشرين وزعم أن الموكل
 أمره فقال يسلم بعشرة
 وحلف أن اشترى بدين مال
 الموكل وساء في العقد أو
 قال بعد الشراء بثلث
 والمال له وصدقه البائع
 والباع باطل وان كذبه
 حلف على نفي العلم بالوكالة
 ووقع الشراء للموكل وكذا
 إن اشترى في الذمة ولم يسلم
 الموكل وكذا إن ساء وكذبه
 البائع في الأصح وإن صدق

بهيمة وان سكت عن تصديقه وتكذبه وقع الشراء والوكيل كإنه يضمن قول المصدق وان سكت فقال المبيع
 بعثنا الخ (وحسن حكمه للشراء والوكيل) مع قوة اطلاقه وكل (يصحب الغاشي ان يرفق) أي بالغاشي
 (بالوكيل يقول الوكيل ان كنت امرتك) بشره يارية (بشر من فسد بشكهايم) أي بالعشر
 (وقوله هو اشترى قبله) بالمتان كان مائة قال له اذن له بشر من ولا بشر المتان المذكور في
 حصة البيع للشراء والبيع ولا تصرف يخرج عن العقد فانه لو قال بعثك كان معناه ان كنت اذننت فاني
 قوله بعثك ان شئت وليس لنا بيع بصح مع التعليق الا في مذهبنا نفي الموكل البيع مع فعله ولا يكون
 ذلك انراوا بما قاله الوكيل لانه بقوله يماري الحاشي للمصلحة وان لم يجب الموكل الى ما ذكره ولم يسهل الغاشي
 فان كان الوكيل صادقا لم يماري الموكل وعلمه بالوكيل الثمن وهو لا يرد به وقد نفي الوكيل فغير جنس صفه
 وهو ان يارية له يديه او قد غشها وان كان كذا لم يحل له وطو حاشي لا تصرف فيها يبيع او غيره ان كان
 الشراء بين مال الموكل لبعاله وفيه مذهبنا الغاشي الى التامان بالغ مع التعليق بالوكيل وان كان
 في المذهب من ماله كقول الوكيل في وقوع الشراء له وذكر المذنب في كماله او ما سألها انه كان كاذبا والشراء
 بالهين انه يكون كماله صادقا كونه قد طهر بغيره من حقه انه قد وجوه على المبيع بخله (ولو قال)
 الوكيل (انبت بالتصرف لا اذن به) من بيع اوه به (واكثر الموكل) ذلك (صدف الموكل)
 ميمه لان الاصل عدم التصرف وبقاء مال الموكل (وفي قول) بصدف (الوكيل) لان الموكل قد انتمه
 فعله تصديقه وعلى خلافه اذا وقع النزاع قبل العزل والا فلا يصدق الموكل فلهذا لان الوكيل غير مالك
 لانشاء التصرف جليله ولو اذننا على التصرف ولكن قال الموكل على ذلك بصدف وقال الوكيل بل بصدف
 فكنتا بغيره من الرجوع وسباني (وقوله الوكيل في تصالح المالك بيمينه) لانه أمين كالمودع فلا بد من
 التصديق المذكور في الوديعة كما اشار اليه الرافعي في كتاب الرهن (تليسه) مودع والمصدق علم
 الضمان ولم يصرح به والا فلا يصدق وكل من يصدقه بقبول ثوبه في التلف (وكذا) بقبول قوله (في الرهن)
 على الموكل لانه اشتهر ولا فرق بين أن يكون بعد العزل أو لا لأنه ان كان بهر جعل ففسد أشهد العين بمحض
 فرض المالك فاشبه المودع وان كان يعمل فلهذا انما اذن العين بقبول المالك وانما اذن المالك بالعدل
 في العين لا بالعين فلهذا لا فرق بين أن يكون قبل العزل أو لا لأنه لا مال في المطلب (وقبل ان كان) وكذا
 (يعين خلاف) بعين ثوبه في الرهن فلهذا يصدق المالك بقبول ثوبه فاشبه الرهن وفرق الأول بان الرهن يصدق
 بالرهن توى بدليل فلهذا يصدق عند التائب بخلاف الوكيل (تليسه) بقبول قوله الوكيل في الرهن
 ما لم يمالأ أمانيه أعان طالبه للموكل فلهذا ما يصدق ما دام الموكل البيعة على قبضه فقال الوكيل ودفعه
 اليك أو تلفه ادعى ضد محولا بقبول قوله في الرهن يصدق بطلت أمانيه بالجر دون تصدقه وهو الجاني تسليم
 ما جبا الى الذي استأجر على الجباية بقبول أيضا (ولو ادعى) الوكيل (الرهن على رسول الموكل) وأكثر
 الرسول صدق الرسول) بيمينه لا يماري بآفته فلا بقبول قوله عليه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) فلهذا
 (على الصحيح) انه يدعى الرهن من لم ياتمه طيق البيعة عليه والناظر في قوله لانه معترف بما رسله وبه
 رسوله كونه فلهذا ادعى الرهن عليه ولو صدقه الموكل على الدفع الى رسوله لم يفرم الوكيل كما قاله الادري
 لانه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض والى التائب في يده لم يلزم المالك الرجوع البسه لان الاصل
 عدم القبض (ولو قال قبضت الثمن) حين يتصور له قبضه بان وكل في البيع مطلقا أو مع قبض الثمن
 (وتواف) في يدى أو دفعته اليك (واكثر الموكل) قبض الوكيل له (صدف الموكل ان كان) الاختلاف
 (قبل تسليم المبيع) لان الاصل بقبضه وعدم القبض (والا) بان كان بصدف المبيع (فالوكيل)
 هو المصدق بيمينه (على المذهب) لان الموكل ينسب الى تصديقه وشبابة تسليم المبيع قبل القبض والاصل
 عدمه وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقبضه والمادى في الثاني في المصدق له ما في الحاشي

وجب صدق الموكل
 لو قيل يصحب الغاشي
 أن يرفق بالوكيل يقول
 الوكيل ان كنت امرتك
 بعشر من فسد بشكهايم
 وبقول هو اشترى قبله
 له ولو قال انبت بالتصرف
 المادون به واكثر الموكل
 صدق الموكل وفي قول الوكيل
 وقوله الوكيل في ثالث المال
 مشبول بيمينه وكذا في الرهن
 وقيل ان كان يصدق فلا يصدق
 الرهن على رسول الموكل
 وأكثر الرسول صدق
 الرسول ولا يلزم الموكل
 تصديق الوكيل على المبيع
 ولو قال قبضت الثمن وتواف
 وأكثر الموكل صدق الوكيل
 ان كان قبيل تسليم المبيع
 والا فالوكيل على المذهب

وجعل من هذه مال المستحق (وكفى المستحق بقضائه بتلك من دين أو عين وسدقة) من هذه المال
في ذلك (فردقه إليه) لأنه حتى يرجع فان سلم إليه الحق فأسكر المستحق وكأنه فان كان حينما
أخذها أو أنه إذا أقيم وسأها إليه فان تلفت طالب بدله من شاه منهما ومن فخر منها لا يرجع على
الاستر لا عثرهم. أن التلزم عجزها فلا يرجع إلا على طاعة إلا أن قصر القاض لها فلتفت وغرم المستحق
القاض لها فانه يرجع على القاض لانه وكل عده ولو كبل عشرين بالنقص وكذا يرجع عليه كالأفراد
أن شرط التمسك عليه أن أشكر المالكين لأن الحق حينما لم يطلب به المستحق إلا عده لأن القاض
فقدولى بزع والمقبوض ليس حقه وإنما هو مال المدينين وأخفوه فله استرداد. من القاض أن كان يتأخر
لأنه مال من طاعة وقد تلزم به وإن كان تالفاً فان كان يتأخر بما لم يفرمه ولا عثره مع ذلك كان مخرج
بشدة في دعوته لم تكن كسائر فرض السنة والأجل مطالبته والرجوع عليه بما جازعه ومما كان
أوعينا وقد علم من هذا التمسك أنه لا فرق بين أن يكون فلولي بدنياً أو جازعاً يجوز له دفعه عند التمدد في
وأن يفرقه بعض التمسك من من سدد نفسه بالدين ولا يقال أن ذلك تصرف في ملك الغير بقوله إذا غلبت
المان في ذلك كدنية (والله أعلم بالبره) الدفع إليه (الأيدينية هي وكأنه) لا احتمال أن أسكر المستحق لها
والأمر بنى الثاني فيه قولنا أحدهما هذا هو المخصوص والثاني هو مخرج من مسئلة أو أن لا يسأله
بلوه الدفع إليه بلا يئنه لا عثره باستحقاق الأخذ (ولو قال) من عليه دين (أحادي) مستحق (عليه دين)
به وقيل في المرولة (وسدقة) في ذلك (وجوب الدفع) إليه (في الأصح) لأنه اعترف به استحقاق الحق إليه
والثاني لا يجب الأيدينية لا احتمال أن أسكر صاحب الحق المرولة (عليه) هذا المجل الحق إلى كونه
المركل الركالة كشكراً فالأصل لا يفتي أن المانع مصدر القاض على أن سائده ساربه بالمرولة وأن المستحق
تمام فيها أنه سددت في ذلك كمالاً شيعتاً أن لا يرجع على القاض فخالص المرولة أو كماله في ذلك (فان
وإن قال) من عند مستحق أسدقه (أما قوله) المستحق فخر كنهه كما يقيد في الكتابة أو هو على أو وصفي
له منه (وسدقة) من عند الحق في ذلك (وجوب الدفع) إليه (على المذهب والله أعلم) لأنه اعترف بانتهال
الحق إليه والأمر بنى الثاني فيه قولنا أحدهما هذا وهو المخصوص والثاني هو مخرج من مسئلة
الركل السابقة لا يجب الدفع إليه الأيدينية على أو لا احتمال أنه لا يرثه إلا أن لم يمانه ويكون لمن موته
شكلاً وإذا سلمته ثم نأه المستحق جازعاً فخره رجوع الغرم على الوارث والوصي والموصى له بما دفعه إليه المسم
لشبهين كالمسهم بخلاف مود الوكالة لا رجوع فيها في بعض مودها كما سألته سدقة على الوكالة وتكاد
المستحق لا يرجع أم يدفعه مود الوكيل لا احتمال أنه وكاه ثم يجد هذا بخلافه (خاتمة) لو صدق الوكيل
بقض دين أو استرداد دينه ونحوه مدعى التسليم إلى وكيله المنكر لذلك لم يفرم للوكيل مدعى التسليم
بقرنه الأشهاد ويطرحه الوكيل بشهادة الدين الأشهاد حيث يفرمه الوكيل بأن الوكيل يلزمه الانتساب
للموكل فإذا فرقه فمخلاف العرب ويجوز عقد النكاح والبيع ونحوهما بالمادة على الوكالة به ثم
بعد الدفان كذب الوكيل نفسه لم يفرم وإن اتفق من وقع العقد له لأن له حقاً له موكل الآن بقيه من
وقعه العقد يدينه بأدوائه لم يكن بأدوائه في ذلك فبوزنه

• (طلب الأقرار) •

هو إتيان من قولهم فرائض جبرقوا إذا ثبت ونسراً الخايع حتى ثابت على الخبر فإن كان يعنى
أنه على غيره مدعى أو غيره على غيره فشهدته إذا كان حاسماً أن اتفق شياً عاماً فان كان عن أمر
موجب فهو الولاية وإن كان عن حكم شرعى فهو القنوى وصحى الأقرار اعترافاً أمراً والأصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى أنفرتم وأنشئتم على ذلك أسرى قالوا أقروا وقوله تعالى كوفوا بيمينكم بالقسم
شهد بيمينه ولعل أنفسكم قال المفسرون شهداء المرة على نفسه هو الأقرار ونسب المحققين أقروا باليمين

وجعل وكفى المستحق
بقضائه بتلك من دين
أو عين وسدقة قوله
أيهما فلا يجب له لا بلوه إلا
يستهلى وكأنه ولو قال
أحادي عليه وسدقة وجب
الدفع في الأصح (قلت) وإن
قال أما قوله وسدقة وجب
الدفع على المذهب والله أعلم
(مطلب الأقرار) •

الى امر ان هذا فان اعترفت فارجعها الى القاس لا الى القاسم الشاهد على الاقرار فلا ينقبض الاقرار اول
 واجهت الامه على المواقف وارجعها او بعه مقروصه وصيغه مقروصه وقد بدأ المصنف من الاول
 فقال (بعض من معاني التصريف) وهو للكتاب الذي لا يعرب له وبه تعرفه ايضا للاخبار وان لا يكتبه
 الحسن ولا الشرح على كتابي (و) على هذا (اقرار الصبي والمجنون) والقصي عليه من زوال عقله به ذكر كسرب
 دولوا كرا على شرب خمر (لاغ) لاستناع فسرهم وسأني حكم السكران ان شاء الله تعالى في كتاب
 العتال (نبيه) الامل ان من قد روى على الاكثه قدر على الاقرار ومن لا فلا واستثنى من الاول اقرار
 الوكيل بالتصرف اذا اذكر بالوصي فلا يفسد وان امكنه انما هو من الثاني اقرار المرأة بالنكاح
 والمجهول بغير بنيه او ربه وبسببه والمفلس يبيع الاعيان والاعمى يبيع وخمره والوارث يدين على مورثه
 والاربعه بانه كمن وهب وارثه وقد مر في الصفة فكل من هؤلاء يصح اقرارهم بما ذكره ولا يكتفون انشاء
 قال ابن عبد السلام فلو لم يكن من ذلك الاقضاء ملك الاقرار هو في الظاهر لما في الباطن فبالعكس أي لانه اذا
 ملكه باطنا فهو ملكه فبالسبب ان يقر به غيره (فان ادعى) القاصي أو الصبي (البالوغ بالاحتمال)
 أو لادعائه الصبي بالحيض (مع الامكان) له بان كان قد من بعضي البالغ وقد مر بيان زمن الامكان
 في بابي الحيض والآخر (مدق) في ذلك لانه لا يعرف الامن بجهته والاراد بالاحتمال الاثر الذي يفتقاه أو تمام
 (ولا يضاف) عليه وان ارض ذلك في حقه ومنه فادعى حقه عليه لانه لم يملكه لانه كان سادقا فلا
 حاجة الى العين والافلا فانه لم يملكه لان عن الصبي غيره مدعى ولو لم يملك غير مدعى من المقاتلة وادعى البالغ
 بالاحتمال وجب تحليفه انهم لم يملكوا له شيء فان لم يحلف لم يمسأأ فان قبل هذا الصورة تشكل على
 ما قبلها اوجب بان السكالم في بصره في وجوده البالغ في الحال وفي هذه في وجوده في بعض لان صورته
 ان يزارع الصبي بعد انقضاء الحظر في بصره حال الحظر لكن بشكل على هذا المطلب اتيان اسمه في
 الذوقان فانه يعتدب والاول في الجواب بان اذ شئني ان يقال ان لم يرد مرادة غيره في حقه ككتاب الصبي
 اول يثبت له استحقاقا ككتاب اتيان اسمه في الله وان لم يحلف والاحلف واذا لم يحلف فليجزم اذا اقام عليه
 بيلوغة قال الامام فالظاهر ايضا انه لا يحلف على أنه كان بالغا حيث لا اذا حكمنا بوجوب قوله فقد اتمت بنا
 انهم ومنه خبايتها وافر الى القاس في الشرح الكبير وجزبه في الشرح الصغير من غير عز (وان ادعى
 بالنسب) بان قال اسكنه شخص عشرة سنة (طوابيئة) عليه وان كان غير ذلك اسكنه ولو اطلق
 الاقرار بالبالغ ولم يدين نوعا في قصده وجهان في خاتمي القاضي اوجههما كما اختاره الاذري
 الاسم فصار أي ان امكن والا فالتبوك وكذا اذا اطلقت البيعة فان قالت بالنسب فلا يدين بيان قدره وان
 البالغ به فتكلف فيه بيه عليه حتى ولو اقر الرشيد بالاطلاق ما لا يفسد قبل كالمواثيق به بيه ويحكم كاجتهاده
 الباقين اذا لم يكن على وجه الاستعاضة من الجور عليه فان كان كذلك فليقتض فلا يكتفه (والسبب
 والقاس - بق حكم اقراره) في بابي الغرر والخليس ومثل يدين اقرار القاس بالنكاح وهو مبول
 بخلاف السبب فلا يقبل وبسبب اقرار السبب على مدعى كالرشيد فلا يارسله من جانبها والقرين
 اقرار السبب هو السبب بذلك ان اقرارها تحصل مال في اقراره تخوته (ويقبل اقراره بقرين بوجوبه)
 بكسر الجيم (عقوبة) كمنه اص وشرب خمر ولو لم يقره بالنسبة الى الفطع بعد التهمة في ذلك لان النفوس
 مجتنبه على حب الحياة والاحتمال من الاكام وروى ان طلقا صيدا باقراره ولو عطا مصق الغصان
 على مال اعلق برؤية العبد وان كذبه السيد (قائمة) لا يصح الاقرار على العسر الا اذا وفي اقرار الوارث
 وارث آخره صاحب التهمين مال السرقة في ذمتهم لم يصدق السيد بيمينه بعد التهمين بيمينه فان
 صدقه اشد للمال كان باقيا لا يبيع في الجنابة ان لم يطمع السيد ولا يتبع بعد التهمين بيمينه فان
 اذا لا يجمع العتق بالزينة مع التعاقب بالزينة والاصح عليه فيما قبل اقراره والا فلي سبب لان الزينة

بعض من معاني التصريف
 واقرار الصبي والمجنون لاغ
 فان ادعى البالغ بالاحتمال
 مع الامكان صدق ولا يحتاج
 وان ادعى بالنسب طواب
 يدينوا الله والمفلس يدين
 حكم اقراره ما قبل اقرار
 الرقيق بوجوبه

المدة اقرب الى المال منه فان قال المدعي في بيعة تقبل تسع الدعوى عليهم الانتفاء التهمة وهو مائة في الروضة
 هنا عن اليهودي والراجح انما لا تسع على المبيع كما في الدعوى فيه عليه الاستوى وغيره وسأخى ثم قبض بانه
 بيان وان اقر من نصفه من اليمين اتلفه من نصفه ما اثر بالتلف ولا يتقبل اقراره على سبعة الا ان اسدقه
 فيعقل انصفه ما اثر به بغيره الرقيق والتلف كما قال شيخنا ان ما لم يضمنه في نفسه الرقيق لا يجب تأجيل
 المالبة به الى العتق لانها انما اتحت في كمال الرق لعدم ملكه واليهض ملكه (ولو اقر بدين جناية
 لا تجيب عقوبة) أي إذا أقر بما يشابه الخطأ والعيب والتلاف (فمكذبه السيد نهى عنه
 دون رقبته) للتوبة يسع به اذا عتق أما ما لو جيب عقوبة فربما أوفد ماص في تعلقه رقبته أحوال
 أظهر «الاعتقاني أبنا قال الاستوى واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذكره غيره من تأجيل
 بقوله فكذب أي أرسكت عما إذا مسدده فانه يتعاقب رقبته ويبيع بالربك مره وتاولا بانبات لم يسدده
 باقل الاسمين من رقبته وقدر الدين فإذا يسع أو فدا ما السيد وقدر من الدين نبي لا يسع مجازا دعى فجمعه
 اذا عتق لأنه اذا ثبت التعلق بالرغبة فكأن ملحقا للعصية (تنبيه) لا يتقبل اقرار السيد على
 اوجبه بموجب عقوبة ولا بد من معاملة يتقبل اقراره عليه بدين جناية ويتعاقب رقبته ولو يسع وبقي أي لم
 يملأ به بعد العتق وقد مدته لسرطان الرقيق بعد العتق بالتلاف مال لغيره قبل حقه ثم مدته السيد
 فان ثبت بالبيعة أنه كان حتى زام السيد الاقل من قيمة الارض والدعوى على الرقيق مجازا عتق بدينه كدين
 معاملة لا تسع كالدعوى عليه بالتوجه (وان اقر بدينه لماله لم يتقبل على السيد ان لم يكن ما ذوقه في
 الضمان) بل يشاق بضمنه يتبعه اذا عتق وقد مدته السيد من ماله بخلاف الجناية (د يتقبل
 على السيد ان كان) «أذوقه في التوبة لقدومه على الانتشاء (ويؤدى من كسبه وما يبدى) تجامر
 في بابه نعم لو كان لأذن اشترى ثم انقضى أو اقر بما لا يشاق بالتجارة كالقرض فلا يتقبل على السيد
 لان الأذن لم يتناول ذلك (تنبيه) يحل قبول اقراره اذا لم يجبر عليه السيد ولو اقر بعد اطره عليه بدين
 معاملة أو أضافه الى الأذن لم يتقبل اشانت فان قبل ان اقر المفسر بعد التجري حق للمرما مقبول لانه كان
 هنا كذلك أوجب بان اقرار العبد يؤدى الى فوات حق السيد بخلاف غرامة المجلس اذ يفي لهم اباقى
 في ذمة المجلس ولو ملق الاقرار بالدين قبل اطره عليه لم يتقبل على السيد ويحل كما قال الاستوى وغيره اذا
 تعدت مراجعته فان أمكن شروجه وقد ذكر المصنف في الروضة هذا الاستدراك في اقرار المجلس وهو
 للتبعض ثلثا واقرار المكاتب في البلدان والمال كالحرو يؤدبه مما في يد فان جبر نفسه لاداله وهو
 معاملة يؤدبه امده حقه واوش بجنايته فدر بته تؤدى من يده (ويصح اقرار الرقيق مرض الموت
 الاجنبى) بحال عينا كان أو دينا كاترا أو تصحيح ويكون من رأس المال بالإجماع بخلافه الغزالي ولو أراد
 الوارث تخفيف المقررة على الاستعانة لم يكن له ذلك كما حكم ابن الملقن وأقره (وكذا) يقبل اقراره
 (وارث على الذهب) كلاجنبى لان الظاهر لم يمتنع لانه انتهى الى حله بعد فقها الكاذب ويؤبى بها
 المجازى قول لا يصح لانه منهم بجرمان بعض الورثة والمال بقى الثالث التلصص بالقبول ويجرى الخلاف
 في اقرار الزوجة يقبض سواها من زوجة مرض موتها وفي اقرارها لو اقرت بهيمة اقبض الله في سال يمينه
 (تنبيه) «الخلاف في الصفة وأما التورم عند تعدد الحرمان لاشك فيه كمرح به جميع منهم الفقهاء في
 قتال به وقال انه لا يتقبل له وله أشكاه واذا ادعى حقيقة الورثة على المهرلة أنه لا حقيقة لافراخ وروهم له
 فاحلف أنه أقر بالحق لازم كل من لا اقراره قطعه أن يخلف فان نكل حلف بقاء الورثة وقامه ولا
 يشكل ذلك بما تقدم من ابن الملقن لان النعمة في الوارث أشد منه على الاجنبى ولذلك اشتراط الرواى في مذهب
 مالك وهو انه ان كان منه ما لم يتقبل اقراره أو انقبض قال الأوزعى وهو قوى وقد يغلب على القلق بالقرائن
 كذبه بل يعطيه في بعض الاسواق فلا يتبعى أن يخشى الله أن يغنى أو يفتنى بالهبة دائما وان ساعدته

ولو اقر بدين جناية لا تجيب
 عقوبة بمكذبه السيد نهى
 عنه مدون رقبته وان
 اقر بدين معاملة لم يتقبل
 على السيد ان لم يكن
 ما ذوقه في التجارة وقبيل
 ان كان يؤدى من كسبه
 وما يبدى ويصح اقرار
 للسريش مرض الموت
 الاجنبى وكذا لو اقر على
 المذهب

الحلال الشلعي والاصحاب ولا شك فيه اذا علم ان هذه الحرمان لم تأخر في الاستحقاق الاثر و...
 بيت المال قالوا به امتنا في هذه الاصلو لفساد بيت المال له والبال في الاقرار بالمال اما اذا
 في كساح او غنوة فبعض جزيا وان افضى الى المال بالغنى او بالوقت قبل الاستبطله اضعف النعمه (و)
 ان في حصة بدين (انسان) (وف مرئيه) بدين (لا تحرم بضم الاول) بل يسفلون كالموتى بالدينه
 (ولو ان في حصة او مرضيه) بدين لانسان او ثبت يمينه (واقر وانه بمعدومه) بدين (لا تحرم بضم
 الاول في الاصح) لان اقرار الوارث كاتر اقرار الوارث لانه خطبته فكذلك اقرار بالدين والاثني بضم الاول
 لان بالوث اعان بالمر كفا ليس للوارث صرفه حصه قال الشافعي ولو اقر الوارث لمشاوكة في الارث وهذا
 مستقر فان كزوجا وان اقر له بدين على ابيه وهي صدقة لمشاوكة بسبب ثقتان الدين مع مصحاب الدين
 لان الاقرار صدق من عاينه فان في سببه اثمان فعدلت عاينه فيها كعمله بان الاقرار في الكل اه
 (فروغ) (و) اذعي انسان على الوارث ان المورث اقره بدينه مثله مثل ما واثق بان له عاينه دينه
 مستقر ما وصدق الوارث مدعي الوصيه ثم مدعي الدين المستغرق او بالعكس او صدقها مع اقرار الدين
 كالموتى بالدينه ولو اقر الميراث بش لانسان بدين ولو مستغرقا ثم اقر لاخر بدين فمدها معها ككساح لان
 الاقرار بالدين لا يقتضي جبراني العيين بدليل فلو تصرفه فيها بغير تبرع ولو اقر باعثا في ائجه في الاصح
 عنق وورث فن لم يصبه فيه او باعثا في الصدقة وعليه ديس مستغرق اقرته حتى لان الاقرار انما يار
 لا تبرع (ولا يصح اقراره) بما اكره عليه لقوله تعالى الامن اكره وطلبه ملحق بالاثمان جعل
 الاكره مستقلا حكمه السكر لثبوت الاول ما عدا وصورة اقراره ان يضرب لغيره بدينه بدينه في
 الفضة فاقترال الضرب او بعده لثبوتها اقرب لانه ليس مكرها لالاكره من اكره على شيء واحد وهذا
 انما ضرب بالصلفي ولا يتحصر الصدقة في الاقرار ولكن بكرة الزامه حتى يرجع وبغير ثباته بالدينه
 وقبول اقراره حال الضرب بمشكك لانه قريب من المكره ولكنه ليس مكرها وعاله عامر ثم قال وقبول
 اقراره بعد الضرب عليه نظرا في طلبه على نفسه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذعي والاذني هذا الزمان
 بانهم من بينهم بغيره اذ قبل اول نحوها ما فبضر بونه لغيره بالحق وبر ابدانها الاقرار بما اذاعه نفعه
 والاصواب ان هذا اكره سواء اقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لم يقر بذلك الضرب ثانيا اه وهذا
 منين ثم سرع في الركن الثاني فقال (ويشترط في القرض أهلية المستحق المقرب) لانه يشترط في صدقها
 وصدق محفل وجه لا يخرج ما اذا اقرت المرأه بصدقاتها حسب النكاح لغيرها او الزوج بدل الخلع عقب
 انما المغير او انما عليه بالارض حسب استحقاقه لغيره لان مدق هؤلاء غير محفل فان قبل الاقرار في
 هذه الامانة غير مستقيم فان النعمة والحكومة والمهر الواجب عن وطء شبهة واذن الخمر كذلك اوجب
 بانهم لوجبة الى الثلاث فالحكومة ترجع الى الارض والتمه والمهر الواجب عن وطء شبهة يرجع الى
 الصدق وانما اكره من عدم جهة الاقرار بأجرة بدون الخمر فنوع فان الخمر محفل ان يكون فدا حربه
 قبل ذلك ثم وكما المستاجر ابارة فله ولا فرق فيما ذكر بين الدين والدين حتى لو اقر على صدق اقره هو
 او غير مصنفه بدين او دين لم يصح اذ اخطأ الاستحقاق لم يشترطه الا في الحال ولم يجر بينهما ما وجب
 للمالك (فالقول هو الدابة) اولناية فلان (على كذا قلن) لانما ليست أهلا لا صدقة في ثمنها غير
 قابلة لذلك في الحال ولا في الاكره ولا بتصورها فاعلى السبب كالبيع ونحوه بخلاف الرقبة كالماتن
 ثم لو اضافه الى يمكن كالاقرار بعمال من وصية ونحوها تصح ثمنها المارودي ويحصل المملكان كقوله
 الاذعي في المملوكة اقلها اقر بغيره مسيلة فالاشبه الصلة كالاقرار بغيره ويحصل على أنه من غله وقف
 عليها او وصية لها وبه صرح الروياني واخصى كلامه لانه لا خلاف فيه (فان قال) (على) (بسم المالك)
 كذا (وجب) لانه اقر للمالك لثمنها وهي السبب اما بجعلها عليها وانما باستيفاء منقطعها بآثاره او حسب

ولو اقر في حصة بدين وفي
 مرضه لا تحرم بضم
 الاول ولو اقر في حصة او
 مرضه او اقر وانه بعد
 موته لا تحرم بضم الاول
 في الاصح ولا يصح اقرار
 مكره وبشرط في المقر له
 أهلية استحقاق المقر به قال
 قال لونه الدابة على
 كذا فافو فان قال بدينها
 لما اكره اوجب

البائع اذا كان البائع برث بغير الولاء كان كمن اذاع العبد لم يرث ولم يكون الحكم كالميراث يكون وارث بغير
الولاء كما انشاء العبد بال وصح به بالبايع ونفسه ولو مات العبد قبل قبض المشتري له استرد الثمن من
البائع ان كان سلمه ولا يبايعه اليه ان لم يملكه لانه لا حرية في بيعه ويختلف البيع قبل القبض
بمختلف ما لا يشتري من بيعه عا. فثبت قبل قبضه فانه يلزم المشتري ان يملك العبد حتى يملكه بالانفاق
ومعقه وقع قبضا ولو قال له حر وأطلق استغفر فان تعذر غسل على العبد الاصل. (فروغ) لو افر
بعد في يده لزيد واقر العبد له لعمرو وسلم لزيد لانه في يده من سفره لاني بنفسه فان اعتذر بزيد فولاؤه
له لان الولاء لمن ائتمى وهذا كسلبه الحلال بعد عتقه لعمرو ولا يفرار منه بكن له اولا لان العبدان
الا كسب فرع الرق ولم يشترط ان اقره بما عاقل الزواكشي الثلث يتكبرون الا كسب منه فذا
العقبى ولو افران عرا غصبه بعد ان زيد ثم استغفر من حر ومع الشرع لم يستأنف العبد كسب استغفر
الحر وانسده زيد ولا يثبت للمشتري ان يبايعه كماله الامام لانهم انما يبايعون لمن يطلب الشراء كما
اشبهه اوسمانيه ولو افر بغيره امة بغيره فاستأجرها لزمته الاجرة ولو نكحه الزنى المهر وبيع له في الاولى
استغفر اياه بغير رضا ولا ولاء في الثانية الا لانه كان نكحها بالثمن لو سدا عتقوا بالولاء كان قال انت
اعتقها او بغيره كان كان اياه قال الماوردي وسواء ما حل له الامانة لا اعتق بغيره ولو قال السبي
وغيره وينبغي ان لا يصح الآن يكون من غل له الامتلاء اولادها يسفرون كما هم اه وهذا والظاهر
ورث يدهما اثنى به شقي فمن اوصى بالولاء استأجر ثمنه ما وفاته في الوارث فلا يفر من زوجة يبايع من الغرماء
المذكورة في تزويج الامانة المذموم له ان يزوج من امة من حر في بيان الاقرار بالجهل بغير (وبمع
الافرار بالجهول) سواء كان ابتداء امة حر او امة من دعوى لان الاقرار بالخبر عن حق سابق والاشي بغير
منه فبالاثر ولا يخلو الاخرى اما الجهول به اولا بونه مجهول بوضعية وشعرها واظهر ذلك ويختلف الانسان
حسب لا يفتقد من الجهول له اعتبارا لا يفتقد له التزوج وتحرر زكاهن الغرماء والسير والتميم كعبد العبد
في معنى الجهول (قالا قاله على تبي ابل تصبر بكل ما يقول) وهو كمال الامام ما يبدع مدعا او يقع
موقعا من جلب يقع او يقع ضرر وان اقر به الاخرى (ونقل) كقولني لصفى لعم الشئ عا به فلو
امتنع من ان تصبر او فصره ولكن لو زرع فيه فقد ذكره المحدث في ائنه الفضل الذي بعد هذا (ولو سدا
بما لا يقول) اى لا يفتقد مالا (لكنه من جنسه كسبة مختلفة) او يقع بالقبض او بوضعية فستة اوجوزة
(او) دمره (بما) لا يقول لكنه ليس من جنسه (بكل اقتناء كسب عتق) لصدقه او قابل لصدقه
(وسرجين) وهو الزيل وكذا بكل بغيره حتى كالتوبة بظاهر بالبايع وغيره (قبل في الاصح)
اصدق كل منهما بالشي مع كونه بغيره بغيره اشد. ويجب دمه والاصل برائة فتم من غيره والا لا يثبت
فبما لان الاول لا يفتقد له فلا يصح التزائم بكامة على والثاني ليس بحال وظاهر الاقرار بالمال (تبيه)
لو قال بدينه علم فعتق ليشل ما رزقه وكاب الماشية ونحوه فكيف يلزم من قوله يدها لا يثبت في كتاب لا تقع
به ولو لم يصر بغيره فلو صدق اورد ودعة قبل المير (ولا يثبت) نفسه (بما لا يفتق) اى يفتق
لا يثبت اشتقاق (تكرير) وكاب لا يقع فيه من سدا ونحوه وبل لا يظاهر بالبيع ومنه لا يثبت اكلها
وغيره بغيره اذ ليس فيها حق ولا اختيار ولا يبيعها فلا يصدقها قوله على وقضية التعليل كما
قال الاستسوي وغيره. يقول نفسه بغيره بغيره فلو كان المير له فبما لان على غاصمها وداهه اذ لم
بظواهره ولو لم يصر بغيره لا يثبت اكلها فتنظر قبل كل وجه الامام خلافا للقاضي ولو قال بدينه له عتق
شئ او عتق منه شي ما يصح تفسيره بما لا يفتق اذ ليس في المظنة ما يشرع بالتزام حتى اذا نسب لا يفتق
التزاما وثبوت مال وانما يفتق الاستدقار بخلاف قوله على وزجها استشكل ذلك بان الغصب هو
الاستيلاء على مال الغير اوسق الغير فكيف يثبت تفسيره بما ليس بحال ولا حق (ولا) يثبت تفسيره ايضا

وبمع الاقرار بالجهول فاذا
قال له على شئ قبل ما يصره
بكل ما يقول وان فعل ولو
لم يصره بما لا يقول لكنه من
جنسه بغيره فستة اوجوزة
بكل اقتناء كسب عتق
وسرجين قبل في الاصح
ولا يثبت بما لا يفتق
وكاب لا يقع فيه

درهمه او ربع درهمه اوجره) اوسكه (لزم درهم) لان كذا بهم وقد قسمه درهمه والحب فيه باجر
على الفيز والرفع على أنه صنف ميزان أو بدل كفاؤه الاسنوي أو خبره من كذا كفاؤه خبر وقال
السبيكي انه حق وقال ابن مالك وأما خبري والفقهاء والرفع غملاً لأنه لم يسمع من استقام والجرجان عند
البصر بين وهو لا يؤثر في الافرار كذا يؤثر في الملائق ويخبر والسكون كالجرجان كفاؤه الرافعي ووجهه بأنه أدون
من المرفوع والتسوية لا تتأخر في أنه يلزم درهمه أدونه فعمله عليه لا يستلزم اودنه فان قيل ينبغي ان
يلزمه عشرون في حال التصب كالجرجان لأنه أقل عدده من جرجان مصبوب أجيب بان الاقرار لا ينبغي على هذا
لما أخذ والا لزم في سائر الجرمات لأنه أقل عدده من جرجان مصبوب ولو لم يكن به أحد فان قيل في حال آخر ينبغي
أن يلزمه بعض درهمه كالجرجان وتقدر كذا من درهمه أجيب بان كذا التماس على الاسناد لا على كسورها
(والذهب انه لو قال كذا وكذا) أو كذا من كذا (درهمه بالتصب) تميزاً (وجب درهمه) لأنه أوفر
بشئ من درهمه من وعدهما بالدرهم منه ولو قالنا انه لا تغير لكل منهما ولاحق الطلب بان الفيز وصف
والوصف للذهب لشئ من وعدهما به اعتد الشافعي ولا يجوز التاكيد مع وجود عطف وفي قول يلزمه
درهمه جواز أن يراد خبر المقتضى معاً بالدرهم وفي قول يلزمه درهمه وفي أمم الدرهم فالتصبر الثاني وأما
الثاني فالأول الباقي على أنها مع العارضي الثاني المقصود بالأول فان قيل ينبغي أن يلزمه أن يقول أحد وعشرون
كأنه لأنه أقل عدده من عارف غير مصبوب أجيب بطل ماص (و) المذهب (أنه لو رفع اوجره) الدرهم (لدرهم)
ولم يفتي في الرفع عما درهمه والعارضي الثاني قولان تأييدها الدرهمان لأنه يفتي في المقدم أنه تفسيرهما وأنه
أحطاً في العار ب التفسير وأما في الخبر فإنه لما كان مختصاً عند جمهور الفقه وكان لا يفتي به معنى في الآية
وفي العرف بل هو من تفسير ما سبق حل عليه بخلاف التصب فإنه غير صحيح فيعود اليهما كما لم يرد نقل الرافعي
في هذه خلافاً بل جزم بدرهمه لكن نقل المأوردى عن الشافعي وجوب درهمه (ولو حذفه الأول فدرهمه
في الاحوال) المذكورة وهو ما وجدنا وجراً للاحتيال الثاني كذا قال الاسنوي ولم يشرع الشبهات ولا بان
الزفة بالسكون في هذا المقام أي حذف الواو ولا الذي قبله وقاس ما سبق من الرافعي في الاقرار من جزمه
كأنه فاض لأنه أدون أن يكون كذلك في الترتيب والطف أيضاً قالو بفصل من ذلك اثنا عشر مثلاً
لان كذا اما ان يؤتى به ما يفرده أو مركبة أو معلقة والدرهم اما ان يرفع أو ينسب أو يجر أو يسكن
لأنه في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها درهمه الا في عطف ونسب تميزها فدرهمه وان جزم بان
المترى به اللفظ يفتي بأن م كذا واوى والقاعدة كذلك ولو قال كذا على كفاؤه موهبة من حكمه المأوردى
أحد هما يلزمه شيء واحد والثاني يلزمه شيئاً من هذا أوجه لأنه لا يوجب غزاً في زيد بل زيداً اذا عني الأول
والثاني مع اذا عني غيره (ولو قال) على (ألف) درهم قبل تفسيره (ألف درهم) من المال كان الفاس
كافي بحكمه وهو درهمه وألف ولان العطف انما يوضح الزيادة ولم يوضح التفسير وسواء أنسرح بجنس واحد
أم أن يناس قال القاضي حين ولو قال ألف درهم فضعفتني أن يكون ألفاً أيضاً فانه اه وهو ظاهر
بخلاف ما لو قال على ألف وتفسيره أنه فان ألفاً مبهمة اقل يقال ألف معلقة ويقال ألف فضة ولو قال
له على ألف درهم برقمها أو نضع ما أو خفضه ما فتونين أو نصب الدرهم أو خفضه أو سكه أو نصب
الألف من وادفع الدرهم أو خفضه أو سكه كان له تفسيره الألف بما عده ألف وخمسة درهمه وكله قال
ألف مما فيه الألف منه درهم (ولو قال) على (خمس) وعشرون (درهما) أو ألف ومائة وخمسة
وعشرون درهماً أو ألف وخمسة عشر درهماً أو ألف ونصف درهم (فالجسج) من الخمسة والعشرين
وما به هذا (دراهم على الصحيح) لأنه جعل الدرهم تميزاً فالتأخر له تجب لكل من المذكر وان يفتي
العطف والتأخر كالألف شيئاً أن لو رفع الدرهم أو نصبه في الآية كان الحكم كذلك ولا يضر به اللحن
وأنه لو زده أو نصبه فيها لكن مع تنوين نصف أو وقبه أو خفضه في قبضة الضمير له ما عده العدد

درهمه أو ربع الدرهم
أوجره لزمه درهم
والذهب انه لو قال كذا
وكذا درهمه بالتصب يجب
درهمان وله لو رفع اوجره
فدرهم ولو حذف الواو
فدرهم في الاحوال ولو قال
ألف درهمه قبل تفسيره
الألف بغير الدراهم ولو قال
خمس وعشرون درهماً
فالجسج دراهم على الصحيح

المذكور وقيمتهم درهم فلهذا يسمى في ألف درهم مئتين مئة وعين والوجه الثاني بقوله ثمانية في مثال
 المصنف بمئة والعشرون مقسرة بشعرهم ليكون المائتان فاصبحت بأشدهم ثمان مئة وعين في المثال وقال
 به ذلك هذا الأول بمئة وعشرين درهم لا يصح اليسع ولم يقوله أحد اه ولو قاله على خمسة عشر درهما
 لكان دراهم جزأ لا تتم ما يجب به من اجزاء واحدة فالدرهم ثمانية به (و) المصنف في الدرهم الثماني
 درهم الاسلام وان كانت دراهم القباد كثر منها ولو كان عالم يفسره الفجر بما يقبل تفسيره في هذا (و)
 قال الدرهم التي اقروا به بالثمانية (الوزن) كدراهم عربية على درهم منبأ اذ به بدولقي (كان كانت
 دراهم البلد) او القرية كالمصري (ثلاثة الوزن) في كتابه بان يكون وزن كل درهم منها سبعة والحق
 (بالسبع) قوله في التفسير بالثمانية (ان كرمستصلا) بالاقراء في الاستثناء والثاني لا يقبل لان
 القياس في المسمى بالثمانية وهو قوله الاول بمنع دعوى الصراحة (ومنه ان فعله من الاقراء) وظهر
 دراهم ثمانية لان بسدهم المائة لان الثمانية يعرف الحق بطلان ما قبله والثاني يقبل لان المائتين مثله
 والاولى برهنة المدة تقدم في الاكثر مرة لا درهم التمام ابراجع واذا قبلنا تسليم بالثمانية ربيع كما
 اصرح به المصري فان تفسيره بالثمانية كل على اقل الدرهم (وان كانت) دراهم الحق المذكور (بالثمانية
 قبل) قوله (ان روم) بالاقراء في لان الثمانية والعرف به فانه فيه (وكذا ان فعله) عن (لما لم ي)
 حلالا للكل على عرف الحق كافي لتمامه لا في ربه لا يقبل حلالا لاقراءه في وزن الاسلام ويجري اختلاف
 في هذا اذ اقروا به اكثرهم فيه اكثر من دراهم الاسلام فان قال اذنت الاسلامي مثلا قبل على الاصح
 او منفصلا ولا (والثمانية بالثمينة) من الدرهم (كرو) أي التفسير (بالثمانية) فيها اختلاف
 والثاني قبل الساقط في الثمانية لان الفرس نفس في الحقيقة ولو فسر هاجس من الفسادة روى او بغيره
 سكتها بغيره في ذلك الحق قبل تفسيره ولو منفصلا بغيره في على ثوبهم فسر به نفس روى او بها
 لا به الاول بالبلد اب وبخالف تفسيره بالثمانية مع ما اقر به بخلافه هذا بخلاف اليسع حيث جعل
 على مكايل البلد لان اليسع انما عدله والعالين اني كل على ثوبهم بغيره والاقراء انما هو حق
 سابق على ثبوته بما عليه في غير ذلك الحق بغيره الى اراءه ولو فسر الدرهم بمائة لفسده فيه كالمفلس
 لم يقبل لان ما لا تعنى دراهم سواء اقله مفصولا لهم موصولا نعم ان قلب التمام بم ابياد بحيث هو
 المسمى بالثمانية والاقراء في ثوبهم موصوعا من الفلوس كذا بالامرية في هذه الايام فيبقى كذا به ومن
 المتأخرين ان يقبل وان ذكر منفصلا وقوله على ثوبهم بالتصغير او درهم صغير لزم درهم صغير الفد
 وازن ان كان جعل اوزانهم لم يوايه لان الدرهم مسمى في الوزن والوصف بالتصغير يجوز ان يكون في
 الشكل وان يكون بالضافة الى الدرهم البقي لا يترك الصريح بالاجتهال فان كان جعل اوزانهم مائة
 قبل قوله انه اراءه لزم درهم ناقص سهلون قاله على درهم كبير وفي الحق دراهم كبار الفسد وان
 منعه لزم درهم وليس منها كمال التثنية عملا بلاسم والفضل لا يمكن اجتهادها ويجب بقوله على
 دراهم كثيرة اقلية ثلاثة ولا يستلزم تساوي في الوزن بل يكفي ان تكون ابعاده ثمة ثلاثة دراهم
 ويجب بقوله على اقل عددهم درهم لان الواحد ليس بعدد (ولو قاله على من درهم الى عشرة
 لزمه على الاصح) الخربا لم يعرف الا بغيره انما لا يكون له ثمة بدأ الا بغيره وفي عشرة اذ لا يلامر في
 وفيه تجانبه اشراهما كجولة في يدى او يستلزم هذا الجدار الى هذا الجدار قائم ولا بد لان وقر
 الاول بالقرية في اليسع هذا كالمصري ليس ابا ولسهنا بخلاف الدرهم قال به من المتأخرين وكر
 ابا ولسهنا مثله لا لشبهة كذلك في احوال من هذه الدرهم الى هذه الدرهم فكذلك فيما بينهم لان القصد
 التحديدا للتسمية اه وبما جنى في الدرهم منحرج باقوا فلهذا كوردته المستندة في سبقي كرهاني
 القسمة في الحكم فيوني الاقراء والاقراء والوصف واليمين والتدوير فان قيل فلهذا في اقبالي قال لزمه

ولزمه في الله درهم التي اقروا
 به بالثمانية الوزن كان كانت
 دراهم البلد ثمانية الوزن
 فاصح بقوله ان ذكره
 منبأ ومنه ان فعله عن
 الاقراء وان كتبت بالثمانية
 ان وصله وكذا ان فعله في
 النص والتفسير بالثمانية
 كذا بالثمانية ولو قاله
 على من درهم الى عشرة
 لزمه في الاصح

بعض مع كاسر والآخر من الضم والفتح وكسبه بعد فسبح قال ابن الرعمه وناظر ان قوله ما يسه طراز
 كثره ما عرّاه وفي ابن النكتين ظاهر عدم القوم انه أي تكلمه عليه نفس وهذا أول قوله له على ألف
 في هذا الكبير (وهذا القول لا يمكن فيه شيء بل من شأنه على القوم ولا تقرأ إلا ما عليه فان وجد فيمدون
 الألف في مقام الألف كما أنه لا يمكن فيه شيء بل من شأنه على ألف الذي في الكسب فلا تنهم
 لونه ولا يعرف ولا يمكن فيه شيء لأنه لم يفرق بين في مدته على الإطلاق وقرئ أيضا بين المنكر والمعرف
 بأن الاختيار من المنكر والمعرف في قوة تميزين فليكن قبوله لمدحه والفاء الآخر والاختيار من المعروف
 الموصوف به في الصفة فأنه كانت مستقلة بابل للمعناه (ولو قال) (فميراث أبي) أو من ميراث أبي
 (ألف) أي ألف درهم (فهو القراء على أبيه يعني) فان قبل لم لا يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن من
 در العبر أو نحو ذلك كقول له في هذا العبد ألف فأنه يصح أن يفسر بذلك أعجب بأن قوله في ميراث أبي
 ألف اقترن بشاق الألف بمعوم العرائث فلا يقبل منه دعوى المحصر من يتلوه بشي بماء كقول العبد
 لأمره بعبادته أو رده من ثلاث مائة مائة على المقله في الأول لا يتقطع حق فله من بين التركة في الثاني
 ليس بكثر جوع من الآخر بل على فرض كماله أو بعضه وقضيته أنه لو عرفنا بميراث العرائث وأمكن قبل وأنه
 لو قال ثم جود في هذا العبد ألف ففسر بعناية أحدهم لم قبل ونخرج الألف المجزئة السابعة كقوله
 له في ميراث أبي أسفه أوله فلا يكون ديناً على الأب والاتفاق يجمع التركة ذكره الاستوى ثم
 قال والعلم من هذا القول لا يستلزم أن أوصي له بذلك أباه وقبلة وأخواته فان كان ذلك على الثلث
 وهذا أو من قول السجرات يعني أن يكون قوله في ميراث أبي نفسه كقوله له في ميراث نفسه وإن
 يكون قوله له فيه ثلثه القراء له بالوصية بالثلث (ولو قال) (في ميراث من أبي) أو قال مالي أو من مالي
 (ألف أو ودية) أو وعد به من جهة الألف هذا القول يرد به الآخر ولو كان كرم ما يدل على الآخر
 لأنه أخاف الميراث لنفسه ثم جعل لغيره جزء من أصل كونه تبرعاً له لانه فيما قبله فان أراد به الآخر
 أو كرم ما يدل على الآخر كقوله في ميراث من أبي ألف أو في مالي ألف يعني أو بعضي ثابت
 (وهو ما قرئ به) (ولو) كرم لغير درهم بلا صفة كان (قاله على درهم درهم) ولو زاد في المنكر بر
 على ذلك ولو ألف من فسر له كذا في مجلس أو جالس محضاً كقوله درهم (وهو درهم) لا يملك الأول
 التأكيد (فان) كرم درهم مع العلف ثالث (قال) له على درهم (ودرهم) أو درهم ثم درهم (له
 درهمان) لأن العلف يعني القارة وتم كقولهم وأما الفاء فالنص فميراثهم درهم إذا لم يرد له ما سألها
 الثاني القبر فيرثه بالبعين فان قبل لو قال أنت طالق طالق طالق (وهو ما كان قبله درهمان أعجب
 بأنه فدر بد درهم لازم لي أو أجودته ومنه لا بد من في الطلاق وبأن الأنشاء أقوى وأسرع نفوذاً
 ولها ما يستدل به للتأني في بيمين بخلاف الآخر وأما في الرضى الفرق الأول بأنه تدرج في طالق ومعه راداً ولا
 تراجع أو غير ذلك أو نحو. وأما بيان ذلك صرف لمرجع عن مقتضاها بما إذا أراد الفاء العلف فيزعم
 درهمان كذا في العلف بالقرينة من الطلاق الثمن فلو قال يملك درهم درهم فقبل (وهو درهمان لأنه إنشاء
 لا اختيار (ولو قال له) على (درهم درهم درهم) بالآخرين درهمان) فذلك ما العلف الثاني كرم (أما
 الثالث فان أراد به (تأ كيد الثاني) بمطلقة (لم يجبه شيء) مما لا يشبهه (وان فري) به (الاستئناف
 (وهو ثالث) علة بارادته (وكذا في فري) به (تأ كيد الأول أو طالق) بأن لم ينو به شيئاً (في الأصح)
 لأن التأ كيد في الأول فهو نوع الفصل والعطف لونه انقضاء على لزوم درهمين في قوله درهم درهم
 ومقابل الأصح فيها يابزم درهمان لأن الثاني في قوله درهم درهم وهو مؤلف على الأول لا يمنع تأ كيد وهذا
 الثالث مؤلف على الثاني على رأي فاما يمكن أن يؤ كيداً عليه وأما الثانية فلأن تأ كيد الثاني بالثالث
 وان كان جائزاً لكنه إذا دللنا على التأ سيس ولما كيد كان حمله على التأ سيس أولى من حمله على كيد

ولو قال في ميراث أبي ألف
 فهو القراء على أبيه يدين ولو
 قال في ميراث من أبي فري
 ودية ودية ولو قال على
 درهم درهم (وهو درهمان
 قاله درهمان) درهمان
 ولو قال له درهم درهم
 ودرهم (وهو درهمان) درهمان
 أو له تأ كيد الثاني لم يجبه
 به شيء وان فري الاستئناف
 (وهو ثالث) وكذا ان فري
 تأ كيد الأول أو طالق في
 الأصح

ألف مرة فأكثر لزمه بعدد ما كرر ومقابل الأصح فيها لزمه ودهمان لأنه وإن كان الأصل التأسيس
 لكن عارضه كون الأصل بامتناعه فتمنعنا فتنافلا فزعمنا التأسيس فتنافلا فتنافلا فتنافلا فتنافلا
 (تنبيه) لو عرفت الثانية بلذهب إلى الروضة لكان أولى فإن لا كثر من تنافلهم أو قبيل قولان
 كتناهيهم من المال أو فرق الأولين بأن الثاني كيد في الإطلاق أكثر لانه بقدره التخييف والتمديد والعطف
 يتم كواو قبيل كركل لكن لو عطف بشرط الثالث كقولهم درهم ودرهم ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال إذا لم يكن
 اتفاق حرف العطف في المثنى كدواو كد (فروع) لو قاله على درهم بل درهم أو لابل أولئك درهم
 لزمه درهم لأنه بجانبة الاستدراك فذكر أنه لا حاجة إليه قصد الأول وإن قاله على درهم بل درهم مان
 أو لابل أولئك درهم لزمه ودهمان لتعدي في ما قبيل بل أولئك لا شتمك ما به دهمان عليه فإن قيل
 لو قال أنت طالق طالق طالق طالق لزمه ثلاث تحلها هنا كذلك أجيب بأن الإطلاق إنما اعتاد أن يطلق
 ثم أضرب من هنا إلى الله طلقين لا يمكن اقتسامه لعدة الأولى مع الثانية لأن تخصيص الحاصل بحال والقرار
 اختيار فإذا أوجب بالبعض ثم أضرب من الاختيار إلى الاختيار بالسك جاز دخول البعض في الكل وهذا
 إذا لم يكن الفرق بين ولم يتخلف الجنس فإن بينهما أو اختلافاً للجنس كقوله له هذا الدرهم بل هذا
 الدرهم لزمه على درهم لابل دينار لزمه ثلاثه ثم درهم في الأول ودرهم دينار في الثاني لعدم دخول ما قبل
 بل فيما بعده ولا يقبل رجوعه فهو كالثلاث الجنس لاختلاف النزع والصفة ولو قال له على درهمان
 بل درهم أو لابل درهم أو درهم ودرهم بل درهم لزمه درهمان ثم لزمه درهمان في الأول ولو قال له على درهم
 ودرهمان لزمه ثلاثة دراهم ولو قال له على درهم مع درهم أو فوق أو تحت درهم أو درهم بأوقية أو غنم
 درهم لزمه درهم دفعا لأنه بجواردهم أو فوق أو تحت درهم في أرمعه أو فوقه أو غنمه درهم في أو بر يد
 فوقه في اليد وغنمه في الرامة ومضى أحدهما وبازم درهمان قبل الوالد على درهم قبل أو بعد
 درهم أو قبله أو بعده درهم لاقتضاه الضميمة والبعده للفاوة وتعدوا التأسيس كيد وقرنوا بين الفوقية
 والتحتية وبين القبالية والبعدية بأنهم ما يرجعون إلى المكان فيضمون ما تنقش الدرهم والقبالية والبعدية
 يرجعون إلى الزمان ولا ينفصل عنهما نفس الدرهم فلا بد من أمر يرجع إليه للاقتسام والتأخير وليس
 إلا الوجه عليه وهذا المستأخر الرافعي ذكره في الجواب عنه في شرح التنبيه (ومضى أقربهم) ولم
 يمكن معرفته بغير مراجعته (كشيء وثوب وطوب بالبيان فاستمعنا الصبيح للبحر) لأن البيان
 واجبة عليه فإذا امتنع منه جنس كالمستمع من أدائه للدين وأولى لأنه لا وصول إلى معرفته إلا بالبيان والثاني
 لا يوجب لما كان سهول الفرض بدون الجنس أما إذا أمكن معرفته بغير مراجعته كقوله له على من الدرهم
 فذكر ما باع به فلا بد من معرفته فلا يوجب على ما أحاط عليه وكذا لو أمكن معرفته باستخراجه من
 الحسب كقوله له على ألف الأنصف ما لم يرد على وأمره على ألف الأثلث ما لم يرد على ومن طرق معرفة
 ذلك أن تجعل لزيد ثوبا وتقول له مر وألف الأثلث شيء فتأخذ منه وهو خمسة أثمان الأندلس شيء وأعطته
 من ألفه بدين خمسة أثمان من شيء وذلك بعد الشئ المفروض لزيد ليعمل له ألف الأنصف ما لم يرد
 فستدفع شيء بدين شيء بدين خمسة أثمان من شيء في مقابل خمسة أثمان يكون الشيء التام شيئا وهو
 مال بذاذا أنتدب لهما وهو مائة ثمان وأعطته من الألف بقية مما تعلق وهو ما أقربه ليعمر (ولربن)
 المقارن أو للمهم نبيذنا بها (وكذب المقر) في ذلك (فليبين) جنس الحق وتقدر (وليسدع) به
 (والقول قول المقر) بيته (في تنبيهه) ثم أضرب بعض الجنس الذي به كاذب ودعوى المنفصلة
 ما تان قال المقر أراد للمهم المائة ثمان فالتحقيق هو الحق المقر على في أو لا دون قال أرادها
 حاف على في الزيادة وعلى في الإرادة لهما معينا والمستحق للاتحاد الدعوى فإن نكل خلف المدعى على
 الاستعانة لهما لا على إرادة المقر لهما لانه لا خلاف له عليا وإن كذب في استحقاق ما قسم به على الإقرار

ومضى أقربهم كشيء
 وثوب وطوب بالبيان
 فاستمعنا الصبيح للبحر
 بين وكذب المقر فليبين
 وليدع والقول قول المقر
 في تنبيهه

قيس والاثنتي عشر على دعوى الزوائد والعماليات بكذا لما وقع التصدير به وانما اردت كذا
 بجمع من ذلك لان الاقرار والادوات لا يشترط ان يدعى الحق لنفسه فان مات المقر قبل البيان ما لم
 به الوارث فان امتنع وقت التركة كلها الا في قول من اثنى بين الوارث لانه لو ان لم يمتل في التصدير
 مرتبة بين يدين ولا يختلف هناك التصدير بالسرجين ولو لم يمتل في ثلثين عدم ايراد المال فيتمتع المنصرف
 في الجميع استيعاها فان بين المقر له وزيادة على ما سر به الوارث وقد اقر الوارث بدينه كذا وان يكون بمقتضى
 اني اراة ضرورة ان باءه لانه قد يبالغ في المسوطة على ما لا يبلغ عليه غيره وهذا وان ذكرتم ما مع
 جواب ما في شرح التبيين (ولو اقر) لشخص (بالق) مثلثا في يوم (ثم اقره) بالثاني يوم آخره
 اقل فاما وان كتب بذلك ودية تواسه عليه مع الان الاقرار اثنى ولا يلزم من تعدد تعدد التوبة
 وهذا ما مضى ان السكر اذا عصى كانت عبي الاول وفي عرق الاثني في اليوم الثاني كان اولي بالاتحاد
 (ولو لشخص الادب) المقر به في اليومين ولم يتعد دخوله بعد الاقرار ان في الاخر كل اربعة ثم
 بعشر او مائة (دال الاقل في الاكثر) فيجب في الله ذكر بعض ما اقر به في احوالها هذا اذا لم يكن
 الجمع بين الاقرارين (ولو) تعدد كل واحد من اثنين مختلفين كصاحب ومكسر (او اثنى معا
 الجاهلين) كبيع وقرض (او قال في يوم السبت عشرة ثم قال في يوم الاحد عشرة) اي
 الفدان في الامور الثلاث لان اتحادها غير ممكن فان تعدد اثنى معا واحدا في الاخر يرد وحل المطلق
 عليه كما اشار اليه المصنف بقوله مستثنى واما قوله مختلفين فلا حاجة اليه وان ذكر في المرفوع ان المستثنى
 لا يكونان الاثنان في كل بيع الب في اياهين الذي يفسل فيما مختلفين لان ما لا يكونان الا كذا
 (ولو قاله على اثنى من نحن حرا فكتب او له على) (الف) لكن (اثنى) وذكر كذا معا (ولو
 الاثنى في الاقرار) مما لا يؤول الاقرار والقضاء لا يحولان وحل به ما يرد فانه قوله له على اثنى لا يمتنع
 والناظر لا يلزم من لان الشكل كلام واحد متميز بجله ولا يتبعه كقول لانه الاثنى لا يكون كذا اربعا
 اما اذا فصل بين الاقرار في يومين او في يوم واحد كقوله له على من نحن حرا فكتب او له على اثنى لا يمتنع
 واما اذا فصل بينهم في سنة او في اكثر من السنة والسكران ان الشكر اذا اقر او اقر السائل فافترق
 على ما فرغ من جعله اقرارا لولا ان كان من غير فقلته بل في حلف المقر له على فيه حاشا يقر او يرد
 اليه فله فحلف المقر ولا يلزمه قال الامام وكنت او قلوصي بين ان يكون المقر جاهلا بل في الجواب لا يلزمه
 وبين ان يكون عالما بمقتضى الجاهل دون الله ان لكن لم يصح اليه احد من اصحاب وقال الاذرى كنت
 او قلوصي فاسئل بين ان يكون المقر يرى جوابا يبيع الكلب السادس كاهو ذهب جاعه من العلماء
 وبين ان لا يكون كذلك بل كثير من هؤلاء الذين لا ذهب لهم يفتنون جوابا يبيعهم ولو لم يمتنع الله لكن
 فانه ذلك الخلف يفسر كقوله اقره لادعوى له على عرو ثم خصص ذلك في حق كانه قال انما اردت في
 جماعته وجب في اقراره وبسبب فانه لا يقبل ولا تحلف المقر له فانه ما علمه صدق ذلك (ولو قال له على اثنى
 ووصله بقوله) (من نحن حيد) او هذا الجاهل مثلا ثم قال ولو بفساد (لم يقبض) سواء اقال (اذا ساء
 ساءت) ام لا وانكر المقر له البيع والمال (قبل على المذهب) لان ما ذكره احوال اربع ما قبله
 (وجعل ثما) اي اقرى عليه احكامه حتى لا يصير على التسليم لاجد في العبد والطريق الثاني طرد
 القولين في المسئلة قبلها اثنى معا لا يقبل على ما ذكره (اثنى) قوله من نحن حيد لا يمتنع ذكره
 متعلا كما مر فان فصله لم يقبل وقوله اذ ساء ساءت لاجابه عليه كقوله وجعل ثما فجمع قبوله
 انه ممن واهد الذي ذكره في الوضوء وانما انكر المصنف العبد ولا فرق بين تسكره او ما يرفع كانه ذرعه في كلامه
 لان ابا داود رضي الله تعالى عنه وافق عند التعريف وبخالف عند التذكير فاشير الى النص على
 خلافه ولو قال اشترى من من عبد بائنا سلم سلمت فبطل جزا كذا في البغوي وغيره او قال اقرضني

ولو اقر له بالثاني ثم اقره
 بالثاني يوم آخره اقل
 فاما وان اثنى العبد
 وحل الاقل في الاكثر
 فلو ودهما يستثنى
 مختلفين او اسندهما الى
 جهتين او قال في يوم
 السبت عشرة ثم قال في
 يوم الاحد عشرة او قال
 له على اثنى من نحن حرا
 فكتب او اثنى فبطلته
 الا في الاقرار ولو قال
 من نحن حيد لم يقبض
 لانه لم يقبل على المذهب
 وبطل ثما

ألفاً ثم ادعى أنه لم يقضه قبل قوله كأنه المأخوذ وظاهره أنه لا فرق بين تحصيل كرم متصلاً أو متقطعاً ولكن
 في الشامل أن قاله متصلاً لا يقبل وهذا أوجه ثم شرع في القسم الثاني وهو بيان التعليق بالثبوت فقال
 (ولو قاله) على (أنف أن شاء الله) وأن لم يشأ الله أو لا أن يشاء الله أنوات شئت أو شاءه فلا تـ (لم يلزمه شيء
 على المذهب) سواء أقدم ألف على التثنية أم لا لأنه لم يحزم بالالتزام بل عليه بالتثنية وسبب ثبوت الله تعالى
 وصدقه معية مناووسة في قوله لا نوجب: أو قال الثاني أنه على القولين في قوله من غير أن آخر برز
 أوله وقرئ الأول بأن دخول حرف الشرط على الجمله بصير الجمله جزءاً من الجمله الشرطية وحيث يلزم تغيير معنى
 أول الكلام وقوله من غير أن يغير ذلك بل هو ليسان جهة فلا يلزم من إلغاء الأفراد عند التعليق وعدم
 تبيينه حدراً من جعله جزء الجمله بوجه تراعى أن تبعض في الخبر ونحوه ولو قاله على (أنف أن جاء من
 الشهر مثلاً لم يلزمه لما لا أن قصد التأجيل ولو ما أجل فسد فليزعم ما قرأه ولكن من عقب اقراء
 بذكر أجل صحيح مثل ثبت الأجل بخلاف ما إذا لم يذكر صحيحاً كقولهم إذا قدم زيد وماذا كان صحيحاً
 أسكنه كرم منفصلاً (تبيينه) بشرط قصد الاستثناء قبل فراغ الاقراء وان بالغنا به بحيث يسمع
 من يقر به وأن لا يصدق بمسئله تعالى التبرك ولو قال ابتداء كان له على ألف قضيت له لم يلزمه شيء لأنه لم
 يقر في الحال شيء بأولو وأما الشهود على الاقراء بما ليس عنده أو به ثم تقر بشيء لزمه ما قرأه به
 كقوله على (أنف لا يلزمي) (ولو قال) له على (أنف لا يلزم لزمه) لأنه مخبر متعلق فلا يزال به الاقراء
 وكذا لو قال له على ألف لا أو ألف لا يسكن لولو (ولو قاله على (أنف ثم جاءه ألف وقال) بعد الفصل
 كأيهم من ثم (أردت) به (مناووسه ودعوى فقال المقر له على ألف آخر) غير ألف الوديعه وهو
 الذي أردته بأقراءك (صدق المقر في الظاهر بيمينه) لأن الوديعه يجب عليه حقها والتولية بينهما وبين
 مالكها فكأنه أراد على الاستبصار عن هذا الواجب وقد استعمل على معنى عندى وخسر بذلك قوله تعالى
 وأهم على ذنب وكيفية العينين أن يحذف الله لا يلزمه تسليم ألف آخر إليه وأنه ما أراد بأقراءه الأدهه فله
 القاضي والثاني بصدق المقر بيمينه أنه عليه ألفاً آخر لأن كنهه على ظاهرة في الثبوت في النعمة والوديعه
 لا تثبت في النعمة أما إذا قاله على ألف ووديعه متصلاً فإنه يقبل على المذهب (فان كان قال) له على ألف
 (في ذمى أو دينا) ثم جاءه ألف وقصر بالوديعه كما سبق (صدق المقر له) بيمينه أنه عليه ألفاً آخر (على
 المذهب) لأن العين لا تكون في النعمة ولا دينا والمال في الثاني حكاية وحينئذ هما القول فيه قول المقر
 لجواز أن يرد ألفاً في ذمى أن تأخذ الوديعه لاني تعدت فيها (تبيينه) قضية كلام المصنف أن
 محل الخلاف فيما إذا جاءه ألف وقال هي هذه أم لا قاله في ذمى ألف ثم جاءه ألف وقال ألف الذي أقررت
 به كلف ووديعه وثلف وهذا يدل لجواز أن يكون ثلثه انظر له فيكون الدليل ثابتاً في ذمته وهذا
 ما انتداه كلام القاضي وغيره وقال ابن الرضا أنه المشهور ولو واصل دعواه الوديعه بالاقرار كقوله له
 على ألف في ذمى ووديعه لم يجهل خلاف ما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير لو قال من نحن
 شجر بعد قوله له على ألف لانه ادعى في الوديعه النصف فلا يلزمه شيء كقوله كرم قوله (قلت) كأن قال
 الراعي في الشرح (فأما قبلنا التفسير بالوديعه فلا يصح أنهم أمانة فيقبل دعواه) أي الماتر (التلف)
 للوديعه (بعد الاقرار) بتفسيره (ودعوى الرد) بعد إعلان هذا شأن الوديعه والثاني تكون مضمونة
 حتى لا يقبل دعواه التلف والرد نظراً لقوله على الصادق بالتدعى فيها لو سبب الأول بصدق وجوب حقها
 (تبيينه) قوله بعد الاقرار من هذا بالمتفوض جبهه ما لو كان دعوى التلف أو الرد قبل الاقرار فإنه
 لا يقبل كما قاله السبكي وحري عليه الاستوى لأن الثالث والمردود لا يكون عليه (وان قاله عندى أو
 معي ألف صدق في دعوى الوديعه أو) دعوى (الرد والتلف) بعد الاقرار (تصلياً والله أعلم) لأن عندى
 ومعى مشعران بالأمانة (ولو أقر ببيع أو هبت أو قبض) فيها (ثم قال كان) ذلك (فأدوا أقررت فافنى

ولو قاله على ألف أن شاء
 الله لم يلزمه شيء على المذهب
 ولو قال ألف لا يلزم لزمه ولو
 قاله على ألف ثم جاءه ألف
 وقال أردت به هذا وهو
 ودعوى فقال المقر له عليه
 ألف آخر صدق المقر في
 الظاهر بيمينه فان كان
 قال في ذمى أو دينا صدق
 المقر على المذهب (فان)
 فإذا قبلنا التفسير بالوديعه
 فلا يصح أنها أمانة فيقبل
 دعواه التلف بعد الاقرار
 ودعوى الرد وان قاله
 عندى أو معى ألف صدق
 في دعوى الوديعه والرد
 والتلف قطعاً وأنه أعلم ولو
 أقر ببيع أو هبة أو قبضاً
 ثم قال كان فأدوا أقررت
 فافنى

(المستثنى من قبل) قوله بفساده لان الاسم يعمل مع ما لا خلاف على الصحيح (وهو تحليف المذلة) لا مكان
 ما يدعيه وجهان الفاسد فحق عليه ولا يغيب من العينة لشكوكها باقراره السابق (فان شكك) عن
 الخلف (سلف للقر) انه كان ناسدا (وروى) من المصحح والنية اى حكم بيملائه لان اثنين المردودة
 كالاترار وكلية وكلاهما يحصل العرض (تنبيه) لو عجز بدل قوله وروى بحكم بيملائه بما كان
 قد ورد في حكمه بيملائه بالاجور والروضة فكان اول لا للترار في عين لانه لى الذى رده لها البيع
 والنية لا بد من وسنذكر قوله واتلف عمالها فصر على الاترار بالنية فانه لا يكون مفرقا بالبيع فان
 قال وحيتته ونسبت اليه منه او ملكه لم يكن اقولوا بالتبني لجواز ان يرد بالروح البنية بالنية
 ثم ان كان يبد المذلة كان اقولوا بالتبني وكذا ان قال اذ يسته به وامكن وان لم يكن يبد المذلة
 ولو قال وحيتته وقبضه بفهره شاك فالقول قوله لان الاسم مدم المثلث من عابه والاترار بالتبني هنا
 كالاترار به في الرهن فاذا قال لم يكن اقولوا من حقيقته تحليف المذلة انه قضى الموهوب وان لم يذكر
 لاتراره ناوبلا (ولو قال هذا المذلة) مثلا التي في يدى (تريد) لا (بل عمرو او غيره من زيد) لا (بل)
 غاصبتا (من عمرو) تخرج من يده (وسانك زيد) لان من اقر بيمينى لانه لا يغيب وجهه منه (والا تفر
 ان المذلة) بعد تسليمها لزيد (بمصر فبمن المذلة) لانه لا يبد منه وبين ذلك باقراره الاول والحيلة بسبب
 الضمان كلوص بعد الثاني من يده والثاني لا يفرم له لان الاترار الثاني سادف مالت القبر ولا يفرمه
 حتى يكون اقر اقرارا لزيد وعمرو ولو قال غصبتا من زيد وقسم اقر بيمين عمرو - اما ان يدا سبق اقراره
 وغرم لعمرو الغيبة ومن اقراره الثاني الاول اولنا صاوا زيد بنفسه او سلمها اما ان يدا سبق باقراره
 الاول والحيلة فبمنه قريب الضمان كالاتلاف ولو سلف بيمين في الوضعية انه يفرم انشا ولو قال غصبتا من
 زيد او عمرو سالت اليها او غصبتا من زيد غصبتا من عمرو فالحكم كذلك في احد وجهين وجه
 السبكي ولو قال غصبتا من زيد او عمرو سالت لزيد لانه استترف له بالذلة ولا يفرم لعمرو لجواز
 كونه المذلة رده حتى يبد زيد باقراره الوضعية بما اقره او نحو ذلك كونه ثم شرع في القسم الثالث وهو
 بيان الامتناع وهو التراجع الاول انه قبل فبما تبسده بالا اقره هادوه من اليمينات في ومن التقي القيات
 فقال (وبمع الاستثناء) في الاترار وشبهه لكثرة وروده في القرآن وقبره وهو مأشود من التقي ملغ الله
 المثلثة وسكون النون وهو لرجوع ومنه تنى هناك دابة اقاوجع فلما رجع في الاترار ونحوه ما
 اقتضاه اللقاء حتى استثناءه واستلزام التراجع لما بعد الا وشوا منها من سكم ما يباها في الايجاب وانما في
 الذى هذا (ان التعلل) بالمستثنى منه بحيث يدمعه كلاما واحدا وما فلا بضر الفصل اليسر يسكة
 نفس اوى او ذكر او امتناع صوت كالحس عليه في الامر بخلاف الفصل يسكون لمويل وكلام
 اجنبى ولو سيرا وفي الكافي لونه على ألف درهم الحمد لله الامثلة لزمه الا لاف ولو قال ألف درهم
 استعطف الله الامانة مع الامتناع وهذا هو المعنى خلافه لان المذلة لان قوله استعطف الله لاستنواك
 ما سبق منه ولا بد ان ينوي الاستثناء قبل فراغ اقراره كما مررت لاشاوقه (وليس يفرق) اى الاستثناء
 للمستثنى منه كقوله على خمسة الا اربعة فان استغرقه كقوله له على خمسة الا خمسة فباطل لا يرفع
 ما ائتمنه ولا يجمع مفرقا له بالمستثنى فوالاستثنى منه او ضمها ان حمل بجمعها استغرق او دونه لان
 واوالا لعلها وانما انتجت الجمع لا تخرج الكلام عن كونه ذا جملتين من جهة اللفظ الذى يبرز طبا الاستثناء
 وهذا منصوص لقولهم ان الامتناع يرجع الى جميع المعطوفات لا الى الاخير فقط لانه قال على درهمان
 ودرهم او درهم ودرهم ودرهم الا درهمان لانه ثلاثة لان المستثنى منه اذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم
 الواحد مستثنى من درهم واحد فبمعترف فليقول لونه على درهم ودرهم ودرهم الا درهمان ودرهما
 ودرهما لانه ثلاثة لانه اذا لم يجمع مفرق للمستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمان درهم فليقول وفى

المستثنى لم يغيب له تحليف
 المفسر له فان شكك حلف
 المذلة وروى ولو قال هذه
 المذلة لزيد لم يرد او
 غصبتا من زيد لم يرد
 بيمين لزيد ولا طهر ان المذلة
 يفرم فبمن المذلة ولا اقرار
 وبمع الاستثناء ان العمل
 لم يستغرق

على ذلك (قلوا له على عشرة الاسماء الخمسة) لان الاستثناء من الاثبات في حكمه كالمس
 او الطريق في وقتنا، ان يجمع كل ما هو اثبات وكل ما هو في ويستثنى من الميث فيكون الباقي
 هو الواجب فالعشر هو الخمسة في هذا المثال مبتدأ وهداية عشر والاسم مفعول فاما استثناء من
 الخمسة عشر في خمسة فان قال مع ذلك الاسبعة وهكذا الى الوجود في خمسة لان السدس المثلث للاثون
 والمثلث خمسة وعشرون فاما استثناء في خمسة والطريق آخر وهي ان تخرج المثلثي الاخير مما
 قبله وما بقي منه يخرج مما قبله فتخرج الاربعة من الاثنين وما بقي تخرجه من الثلاثة وما بقي تخرجه من
 الاربعة وهكذا حتى ينهي الى الاول والى ان تخرج الواحد من التسعة ثم ما بقي من خمسة ثم ما بقي من
 السبعة ثم ما بقي من التسعة وهذا السهل من الاول ويحصل له ثمانية فهو المثلث (فروغ) وقال
 له على عشرة الاسماء اوستا زمره اربعة لان درهم الزائد مستكمل فيه هذا ان تذكرت مرارته كما اذا
 قال ثلث مائة مائة واحدة او اثنين فله يعني فان قيل هل لا زمره خمسة اربع عشرة واستثنى خمسة
 وشك كافي استثناء درهم السادس اعجب بل المتعارف ان الاستثناء بيان ما يرد بالاول الكلام لانه
 ابطال ما ثبت ولو قاله على ثلث الاشياء او مائة الاملا فلو حذر ذلك فكل من السنتي والسنتي منه يحصل
 فانه يرد على ان عشر الثاني باقل مما يرد على الاول مع الاستثناء والافاق ولو قاله على ثلث الاشياء او
 عكس فالالف والثلثي يجلان فيفسرهما معا بحيث في تفسيره الاستثناء ولو قاله على الف الادرها
 فالالف يجل فيفسره بما في الف درهم فيفسره بما فيهم درهم فادونه في الاستثناء والتفسير الاستثناء
 ولو قال ليس له على ثلث الاشياء زمره خمسة او قال ليس له على عشرة الاسماء بلز معنى لان العشرة الا
 خمسة خمسة فكله قال ليس له على خمسة فجعل الثلثي الاول ثوبه الى مجموع المثلثي والسنتي معقول
 خرج فنما عددان الاستثناء من الثلثي الثاني واذا زمره الاول خمسة لانه في ثلثي يعني عليه الاستثناء
 ولوقدم المثلثي على المثلثي منه مع كانه في اول كتاب الاعيان (وبمعنى) الاستثناء (من غير
 الجنس) أي جنس المثلثي منه (كالف) من الدرهم (الانوار) لوروده في الف درهم وغيره ومنه قوله
 ليعلى فانهم عدوا في الاربعة والثلثي وفروغ فعلى ما لم يرد من علم الاتباع الفلن (وبمعنى ثوب فيه دون
 الف) حتى لا يتصرف فان فسر بثوب فيه ثلثي الف على التفسير وكذا الاستثناء على الاصح فيزوال الف
 لانه من ما زاد الاستثناء فكله تلقاه وهو منصرف ولو قال له على الف الادبار ارجع في تفسير الف
 اليه وما عظمه التفسير لما حذر فيه لو كان لشخص على آخر الف درهم وله عليه فيه ثوب اثنان او
 عشر مائة وثلثي وثلثي اثنان فله قال بان سرفقه فله ان يقول له على الف درهم الادبار او لانا
 او لاسعة فله ان لم يكن اجمع افرواد وبفسره فان فسرته باقل من الف سلفه ان جميع ما قبله ذلك ولم
 يلزمه فهو متفرق فيهما بل هو الثوب او الثابت وبمعناها من الف (و) مع الاستثناء (من المئين) كما
 يصح من المطلق سواء كان المثلثي حجة ولا لم يولد (كم هذه المائة الاربعة والثلثي) او هذه المائة الاربعة
 (الدرهم) او عند الفطام في الاربعة الثلاثة اخرج تلقاه متشبه فهو كالتفسير وحل الشافعي رحمه الله
 تعالى في الامم بانه كلام صحيح ليس بمحال (وفي المئين وجه شافعي) انه لا يصح الاستثناء منه لان الاقرار بالهين
 في معنى الملك فيها انفسه فان يكون الاحتناء ورجوعه بخلاف الاقرار بالهين ثم انشأ الى صفاته استثناء للمعقول من
 المعين فقال (قلت) كما قال الرازي في النسخ لو كان المثلثي مجهولا كما (لو قال هؤلاء العبيد الا واحدا
 ذيل) وان كل المثلثي مجهولا كما لو قال له على عشرة الاشياء اقل اربعين للمعين والدين (ورجع في
 التفسير اليه) لانه امر بترادف وزمره البيان فان مات قام ولو تم نقله كقائه التلخيص حسنين (فان
 ما في الاواداد وزمره انه المثلثي مدق بعينه) انه الذي اراده اذا كذبه للمعز (على الصحيح) والله اعلم
 لاحتمال ما دعاه وانما لا يصح ان يسمي اما لو قالوا لا واحد ارجع الى المثلثي فله يصدق نقلا بقاء امر

فيلو قاله على عشرة مائة
 اسمة الاعيان ووجب
 ثبوته من غير الجنس
 كالف لانا وبين ثوب
 فبمعنى دون الف ومن
 المعين كم هذه المائة الاربعة
 البيت او هذه المائة الاربعة
 الا اذا درهم وفي المعين
 وجه شافعي (قلت) لو قال
 هؤلاء العبيد الا واحدا
 ذيل ورجع في البيان اليه
 فان ما في الاواداد ورجع
 الى المثلثي مدق بعينه
 على الصحيح والله اعلم

والاخر وهو القبة ويؤخذ من ذلك انه لو قال غيبهم الا وادخلوا وبقى واحد وزعم انه المستثنى انه
يصدق لان اثر الاخر اوراق وهو المصنف (فروع) لو اقر أحد الشرىكتين الثالث بنفسه الا
المستثنى فيها اذ بين ما ذكره في نصه وهذا المخرج من قاعدة التامر والاشارة فيها باعتبار ولا
الزكوى الحق انه لا يطاق فيها فربما يختلف باختلاف الابواب والمنازل في كل الوجوه والكون
وقد اقرهم ولو اقر لورقة فيه مال ولكن هو احداهم لم يدل لان التامر لا يدخل في عموم كلامه وهذا
عند الاطلاق كانه الشرعى فان نفس على نفسه دخل ولو قال له على ألف الا ان يرد لي فقبول
في انه نزل اليان قال المصنف لم لا يصح انهم اقرروا اه وقيل لا يلزمه نفي كانه العروى عن النص كـ
اذا قاله على ألف الا ان يرد لي قاله ولو قال قد بعث داره ولو باسكان لها هو قال اوردت دائرة الشمس او القمر
لم يدل قوله لان خصم ذلك بحال العقول او ادنه وان اقر البائع بالسبع في زمن الخسارة اولها لاسد
المفسد السبع لان لا يفسد حقه بخلاف ما لو اقر بعد انقضاء الخسارة اولها او كان المشتري له من
الفسخ ولو اقر او وصى بشيئ منه دخل في كل ما يملكه حتى الفروا لا المصلحة لاس من سعى الشئ

(مسألة) في الاقرار بالنسب وهو الغريبة وجوبه اداها وهو على فحين الاول ان يلحق
بنفسه والثاني بغيره وقد بدأ باسم الاول فقل (انظر) البالغ العاقل الا ذكر ولو بعد اقرارها وسلمها
(نسب) لغيره (انفسه بنفسه) كذا في الثاني فوالأول وان كان الاول اولى لسكون الاشقة فيه الا
(استمر له) أي هذا الاثنان فهو واحد (ان لا يكذب له) بان يكون له من يمكن أن يكون
منه ولو كان في سن لا يمتد ذكره منه أو كان قد قطع ذكره وانما من زمن يتقدم على زمن الدفوع
لم يثبت نسب لان المسك يكذب وهذا بالنسبة الى النسب اما بالنسبة الى العنق اسباب ولو قدمت كثر
بفضل واقتدار رجل وامكن اجتماعهما فواستعمل انه انما اليه انما فاستدخله لحقه والا فلا (د) فليس
أن (لا) يكذب (الشرع) وتكذبه (بان يكون) المستثنى بغير الملاء (معروفه السبعين غيره)
او لم يثبت لغيره فاشترط كساح صحيح لان النسب بالنسب من شخص لا يقتل الخبيرة سواء ادفعه المستثنى أم لا

(د) ثابها (ان صدق المستثنى) بغير الملاء (ان كان أهلا لصدوق) بان يكون كافا لان له بحال
فيه وهو اعراف به من غيره (شبهه) أهمل المصنف من الشروط أن لا يكون مثقبا بل بان المصنف
من غير ان كساح صحيح فان كان لم يصح استناده بغيره الا في ما الذي يره شمس ما لو كساح فاصد فيروز
له ان يستلذه لانه لو كان عقيب قبل النسق سمعت دعواه وان لا يكون ولدنا وان لا يكون المستثنى
بغير الملاء وفيها العبر ولا يخفى على غيرنا وان كان لم يصح استناده بمحاطة على حق الوالد فليد
بل يحتاج الى القينة فان صدق الكبير العاقل قبل كثر به ابن المأثري خلا قال له صاحب الزوار من
عدم القول والرفق بل على وجه عدم التناهي بين النسب والرفق لان النسب لا يستلزم الحرمة والمحرمة لم
تثبت وان كان الزارة له وهو مبدع ولم يمكن لحوقه به كان كل من آمن منه لغا فوله وان أمكن لحوقه به لانه
المغير والمغيرين والمؤدنه وجعلوا أما ثالث النسب من غيره أو المكذب له فلا بد منه وبقائه عليه
وان قلته باعتراقه ميتتهما ولا يرد منه كالأثر منهما ثم ان أثر بام في زمانه الرضا فعمري عن
ابن الميثان ان اقره الشخص بالام لا يصح لاسكان اقامة البيت على الولادة وأقره في الكفاية ولو اقر باب
مكذبه أو سكت لم يثبت الاستلذان أو ابن (فان كان بالمال تكذبه) أو قال لا أعلم وكذا لو سكت كمال
الرضا والشرحين (ان) وان صح في الشرح والروضة في فصل التامع في الشهادة ان سكوت البالغ في
النسب كالاقرار (لم يثبت) نسبه (الابينة) كسائر احواله وبنت أيضا بالعين المردودة وان لم يصدق
بذلك عبارة المصنف ولو استثنى بالغا فلا صدقه ثم رجعا لاصحهما النسب لان النسب المحكوم بثبوته
لا يرتفع بالاتفاق كالتبث بالافرنس (وان استلحق صغيرا) أو مجنوننا (تبث) نسبه بالشروط السابقة

(قوله) اقر بالنسب ان
ألفه بنفسه لغيره له
أن لا يكذب له المس ولا
الشرع بان يكون معروف
النسب من غيره وان
صدقه المستثنى ان كان
أهلا لصدوق فان كان
بأهله كدبه لم يثبت الابينة
وان استلحق صغيرا ثبت

ما هذا التصديق لان اقامة البينة على التمسك بصرة والشارع قد احتج به وانما يمكن ذلك انما يشهد
 بالاعتقاد اذ لم يكن المشرع بعلة التصديق (فان العلم) المغير او افاد المشرق (وكذا) بعد ذلك (م)
 (بما) (نسخه) (في الاصح) فيه لان التمسك بعظامه فلا يتوقف بمقتضيه كالتأنيث بالبينتين وليس المشرع
 به تعاقبه لانه لو رجع لم يقل والثاني مماثل فيه لا يمكن انما لا ينكر وقد صار الاحكام
 تدور مع حاله وجوده واما ما ذكر في البينتين بمقتضيه ما هو ان يكون هذا في حيث لا يثبت
 نسبه به حتى يبق ويصدق وقد قال الرواية ما لا يورى ما الفرق بينهما الا ان يقال ان يورى البينتين يعود
 الى ما كان عليه في زمانه بخلاف الابن فيجب ان يكون هذا لما يورى روايه ان البينتين البالغ لا يصح
 استنفاذه الا ان افاد وصديق ولا يشك في استنفاذه البينتين اليأس من عوده وهذا رأى مرجوح فاذا الفرق
 بين هذا وبين ما ذكره في الاصح (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 المبرأ ولا ينفقه في الغد لان انما يتبعها فغيره لولا لوجه في السليمة او يورى ثم استنفذه بعد
 موته فله مورثه (وكذا) (كبير) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 استنفاذه كالبينتين والابن لا يصح القول بالتصديق وهو شرط لان تأخير الاستنفاذ الى الموت
 يشترط انكاره لو وقع في حياته ويجرى الوجهان فيمن جن بعد يورى بالوجه الاول عتله - بقره - حاله يعتبر
 فيها التصديق وليس الا ان من اهل التصديق (و) على الاول (بره) أي القلب للسائق ولا يقرر في
 التمسك بالابن الا ان لا يورى (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 لو في الذكر يورى أي انما يورى أو البينتين ثم اتم ليجوز بالسلام اليه لانما يورى بالانساب بينهما فلا يقيده في
 الاسلام بل هو ان هذا الولد ومصرته غير انه لا يورى به الكفار ثم استنفذه ان في حكم بالتصديقين انه صار
 مسلما بالسلامة بينهما وبسببهم بقره - ورويته - الكفار وقصر له (ولو) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 ثبت من صدقه - منها - اذ هم لا يجتمع الشرائع فيكون الاخر فان صدقتهما اول صدق واحدا منهما
 عرض على الغافل كما ساء بان شاعبه تعالى قيل باب العلق (وحكم الصغير) اذا استنفذه اثنتان
 فاكتر (بأنفي) كتاب (الابن) ان شاعبه تعالى (و) بان في اتم احكام استنفذ العبد والارث (ولو) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 لو لم يثبت (من غير) ان يورى فانه يورى (هذا) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح) (و) (بما) (نسخه) (في الاصح)
 النصو بران يقول منها كقول النسخة كذا في الرواية وله لاجل الخلاف في قوله (ولا يثبت الاستنفاذ
 في الاطوار) والا فلا يحتاج اليه اثبات التمسك والتمسك يثبت الاستنفاذ لا سيما ان انه اولها في كماله او شعبة
 ثم انكها قال الرافعي وهذا اشبه بقاعدة الاقرار وهو البناء على البين والثاني في حقه جمع ثبت جلاله
 انه اولها بالابن والاصل عدم التمسك (وكذا) لا يثبت الاستنفاذ في الاطوار (لو قال) هذا (والذي)
 ولده في ملكي) لاحتمال ان يكون قد اقبل اليه قبل ان يورى ثم اشتراه فلا يورى في ملكه (فان)
 قال عائشه في ملكي) او هذا والذي اقبلتها في ملكي او هذا والذي منها وملكها مسير من
 عشر سنين مثلا وكان الولد من ثمنه (ثبت الاستنفاذ) لاستنفاده الاحتمال كإثباته الرافعي وتبعه المنصف
 فان قيل يجهل انما كانت موهوبة ثم اولها وهو مصر فيعتد في الدين ثم اشتراها وقلنا بانهم الا نصير
 من يورى على رأى اجيب بان هذا احتمال بعيد لا يورى عليه ولكن لو كان كتابا قبل اقراره فلا يثبت
 الاستنفاذ حتى ينفي بحتمال ان احبها او ضمن كتابه لان احبال للكتاب لا يثبت امية الولد كما ساء في حقه
 لانه تعالى آخر الكتاب ولو قال فلان ابني اوفى او يصدق الامه مستولدة ليس اقرارا بالنسب
 ولا بالاستنفاذ اذ ليس بمثلها في السابق انه يقع على الجزء غير صري وهذا هو الراجح وان سلمناه بعارض
 الجاهل على رأى مرجوح كان اقرارا بالبنية والاستنفاذ كبر الرافعي في سخط الطلاق بين النكحة (فان)
 كانت غراشه له) الولد نسبه الا كان (بالفرش) بان اقر بولائها (من غير استنفاذ) لقوله

فلو بلغ وكذا لم يسل في
 الاصح وبعض ان يستنطق
 مستصغرا وكذا كبير في
 الاصح وبنه ولو استنطق
 اثنتان بالانساب صدقه
 وحكم الصغير يأتى في
 المصنفان شاء الله تعالى
 ولو قال ولد أمته هذا
 ولدى بنت أمه ولا يثبت
 الاستنفاذ في الاطوار وكذا
 لو قال ولدى ولده في ملكي
 فان قال بلغت به في ملكي
 ثبت الاستنفاذ فان كانت
 فراسه ملقة بالفرش من
 غير استنفاذ

على الله وسلم الولد للفرش والعاشر المحرم وأما قوله (وان كانت مرقوبة قالوا تزويج) عند اسكان
 كونه من ان القرشي له (واما تنكح السبد) (بالمثل) المحرم بالزواج نكحاً (مخرج) لو اقر به لا يورث
 له الاولاد. هؤلاء مرقوبين هذه قال ابن الصلاح يثبت محرم وزوجه فيم باقراره كجائده اقراره في أصل
 الاورث ينفذ في محرمه فانه من قبيل الوضوء وفي مقتضى القاش ما يملكه ثم شرع في انقسم الثاني فقال
 (واما اذا اثنى النسب بغيره) عن يده في النسب منه الخلفه (كقوله اثنى) وعبارة المروضة وأصلها هذا
 اثنى ابن ابي وجي وقوله لثارة الى الاخلاق بلازم وبأنى الكلام على ذلك (أو) هذا (عني) ثبتت نسبته
 من الملق به (اذا) كذا يورث لثارة المورثين فانهم وورثهم في سترة والنسب بين اثم او انما مثل المنسب
 بين اثنى بغير ثلثة لا يورث لثارة لثارة النسب على نفسه واحدة واحدة كالاب في قوله هذا اثنى وثلاثان
 كما يورث قوله هذا اثنى وقد يكون بثلاثة كلن لثامه (نسبه) انما يورث الملق به بكونه وبجلائل اسما لثاني
 الرأى لا يورث على الاصح كذا كذا المنسب في كتاب القبط كما يورث الاشارة اليه في الاولى اخذ في قوله ثانيا
 وان كلن بجلائل لثامه ثلثة اثنى في الاستوى وهو واضح وكذا يورث به ابن البهتان واثبت عنه المهراني في
 زوائده ان الاقرار بالام لا يصح كماله لا مكان اقامة البينة على الولادة قال المنسب في المراءى ان
 قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة ولو بزوجين وولاه بما ياتي به في الزوجين والزوج وبذلك
 عبارة المروضة وهي وبشرط موافقة الزوج والزوج في الصبي اهـ ومروته في الزوج ان يورث
 امرأته وان اباها وزوجها وتوابع الابن لنفسه هذا اثنى لا بد من موافقة الزوج لهذا الملق بالامراء
 وهذا كذا في الزكوى في ثلثة برده في ابن الابن والمهراني في قوله ان الاستدلال بالمسرة لا يصح
 وانكر ثلثي بين استدلال الورث بمهرين عدم صحة استدلالها بان ائمة البينة اذ هو علم باختلاف
 الورث شخصاً ما اذا اثنى النسب وانما يثبت ذلك (بالمسرة السابقة) فلهذا الملق بنفسه (وبشرط
 كون الملق به ميتاً) فلا يلحق بالميت ولو لم يتزوج والاستدلال بنسب الشخص مع مخرجه بقوله غيره وان
 صدق على ثبت نسبته بتدقيق والاستدلال بالثبوت على التصديق لاهل المقر واما تصديق ما يثبت
 من الوضوء في النسب انه لا بد منه وهو منفي كلام الحارثي وخالفه في البيان وقال ان كان بينهما
 اثنان بان اقرهم فقال بهن اثنى بشرط تصديق الاب واباؤه والى بقية نسبه المذهب انه يكفي امدني
 المادحة الامم التي ثبتت النسب ولذا عرف به وكذا في قوله لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى
 الاستدلال وماذا يصح لثامه اهـ وهذا ظاهر قال قبل له وورثته المستدلان الذي بين الملق
 والقر به ان كلن ولورث لثامه ثلثة اثنى بشرط اقراره وان كلن ثلثة اثنى بشرط اقراره اثنى بغيره
 وارث وورثه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى بغيره الملق به وهو اصل المقر وبذلك ثبت نسب الاصبال
 بتولي المقر عيشة لثامه اثنى النسب بنفسه فان به الحائز يادونه وفروقه لكنه يورث في القرعة عن
 الحائز بنفسه ولا بد منه في الاصل بالفرع (ولا بشرط) في الحائز اثنى بغيره (ان لا يكون ثلثة) لثامه
 (في الاصح) يجوز في ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه
 والورث لا يورث الا في عيشة المورث وصحة ما في الصلاح وقال الاذوى الغلب اليه أصيل (وبشرط كون
 المقر في الملق اثنى بغيره (ولو اثنى) بخلاف غيره كزوجه وقاتل وابني (حزناً) ثم ثلثة الملق
 به ولو اثنى اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه
 والذين انما لهم به ما ذكرنا فيهم موافقة الزوج والزوج كماله لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه
 كلامه ان يثبت بنفسه عدم صحة استدلال الامم في لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه ثلثة اثنى لثامه
 من جهة الامم والى في الشرح الكبير عن المرقبين وقوله في الشرح الصغير انه الاخر وبه في
 المروضة ان كذا في ذلك حكم الورث فلا علم انه يلحق النسب به ولا بد ان يورث في غير الحائز ودخل في

وان كانت مرقوبة قالوا
 تزويج واستدلال السبد
 بالمث والمادحة الملق النسب
 بصبره كذا اثنى اذ هو
 فثبتت نسبته من الملق به
 بالشرط والاصح او بشرط
 كون الملق به ميتاً ولا بشرط
 ان لا يكون ثلثة في الاصح
 وبشرط كون المقر وارثاً
 حائزاً

كلامه الحائر بواسطة كل أثر بغيره وحائز تركه فيه الحائز تركه كعبه الملق به فان كان قد علم انه
 قبيح فلهذا وما عدا ما خرج به من أصل الروضة قال ابن الروضة وهو بينهم انه يعتبر كون المترشحاً للميراث
 الملق به ولو قد روي عنه حين الإلحاق وكلامهم يأباه لانهم قالوا طومات من ترك ولد من بعدهما
 السلم وترك ابناً مسلماً وأسلم الكافر حتى الإلحاق بالجد لابن ابنته المسلم لا لابنته التي أسلم به وروى
 ولو كان كذب بل المكان الامر بالعكس له ويصح إلحاق المسلم الكافر بالسلم وإلحاق الكافر المسلم
 بالكافر (والاصح ان المستحق لا يرث) كذا في نسخة المصنف كما حكى السبكي قال الشيخ ترمذ ان الذين
 وهو يقتضي انه مع كون المترشح من المستحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف المتن والاعتق
 والظاهر انه سقط هذا في اعمان اصل المصنف واملأ من فاضل ومرواه في يقول وان لم يكن حائزاً فالاصح الخ
 كما روي من بعض النسخ انه ووجد في بعضه فلو لم يترك أسداً لابن دون الاستخلاف اصح وهو كلام
 صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى وسأله انه اذا أقر أسداً الحائز من حيث لا يشكر الاخر فوكت
 أن المستحق لا يرث وبذلك لا شك كما قال في امر في قوله (ولا يرث ترك المقر في حصة) ظاهر ان عدم
 ثبوت نسبته فهو غير ينفصل عنه على أن صورة المسئلة اقر له بعض الورقة اقلو كان المقر حائزاً لم يكن له حصة
 بل جميع الاثر له والثاني يرث بان يشارك المقر في حصة دون المنكر كما في الباب من فوسل على المقر اذا
 كان صادراً أن يدفع البشياً فبنيوه وان اقدموا في أصل الروضة نعم وهل يشارك بنفسه في بدو أو
 بل ان يزوجها ان اقدمها الثاني ولذا قلنا لا يرث لعمدة ثبوت نسب حرم على المقر ثبت المقر به وان لم يثبت نسبها
 ولذا قلنا في انفراد كره لرأسي ويقام بالثبت من في معناه في حق حصة القراد كان المقر به عبداً
 من انكر كنه كان قال أسداً لعمدة اميد نسبها بالامتنان بواجبه وان اوجهها انه يعنى يقتصر الشرع على
 المتيقن (و) (ان البالغ) القائل (من الورقة لا ينفرد بالانفراد) لانه لم يجر حائز الميراث والثاني
 بنفرد به وبكم يثبت النسب في حال احتشاداً فذهب وعلى الأول بما قاله بلوغ الصغير واختلافه في ثبوت
 فاذا بلغ الأول والثاني والثاني في البالغ القائل ثبت النسب حيث شذ ولا بد من اعمدة الغائب أيضاً
 وانهم موافقة وارث من مات قبل المنكر أو الماتوا فان لم يرث من ذلك صغير المقر ثبت النسب كما روي في
 من قوله (و) (الاصح) انه لو أقر أسداً للوارثين الحائز من حيث لا يشكر الاخر وما لم يرثه الاخر
 ثبت النسب) وان لم يجره اقرار به والموت لان جميع الميراث ملو له فان قيل قد ثبت النسب في هذه
 الصورة المذكورة مع ان الاقرار لم يفسد ومن الواز ان حائزاً له ما هو حائزاً الا بعد اقراره أو اجبيبات
 اسما له فغير حلاً أو مسلاً والثاني لا يثبت لان اقراره مع سبقه بانكره اهل وهو الموت وخرج قوله
 وانكر الاخر ما لو كنت لانه يثبت بغيره لانه لم يسبق تكذيب أمه وان شفع المنكر أو اهل كذب ورقة
 غير المقر اعتبر وانفهم (و) (الاصح) انه لو اقر ابن حائز) مشهور النسب لا لا يعلبه (ياخو بهجول
 فانكر الجهول نسب المقر) بان قال ابن ثابت ولست أنت ابنه (لم يورثه) انك لا كونه كنهه ولانه
 لو اقر به ليرث نسب الجهول فانه ثابت بقوله المقر فله لم يثبت يقول المقر الا كونه حائزاً اذا لم يورثه
 ثبت نسب الجهول كما قال (ويثبت أيضاً نسب الجهول) لان الواز ان حائزاً له ما هو حائزاً الا بعد اقراره أو اجبيبات
 فيصالح المقر الى ابنته على نسبته والثالث لا يثبت نسب الجهول لانه من المقر ليس بوارث وعلى الأول
 لو اقر الحائز والجهول بنسب ثالث وانكر الثالث نسب الثاني سقط نسب الثاني لانه ثبت نسب الثالث فاعتبر
 موافقته في ثبوت نسب الثاني وهذا من طبع ذواتهم ادخل في تحريك ولو اقر باخو من جهول لانه انك كذب
 كل منهما الاخر أو مدقة ثبت تماماً لو اقر والاقر لو من الحائز وان مدق أحدهما الاخر فكذب الاخر
 سخطاً في المكذب فتمت النكاح ونسب المدق ان لم يكن قرأين والا فلا اثر انك كذب الاخر ولا للمقر
 بأمد التوهم مقر بالاخر ولو كان المنكر ابن والمقر واحد فله مقر تخلفها ما كان منكم أسداً حائزاً

والاصح أن المستحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصة وان البالغ من الورقة لا ينفرد بالانفراد وان لم يترك أسداً للوارثين وانكر الاخر وما لم يرثه الاخر فوكت النسب وانكر الجهول نسب المقر لانه لم يورثه ويثبت أيضاً نسب الجهول

الذين على الحرف لانه لا يثبت بها الف ولا يثبت بها الواو ولو تقرر لورثة جوبه امر الله ورثت له الميراث
 كانوا اقربوا بنسب شخص وكذا لو تقرر وازوج الميراث لورثة بنو ابيه من وانكر البهمن لم يثبت له ميراث في
 الظاهر كقوله من النسب ما في الباطن حكما تقدم في النسب وترجى عن الاولاء عليه من عليه ولا فائدة اذا
 اقر بائع او اب قال لا يتقبل الما جبه من الاشرار بالسب بخلافه لو تقرر بنسب ابن فانه قبل لان به حاجته الى
 استلامه ان الاب لا يهتد وورثته من جهة غير الابينة بخلاف الاب والاخ فانه يتسوزون بولده من
 جهة ابيه اولاده فادعى على الفداء الاستدلاله فصح اقراره به (و) بالاصح (انه اذا كان الواو الظاهر بجبهه
 المستحق) دفع الماه (كله اقر ابن الميت بنسب) لان الابن الواو المات في الظاهر فادى استحقاقه
 (ولا ارث) له اقد والحكمى وموان لم يمت من المات النقي قلبه وهذا يترجم من ارث الابن عدم ارثه لانه
 لو ورث لجب الاخ فخرج من كونه اولادا ولم يصح اقراءه ولو انكر به الاخ والزوجة لم يترجم معهم لانه
 وكذا انكرى شخص اباها مرض موته فانه يترقى عليه ولا ارث ولو شطب بقاءه فنهى فاقرب بائع لها لم يتر
 يرث اولادها من اوجهها فم لا يهتد بها بل بجبهه صرة الولاء ولومان من مات وانث فاقربا من
 له سلم لا ارثت فقيدها لانه لو ورث لجبها ولما دعى بجبهه على انتمى الميت انه ابن الميت فاسكر الاخ وكفى
 عن الذين عانف المدعى اليقين المردودة بنسبها ولم يرث لاسرى اقرار الاخ (خاتمة) لو اقر ايمان
 من ثلاثة بمن ماله لهم وشهدوا له عند انكار الثالث قبلت شهادتهم الا انها لا تغبر او ما يتقبل خبرا ولو
 اقر بائع وقال بعد الا ودفن من الرضاع لم يقبل لانه خلاف الظاهر ولما دعى الوفر بانه والاسلام لم يقبل
 فان قبل فذلك العبادى وشهدوا له انه لا يكتفى به لانه قد بلغوا الاسلام فكان ينبغي ان يكون هذا
 كدلت اوجب ببار الشر عظاما لنفسه بما يتفق به فلا يفرق الا عن تحديق فان ذكره متصلا بل
 (كتاب الطرية)

وانه اذا كان الواو الظاهر
 بجبهه المستحق ماله اثر
 بان لم يمت بنسب
 ولا ارث
 (كتاب الطرية)
 شرط المصبر صحة تفرقه

يشهد به الياء خفاء وقد تحققت فيها لغة ثلاثه تفرق بين ما هو على الله من النعمان والى الله
 ويكنونه قبل الله سلام الخفيف صبر فكثر ذهابه وبجبت وقيل من النعمان وهو التناوب وقال ابو هريرة
 كلتم احوالى العار لان حالها عار وجب واعترض عليه بالله صلى الله عليه وسلم فعادها كجانبها فلو كانت
 هي ياء احوال بان الف العار هي منة فبها من واو فان احوالها عار به وانما الف العار فبها منة فبها
 صبره بكذا وحقيقته انما شرعا باحدة الانتفاع بما على الانتفاع به مع بقاء منه والاصل لم يفسد الاجماع
 قوله تعالى وتعاذوا الى البراءة التورى وعسر جهود المفسرين قوله تعالى وتعاذوا الى البراءة التورى
 البراءة منهم من بعض كذا لو افسس والارث وقال على وابن عمر روى الله تعالى عنه المامون
 التي كذا والمطاعة وقال بكره فاعلها عار به التناوب وقال البخاري هو المعروف بكلمته
 مدحى النجاشي العبد لله صلى الله عليه وسلم استلم لورثته من ابي طرفة فركبه وفي رواية لابي داود
 وخبره بالاسناد انه صلى الله عليه وسلم استلم لورثته من ابي طرفة فركبه وقال اقصى بان محمد
 فقال بل عار بغيره فزالوا ما عسرهم وكلمة وليمة اول الاسلام لازمة العارية ثم نسخ وجوبها
 وما روى من جهة ابي اسلمة فوجب كذا التناوب فادعى حرا وروى الجليل لانه اقره بنسب كذا
 لايح حيران من غير محتضى موته واقضى ابو عبد الله الزبدي بوجوب عارية كتب الحديث اذا كتب
 صاحبها اسم من سمعه اكتب نسخة السماع قال الزركشى والقباس ان العارية لا تلحق بمقابل هي
 او التفضل اذا كان السائل نسخة وقد عزم كذا العارية المسمى من المهرم والامة من ابي بنى وعارية له لانه
 عرف بالواو وورثته كذا عارية المسمى من كذا فادعى بوجوبه مستعبر ومعار وصحة
 ودفن العارية بازاها ورسد الله تعالى علينا لشرطه قالوا (شرط المديرة بغيره) وان يكون متجاوزا
 لان العارية بغيره باحدة المنفعة فلا يصح من الاصغر بغيره كعبه وبغيره ومفلس ومكاتب بغيره ان يبدى

ولان مكره فان قيل رد على المصنف جواز اعارة السفيه بدن نفسه اذا كان جاهلا ايسر مقصودا في
 كماله لانه يملكه بماله عنده اوجب بان ذلك لا يصح اعارة لان بدنه فيده وكان الاولى ان يقول نخرج
 ناجر لان السفيه اهل للنهر ع ما لو سب يقول لا تصح اعارته (تنبيه) قضية كلامهم ان المتكلم لا يصح اعارة
 خاله الاستثنوي والمصنف جواز اذالم يكن في الاعارة تعليل للسداد اعظاما كالمعروف بالمراد هو ظاهر كما قاله
 بعض المتأخرين اذالم تكن المنفعة تغايل باعبروا لا يفتش (د) شرط للمعبر ايضا (ملكمه المنفعة) ولو
 برصبة او وف وان لم تكن العين لان الاعارة ترد على المنفعة دون العين وتقيدين الرخصة جواز الاعارة من
 الموقوف عليه اذا كان ناهرا وهو واضح (في غير مستأجر) لانه مالك للمنفعة (لا مستعبر على العصب)
 لانه غير مالك للمنفعة والمأجر له الانتفاع وله الاذن في جرح المستعبر لان نقل ما ليس له بدليل ان
 الضيف لا يبيع لغيره ما قدم له والثاني غير كائن للمستأجر ان يجره فان اذله للمالك نص الاعارة قال
 المساوردي ثم ان لم يسم من يسم له فالاولى على عاونه وهو المعبر من الثاني والضميمة باق عليه ولو
 الرجوع فيها وان رددها الثاني عليه برئ وان سماه انعكس هذا الحكم (و) لكن (ه) اى المستعبر (ان
 يستتيب من يستوفى المنفعة) كان ركبا في الدابة المستعبر وكذا الذي هو ماله او دونه في حاجته او زوجته
 او خادمه لان الانتفاع راجع اليه سواء كان مباشرة فان قيل رد على فسد ذلك المنفعة جهة اعارة المكاتب
 للمصنف مع انه لا يملك وجه اعارة الانصبة والهوى المذكورين مع خروجها عن ملكه وجه اعارة الامام مال
 بيت المال من ارض وغيرهما مع انه ايسر ملكه اوجب بان هذه الامور اصبحت عار به خفية على
 شبهة بها وانهم اولواها هناك انفسهم انهم الاختصاص بهم او التصرف فيه لا يطرأ على اباحة قال
 شيخنا وعلى هذا لا يرد على العمل من اعارة الصوت والضميمة مستكملة بالباطل والدرسة وما في معناها
 اه اى على القول بجواز ذلك واعادة له لا يجوز كما قاله الاذرى وغيره (تنبيه) قضية كلام المصنف
 انه ايسر للادب ان يعبروا له الصغير وهو ما طافه صاحب الهدى وهو محمول كافي في ابدان الروث على شدة
 تغايل بصره وامامنا لا يقابل بصره فطاهره فانما هو الذي يقتضيه اهل السلف انه لا يمنع من اعادته
 بالعين وقال الزيد باليحيى ان يعبروا له لمعلم من يعلم من يوز به قصة ايسر في الصبح ولو اعادته كخبا
 يقرأ فيه فوجدته مالا يصح له الآن يكون قرا فاما يجب كما قاله الهادى وقصيدته بالاصلاح يعلم ان ذلك
 لو كان بؤهى الى نفس فبذمه لرد له منعه ونحوه من غير اذله لانه لا يصح لاجل اعادة المكاتب الموقوف
 فبصلح جزما منه وصاما كان دعما بعضا لا يجزى التناول وسكت المصنف عن شرط للمستعبر وهو الركن
 الثاني بشرطه ان يكون اهلا لنهر ع عليه به فلا تصح له الاعارة كعصى ومجنون ومجه كالا تصح الوفاة
 منهم قال في المهمات وفيه ذلك جهة استعارة السفيه اذا تصحح قوله الهادى والرخصة فليكن كيف تصح
 استعارته مع انها مشتملة لاحصاء من المساوردي وغيره بعدم محبتها اه وخبرته بضمه من الجنون
 والعبيد والجماع اذالم تكن مشتملة على استعار من مستأجر وهو واضح ثم شرع في شرط الركن
 الثالث فقال (د) شرط (المستعار كونه مستغنيا) فلا يعمل ولا ينفع كالحمار والزمن وامامنا توفيق نفعه في
 المنفعة لا يفتش الصغير والذي يظهر له ان العار به ان كانت طائفة او وقتا من يمكن الانتفاع به
 حصصا والا فلا ولم يردن فمرض لذلك فان قيل بشرطه في الاجارة ان يكون النفع موجودا عند العذر
 اوجب بان ذلك مخالفا لمرور وليس هذه كذلك وان ينفي ان يقول ان نفعها لم يضر ما يتغير به ان نفعها
 بمرما كالان الملاهي فانه لا تصح اعارته وان تكون منفعة قوية فلا يعمل القندان اضمينته لغيره بينهما
 والضرب على طبعهما منفعة فلهذا قل ما قصدوه وعلم من نفعهما في الاتفاق والاختراع نعم ان سرح
 بالقرين والضرب على طبعهما او نوى ذلك كيجتبه شذوذا حيث لا تتخذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعف
 وينفي هذا الاستثنائي لانه يوم الاتي كما قاله بعض المتأخرين (مع مقتضى)

ولم يكن المنفعة في غير مستأجر
 لا مستعبر على الصبح وله
 ان يستتيب من يستوفى
 المنفعة والمستعبر كونه
 مستغنيا مع غيره

في ضربها ولو أركب المالك دابة من قبله على الطريق تقرب الله تعالى فقلت ضمهاسوله التمس الزاكن أم
ابتداء المركب وان أردت قلت بغير الزاكن بقليل نصف الضمان ولو وضع متاعه على دابة شخص وقال له
سرها ففعل فقلت بغير الوضع ضمهاسول كذا قال الرازي وإن كان عليه امتاع فغيره فقلت بذلك ضمن منها
بقسط متاعه لأنه مستعير بها بقسطها على صاحبها لو كان عليه مثل متاعه ضمن ضمهاسول كذا قال الرازي
أمر الوضع فقلت لم يضمن الوضع لأنه انتفى بعد الكفا بل يضمن المالك متاعه إذا لم يردعه عنها ولو حل
صاحب الدابة امتاع شخص بسؤال الشخص فهو مستعير أو يسوؤه هو فهو ودفع (وله) أي المستعير
(الاتفاق) بالعار (بحسب الأذن) أي المالك عليه دون غيره وقضية كلامه أنه لو أعار دابة لغير كفا إلى
موضع ولم يمرض المركب في الرجوع أنه لا يركب في الرجوع لكن في الفسخ والرجوع وفي الأخير لا يضمن
المبايعة أنه لا يركب في الرد وأما بخلاف الدابة المستأجرة الموضع فليس به ركوب في الرجوع
على الأصح والفرق أن الرد لازم للمستعير فلاذن بمقتول ركوبها في العود بالعرف والمستأجر لا رد عليه
وإن استعار المركب إلى موضع بخلافه ضمن أجره بطلب مجاوزته عنه ورجوعه إليه لا يضمنه وعلى
الرجوع بها إلى مكانها الذي استعاره عليه أو لا يضمن أحد ذلك لأن الأذن في الاتفاق بالضرورة
فيسلمها إلى صاحبها كذا قال مالك وهو الأصح وهو الصحيح والسبب وتبعه البلقي كذا لا يضمن الزاكن
عن كونه يتعد به يجعله أن كلاً منهما عقد جائز ولا يلزم على هذا أسرة الرجوع وقيل بذلك ما لو سافر
بواحدة من لسانه بالقرعة فوردت معاً في البلد الذي مضى إليه مضى الزائد بقضية لسانه وفي ضمهاسول الرجوع
وبها أن أحدهما لا يضمن لآخر أو دونه فربما لا ثم أذن له في إلبسه فإن لبسه صار غلبة ولا يوافق على كونه
ودفعه ولو استأجر سندوقاً فوجد فيه دراهم أو غيرها فقبض فماتت عنه كالأمر طرحت الرجوع فوجد في داره
فإن أتاها ولو جاءه لاجب أو ثلثت بمقتضيه ضمهاسول ثم نزع في الحكم الثاني وهو نطق المستعير على
الاتفاق بالذاتون فيه فقال (فإن أعاره) أو (أذن) (الزراعة منطوية) مثلاً (زرعها) لأنه فيها (ومثلها)
أو دونهما في الضرر فإن قال أزرع أفيها زرع الشجر والبائلاء ويحرمها كالبائلاء والمحص لأن ضررها
في الأرض فوق ضرر ما لا يركبها له أن يزرع ما نوقه كالذرة والقمح والأرز وما (إن لم يزرع) عن
شجرها فإن ثم له من ثم زرعها نفعاً له يكلو قال الشرح عانة ولا يضمن بغيره ولو نزع في الأرض
من غيره أتبع صريحه بنفي الضرر (أو) أعاره أرضاً (الشعير) يزرع فيها (لم يزرع غيره كمناعة)
لأن ضررها أعظم من ضرره فإن خالفه وزرع ما ليس به زرعها كان أذن في البر فزرع الذرة جازاً مستعير
فله بما جازاً فوضعه وثانها أجزأه قول يلزمه أجره مثل أو ما بين زراعة البرور زراعة الفلوة احتجالات أو جوبها
كلمة محمد بن قول المنولي فإن فعل فكانت أصاب الأول وهو جزم في الأثر (تنبيه) في تسكير المصنف
المنفعة والشعير نوعه أنه إذا أشار إلى شيء معين منها أو أعاره فزرعته جازاً فلا تنافي عنه كالمصنف في
الاجازة وأما كمال الاستوى هنا منعه ولهذا عرقها في الضرر وصرح في الشعير بما لا يجوز بقوله لم يزرع
فوقه وفي الخلف فبما يجوز بقره وثانها الدلالة على أنهما على الاسترخاء (ولو أطلق) الشعير (الزراعة) أي
الأذن فيها كقولهم أمرتكم للزراعة أو لزرعها (صح) عند الأعرار (في الأصح) يزرع ما شاءه لا خلاف
اللفظ والمراد كما قال الأذري أن يزرع مثله على الحقل زرعته هناك ولو نادى جلالاً لخلق على الرضا
بذلك والثاني الأصح متفاوت ضرر الزرع قال الشرح ولو قيل يصح ويقتصر على إخطاء الضرر والسكان
مذمومورد البلية بل بين الممانعات التي لا تنقل على الأقل إذا كان بحيث لو صرح به لصح وهذا هو صريح بل
يصح لأنه لا ينفك على حد نقل الأعرار ضرر الفلوة إلى المزروعات والمعتود نقصان من ذلك (تنبيه) في
مثل ما ذكره المصنف بل أولى ما لو أعاره ليزرع ما شاءه لأعظم لأعظم (وإذا استعار البائلاء) لفرس
(غرام في الزرع) إن لم يزرع لأنه أشرف وقيل لأنه يرضى الأرض فإن ثم لم يضره (ولا عكس) أي

وله الاتفاق بحسب الأذن
فإن أعار لزرع دابة منطوية
زرعها ومثلها إن لم يزرعها
لشعير لم يزرع فوقه كمناعة
ولو أطلق الزراعة صح في
الأصح يزرع ما شاءه أو
استعار البائلاء أو فرس فله
الزرع ولا عكس

إذا استعار لزوج فلانين ولا يفرس لا يضرهما أكثر وقد بهما الدوام (والاصح) وفي الروضة
 الاصح (أنه لا يفرس مستعمل لئنه وكذا العكس) أي لا يفرس مستعمل لقاس لا يفرس لأن
 من راءه في ظاهر الأرض أكثر من باطنها والفراس بالعكس لا يضر عروقه والثاني يجوز ما ذكر
 لأن كلامه في الفرار واليهما لا يضر (تنبيه) ووضع البيع في الفرار ما راد للدوام أما ما يفرس
 العقل في علمه ويسمى القليل بالقله وهو متعارف العقل فكأن زوج كانه الرائي من الجاوي قال السبكي
 وسكروا من البقول وقومها مما يجوز مرة بعد أخرى ويحتل الحاف عروقه والفراس كافي البيع الآن
 يكون مما قبل أصله فيكون كالسبل الذي يستل (و) الاصح (أنه لا يضر عروقه الأرض ما قبل
 بشرط معين نوع الموضع) من روع وغیره قبل على الاجزاء والثاني أصح وأما السبكي قال ولا
 يضر ما قبل لأن يحتل فيها ما لا يحتل في الاجزاء ونقل ابن الرقة العدة عن العراقيين ونزبه جماعة من
 المفسرين في اختلاف قوي مع ذلك كلام المصنف يقتضي منه وهو الأول لولا أن أخرتها التفتيح ما
 كانت شئت أو عباد الله في العدة وجهات أهمها الخلق بالمالية العدة وقال السبكي ينبغي التفتيح
 وقد جمع الشبان في قتلهم من الاجزاء العدة والعارية به أولى وهي ذات قبل تنفعها كقتل شاة وقيل
 بأنهم يجهلون العدة العدة قال الرقي وهو أحسن اه وهو المذهب الجري عليه ابن القزويني رويته
 قال الرازي والوجه القامع بأن الملائكة لا تملك على البدن لئلا يمتنع من ضرر الزرع (تنبيه)
 ذكر المصنف الأرض مثلاً فيمنع به يجهلون فأكبر ككلماته فصح الركوب والحمل أما ما يمتنع به بوجه
 واحد كالبساط الذي لا يبيع الا لفراس فلا حاجة في عارته في بيان لكونه معلوماً بالمتعين ثم شرع في
 الحكم الثالث وهو الجواز من جهة ما قبل فقال

والاصح انه لا يفرس مستعمل
 لئنه وكذا العكس وأنه
 لا يصح اعارته للأرض مائة
 بل بشرط تعيين نوع الموضع
 (فصل) لكل منها
 ودال عارته متى شاء الا اذا
 أعاره فن فلا يرجع حتى
 يندرس أثر الدون

(مصدر لكل منها) أي المبيع والمستهبر (ودال عارته متى شاء) وإن كانت مؤقته والمدة باقية
 لأنه مبيع من المبيع ولزاد من المبيع فلا يأت بها الا لزوم ودال عارته متى وجوه كافي للحرر ولو جهز
 به لكان أولى كما صرح في الودعة (الاية) كانت العارية لازمة كمن (أعار) أو (أعار) (الدين) ليت
 محترم وهي المستعبر (فلا يرجع) أي المبيع في موضعه الذي دفن فيه واصل على المستعبر وهذا هو
 لازمه من جهتها (حتى يندرس أثر الدون) بأن يندرس أثر المبيع من ماله في غير التنب وهو مثل
 سيقنود في طرف العصص لجميع العصص ولما كان لا يكاد يفتق بالشاهد ثم يفرغ المصنف
 لاستثناءه أنه لا بد له أيضاً والمصلحة الرجوع محافضة على حرمته ثالث ولو ما الرجوع فيسأل عنه فيه
 لا يندرسه وإن لم يور بالقراب كزوجه في الشرح الصغير خلافاً لآله المتولى من جواز الرجوع وليس
 في الروضة وأما ما يصرح بتجريح قال الأذوي وكلام النهاية والبيان فوافق كلام المتولى ولم أوسن
 صرح بخلافه اه وصورت ذلك بعد الملى إذا أذن المبيع في شكر الدون ولا فقد انتهت العارية
 وإذا امتنع الرجوع قبل البلى لا يمتنع المبيع لأن كما صرح بآله البغوي والمأوردى وغيرهما
 لأن العرف غير قاضيه والمصلحة والمصير في تحريمه لا يرضى أن يمتنع من ظهوره من
 ألبت والامتنع عليه ولو أظهر السبل من قبل قال المأوردى والرواية يجب اعادته لأنه قد مر أسفله
 مؤيداً قال ابن الرقة وقد روي به بأن دفعه على القوم وفي تأشيرته إلى حرمه غيره ونقله إليه تأشيرته واجب
 وروى من ذلك أن السبل انصرف إلى موضع مباح يمكن دفعه فيه من غير تأخير منع اعادته وهو كذلك
 وعلى المبيع لئلا يلبت مؤقته حرمه ما يرجع فيقول للدين لأنه للورطاه قال في الوفاء والمأوردى في روضة
 الأرض بعد تمكيب المستعبر له لم يلزمه أعوان التكرار كافي فتاوى البغوي فلهذا كان هذا كذلك
 ليجب بان الدين لا يمكن الا بالحرر بخلاف الروضة فلهذا تمكك عدون السكر بسبب ولا يلزمه اعادته لما قبله
 لأنه بالاذن (تنبيه) أورد على حصر الاستثناء فيما ذكر مسائل منها ما هو كفى البت أجنبي

وفلما كان الكفر بان على ملك الاجنبي كما هو الاصح في ابله الرخصة كتاب السرقة فهو عارية لازمة
 كقوله في الوصية أي من الجانبين فلو نهب المبت سبيع أو كاه فقد انتهت العارية فيرجع الى المير ولا
 يمدى واجدا في العارية ومنه ما قاله اعيان وادوى بعد موافق لزيد شهر لم يكن له ملك وهو الوارث
 الرجوع قبل الشهر كالأداء في التدبير ومنه ما لو نذر المير أن لا يرجع الا بعد سنة مثلا أو قدر أن يهره
 سنة مثلا منع الرجوع قبل السنة قاله الرافعي في التدبير ومنه ما لو أعطى مائة فوضع المير فيها مائة
 ثم طلبها المير في السنة لم يجب بذلك لاجل الضرر ولا لزومها قاله البندنجي والرويان قال ابن الرغز بنهار
 أنه الا من حسن الرجوع كالأداء أو ما تزوج فرجع قبل انقضاءه ومنه ما لو أعطى مائة أو مائة
 أو نحو ذلك لغيره فأنقضى المدة انقضى له الرجوع في ذلك حتى ينكشف الغطاء قاله الشافعي في الخلاص
 ومنه ما لو أودا المير مائة فأنقضى له الرجوع بالسرقة هو ربه أو بغيره في مكان نجس ففعل وكان الرجوع
 مؤذيا بلان الصلاة قال الاسنوي فيحصل منه وهو نجس ويحل الجوارز وتكون فائده طلب
 الاجرة ١٠ ونفس الزكفي في الخادم من الجهر أنه ليس للمير الاسترداد ولا لاستعير الزاد الا بعد
 فراغ الصلاة وفي شرح الهذب من الماوردي وغيره ان المير لو رجع في الصلاة فزعموا في ولا عاذا
 عايشه بالاختلاف ١١ والاو كمال شفي ان يقال في استعارة السرة الصلاة ان استعاره المير في
 الغرض فهو لازمة من حينها أو مطلق الصلاة فهي لازمة من حينها فالمستعير فقط ان أحرم فيها
 بغيره وجازة من حينها ان أحرم بغيره ويجعل ماذر على هذا التمسك ومنه ما لو استعار مائة مائة
 بها في الغرض فهي لازمة من جهة المستعير أيضا ومنه ما لو استعاره المير في السكنى فالمستعير فهي لازمة من
 جهة ملك المير أيضا ومنه ما لو استعار سلاحا فوضعه لغيره به عايشا كمنع عنه كالمير يمين في كتاب الصلابة
 ومنه ما إذا استعار ما يدفع به أذى لغيره والمير المالكين ومنه ما إذا استعار ما يضيء به من الغرف
 ويطلق به الخرق ويقاس بذلك ما في منته (وإذا أعطى البناء أو الغراس ولم يذكر كرمه) بأن أطلق
 (ثم رجع) بعد ان بنى المستعير أو فرس (ان كان) المير (شرط) عليه (الفتح) فقط أو شرطه (مجانا)
 أي بلا أرض انقصه (لزم) فله عيلا بالشرط فان امتنع فله المير القلع ويلزم المستعير تسوية الخفر
 ان شرطت والا فلا به (تأنيده) قوله به انما كذا هو في الروضة وتكسر الرافعي قال السبكي والاسنوي
 والذواب حسد في كانه عيلا جهور الاصحاب فله يغضى لولا الذي قدره فيه فلا يؤسر بالفتح مجانا الا
 هذا التصريح عليه وليس مراداً فانه خلاف مانع عليه في الام والتصريح واصل المصنف احترزه مما لو
 شرط القلع وغرامة الأرض فانه يلزم ولو اختلف المير والمستعير حول شرط القلع بلوش أولا قال
 الاذري الناهر نصديق المير كالمير في أصل العلوية لان من كان القول قوله في شيء كان
 القول قوله في صفة (والا) أي وان لم شرط عليه القلع (فان اخذ المير القلع تعلق) بلا أرض
 لانه ملكه وقد رضخ بخصاله (ولا يلزم تسوية الا أرض في الاصح) في الحرور لان الا أرض مع العلم بان
 للمستعير ان يقطع رضا بما جردت من القلع (قلت الاصح تلزمه) التسوية (واقعه اعلم) لانه قطع
 بانء بانه ولو لم يتبع منه لم يجبر عليه فيلزمه لاقطع والارض الحيا كانت عليه ليرة كما أخذ وهذا هو الاظهر
 في الشرحين وقال في الروضة انه قول الجهور وان مالى الحرور ضعيف وقال السبكي ان كان الكلام
 في حصر حصص في مدة العارية لاجل الغرس والبناء لا امر على الحرور وان كان في حصر حصلت من
 المانع زائدة على ما حصل قبل ذلك فالراجح وجوب التسوية ثم قال قلنص للفنوي الفرق بين الخفر
 لاجل الغراس والبناء وبين الخفر القلع وهذا الجمل متعين (تأنيده) محل الخلاف كقوله ابن الملقن
 اذا كانت الخفر الحيا لفي الارض على قدر الحاجة فان كانت زائدة على حاجة القلع لزمه ثم المرائد فاعلم
 (وان لم يضر) أي المستعير القلع (لم يقطع) أي المير (مجانا) لانه وضع بين فهو صحيح (بل للمستعير الخبار

وإذا أعطى البناء أو الغراس
 ولم يذكر كرمه ثم رجع ان
 كان شرط القلع مجانا فله
 والا فان اخذ المير المستعير
 القلع فله ولا يلزمه تسوية
 الا أرض في الاصح (قلت)
 الاصح تلزمه والله اعلم وان
 لم يضر لم يقطع مجانا بل للمستعير
 الخبار

بين أن يقبض بأجرة (أو يطلع ويصنع أرض نفسه) وهو قدر الثاثل ما بين فيه قائما
ومقتوليا كقول الكتايب (قيل أو يملكه) أي بسعد ولا يلق بالشبيع كما يؤخذ من كلام الرافعي
(بنيت) أي مستحق النفع حين الثالث كذالة العمران فإن فيه تنص على هذا التقدير ووجه مقابلة
أنه لا يسع إلا بدية من الرافعي وتخير بين الثالث والرابع وقاذا لإمام والرافعي وساحب
الماوراء النخيل والأزول وغيرهم ومقتضى كلام الروضة والمصنف في البيع بغير ما بينه وبين مقتضى
التصريح بالاول والثالث وثما ما وقع في الكتاب تبعاً له من التفسير بين التبعة بالأجرة وبين التبعة
مع غرامة الأرض دون الثالث بالتبعة ليدركه في الشرحين والروضة وجه اقتضاه عن نفسه بل لم يذكر
غيره إلا ما هو به كلام التبعة بل قال الزركشي تبعاً للتبيين ليس في المسئلة خلاف كقولهم التبيين
بل الشكل متفقون على التمييز بين الثالث وتبعه الإمام إلى كافة الاصناف (تتبعه) محل التمييز
بين الثالث إذا كان في الأرض نفسه وكان التمييز شرطاً ولم يكن على العراض شرطاً بيد صلاحه والا
فباعتهم التبع في الأول والتبعة بأجرة الثالث في الثاني وتأخير التمييز إلى بعد الجداد كقول الزركشي في الثالث
لأنه أمداً يستلزم وإذ لم يرش التمييز في الثاني بالأجرة أعرض الحاكم عنهما وجهه أيضاً في الروافد
التي لها العراض والأقاليم الرقعة وغيره بين تبعيةها بالأجرة والزركشي يفرق بين ذلك وبين قوله
بالأرض رهناً أو به وجهه أيضاً في الروافد الأرض والأقضية بين الثالث ليس لا يطلع بالأرض إلا إذا
كان أصح للوقت من التبعة بالأجرة ولا يملك بالهبة إلا إذا كان في شرط الواقف يجوز تصدق بل ذلك
البناء والعراض من بعده وذلك أن أصل المصالح في مقابلة من الأجر (مراع) لو نفع شخص
فصله ووجهه بغيره فغيره فخره الفهم لما ملكه للمالك التبعة كقولهم في أرض غيره فمن كان
الوصول بأذن المالك فليس له قله بعد أن يملك بغير المالك بين أن يفسده بالأجرة أو يفسدهم غرامة أرض
الفهم ولا يملك بالهبة وإن خلا فيما مره بذلك بالغالبية والرافعي والرافعي الواضح (فإن لم يضر)
أي المهر واحدة من المهر التي غير فيها (لم يضر بها) أي ليس له ذلك (إن لم يضر) بالمال المجرة أي
أعلى (المستعير الأجر) لأنه الضرور (وذلك أن لم يضره إلى الأجر) لأن له به مصر مترك الاشتغال
وأرض بالمال في نفسه والثاني يطلع لأنه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع به بما جاز (ثم) على الأصح (قيل
يباع الحيا كالأرض وما فيها) من بناء وغراس (ويشتمل بهما) على ما ذكره بعد فصله المقصود
(والأصح أنه) أي ما حكم (بمرض عن ماستر بخذرا شياً) أي بخذول المبرمالة اختياره ووافقه المستعير
عليه لم يطلع التراجع بينهما (تتبعه) في نسخة المصنف إثبات الألف في بخذرا كما رأيت في نسخة وهو ما في
الحرر ولكن الذي في أكثر نسخ الشرحين وفي الروضة بخذرا المصنف بخذرا بغير ألفه صحيح بخطه على
موضع مغزاة الألف قال السبكي وهو أحسن وقال الأصموي أنه الواجب لأن اختيار المبرم كاف في
قصد التصرف له وقال الأذني إن الوجه أنهما ثم حتى عن جماعة أنهم عبروا عن الوجه الأصح بأن
يقال لهما انصرفا حتى تسامحا على شيء قال قافهم ذلك على قوله بخذرا أثبت في النقل وأعم ولم أذكر في شيء
من نسخ الشرحين استقامت الألف وهذا الوجه وهو الذي حلت عليه وهو ما نص في الشرح
فإن المبرم قد يختار ما لا يعبر عليه للمستعير ولا يوافقه عليه ثم فرغ المصنف على الأعراض عنها حتى
يختار في المال (وله مبر دخولها والانتفاع بها) فمعدة المتأخرة لأن ما ملكه له الاستقلال بالبناء
والغراس قال الإمام والظاهر لزوم الأجرة مدة التوقف وحزم في الجريان لأجرة له وهو الوجه لأن
الخبرة في ذلك إليه (ولا يشكها المستعير بغير إذن) من المبرم (التفريع) لأنه لا ضرورة به إليه فكان
كلاجه (تتبعه) التفريع لفظة مؤلفة لعلها من اقتراح الفهم وهو انكشافه كتابه المصنف في
غيره ولو قال بقاءه بالأجرة لكان أولى (ويجوز) الفصول (السنن) للفراس (والاصلاح) له أو

بين أن يقبض بأجرة
أو يطلع ويصنع أرض
النفس بطل أو يملكه
بنيت فإن لم يضر لم يطلع
بجده أن يملك المستعير الأجرة
وكذا أن لم يضر إلى الأصح
ثم قيل يبيع الحيا كالأرض
وما فيها وتضم بينهما
والأصح أنه يعرض عنها
حتى يختاروا شياً للمبرم
فدخولها والانتفاع به أولاً
بشأنها المستعير بغير إذن
للتفريع ويجوز للسنن
والاصلاح إلى الأصح

للخالص مائة ملكه من الضباع ويجوز أيضا لغيره أو حرمه أو نحو ذلك من غير أنه يتم لغيره اتصال نفع
الأرض على مالكها بدخوله لم يلزمه أن يصح من دخولها الأباية كما تنهى الرافعي عن التثنية وأخره
(تثنية) فيهم مما انفرد في المعبر عدم خلو الاستناد إلى المبلغ والفراس وبه قطع الذهني أبو النابغ وابن
الصباغ وغيرهما وكذا ما انفرد في حقين تم استشكله بخلاف في الصلح من جواز هذا في جداول الأجني
وأوجب يحمل ما هذا على ما ذهبوا فإذا لاقوا في إنداف بن الملح غير جرح على نفسه لعدم اختياره وهذا
منع بخلاف الاجتنى (ولكن) من المعبر والمستعبر (بيع ملكه) من صاحبه ومن غيره كاسترا الملاك
فإن باع المعبر ثالثا فغير المشتري كما كان يفتي البائع ولم يباع المستعبر كل المعبر على خبره والمستعبر
الفتيحتان جهل الخال ولو باع ما بهن واحد من الضرورة ووزع الثمن عليهما غل التولية كما في رهن
الأم دون الولد وقال البغوي يوزع الثمن على فجة الأرض منقولة بالفراس أو البناء وعلى حصة ما بها
وجدة فحصة الأرض للمعبر وحصة ما فيها للمستعبر وبهذا جزم ابن المقرئ في ردوده (وقيل ليس
للمستعبر ببعده اثبات) لأن ملكه غير مستقر فإن المعبر غلبه بالقيمة وأجيب الأول بأن هذا لا يمنع البيع
كما في بيع الفحص المشروع (تثنية) قد باعهم كلامه أن المعبر ببعده ثلثا فباعها وليس مراد ابن
فيموجعه محمد المسعودي والروائي لأن مدة بقاءه في الفرس مبيعة ولو أجزأ المعبر الأرض فباعه
بكمال السنوي المصة إن أمكن الظرف في قبيل مضي زمن تلك الأجرة (والعارة المؤقتة) لبثها وأغراس
أوفيه (كالعانة) فيبصر من الأحكام إذا انتهت المدة أو جرع فيها لكن في المؤقت يجوز أن
يفرس ويبيئ مرة بعد الأخرى ما لم تنقض للمدة أو يرجع المعبر في المدة لا يملك ذلك الأمر واحد إذا قطع
ما به أو غرسه لم يكن له عاقبة الإبقاء جديد إلا أن مصرح به بالتقيد مرة بعد أخرى كروا الشيخان في
الكلام على الزرع وقبرا الفراس والبناء في معانها فإن فعل عالما أو جلا بوجوه ما بعد انقضاء
المدة قطع مجانا وكانت تسمى به الأرض كالغائب في حالة العلم وكذلك ما ثبت جعل السبل إلى أوش غير في
حالة الجهل (وفي قوله الفاعل فيها) أي المؤقتة (بجاءنا) (الرجوع) بعد المدة يكون هذا قائما لتأنيث
ومقابلة بول فاعل به طلبة الأجرة (تثنية) محل هذا القول بعد المدة كإفادته وهو بعد هذا لا يحتاج
إلى رجوع في مكان الأولى التغير بالانتماء دون الرجوع (وإذا أعان) أو شال (الزراعة) مطلقا (ورجع) المعبر
(قبل ادراك الزرع) فالحاصل أن عليه الإبقاء إلى الحصاد لأنه مستمر وله أمدة تقدر على إخلاء البنية أو الفراس
وهما بل الإصح وجهان أحدهما أنه فعلا ويقوم أرض المنقوص والشائكة التملك بالقيمة في الحال وعلى
الأول أن كان الزرع ما بعد فاعله قبل اكتمال الفاعل وكذا أن لم ينقص بالفاعل كفي المطلبون لم يعد
فباعه (و) الصحيح في الرد لا يصح (أنه الأجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد لأن الإباحة انقضت
بالرجوع فاشبه ما إذا أعان رجوع في الفاعل بقى فاعله عليه قتل متاعه إلى ما من باحو للتمثل والثاني
لأن الأجرة لأن منفعة الأرض إلى الحصاد كالتسوية بالزراع ثم أشار إليها كالتسوية بمقابلته قوله (ولو
عنى) المعبر (مدة) للزراعة (ولم يدرك) أي الزرع (فيها) (تثنية) أي المستعبر (بشأن) الزراعة
فلم) المعبر الزرع (بجاءنا) لئلا أشار إلى من كونه مضمرا أو يلزمه أيضا تسوية الأرض وإن قصر بالزراع ولم
يضمه والتأخير كان كان على الأرض سبل أو تلج أو نحو ذلك لا يمكن معه الزرع ثم وزع بعد تمكنه وهو
لا يدرك في المدة فالحكم كذلك أمالذا لم يحصل منه تقصير فله لا يقطع مجانا بل يكون كالزراع ما كانا سواء
كان عليهم الإدراك لحرام بردهم مع أنهم لم يفسدوا المدة المعينة لهم لا كل الجراد رؤس الزرع فثبت تأنيها
الاستوى وذكر الرافعي في الأجرة أن هذا قبل الزرع المعلن بغيره كان كالتقصير بالتأخير فبأن مثله هنا أيضا
(ولو حل السبل) أو فتحو كبر أو (بذرا) أي غيره (إلى أرضه) فثبت (فيها) (أو) أي التانيث (لصاحب البذر)
بالعلم الدال لأنه عين ما لا يتحول إلى صفة أخرى فلم يزل ملكه منه فيصير به فليمان حصر وعمله والآخره

ولكن يبيع ملكه وقيل
ليس المستعبر ببعده ثلث
والعارة المؤقتة كالعانة
وفي قوله الظلم فيها
أقول جرع وإذا أعان الزراعة
ورجع قبل ادراك الزرع
فالحاصل أن عليه الإبقاء إلى
الحصاد وإن له الأجرة ولو
عسى مدة ولم يدرك فيها
انقصه بشأن الزراعة
فلم مجانا ولو حل السبل بذرا
إلى أرضه فثبت فهو صاحب
البذر

المالك فصبني وقال ذو البدر أودعتني صدق المالك بيته وأشد القبيحة أن تلتفت العين وأمر المثل أن مضت
عدنا لها أجزوا لودعي المالك الأجرة وذو البدر الغيب قال لم تلتفت العين ولم تحض مدة لها أجزوا لودعي البدر
بيته فإن مضت فالمالك مدع المسمى وذو البدر مقر له بإذن المثل أن لم يرد المسمى عليه المسمى بل يمين
والإدعاء للزائد ولودعي المالك الأجرة وذو البدر الغيب فلا معنى للترافع فيها إذا كانت العين باقية ولم
تحض مدتها أجزوا وان مضت وذو البدر مقر بالأجرة لم تكن لها وإن تلتفت قبل مضى مدتها أجزوا فإن لم يرد
أقصى الغيب على قيمة يوم النافق فشد القبيحة بيمين والافتراف يفتقر بها ذو البدر لم تكن لها وإن مضت
مدة لها أجزوا فلا جزاء مقرها ذو البدر لم تكن لها * (خاتمة) * لاختلاف المسمى والمستهير في رد المولى
فالتقول قول المسمى بيمينه لأن المسمى على عدم الرد مع أن المستهير قبض العين بنفس حق نفسه ولو استعمل
المستهير العارية بإجاءه لرجوع المغير لم يرد له أجزوا فإن تولى الضامن لا فرق فيه بين الجهل وعدمه أوجب
بأن ذلك عند عدم تسديد المالك وهذا بخلافه والاصل بقاء السلطة وبأنه لا تقصر تركه إلا بالعلم فإن
قيل الجواب الثاني مشكوك في وجوب الرد على الوكيل إذا اقتصر بإجاءه بمنزلة المصنف أوجب بأنه مفسر
بتوكله في الرد لانه قد برهنه متى حقق إذا عوفيه مالم يوجب فضمن فزجره عن التوكل فيه

* (كتاب الغيب) *

(هو) لغة أخذ الشيء ظاهرا أو قبل أخذه ظاهرا أو ترميا (الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أي على
وجه العدوى وبرجم في الاستيلاء المعروف وذكر في النكاح أنه لا يفتقح به استأني قال المصنف ولا يصح
قول من قال على مالك الغير لانه يفسر ج للمنافع والكلب والعرس يسين وجدل المنة وخسر الذي وسائر
الاستيلاء صان كمن التجرع والانتزاع الإمام أنه الاستيلاء على مال الغير بغير حق قال ولا حاجة إلى التغير
بالعدوان بل بيمين الغيب وحكمه بغير عدوان كأنه مال غير مئة ماله وقول الرافعي والاستيلاء القبيح
والثابت في هذه السورة حكم الغيب لاستيقنته قال شيخنا ممنوع وهو ناظر إلى أن الغيب يقتضي الائم
مطلقا وليس مرادوا أن كان غايها أو قال شقبي الذي يحصل في تعريف من كلام الاصحاب أن الغيب ضامنا
وأنما الاستيلاء على مال الغير عدوانا أو ضامنا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وأنما الاستيلاء على حق
الغير عدوانا فإن قبل رد على التعريف المرفقة صادقة لم يوليت نصيبا أوجب بالم الغيب أو عدوانا
كانت من حيث الماسة فبقرت عليهم حكم زائد على الغيب بشرطه وقال بهنهم أن السارق والقتاس
خرجوا بقوله الاستيلاء فإن الاستيلاء يثبت على الغير والغلبة وأخذ مال الغير على وجه الحماة وهو كونه
في معنى الغيب كما قاله الزركشي وقال في الاستيلاء من طلب من غيره مالا بغيره فالتاس قد قوس إليه
بما يصح الحيلة والغير لم يملكه ولا يحصل له التصرف فيه والغيب كبيرة وأصله يقع المقصود بفساد سرقه
وفي النكاحية عن الماوردي الإجماع على أن من فعله مستحلا أي هو ممن لا يفتني عليه غيره كان كافرا
ومن فعله غير مستحل كان فاسقا والاصل في تحريمه آيات منها قوله تعالى ويل للمطفلين الآية وإذا كان
هذا في التفتت وهو غيب الغلب فخالط الغيب الكثير ومنها قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل واستجاره من غير الصيحين أنهما لم يأمروا بالكم
وأمر اللهكم حرام عليكم ومنها قوله تعالى من ظلم فبدل من لؤس طوفه من سبع أرضين وهذا
ما وقع كلف حله وقيل يعمل في ساقه كالمسروق ثم شرع المصنف في الاستيلاء التي يفتقح المقتل (فلا ركب دابة)
أو جالس على قراش لغيره (فغاصب وإن لم يستقل) ذلك ولم يفتد الاستيلاء لحصول الغاية المأخوذة من
الاستيلاء وهي الانتفاع على وجه العدوى * (تنبيه) * قضية إطلاق المصنف الغيب بالمسوق على التماس
أنه لا فرق بين حضور المالك وغيبه وهو كذلك وما ذكره في أصل الروضة من أن المالك إذا حضر ولم يرد
وكان بحيث يمتعه لا تصرف في ذلك إن قيس ما يأتي في المعتاد أن يكون غلبا لانه قد قاس ليس في الحقيقة

* (كتاب الغيب) *

والاستيلاء على حق الغير

عدوانا ولو ركب دابة أو

جالس على قراش فغاصب

وإن لم يستقل

تظهره وانما يتغير كذا قال حتى ان جلس معه على الفراش وتكلم كل واحد على روضة على ذلك وكذا
 المصنف قد بينهم انهم في الدنيا والفراش من المنفردات انه لا بد من النقل فيه صرح صاحب التفسير
 فقال المصنف في القول النحل الا في الدنيا والفراش من الاستبلاء عليه بقرينة كسب والمنازل بدليل
 انهم كانوا في الدنيا والتمسوا له لا فرق بينهم وبين غيره فاستخدم المصنف كسب الدنيا
 كذا كره ابن كنج (ولو دخل داره) أي دار غيره بعينه أو بدونه على حقة من نفسه والسكنى وإن لم
 يمشد الاستبلاء (وأزجها عنها) أي أخرجه منها كخسر ما به (أو أزجها مؤنثا على الدار) بما
 يسره فإضا في بيده وهو التمس على التصرف (ولم يدخلها) (فماصب) أماني الأولى فلا وجود
 الاستبلاء فبني من نفسه وأماني الثانية فلا يشتر في قبضه ادخلها والتصرف فيها ولكن لا بد من
 تصرف الاستبلاء كما قاله الماوردي والامام واليه أشار المصنف بقوله ونظره على الدار فان وجد الارضاع فيها
 في الثانية أو لم يمشد السكنى في الأولى بمن جسم الدار لاخراج صاحبها كذا ولا يقيم فلا يكون غاصب الشيء
 منها ولا يمشد (وفي الثانية) وهي فيما اذا تزوجت غيره ولم يدخل (وسواء) أي ضعيف جدا بجهل
 من الاستبلاء ان لا يكون غاصبا لأن أهل العرف لا يفتنون على ذلك انه غصب وأما ضعف الدار فان
 الغاصب للمالكها كان غاصبا لها ولا خلافه القاضى والمقولى (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع
 المالك منه دون باقي الدار) فاصب البيت (فما) انفسه الاستبلاء عام دون باقي الدار (ولو دخل ففسد
 الاستبلاء وليس للمالك فيها) ولان من دخلها من أهل البيت وجوز منه ونحو ذلك (فماصب) له اوان
 ضعف الدار في دوى المالك لم يمل الاستبلاء في اقله وانما في قوة المالك سهولة ازالة التمس في اقله
 اما اذا دخل على قصد الاستبلاء بل بغير حل لم يملع له اوليا فحدها أو يجر ذلك فانه لا يكون غاصبا لغيره
 انتم دعوت حيث لم يمشد منها (وان كان) المالك فيها (ولم يمشد) فماصب له نصف الدار (لا يستبلاء مع
 المالكها) (الا ان يكون) المالك (ضعيفا) لا يمشد مستوليا على صاحب الدار (فلا يكون غاصبا
 لشيء غير اوان قصد الاستبلاء اذ لا يجره في فعله لا يمكن منه والمجاهد وسواء فسد ذلك فليس ولا يكون
 في سرقة المالك السابقة غاصبا له قال السبكي وقيل ما ذكرهنا يقتضي انه لو انعكس الحال فكان
 المالك ضيفا لغيره انفسه الاستبلاء فربا كان غاصبا للجميع قاله الأفرغى وفيه نظر لان المالك
 الضيف من جرد ذلك على لامعنها بغير قوة المالك له وهذا كما قال حتى أوجه (تبيين) وحيت
 لا يدخل غاصبا لا يجره آخر كذا له عليه السلام كلام القاضى في فتاويه قاله قال لو دخل صار فو لم يملكه المصروف
 ونحبا في الدار له فلا يجره عليه لان البدل مالك وقال الأفرغى ما ذكره القاضى مشكلا لا يوافق عليه اه
 وهذا الوجه لانه صدق عليه انه استقر في داره له فغير اذنه ولو دفع الى جده غيره شيئا يوسع له الى بيته بغير اذن
 مالكه كان غاصبا له قاله القاضى وطرد ذلك فيما اذا سمعه في شغل وفي ذوى البعوى انه لا يمشد الا اذا
 اعتقد طاعة الآخر وهذا أيضا أوجه قال البهوى ولو لم يزوج بمشدد وبعث في شغل دون اذنه استجبه
 بكل حال لان جده المرأة قد يرى طاعة زوجها وهو كالأب في حق الابن ومثل اس اصلاح عن رجل
 أخاه لو كان غيره بسبب طاعة غيره بوقت فاعلم به لا يمشد ان لم يكن في ذلك من مكان الى مكان بقصد
 الاستبلاء اه وقوله انه لم يمس بغيره كلف ولو استولى على حيوان فباعه ولد الذي
 من شأنه ان يبيعه أو يهديه العلم فباعه لم يمشد المتابع في الاصح اذ لم يستول عليه وكذا لو غصب
 أم الحمل فباعه الحمل لا يمشد لان استولى عليه سلافا لصاحب المالك (وهو الغاصب بالرد)
 لا يمشد على الثور عند الفتح ولو علمت المأونة في قودو ولو كان غير منزل كبره أو كسب يمتن
 الحديث المأولة على البدن اتخذت حتى تؤديه ولو في المأونة فانه لا يمشد به فان استرد لم يكف الآخر
 التل وان امتنع فمضاه بين يديه يرى ان لم يكن لتفله مؤنة ولو أخذ المالك بشرط على الغاصب مؤنة لغير

ولو دخل داره وأزجها عنها
 أو أزجها مؤنثا على الدار ولم
 يدخل صاحبها وفي الثانية
 وجده والد ولو سكن بيتا
 ومنع المالك منه دون باقي
 الدار فغاصب البيت فقط
 ولو دخل بقصد الاستبلاء
 وليس للمالك هم الغاصب
 وان كان ولم يجره له غاصب
 نصف الدار الا ان يكون
 ضعيفا لا يمشد مستوليا
 على صاحب الدار وعلى
 الغاصب الرد

لم يجر لأنه قال مالك نفسه ذكر ذلك بقوى وفي الشرح والروضة في آخر الباب من القول أنه لو رد
 الرابطة لامتثل المالك بغير أن علم المالك به عساهة أو انضوا ثقة ولا يبرأ قبل العلم وأما لو غصب من
 المودع والمشتبه أجزأ المرفق يرى بالرد المالك إلى التمسك لأنه صغيراً دون لمن جهة المالك وفي المشتبه
 ولقد تلم وجدان أوجهها أنه يبرأ لأنه علم أنهما من جهة المالك لكنهما ضامتان ولو أخذ من عبد
 شيأ من رده اليه فإن كان سببه دفعه إليه كالموسم العبد أو لا يتصل به من كذا الوالد إلا كمن الأجير
 ورده إليه لأن المالك مرضى به لله بقوى في تناوبه **(تتبع)** فحصة كلام المستفاد أنه لا يجب على
 الغاصب مع رد المقتصر وبشيء يستثنى منه لا يجب فيه الرد القيمة وهي ما لو غصب أمه فمشتبه عرف
 يده ثم رده المالك فله يجب عليه قيمته المأخوذة لأن المالك هو لا يتابع ذكر ما لم يجب العبد في
 الغاصب التعزير لأن الله تعالى واستوفاه للإمام ولا يمسك بأمر المالك ويستثنى البقضي من وجوب
 الرد وهو السداد إذا ملكه الغاصب بالغصب وذلك في حري فحسب مال حربي ولا يملك الغاصب بالغصب
 إلا في هذه الضرورة لأن مال الحربي غير محترم إلا أنه لو غصب منه ما وانما به جرح حيوان محترم فلا يترفع
 منه ما دام حياً أي إذا كان مثله في الثالثة فحسب صيراراً غير مقتدر عليه فحسب عند رده لا يبرأ
 الرابطة كل من قرئنا بالغصب يبرأ منه المالك فها هو يبرأ لأنه لا يجب رده على المالك كإلى الجنة فينبط
 بحيث يسرى إلى الهلاك ونحو ذلك يستثنى من وجوب الرد على الفور مستثنان الأول وهو الغصب لو ما
 وأدرجه في سفينته وكانت في قبضة وخيف من رعه هلاك محترم في السببية ولو الغاصب على الأصح فلا
 يترفع في هذه الحالة لأنها تأخير ولا شهادة وإن طالبه المالك فإن قبل هذا مشكل كما قاله بعضهم
 لا يفرار الغصب أجيب بأنه زمن سيره أكثر للضرورة لأن المالك قد ينكره وهو لا يقبل قوله في الرد
(فإن تلفه منه) منقول بالكتاب أو التلافى له أو بعينه **(شمنه)** بالاجتماع أو ما غير المتناول كعبه يروا كتاب
 يقتضي وزيل وحشرات ونحو ذلك فلا يضمنه ولو كان مستحق القتل قد غرم له نقله أجزأه لو جرحها على
 الغاصب **(تتبعه)** يستثنى من ضمان المتناول إذا تلف مماثل منها ما لو غصب الحربي مال مسلم أو
 ذمي ثم أسلم أو هتكه فله فيه عند التالف لأنه لا ضمان ولو كان باقياً وجب رده ومما لو غصب عبد واجب
 قتله لحق الله تعالى برده ونحوها فقتله فلا ضمان على الأصح ومنها الرقيق غير المكاتب إذا غصب مال
 سيده وأتلفه لم يضمنه ومنها لو قتل المقتصر في يد الغاصب واقتصر المالك من القاتل فإنه لا شيء على
 الغاصب لأن المالك أخذ به قتله قاله في العراق الأسنوي وقوله تلف لا يتناول إذا أتلفه هو أو
 أجنبي لكنه ما دون من باب أو لا ذلك أو التلافى لكن لو أتلفه المالك في يد الغاصب أو أتلفه مع
 لا يعقل أو من يرى طاعة التمسك باسم المالك يرى من الضمان فم لو مال فغصب على المالك فقتله دفعاً
 لم يبرأ الغاصب سواء أ علم أنه يبرأ أم لا لأن التلافى به ما لم يجهل كقتل العبد نفسه وخرج يقول المصنف
 منه ما لو تلف بعد الرد إلى المالك فإنه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رد على المالك ما لم يجره أو رهن
 أو ودعه ولم يعلم المالك فقتله عند المالك فإن ضمانه على الغاصب وما لو قتل بعد وجوه إلى المالك برده
 أو جرحاً في يد الغاصب فإنه يضمنه ثم شرع المصنف في مسائل ذكرها للاصحاب استقراء ما يقع فيها
 الضمان بلا غصب بل مباشرة كالتلافى أو سبب كقتل المقتصر وقد بدأ بالاول قال **(ولو تلف ماله)**
 بدمالكه **(شمنه)** بالاجتماع واستثنى من ذلك مسائل منها بكسر الباب وتقبيل الجرد أو في مسئلة التالف ومنها
 لما إذا لم يتمكن من دفع الصائل إلا بعقد دابته وكسر مراحه ونحو ذلك ومنها ما قاله يتمكن من إرفاقه الخيل
 إلا بكسر أبنه ومن لم يملكه الباقي على العدل ويكسسه في الحرب وكذا ما يملكه الخيل دون سببها وما
 يملكه له بد على سيده وما لو أتلف العبد المرد والخيل أو دابة أو ثقل الصلوات الخيل أو الثقل فقتله سيده ماله
 ولو دخل كان حداد وهو طرف الخيل فصار ثراوة أو قتلوه به كان حدراً وإن دخل ثافت الحداد

فإن تلفه منه
 أن تلف ماله في يد مالكه
 شمنه

وشرح الاختلاف الثالث من جهة كونه سحر دابة ووجه ما حكمه انما لا يشهدنا كونه في كتاب الاية ولا
 اذ كان السبب منه كونه كثر على ما في غلظت زيادة علمه وانما يثبت ذلك من اسبابها اقله من ثمة
 الزيادة وبما تقدم ذكره في باب الاجابة على ما تقدم في شرح في الاخر وهو السبب في ال (ولو قيل وان
 ون) كسر الراء وهو السحر (ساروح على الاوصى لخرج ما به بالغيم) وتلف (أو يرق) (منسوب
 لغيم بالغيم) لتريكتي كالموسم (وسر حاقبه) وتلف أو بشقار ما به وبالشلال أسفله ولو قيل
 انما لم يرد في خمس أو سارة أو ربح مع مرور الزمان فسال ما به وتلف (من) لانه يشر الاختلاف في
 الاول والثاني فالتس من قطع في الثاني واه أسفر السال في ما لم يعل أم لا يكون قتل بعد
 أو ساروحه وأمكن التمس لم يفعل بخذ كره القوم في سحره وقوله نخرج ما به بالغيم عسافا كتاب جندنا
 نخرج ما به بالغيم (ان السبعين السبعين على المغرب) (وان سقا) الرق بعد فعله (وهو ضرر ربح)
 أو صرحا كركلة ووقوف طائر أو جلي الحال لم فعله بسبب سقوطه كالحزم به السارودي وغيره (لو قيل من)
 لا التام لم يعمل فعله وليس فعله في الاولى مما تقدم به فعمل ذلك الغرض وللش في الواجب في
 الثانية ووافق حكم الاولى اذ في الخمس بان طالع الشمس عتق وذلك قد تقدمه الفاعل بخلاف الريح
 (تلب) أقوم كانه من الريح لو كانت دابة بعد الفاعل من وهو الفاعل كالموسم من المرفق الذي كسر
 من نرفق من بين القارن والمرض جبالا أو قد نارا في أرضه فعمل الريح على الأرض غير ما تلفت
 شيئا ولو قلب الرق غير الفاعل نخرج ما به منه دون الفاعل ولو زال روق الغيب لم يثبت فاعله
 بالشمس منه أو ربح ساروحه فعملت مثلها أو حياة هناك فربما ضمتها لغيم ما به ساروحه ما به
 في لو بسبب ذلك من ما به ولو ظلمت فعملت في ضمتها ولا كان هنا كذا في أوجب بان التالف هنا
 جنة أو كالحزم من المورج بخلاف الماشية مع ما لكتها وبه هنا تلف فذاك الولد المتعين في التالف أه
 يتلوه ثم ولو أراد صرف المال الى الفاعل أو الزرع فعمله في السقي حتى صعدت لم يضمن كافي زواجر
 الرزق كونه سحر الماشية من الماشية فلا عا لست في الزرع من الضمان وليد رباط فبينة ففعلت به
 سحر أو بمرض أو ربح أو سحره فلا يضمن ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه
 الضمان فثبت في الواجب كسار (ولو قيل ففعل ما به ساروحه ما به ساروحه) في الحال (منه) بالاجماع كما
 قاله السارودي لانه الجاء الى الفاعل أو كرا لا الذي (وان اقتصر على الفاعل فلا ظهر ما به ساروحه ما به ساروحه
 ضمن) لان طهراته في الحال يشره بغيره (وان وقف ثم طار دلا) به ضمنه لان طهراته به ساروحه ما به ساروحه
 بغيره بشاره والثاني يضمه مع التالف لو لم يضمن في طار والثالث لا يضمن مع التالف لان له فسد وانما بشاره
 والفاعل منسب والفاعل بشاره مباشرة مقدمه على السبب ويجري الخلاف فبالوسل رباط جنة أو
 فتم رباطا تحربت وضاعت وبما الوسل فسد وبقى مجنون أو وقع عليه الباب بخلاف الرق بين العاقل ولو كان
 أبقالته صحيح الاختيار ففروجه عيب عا كره ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه
 الغصن أول به وذلك منها كالجنة أو طار فسد به ففعل ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه
 ضمن ذلك لانه تلب من فعله ولا فاعله في الاولى يعني افراد الهرة وقصة هذا التعامل أن محل ذلك بما
 اذا كانت الهرة كالهرة والا فلا ضمان كمرض ربح بسد فمخ الرق ولو كان السارودي في أقصى الغصن فالتلف فالتلف
 بعنى تلب لا تلب لانه طار كالمالك في الحال كالهرة الغصن قال ولو كان الغصن فالتلف فالتلف فالتلف فالتلف
 به ففزع الفاعل ربح منه ولو ساروحه فلا أو بسو كالموسم سارودي به ففزع الفاعل ربح منه ولو ساروحه فلا أو بسو
 فله السارودي ولو داني (مروغ) لو ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه ما به ساروحه
 ما قبل قد سرح السارودي به لو رباط جنة فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت فأكنت
 بالأم لا ولا كان هنا كذا في أوجب بانه فاعله ضمن في تالفه لانه لم ينصرف في التالف في في التالف

ولو قيل وأن ربح
 على أرض نخرج ما به
 بالغيم أو منسوب
 بالغيم ونخرج ما به
 من ساروحه ما به
 لم يضمن ولو قيل ففعل ما به
 ساروحه ما به ساروحه
 وان اقتصر على الفاعل
 فلا ظهر ما به ساروحه ما به ساروحه
 ضمن وان وقف ثم طار فلا

عكس ما هنا ولو خرجت الجارية عصب فتح البان لسلأقا تلتزم زوا أو غير ذلك يشتمه الطاهر كما جزمه ابن
 المقرئ خلافا لما في الأثر الأول فليس عليه حقا جميعا الغير عن ذلك ولو وقع طاهر على جداره فغيره لم يشتمه
 لأنه نعمة من جداره وإن زناه في الهواء ولو في هوله ولو فقهته شتمه إذا لم يشتمه هو أداره ولو فقه
 الحرز فاختص به ما قبله أو دل عليه الموص فلا ضمان عليه إذا لم يثبت بدو المال وتبنيه بالغرض في
 الأولى قد اتفق بالمتأخر. ثم لو أخذ غير يأمره وادعى أو يمن يرى طاعة أمره فعليه الضمان لا على
 الآخر ولو بقي دارا فالتا ليرجع قبله ولو أخذ من غيره لانه لم يستول عليه. (تبيين) كان الأولى أن
 يقول المالك عن ما قبله بالالف لا غير طاهر في المنطق وقد اعترض المصنف في شكك على التبيين بقوله
 وأجب بان الذي قاله جمهور أهل الفقه أن العاقل لم يرد والجرح طهر (والأبدى المرتبة على يد الغاصب
 أبدى ضمان وإن جعل صاحبها) أي الأبدى (الغصب) وكانت أبدى أمانة لا توضع يده على ملك غيره بغير
 إلفه وإبهايل ليس مستغنا للضمان بل الأتم فيطالب المالك من شتمه بما لم يستغنى الحيا كروا منه
 قائمه إلا بضمان يوضع اليد على وجهه ما لم يملكه ولا يملكه المصروف منه ومن انزع المصروف ليرد لما كان
 أن كان الغاصب حرا أو رقبة المالك لا غير مملوك كان مرضا الضامع كأي الرقبة وأما في باب الضمان
 خلافا لما بين قبله إذا كان مرضا الضامع. (تبيين) قد بينهم كلام المصنف أنه لو زوج الغاصب المصروف
 وهلك منه الزوج أو الزوج بطلاب بغيرها والمذهب أنه لا يعلاب بها بخلاف المودع لأن كونها في
 حال الزوج ليس كالحول المالك في البسوة ينبغي كإفائه الزكوة في نفسه بما لا يملك بغير الولادة ولا
 قبضتها كأي أولاد أمه فغيره شبهة وماتت بالولادة منه بضمانه على الأصح كما قاله الرافعي في الرهن (ثم إن
 علي) من ترتب بدو على يد الغاصب الغصب (فكغاصب من غاصب) حكمه (فبستقرت به ضمان
 ما تات منه) لأن حد الغصب صادق عليه بكل مطالب بكل ما يملك به الغاصب ولا يرجع على الأولاد
 ثم يرجع عليه الأولاد إن قدم ثم إن كانت القي في الأولاد أكثر فأطالب بالزادته الأول خاصة
 والبعض أن المصنف يقول فيستقر عليه ضمان ما تات منه. (تبيين) لو أبرأ المالك الغاصب الأول
 لا يبرأ الثاني وإن أبرأ الثاني برئ الأول لأن الثاني هو الذي يقرر عليه الضمان والأول كالضامن منه قاله
 الغزالي في فتاوى به (وكذا) بد فخر على من ترتب بدو على يد الغاصب (إن جعل) الغصب (وكانت يده
 في أمه لا يضمن كإقرار به) والبسوة والقرض والسوم لانه دخل على الضمان فغيره الغاصب (وإن)
 جعله (كانت) بد (بإمانة) بلا تهاب (كودبه) وقرض (ذا لقرار على الغاصب) دونه لانه
 دخل على أن بدو تات به عن يد الغاصب لكنه طرئ في الضمان فان غرم الغاصب لم يرجع على الأدين وإن
 غرم هو ورجع على الغاصب وذلك ما لو مال الغصب على شخص فقتله فلو كان هو المالك لم يبرأ الغاصب
 أمال وحب الغاصب المصروف من شخص فقرار الضمان على الموهوبه على الظاهر لانه وإن كانت يده
 ليست بضمان إلا أن أشد ذلك ولو ضاع المصروف من الغاصب فالتعطل انما يملك به محله فان أخذ
 للفقهاء أو مالقا فهو أمانة وكذا أن أخذ له للثمن فله المثل من الغاصب فالتعطل انما يملك به محله فان أخذ
 لأشد من الغاصب مستغلا به أي الأتلاف وهو من أهل الضمان (فالقرار عليه مطلقا) أي سوله
 كانت يده ضمان أو أمانة فإلحاق الأتلاف أقوى من إثبات البسوة العادية. (تبيين) استقر بقوله
 مستغلا إذا جعل الغاصب على وجهه فاعسبل وهو أن كان لغرض الغاصب كبيع السلعة وطحن الخسنة
 فالقرار على الغاصب أو لا لغرض كإتلاف المالك على المظلل لانه حوله أو لغرض المثلث فقد ذكره بقوله
 (وإن جعل الغاصب عليه بان قدم له ما يملكه خصوصا مضافا كما في كتابه) فالقرار على الآخر (في الظاهر)
 لأن التناقص والدعوى للفقهاء والظاهر أن القرار على الغاصب لا يضر الآخر ولو على الأول لولا أنه ملك
 فالقرار على الآخر كل أبدا فلا يرجع بما غرمه على الغاصب لكن هذه الملة إن غرم الغاصب لم يرجع

والأبدى المرتبة على يد
 الغاصب أبدى ضمان وإن
 جعل صاحبها الغصب ثم
 أن لم فكغاصب من غاصب
 فبستقر عليه ضمان ما تات
 منه وكذا إن جعل
 يده في أمه لا يضمن
 كإقرار به وإن كانت يده أمانة
 كودبه فالقرار على
 الغاصب ومن أضاف الأتلاف
 من الغاصب مستغلا به
 فالقرار عليه مطلقا وإن
 جعله الغاصب عليه بان قدم
 له ما يملكه خصوصا مضافا
 فكذلك في الظاهر

على إلا كل لاندعوله تلك الاعتراف منه بان المالك ظلمه بغيره ولا يرجع على غيره من ظلمه وان قدره
له بدولي باذن ذلك فلا كل جنابة منه يباع فيه التعلق موجباً يربطه فلا يفرم الغائب يرجع على غيره
البدوي يختلف ما قدره له بما كتبه وغرم الغائب فانه لا يرجع على المالك ان لم يذن ولا يرجع عليه
(وهي هذا) اي الاثر في كل النصف (لوقته) أي الغائب (المالك) أو لم يذمه (ما كان) ما جاز
بانه (برئ الاسب) لانه باسرافه حاله بانتشاره وهي الثاني لا يبرأ لجهل المالك به أما اذا كان عالماً
بانه فان الغائب يبرأ فعلاً (تنبه) انما يبرأ الغائب بذلك اذا لم يذمه الغائب حاله كما لا يبرأ
والا فلا يبرأ لان الغائب يملكه في هذه الحالة فهو انما كل مال الغائب قبله الغائب البسول ثم ان
ولو ذاق الازمير لو غصب من امره لا دفعه واستدعاه لانه لم يذمه لانه لم يذمه لانه لم يذمه لانه لم يذمه
صار كالتلف وان شئ الحق الى النفس ولا تقبل عند يذله غيرها الا وثق مستحقه او لمع العلم بذلك اذ
ويبرأ الغائب اذا ما جاز له او يبرأه او امره لا يملكه ولا يملكه لانه لم يذمه لانه لم يذمه لانه لم يذمه
ووجهه واجازه وتزججه من الفرض معذبه بما لا يملكه لان القسط فيه اظهره ثم يختلف ما اذا كان عالماً
والثوارج شغل لا كروا لا في وجهه في الاثني ما لم يثبت له ان استمرها أي واصلها اي الغائب ولو
قال الغائب المالك ائتمه أو ائتمه هنا فانه لا يملكه لانه لم يذمه لانه لم يذمه لانه لم يذمه
وصرح به السبكر ويقع الحق من المالك لانه الغائب على النص في أصل الرضا ولا وجهه من كمال
نصفه انه يقع من الغائب ويكره ذلك بيعاً منه ان ذكره من الرضا ولا وجهه من كمال البيع في كل ما يقع
مالاً أي على ما كانه قبلاً

وعلى هذا قوله لما كانه
ما كانه برئ الغائب
(قمل) تضمن نفس
الزوجة منه تلف أو تلف
نحت بد عادية وأبعاده التي
لا يشترط ارضاء من الحر بما
نقص من نسبه وكذا
المذمورة ان تافسح ان تلقت
فكذلك في القديم وعلى الجديد
تضمن الزوجة والغيبه
فيه كاذبه في الحر في يده
نصف نسبه

(قمل) وفيه انما يضمن به المصوب وغيره (تضمن نفس الزوجة) المصوب (تضمنه) بالعبدة
ما بلغت ولو زادت على ذمة الحر كثر الاموال (تلف) يمتلئ (أو أن التفت بد عادية) بتلفه في الباء
تأنيث على معنى من ذمته مال منقسم فوجب فيه كذا الاموال المتقومة (تنبه) لو قال نحت بد
ضامة يذمه عادية لكان أولى لثبوت المثلث والمسلم وغيره او يخرج الحر في ذمه المالك ونه يذمه
انه لما كان الباب مغفولاً للذمة انما التغيير بالامادة (و) تضمن (أبعاده التي لا يشترط ارضاء من
الحر) كاذبه كثر مخرج البدن والهرال (بما تنقص من قيمته) بالاجتماع تلف أو تلف في كمال
الجذبات (تنبه) استحقاق ما اذا كانت الجنابة فيها بشتر كالبسود وكان النقص أكثر من
قدره أو منتهى فلا نوجب جميعه لانه يؤدي الى أن يذمه على موجب الجنابة أو يساويه بأدخله بدل في
العرض على نفس المصوب لكن لما كثر بسببه حكومة باجتهاده قال البلغيني وهذا تفصيل لا بد منه
والخلاف من أغلق بحول عليه ١ وهذا كما قال شيخنا انما يذمه في غير الغائب أما في ذمه من بالنقص
معلقه او الكلام في قوله (وكذا) تضمن الاموال (الشقرة) كالبدن والرجل بما تنقص من قيمته (ان
تلف) بانه مما يبرأ لان الساقط من غير جنابة لا يتعلق به ففاسد ولا كفارة ولا يضرب على الاعاقلة
فأشبهه الاموال (تنبه) انهم قوله بعبادة من قيمته لانه لم يذمه لانه لم يذمه لانه لم يذمه
كما هو الالبس من عدم نقص الغيبه لم يبرمه شي ظمناً وهو كذلك (وان أن التفت بد عادية) فكذلك
تضمن بما تنقص من قيمته (في القديم) فبأساه الى الجهة لانه حيوان مملوك (وعلى الجديد) فنشترط من
الزوجة لانه يشبه الحر في كثير من الاحكام (والغيبه فيه كاذبه في الحر في يده) ولو كان كاذباً أو مذموراً
أو لم يذمه (نصفه) هذا انما كان الجنابة في غير الغائب وان كان يذمه الغائب كما قاله شيخنا في شرح
الروض كما تضمن به المصوب وسأني بعد ذلك في آخر الديان ان ذمته تعالى فان لم يذمه لانه لم يذمه
هناك أما الغائب والبدن عادية قبله أكثر الامر من من نوبه ونصفه قيمته لاجتماع الشبهين فلذلك
التامس بشأه وانما تضمن قوله المصوب بالغلام والسود من بالبدن عادية لم يذمه لانه لم يذمه

الذهب الزائفة على النصف فلما ناله الأذى من الزوال وفيه ما أنه لم يظنها أجنبي أنه يستمر على
الزائد على النصف ولو صنع الذهب منه متبعا زائدا ونحوه لم تنقص قيمته قال ابن سريج لأشئ عليه وقال
أبو إسحق بل هو ما نقص به قيمته قبل البزخ والدم سائل للضرورة وهذا أوجه ولو قطع منه فضما أو
حدا فلا كلفة كما سجد البائني ولله بعض يعتبر بها فيمن الرق كذا كمال المؤرد في قطع مع ربح
الذهب أكثر الأمرين من ربيع الفضة ونصف الأول (تبيينه) قد علم من كلام المصنف أن في يد
الرفيق قيمته واستثنى منها مثله وهي ما إذا اشترى بهذا ثم قطع بغيره فلا يتعطل قابضا للبعد
ويجب ما نقص من قيمته فالأول أوجهنا القية لازم أن يتعطل المشتري أيضا للبعد والعبد للقتل ع في يد
البائع حكاه الإمام عن ابن سريج وقال أنه من حاسن تفرده أنه وفي هذا اقتل بل يتعطل المشتري
بالبئز ولا أثر له ما سؤل ذلك بغيره (و) يضمن (سائر) أي باقي (الجوان) غير الأول (في ربيع) تلف
أو تلف ونقص من أجزاء ثابتة أو تلفت أو نقص من قيمته لأنه لا يملك لأبيه ما لم يملكه أو أكثر ما كان موقفا
فيه ما نقص فبإساعله إليه ولو شقي على به فبإساعله فأنش جفت لحياتهم من ألم الخيانة قول نجيب أنه بخدا
أو أكثر الأمرين من فيه ونقص الأم بالولادة قولان في الآية أو وجهها كآمال شقي للمثني (تبيينه)
ما قرئ به كلام الله تعالى من أن ذلك شامل للجوان ولا جزاءه تبعاً لابن القتيب فولى من اتهم أو الاستوى
على جزاءه هذا كله في غير الذهب أما هو فبعضه ما ذكرناه من قيمته من حين النصب إلى حين التلف
ويستثنى من أمثال المصنف قبل الصبيد المحرم فبعضه من التلف لأجل النص فيه (وفي غيره) أي
الحيوان من الأموال فسمان (مثلي ومقوم) بكسر الهمزة وقيل يشبهه لأن المال كان كالمثل فهو المثل
والأمانة تقوم (والاصح أن المثل ما هو كمثل أو وزن ويزال السلم فيه) يخرج بغير الكيل والوزن ما بعد
كالمثل أو أن يوزن كالشباب ويجوز السلم فيه الغالبه والجوان ونحوه لأن المانع من تبوت ذلك
في القيمة هو السلم مانع من تبوته بالتلف والألف وشمل التعريف الردي نوعاً أما الردي هو ما ليس
بمثلي لأنه لا يجوز السلم فيه فأن قبل برد على هذا المدد المانع بالبيع فانه لا يجوز السلم فيه مع أن
الواجب فيه المثل البزخ القدر الحق منهما فبجيبان ليحذر منه لا يستقيم كونه مثلياً كافي ليعاب
ومثل المتقوم في الغرض وإن امتنع السلم في جملته لا يوجب امتناعه في جزائه البائعين بهما ورد المثل
الحما هو بالنظر إليهما والسلم فيهما بائع قال الزركشي وقد عني رده لأنه لا اختلافاً انتقل من المثلي
إلى المتقوم للجهل بالقدو لكن أورد عليه شل القدر فانه متقوم وبصره الكيل والوزن ويجوز السلم
فيه ثم سارع في أمثلة بضعهم بالاضافة فقال (كأنه) قال المطلب بأولها الحار متقوم فدخلوا النار فيه
قال الأذوي وهذا ما قرئ به من المائعات وعلى هذا فهو خارج بقولهم وبازال السلم فيه لكن في الكفاية
في باب رباين الإمام أنه يجوز بيع المائعات بضعه ببعضه وهذا هو المعتمد (وزراب) ورمل
(وتحاشي) بضم النون بجملة وحتى كسر هاء وحده (وفي) وهو الذهب الخارج من المعدن الخالص
من زراب قبل أن يصنع ويذهبهم أمثله على القصة أمثاله الضعيف على الحديد والفضة
(وسلنا) وعبر (وكافور) وتنج وجد (وفان) ولو يجبه كالمسح به الرافعي في السلم قال الأذوي
ولم يستعصر في الغالب ما ناله الرافعي هناك فقال أما قبل نزع حبة فأنش يظهر القطع بأنه متقوم وأما
الصوف فقال الشافعي بضم بلالين أن كان له مثل قبل وهذا قول منعه أنه مثلي ثم لا يوسع هذا فهو
كالفضن (وعنب) ورطب وسائر القواكه الرطبة على الأصح في الغرض والروضة وهذا هو المعتمد
وان صحنا فبما في باب وكذا العشرات عن الأكثرين أن الرطب والعنب غير مكيلين وتقديم السكائم
عليهما ما ناله (ودقيق) ونخله كفي فتاوى ابن الصلاح وكذا الطيوب الخفيفة والادهان والابان
والخيل التي ليس فيها ماء والواحد من النخيلين والتمر لهم والذات غير الخافضة والخشوشة والمكسرة والسبكة

وسائر الحيوان بالقيمة
وفي غيره مثلي ومتقوم والاصح
أن للمثلي ما هو كمثل
أو وزن وجاز السلم فيه
كالمثل أو أن يوزن
وسلنا وكافور وفان وعنب
ودقيق

عدم الفرق بين المصنفين ثالث قيل في عبارة المصنف شكر اوفان هذا لخل في قوله وعلى الغاصب الرد فان هذه بعض طائفة فان تلك اعم من المثل ومن المقوم المستقرى بالغاصب والمتقوله بذل الغاصب أو بغيره أجيب بأنه انما ذكره مثالا لولا انصر على انه المطالب بالقيمة في الحال لئلا يترتب عليه ما ليس به سوى ذلك مع أنه الجمع بينهما كما تقرر وانما يترتب المثل في المثل كما قال الاسنوي انه الغاصب لانه لا بد من التردد في دفع السعر ومقتضى ذلك الضرر والقيمة شيء واحد وهذه القيمة يملكها الاخذ على الاصع والامسند مسد الغصب وهو كالمثل القرض كما مرجه القاضي حسين والادام لانه ينفذ به على حكم رده أو بدله عند رد العين وليس لتاموضع يجتمع قيمته كالبذل والمبطل على المذهب الا هذه والقيمة الواجبة انهي القيمة من الغصب الى المطالب فتقول المصنف في الحال متعلق بقوله بطلان لا ياتى به يفتي كما قال الاسنوي انما لادان القيمة بعد هذا ان يطالب لانه يملك على ملكه (تنبيه) قول المصنف في بلد آخر منهم ان النقل الى دار أخرى بالبدل لا يسلم على طلب القيمة وهو ظاهر اذا أمكنه احضاره في الحال والا كان له ذلك كما قاله الاقوى (فان اردت) أي المصنوع (ردها) أي القيمة ان كانت مملوكة والافضل ان لا يكون احسب ان لا يجب على الغاصب رد المصنوع اذا كان بعد اخذ القيمة واسترجاع القيمة جزيا بخلاف ما لو طرأ القيمة لاصور المثل ثم وجد المثل فله الرد على الاصع والبرق ان المصنوع حين حقه والمثل بدل حقه ولا يلزم من تمكنه من الرجوع الى العين حقه تمكنه من الرجوع الى بدل حقه فان اتفقا على ترك الرد فلا بد من بيعه بشرطه ويجب على الغاصب اجرة المصنوع الى وصوله للمالك ولما على القيمة للعبادة وكذلككم ضمان زوائده وأرض جبايشه وليس المصنوع متاعا سالك المزاوم المبدولة اذا كانت باقية وغرامة مثله كجلى زوائد الروضة لما مر أنها كالمقترض فبردها بزوائدها المتضمنة دون المتفردة ويتصور ردائها بان يدفع عنها حبرا والقيمة أو غيرها فتعثر كما قاله العمراني اذ بان يكون يملكه بامل أهل بالميراث كما قاله بعضهم (تنبيه) غصبة كلام المصنف انه لا يتردد القيمة الا اذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو اخذ المصنوع قيمة أم الرد للعبادة ثم مات السيد قبل ردها فان الغاصب بمراد القيمة كما قاله في المطالب ويلحق بذلك ما لو أعتقها أو أعتق العبد المصنوع ويملك من قول المصنف فاذ اردت ردها انه ليس للغاصب حبس المصنوع لاسترداد القيمة وهو كذلك وان حتى القاضي حسين عن النص ان له ذلك (ان تلف) للمصنوع المثل (في البلد المتقول اليه مطالبه بالمثل) حيث ظهر به (في أي البلدين شاء) لانه كان له مطالبة برد العين فيها وبوتخذ من ذلك كما قال الاسنوي انه للمطالبة في أي موضع أراد من الموانع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (تنبيه) قول المصنف في البلد المتقول اليه ليس بقيد فانه لو أعاد الغاصب الى البلد الغاصب قد تلف فيه لم يرد (فان قد المثل) حسابا لم يرد أو شرطان من غير الوصول للمعان أو وجد في بلدته على عين مثله (غرم) المالك (قيمة أكثر البلدين قيمة) لانه كان يعود له المطالبة بثلث قيمتها بل بالمسبب كما كثر في المعان التي وصل اليها المصنوع كما مرجه الردي في المذكر (ولو ظهر) المالك (بالغاصب) للمثل أو المثل بغير غصب بل بغيره (في خير بلد التلف) والمثل موجود (فالتصحيح) لانه كان لا يؤمن له (فان كان المثل) البصر (فله ما يشاء) لانه لا يضر على واحد منهما في ذلك (والا) بان كان لذهاب مؤنه (فلا مطالبه) له (بالمثل) ولا لغاصب أو المثل أي انما يملكه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر (بل بغيره فبسيطة بلد التلف) لان تعدد الرجوع الى المثل كالاتصاف والتلف له المطالبة بالمثل معا كما لو تلف مثا في وقت الرضا عليه في وقت اقله والتلف ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد التلف أو أقل طال به المثل والإفلا وتله الاسنوي عن جمع كثير (تنبيه) اقتضاه نص على قيمة بلد التلف على اذا لم ينقل المصنوع عن موضعه فان نقله فدمرته يجب أكثر البقاع قيمة ولو

فان اردت ردها فان تلف في
البلد المتقول اليه مطالبه
بالمثل في أي البلدين شاء
فان فقد المثل غرمه قيمة
أكثر البلدين قيمة ولو ظهر
بالغاصب في خير بلد التلف
فالتصحيح انه ان كان لا يؤمن
لذلك كان له المطالبة
بالمثل والا فلا مطالبه بالمثل
بل بغيره فبسيطة بلد التلف

الخربة وهو أولى من قوله في الرحمن هي التي عصرت جسد الخالة فالتى عصرت بغير قصد حتى يحرقه على
الاول دون الثاني ومن اظهر خيرا اوزعهم انهم خسر شئ قال الامام لم يثبت منسبه قال الاذنى الا ان يكون
معلم الخور مع مشهور التقوى والا لا يثبت السباق ذلك ذو مرة الى اقتناء اخر باطهرها وانهم خسروا
القبلة اه وهو فصل حسن وهو ما قد من قول الامام ولما اطلعنا على خبر ومعها خيال تشهد بانهم اخبر
شئ قال ذهب الى ان تعرض لها (والاصم) والمسلمين (واكتا الملاهي) كالميتور (لا يصح) ان ابطالها
(بني) لان منفعتهما محرمة لا تملك لشيء وقضية الغليل كمال الاستوى ان ما با من آلات الله تعالى يجب
الارض على كاسروني اولى الذهب والفضة بخلافه حتى على حل الانتفاذ (والاصم) انهم لا تكسر الكسر
(المالحش) لان مكان الزالة الهبة المحرمة مع بقائه بعض المصلحة نعم الامام ذلك فجزاؤنا ديا على ما قاله القزالي
في انما الخربى بل اولى (بل فضل تعود كاقبل التأليف) كزوال الاسم بذلك والثاني لا يجب تفصيل الجميع بل
يقدر ما لا يصلح للاستعمال ولا يكتفى ازالة الاثر فقط جزيلا لان منفعتهما منها والثالث تكسر حتى تنفى
الى حد لا يمكن انقطاع آله تجرمة لا الاول ولا غيره ولو زاد في الكسر على المشروع غرم التطويل بينه وبين
المشروع ولو اشتد في الزيادة على الحد المشروع فادعى صاحب الالة الزيادة وانكر المالك قال
الزركشي ينبغي ان يصدق صاحب الالة كماله وبقاها كمالا فجزاؤنا ديا وقال المالك كان من هو اوقال
التلفيل خرا فان المالك يصدق بيمينه كماله البغوى في قتال به اذا اصاب به المصلحة (فان عجز التكر)
على الاول (عن دعائه هذا الحد) أي التفصيل المذكور (ابطال كيف تبسر) وان زاده على ما سئل ان
صاحبه مكرما ولا يجوز لغيره ان يملكه بل يبيع من يرضاه بالزالة لان رضاهما مشروط بشروط في جواز الزالة
للتكر للرجل والمراد بالخطي ولو اذنا موقوفة قال الاستوى وفي صفته انه ليس للمكسر الزالة فهو جزي
المالك في العدة انه ليس للمكسر ذلك بشروطه قول القزالي في الاحكام من شروط الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر ان يكون المنكر مسلما قال لان ذلك نصرة فاذن فكيف يكون ممن غير اهله وهو جاحل لامل
الدين وهدفه والصبي المميز يثبت كايثاب البالغ قال في الاحكام وليس لاحد منهن الزالة ان لم تكن
كالبس له منع البالغ فانه وان كان غير مكلف فهو من اهل القرب وانما يجب على فادومكاه (وتضمن)
بأجر التل (منفعة المكار والعبد ونحوهما) من كماله منفعة من امر عليها كالكسب والاداء والسك
(بالتقوى) كان بطلان في الكسب او يركب الذلابة او يمشي السك (واللوات في عبادته) بانهم يمل
ذلك ولا غيره كغلات المزارع المنافع منقومة فكانت مضمونة بالنفس كالعبد سواء كان مع ذلك
أرض ام لا كاسياني فان نكحت الاخر في عده ضمن كل مدعيها بما لها أو كان له غصب بسانع وجب
لغيره اعلاها ان لم يكن جعها والا فاجرة الجميع تكسبا وحواصق فاعلم قرأت امل الا في جركه غير
مال ككسب أو كونه محرما كالآلات الهوى أو كونه ذلك كالحجو بخلافه ضمن منفعته فلو اصابها بالاكاب
شأ كان له كالمغصب شبكة أو قوسا فاعادها جعها فان اصابها العبد بشأ فلعبد اسيد ولو كان غير جزي
كاسر حبه الردي والى وبين الغاصب احره في زمن صده أيضا (ولا تضمن منفعته بالبيع) وهو المرج
(الابتدوى) بل لو غصب منه جهر التل كاسياني ولا تضمن بالقران لان البس لا تثبت عليه بل اليد
على منفعته للمراة بديل ان السبد يروج آتمه الغصب بنو لا يجرها لان يد الغاصب حائل (وكذا) لا تضمن
(منفعة يدين الحار) الابن التقوى (في الاصح) فان حيسه لم يستوف منفعته لم يثبت شيوان كان مغبرا
لان الحار لا يثبت تحت اليد فتاهاه تلفت تحت يده والثاني انهم ضمن بالقران أيضا لان منفعته تغرم في
الاجارة القاسية فاشبهت منافع الاموال واحترز بالمنفعة عن نفس الحار فلا تضمن بالنقص وفرد كره
للمصنف في باب السرقة فقال ولا تضمن حريه مدلوله كرهنا كان أولى وعن نيب الحار المستولى عليه ولا
تدخل في ضمان المسئول صغيرا كان المستولى عليه أو كبيرا قويا كان أو وضعيا (تبييه) منفعته للمعبد

والاسنام واللات للملاهي
لا يجب في ابطالها شيء ولا يصح
انهم لا ينكسروا الكسر
الحاشش بل فضل تعود
كفصل التأليف فان عجز
التكر من رعايته الحد
لمنع صاحب التكر ابطاله
كيف ندمر وتضمن منفعته
الدار والعبد ونحوهما
بالتقوى والغواني في يد
عادية ولا تضمن منفعته
البيع الابتدوى وكذا
منفعته في الحرفي الاصح

لم يفرغ التي يادوتوا لثلاثين المسائل والغائب في حدوث الغلا. قبل التالف بالأس قال لما تحدث خبره
وذلك الغائب بل يده. صدق الغائب بيمينه لأنه القام (قلت ولو غصب ظهني) أي فردي فخذ على
والد يبي شفا (فيمينه ما عشرة فقلت أودعها أو رديته ورهمن أو أناف أودعها) في يد
(قدي) له فقط أنا تلف وعرفته على غصب (أو في يد مالك) والغلبة فهو لولا باقي ما ذكر (لزمه ثمانية
في الأصح والله أعلم) خمسة ألتافير ثلاثة لأرض ما حصل من الإفرق خمسة ألتافير خمسة مائات
أو ألتافير مائات وأربعين في ذلك والثاني لزمه ورهمن قيمة ما تلف أو ألتافير (في تلبه) «
خرج غزوه في يد مالك ما ألتافير في يد الغائب فإنه لا يلزمه الإودع من ردها فغصبه وحده. وبما ذكره
على إجراء الخلاف في كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر كزوجي النخل ومراعى الباب وأخا النخري
في زوجي النخل إذا كان يداوي مع زوجته أكثر وأتفقوا على أنه لا يقع بفساد أحدهما إلا يقع بفساد
أما بلوان فغصبه لأنه لا كان إذا بقي الحرز حال الاحتسام ونقص بالتفريق حال الإخراج فغصبه لأنه
بغبن الأضي مع وضع اليد لم ينفذه «استأجره في الإخراج (وحدث) في الغصب (فقص يسرى إلى
الغائب بأن) أي كأن (جاء) الغائب (المطلقة) المصوب (أو حريصة) أو الدقيق عصبه (في كالتف)
حكمه لأنه لو لم ينفذه لفسد حكمه «التي تغرم بدل كل المصوب من مثل أوقفة (وفي قول يرد مع
أرشا لثلاثين) فبما على التبيب الذي لا يسرى وفي ثالث يصح بين الأمرين واستحسن في الفرح
الصغير وعلى الأول هل تبقى المروسة أو المصوب أو الغائب لأنما تملكها بالملك أو لملكه كقولك ثلثه
يكون المالك أحق ببيعها ووجهان أحدهما كالحزم المصوب في نكته الأول فخر في يده وبين مثله الجلاء
بأن المالك ينفذه بأربعة بخلاف الشقة وبثلث الشاة لو نجس الزينة ثلاثه بفرضه والمالك أحق بزينة
«(تلبه) «أشاور لثلاثين بالتفريق إلى أن صورته «لله لثلاثين نقص بفضل الغائب فلو حدث في يده
كقولك نقص الطعام بفساده أخذته لثلاثين مع الأرش أم لا يسرى إلى التالف فيجب إرضه كالمس (ولو جنى)
الرفيق (المصوب) في يد الغائب (فعلق رفقة ماله) أبتداه أو وجب عليه فداص دفعه على مال
(لزم الغائب بخلافه) لأنه نقص حدث في يده المزم بخلافه (بالاقل من فدية المالك) الواجب بالجنابة
لأن الأقل أن كان هو الغلبة فهو الذي دخل في غنائه ومن كان هو المالك فهو الذي وجب ويجب عليه
أيضا أورش العيب الذي انفذ به وده وكوفه صارجيا على ما ذكر الرافعي في البيع (فإن تلف) الرفيق
الجنابي (في يده) أي الغائب (ثم المالك) أقصى قيمة من الغيب إلى التالف (والمعنى عليه
تغيره) أي الغائب أن ليكن غرضه لأن جابه المصوب مغفوة عليه (وأن يتعلق بمأخذ المالك)
من الغائب بفرضه لأنه بدل الرقبة التي حقه معلق بها (ثم) إذا أخذ الجنبي عليه منه من تلك القيمة
(يرجع المالك) بما أخذ منه (على الغائب) لأن ما أخذ المالك لم يملكه «(تلبه) «معنى قوله ثم
يرجع أنه ليس له المالك مطالبه الغائب بالأرش قبل أن يأخذ الجنبي عليه القيمة فهو كذلك كالحزم
به الأمام لأنه ربح ما يرى الجنبي عليه الغائب وذلك يتبعه من الرجوع فعلمه مطالبة بالأداء كما قاله
الضامن المشهور «إن كان له الرقبة (ولو رد البند) الجنابي (التي المالك فبيع في الجنابة وجب
المالك بما أخذ) «(الجنبي عليه على الغائب) لأن الجنابة سقطت حين كان متعونا عليه ولو جنى
الرفيق في يد الغائب أو لا ثم في يد المالك وكل من الجنابيتين مستقرة قيمة يسع فيها وقسم بينهما
نصفين بوزن ماله الرجوع على الغائب بنصف القيمة العينية للضرورة عليه ولأول التعاق به كإلى
المسئلة السابقة فإن أخذ من المالك وجع به المالك على الغاصبه أخرى وبسبب له المأخوذ فإبلا
الأول أخذت الغلبة والثاني لم يتفق به إلا بالنصف وقد أخذ (ولو غصب أروافا نقل زلفها)
يكنه من وجه الأرض (أجره لملك على رده) التي يمكنه أن كان قبل غنائه أن كان باقيا لو غرم عليه

(قلت) ولو نصب شخصاً
فمنه منهما شجرة فثالث
أشدهما وورد الاستحسان فيه
دوامه أن أواني أشدهما
نصبها أولى بما لا يكره
فتأيد في الإصح والله أعلم
ولو حدث نص بصرى إلى
الثالث بأن جعل الحنفية
هر بسنة فكانا في
قول برده مع اثنى الشخص
ولو جئنا المصوب فتعاضد
ورقبته مال لزم الغاصب
تجديده بالأصل من قبضته
والسائل فإن ثالث في بدء
عمره للمالك ولحقه في عايد
تقرعه وإن تعلق بما أخذوه
المالك فخير جميع المالك
على الغاصب ولو ورد العبد
إلى المالك فبيع في الجباية
وجميع المالك بها أخذوه
القبض عليه على الغاصب ولو
نصب أرضاً فمثل فزاعها
أشده المالك على برده

أنتهاف قيمته (أوردته) من كل تلك الماشية التي لم يبق من الأرض كائن على
 في الأم وهو ما بين قيمتها بقرابها وتبعها بعد تعلقها (و) أجبر المالك ابتداء (إعادة الأرض كج
 كانت) قبل التعلق من ابتداء أول تعلقها وانحطاط لملكه (تنبه) خربها قد بدت الماشية
 ما زالت أقرب من مكان ولست بحسب ملكه حقة فان لست ذكر بعد ذلك وما إذا كان المأخوذ
 من الماشية في الملكية لا يتعلق به ضمان عند تلفها أو تلفت بغيره ومقتضى كلامه وجوده وان
 كانت باقية وهو كذلك كما ذكره في الاستوى (وللتعلق الرد) (ولم يبق المالك) يؤمنه بغيره على
 ان المأخوذ (ان كان فيه) أي التعلق (غرض) كان حقه ملكه أو ملك غيره أو كان المأخوذ إلى
 شرا أو حش من ضمان أو حصل في الأرض تخص وكان ذلك التخص بربول والرد دفع الضرر عنه (والا)
 بأن لم يكن به غرض كان تعلقها في الماشية أو من أحد طرفيها إلى الآخر (هلا بد من ذلك في الأصح)
 لأنه انصرف في ملك غيره بغير اقتصر على هذا الاستقل به كان له الملك كماله ما لو كان التعلق الذي تعلق به
 إليه والثاني له الرد بلائذ لانه وملكه التعلق (تنبيه) جعل الخلاف الذي هو... الماشية من الرد
 فان يتعدى بوجها أو من ماله حيث كان له الرد لم يفسد وان كان في الأصل مبسوطة (وخاس بها
 ذكرها) من نقل التعلق بالكتبة (حرف البروطية) حاسبها العام بقرابها ان يفي به وان تلفت
 أسره المالك بالعام والأمان كان له فيه غرض استقل به والاداء في الأصح واستشكل الاستوى العام
 على التراب الثاني بأنه اذا تلف عيب في هذه الغائب ماله والواجب الدية التماثل بغيره بغير صحيح
 فكيف يستقيم الرد دون الاذن أو وأما ما افترضوا ذلك العينة ومن الغرض هنا فصل الرد
 فان منه المالك من العام ورضى باستقامتها فليس له انعام وبنوع هذه الضمان فان اقتصر على منه
 من العام فكذلك في أحد وجهي تعلق الربول وان الردعة عن الاضباب ولو كان العاصم قد طوى
 البئر بالهتس فليس له ماها رده الله له الرد عليه فان رددها منه لم يلزمه الرد في الأصح (وإذا
 أعاد الغائب الأرض كما كانت ولم يبق فيها (تخص فلا ربح) عليه لعدم الرجوع به (لكن
 عليه اجرة التمسيل لبعده الاعادة) من الرد العام وعبره وان كان آتيا بواجب كالبئر اجرة ما فيها
 (تنبيه) هلا ردت من ماله ماله والاعادة على كمال السبكي أو بدقائه أو لا ماله (وان يفي
 تخص في الأرض بعد الاعادة) (وجب أرضها) أي الاجرة لانه لا فسخ بها (ولو غيب أو يطلوه)
 من الادوات كاشجر والسمين (واشجاره ونقصت عبيد ونقصت) كان غيب ساعا فبته درهم لصار
 إلى نصف ما ع قيمته درهم (رد) لبعده العين (ولو غيب الغائب) منه (في الأصح) ولا يجبر
 نفسه بزيادة قيمته كالموتى البعد فلو كان قيمته على الجدة والثاني لا يلزمه جبر النصفان
 انما به من الرد دون النصفان من واحد وجبر النصفان بالزيادة (فان نقصت القيمة) كالم
 تخص عن الماع على نقص قيمته كان ما من نصف درهم (لزمه الأرض) بغيره (وان نقصت) أي
 العين والقيمة جيعا (عزم الغائب ورد الباقي لثمان كان نقص القيمة أكثر) من نقص الدين كان
 صار الماع مع ما ع يساوي أقل من نصف درهم فان لم تنقص القيمة كان ما نصف الماع يساوي
 نصف درهم فلا أرض وان لم ينقص واحد منها فلا شئ من الرد ولو غيب عبيد فأنقصت قيمته من
 قيمته لم يفتن مثل الغائب لان الغائب منه ماله لا قيمة لها والغائب من الذهب دهن متقوم وفان قلنا
 في الفاس حيث يفتن بدل الغائب الباقي كل بيتان مازاد بالافلاخ ثم لم يفتن قيمته فلو لم يفتن
 المأخوذ ذلك لانه لها الباقي والرائد بالاعلامها لمانا فاجبر به الغائب ومثل افلاخ العبيد بالموار
 العبيد لا أرض لم يفتن لا نقصت قيمته فبقي مثل الغائب وأما الماوردى والرد يفي في
 ابن اذا صار جبارا ونقص كذا لم يفتن النسبة بوزنها (والاصح ان السنين) العارضي في العيوب عند

أوردته واعادة الأرض كما
 كتبت ولتأمل الرد وان لم
 بدالة الماشية كان له
 به غرض والا فلا يرد به
 لأن في الأصح ويقاس بها
 ذكرها في الرد ولم يرد
 وإذا أعاد الأرض كما كانت
 ولم يبق تخص فلا أرض
 لكن ما بين اجرة التمسيل
 الاعادة وان يفي نقص وجب
 ارشدها ولو غيب بئر
 ونحوه وانسلا فبعت
 منه دون قيمته وروى
 في الغائب في الأصح وان
 نقصت القيمة فبعت
 الأرض وان نقصت من
 الغائب ورد الباقي مع
 أو شمان كان تخص القيمة
 أكثر والاصح ان السنين

الغصن (لا يجبر نفس هزال) حصل (قوله) عنده كان خصبا لونه ممتعة ليرت عتقته من حيث عند حداث
 الغصنة فانه ردها وأرش السمن الأول لان الثاني غير الأول حتى لو رآل الثاني ردها وأرش السمنين والوجه
 الثاني يجبر كل جني على هبنا فاجتنب رآل اليابس وعبر والحسن كمود السمن (تنبيه) أشار بقوله
 نفس هزال الى ان السمن المفرط الذي لا تنقص الغصنة بزواله غير مضبوط وهو كذلك ولو انعكس الحال
 بان كلت مودة فتمت في هذا الغصن من غير طرأ ونهت قيمته لولا هاوله بفهم أرش الغصن قال في
 الشكاشبة لا لانهم لم تنقص حقيقته ولا عرفا وقال الاسنوي نعم وهو الاوجه لان الأول يختلف للقاء عتق في
 تضمنه نفس الغصنة ويجري الخلاف فيه لو كسر الحلي أو الألامع أو الغصنة (و) الأصح أن تذكر
 صنعة تسببا المقصود عند الغصن (يجبر السمن) سواء استند كرها عند الغصن وهو ظاهر أم عند
 المالك كما يجزى في المالك وتلك هي الأمانة لان من الأول خصا كل يوم بشيء بخلاف السمن فانه ياد
 في الجسم بمسوسة مغاير لذلك الاجزاء الزاجية والثاني لا يجبر كالسمن ودجسار ولو علم الصنعة عند
 الغصن بعد تسببا كما ان ذكر كماله الرابي أو عند المالك فلا كمال الاسنوي انه لم يجه ولو لم يكن
 الجاني به لقصوبه الفاعل اذ ادت قيمته به ثم بدنه في صنعة فالى أصل الروضة لانه محرم في كسر الملاك
 وهو محمول على غناه بخلاف منه لانه لا يملك في المصاحبة في الشهادات من انه مكروه والمالك به فمالا كسر
 العبد وما نكته في أصل الروضة لانه من لزوم الغصنة تتحول على ذلك ولو اتفقت دليل الأهراش أو كسب النعاج
 ضمنه غير مهارش أو ناطح لان ذلك محرم (تنبيه) عرض الرقيق المصوب أو قطع شجرة أو موط
 سنة بغير بعده كما كان ولو بعد الرضا لاختلاف سقوط موطى الشا وورن الشجر فانه لا يجبر بعوده
 كما كان لانه موقوف بنقصه بوحدة الرقيق وشجرة وسنة غير موقوف (وتعلم صنعة) عند الغصن (لا يجبر
 انسب) صنعة (أخرى) عنده (تعلقا) وان كانت أرفع من الأولى لاختلاف الأعراض (ولو غصب
 صبر الفخمر ثم تعلق) عنده (فلا يصح أن اخل للمالك) لانه عين ماله وان اتقل من صفته الى صفته (وعلى
 الغصن الأرض ان كان اخل لنفس قيمة) من العصب كسوقه في يد فانه لم تنقص قيمته انقص عليه
 والثاني يلزمه مثل العصب لانه بالتجسس كالتلف واخلى على هذا قيل للغصن والأصح أنه لاما لانه لا يفرغ
 ماله ويجزى الاختلاف فيه لو غصب بينا ففرخ أو جاب قنبت أو جرز خن فسلخر (تنبيه) أحترز
 بقوله ثم تعلق به لولا ثم يعلق فانه يلزمه مثله الموات المالية وعليه اضافة الخمر من صفت به بعد
 الخمر به والاختلاف في ارضها لا حذرهما (ولو غصب خمر انتقلت) عنده (أوجه المصنعة) يظهر بالمناخ
 (فدفعه فلا يصح أن اخل والجند للمعصوب به) لانهم فرغ ما يخص به فلذا تغافل به ضمه والثنائي
 هما الغصن حصول المالية عنده ونقصه لتقبل الأقل خارج الخمر غير الخمرمة وبه جزم الامام وسوى
 أنشؤا بينهما وهو كالأل شيئا أوجهه الا ان أراض المالك عنها فلا يجبردها عليه وليس للمالك
 استردادها لو اراض المالك عن الجاد كغيره عن الخمر وإذا لم يرضه فوجب على الغصن الرد لعدم
 الخمر ولانه نافع به ولو أنفق شخص يلو الفير مدبوغ فلو لم يملك الفير كيو المتألف أنه ميتة سدد
 المتألف ميتة لان الأصل عدم الذكوة

(فصل) في باطرأ على المعصوب من زيادة وغيره والزيادة آتية من فلا تلاق الغصن فيه كمال
 (زيادة المعصوب ان كانت أراضا كضاد) لو جرح ضا حة بقطعة من وطحن حقه فوضرب السمن
 دراهم وضرب الممن ابنه وذبح السمن وشها (فلا تجزى للغصن بينهما) لتعديه بهوله في ذلك غيره
 بخلاف المثل حيث كان شر بكا ليعرفه في ملكه (والمالك تكليفه) أي المعصوب (كما
 كان ان أمكن) كره الدراهم مبالا والممن طسلا فاعتد بطله ولا يغرر ارض ما كان زادا بسعته لان فوائده
 بأمر المالك فان لم يمكن كالتساوية فلا يجره بل بأخس منه بجاله (وارش الغصن) ان نقص عما

لا يجبر نفس هزال فله وأن
 تذ كر صنعة تسببا يجبر
 السمن وتعلم صنعة لا يجبر
 نسبيان أخرى قطعاً ولو
 غصب صبر الفخمر ثم تعلق
 فلا يصح أن اخل للمالك
 وعلى الغصن الأرض
 ان كان اخل لنفس قيمة
 ولو غصب خمر انتقلت أو
 جلد مائة لم يدفعه فلا يصح أن
 اخل والجند للمعصوب به
 (فصل) هو زيادة المعصوب
 ان كانت أراضا كضاد
 فلا تجزى للغصن بينهما
 وللمالك تكليفه كماله
 ان أمكن وأرش الغصن

كمن قيل لا بد ان ياتي الله تعالى على كل شيء ولا يمكن ان يكون له غرض في الاعداء من شيء على نفسه من خاتم اشروا من قدر ان
 ارض القس لا تكن لان يكون له غرض في الاعداء من شيء على نفسه من خاتم اشروا من قدر ان
 غيره مكن سرب لدرهم بغير اقدار السلطان وعلى غيره اقدار السلطان وعلى غيره اقدار السلطان وعلى غيره اقدار السلطان
 ما اذا لم يمشى سواه ارضي المالك ببقائها ثم يكت من الرضا والاع فتم لوسر الشرب الى المالك ابنا او
 السبائك درهم بغير اقدار سريته جازله كما في به البغوي ان يذنه وان رضى شره يكافئه به ينتفع
 بملكه كما كان ختمه في القسم الا انه وهو من قبيل (وقد كانت) أي الزيادة (هنا كبتا وغراس
 كمن القام) لو اوفى النقص ان كان وابتاعها كما كنت واسر السبل ان كانت مدة لئلا الجوز ولو
 اراد المالك ان يملكها او يملكه او يملكها باجره لم يملك القاصب بابتداء الا مع لاه كان الفاع بلا ارض بخلاف
 المستعبر (نصب) قد بقى كذا في القاصب الفاع به رضى المالك وابتاع مراده بل لو اراد
 الفاع وليس له الا ان يملكه ولو جازله ان يمشى غرم الارض وقيل لا غرم لانه غير شتم وزيد بل عدم
 استغناء بالقاصب الى مذهب الا ان لا يملك ولو كان الغراس والبذرة معقوبين من آخر فليكن
 ما لم يكن الارض والبذرة والغراس الزام القاصب بالعلم وان كان القاصب الا ان يرضى المالك به لم يكن
 له ادب عليه ولا يمشى عليه وان كان له به غرض لزمه فله مع ارض القاصب والا فليس له
 احد وهما وهو القاصب ان يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 القاصب يبقى المال المملوك في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 في ثمن او يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 به في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 منها وارض القاصب وان رضى المالك ببقائها لم يكن له ادب عليه ولا يمشى عليه ولا يملكه في الاثر
 الا ان يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 ولا يحصل في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 من ضرر القاصب لانه يبيع به في بخلاف البناء والغراس والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 من كافة الفاع لم يبيع به في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 الثوب بالعلم وكذا ان نقص وادخر اشيا على الفاع وذلك او على الابناء فحما شريكان (وان لم يكن)
 فانه كان كل الصبغ منه فدا (فان لم يزد فيه) أي الثوب والصبغ ولم تنقص كان كل اى اوى عشرة
 والصبغ حقه في حصة اوى عشرة ولا لاختصاص سوى الثياب بل لاجل الصبغ (والا لئلا يصب
 فيه) له ثم الزيادة ولا يمشى عليه لعدم النقص (وان نقصت) فجهه كان يارب اوى ثمانية (أو بالارض)
 لان النقص حصل به (وان زدت) فيمنع الصبغ كان اوى حصة عشرة في ثمانية (أو بالارض)
 أي الثوب فحما يصبه وهذا هو في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 بل كل ثمنه ما كان مع مخصصه من الزيادة فاحصل فيها اوى احد هما نقص لاختصاص من
 احد هما أو زبذته لا يرتفعه على فيكون النقص أو الزيادة لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر فانه لا يملكه في الاثر
 حول ذلك فيجب اجتماع الثوب والصبغ في سبب العمل فانه نقص على الصبغ لان صاحبه هو الذي
 عمل والزيادة بينهما لان الزيادة الحاصلة في فعل القاصب اذا استوفى الى الاثر الحاصل بحسب النقص من
 وابتداء الزيادة قامت والثوب والصبغ معي بينهما ولو قبل سلب الثوب القاصب فيجوز الصبغ لئلا يملكه
 ليجب اليه سواه امكن فله اولا بخلاف الباه والغراس في العارية لئلا يملكه سواه في الغرض جبا بخلاف

وان كانت هنا كبتا
 وغراس كافا القلع وان
 صبح الثوب يصبغه
 وامكن وصله اجبر عليه
 في الاصح وان لم يكن فان
 لم يزد فيه الاثنى القاصب
 به وان نقصت لزمه الارض
 وان زادت اشتركا به

المبر ولو أراد أحدهما الاثر اذ يبيع ملكه لثالث لم يصح الا لا يتكف به وحده كبير دار لا تملكه العلو أراد
 الثالث يبيع الثوب لزم الغائب يبيع صبيغه معه لانه بعد فليس له أن يضر بالملك بخلاف ما لو أراد
 الغائب يبيع صبيغه لا يلزم مالته الثوب يبيع به .. ولذا يصدق المنعدي بتدريه الزالة (الغائب) (تدريه) ..
 احذر زلفه بقوله ببيع به عن موثقي الاول ان يكون الصبيغ مفقودا بل من آخره حاشا بكان كولو
 كان الصبيغ للغائب فان حصل في المقصود نفس ما يوجبها لهما انتقص الغيب الصبيغ كما مر وغيره
 الغائب لصاحب الصبيغ .. منه بخر وان أمكن فعله فلكل منها ما تمكينا الفصل فان حصل به نفس
 فيها أوفى أحدهما غيره الغائب وان لم يكن صله بل كان لهما كل غرضها كما سبق في المزددين
 ففي هذه الصورة قد ما تقدم الصورة الثانية فن يكون الصبيغ لملك الثوب قال بانه لا للغائب
 لان المقتضى والغيب على الغائب في غير موثقه .. وللهالك الجوار على فعله ان أمكن وايس الغائب
 فعله الاول في الثالث بالانه وكذا لو سكنت كمال الاستوى انه الغائب (خرع) .. لو طهرت التي مع
 ثوبها الصبيغ ففقدت فانه يبيع فيها المشر كافي الصبيغ على ما مر ولم يكف أحدهما المبيع ولا الفصل
 ولا الارش وان حصل نفس الاخذى (ولو خلع الغائب به) سواء أخلها بنفسه كماله يشاء
 بمختلفه مره أم بغيره يشاء كبر به غير (وأمكن تغييره) التي يراها واثمه ولا مدين ما أخذ
 (وان شئ) عليه تغييره وجب عليه تغييره ما أمكن (فان تعذر) كان خلعها الذي يشاءه لو يشرج
 (فالذهب انه كالثالث) لا يشر كسواء أخلها به أم بأجود أم بأردأ لانه ردده لملك الغائب (له)
 أي المقتضى منه (فقره) أي الغائب (والغائب أن يبيع من غير المثلوث) لان الحق فيه انقل الى
 ذاته وله أيضا أن يبيعها منه ان شاءه بخله أو بأجود منه لا بأردأ منه دون نفسه الا بخره فله أخذ مولا
 أرضه وكان مباحا به من حق ولا أخذ على ما له والقر في الثاني قولان أحدهما هذا والثاني
 بشر كان في المثلوث والمقتضى منه قد حقه من المثلوث قال السبكي والبدوي أقوله وأعتقده وبشرح
 صدره ان القول بالهالك باطل لان فيه ثبوت الغائب سال المقتضى منه بخره أو به بل بخره تعدي
 بالهالك وأطال الكلام في ذلك وقال الركني اذا قلنا انه كالثالث فملك الغائب فلا يصر في غيره
 محجور عليه حتى يعلو الثالث به له وهو كالثالث بن شيه .. يظهر قال ولو أخل به (تدريه) ..
 قضية الخلافهم انما انما المروا به عليها بحيث لا تقع بخره له وهو كالثالث فله بعض المقتضى وهو أوجه
 من قول ابن الصباغ وغيره انهم ما يشر كان والفرق بان كل دهم غير فخره بخلاف المثلوث فخره مستثنى
 بالخر وبولائه المثلوث ان يشر أو فخره ما يصاب بخبره كسب به أو بخره ما لم يشر تركه اعدم المقتضى
 فان كان أحدهما أردأ أجبر سابه على قبول المثلوث لان بعضه عين حقه وبعضه غير منه لصاحب
 الاجود فلا يصر على ذلك فان أخذ منه فلا أرض له اعدم المقتضى واذا بيع المثلوث وضم التي بينهما
 بنسبة الله فان أراد .. غير التفاضل في الفدية على نسبة القيمة لم يجر التفاضل في المكيل ونحوه
 أما لو خلع المقتضى بغيره كذا بت بالشريح وقد في الخطة يصدق الشير فان تراضى على الدفع منه
 أو بغيره وضعت فمما لا يشر لان الحق لا يصدقهما ولان التفاضل جائز مع اختلاف الجنس وان امتنع
 أحدهما لم يجبر الممتنع لانه كالثالث فلا يلزم الغائب بدل ما لم يجب عليه ولا المقتضى منه يقول
 ما لم يجبه بغيره المثل وبطلان ويقسم التي على فسخة القيمتين ولو لم يكن غيب كان انص
 أحدهما على الاخر فشره بينهما المبر ولو غيب من اثنين فكثر مملوكهما قال ابن
 المرقى قور كولو غيب .. فشره له وهو مقتضى كلامه له وقال الباقين المعروف عند الشافعية
 أنه لا يشره بأمنه ولا يكون كالثالث وهذا أوجه مما يروى .. كذا قال بعضي ما نقل عن قتادى للمنف أنه لو
 غيب دراهم من جماعة وشاعها ودفع لكل منهم قدر حصة ماله أخذوا والغرفة .. ومن دفع لاحدهم

ولو خلع المقتضى بغيره
 وأمكن التغيير له وان شئ
 فان تعذر فالذهب انه
 كالثالث فله ان يشر به والغائب
 أن يبيع به من غير المثلوث

(والولد فوق) السيد (غير نسيب) لأنه من ركا وإن انفصل حيا فمعتون على الغائب أو ميتا يجازيه
 قبله السيد أو ينسبه دافى وجوب نسيبه على الحبس وجهان فوجهما كما قال شيخنا ثم قد عرفت
 النص فيكون البند عايبا تبعاً للام والثاني لأن حيفه غير متفق ويجري الزوجهان في حل للمهمة المعصومة
 إذا انفصل ميتا وعلى الأول أنه يترفع عنه يوم الانفصال لو كان حيا ونسب في الوعات ترجيح الثاني للرافعي
 لكن قال الأذري أن ما ذكره غلطاً هو مرجح بأن الموضع الذي نقل عنه انقضاء الرافعي في الجاهل بالمرجع
 وما نحن فيه في العالم اه وحاصله أنه انفصل فترفع من مسئلة إلى أخرى (وان جعل) من ذكر المقرب
 (غير نسيب) للشيء بالجهل والمشهور كذا في الدالاب أنه انعقدوا لا وقتاً ثم تنق (وعليه) السيد
 (فجسد) بنقود رفة انقضى بقاءه (يوم الانفصال) حيا لأن التقويم قبله غير ممكن وعليه أيضا قول
 نفص الولادة (و يرجع بها) أي بالنسبة (المشترى على الغائب) لأنه غرضه بالسبع لأن معناه أن سلم
 له الولد من غير غرامة و دفع في الزوجه أيضا لأنه لا يرجع ولا يرجع لسبق التقويم يرجع أيضا بلز
 نفص الولادة كما نقل الرافعي من العراقيين المقرب به أن انفصل ميتا يجازيه فعلى الجاهل ضمانه بآخرة
 ولما المات مع مال الغائب أو المشتري منه فبما عليه بعشر قبة الام لا تقصده رقة في حقه ثم إن كانت
 الغربة كثيرا لا يعلو رة لجنتين أو أقل ضمن الغائب أو المشتري منه لأمه لأن تقصير الام كالمساوي أن
 لن ضمانه تعالى أن بدل الجنتين في حق عليه بجمع العاقلة قال القزويني والرافعي جرحه فلا يفهم الغائب
 حتى يأخذ الغرة وتوقف الامام فيه وإن انفصل ميتا بغير مائة فلا شيء عليه لعدم تحقق حياته وبخلاف
 ما لو انفصل وقتا ميتا حدث فلنا فيه بالضمين كسر لان الرقيق يدخل تحت البدل بعبارة الام ولو انفصل
 حيا جازيه بغيره بغيره ثم إن وجب ضمانه لانا بغير مائة (تنبيه) أنه انقضى المصنف على المشتري قد
 يوه من المذهب من الغائب لا يرجع عليه بملو به وجهان رج الباشي من هذا الرجوع لأنه دخل على
 أن لا يضمنها (فرج) لو أذن المالك للغائب أو المشتري من في رة الام المصنوع فهو متى وجب
 عليه المهر في أحد وجهين بغيره من الطعان وقصة الزانية أحد طرفي وجهه غيره (ولو تألف المذهب
 عند المشتري) من الغائب (وغيره) لما لكان (لم يرجع) بما فرمه على الغائب سواء كان عالما أم
 جاهلا ولا غير يرجع عليه بالثمن لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري وقيل يرجع من المغموم بما
 زاد على قدر الثمن ونقل عن صاحب المقرب (وكذا) لا يرجع للأرض الذي خرجه (لو أنبى عند)
 بأية (في الأمان) لأن التعيب باتضمن ضمانه المشتري والثاني يرجع للمتر بر المبيع أما إذا كان بغيره
 فانه لا يرجع قطعا (ولا يرجع) عليه (بغير منفعة استوفها) كالسب والركوب والسكنى (في
 الأظهر) وجه القولان في المهر ومروجهما (و يرجع) عليه (بغير ما تألف عنه) من منفعة
 بغير ما تألف (ولو أن نفص) بالامانة (بما نة وخراسه اذا نفص) بالضمين جه مالك الأرض (في
 الأصح) في طائفتين لأنه قدره بالسبع والثاني في الأولى يترد التلف عنه بغيره فالاخ في الثانية يقول
 كانه با ابتاعه العراس بثلث ماله (تنبيه) غرة الشجرة وتاج الدابة وكسب العبد كالنسيبة كما حرم به
 في الرضة قال السبكي وعكر لاخته في كلام المصنف ولو لا التمسك لذلك لقال وما قال لأنها الدابة
 المستعملة في المنفعة اه ولا يرجع عما أطلق على الرقيق ولا بما أدى من خراج الأرض كما صحح الرافعي
 ولو زوج الغائب الامه المصنوعه ووطئها بالزواج أو استقدمها جاهلا وغرم المهر أو الاجرم يرجع لانه
 امتدود به بالاختلاف المنافع الفاسدة منه فانه يرجع بغيرها (وكل ما) أي شيء (لو غرمه المشتري رجوع
 به) على الغائب كجرح المبالغ الفاسدة تحت يده (لو غرمه بالغائب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري)
 لأن القول عليه لأعلى المشتري (ولا لا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغائب
 كالمنافع التي استوفها لو غرمه الغائب ابتداء رجوع به الغائب على المشتري لأن القول عليه نعم ان

فالقول رقيب بغير نسيب وإن
 جعل خرا لغيره عايبه
 فيه يوم الانفصال ويرجع
 به المشتري على الغائب
 ولو تلف المصنوع عند
 المشتري وخرمه لم يرجع
 به وكذا لو تعيب عند
 الأظهر ولا يرجع بغيره
 منفعة استوفها في الأظهر
 ويرجع بغيره ما تألف عنه
 ولو أن نفص بثلثه وخراسه
 إذا نفص في الأصح وكل
 ما لو غرمه المشتري رجوع به
 لو غرمه الغائب لم يرجع
 به على المشتري وما لا يرجع

سبق من القاصب اعتراف بالانتماء بوجع فعلمنا انه يقول الذي ظلمني هو الذي والمسلم لا يرجع الا على
من ظلمه ولو غرم قيمته العينة وقت القصب لكونه اكثر لم يرجع بالانتماء على الاكثر من قبعة وقت
قبض المشتري الى التلق لانه لا بد من قبض المشتري ولا يستثنى هذه الصورة لان المشتري لا يفرم
الزبد فلا يصح به القاصب المذكور (بأنه) نكسبتين كل مالذا كانت عبرة طرقا كانا مقصرا
والاقصوة كسكلمنا امت زيانا كرسه (قلت) كما قال الرازي في الشرح (وكل من اثبت) بنون
فوقه دعوت فثبت من فوق فثبت القصف (بمعنى يد القاصب) غير المشتري (فكالتشترى) في
القاصب المذكور في المرحوم وعده (واقفه اهل) قال الرازي وقد سبق في اول الباب بيان ذلك فقال
والا يدى الثابتة على يد القاصب يدى ضمان الخ وقال ما قاله حنابل وقيد به ما اطلقه هاهنا (ساعة) ولو وقع
قبض قيمت او يدى في حصة ولو فرج الاول لا يرد البيت والساقى الا يكسر الحجر فان كان الوتوع
بغير يد صاحب البيت والحصبة فلا غرم على مالك المصبل والديتال والارم الارض فان كان الوتوع
غيره بغيره فلو حصة كمال السرودي الى انما يفرم النصف لا شترى كره ما الى الظرف بيا كانه ادين ولو
أخذت حصة ولو ساقى قدر ولم تفرج الا يكسرهما كسرت لقلبهما ولا تخرج المأسورة لذلك ثم ان حصصا
مالكها اصله الارض لغيره بل لم يكن به فان تعدى صاحب الارض بوجهها يرضع لاحق في وجهه او
له يرضع لغيره قدر على دفع القيمة ولو بدعها فلا أرض له ولو تعدى كل من مالها التسدود اجهة حكمه
حكمه بامر من السرودي ولو اثبتت حصة جوهر لم تخرج لقلبهما وان كانت مأسورة بل يفرم مالكها
اخرى في حصةها حصة الجوهر العارية فان ابلت ما يفسد بالانلاع غرم ثمنه القصة ولو ابلت
بطلان من فاقته قبل بدعها بوجه مضمون استقر البعد ووقع ذلك فبطلان ولا تفسد العقد او بعد
قبضه وقد أثبتت مالا بالمائع ولا يفسد العقد ولو غصب لؤلؤة ودجاجة باثنت للديانة اللؤلؤة يقال له
ان لا تخرج الديانة غرمه لا حصة اللؤلؤة فان دعوا غرمنا لؤلؤة الديانة ولو غصب لؤلؤة مالا واثبتت
وامكن اتزانها بشرط دواعي لزمه ذلك اولا اذنى الفاعل باله لا يلزمه بل يفرم الغيبة أى للديانة كما
مر ولو غصبوا بالقبض عد لم يجر له ثأمره بغير إذن مالكه ولا يكلف ثأمره فان ظهر فخصض ضمن
أرض النقص وان لم يظهروا فدفعه مؤنة الثأمر وأرض نفسه من شخص ويضمن القاصب نقص الثياب
بالكم ونقص اليهود بدنى التسدى ونقص الرودة بالانلاع ونقص الفحل بالضراب وانجر ذلك والزم
الحاصل يضرب الفحل لمالك الام وان كانت القاصب ولا شئ على القاصب الا لزمه بلا نفس لانه
لا يقابل شال (كتاب الشفعة)

(قلت) وكل من اثبت يد
على يد القاصب لمالك الشترى
واقفه اهل
(كتاب الشفعة)
لا يثبت في مغرول

وهي يضم الشترى احكام القاصد حتى ضمها لعقد الشترى من الضم على الاخر من شفع الشترى
ضمته ومنه شفع الاقان حيث بذل الضم صيب الشترى الى ابيه او عي الشترى به او الى يافته وقيل
من الشفعة وشترى شترى بغير ثمن الشترى بل بالانتماء الى المالك فبما ملك بعوض والاصل به تدبير
البتارى عن جاورضى الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا دفعت
الحذر ووصفت المار فله شفعة وفي رواية له في فوص او ربيع او سائما وال مع الفحل والحائط القسطن
والعنى فيه سر ووقف القصة او استنداد المرافى كالمعد وال و والبالوعة في الحصة العائرة بالدوقيل
دفع ضرر الشترى الى الشترى عن الدين والعلو عنها أفضل الا ان يكون الشترى نادما او مبعوثا وكره
عقب العصب لانها تؤخذ بغير احكامه لمصلحة من شترى لئلا يذم القاصد بغير قدره وحتى ابن المذوق
الاجماع لكن تفصل الراعى عن جاور من ضمن الثياب انكارها قال الدرهمى ولم يثبت ذلك لم يرض عنه
واذا كانت لافلا شترى و أخذوا شترى و الصفة لهما بحسبى الخليل كما سبأنى وقد سرع المصنفى
بيان ان كل الاول فقال (لا يثبت) الشفعة (في مغرول) كالجوهر والثياب سواء يثبت وحدها لم

مضمونة إلى أرض الميراث فإنه يخصها بماله من القسمة والحقوق والفرق وهذا لا يكون في الموقوف
ولأن الموقوف لا يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث
شدة الضرر والرد إلى الميراث لا يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث
(تنبيه) قول المصنف لا يرد إلى الميراث أول من قول القسمة لا يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث بخلاف القسمة فإنه يرد إلى الميراث
والله اعلم بالصواب (و) من (شجرة) لعل في معنى الشجرة أصل ما يجرى من الماء
كالقنفط والهندباء ونحوها كقسطاء تور (و) من (شجرة) لعل في معنى الشجرة أصل ما يجرى من الماء
البيوتان كما في قوله تعالى من جدوه وأسله فقما أول من أخرجهم من مساكنهم فأنزلهم على الأرض
الأرض هنا تابعة لآل السبكي وبني أبي بكر من صورته المستقلة حيث سرح بدشروا إلى الأساس والقرص في
البيع وكانا مرتين فبذل ذلك فأنزلهم بها وسرح بدشروا إلى الأساس والقرص في الأرض فان بدشروا
كلامهم في البيع يقتضي أنه إذا نزل بهن الجدار وأسله الله بهن وان لم ير الأساس أجيب بأن المراد
بذلك الأساس الذي هو بعض الجدار لو كشوا الجدار أما الأساس الذي هو مكان البناء فهو من منفعة
لا تدخل في البيع عند الإطلاق على الأصح فإذا سرح به اشترط فيه شرط البيع قال الاستاذ وأما
بقوله بعد هذا إذا باع أرضا فبذلها بغيره ما عدا شرط البيع فأنزلهم بها وسرح بدشروا إلى الأساس والقرص في الأرض فان بدشروا
بأن يبيع في الأرض (وكذا في قوله) تنبيه في بيع الأرض (في الأصح) لأنه يبيع الأصل في البيع فبذله
في الأرض قبلا على البناء والقرص ولو لم ينفق الأرض هو التي أبرت بدشروا في ماله في البيع والثاني لا
لأنه لا يرد إليه التأييد وفي الأول لا فرق بين أن ينقطع أم لا وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطع تبعية
قوله ونحو بالشفعة كقولنا هذه الأجزاء بعد البيع وبأخذ الشفعة بغيره حدثت وهذا البيع ولم
تؤبر عنه الأرض لأننا ندرت الأصل في البيع فبذله في الأرض بخلاف ما إذا أبرت هذه فلا يأنزلها
لانتفاء التبعية أما ما يؤبر عنه البيع إذا دخلت بالشرط فلا يؤخذ لما سبق من انتفاء التبعية فخرج
بعض من الذين كللوا في الجوز والخمرة والقاهرة التي لا تدخل في ماله في البيع مما يشكره ويريق كل ماله بالذم من
غيره وزرع وحقل أو أوان الجذلا (ولا تنقطع بغيره يثبت على سبب غير مشترك) بأن الشخص به أحد
الشرك بكن فيها أو غيرها إذا لا أرض لها فبذلها كالتقوى (وكذا) سقف (مشتركة في الأصح) لأن
السقف الذي هو أرضه لا يثبت له أيضا والثاني بوجه كالأرض ولو كان السقف مشتركا بين اثنين وانعزل
لاحدهما فباعه ونصيبه من السقف فأنزل في ماله ولو أنه لا يرد إلى الميراث فبذلها كالتقوى (وكذا) سقف (مشتركة في الأصح) لأن
الأرض مشتركة وفيها اعتبار لأحدهما فباعه مع نصيبه منها فأنزل في الأرض بخصتها من الذين لا في
الشخص (وكل ما لو قسمه بثلثه فبذلها كالتقوى) أي ما لو قسمه بثلثه فبذلها كالتقوى (وكل ما لو قسمه بثلثه فبذلها كالتقوى)
حسامان وطاسونتان فكذلك في باب التهمة (الشفعة في الأصح) هذا الخلاف ينبغي على ما مر من
أن عليه ثبوت الشفعة دفع ضرر وروية التهمة واعتدلت المرافق الخ والثاني معنى على أن العلة دفع ضرر
الشركة فيها بدوم وكل من الضرر من أصل قبل البيع ومن حق الراتب فيه من الشرع يمكن أن يتعاضد
صاحبه منها بالبيع لأنه إذا باع بغيره ما ماله الشرع على أن يضمنه لما روي مسلم عن جابر بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة وبه أو ما شئت لا يخل له أن يبيع حتى يؤذن شره فأن شاء أخذ
وان شاء ترك فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به (تنبيه) المراد بإمكان التهمة أن يكون في الأرض
دون الآلات كسحر العاصون فإنه لا يمكن تضمه بغيره في الجوز بالملحوظة في المصنف إلى الرحي
وعما مر أدان كما قاله البلوغى قال السبكي ولا أدوى بل معنى عدل عن عبادة الحرور في بلادنا أن
العاصون يعاقبون على المكان والرحى على الحجر ومن المعلوم أن الحجر ليس المراد هنا فإنه مقول والشفعة

في أرض وما لم يمسسها
وشجرة تبعا وكذا أن لم يؤبر
في الأصح ولا شفعة في بكرة
يثبت على سبب غير مشترك
وكذا مشتركة في الأصح وكل
ما لو قسم بثلثه فبذلها كالتقوى
الشفعة في الأصح

الثابت فيه بما لا يمكن خلافه كان العقد المعلن اه قال ابن سينا في غير المرد أوله وبما ثبت في عشر
 الدار والمغيرة ان باع مالك خمسة الانشار لنفسه لانه لو باع من مالك ان عشر المغيرة أجبر عليها بخلاف
 ما لو باع مالك العشر لنفسه فان الشفعة لا تثبت الا لا تمنع من القسم الا لا تثبت فيها فلا يجب طالعها
 لثمة ولو باع نفسه من أرض تقسم ونحوها بعد ما لا تمنع ويبقى منها ثبت الشفعة على الأرض دون البئر
 بخلاف البئر اليابس في الأرض لانه ثابت في كل الشفعة والبئر يابسة عنه ثم شرع في بيان الركن الثاني
 وهو الاستقالة (ولا شفعة الا بشرط) في رتبة المقار فلا تثبت المقار على البئر الضاري البار ولا يشرى بك في غير
 رتبة المقار كما يشرى بك في الشفعة كما كان ملكها حصة ولو قضى بالشفعة للبار حتى لم ينقض حكمه ولو
 كان الشفعة فيها الشراي كما تفر من المسائل الاجتهادية وثبت الذي على مسلم وما كتب على يده كحكمه ما
 ولو كان له بعد شفعة من دلو مشركا بشرط أو حصة تصرف في حصة من ربعه لم يرد له كان القيمة
 ان يأخذ بالشفعة ان آتاه مصلحة ولو كان ثبت المال شريك في أرض فباع شريكه كان الاصل ان لا يخذ
 بالشفعة ان آتاه حصة ولا شفعة لئلا يفسد من أرض مشتركة وقوف عليه ان باع شريكه لنفسه
 ولا شريكه الا باع شريك آخر نفسه كما أقره في الباقين لا تمنع حصة الوفاء عن ذلك ولا نظامه
 الاول من رتبة تم ماله في الرزق والى والصن من جزأه حصة منه لا مانع من أن لا يشارك وهو المذوق
 ان كانت الشفعة حصة المراز (ولو باع داره لشرى بك في غيرها) فحقا لا يبيع لها فان كان دونها غير نافذ
 (ولا شفعة فيها) لا تنفذ الشفعة فيها فأنشبه ما لو باع عتق لانه يشرى بك في غيرها (والأصح
 بموجب في الممر) بحصة من الفين (ان كان المشتري طرفي آخر الى الدار أو أمكن فتح باب) لها (ان
 شارب) أولى ملكه لا يمكن الوصول اليها من غير ضرر وان احتاج احد ذلك الممر الى حصة على الأصح
 (والا) أدون لم يكن شيء من ذلك (ولا) تثبت فيه حصة من امراء المشتري والضرر لا يزال بالضرر
 والذي تثبت فيه والمشتري هو الضرر بغيره بشرائه هذه الباع والناث المتع مما اذا كان في الشفعة الممر
 محروقا ومن له الوفاء لان ضرر الممر والدار (تقريبه) محل اختلاف في البيع الممرات السبع بحيث
 يمكن ان يترك للمشتري منه شيء بقرعة تثبت الشفعة في الباقي فحقا في الدار والى لا يثبت في الرزق وبذوقه
 اختلاف قال ابن الرقة اما القرب المأخذ فغير محال فلا شفعة في جمل الدار المبيعة فعلا ولو باع نصيبا
 يتقسم من مملو لا يثبت فلا شفعة لانه لم يشرى بك في نصيبه من الممر خاصة في الرزق واسماها
 ان يشرى بك الشفعة ان كان مقسما فان قيل الممر من حريم الدار وهو لا يصح بيعه لانه يؤدي الى
 بقاء الدار بالمر فهو كمن باع دارا واستثنى لنفسه منها بيتا والأصح في زيادة قال وشه بالانه اسبب بان
 الدار متعلقة به فكأنه أو شارب ولو اشتري منه دارا لم يشرى بها نصيب أحد الشريكين في غير ثبوت الشفعة
 وان لم يكن المشتري يحصل ممر كما هو ظاهر كلام أهل الرزق لان الممر ليس من حقوق الدار قبل
 البيع وهذا ما رقت منه الكتاب والشركة في حق الحان دون بيوتها وفي جري الماء دون الارض وفي
 بئر الرزق دون المزرعة كالشركة في الممر فيلزم ثم شرع في بيان الركن الثالث وهو المأخوذ بالشفعة
 فقال (وما تثبت) الشفعة في الشريك الضميم (في ملكك) أي في شيء ملكه الشريك الحان (بمعاوضة)
 حصة كالبيع أو غير حصة كالمر اما البيع في النص والباقي بالقياس عليه يجعل الا شفعة في المعاوضة
 مع ملوك الضرر ولا تثبت الشفعة في ملكه بغير معاوضة كارت حصة بالارباب وصحة اما المأخوذ
 بالادب لانه قهرى فلم يشرى بك بخلاف المشتري فانه كان من حقه ان لا يدخل على الشريك ضررا
 فما لم يدخل فلهما الشريك عليه ولما لمالك بالهبة والوصية والبيع فلا نه لا عرض فيه الا في مذهبه وصورة
 مسئلة الفصح ان باع في البيع فلهما الشريك عليه أو فانه أولى أو نحو ذلك اما انما يعلم بالبيع
 الا بعد صدور الفصح فانه قد انقضى والا شفعة بالعد الاول وتولية (ملك لا زما) فلهما الشريك بالهبة

ولا شفعة الا بشرط ولو
 باع دارا لشرى بك في غيرها
 فلا شفعة فيها واصبح
 نوبتها في الممر ان كان
 للمشتري طرفي آخر الى
 الدار أو أمكن فتح باب الى
 شارع والا فلا والمأخذ
 في ملكه بالمعاوضة ملكا
 لازما

اثبتت الشفعة في مدعيها المشتري كالمساكن وعدم ثبوتها في مدعيها البائع أو خيارهما كالمساكن أيضا
 هو لعدم الملك النازلي لعدم المزدحم فتم لشرط الخيار في الثمن للبائع ثبوت الشفعة الأبدي ومنه ان لا
 يبطل خياره بغيره الاضحية (متأخر) سيبه (عن سيب) ملك الشفعة) فتمسرع في أملاكه اوضحة
 المذ كورة فقال (كيسع ومهر وعوض خلع و) عوض (صلح دم) في جنابة العمدن كانت خيرا أو
 شبهه عد فالواجب فيها التماهر الا بالي والجملة عنها باعلا على الاصح لجملة ما قلناه (تقيبه) «تقييد
 الصلح بالدم ليس لخراج الصلح عن المال فانه ثبت الشفعة فيه قطعاً وان لم يسمه ليكون متعلقاً في سائر
 الخلع من حيث انه معاوضة غير محضة وقوله (وتجوز) أي وعوض صلح عن تجوز كلمة كان ملك
 المكاتب متعلقاً بصلح سببه من التجوز التي عليه والا فالشخص لا يكون تجوز كلمة لان وهذا
 لا يكون الا دينا والشخص لا يتصور ثبوته في القيمة وهذا مبني على صحة الاختصاص عن التجوز وهو وجه
 نص عليه في الام وصحة السبق والاصح للمع كالمسكن في كتاب الكتابة لانه غير مستقر كالمسلم فهو قوله
 (واجز) ورأس مال سلم) هما معلومان على مبيع فوجب معلوما قبل المهر كان أولى لتساوي ثبوتهم معلوما
 على صلح فغير للرد عوض أو جزؤه عوض ورأس مال سلم وليس مراد الان رأس مال السلم لا مبيع الاختصاص
 عنه ولو قال استولده ان خدمت اولادي بعد وفاته في سنة فذلك هذا الشخص فقدمتهم فلا شفعة فيه لانه
 وسبة (ولو شرط في البيع الخيار لهما) أي المتباينين (أو شرط) (البائع) وحده (أو شرط) (المرتد) ذلك
 الشفعة) (بالشفعة حتى يتفعل الخيار) سواء قلنا الملك في زمنه للبائع أم المشتري أم موقوف
 «تقيبه» قوله لهما من يذانه ولا حاجة اليه فان المانع ثبوته للبائع (ولشرط للمشتري وحده
 فالظاهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) وهو الراجح كما سبق في باب الخيار
 (والا) بان قلنا الملك في زمنه للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة زمنه لان ملك البائع غير زائل على
 التقدير الاول وتفسير معلوم الزوال على التقديم الثاني «تقيبه» كلام مبني على اختلاف في هذا
 الشئ قولان وليس مراد ابل هروجهان وما ذكر في خيار الشرط يجري في خيار المجلس وبصور
 انفراد أحدهما باسقاط الاسترخاء نفسه فلو عسر ثبت خياره كان أولى وقد علم مما نقرر ان مجرد
 البيع ونحوه لا يكفي في ثبوت الشفعة بل لابد فيه من ملك المشتري أو من ماله كما أشار اليه الشافعي
 بقوله «في ملك» (ولو وجد المشتري بالشفعة) بكسر الهمزة قسم للشافعي في الشيء (صيا أو أراد) المشتري
 (رد على العيب وأراد الشفعة أخذ برضى العيب فالظاهر ايجابية الشفعة) حتى لا يعلو حق من الشفعة
 لان هذه سابق على حق المشتري فانه ثابت بالبيع وحق المشتري في الرد ثابت بالاغلاق والثاني ايجابية
 المشتري لان الشفعة انما يباخذ اذا امتنع العقد وسلم عن الرد ويجري اختلاف اذا كان الثمن معيا
 كقيمة وأراد البائع رد وعلى الاول لورد المشتري قبل مطالبة الشفعة كان للشفعة ان يرد الرد
 ويأخذ في الاصح وعدل في دفع الرد أو يبين انه كل باطلا وجهان صحح المصنف الاول وقالهما كما
 قال في المطلب القوام والزوائد من الرد الى الاند ولحق بالرد على العيب الرد بالافلا ولو امتدتها فمتصان
 مطلقا فيقبل المندول فلا شفعة انما التصف الذي استعملها وكذا العقد الزوج لثبوت حق الشفعة
 بالعقد والزوج لثبوتها على المطلق وماله مالى فليس المشتري قبل الاند «تقيبه» جزم المصنفان
 الخلاف قولان وتبارة الروضة قولان وقيل وجهان فتمسرع في محقق قوله متنازع في ملك الشفعة فقال
 (ولو اشترى اثنان) «دار أو بعضه اذ لا يعلو لاحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك
 «تقيبه» أو رد عليه مالى باع أحد الشريكين فصيحه بشرط اختياره لبيع الا استوفيه في زمن الخيار
 بيعت فالثمن للمشتري الاول ان لم يشفع بانه لم يقدم ميب ملكه على سببه في الثاني لا الثاني وان
 تأخروا عن ملكه كان الاول لتأخر سببه ملكه عن سبب ملك الاول وكذا في باع مرتبا بشرط الخيار لهما

متنازع في ملك الشفعة
 كسبيع ومهر وعوض
 صلح دم وتجوز واجز
 ورأس مال سلم ولو شرط
 في البيع الخيار لهما أو
 لم يؤخذ بالشفعة
 حتى يتفعل الخيار وان
 شرط للمشتري وحده
 فالظاهر انه يؤخذ ان قلنا
 الملك للمشتري والا فلا
 وجد المشتري بالشفعة
 صيا أو أراد بالبيع وأراد
 الشفعة انده ويرضى
 بالبيع فالظاهر ايجابية
 الشفعة ولو اشترى اثنان
 دلوا أو بعضها فلا شفعة
 لاحدهما على الآخر

دون المشتري - وانه لا يزاد ما تم أحدهما قبل الآخر فلو علم المصنف ببيع المالك كذا قدرته كان أول من
 قد يسميه بالثالث وتثبت الشفعة لكل من الشريكة وان كان المشتري من جليلهم كما يشترط له قوله (ولو كان
 للمشتري شرك) بكسر الهمزة فتحه المصنف أي شصيب (في الأرض) كانت تكون بين ثلاثة أملاكنا فباع
 أحدهم فمعه لا حشر بكم (والأصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع) وهو الثالث في هذا المثال (بل)
 يأخذ (حقت) أي نصيبه منوع في هذا المثال درس لاستوائهما في الشركة والثالث يأخذ المبيع
 وهو الثالث ولا حق فيه المشتري لان الشفعة مستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه وأجاب الأول
 بان لا نقول استحقها على نفسه بل دفع الشريك من الشفعة فلهذا قال المشتري هذا الكلي أو تركه وقد
 استعانت حتى في ان لم يترجمه الاجابة ولم يستحق المشتري من الشفعة (تنبيه) قوله في الأرض مثال
 لأجابة اليه ثم خرج في كيفية الاستدراك فلهذا قال (ولا يشترط في المالك بالشفعة حكم ما حكم بها
 الثمن) يائس (ولا يشترط الثمن) كالبيع بجمع له ثلثه ووضو وكان ينبغي أن يقول ولا ذكر
 الثمن (ولا يشترط للمشتري) والأصح كله بالعيب (د) لكن بشرط اتفاق من الشفعين كتمليكك أو
 أخذك بالشفعة) ويحذر ذلك كانه من الاستدراك بالشفعة وبغير مقام الاتفاق اشارة لآخرين المفهوم فلا يكتفي
 بالمطالبة كالمشتري في المبيع وإنما مطالب بالشفعة ويحذر ذلك (تنبيه) عدم اشتراط هذه الأمور الثلاثة
 قال ابن الرقعة قدس سره كل محاسب كرهه من ان لا يضمن أحد هذه الأمور أو ما يضمنه أحد ما قاله وأقرب
 ما يمكن ان يجعل عليه ان يخرج الثلاثة لان شرطه قال الاثني وهذا الجمل لا يستقيم مع تكرار لا
 المأبذة بل الحال المخرج ان كل واحد بمفرده لا يشترط وقال الزركشي ما قاله ابن الرقعة عجيب منه
 لان المراد هنا الاستدراك بالشفعة وهو قوله أخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك الثبوت بل بالنسب
 وأما قوله في المالك يشترط فيه ما سألني قال ابن شهيد ويرد هذا قول المصنف ولا يشترط في المالك بالشفعة
 وهذا لا يرد لانه قال لان المراد بذلك قال شيخنا في نفسه لا يشترط في ثبوتها قال في شرحه وهو
 مراد الأصل كتبه قوله ولا يشترط في المالك (ويشترط مع ذلك) أي الاتفاق المذكور (المأبذة)
 العوض الى المشتري أو التخلية فيه وبينه اذا امتنع (فإن أسلمه) من الشفعين أو على يده
 وبينه عند الاستمتاع (أو أكرمه القاضي القاسمي) بضم اللام حيث أتبع منه أو قبضه القاضي منه (مالك
 الشفعين الشفعين) لانه دل على نفسه في الحالة الأولى ومصرفهما بهما (والمأبذة للمشتري يكون
 العوض في ذمته) أي الشفعين حيث لا يراهما أسلم الشفعين أم لا لان ذلك في المعارضة لا يشترط
 على الثمن فان كان بائنا كان المبيع حلالا فذهب أو فسخة والثمن من الاستدراك يكف الزمان يكون
 الثمن في القيمة بل يعطى المتأخر كالمعوض من باب الرضا (واما فسخة القاضي) أي الشفعين
 (بالشفعة) أي ثبوت حقتها كما قاله في الطالب لا يملك (أو كالمصرف له) وأثبت حقتها في الشفعة ولما كان
 بذلك (في المالك) أي القضاة (في الأصح) لان اعتبار المالك قدراً كدفعكم الحيا كروا في لاجل
 بذلك لانه لم يرض بزمته (تنبيه) اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يظهر انه لا يكتفي بذلك عند
 الشهود وهو كذلك كالمظهر الوجهين في الوصية ووجه ابن القري ولو عند قضاة القاضي كما هو ظاهر
 كلامهم وان قال ابن الرقعة لا يبعد التخصيص في كل مسألة هربا لاجل حيث يقوم الاشياء مقام الفضل لان
 الضرر هناك أشد منها وبشرط في المالك فبذلك يكون الثمن معاً لهما للشفعة والمالك الشفعين
 الشفعين بغير العاريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له ان يسلم الشفعين حتى يزوي الثمن وان أسلمه
 المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم للمشتري ان يؤخره يتأخر البائع حتى قال عليه أمور ثلاثة أيام
 فان حشر لم يضر الثمن فسخ الحيا كالمالك وقيل بمالك بلا فسخ وإيسر الشفعين خيار يجلس المأبذة
 بانه (ولا يملك فسخا لزمه الشفعين على المذهب) بناء على منع بيع الذائب وقيل بملكه قبل الزيادة بناء

ولو كان للمشتري شرك في الأرض فالأصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصة ولا يشترط في المالك بالشفعة حكم ما حكم ولا أحذر الثمن ولا حشر المشتري وبشرط اتفاق من الشفعين كتمليكك أو أخذك بالشفعة وبشرط مع ذلك اتفاق المالك مع العوض الى المشتري فإذا أسلمه أو أكرمه القاضي القاسمي أو قبضه القاضي الشفعين الشفعين أو على يده أو قبضه القاضي منه (مالك الشفعين الشفعين) لانه دل على نفسه في الحالة الأولى ومصرفهما بهما (والمأبذة للمشتري يكون العوض في ذمته) أي الشفعين حيث لا يراهما أسلم الشفعين أم لا لان ذلك في المعارضة لا يشترط على الثمن فان كان بائنا كان المبيع حلالا فذهب أو فسخة والثمن من الاستدراك يكف الزمان يكون الثمن في القيمة بل يعطى المتأخر كالمعوض من باب الرضا (واما فسخة القاضي) أي الشفعين (بالشفعة) أي ثبوت حقتها كما قاله في الطالب لا يملك (أو كالمصرف له) وأثبت حقتها في الشفعة ولما كان بذلك (في المالك) أي القضاة (في الأصح) لان اعتبار المالك قدراً كدفعكم الحيا كروا في لاجل بذلك لانه لم يرض بزمته (تنبيه) اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يظهر انه لا يكتفي بذلك عند الشهود وهو كذلك كالمظهر الوجهين في الوصية ووجه ابن القري ولو عند قضاة القاضي كما هو ظاهر كلامهم وان قال ابن الرقعة لا يبعد التخصيص في كل مسألة هربا لاجل حيث يقوم الاشياء مقام الفضل لان الضرر هناك أشد منها وبشرط في المالك فبذلك يكون الثمن معاً لهما للشفعة والمالك الشفعين الشفعين بغير العاريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له ان يسلم الشفعين حتى يزوي الثمن وان أسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم للمشتري ان يؤخره يتأخر البائع حتى قال عليه أمور ثلاثة أيام فان حشر لم يضر الثمن فسخ الحيا كالمالك وقيل بمالك بلا فسخ وإيسر الشفعين خيار يجلس المأبذة بانه (ولا يملك فسخا لزمه الشفعين على المذهب) بناء على منع بيع الذائب وقيل بملكه قبل الزيادة بناء

على صفيح القباب وله الخبار عند الرقبة وليس المشتري منع من الرقبة والبار في الثاني الضلع
بالاول لان الاختيار بالصفة ثوري لا يتبادر اليه الخبار فيه (تنبه) * اشترى اقدار على رقبته الشئ
انه لا يتبدل ان يراه الما توفقه وهو كذلك قال الاسترني وسيله انه ثوري ويصور ذلك في التره بالوكلة
وفي الاخذ من الزاوية (فرع) * لا يصر في الشئ في الشئ قبل قبضه وان سلم الثمن للمشتري
وله الزباليين عليه فان قبضه بالثمن المشتري وان لم يقبضه بالثمن وجب قبضه المشتري كمال البيع في ذلك
وللمشتري المصروف في هذا المذهب وقبل الله الخلاف في ملكته فلا يرد بعد الله ان يفسد

(فصل) * في ما يثبت به الشئ وفي الاختلاف في خبر الثمن مع ما يأتي معها (الاشترى)
تخص شخص من غلظ (عقلى) كمن وقف (أخذه) منه (المشترى) ان يفسد لانه اقرب الى دفعه
فان لم يفسد وقت الاختار قبضه ولو قدر الثمن بغير معيار الشرع كمنه لاحتل أخذه له وزنا على
الاصح في الواقع في باب الغرض وفيصل يكال ويؤخذ بحد كمال وحكام في الكفاية عن الجمهور (أو)
بمنوم) كمنه وروب (فبشئ) كمنه كمال قال ابن الرقعة وبقاها من الشئ لومان الثمن قبل الاختار
فمن الاختار لاجل المتأخر لان المدول منه انما كان له عذره ويحتمل خلافه لما في من الشئ اه
والاول اوجه واسترنا الصفة (يوم) أى وقت (البيع) لانه وقتا قبل العرض واسمها انما الشئ ولا
اعتبار بما يثبت به هذا الحدونه في ذلك المايع (وفي يوم) أى وقت (استقراره) باقتناع الخبار كما
بغير الثمن حيث لا يجرى على هذا القول في الذميه ونهت في شرحه على منعه ولو جعل الشئ
الشئ رأس مال سلم أخذه الشئ بجل المسلم فيه ان كان ملبا وبنيته ان كل من قوما أو صالح به
من دين أخذه مثله أو فبشئ كذلك أو صالح به من مدد أو مساجره أو أمته أخذه بصفة الذميه وقت
الصالح أو اسوة لثمن هذه الأجزاء أو متعاقب الامتاع وان أخرجه أخذه به ذلك المستعرض بقبضه
وبسبب الدين ليماء كراخال وبقاها قوله (أو) اخرى (يؤجل) قاله (أو) الجذب وجزم
به جمع (أو) أى الشئ لا يأخذ يؤجل بل هو (يؤجل) ان يجل (المن) المشتري (ويأخذ)
الشئ (في الحال) أو يبرأ (الجل) بكسر الميم لا يخذه وهو الخجل (ويأخذ) بعد ذلك ولا سقما
دفعه بآخره لعذره لا يجوز ذلك الاختار بل لا ضرر بالمشتري لان الذم قد انقضى وان الزمائه الاخذ
في الحال ببقاها من الحال اضرونا بالشئ لان الاجل ببقاها فطامن الثمن فكان ذلك ادعاء فضرر من
وسامه اللعفن ولا يجب على الشئ اعلم المشتري بالطلب على أشهر الوجوه في الشرحين وما وقع
في أصل الروضة من ان عليه ذلك السب لسبق التلم والثاني يأخذ به الواجب في بطله منزله المشتري والثالث

بأخذ به اعلم بيعت الى ذلك الاجل ليعت بذلك القدر (تنبه) * لو اخذوا على الاجل المسمى الى
الخجل ثم من له ان يجل الثمن يأخذ في ذلك في المايع فلا يضر ان له ذلك وجه واحد ان لا يضر غيره
وهو ظاهر اذا لم يكن زمن مذهب حتى يسفه على الثمن للجل الضميا ولو كان الثمن متعاقبا قال الماوردي
فالحكم فيه كالأجل فجعل أو بغير حتى يجل كالموئس له كمال تخم ان يعطيه ويأخذ بحد لائق
من تفرق الصدقة على المشتري قال ولو رضى المشتري بدفع الشئ وتأجيل الثمن الى اجله وأبى الشئ
الا الصبر الى اجل بطالت الشقة على الاصح ولو سلم الثمن على المشتري بوجه أو نحوه كمنه لا يتجمل الاخذ
على الشئ بل يسفر على خبره ولو مات الشئ فالخير ولو اراد (ولو يسع شخص وغيره) مما لا شقة
فيه من شئ كمنه وأرض أخرى لا شقة فيها للشئ مفعلة واحدة (أشده) أى الشئ لوجود
سبب الاخذ دون غيره (بحسنه) أى بقدره (من) الثمن باعتباره (الشئ) وقت البيع لانه
وقت المقابلة قال كان الثمن مائة وقيمة الشئ ثمانين وقيمة المضمون اليه عشر من أخذ الشئ ببيعة
الحاس الثمن ويبقى المضمون المسمى بالثمن الباقي فله بحسنه القيمة لا يعطى هذا الثمن لولا

(فصل) * ان اشترى
بثمن الشئ الشئ أو
بثمن قبضه يوم البيع
وقبل يوم استقراره باقتناع
الخبار أو يؤجل فالظاهر
انه يجب ان يفسد
و يأخذ في الحال أو بغير
الى اجل وبأخذ ولو يسع
شخص وغيره أخذه بحسنه
من الشئ

يخرج المدفوع بسفحة (أبدل) المدفوع (وبقيا) أي البيع والشفعة لأن أصله على اللغة
 لم يقع المدفوع مكان وجوده كقوله والباع لسفحة الشفعة أن لم يكن تبرع بتباليه وبسبب أن
 يبيع الفئ (تأنيده) خروج الدنانير أو الدراهم شيئا بكونه الفئ سفحة أو خروج الفئ
 رد بانظر البائع بين الرضا والامتناع والرضى به لم يلزم المشتري الرضا به بل يأخذ من الشفعة
 ما اقتضاه العذر كذا قاله الغوري وأقره الرافعي قال المسنف وفيما احتمل ظاهر قال الأوزي ولم ينجس في
 وجهه والمناظران العرض به وفي دم المدفوع قال البلخي ما فيه البعوى جاز على قوله فيما إذا ظهر العمد
 الذي باع به البائع معناه وأرضى به أنه على الشفعة قيمته شحلا لأنه الذي اقتضاه العذر وقال الامام أنه
 غاطا وأما عليه فمعه عينا حكاهما في الرضا قاله الفقيه بالثاني أولى قال والمرواني كانا المثلين
 ذكره جوهري والأصح منه أنه باع ما ظهر في الامتناع به البائع وهذا هو المناظر ويهزم ابن الغزالي في
 المذهب (وإن دفع الشفعة) ثم (سفحة) فغيره (لم يطل شفحة) حرم (أن يبدل) كونه سفحة
 بأن امتنع عليه بجماله وعابسه أبدل (وكذا) لا يطل شفحة (أن علم) كونه سفحة (في الأصح) أن
 كان الفئ بعدا كتملكت الشفعة به هذه الدراهم لأنه لم يقصر في الطلب والخذ والثاني لا يطل لأنه أخذ
 به لا بجماله فيكمله تركه لا أخذ من المدفوع وعلى الأوليين أنه لم يملكه فاحتاج إلى ذلك جديداً كان
 الفئ في القيمة لم يطل من أوجبه أبدله كما هو وإن دفعه وبطل يطل شفحة علم أن يبدل (وأنصرف المشتري
 في الشفعة) المشتق (كبيع) وهبة (ووضو الجارة) ورجوع وغير ذلك (صح) لأنه ملكه وإن
 كان غير لازم كصرف المرافق القدر قبل المدخول (والشفعة نفس ما لا شفحة فيه) مما لا ينفق به
 الشفعة ولو وجد ابتداء (كالوقف) والهيبة والايارة وحكم جبهه له مسجداً كالوقف بماله ابن الصباغ
 (وأخذ) أي الشفعة بالشفعة لأن شفحة سابق على هذا أنصرف فلا يطل به فإن قبل حق دفع
 البائع بالناس يطل أنصرف المشتري وحق رجوع المالك قبل المدخول إلى نصف المدفوع يطل
 أنصرف المراء فمعه فوسلا كان هنا كذلك أجبت بأنهما لا يطلان بالكتابة بل بفعلان إلى البطل
 ولا كذلك حق الشفعة (وبقصر) الشفعة (فمعه شفحة كبيع) واستدركه بنان
 بأخذ (بالبيع الثاني) أو الإمداد (أو بفضه وأخذ) (بالأول) لما رواه أنه أن لقن
 في الأول فيكون أقل أو الجسر فيه أنقول وليس المراد بالحق الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل الاخذ بها
 وإن لم يتقدم مطلقاً فمفعول به كما استعمل في المالكين كلامهم خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة
 قال قبل أنصرف الأب فيما هو له لولده لا يكون زوجاً فلا يكتفي فولا كان هنا كذلك أجيب بأن الأب هو
 الوهاب فلا بد أن يرجع عن قصره بخلاف الشفعة (تأنيده) لو جبر بالبطل أو الفسخ كان أولى
 فإن أنصرف وضع الشيء من أصله كالميراث أو غيره في يدي أبيه أو غيره لا يملك (خرج) لو بئى المشتري
 أو غرس أو زرع في الشفعة ولم يعلم الشفعة بذلك ثم علم قلح ذلك بخلاف المدفوع وإن المشتري ثم إن
 بئى أو غرس في ماله بعد الفسخ ثم أخذ بالشفعة لم يقع مجازاً قال قبل الفسخ تضرع غالباً ومنا
 الشفعة بئى المشتري أجيب بأن ذلك يمتد ويؤد منها أن يظهر المشتري أنه بئى ثم تبين أنه اشترا
 أو أنه اشترا بئى بكثر ثم ظهر أنه باطل فوجب على الشفعة أن المشتري وكل المدفوع وبئى المشتري
 وغرسه بئى حكم به السعير وغرسه الآن للمشتري لا يكتف به وبئى الأرض إذا اشترا لم يعلم أنه كان
 منصرفاً في أمه فإنه حدث في الأرض قصص فما أخذ الشفعة على مفعول أو يتركه ويؤد زرع إلى ألوان
 الحصة بلا أجر والشفعة تأخير الأخذ بالشفعة إلى ألوان الحصة لأنه لا يفتنع به قبله وفي جواز التأخير
 إلى ألوان جرداً الشفعة فيما إذا كان في الشفعة من غيره عليه ثم لا يفتنع بالشفعة فجهان أو جهنهما
 لا يفرق أن الفئ لا تمنع من الانتفاع بالأخذ بخلاف لزوم ولو ادعى المشتري الحدث بالمدفوع

أبدل وبقياً وان دفع
 الشفعة سفحة لم يطل
 شفحة إن جهل وكذا إن
 علم في الأصح وأنصرف
 المشتري في الشفعة كبيع
 زرع أو أجره صح والشفعة
 نفس ما لا شفحة به كالوقف
 وأخذ وبغير قبالة
 شفحة كبيع بئى أن
 يأخذ بالبيع الثاني أو
 بفضه وبأخذ بالأول

الشفعة مع انه قديم صدق المشتري كلتي النسل وان توقف فيه في الغالب (ولو اختلف المشتري والشفيع
 في قدر الثمن) الذي لشريه الشفع اوقعت ان تأخذ ولا يذبح (صدق المشتري) بيمينه لانه اقدم
 بما يتر من الشفع وبنفي كمال الزكوى فمن جعل ذلك اقام يدع ما يذبحه الحس يجوز ان يفتن
 ألف دينار وهو يساوي دينار المصدق فان دخل المشتري حصة الشفع واشتد بها جانب عليه فان
 كل واحد منهما يمتنع في حق اقامته بين يديهما على الاصح واعلم باننا كنا قد اذعن ان كل من
 الشفعين مدح ومبارك بعدد ما للمشتري لا يدعي والشفيع لم يدعوا لاختلاف المشتري والبايع
 في قدر الثمن لزم الشفع ما لا يملكه المشتري وان ثبت ما ادعاه البايع لاختلاف المشتري بان البيع جرى
 بين البايع والبايع على اليد وتقبل شهادة الشفع لبايع لعدم التهمة دون المشتري لانه متم في مقابلة
 الشفع ولو منع البيع بالصفاء فوضعه بعد الاخذ بالشفعة اقرن الشفعة وسلم المشتري بيمينه الشفع
 للبايع او حلفا قبل الاخذ اشد بمسألة عليه البائع لان البائع اعترف بان شفيعه في الشفع الا ان يذبح
 المشتري بالشفعة منه وهو هذه المسألة على البيع على البيع الثاني للشفعة (وكذا) يصدق المشتري بيمينه (لو
 اشترى الشراء) للشفيع بان قال للمشتري سواء اقامه ورضته او لم يرضه ام لا (او) انكر (كون
 الغالب) للشفيع (شريكا) او كون له كسبة ما على ملكه فانه يصدق ايضا بيمينه لان الاصل عدم
 ذلك ويحلف على حسب جوابه في الاول وعلى نفي العلم في الاخيرين فان نكل حلف الغالب على البائع
 واشتد الشفعة (فان المشتري الشريك) القديم وهو البايع (بالبيع) للمشتري المسكر الشراء
 والمشتري بعد او بعد المشتري وذلك لانه ودعاه او غيره او غير ذلك (فلا يصح ثبوت الشفعة) الغالب
 الشفعة من لان اقرره يشهد بان حق المشتري وحق الشفع فلا يزال حتى الشفع بالشك والشفع
 كماله على حق المشتري ما كان الشفع والبايع لا يثبت لان الشفع يأنشئه من المشتري فقام بيمينه
 الشراء لم يثبت ما يشرع عليه (وبسبب الفتن في البائع ان لم يعرف بيمينه) من المشتري وعلبه هذه
 الشفعين الثاني للشفعة وكان الشفع هو المشتري فلما منع من ثبوت الشفع كان له مطالبة للمشتري
 به في أحد وجهين وجه شفعه ووجه الفتن لانه قد يكون له سهم من الشفعة فان حلف المشتري فلا يثبت
 عليه ما نكل حلف البايع واذا افهم منه وكانت مودته عليه (ومن اعترف) البايع بيمينه (فهل
 يقول) الفتن (في بدل الشفع) أم يأخذ القاضي وعقله فانه مال بايع (به) خلاف سبق في الاقرار
 فلهذا في قولنا حلف البايع حلفه كلفه للقرعة المرفوعة لئلا في بدعي الاصح فصرح هناك بالاصح وصرح
 هنا بكراهة لعله اوضحا لمراد سبق أصل الخلاف لافتن الوجوه كلها سبقت في الانسداد (تبيينه)
 قوله في بدل الشفع كان الاول ان يقول في شفيعه فانه لا يثبت له الا بالقبض وهو لم يقبض ونسخ المذهب
 في اسنائه ان أهمه حل والا فلاصل ان لم تكن بعد الهدنة واذا دخل ولو ادعى المشتري شراء الشفعة
 وهو في يده والبايع غائب والشفيع ائذنه على الاصح كافي لروضة وامساها خلاصا للمصحة المصنف في شكك
 التبيينه وبك القاضي في السجل فانه اشد بالتصديق فيكون الغائب على حث ولو قال المشتري اشتريته
 له بغير قمار ان كان القرعة حاصرا ووافق في ذلك اتفقت المحسومة اليه وان انكر او كان غائبا او بغيره ولا
 اشد الشفع الشفعين بل لا يترتب على المدعي والشفعة وان كان ما افله يتالف كل جانب لا غير ولاية
 وكذا في الاثبات المحسومة عنه حقا كله في الاصل في الشفعة واذا مالوا بينهما جمع في حكمه
 ما ذكره المصنف بقوله (ولو اشترى الشفعة جمع) من الشركاء (فان ذوا) هم في الاظهر (في قدر
 الحصة) من المال لانه حق مشترك في المال فقسما على قدره كالأجزاء التي تملكها كانت الارض بين ثلاثة
 لولدهم فلهذا ولا تخرق لهما ولا حصة في بايع الاول حصة اشد الثاني جهن والثالث سهوا (وفي
 قول) ائذنها (على) قدر (الرؤس) التي للشركاء في قسم النصف في المال المذكور

ولو اختلف المشتري والشفيع
 في قدر الثمن صدق
 المشتري وكذا لو انكر
 الشراء او كون الغالب
 شريكا كان حلف الشريك
 بالبيع فلا يصح ثبوت
 الشفعة وبسبب الفتن ان
 البايع ان لم يعرف بيمينه
 وان اعترف اهل بيمينه
 الشفع ام بأشده القاضي
 وبخلافه في خلاف سبق
 في الاقرار للمبارك ولو اشترى
 الشفعة جمع ائذنها على
 قدر الحصة وفي الاول على
 الرؤس

بين الشريكين سواء لان سبب الشفعة أصل الشراكة وانما هذا جيع من المتأخرين بل قال لاسنوي ان
الاول خدافاً فذهب اشافي ولو ملك مالك أرض من اثنين ثم ملك أحدهما من اثنين فباع أحدهما
فصبه ثبت الشفعة للام والآخر لا يستحق كهما في الملك والنظر في الشفعة التي ملكها الشريكان لا في سبب
ملكه لان الضرر المخرج الى انبائهم لا يخاف وكذا الحكم في كل شريك يمكن ملكه بسبب وغيرهما من
الشركاء كما في سبب آخر فباع أحدهما فصبه مثله بينهما فباع أحدهما فصبه أو وجهه لرجلين ثم باع
أحدهما فصبه فالشفعة بين الأول والثاني للمساواة وان ملك شخص عن اثنين واثنين وخلاف داروا فباع
أحدهما من اثنين فصبه الشفعة كالمساواة لا في شفعة (ولو باع أحد شريكين في شفعة واحدة فصبه
لرجل) مثلاً (ثم) قبل أحد الشريكين الأول بالشفعة وألحقها بفبايع (بأنه لا شفعة في الشفعة في النصف الأول
لشريك الشريك) لأنه ليس به في حال البيع شريك لا بالبيع والباقي لا يأخذ بالشفعة فباعه (والاصح أنه
ان هذا) الشريك القديم (من النصف الأول) بعد البيع الثاني (شركة المشتري الأول في النصف
الثاني) لان ملكه قد سبق البيع الثاني وقد تقر بغير الشريك القديم عنه فيحقق مشاركته (والا)
بان لم يردف الشريك القديم من النصف الذي اشتراه على نفسه منه (فلا) يشارك الأول القديم في مال
ملكه والرجس اثنان يشاركه مائة الفه شريك حاله الشركاء واثنان لا يشاركه مطلقاً لان الشريك
القديم لم يسطر على ملكه فكيف يشاركه (في شفعة) اشتراها فبقي ان صورة الشفعة ان يقع
البيعان على الترتيب فان ردهما فباعهم ان الشفعة فيهما في الأول خاصة ولم يمانعوا من انشاءه فبعد
البيع الثاني لانه لو فاقبه الشريك فيه لم يأخذ فيه الشفعة (والاصح أنه لو فاقه أحد شفعين سفا
حقه) من الشفعة كما في الحقوق المالية (وتغير الاستحقاق في الجميع وزكه) كالنقد (وليس له
الاقتضاء على حصة) لثلاثه من النصف على المشتري والثاني بقية حق الاول وغيره كالقصاص وأجاب
الأول بان القصاص يوجب بيعه وينقل الى يده (منه) قوله وتغير الاستحقاق في الجميع من غير الاصل
يأخذه ولو فاقه وان الآخر يخرى كل من أصرح في انشاءه بخلاف وما ذكر في شفعة ثبت بعد ابتداء فلو كان
الشخص شفعين فباعت كل من اثنين ثم فاق أحدهم سفا فحقه وانقل لثلاثه فباعت دون الشمس اثلاثاً
(و) (الاصح أن) الشفع (الواحد فاقاً سفا بعض حقه سفا كانه) كالقصاص والثاني لا يبقيه منه
نحو كونه من بعض حد الغالب والثالث يبقيه ما سفا فحقه يبقى الباقي لانه حق مالي يقبل القسامة
(ولو حضر أحد شفعين) فباع الآخر (فله) أي الحاضر (أخذ الجميع في الحال) لا للاقتضاء
على حصة لانه لا تبقيه الشفعة على المشتري ولو لم يأخذ الغائب فيحتمل انه والملك بوقف أو غيره أو
لا رغبة له في الاخذ ولو رضى المشتري بان يأخذ الحاضر حصة ففنا قال السبكي فأنى بغيره ان يكون كما
لو أراد الشفع الواحد بان يأخذ بعض حقه والاصح منه (فإذا) أخذ الحاضر الجميع ثم (حضر
الغائب شاركه) فيه لان حقه ثابت بحضوره لأن كضوره من قبل وما استوفاه الحاضر من المذائع
والنقد والاخر لا يشاركه فيه الغائب بان الشفع لا يشارك المشتري فيه (والاصح أن) لا يأخذ الاخذ
الى قدوم الغائب وان كان الاخذ بالشفعة على الفور لعدو لانه عرضاً ظاهره في انه لا يأخذ ما لم يوجد
منه ولاه فلا بد من الاعلى أخذ البعض الاق والثاني لا يمكنه من الاخذ ولو اتي الشفعة لثلاثه كان
كل واحد لولا بيعه بالسوا فباع أحدهم فصبه واستحقها الباقون فحضر أحدهم أخذ الكل أو تركه أو أخر
لغيره كما كثر فان أخذ الكل وحضر الثاني فله به نصف التين كل واحد يمكن الاستيعان واذا حضر
الثالث أخذ من كل ثلث مالي يده لانه قد رخصته ولو أراد أخذ ثلث مالي يده ففنا فاقه بقر كيجوز
لشفعة ان يأخذ نصيب أحد المثلثين من ثلثها وعلم ان لثلاثي أخذ الثلثين الاول لانه لا يثبت الحق له
اذ الحق ثبت اتم اثلاثاً فان حضر الثالث وأخذ نصف مالي يده الاول أو ثلث مالي يده كل من الاول والثاني

ولو باع أحد الشريكين
نصف حصته لرجل
ثم باع الآخر الشفعة
في النصف الأول للشريك
القديم والاصح انه هذا
من النصف الأول شاركه
المشتري الاول في النصف
الثاني والا فلا والاصح انه
لو فاق أحد شفعين سفا
حقه وبغير الاستحقاق
أخذ الجميع وزكه وليس
له الاقتضاء على حصة
وان الواحد اذا سفا
بعض حقه سفا كله ولو
حضر أحد شفعين فله
أخذ الجميع في الحال فإذا
حضر الغائب شاركه والاصح
أنه لا يأخذ الاخذ الى قدوم
الغائب

في الرد بالعيب كثر من ذلك وقد كرمنا وجهه في موضع وسأل الاستر عليه لكان قول لان الحكم
 في البدين واحد (قابه) **١** مثل البادوة بالطلب على العلم فاليمين الشفيع خاير للبلد وهو الاصح
 كما مر واسمها لم يحسن ان لم يعلم بانه على شفيعه ولو حتى سنون ولا يكلف الاشفه على العذاب الا انما
 طار في السبل او وكل في العذاب فلا يزال الشفعة بتر كذا في الترسع ولو روضنا خلاصتنا مما عالج
 في شفيع التيمم (قال كان) للشفيع صدق ككونه (مرضا) مرضا يمنع من العداينة لا كصداع
 يسير او مجبوسا طامعا او بدني وهو معسر وعاجز من البيت (او غائب عن بلد الشفيع) غيبه فله ينفه
 وبينه بشره العذب يخرجه من السبكي في شرحه (او غائب عن بلد الشفيع) في طلبها (ان دور)
 على التوكيل قبل لانه يمكن وبذر العاقب في تشهير الحضور للشفيع المرفق في اذالم يجد رقعة تعذر
 والحذر البعد المرفق (والا) بين غير من التوكيل (قالت ودعي الطلب) لانه عدل او عدل او امرأتين
 ولا يكتفي واحد لانه معاقلة الرد في وضعه لان بعض القضية لا يحكم به فلم يستوفى لنفسه لكن
 تناسل ما قوله في الرد بالعيب الا كمنافه وهو كمال الزكوى الاقرب وبه جزم ان كفي التجريد (كان
 ترك) الشفيع (المقدور عليه منها) أي التوكيل والاشهاد في محله وترقيه (بطل حقه في الاطوار)
 لثبوتها في الاولى ولا شمار السكون مع التمكن من الاشهاد بالرضا في شافيه والثاني لا يبال لانه قد ينفه
 في الاولى منه ومؤداه في الثانية ان الاشهاد انما هو لاثبات العلب عند الحايض (تيمم) مقضى
 كلامه من التوكيل في التيمم وليس مرادنا في تداوي البغوي انه لو كان الشفيع غائبا لم يضر عند القاضي
 بالغا الغيب او لثبات الشفعة وحكمه به اولم توجه اليه بالبيع ان الشفعة لا تعال لانهم يقررون بحكم القاضي
 قال السبكي ثبت ان العاقب غير من التوكيل وبين الرغف الى الحايض كذا في حقه كذا في الشفيع
 حاضر او الشفيع غائبا ولو خرج بنفسه لم يكف التوكيل كما صرح به الدارمي فهو غير من المبادر ونفقه
 وتوكيله مع القدرة ولا يختص التوكيل بمحله المرض ونحوه وانما اقتصر الدارمي وضعه على التوكيل (مد
 الجوزان التوكيل) حيثما ينبغي طر يقا لانه يمتنع مع القدرة على العلب بصفه وجبت الزمة بالاشهاد فلم
 يقدروا عليه بلومه ان يقول فاشك الشفيع كماله الا مع في الرد بالعيب (قال) علم الحاضر بالبيع
 (و كان في صلاة او حجام او طعام) او قضاة محلة (فه الانجام) ولا يكف قضاها ولا يثبته الاقتصار
 في الصلاة على اكل ما يجزئ أي يراه ان يستوفي بالصفه قد روي عنه قاله يظهر انما لا يكون مذكرا ولو
 بحضور وقت الصلاة او العلم او قضاة الحايض جاز له ان يقدمها وان يفسر فبهذا فرغ خالبا
 بالشفعة وان كان في السبل فخر في شفيع ولو في الشفيع المسمى في غير بلد الشفيع فخر الاخذ في
 العود الى بلد الشفيع بطلت شفيعته لاستغناء عنه الحضور عند الشفيع (ولو آخر) العاقب
 لها (وقال لم أسدني الخبر) يبيع الشرع الشفيع (لم يفسد) جزا (من أخبره عدلان) أو
 عدل وامرأتان بذلك لانها شهادة مقبولة (وكذا) ان أخبره (ثقة) حر أو جعد وامرأة (في الاصح)
 لانه اخبار وشجار الثقة مقبول والثاني يعدولان البيع لا يثبت بالواحد (و يعدولان أخبره من لا يقبل
 خبره) كفا في وسعي لانه مذكور وحذا اذالم يبلغ الخبرون الشفيع عدل التواتر فان لم يوافقوا لم يثبت
 كدرا او فسادا بطل حقه ولو قال قبا اذا أخبره عدلان جهلت ثبوت عدلتهما وكان يجوز ان يخفى
 عليه ذلك في قوله لان رواية الجوز لا تصح قوله ابن الرضا وقال أخبرني رجلان وامرأتان عدلين عندي
 وهما عدلان لم يعمل شفيعه لان قوله محجل (ولو أخبر) الشفيع (ببيع بآب ترك) الشفعة
 (قبان) بأقل كاس بان (بمعصاة في حقه) في الشفعة لانه لم يفر كرهه فبالقلاء قابس مقصرا
 ويبي حقه ايضا لو كذب عليه في عين الشفيع او عدله او قدر المبيع أو جنس الثمن أو نوعه أو حاله أو
 قصر أمه فترك (وان بان باكثر) مما أخبر به أو أخبر ببيع جميعه بالفخيان لانه يبيع بعضه بالف (بالب)

فان كان مرادنا او غائبا عن
 بالاشترى او غائبا عن
 مدو فلو كان ان غدا ولا
 قابس ودعي الطلب فان ترك
 المقدور عليه منها بطل
 حقه في الاطوار ولو كان في
 صلاة وحجام أو طعام فله
 الانجام ولو اشترى في بلد
 الخبر لم يعدولان أخبره
 عدلان وكذا ان في الاصح
 و يعدولان أخبره من لا يقبل
 خبره ولو أخبر بالبيع بالف
 فترك لانه يبيع بعضه بالف

حقه وان بان باكثر

خلاف ترتيب المصنف وهو كذا فيل وشخصه خارج عن قبيل الاجازات كخبر حيث المسافة من سبع مالم يتحقق
 والمواصلة من سبع المدين بالدين والقرضين الزاوية واخرج في الماوردى بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان
 تنكروا الفلاحين وبكم نال على الله عليه وسلم شلوب تلويحته في اهلها الى التام وانطلقت معه عبد خديصة
 وأما (الفراض والمشارية) والفاوض متبرعات (ان دفع) أي للمالك (اليه) أي العادل (ملا لا يتجوز)
 أي العادل (فيه والربح مشترك) بينهما فخرج يدفع مبدء الفراض على منفعة كسكنى الدار
 وعدم منفعته على من مولاه كان على العمل لم يغيره وخرج قوله والربح مشترك الوكيل والعبد
 المأذون (تتبعه) قال السبكي قدس سره المصنف قوله ان يدفع ويقال القراض العقد المقتضى
 الدفع لانفس الدفع اهـ وأو كانه خمسة مالد وعمل وبيع وسبعة وعشرون ثم شرع في شروط الركن
 الاول فيقال (ويشترط لصحة كون المال) فيه (دراهم أو دنانير) خاصة بالاجماع كما في الجويني
 وقال في الروضة باجتماع العداية (فلا يجوز على تبر) وهو الذهب والفضة قبل ضربهما وقال الجوهري
 لا يقال تبر الا للذهب (و) لاعلى (حل ومغشوش) من الدراهم والدينار وان راجعت وسلم قدرتها
 وجوزت في العمل بها لان النسي الذي يرضى ونالت في ذلك السبكي فقال بقوى عدي ان أفنى
 بالجواز وان أحكم به ان شاء الله تعالى (و) لاعلى (عروض) مثله كانت أو مستقومة ولو فلو حالان
 الفراض عند شرط اذا المصل فيه غير معتوط والربح غير موقوف به ولا يجوز العداية لخص بغير ربح
 فالجواب بسهولة التبر لقرته وهو الاثمان ويجوز ان يكون دراهم ودنانير معا بعبارة الماوردى ويكون نقد وهو
 الدراهم والدينار قال ابن الرفعة والاشبه بصفة القراض على نقد اجماله السلطان قال الاذري وفيه نقلا اذا
 هو وجوده أو شبهة عند المفاصلة اهـ وهذا هو الظاهر ولا بد ان يكون المال ان كور (معلوما)
 فلا يجوز على مجهول القصد دفعه بل لانه الربح يتفرق رأس مال المصل فانه لم يوضع على الفسخ بخلافه
 ولا على مجهول النسبة كما قاله ابن نونس وشبهه الجاني قال السبكي وبصح الفراض على غير المثل لانه
 توكيل وان يكون (مينا) فلا يجوز على ما فيه منة أو شبهة كمال الحر و غيره ولا على احدى الصرتين اعدم
 التعيين (وتقبل يجوز على احدى الصرتين) التمايز بين في القدر والجنس والمدة فيصرف العادل
 في أيهما شاء فيعين الفراض ولا بد ان يكون ما قدمه معلوما على الاول لوقاوضه على دراهم أو دنانير
 كغيره مئة ثم جعلها في المجلس مع كجاءه في التصرح بالغير واقتضاه كلام الروضة فاصلا كالصرف
 والسلم وقبل الاصح وبه قطع الجوى والنواري وهو مقتضى كلام المصنف كما مضى (تتبعه) *
 مقتضى كلامه عدم صحة الفراض في احدى الصرتين على الاول وان عنت في المجلس وهو ظاهر
 لفساد الصيغة وان اقدمى كلام بعض المتأخرين الصحة وينتفى من اشتراط التعيين ما قولنا القين
 بالفاصل اهـ ثم قال فلو شرطت على أحدهما أو كلاهما في الاشارة يجوز مع عدم تعيين ألف الفراض
 ويغرد العادل بالتصرف في ألف الفراض ويشترط ان في التصرف في باقي المال لا يخرج على اختلاف
 في جميع الصفة الواحدة عند من خذنا من لانهم ما يرجحان الى التوكيل في التصرف ولو كان بين اثنين
 دراهم مشتركة فقال أحد هذا لا تتزاوره على نصيب منها مع ولو فاض المودع أو غيره على الوديعة
 أو العاصب على المضروب جميع برى الغاصب بتسليم المدة ويعلن يعمل لانه سله بلان ماله كره وانما حته
 بده لا مجرد الفراض ولو قال شخص لا أخواتي ديني من فلان فاذا قضيت فقد قارستك عليه لم يصح لتدنيه
 ولو قال امرئ على الذي في ذمته امرئ ولم يشبهه ثم قارسته عليه لم يصح لانه لا يملك ما يرضى به غير فضل ولو اشترى
 له في ذمته وقع العقد لا حرم لانه اشترى له بآفته والربح لا حرم لفساد الفراض وعليه العادل فجز منه
 (و) أن يكون (مسما إلى العادل) وليس المراد اشتراط تسليم المال اليه مال العقد أو في محله وانما المراد
 أن يستقل العادل بالبد عليه ولا يحرف في قوله فاقاله (فلا يجوز) ولا يصح الاثبات بما يتلى ذلك وهو

الفراض والمشارية ان
 يدفع اليه ما لا يتجوز به
 والربح مشترك ويشترط
 لصحة كون المال دراهم
 أو دنانير مائة فلا يجوز
 على مجهول ومغشوش
 وعروض ومعلوما بها
 وقبل يجوز على احدى
 الصرتين ومسما إلى العادل
 فلا يجوز

العامل العكس صدق العامل بعينه لان القاعده معه خاله سليم (و) بشرط (كونه) أي الاشتراك في
الربح (مسؤولا بالجزئية) كالنصف قول الثالث ثم شرع في محذور قوله . ما لو باعوا بقوله (ما لو قال) فأرسلت
(على أنك) أول (بشرط أو ضابطا) أو شرط أو ضابطا من الربح أو بولي ان يخصني بزيادة شترها من راس
المال أو فقهني بركوبها أو بربح أو بغيره لا ولو كانا على بعتي أو على أنك ان بعتي أو بغيره
أما . و أنتي . فشرطه (قد) القراض في جميع ذلك له هل يذو الربح في الأربعة الأول وبعبثه
في الثاني يقولان الثانية في صورتها الثانية وبما تنقص بالاستعانة ويتعذر التصرف فيها لانه
شخص العامل في التي تليها وفي صورتها الأولى بربح بعض المال (أو) ان الربح (ببشرط) وبما لا يصح البعده
ويكون ثمة (يكون) في الثاني بينه وبين الأول فأنها تجعل بينهما المدين والثاني لا يصح لاحتمال
المساوية للمضافة فلا يكون الجزء معسولما كما لو قال بعتك بالشرط درهم وبغيره ولو قال فأرسلت على ان
الربح بيننا ثلاثة لا يصح كما في الأول على بنه الثالث ومن له الثلث ولو قال فأرسلت كقراض
ولان وجهه انه لما كان القدر المشروط مع الأول ولو قال فأرسلت ولان الربح بحدس الشرط وان لم
يعلم تقديره عند القدر سهوله معرفة كقوله ما يباعه ويحمله حال العقد حذابه (ولو قال في النصف)
مثلا وسكت من جانب العامل (عد في الاصح) لان الربح فاما المال فيكون له الملك الان بالنسب مشغول
الى العامل ولم ينسب البشري والثاني يصح ويكون النصف الاستحراقا (و) ان قال في النصف (بشرط)
وسكت من جانبه (مع على الصحيح) لان الذي سكت منه يكون له المال بحكم الاصل فكان كقوله فان
النصف في النصف بخلاف العدة السابقة وان لا يصح كالنصف في قوله ثم شرع في محذور قوله بالجزئية
فقال (ولو بشرط لاحدهما) ما ان أو على (عشرة) ففتح العين والشين بالنسب فله من الربح والباقي
للاستواء به . ما كما شرح به في المورد (أو) شرط لاحدهما (ربح نصف) من مال القراض أو بشرط
له النصف وبما لا خلاف في ذلك (قد) القراض لا ينافي العلم بالجزئية ولان الربح قد ينحصر فيها
قدرة أولى ذلك النصف فيؤدي الى احتصاص أحدهما بالربح وهو خلاف وضع القراض ولو قال فأرسلت
ولم يشرع في شرطه القراض لانه خلافه ثم شرع في الركن الرابع وهو العدة فخرج به بقوله فقال
(فصل بشرط) . اربعة انراض سبعة وهي (الايجاب) كقراضك أو ما يربك أو ما يملك أو ببيع أو بغير
على البائع بشرطه فله ما لا يشرط ولين كذا البيع أو ببيع في الاصح (ولو) مثل بالايجاب بالشرط
المعبر في البيع ولو في له شرطه وبغيره أو على فيه لا . بغيره معاونة بخص من كاسبه (أنق) .
تسبح المصنف في اطلاق الشرط على النصف فانه لا يمكن كاسبه بغيره فلهذا لا بد في القراض من
الايجاب والقبول وهي أشهر في الراد من صلاتها في ثلاثة كلمة في هي دخولها في ما يوجب القراض
وتقدم له مثل ذلك في البيع وقدمنا هناك ان من ادعى الشرط ما لا بد منه وعلى هذا فهو سائر لعمارة
المورد (ولو) بكنى المقابلة (فعل) كقوله الكلة . واجلها ان كانت مسببة بالايجاب لما أمر كعد
في كتي أحد الدوام مشطه لو كنت فاما عند كقراضك فلا بد في القبول من العلم كما يثبت به كلام
المورد والروضة وأصلها والاصح التبع . فاما ما امره بغيره معاونة الخ فبشرطه أو كذا كذا بغيره
ادن ولا يلجأ لانه الاختصاص بعين ثم شرع في الركن الخامس وهو العدة ان ذكرا الترمها ما يقال
(وشرطها) أي الثالث والعامل (كوكيل وموكل) فشرطها لان القراض فوكيل وفو كل بعض
فيه بشرط اعية التوكيل في الملك وأما نسبة التوكيل في المال فلا يكون واحد منهما سائرا ولا يربا
ولا يجوز بالولاية بغيره فبشرطه ولو في المحذور عليه من معنى ويحتمل وجهه ان يقرض من يجوز اياه
المال المدفوع اليه سواء كان في أو بغيره أو في أو بغيره أو في أو بغيره أو في أو بغيره أو في أو بغيره
الشرط انما في الثاني كونه كوافة لولي الشرطه وأما يجوز له بالمال فلا يصح أن يقرض بغيره

وكونه . مسؤولا بالجزئية ولو
قال على انك لرب شركة أو
تدفعه أو بغيره أو بغيره
العدة ويكون ثمة ولو
قال في النصف فسد في
الاصح وان قال في النصف
مع على الصحيح ولو بشرط
لاحدهما عشرة أو بربح
منه لو
(فصل) . بشرط ايجاب
وقبول وقيل بكنى القبول
بالفعل وشرطها كوكيل
وموكل

ان يكون عاملاو يجمع القراض من المرفوع ولا يحجب ما زاد على ثمنه من التثلاثان القرضونه
 ما يوفيه من ماله والربح ليس بمعامل حتى يوفيه وانما هو شيء يتوقع حصوله والذاصل حصل تصرف
 العامل بخلاف مساقاته فانه بحسب قيمته ذلك من التثلاث لان الثمن فيها من ماله بخلافه (ولو فاض
 العادل) خصوصا (آخر اذن المالك لبشاركه) ذلك الاخر (في العمل والربح لم يجرى الاصح) لان
 القراض على خلاف القاسم وموضوعه ان يكون أحد العاقدين مالكا لا يعمل ولا الاخر عاملا ولو تمعدا
 لا لانه وهذا يدور بين عاملين فلا يصح والثاني يجوز كليهما مالكا ان يفاوض خصمين في الابتداء
 وقوله ما ينبغي وقال في شرح الشجر انه الذي يبيع به الجمهور ودونهم (تنبه) استقر قوله لبشاركه
 في العمل عن اذنه في ذلك لا ينطبق هو من القراض ويكون فيه وكيلان المالك والعمل هو الثاني فانه
 يبيع حرا بكتفي فانه المالك يملكه كماله ان الرضا فاما كل المال مما يجوز عليه القراض فلودفع
 ذلك به منصرفه وسبب رده عوضا لم يجوز له ولا يجوز عند عدم التبيين ان يقارض الا شيئا
 والاشبه في المالك انه يملك بمفرده الاذنه في ذلك ان ابتداء المالك لان اجاب به سواء فيه (وبغير
 اذنه فاسد) معلنا سواء ائذنه للبشاركه في عمل ربح ام ربح فاعا أم قصد الانسلاخ لان المالك لم ياذن
 فيه ولم يأذن على المال فبهره يكره أو اذ الوصي ان يقرض وسبب تركه في حاشيته بغيره في كل ما هو مترط به فانه
 لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اذنا فارق وقدر شرط له النظر فاما بغيره فانه واخراج نفسه من ذلك
 كان كإسراف الوصي قال وفورثت هذه المسألة في القلوي لم أترد في أن ذلك ممنوع (فان قصر في
 العامل (الثاني) بعينه اذن المالك (فتمصرف غائب) قصره في بعض ما تصرف فيه لان الاذن
 صدر عن ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى في الغيبة) وسلم ما ائذ من مال القراض فيما اشتره
 ورجع (فانما بالجديد) وهو ان الربح كله للغائب (فالربح) يحتاج به (للعامل الاول في الاصح)
 لان الشرط صحيح وانما تسليم فاسد فبعض الثمن الذي سلمه بملكه الربح سواء علم بالحال أم لا كما صرح
 به سلمه الربوي وقوله (وهناك لثاني آخره) من زيادته من غير تغيير لانه لم يملك بها فان قلنا بالقديم
 وهو ان الربح للمالك اذ لو جعده له الغائب لا يخذله الناس فبيعة الى الغائب فالاصح عليه من اختلاف
 منقش ان الربح نصيبه للمالك واضع بين العاملين سوله (وقيل هو) أي الربح في المسئلة للملك كونه
 (لثالث) من العاملين بواختياره السبكي لانه لم يصرف باذن المالك فاعب الغائب (تنبه) وهذا
 الجديد الذي ذكر لم يقدم له ذكر في الكتاب فلا يخص الاحالة عليه وقد صرح في المحرر فاعب عليه
 الغائب وفي كراقرن فيما تم ارفع على الجديده مسئلة الكتاب وهو حسن فاعب على الغائب مسئلة
 الغائب وهي أصل لما ذكره فاختار وانما اشكال عليه في الروض قد عدم ذكره هناك فقدم ذكره في
 البيع والغائب وسكت المصنف عن التفرع على القديم (وان اشترى) هذا الثاني (به) من
 مال القراض في الحال) ثم اذ على الجديد القائل بطلان تمام الفضولي وانما القديم المقابل له فاشترى
 بالوقف هذا كله ان بني المال كان تالف في العامل الثاني فاعب على العامل الثاني فاعب على العامل
 جهل قبل العامل الاول (ويجوز ان يقارض) في الابتداء المالك (والواحدان) كز بدعرو
 (منقاضا ومساوبا) فبشرهما اهما من الربح فبشره لزيد ثلث الربح وله مرسومه أو بشره لهما
 لهما بالسوية بينهما لان عقد الربح مع اثنين كعقد بيع عند التفاضل لا بد أن يعين مستحق الاكثر كما
 متنا هذا اذا ثبت اكل منه الاستقلال فان شرط على كل واحد مراجعة الآخر قال الامام لم يجوز قال
 الرافعي ولم لو ان الاصلح بما عودته عليه قال في المهمات والامركه قال وقال البايعي ما قاله الامام
 الاصلح بما عودته عليه فلو جبه القديح فلن من شرط القراض الاستقلال بالتصرف وهذا ليس كذلك اه
 وهذا هو الظاهر (د) يجوز ايضا ان يقارض (اثنان) عاملا (واحدا) لان ذلك كعقد واحد فثمان

ولو فاض العمل آخر
 باذن المالك لبشاركه في
 العمل والربح لم يجرى
 الاصح وبغير اذنه فاسد
 فان تصرف الثاني فنصرف
 غائب فان اشترى في الغيبة
 وقاما بالجديد قال ربح
 للعامل الاول في الاصح
 وعليه لثاني آخره وقبل
 هو لثاني وان اشترى به من
 مال القراض فبطل
 ويجوز ان يقارض الواحد
 اثنين متفاضلا ومساوبا
 والاثنان واحدا

الرواق (ولا يضر بالمال) ولو كان السفر خيرا أو قريبا أو أمنا ولا يؤيد في السفر (بلاذني) من
 المالكين لأن السفر مظنة لتعطيل قيم لو كانت جعلت لا يسلح إلا غاية كماله فانه كمال الادعى على عبور
 له السفر به إلى مقصده الذي لو لم يكن ثم ليس له بعد ذلك من حيث - فهو القائل غير محلي أخلت فان أذن له بإجازة
 بحسب الأذن وإن أمانا في الاختصاص لم يضر به العاد من البلاد المأهولة فان سافر بغير إذن أو مخالف
 فيه أذن له فيه ضمن ولو لم يكن السفر ثم إن كان المتاع بالبلد الذي سافر إليه أكثر قيمة أو وقتا أو قوة العجز
 مع البيع واستحقاقه من الرجوع وإن كان متعديا بالسفر وبعض الثمن الذي باع به مال الفراض
 ومقدروا من ثمنه من السفر لأن سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود وإن كان ذلك في قيمة فلم يصح
 البيع إلا أن يكون الثمن قد وادى بها من قبل ولا يضر في البر إلا أن يفصل له عليه فلا يكتفي فيه بالأذن في السفر
 بغيره. ثم أصبح له بالاداء ولا يربى له إلا في غير كسب الجوازات التي يجزم بها البصر كإذنه أن يسافر
 معه وإن لم يصح له عليه والأذن يجوز عليه قاله الأذني وغيره وللرأى بالبر المثل في ذلك الاستثنائي
 قال الأذني وهو يفتي في الاستثنائي العاقبة كالحال والفرق في قوله إما أمه والأحد أن يقال إن
 زاد شرا على ما سطر البرم جاز إلا أن يصح له عليه كما أنه ابن شبهة (و) لا يصدق من مال الفراض
 ولو بكسبه لأن الدنف في مثله (لا يفتي في مثله نفسه) جزاء (وكذا سفر في الأملاك) كمال
 السفر لأن له فيها من الرجوع فلا يصدق شيئا آخر ولا في المنة قد تكون قدود الرجوع فيؤدي إلى الفرض
 به وقد تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ جزأ من رأس المال وهو يفتي في مقتضاها فلا يضر في ذلك
 العدة والثاني يفتي فيه بالعرف ما يرد به بسبب السفر كالأداء والخلف والسفرة والكرامات بحسب
 من المكسب والسفر لأجل الفراض فأشبهه بحسب الزوجية بخلاف الخضوع بحسب هذا من الرجوع وإن لم
 يكن هو خبر إن لحق المالك بما أحذه الرمدى والمظفر بحسب من مال الفراض وكذا المأخوذ ظاهرا
 كأخذ النكحة كآله المأخوذ (وهو له) أي العادل (له من ماله) - له من أمثاله من أعمال
 الفراض بحسب العرف (ككل منسوب) وتشره وحيثما في قول ابن وولطيفة الجاهلي المأخوذ الخ
 (د) عليه أيضا دفع التوب والادراج في المأخوذ (وإن الخلف كالمالك) وقضية (فصل)
 لا تضاعف العرف ذلك (لا لا مضاعفة التقابل) طبع عليه ورتبها (و) لا (تخوة) بالرفع ضمها أي ليس
 عليه نحو ورتبها كما هو وأما من الخلف من المأخوذ وعكسه لم يربى بالعرف بالأداء والملك (ومالا
 يلزمه) كخروج كسب وحقق (له الاستثنائي عليه) من مال الفراض لأنه من ثمنه المأخوذ ومما يلزمها
 ولو لم يربى به في آخر ما يلزمه له لو كثر طبعه من قبله فلا حرج في ماله لأن مال الفراض ولو سطر على
 المالك الاستثنائي عليه من مال الفراض حتى المأخوذ في وجهه - من والقاهر منهما عدم العدة (والأفقر)
 هذا - ولا أكثر من كمال الحرج (أن العادل يملك حصته من الرجوع) الحاصل به عمله (بالقوة) له مال
 (لا يماور) أو يرجع أدله بالنسبة لكان شريك في المال حتى لو ملك منه ثمنه من المالكين وليس كذلك
 بل الرجوع وقاية رأس المال لأن الخلف بالمال هو قبضه على المساقاة وفرد الأذن أن الرجوع وقاية رأس المال
 بخلاف نصيب المال من الفاضل لا يغير به نصيب الفاضل وعلى الأذن له فيه قبل النصيب حتى متى كثر ثمره عنه
 وبسببه في الدوام لثمنه بالعين ونسب اعتراضه عنه ويؤيده المالك بالاقالة المال أو أنه يرد له
 (تنبيه) لا يترتب العادل بالقبض على الفاضل حتى ينفذ وأما المال ومنع البعد لبقاء العقد قبل
 الفسخ مع عدم قبضه المال حتى لو حصل بعد الفسخ فخص به الرجوع المأخوذ وتبعض المال والفسخ
 بالقبض على المال لا ارتفاع المأخوذ والقبض على رأس المال أو تبعض رأس المال فضا وأما المالك الباقي مع
 أخذ المأخوذ رأس المال وكلما أخذ الفسخ كماله به ما بين المأخوذ (وعمل النهر والتناج) لا - أو ما بين
 (وكسب الرقيق) من مسدد واستغلاب وقبول وصية ودية (والنهر) وأما الأراضى والقبول

ولا يضر بالمال بلاذني
 ولا يفتي في مثله على نفسه
 سفره وكذا سفره إلى الأملاك
 وهما به فصل ما يستأخذ كل
 السويب وروث الخلف
 كالمالك ومساكن الأملاك
 التي لا يفتي في مثله
 الاستثنائي عليه والأفقر أن
 العادل يملك حصته من الرجوع
 بالنسبة لأهل الفاضل ودية
 النهر والتناج وكسب
 الرقيق والنهر

(الحاصل) كل منها (من مال القراض) المشتري به فجز رقيق وأرض وخيرات لتجاوزها إذا حصل
 في مدة الفرض لم يبيع كل من الأمور المذكورة (بوزنها للمالك) في الأصح لأنها ليست من فوائد
 التجارة أمّا المشتري حياً أو أملاً فله ما يملكه من غير أن يملكه المشتري فله ما يملكه المشتري فله ما يملكه المشتري
 وغيرهما (وإذا كان مال قراض) لأن حصول هذه الفوائد بسبب شراء العامل الأصل (تقريباً)
 المصلحة الملهة أحسن من تفيد الرخصة بطلان الشبهة إذا لم ينفذ فيه ليس مراداً كماله إلا أن يجرى
 في الرخصة لا يملكه أو ما عداه وهي ممنوعة لا يملكها أو بالتسليم ويحرم على كل من المالك
 والعامل وما جاز به القراض سواء كان في المال أو في غيره لا يملكه إلا في المقتضى إلا
 بالتفويض فإن قيل هذه المصلحة تنافي مع ما يأتي من أن العامل لو وطئ ولا ربح أنه يجدان كان غلباً فأنما
 يقتضي عدم الحد أن يبيع بأن يقتضي عدم الحد فلو ربح فأنما هو شبيهة بمالك وهي مشبهة
 لا تنافي له مع ما يبيع ويحرم على كل منهما ما تزوجها لأنه لا يملكه فبغيره لا يتزوجها وليس له المالك فضلاً
 للقراض ولا ما يبيعها ولا ما يملكه ولا ما يملكه فلو ربح فأنما هو شبيهة بمالك وهي مشبهة
 العامل غلباً فأنما هو شبيهة بمالك وهي مشبهة فلو ربح فأنما هو شبيهة بمالك وهي مشبهة
 القراض كماله الشبهة فإن قيل هذا إنما يأتي على طريقة الأمام لعل طريقة الجوز من أن هو
 الأمام يقتضي به المالك كما هو أصح بأن وطئ العامل كالتصرف في مال القراض فأنما هو شبيهة بمالك وهي مشبهة
 وطئ الأجني (والفرض الحاصل) في مال القراض (بالرخص) أو العيب أو المرض الحاد من
 (محوه من ربح ما يمكن) الحاصل منه (ومحذور) ذلك النص (ب) أي الربح لا يملكه
 العرف ذلك (تقريباً) لو حلف المصنف قوله بالرخص لم يكن أولى ليشمل ما قدره (وكذا لو تألف
 بعضه) أي مال القراض (بأنه) محذور فخرق (أو عيب أو مرض) وتعدوا هذه أو أخذ
 بدله (بعد تصرف العامل) فيه بالبيع أو الشراء محسوب من الربح (في الأصح) قياساً على ما
 والثاني لأنه نص لا يملكه إلا في المصلحة لا يملكه إلا في المصلحة لا يملكه إلا في المصلحة
 نفس المال بقدر ما يملكه الأرض والعيب (وان تألف) بما ذكر (قبل تصرفه) فيه يبيع أو شراء (نص)
 أي يبيع ما تألف من (رأس المال) لأن الربح (في الأصح) لأن العدم لم يتألف كدفعه للعامل والثاني
 من الربح لأنه يبيع من المال ما هو مال قراض (تقريباً) أحسن قوله لو تألف بعضه من تألف كماله
 القراض يرتفع سواء تألف بأكثره محذور أم بالتألف للمالك أم للعامل أم أجني لكن يستغنى به
 العامل من الربح في الثانية كما هو بين في القراض في البطلان أن لا يملكه إلا في المصلحة لا يملكه إلا في المصلحة
 أن لم يكن في المال ربح والمالك والعامل أن كان فيه ربح وجبت الشبهة في الثالثة بعد تفويضها فيها
 ما ذكره الأمام من العامل كالأجنبي وبه صرح المتأولون ولعلنا لا يسكن لكن القاضي قال بما قال به
 الأمام وهو المتعذر والفرق بينه وبين الأجنبي أنه الفسخ جعل اتلافه فضلاً كالمالك بخلاف الأجنبي
 فإن قيل هذا مستفوض بأن المشتري في زمن الخيار فسخ البيع ومع ذلك ليس اتلافه فضلاً أن يبيع بأن
 وضع البيع على المزموم فلم يكن اتلاف البيع فضلاً بخلاف القراض ولو قتل عبد القراض وفقد ظهر في
 المال ربح فأنه أصح مشترط بينهما فليس لأحد منهما الانتفاع به فإن عفا العامل عن التماسه سقط
 ووجبت الفسخ كالمالك والمالك ويستمر القراض في بطلان فلو قيل هذا إنما يأتي على القول بأن العامل
 يملك الربح بالتمام ولا على القول بأنه لا يملكه أصح بله وإن لم يملكه به فبطلان المال سقط وقد ذكر كما
 والتمس من يبي على الدرة كما يأتي فإن لم يكن في المال ربح فالمالك التماسه والعفو عنه وإن تألف مال
 قراض اشترى به شيئاً قبل تسليمه بالبيع والقراض أولى لأنه وتلفه قبل الشراء أنما هو شراء
 للعامل فلو وقع القراض وإن تألف بعد الشراء وقع للمالك ولو كان المال مائة وتلف له مائة أخرى

الحاصل من مال القراض
 يوزنها للمالك وقيل
 مال قراض والنص
 الحاصل بالربح محسوب
 من الربح ما يمكن
 ويجوز به وكذا لو تألف
 بعضه بأكثره أو عيب
 أو مرضه بعد تصرف
 العامل في الأصح وإن تألف
 قبل تصرفه من رأس المال
 في الأصح

(فصل) في بيان أن القراض جائز بين التارفين وحكم اختلاف المأذون مع ما يأتي بعده (المعنى)
 منها (معنى) أي عقد القراض متى شئ من شيء مشهور لا مشهور وشأنه لأن القراض في ابتداءه
 وكان وقت انتهاء ما شرته وأما جعله وكما هو جازم ويحصل القرض بقرينة فمقتضى عقد القراض
 أو رفضه أو إبطاله أو لا تصرف به بعد هذا أو نحو ذلك لا يستلزم الحال فإن استرجع بعضه أو كله
 ومتى في الباقي وباعتق واستلزامه له ككوكالة وليس العمل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل
 للقراض لم يكن مخطئاً لعدم دلالة ذلك على الفسخ بل يبيحه لأنه لا عمل بخلاف بيع الوكيل ما وكل في
 به وانكروا مالك القراض عزل كارجحه المستنف فان قيل يفتي أن يكون كالمكسور للموكل في الكسب كما
 جرى عليه أمر القوي تبعه إلا أنقوى فيلزم قيون كونه فمرض أولاً أوجب بان الفقه ما قاله المصنف لأن
 ضرورة ذلك في الكسب أن يستعمل عنه المال في شكره أو يورثه في القراض أن يشكره لئلا يورثه لو لم يكن
 العكس بالحكم والعمل بعد الفسخ يبيع مال القراض أو يورثه به برعا كما أن نظير يبيع أو يورثه
 يشترى لأرطاع المصنع كونه لاسماً له فيه (ولو مات أحدهما أو جرح أو أتى عليه الفسخ) عقود
 القراض كالوكالة والقرض في ضمان المالك أو في الاستيفاء والتضيض بعد إيراد الثمرة في الأولى
 والثالثة في الثانية كسواء بل إن المأذون يملك المال الجاهل والمكسور لا يملكه بل يملكه ما يورثه
 العامل وإن وورثته لأنك لا يبيع بدو مال المالك لأنه لم يرض بتصرفه فان امتنع المالك من الإذن
 في البيع فله أن يدين من جهة المالك ولا تفرد وثقة المالك العامل على القراض كما لا يفرق المالك فله
 العامل عليه لأن ذلك ابتداء قراض وهو لا يبيع على المرض بأن نفس المال ولو من غير نفس المال حاز
 القرض بالبيع جكي أن تقول وورثته المالك العامل فروضه ما كت عليه مع قبوله أو يقول المالك
 لورثة أنه لم يرض بقرضه على ما كان موافقكم عليه مع قبولهم فلهما الشيء وكالورثة وله ما وكلت الحقون
 والأشهاد في القرض والمالك بعد الاتفاق مع المأذون لا يملكه قبل الاتفاق ويجوز التفرع على المال الخارج
 قبل التسمية على القراض على المشاع يقتضي العامل ببيع ما يبيع ويشتري كما في بيعه فليس بالاشتراك
 مثله المال ما تقرر بهما ما تقرر من ثمانية وقرره بعد مشاركة العامل في كل الواو ثمانية فإذا بيع مال
 القرض بثمانية فلكل منهما ثمانية فلهما العمل مع الربح العسدين ما تقرر بهما ما تقرر وأما المأذون
 التفرع ما تقرر لثلاث وبعدها ما تقرر من ثمانية وقرره بعد مشاركة العامل في كل الواو ثمانية فإذا بيع مال
 على البيع مع اختلاف المكاح لأنه لا يفتيه من لفظ القرض أو الاتصاح كما سبقت (ويلزم العمل
 الاستيفاء) فمن مال القراض (أو فسخ أسدهما) أو هو أو أوسع كان باع بقدر ما اشترى القراض
 قد من ثمانية لأن الذين مائن وقد اشترى منه ملكاً كما ما قبله كما أسد من مال في المال ببيع أم لا
 (تأني) ففسد ما لا يفتيه الاستيفاء أنه لزمه استيفاء رأس المال والربح مع ما هو كذلك كما
 صرح به في المرسد وإن كان ظاهر كلامه أنه قد بطلت الثمانية بطلت رأس المال وصرح به ابن موسى
 فان قيل يدل أنه قد نصرتهم بأن في العروض لا يفرس الاستيفاء رأس المال فقط أوجب أن القراض
 من ثمانية لشراء العروض والمالية فيستحقه ما كت في تضيض رأس المال فقط بخلاف الذين ولو رضى
 المالك بقبول المأذون جازم وقال المصنف ويلزمه الاستيفاء إذا اشترى كل أولى ابتثل ما قدره لأن
 حكم النسخ والإصلاح في ذلك سواء (و) يلزم للعامل أيضاً (تضيض رأس المال كل) عتد
 الفسخ (عرضا) وطالب المالك تضيضه سواء كان في المال ببيع أم لا ولو كان المال عند الفسخ فليز
 أن يضمن غير جنس رأس المال أو من جنسه ولكن من غير صفته كالصاع والكسرة كما في العروض ولو أخطأ
 السلطان الذي يرضى عليه القراض والمال عرض ود من الأول كان في ذلك ما تروى وقيل من الخاد
 فان طالب المالك التضيض لم يجبه لأن يكون المال لحجوه عليه وحده في التضيض فيض بول في المالك

(فصل) في بيان أن القراض جائز بين التارفين وحكم اختلاف المأذون مع ما يأتي بعده (المعنى)
 منها (معنى) أي عقد القراض متى شئ من شيء مشهور لا مشهور وشأنه لأن القراض في ابتداءه
 وكان وقت انتهاء ما شرته وأما جعله وكما هو جازم ويحصل القرض بقرينة فمقتضى عقد القراض
 أو رفضه أو إبطاله أو لا تصرف به بعد هذا أو نحو ذلك لا يستلزم الحال فإن استرجع بعضه أو كله
 ومتى في الباقي وباعتق واستلزامه له ككوكالة وليس العمل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل
 للقراض لم يكن مخطئاً لعدم دلالة ذلك على الفسخ بل يبيحه لأنه لا عمل بخلاف بيع الوكيل ما وكل في
 به وانكروا مالك القراض عزل كارجحه المستنف فان قيل يفتي أن يكون كالمكسور للموكل في الكسب كما
 جرى عليه أمر القوي تبعه إلا أنقوى فيلزم قيون كونه فمرض أولاً أوجب بان الفقه ما قاله المصنف لأن
 ضرورة ذلك في الكسب أن يستعمل عنه المال في شكره أو يورثه في القراض أن يشكره لئلا يورثه لو لم يكن
 العكس بالحكم والعمل بعد الفسخ يبيع مال القراض أو يورثه به برعا كما أن نظير يبيع أو يورثه
 يشترى لأرطاع المصنع كونه لاسماً له فيه (ولو مات أحدهما أو جرح أو أتى عليه الفسخ) عقود
 القراض كالوكالة والقرض في ضمان المالك أو في الاستيفاء والتضيض بعد إيراد الثمرة في الأولى
 والثالثة في الثانية كسواء بل إن المأذون يملك المال الجاهل والمكسور لا يملكه بل يملكه ما يورثه
 العامل وإن وورثته لأنك لا يبيع بدو مال المالك لأنه لم يرض بتصرفه فان امتنع المالك من الإذن
 في البيع فله أن يدين من جهة المالك ولا تفرد وثقة المالك العامل على القراض كما لا يفرق المالك فله
 العامل عليه لأن ذلك ابتداء قراض وهو لا يبيع على المرض بأن نفس المال ولو من غير نفس المال حاز
 القرض بالبيع جكي أن تقول وورثته المالك العامل فروضه ما كت عليه مع قبوله أو يقول المالك
 لورثة أنه لم يرض بقرضه على ما كان موافقكم عليه مع قبولهم فلهما الشيء وكالورثة وله ما وكلت الحقون
 والأشهاد في القرض والمالك بعد الاتفاق مع المأذون لا يملكه قبل الاتفاق ويجوز التفرع على المال الخارج
 قبل التسمية على القراض على المشاع يقتضي العامل ببيع ما يبيع ويشتري كما في بيعه فليس بالاشتراك
 مثله المال ما تقرر بهما ما تقرر من ثمانية وقرره بعد مشاركة العامل في كل الواو ثمانية فإذا بيع مال
 القرض بثمانية فلكل منهما ثمانية فلهما العمل مع الربح العسدين ما تقرر بهما ما تقرر وأما المأذون
 التفرع ما تقرر لثلاث وبعدها ما تقرر من ثمانية وقرره بعد مشاركة العامل في كل الواو ثمانية فإذا بيع مال
 على البيع مع اختلاف المكاح لأنه لا يفتيه من لفظ القرض أو الاتصاح كما سبقت (ويلزم العمل
 الاستيفاء) فمن مال القراض (أو فسخ أسدهما) أو هو أو أوسع كان باع بقدر ما اشترى القراض
 قد من ثمانية لأن الذين مائن وقد اشترى منه ملكاً كما ما قبله كما أسد من مال في المال ببيع أم لا
 (تأني) ففسد ما لا يفتيه الاستيفاء أنه لزمه استيفاء رأس المال والربح مع ما هو كذلك كما
 صرح به في المرسد وإن كان ظاهر كلامه أنه قد بطلت الثمانية بطلت رأس المال وصرح به ابن موسى
 فان قيل يدل أنه قد نصرتهم بأن في العروض لا يفرس الاستيفاء رأس المال فقط أوجب أن القراض
 من ثمانية لشراء العروض والمالية فيستحقه ما كت في تضيض رأس المال فقط بخلاف الذين ولو رضى
 المالك بقبول المأذون جازم وقال المصنف ويلزمه الاستيفاء إذا اشترى كل أولى ابتثل ما قدره لأن
 حكم النسخ والإصلاح في ذلك سواء (و) يلزم للعامل أيضاً (تضيض رأس المال كل) عتد
 الفسخ (عرضا) وطالب المالك تضيضه سواء كان في المال ببيع أم لا ولو كان المال عند الفسخ فليز
 أن يضمن غير جنس رأس المال أو من جنسه ولكن من غير صفته كالصاع والكسرة كما في العروض ولو أخطأ
 السلطان الذي يرضى عليه القراض والمال عرض ود من الأول كان في ذلك ما تروى وقيل من الخاد
 فان طالب المالك التضيض لم يجبه لأن يكون المال لحجوه عليه وحده في التضيض فيض بول في المالك

لا يقع ونفس العروض بتوقيع عدلين أو قال أساليبك نصيبك من الربح كما تجيبه وكذا لو رضى بأحد
العروض من العامل بالبيعة ولم يردوا غلب كاجزائه ابن المظري فلو حدث بعد ذلك خلاف لم يؤخر ربح
بمردود رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنقيصه بل هو عرض مشترك فيه اثنين لا يكلف أحدهما شيء فم
لو كان يبيع بعينه بنفسه فحينئذ كالمرد لزمه تنقيص الكل كما يجتبه في المقلب (وقيل لا يلزمه) أي العامل
(المتنقيص إذا لم يكن ربح) لأننا قلنا أنه فيه دفع ما له في عهده أن يرد كما أشد كالمرد (ولو استقر المالك
بعينه) أي مال الغرض (وقيل لا يرد ربح وخسران) فيه (رجوع رأس المال إلى) ذلك (الباقى)
بعد المسدود لأنه لم يترك في بدعيه فلو قصر في الإبداء على أصالة (ولو استرد) المال
بغير رضا العامل (بعد) ظهور (الربح فاسترد) منه (شائع وجها ورأس مال) على النسبة الخاصة
من جهة الربح ورأس المال لا يلزمه حكم الباقي لاستغناء ذلك العامل على ما يخصه من الربح فلا يشاء بما
يحصل من النص بعد أداءه كان الاسترداد رضا العامل فابن قنبره والمالك الاخذ من الأصل
أخص به أو من الربح فكذلك لكن ذلك العامل فيما يدينه مقدار ذلك على الأشاعرة وانما العامل على
الأشاعرة وجها في الأصل كما قال ابن الرقعة أن تكون حصته لعل فرضا فله عنه الاستدوي وأقره في ذلك
وإذا كان الاسترداد بغير رضا لا يخلو قصره في نصيبه وان لم يكن له بالظهور (مثلا رأس المال مائة)
من المبراهم (والربح عشرون) منها (واسترد) المالك من ذلك (عشرين فالربح) في هذا المثال
(سدس) جميع (المال) وحيد (فيكون المسترد) وهو العشرون (سدس) بالرفع فخطوه هو
ثلاثة دراهم وثلاث جديب (من الربح فيسترد لعل المشروط منه) وهو درهم وثلاثان بشرط له
أصف الربح (وباقه) أي المسترد وهو ستة عشر وثلاث (من رأس المال) فيعبر رأس المال
إلى ثلاثة وثلاثين وثلاث أوقعا على يده إلى ثمانين يوما فقط ما استقره بل بأخذها درهمين وثلاثي درهمين ورد
الباقى وهو ثمانية وسبعون درهما وثلاث درهم (تنبيه) كون ذلك لعل بأخذها ثمانين يوما
عن القواعد كما قاله ابن الرقعة وتبعه الاستدوي لأنه لا يعمل المسترد شائعاً لزم أن يكون نصيب العامل
في عين المال المستردان كان باقيا وفي هذه المالك ان كان كذا كانا لا يتدان بالمال الباقي إلا بربح أو نقوه ولم
يوجد حتى لو أنس لم ينقصه بل بإثارب (وان استرد) المالك بعضه (بعد) ظهور (الخسران
فانظر ان موزع على المسترد والباقي) به وهو حيد (فلا يلزم جبره المسترد) وهو عشرون (لو
ربح) المال (بعد ذلك مثله المال) أي رأس المال (مانتوا والخسران) الحاصل فيه (عشرون ثم
استرد) المالك (عشرين فربح) (عشرين) التي هي جميع الخسران (حصص المسترد) منها خمسة
مكأنه استرد خمسة وعشرين (وبعد) بعد ذلك (رأس المال) الباقي هو المسترد ويعد حصته من
الخسران (التي خمسة وعشرين) لأن المبراهم إذا وزعناه على الثمانين نص كل عشرين خمسة عشر
المسترد منها خمسة فبقية ما ذكره لو ربح بعد ذلك شيئا قسم بينهما على حسب ما شرط (وبعد)
العامل يبيع بعينه في قوله لم أربح شيئا (أول ربح لا كذا) عملا بالأصل فيهما ولو ربح ثم ادعى غلطا
أو كذا بانه قال غلظت في الحساب أو كذا في قيم الخلف منقوطة من التزام المالكين حتى لم يقبل قوله لأنه أثر
بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه وله تخلف المالك سواء أذكره شبهة أم لا فان ادعى بعد ذلك كذا أو
بعد ما يرد بالربح خساره فصدق بيمينه لأن جعل ذلك مثل أن يرض في الأسواق كساده في التماسي
حسين والمتولى ما لم يحصل لم يقبل ولم يرد في بدعيه فحينئذ كالمرد (أو اشترت هذا) الشيء (للاضراض)
وان كان خاسرا (أولى) وان كان واجبا له ما يرضه وأعرف بقصد لانه في الثانية في يده (تنبيه)
يجب قبول قوله أنه استرد ما يقسه اذا وقع العقد على القيمة لأن التمويل في بيعه في الثانية أما إذا ادعى أنه استرد
نفسه وأقام المالك بشأنه لغيره يعني مال الفراض فهل يحكم به الفراض أو لا قبل العقد في وجهان

وقيل لا يلزمه انقص بعض
ان لم يكن ربح ولو استرد
المالك بعضه قبل ظهور
ربح وخسران ربح ورأس
المال إلى الباقي وان استرد
هو الربح فاسترد شائع
ربحا ورأس مال مثله
رأس المال مائة والربح
عشرون واسترد عشرين
فالربح سدس المال فيكون
المسترد سدس من الربح
فيسترد لعل المشروط منه
وباقه من رأس المال وان
استرد إحدى الثمانين
فانظر ان موزع على
المسترد والباقي فلا يلزم
جبر حصص المسترد لو ربح
بعد ذلك مثله المال مائة
وان خسران عشرين ثم استرد
عشرين فربح العشرين
حصص المسترد ويعد رأس
المال إلى خمسة وسبعين
وبعد ذلك العال يبيع بعينه
في قوله لم أربح شيئا
الا كذا أو اشترت هذا
لفراض أولى

وجازين المخرى منهما التالف وبه صرح الماوردي والثاني والثالث في غيرهم كما نقله عنهم الأذوني وغيره
 لأنه قد يشترى نفسه بمال القراض وسدوا كل وجه سلسب الاقوال الاول ثم قال قال الامام والقاضي
 والمفتي في وكل شرط وقع بمال القراض لثلاثة اشياء فوجهه ولا وثيقة العامل أي لا ذل للمالك في الشراء
 والثاني أو يملكها اعتده ينفق (أو) قال العامل (لم ينفق من شراؤه) كما بعد لان الأصل عدم
 النفق (و) يصدق العامل أيضا (في قدور رأس المال) لان الأصل عدم دفع الزيادة وهذا لم يثبت لاربع
 فان كان فهل يصدق العامل أو للمالك أو يشك في أن أوجهه فاسمها أو له أو على هذا القول فراض اثنين على أن
 نصف المبيع له والباقي بينهما سوا فرعوا أحضر اثلاثة آلاف قال المالك وأمس المال أثنان وسدس
 أحدهما وأشكر الآخر وحلف أنه الفرض من شراؤه لأم نصيبه منعه وبالمالك أثنان من رأس المال
 لا يتلفه مع الموقوف عليه وله ثلثا خمسة من الربح والباقي منها للمقر لا يتلفهم على أن ما يأنسده المالك
 من الربح من الأرباح فله كل من الماعين وما أخذته السكر كذا الفرض يصدق العامل أيضا فبما لا يتلف
 في جنس رأس المال أو غيره (و) في (دعوى التالف) لأنه ما يثبت فهو كما لو دفع ثقب التفصيل الأسنى
 في باب الوديعة (وكذا) يصدق في (دعوى الرد) لمال القراض على المالك (في الأصح) لأنه التمس
 كالمكيل والثاني كالترين وللأخرى في الاول بان العامل إنما أخذ العين لخدمة المالك واتفاده
 هو بالعمل فيها لاجلها بخلاف الترين والمساخر (قاعدة) كل أمين ادعى الرد على من أئتمنه يصدق
 بيمينه الا للترين والمساخر (ولو لم ينفق) في أن العامل وكبيل أو قارض يصدق المالك ولا أسرة له أصل
 أو (في) القرض (المشروط) أي العامل كان قال شرطت النصف قال المالك بل الثلث (والمطلقة)
 كانت خلاف المتابعين في قدر الأمن فلا تنسخ بالتعاقب بل بقضائه أو أحدهما أو الحاك كالمكيل بادة
 الرخصة عن اليك وان أشركك المصنف بأنه يفسخ بغيره بالتعاقب وصرح به الزواني (وله) أي
 العامل حصة (أسرة للثالث) لعله بالقبول بالثالث فيكون له البع فوجب له فبئنه وهو الاجرة ولو كان
 القراض لمجرو عليه وصدق العامل دون الأسرة ولا تخالفه كغيره من العدا (مخالفة) لو استمر في
 العمل ولو قبلا جازا أو أم ولد أو نحوهما مما يفتقر به وسدس الممن للبايع ولو سادسلا ضمن لان العثمان
 لا يضاف بالأم والجهول ولو قارنه المالك ليضمن يداين بالذم يرضع لأن ذلك عمل رأسه في التجارة وان
 قارنه على ما يدين في عقد من تخلفا عما ضمن لتعديه في المكيل لن شرط في العدا الثاني بعد التصرف في المال
 الاول حكم الثاني الى الاول فسد القراض في ذلك اني ولو شفع المخلط لان الاول لم يشر حكمه وبعدها خسرنا
 وان شرط قبل التصرف مع ويزن لنا وكله دفعه البع اعلم ان شرط الربح في بيعا شفع المخلط
 ويضمن العامل أيضا ولو سادس مال القراض بعه أو قرضه اثنان تخلفا مال أحدهما بمال الآخر ولا يزل
 بذلك من التصرف كماله الامم عن الاحصاء واذا اشترى بالدين القارضين له عبد من ثلثهما عليه وقله
 وغرم لهما الا لثمن لغيرهما بعه بسدوم الافراد ولو دفع الى شخص مالا وقال اذا مت فصرف فيه قرنا على
 انك نصف الربح مثلا لانه تعليق ولو صبح ليعمل بالوت ولو جنى عبد القراض فداه المالك من مال نفسه
 لامن مال القراض فكأن يوفى فان خلفه ودم على المالك وان كان في المالك يرضع بناء على ان العامل إنما يملك
 حصته بالقيمة فان قلنا بالقائه وفعليهما القداء

أوله ينفق من شراؤه كذا
 قدور رأس المال ودعوى
 التالف وكذا دعوى الرد
 الأصح ولو لم ينفق في المشرور
 له فماله أسرة للثالث
 (كتاب المساقاة)

(كتاب المساقاة)

لما شابت القراض في العمل فحين يعض غنائه وجهه العوض والاجارة في القرض واثبت جعلت
 بينهما وهي ما قد ضمن السقي بفتح السين وسكون التاني المنج البهية بما في الجوز فانهم
 يرضون من الأباله أطلع أصحابها أو كثره لمونة وحقيقتها أن يعامل غيره على شغل أو غير حبيب
 له به بالسقي والترين على ان الثمرة لهما أو الأصل فيهما قبل الاجماع خبر الأصحابين أنه صلى الله عليه وسلم

عالم أعل خب بر وفي رواية دفع النبي ود خبير غلقها وأرضها بشمار ما يخرج منها من غر أوزر وح والخبز
 داعس إليها لأن مالك الأقبيل قد لا يحسن قعودها وأولا ينظر عه ومن يحسن وينظر غ قد لا يحسن
 فخصنا ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولولا كثرة المالك لزمه الاستعمال وقد لا يحصل له نهي من
 الثمار وبنهاون العامل قد تمت الحياجة إلى غي زها وأزكتم خمسة عقدان وهو وقد لا يحصل له الثمار
 والعمل والصيغة ثم نزع في شرط الركن الأول فقال (فصع من جائز التصرف) لنفسه لأنهم ساءلوه على
 المال كالتراض (تنبه) لو قال إنما تصع لكان أولى بقيد الحاضر (ولمجي ويحنون) ومثله (بالولابة)
 عليهم عند الحاجة لا حياجة إلى ذلك (تنبه) لو عبر بالخبز وعليه لكان أنصر وأحصر الشيء وقدرته
 وهذا الشرط يعتبر أيضا في العامل وفيه معنى الذي ينظر الوقت وكذا في العامل في سائر بيت المال ولا يعرف
 مالكه كذا برأين العائيب كذا في الزكشي قال ومستحق كلام لما ورد في أنه ليس لعامل الفراض
 المداقة فان عمله في حق المالك لا في حق نفسه بخلاف المساق ثم نزع في الركن الثاني وهو مورد العمل
 فقال (وموردها) أماله أي ما زاد صيغة عقد لسا فاعليه (الفضل) للثمن السابق ولو ذكر كورا كما ذهبت
 إلى إطلاق المذهب وصرح به الخفاف ويشترط فيه أن يكون غر وسدعا من ميثا (د) مثله (العنب)
 لأنه في معنى الفضل بجمع وجوب الزكاة وقافي التصرف (تنبه) فيقال يظل الكرم بطل العنب لو ورد
 النبي من نفسه مثله قال صلى الله عليه وسلم لا تسعوا العنب كرم بالغ الكرم الرجل المسلم ولو لم يسل ليل
 متى كرم من الكرم بفتح الزا لأن الثمر للثمن منه فعمل عليه فكمه أن يعمي به وسجل المؤمن أخو بها
 بشدق من الكرم بفعل رجل كرم باسمه كان الزا وقد هانت كرمه وغرمان الفضل ولا علب أفضل الثمار
 وشعرهما أفضل الشجر بالانفاق وشغلوا في أمهما أفضل ولزاج الفحل أفضل لو رد أكرموا
 عما كنتم الفضل المعاهدات في الحمل وأنها شغلقت من طينة آدم والفضل مقدم على العنب في جميع القرآن
 ومروى كذا في النظر أن الثمر خير من الزبيب وشبهه صلى الله عليه وسلم الفحل بالزبيب وثم الثمر برأسها
 وإذا نفع مائت وبتلف بأجزاءها وعلى الشجرة العليسة للذكر في القرآن فكانت أفضل وليس في
 الشجر خير فيه ذكر وان في محتاج الاتي فيه إلى ذلك كروا وشبهه صلى الله عليه وسلم عن الدجال بعبدة
 له عنب لأنهم أصل الثمرة وهي أم الخبثات (وجوزها التفسير في سائر الأصناف المثمرة) كالنخيل والفاص
 للخدمة ولتأمر المصنف في فصيح التنبه والجود للمع لأنهم خصه بقدره وأولاه لا ذكر في ثمرها
 فأشبهت شجر المثمرة ولأنها شجرة ومن غيرها وبخلاف الفضل والعنب وعلى المنع لو كانت هذه الأصناف
 الفضل أو العنب فسا في عالمه معه تبعاء وإن كانت كثيرة كالجوز ومثني كلام الروضة فوات فبفسدها
 لما ورد في بطلها كالتجوز للزراعة تبعاء المداقة (تنبه) الحذر والتصنيف بالأصناف وهي ما لم يأن
 عما أسلفه كالمطبخ ونسب السكر والمثمر من غيرها كالثقوب الإكر وما لا يشهد غره كالمصنوع فلا
 تجوز المساقاة عليه على النوازل وعلى الجدي لا تجوز على الفضل على الأصح في الروضة وإن قال في أهميات
 الغنوى على الجواز فإن قيل فذقتهم خير الشجر هو الذي لا ساق له وقد قال تعالى وأبنتا عليه شجر من
 يقطن أجيب بأنما كانت شجرة على خلاف المعاد في القرع معزولة سدا ونسب صلى الله عليه وسلم على سائر
 الأنبياء وسلم كما كانت قاذية ولا تصح ما لم يشرع لبنا حتى قوى (ولا تصح المثمرة وهي على
 العامل في الأرض) أي المعاملة عليها كخبر به في المروء لو عبر به لكان أولى لأن العمل من وطبيعة
 العامل فلا يفسر العنبه (بعض ما يخرج منها) كصن (والبذر من العامل ولا) قمع (الزراعة)
 وهي هذه المعاملة أي المثمرة (د) لكن (البذر) فيها يكون (من المالك) فهو عن الأولى في
 العبد من وعن الثانية في مسلم والمعنى في المنع فيها أن يحصل منفعة الأرض بمكة بالأجرة فلم يجز العمل
 عليها ببعض ما يخرج منها كالواشي بخلاف الشجر لأنه لا يمكن عقد الأجرة عليه فجزت المساقاة له لاجبة

نصح من جائز التصرف
 ونسبي ويحنون بالولابة
 وموردها الفضل والعنب
 وجوزها التفسير في سائر
 الأصناف المثمرة ولا تصح
 المثمرة وهي على الأرض
 ببعض ما يخرج منها
 والبذر من العامل ولا
 المزراعة وهي هذه المعاملة
 والبذر من المالك

مثل (عده) عمل (دواب) عمل مايتحق به من (الآلة) كاليتقن كانت له سواء حصل من الزرع نجي
 أم لا إذا من قنابر في افراض وذلك لأنه لم يرض بمالان منفعته إلا حصل له بعض الزرع فإذا لم يحصل
 له والتصرف كل المنفعة إلى المالك استحق الاجرة فان قيل لمقول عن المتولى في تسليمه من الانسكة
 القامدة فيها إذا أضاف الزرع بأية أنه لا شيء للعامل لأنه يحصل للمالك ثم وصرت بالمسئف فيكون
 الحكم كما كذا أن يسبب بان العامل هنا أشبهه في القراض من التركة على أن الرافعي قال في كلام
 المتولى لا يخفى عدوله عن القياس الظاهر ولو كان البذر منهما فالتقن لهما ولكل على الاستحسان تصرف
 من منافع على حصة صاحبه ثم شرع في حيلة تقصدا لاجرة وتجعل الفسحة مشتركة بين المالك والعامل
 في الصورة السابقة فقال (وطريق جعل التقن لهما) في صورة تقراء الأرض بالزراعة (ولا أجرة) لأحدهما
 على الآخر يحصل بهورين أحدهما (أن يستأجر) أي المالك العامل (بشئ البذر) شأنها
 (البزوع له النصف الآخر) في الأرض وبغيره نصف الأرض شأنها من هنا يوجب جواز انشااع
 المذمة فالمساواة بالآخر بخلاف ما إذا لم يرض عنها واستأجره لزراعة نصف البذر فزرع بغيره فإنه يلزمه
 أجرة نصف الأرض والآخر بن الثاني ما أشار إليه بقوله (أو يستأجر) أي العامل (بشئ البذر) شأنها
 (وأما منفعة الأرض) كذلك (البزوع) (النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر) بقدر
 العمل ويجوز كسرها على معنى المتأخر (من الأرض) فيكون شرط يمكن في الزرع على المالك فلو لا أجرة
 لأحدهما على الآخر لكان العامل يشترط من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعته
 بقدر نصيبه من الزرع فان قيل ما الفرق بين الطريقين أسبب بأنه في الأولى يحصل الاجرة للمتولى الثانية
 يستأجر منفعته الأولى فيمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وبأنه أخذ الاجرة في الثانية
 لا يمكن وبغيره فان أضل أنه لو فسدت مئة الأرض في المدة زمة فمئة تصنفها على الأولى دون الثانية لأن
 العار به مضمونه (بذنبه) فذنبهم عبارة الحصر في المدة فمئة تصنفها على الأولى دون الثانية لأن
 المالك العامل نصف البذر وبغيره نصف الأرض نصف عمله ونصف منافع دوابه وآلاته ومنه أن
 بغيره نصف الأرض والبذر منهما يتم عمل العامل فالتقن بينهما ولا ترجيح لأن كلامهما متعلقان
 البذر في هذا الميسر كالمسالك وطريق جعل التقن لهما في الضاربة ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف
 الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر وبغيره العمل والتلفع ولا بدنى
 هذه الأجزاء من رعاية الرزق وبغيره المدة وبغيره من شرط الاجارة ثم شرع في الركن الثالث وهو
 التماسه ترجحا له بأصل فقال

(فصل) فيما يشترط في عقد المساقاة (بشرط) فيه (تخصيص الثمر بها) أي المالك أو العامل
 ولا يجوز شرط يهضم لغيرهما (واشتركا كما قاله) فلا يجوز شرط كل الثمرة لأحدهما (والعلم) أي
 علمهما (بالتعيين بالجزئية) وإن كل بكرة من أنفسه (كالتراض) في جميع ما سبق وما سبق
 الصحة فيما إذا قال يتناولون إذا قال على أن ثلث النصف وقول النصف بالجزئية قد فهم القصد هنا
 وليس مراد أولوه إذا على نوع بالنصف وأخرى بالثلث مع العقدان عرفا فلو كل من التوعين والا فلا
 فيه من القرورات المشرط فيه الأقل قد يكون أكثر وإن ساقا على النصف من كل منهما مع وإن جهلا
 قدرهما أو خرج بالترجيح بدو الكثران والبقية فلا يكون مشتركا بينهما بل يخص به المالك كيجزم به
 في الطائفة له ماوردى وبغيره قال ولو شرط جده بينهما على حسب ما شرطه في الثمر فوجه أن في الحماوى
 له والقاهر منهما الصفة كجاءة الزرع كمنى من الصبرى ولو شرط للعامل على فعله ولا يصح كون العوض
 غير المرفق ساقا بدوهم أو غيرهما تمتع مساقاة ولا ياراقا إذا فصل الاعمال وكانت معلومة ولو ساقا
 على نوع بالنصف على أن يسببه على آخر بالثلث ضد الأول لا بشرط القامد وثالثا فان عقده جاهلا

عنه ودوابه وآلاته وطريق
 جعل الفسخ له ما ولا أجرة
 أن يستأجره بنصف البذر
 البزوع له النصف الآخر
 وبغيره نصف الأرض أو
 يستأجره نصف البذر
 ونصف منفعة الأرض
 البزوع النصف الآخر
 النصف الآخر من الأرض
 (فصل) فيما يشترط
 تخصيص الثمر بهما
 واشتركا كما قاله والعلم
 بالتعيين بالجزئية
 كالتراض

فساد الأول فكذلك لا يصح **(تبيينه)** لا قلب في كلام المستفاد كما قال بعض الشراح من أن قوله
 أن يقول بشرط تخصيصه وما بالشرط لأن المستفاد من شرط الاستعمال العرف من دخول الباء على الغرض
 ما يعبر عنه في باب الفرض حيث قال فيه بشرط قصد أمهية بالمرجع على الاستعمال العرفي من دخول
 الباء على الغرض وقد تبين على الاستعمالين بعض الحقيقة فقال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 يا أيها الذين آمنوا ولو في شخص العبادات كان استعماله في (والأول مرة) كما قاله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 عن العرف في قوله تعالى ولو في شخص العبادات كان استعماله في (والأول مرة) كما قاله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 بدلالة (لا) إذ جعل في عرض العامل من التمرة للوجود لبقاء مسمى العمل أمما به - مدخل يجوز قطعا
 وكذا لو ساء على النقل المأثور على ما يصدق من غير العلم بشرط في الشجر المسمى عليه أن يكون مفردا
 كالمس (و) على هذا (لو ساء على ودي) وهو بواحدة موصولة بالمتكسرة ومثناة تخنية مشددة أو النقل
 (لغيره) يكون الشجر لهما لم يجر (أكثر) والمساواة على أصل ثابت وهي رخصة فلا تنه عن ورودها
 ولأن العرف ليس من أمم أعمال المساواة فيضم شجرة التجارة إلى أصل القراض **(تبيينه)** ليس الشجر يقيد
 بالقول وإنما وصف التمر ليعبر بواحدة من في العرفين في أجر قال في الحاشية أن قوله في التمر في قوله
 والأدلة لا يصح له أجر في الأرض أيضا من كونه في الأرض ولو كان المراد من الأرض في قوله فلا أجر له ولم يجر
 أجر في الأرض (ولو كان) الردي (مروما) وسواء في كل (وشرط) أن يكون في الأرض في قوله فلا أجر له ولم يجر
 هذا المساواة (مدة) (ردي) (مروما) (سنتين) (ص) العذر ولا يضر كون أكثر من التمر
 فيها كقولنا ما يخص سبب التمرة بعلب وجودها في المسألة خاصة فإن الحق أنه لم يجر في سبب العامل
 شيئا كقولنا ما على الفضل التمرة لم يجر (والأول مرة) أي من قدر مدخله في أرضها (فلا) يصح مطالعها من
 الأرض كما ساءت على غير الأرض فأن وقع ذلك على العامل لم يجر في أجره من أنه لم يجر في أرضها
 والأماحق ويرجع في المدخل المذكور لأهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه كلام النووي
 (وقيل إن تعارض الاحتمال) في الأتمار وعدمه وأيسر أمدها أظهر (ص) الفقه لأن التمر منجوز
 كالفرض من الرجح مرجح المحصول فإن التمر استحق والأدلة في وجوب الأول بان هذا مقتضى
 موضوع غير موجود ولا العادة وجوده فالبالغ في الجواز جديا وأما في قوله لا أجر له لم يجر لأنه على
 ما إذا (وله مساواة) كقوله الشجر إذا استعمل الشريك بالعمل لهما (وشرط) المالك (له) أي
 الشريك (زيادة على حصة) كأن يكون الشجر بينهما فحينئذ يشرط في التمر ليكون المالك
 عرض عليه بالشرط له مقدار حصته أو دونه لم يصح إلا ما عرض له من ذلك بالملك بل شرط عليه في مسئلة
 ما دون حصته أن يترك بعض ثمره أي إذا كان عمل لم يستحق أجره لأنه لم يشرط في شيء وإن شرط له كل التمرة
 فسد العقد لكن يستحق الأجر لأنه عمل طاعة وقصد لقرائي كلامه فلهذا عباد الله يعلمون الفصل والسادس
 التمييز في وجه كالمس في الفرض أما الدائم يستقل الشريك بأصل بالشرط معاونة في العمل فإن العقد
 يفسد كالمس في وجه كالمس في الفرض أما الدائم يستقل الشريك بأصل بالشرط معاونة في العمل فإن العقد
 لمع ما دون ذلك في خلاف الاستحواذ وأما قوله في التمرة أجره لم يجر في الأرض لأنه لم يجر في أرضها واستحق
 الشريك مسئلة الكتاب بأن عمل الأجير يجب كونه في خاص حصة المستأجر قال والملاص من هذا أن يقال
 صورة المسئلة إذا قال ساءت على نفسي حتى لا يكون العمل العقود عليه واقعا في المشتري وهو ذاته
 أو المالك المستقل فيما لم يجره كالمس في الفرض لكن كلام غيره ما يقتضي عدم الفرق وهو ظاهر كلام
 الكتاب اه - والذي ينبغي أن يقال إن قال ساءت على كل الشجر لم يصح أو قال ساءت على كل الشجر
 أو أطلق صرح والظاهر أن قال ساءت على كل الشجر لم يصح أو قال ساءت على كل الشجر لم يصح أو قال ساءت على كل الشجر لم يصح
 لا تنزل ساءت الشجر مكان قال ساءت على كل الشجر لم يصح أو قال ساءت على كل الشجر لم يصح أو قال ساءت على كل الشجر لم يصح

والأول مرة المساواة في
 طهور التمر لكن قبل بدو
 الملاح ولولا آتاه على ودي
 ليعبر به ويكون الشجر
 لهما ليعبر به ولو كان مروما
 وشرط له جزأ من التمر على
 العمل فإن قدر له مدة يجر
 بها غالبا مع والأدلة لا
 ان تعارض الاحتمال
 صرح له مساواة شريكه في
 الشجر إذا شرط له زيادة
 على حصته

معرفة بمصلحة كل منهما (و بشرط) ان لا يشترط المالك في عقد هذا (على العامل ما ليس
 من جنس أعمالها) التي حوت عادة العمل بها كطبخ مرقان شرط لم يصح العقد لأنه احتيج ان يعرض
 بجهول واشترطه صنف عقد (تنبيه) * كل الاولى ان يقدم للسفح على هذه المسئلة بيان أعمال
 المسافة يعرف ان شرطه غير ما هو مكتوب على ذلك في كتاب الفراض حيث قال في مرقاة المفاتيح
 كذا ثم قال ولو قال شرطه ان يشترط ان لا يشترطه أيضا ان لا يشترط على المالك في العقد ما على العامل
 كذا فالأمر متعلق به فلو شرط على المالك ان العقد يسطر وهو كذلك وبه مرجح في الجواب. وأنى
 التنبيه على ذلك ثم شرع في الركن الرابع وهو العمل فقال (و بشرط) (ان يفرد) العامل (بالمال)
 فلو شرط على المالك معه قصد بخلافه فلو شرط على تلام المالك معه لا شرط بدو لا مشاكلة في نفسه فانه
 يصح على المذهب المتأخر ولا بد من معرفته بالرقابة أو الوصف ونفقه على المالك بحكم المالك وان
 شرط في القرة بغير تقدير جزء معلوم لم يصح لأن ما يفي يكون مجزوا أو شرط على العامل وفرد
 صح لأن العمل عليه لا يبعد أن تكون مؤنة من يعمل معه وهو كاستيفاء من يعمل معه ولو لم يقدّر صح
 أيضا والعرف كاف لأنه يشتمل على في العادة وان شرط العامل على التلام في سائر أجزائه أو استيفاء
 معلوم به يجوز من الغير أو من ظهرها من مال المالك لم يصح العقد أما في الأولى فظاهر وأما في الثانية
 فلأن قصد المسافة أن تكون الأعمال ومنها على العامل أما المذهب الآخر من مال العامل قائم الأصح
 (و) بشرط أيضا أن يفرد (باليد في الحديثة) ليتمكن من العمل حتى يشاغل شرط كونها في يد المالك
 أو يسدها لم يصح (قاعدة) * الحديثة أرض ذات شجر قاله الألب وقال أبو عبيدة هي الحاشيا أي
 البستان وقال الغزالي إنما يقال حديثة لستة علبه حاشا (و) بشرط (معرفة العمل) جاز لا نقصان
 كما يشعر به قوله (بغير المدة كسنة أو أكثر) الحديثة تبقى قيم العين غالب الاستقلال فلا تصح معاينة
 ولا مؤبد لها بعد لازم فاشتمت المجازة (تنبيه) * فذهبهم كلامه أنهم لا يجوز على أقل من سنة
 وأبى مراد بل أقل منها ما بالغ فيه الثر وبشتمني من العمل وانما ذكر الاستلام ليعمل وقائق وهم أزيد
 عليهم الخلاف فافاداه أكثر من سنة صح وان لم يمين حسنة كل مستعان فأول بين السنين لم يضر وقوع في
 الوضعية لم يصح وهو بخلاف وان شرط فخر سنة معينة من السنين والاختيار بحيث تشر كل سنتهم يصح
 العقد وان ساقه عشر سنين مثلا تكون الثمر فيهن ما لم تنويع التي العاشرة صح وتكون السنين جارية
 الأشهر من السنة الواحدة وقاربت ما قبلها لانه شرط له قياسهم من جميع الثمرة بخلاف في تلك فان
 التوقيت العاشرة لا تليق للعامل في الثمرة لانه لم يلمع في حق (تنبيه) * السنة المطلقة في التأجيل
 غير بيضاء فان شرط أربعة أربعة أو غيرها والأفلا وان انقضت السنة وعلى التنبيل طلع أو بلغ
 فالعامل حصته وعلى المالك التمسك بالحدود وان قال صاحب المرسدين التمسك عليه الان
 الثمرة مشتركة بينهما ولا يلزم للعامل أجر ولا تنبيه حصته على التمسك في حين الادراك لانه يستحقها
 ثمة مدركة بحكم المودون أدرك التمر قبل انقضائه لزم العامل أن يعمل البقية بلا أجر ثم ان بعدت
 الجر الامداد للدة فلا تليق للعامل (ولا يجوز ان توقيت) لسنة المسافة (بفردك الثمرة في الأصح) لجهلته
 بالانقضاء تارة والثاني بخلافه الثاني ان المقصود والمراد بالادراك كما قال السبي الجداد ثم شرع
 في الركن الخامس وهو الصيغة فقال (وصيحتها) أي المسافة (حاشيتك على هذا النقل) أو اعقب
 (بكذا) من غيره كصفا لانه موضوع لها (أو له المالك لتسليمه) أو قبل في قبض أو لم ينجلي بكذا
 لادامته ما وهذه الثلاثة يحتمل أن تكون كتابية وأن تكون صريحة فانه في الروضة كاصها ومقتضى
 كلام الامام والماوردي والثاني وغيرهم الاول وقال ابن الرقة الاشبه الثاني وهو ظاهر كلام ابن
 القري وغيره وهو الظاهر (تنبيه) * أنهم قوله بكذا أنه لا بد من ذكر العوض فلا رمت منه لم يصح

وبشرط أن لا يشترط
 على العامل ما ليس من
 جنس أعمالها وأن يفرد
 بالعمل وباليدين الحديثة
 ومعرفة العمل بغير المادة
 كسنة أو أكثر ولا يجوز
 التوقيت بأدراك الثمر في
 الأصح وصيحتها انقضت
 على هذا النقل بكذا أو سلمته
 البك لتسليمه

وفي استحقاقه الاخر وجهان اوجه اولهما عدم الاستحقاق ولو سلمنا بطلان الاجرة لم يصح على الاصح في
 الروضة كلامه اذ لو كان للثمة الاجر نصريح في عقد آخر فان لم يكن قد فسخه ولم يجره نقد فيه كما سأل ولا
 في الاجارة فائدة قال الاسوي ونصيح عدم الاقتصاد مشكل بخلاف التواعد فان المصريح في بابها افلح
 ان يكون كتابته في غيره لكونه مطلقا في موضوعه كقول الزوجت أنت علي كتمانها أحيانا بالمالان فلا
 تناقض ويصح التاكيد بخلاف قوله لانه لم يطل في الكتابة في العتق لانه لم يجد تقيدا في موضوعه ومثلهما
 من ذلك انه ولما كان الاشكال قويا فالتبعية لشخصه كقولان وبيع الأمانة بغير وطء كان استناده
 نصف القيمة الموجودة أو كلها بعد هذا المصالح وكذلك بطله بشرط التنازع ولم يكن التبع شتاه كان شرط
 له ثم رتبته فمعه ولو قال بطله بالذمة مثلا يكون اجرة لان بطله سبق لثمة المساقاة (ويشترط فيها
 (القبول) لثمة من المطلق فزودها كالأجارة وغيره أو فسخ بأشارة الأجرس المفهومة ككتابته (دون
 فسخ الاعمال) فيها لا يشترط التعرض له في المفسد (ويجوز للمالك في كل ناحية على العرف
 العاقل) ثم في العمل اذا مرجع فله في العرف حد الفاء فانه ان جهلا أو واحدعه أو لم يكن عرف
 وجب التبع (تبيينه) قضية كلامه ان المال المد كونه يجري وان بعد فسخ المساقاة وهو
 كذلك وبه صرح ابن تومس وان كان كلام الروضة قد يفهم أنه لا يجري الا في القناه (و) يجب (علي
 المالك) عند الامتثال (ما) أي على (عنايت) المصالح التمر واستمراده مما ينكر كل سنة) أي المالك
 ولا ينفذه به فاما المالك (كفي) ان لم يشرب به روقه وبطل في السقي فوله من اصلاح طرق الماء
 وضع رأس السابقة وسدعا عند السقي بالشرط السقي في المالك قبل يوزن حصه في البو بطل
 لان المساقاة تعود على النخل البطل وهو الذي يشرب به روقه والماء وان ماله العاقل الا شرط على
 المالك بمثل المدة وأما ما يشرب به روقه فحق المالك في جبه ثلثه أو جبه أحداهن مقبعا على العامل
 والثالث على المالك ولثلاث أي وهو المالك «وزان ثلثه على المالك» أي المالك فان أطلق مع
 ويكون على العدل (وتبيينه) بقر (نهر) أي يجري الماء من التين ونحوه (واصلاح الاجابة) التي
 يثبت فيها الماء وهي المخرجه من النهر يجمع مع الماء لشربه غيبوت بالاجابة التي نفسل فيها
 (وتبيينه) للنخل وهو وضع نخل من طلع النخل كور في طلع النبات وقد يستغنى بعض التبعيل من الوضع
 المالك كور لكرمه ان يفتح المالك كور فعمل المالك كور (وتبيينه) أي ازالة (عشيش) مفر
 كماله الرضا ولو سجد بالكل لكان أول لان الكل يقع على الاضطر واليابس والحشيش لا يملك
 الا على اليابس على التفسير (د) تبعية (فبيان مضمرة) بالتبعية وقطع الجريد وصرفه عن وجوه الماء
 لندمها التمس ويتبرع فاعلمها عند الاضطرار وتقلب الارض بالساحي ونحو ذلك مما هو مذكور في
 المأزلات لاختلاف العرف ذلك (تبيينه) انما تبعد كلامه بعمل النخل في طلع الذي يقع به
 والوصرة التي يجعل فيها العنقيد جليلا من الطيور والزناير والمخل والمول بكسر ميمهما والذور
 وآلته من الحشرات وسبعها فان ذلك على المالك لانه عين وانما يكلف العامل العمل وانما اعتبر التكرار
 لان ما لا ينكره حتى أنه بعد فروع المساقاة وتكاليف العمل اجازته (د) عليه ان يثبت (نعرش) أي
 اصلاح العريش التي (حرقه عانة) تلك البلد التي يفرح الكروم فيها على العريش وهو ان يثبت
 أعوادا ويثاقها ويرفع الشب عليها قال للقول وتبيل الاصاب مما يكون على التبع (وكذا) عليه
 (حقنا النخل) على الشجر من السراق ومن الطيور والزناير يجعل كل عقود في وعاءه يملك كقصوره
 وعن المنش يجعل حشيش أو نحو فوهة عند الحاجة (د) عليه (جذابة) أي فاهة وحقله في الجرب
 من السراق ونحوهم (وتبعية في الاصح) لانهم من مصالحه والخلاف لا يرجح للمساكن الثلاث لكونه
 الروضة عبر في التبعة والثالثة بالصحيح والاشياء ليس عليه لان احاطة خارج عن أعمال المساقاة وكذا

ويشترط القول دون
 تصدق بل الاعمال يعمل
 الثاني في كل تبعية على
 العرف العاقل وعلى
 العامل ما يحتاج اليه اصلاح
 التمر واستمراده مما ينكر
 كل سنة كفي وثقة بغير
 واصلاح الاجابة التي
 يثبت فيها الماء ونحوه
 حشيش وقشيش مفر
 ونحوه من حشيشه عانة وكذا
 سدا التمر وجداءه وقشيشه
 في الاصح

ليرجع ربيع في التركة منه ومنى نفوذ الاقتراض فيه قبل خروج التركة وهو يندرج صلاحه المبيع
 للمالك لا لغيره في التركة ولا يتبع التركة بشرط التمتع وتمسك وقائه بالتمسك ببيع
 المبيع مع البيع وقوله الرخصة ها وان اشترى المالك تصيب العامل بغير شرط القفل لان
 صاحب الشئ ان يشترى التركة قبل هذا الصلاح بغير شرط التمتع من غير بل قال الزركشي ما وقع في أصل
 الرخصة سابق فيكون ذلك قبل خروج التركة القمع وله مال آخر ما عمل به (تبيينه) وبتأخر
 اذا كان امتناذا كثر العمل على ما مضى من العمل كذا له صاحب المبيع الجاني وظاهر كلام المصنف
 ان يكره وان كانت المساقاة ولوده على المبيع والتي جزم به صاحب المبيع الجاني والتشافي للمتعين
 الرزوة على الدين التمكن المالك من التمتع وهذا ظاهر الظاهر وقوله استقرض واكثرى عنه يقوم
 التمسك له ان يباقي عنه وهو كذلك (فان لم يقدر) أي المالك (على) مراجعة (الحاكم) ما لم يكن
 عرفه سادة المدوي أو ساعدا وتبعه الى ما التمسك (وليسمى على) العمل بنسبه أو (الامتياز) ان أراد
 الرجوع بماله أو به فعه لان الامتياز حال المدعي كاشفكم ويسرع في الاشهاد بأرادة الرجوع فان
 لم يشره كذا فلا رجوع له وان لم يكن الامتياز فلا رجوع له أيضا لأنه موقوف على (تبيينه) و
 يأتي وأما غير ذلك من المالك والمعامل فذكرنا في المسدود منه استحقاقان بالامام ورجع المبيع
 منه ما قول المالك ولم يصرح الشئان بالنسبة وكلاهما في هر بالمحال يقتضي تعدد باقي العامل فانها
 راجعة قبل لفول بالمالك ولا بد ان المالك لم يستد في اثنين من جهه فالحاكم يكون ها كذلك (ولو بان)
 العامل السابق في ذمة قبل علم العمل (وتختلف في كذا الوارث) انه لو كان يستأجر عليه لانه حتى
 وجب على ماله في ذمة من تركه كعبه وفي معنى التركة ان يبيع من التركة فانه القام في ذمة (وله ان يبيع)
 العمل بنسبه أو بماله ان اخذوا ويسحق المشروط ولا يجب عليه الوارث من هو التركة كعبه من المليون
 وعلى المالك تمكينه ان كان عارضا بمثل المساقاة فمستأذلا مستأجر ايا كمن التركة فان لم يخرجه تركه
 بفرضه عليه لان ذمة شريعت جارية على اياها اذا كانت المساقاة على من العامل فانها تنطسخ بالوف
 كالايجر المبيع ولا تنطسخ بموت المالك في أثناء اذمة بل يتم العمل ولا يندرج فيه ولو اقا البان الاول
 البان الثاني ثم مان الاول في أثناء اذمة وكان الوقت موقوف في ذمة في ذمة كماله الزركشي انه
 لا يكون عاملا لنسبه قالو بالغيره في ذمة مائة تنطسخ بموت العائد أي المالك واستثنى من ذلك الوارث أي
 لما ساق الوارث من ربحه ثم مات الوارث فان المساقاة تنطسخ للمار (ولو ثبتت بانه عامل) لم ابق اياه أو بينة
 أو بين مردود (ضم البعير) أي ان يتم العمل ولا تزال به لان العمل حتى عليه وتكون استيفاء منه
 به في الطريقين فحين سلكه جعابين المدين وأخر ما اشرف عليه ثم لم يثبت الحيلة ولكن لو تابع المالك
 في فاته بضم البعير وأخره فثبت على المالك (فان لم يفته فانه) أي المشرع أقرت به بالكلية
 و (استقرض) عليه (من مال العامل) من يتم العمل ليعود واستيفاء العمل لو لم يثبت عليه فهو القدر عليه
 العارفين نعم ان كانت المساقاة على عيه فظاهر كماله الاذمة لا يستأجر عنه بل يثبت للمالك الحيل
 (ولو خرج النمر) بعد العمل (مستحقا) لغير المالك كان لوصي نمر النمر المالك عليه أو خرج النمر
 مستحقا (فما لم يلى السابق آخره) (الكل) له لانه فوضعه عليه بموضي فاسد فيرجع بدلها هذا اذا
 عمل بأمره بالمحال فان علم الحال فلا شيء له وكذا اذا كان الخروج قبل العمل ولو اختلفا في مقدار المشروط
 للعامل ولأية لاحدهما أو لهما يثبتان ومقتضا عما اذا وقضى العقد كذا اقتراض ولاء على المالك
 آخره ان لم يفسد العقد بعد العمل وان لم يفسد النمر والا فلا آخره وان كان لاحدهما يثبت مقتضى له
 ونعم الاذمة في الذمة كماله الزركشي قال فان كان هناك نمر لم يفسد العامل (خاتمة) وبيع المالك
 نجر المساقاة قبل خروج النمر لا يصح لانه لعل ساقها فكلان المالك استثنى بعضها وأما بده فخير

فان لم يفسد على الحاكم
 عليه من ربح الاعيان
 أو له الرجوع ولو مات
 وشاء تركه انتم الوارث
 العمل منها وله ان يستمر
 العمل بنسبه أو بماله ولو
 ثبتت حيلته عامل ضم اليه
 مشرف فان لم يفسد فانه
 استقرض من مال العامل ولو
 خرج النمر مستحقا فله مال
 على السابق آخره كذا

فيكون التعامل مع المشتري كما كان مع البائع وليس البائع يبيع نصيبه من الثمرة وحدها بشرط التمتع
لأنه قد قلعه الشجرة وقول الغاصبي في ثقلويه لا شرط الملك على العامل أعمالاً لثمنه ذات ثمرات لا حجار
والعامل لم يعمل ببعض تلك الأعمال استحق من الثمرة بشروطها فإن عمل نصف مالونه استحق نصف
ما شرط له مبنى على أن العامل ليس يشرطك والراجح أنه شرطك فيستحق خمسة وان لم يعمل وبذلك اتفق
شئني والسلفي السالك في خمسة أن يساقى فيزعه ثم ان شرط له مثل نصيبه أو دونه فذلك ظاهر أو أكثر صح
العقد فيما يتعلق بدونه دون الزائد نظراً للمنفعة وانه الزائد أجره للمستل فلن كانت المسألة على
صحة وعامل غيره انقضت بتركه العمل لا بغير العقد وكانت الثمرة للمالك ولا حتى للعامل الأول ولا الثاني
وله الأجر ان جعل المال والأقلام ولو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها فهو يتبناها وفوائدها بينهما
ليصح العقد لأنه في الأولى يمكنه بيعها أو الهبة فلا حاجة إلى إيراد قصد عليها فيعزروا في الثانية الفوائد
لا تشمل ليعمل ولو أعطاه الله إبعادها من عنده بصفته ليعمل ضمن له الملك العلف وقول الروضة
بدل النصف أصيب إلى سبق فلم وضمن الآخر لأنه المالك له وهو القدر للثمرات له لحصوله بحكم بيع
فأسدولاً بغيره الثانية لأن الثمرة مقابلته بعوض فإن قال لنعلمها بصفها ففسل فأنه المثل للثمرات مضمون
على العلف لم يصب له بحكم الثمرة القدر دون النصف الآخر

(كتاب الأجزاء)

(كتاب الأجزاء)
شرطها ما سيجاء ومشتري

يكسر الله زلفي المشهور وسكر ابن سيدة منه الوصاحب المستعذب فقها وهي انقسام الأجزاء ثم اشهرت
في العقد وشرطها عقد على منفعة مقصودة معلومة فله البذل والإيابة بعوض معلوم نظرياً خفية العين
وغير مقصودة الثانية كاستيثار بئاع على كذا لا تمنع ويجعلها القراض والمعاملة على عمل مجهول وباقية
لماذا كمنفعة البضائع بأن العقد عليها الأيسر بإجارة كان قبل منفعة البضائع لم تشمل حتى يحتاج إلى إخراجها
فإن الزوج فانه لا تمنع وانما ذلك أن ينفع أصيب بأن قولهم على منفعة ليس فيه أنه ما لا تمنع فلهذا
أخرجت ببقية البذل وبعض بقية المتاع والوصية بها والشركة والاعارة ويجعلها المساقاة وإبداله على
عمل معلوم بعوض مجهول كبيع بالرزق ودلالة الكافر لئلا يلقى قاعة تحاربها ٧ ثم رد عليه بيع حق
الامر ونحوه والمعاملة على عمل معلوم بعوض معلوم والاصل فيها تشمل الإجماع قوله تعالى فأت أرضهم
لكم فلا تؤمن أجورهم ووجه الدلالة أن الأرضاء لا تعد تبرع لاوجب أجرة أو المأجور يجب أجرة العقد
فتمتنع وتجرأ على عين الله على أنه عليه وسلم احتجهم وأعلى الخيل أجرة وشبه البضاري التي على الله عليه
وسلم والباقى رضى الله عنه استأجر رجلاً من بني الدبل فقال له عبد الله بن الأرقمنا وغيره ما أتى الله
الله عليه وسلم ثمى عن المزارعة وأمر بالزراعة وشبه ابن ماجه والبيهقي أنه على الله عليه وسلم قال أعتاروا
الأجير أجره قبل أن يجف عرقه وروى ابن عباس أن رجلاً من بني النضير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
بعضواؤهم يمين دنوا والحاجة داعية إليهم الذي ليس لغير أحد منكم كوبرى مسكن وشأنهم فبذرت لذلك كالجوز
بيع الاعيان وأركانها أو يمتنع أن يوصية أو تسون ومنفعة وقد بدأ بشرط الركن الأول فقال (شرطها ما)
أى المأجور والمستأجر وأن لم يقدم إجماعاً كالدلالة الأخيرة عليها (كتاب ومشتري) فشرطها ما وتقدم
بيانه ثم تم اسلام المشتري شرط فيما إذا كان البيع عبداً مسلماً أو هو الأجنبي فخص من الكافر استئجار
لما لم يأتى قصة على رضى الله تعالى عنه إجارة ذمة أو كذا إجارة تدين على الأصحع المذكورة كائن صاحب
الشاقى رضى الله تعالى عنه لكن يؤمر بإزالة ملكه من المتاع على الأصح في شرح المفهومية بأن يؤجره
لإسلامه وعلم من قوله كبيع أن لا يكون وجراً وان جاز له إجارة نفسه (تنبيه) رد على طرود
السفيه فإنه يجوز له إجارة نفسه فيما ليس بصودق من حمله كالمري في طلب الخير لأنه لا يجوز أن يتطوع على
غيره فاعمل فاولى بعوض بخلاف المتصدق على ماله فغيره على ماله أو أسر السيد عبد نفسه فإنه

أردت (على الذمة كاستيفاء ذميمة موصوفة) حال مثلا (وإن لم يذمته) أي انقص عملا (شباطة أو
 له) أو غير ذلك ويقول لا حرقبت أو أكرمت وإنما جعل المصنف العقار من قسم الواردة على عين
 ينقص عليه لأنه لا يثبت في الذمة والقسم الثاني وتصور فيه الامران والسفن هل تعلق بالذم أو
 بمقابلته متروكوا ولا اقرب الحق بالذم الواب كما قاله الجلال البلخي **(تنبيه)** تقسيم الاجارة الى
 رد على العين أو وارو على الذمة لا ينافي أصحهم ان مورد الحاجة للثمن لا العين لان المراد بالعين ثم ما يابل
 ثمنه وهما ما لم العمل الذمة وهذا قد عرفت في كلامه ما قبل ذلك **(ولو قال)** خصص لاستجر (استأجرتك
 تعمل) في (كذا تليق به) في الاصح للاضافة الى الخطاب كقوله استأجرتك لهذا (وقيل)
 مارة (قد عرفت) انما الى المعنى لان المقصود حصول العمل من جهة الطالب فكأنه قال استصفت كذا عقلت
 فخصني به بعد ذلك بقوله ورد هذا بالهجرة قلنا لا نسو لا لفظا ظاهر فسمووه فقلنا لا لولا في كتاب الحج
 الاستيفاء عين الشخص للخص استأجرتك انما هي عن عين مبيع ولم يحكموا فيه بالملف (وبشرط في)
 ذمة (اجارة الذمة فسلح الاجرة في المجلس) فاعلم ان عقد بائنا السلم كرا من مال السلم لانها سلم في المانع
 لذات عقد بائنا الاجارة في الاصح نظرا الى المعنى فلا يجوز فيها تأخير الاجرة ولا الاستبدال عنها ولا
 ذواتها ولا تسليمها ولا ابراءها **(تنبيه)** لا يعلم من كلام معجوب كون الاجرة حاله وهو لا بد منه
 لا يلزم من القبض الخاول (واجارة العين لا يشترط في بعضها) (ذلك) أي تسليم الاجرة (فبها) في
 ليس معينة كانت الاجرة أو في الذمة كالعين في البيع ثم ان عين مسكن التسليم كالتعين والافوض
 كما كقوله في باب السلم من زيادة الروضة عن التفرقة (ويجوز في الاجرة (فبها) أي اجرة العين
 يسلم) للاجور (والأناجيل) فبها (ان كانت) كانت الاجرة في الذمة) بكانت ويجوز الاستبدال
 بالمال لهم أو اعيانهم أو ابراءهم فان كانت معينة لم يجز التأجيل لان الامان لا يؤجل (وان أعانت)
 الاجارة (أقبلت) فتكون حاله كالمعين في البيع المعلق (وان كانت معينة) أو معلقة كالمالك في الروضة
 أو في الذمة كإفالة التولي وان أهم كلام المصنف خلافه (لم يكن في الحال) بالهجرة ملكا كسراعي
 قوله كذا معنى جز من الزمان على السلامة بان المؤجر استمر ملكه من الاجرة على ما قبل ذلك أما
 حاله **(أرجعها)** أي استأجرها أو يفرقها كالمالك في البيع كقوله أي في كلامه آخر الباب ولو كره هذا كان أولى ولو
 في رواية الجدة بأن تسليم فكسرا في البيع كقوله التولي وأمر منه لانا المارودي في قوله لا يجب تسليم
 للأجرة ما لم يسلم العين المستأجرة الى المستأجر **(تنبيه)** كقوله المؤجر الاجرة له عند ذلك المستأجر
 بالهجرة المعقود عليها وتحدث في ملكه بليل جواز تصرفه في التفتيل ولو أجز انظر الوقتين
 بهما إذا اجرة لم يجز به دفع جميعها ليس الأول وانما يبلى بقدر ما مضى من الزمان فان دفع أكثر منه
 لا ينافي الاستدانة المتأخر ذلك الزمان بلان الثاني قاله الفاضل قال الزكشي وقيل أنه لو أجز الموقوف
 إن شاء أو تصرف في جميع الاجرة توفيق ظهور وكونه لغيره بموته اه وهو كقوله السبكي يجوز على ما إذا
 يسلم العين زما إذا تصرف فبصرف في جميع لانه ملكه في الحال أما صرفها في المعلوم فلا منع منه بحال ثم
 أي المأجور والمستد الزمان إذا كرا بشرطه قال (وبشرط كون الاجرة) التي في الذمة (مأجورة) جنباً وندرا
 يانه ثم سلم المستأجر وان كانت معينة كانت مستأجرها ان كانت على منفعة معينة فعلى المذهب أولى
 للسلم كالأجرة على رضى الله تعالى اشترط العلم بالحاجة الحجة بالرون كما جزم به في الرضعة ان لزوم يجوز
 الثاني رضى الله تعالى عنه لكن بوجه جعله بغيره فبغيره بالهجرة على اشترط العلم بالاجرة (فلا تصح)
 اسلمهم من قوله كقوله ان الاعيان لا يكون من الحاجة لاجب من أريد بنا مثلاً فسمووه لان العمل
 السبق فانه يجره بالهجرة نفسه قبل البيع بغيره من أن اجرة المأجور لهم معقودة بالشرط وأذنه في صرفها
 غيره بالهجرة أولى بوض بخلاف الفقد ومن عمل مثله ويرى

وعلى الذمة كاستيفاء ذميمة موصوفة
 موصوفة بأن لم يذمته
 الحاجة أو يسهل ولو قال
 استأجرتك لتعمل كذا
 فأجرة عين وقيل ذميمة
 وبشرط في اجارة الذمة
 تسليم الاجرة في المجلس
 واجارة العين لا يشترط ذلك
 فمما يجوز فيها التجيل
 والتأجيل ان كانت في
 الذمة وإذا أطلقت نصحت
 وان كانت معينة ملكت
 في الحال وبشرط كون
 الاجرة معلومة فسلح لانه
 بالهجرة

سكتها والوزن بها أما إذا لم يصرح بالترزين أو لم يكن الكلب معلما فلا يصح الاستيفاء جزيا وخرج
 بالكل المختار فلا يصح اجاؤه جزيا والكل بينهما كذلك كآلة بعض المناسخين وخرج بالدرهم
 والدناير إلى فقير زيارته حتى يثله من ذهب أو فضة ولو استأجر حجرة للاستئصال بطلها ولو أربا
 بها أو طارا فلا ينسب بصونه كالعندليب أو لونه كالمالوس صحلان للمنافع التي كورة مشهود بنومه
 وبصح الاستيفاء في الفهرات مع الفأر والشبكتة والفهد والباري السيد لأن دفعها بحسنة ثم شرع في
 الشرط الثاني فقال (و) بشرط في المنفعة أيضا (كون المؤجر قادرا على تسليمها) حسنا أو شرعا فيمكن
 للمستأجر منها والقدر على التسليم تشمل مائة الأمل وذلك للنفعة فيدخل المستأجر في إيجارها ما تاجر
 وكذا المنفعة أيضا إيجارها أقداره الأمل كافي فتاوى المصنف قال لأنه مستحق للنفعة وتناف في ذلك
 الشيخ تاج الدين الفزاري وجاء من علمه مصر فاقوا بالبلدان فإن المنفعة لم تكن المنفعة وأما إيجار
 الانتفاع بها كالمستجير والاولى كمال الزكوى الفصل بين أن ياذن له الأمام في الاعتجار أو يجري
 صرف علم كذا مصر فبصح والا فبصح وعلى اشتراط القدرة (فلا يصح استيفاء آبق ومغوب) لعدم
 ضمانه ولا يشترط على انتفاع المغبوب عقب العمد أو التسبب أو إغفار على انتفاع المغبوب عقب
 العمد أو من وقع الآبق في يده فبصح الاستيفاء منه (بطلبه) يؤخذ من اشتراط القدرة على تسليم
 المنفعة أنه لا يصح استيفاء العبد المنذور عنه أو المشرط عنه على الشئ وبصح في المجموع (و) لا
 يصح استيفاء (أعي) إجارة عين (الضمان) فبما يحتاج فاناروا أخسر لتعليم لما لو استأجر واحدا
 منها فلا يملك شي بده أو يسأل عنه بخلاف باب العمد بسلطانه يصح وخرج بإجارة الدين إيجار النعمة فبصح
 منها ما عدا الأتم تسليم وعلى المسلم البه تحصيل السلم فيه بأي طريق كان (و) لا يستيفاء غير الأقوى لتعليم
 المقر آبق بإجارة الدين ولو اتسعت المدة لم يملك قبل تعليمه لأن المنفعة مستحقة من عبته والعين لا تسلم
 الناجيل بخلافها في إيجار النعمة لأن السلم في المنافع كالمس ولا يستيفاء (أرض الزاوية ماء له دائم) أي
 مسفر (ولا يملكها المظن المعتاد) ولا يملكه ما عدا كالمس ودانق ولا يملكه ما عدا المظن المعتاد على
 التسليم وجرى إذا لم يكن كذلك هو والآبق والمغبوب لم يملكوا المسمى أنا أحقران بمرأسني
 أرضك منها أو أسوق المسألة اليها من موضع آخر حيث إجارة كماله لروا في أمارة أسجودا للسكنى فانه
 يصح وإن كانت تجعل لا يملكها كإجارة (و) يجوز استيفاء الزاوية (إن كان إماما دائما) من
 عين أو بمرأسني ولو من غيرها (وكذا) يجوز (أن كفاه المار المعتاد أو ملة ألوج المجتمعة) في نحو جبل
 (والغالب حصواها في الأصح) لأن الظاهر حصول الغالب والثاني لا يجوز لعدم الوقت بحصول
 ما ذكر ويجوز استيفاء أرضي مصر الزاوية به سدوم بالزيادة وكذا قبله على الأصح أن كانت نزي من
 الزاوية الغالبة تنه من عشر ذراع أو أكثر كما تنه في الكفاية عن أبي الطيب وابن الصباغ وإفادته
 كلام الشيخين وقال البيهقي ما يروى من خمسة عشر كلو فوق به علا وما يروى من ستة عشر وسبعة
 عشر غاب المصنف لروان كل الاحتمال متعارف قال السبعة عشر قليلا وإلى السبعة عشر كثيرا أهـ بل
 الغالب في زماننا حصول الزاوية السبعة عشر والتمانية عشر وبصح استيفاء الأرض للزراعة قبل
 اعتسار الماء عنها وإن سفلها من الزاوية لأن الماء من مصلحتها كالمس الجوز والوزن بالقتل فإن فصل
 يبقى عدم الصلابة الانتفاع عقب العدم شرطا والماء منه أحببيل الماء من مصلح الزرع ولكن
 صرفه يمكن في الحال بضع موضع بصب اليد فيمكن من الزرع مالا كاستيفاء لوم مشوية بانه يمكن
 فقام في زمن لآخر له هذا أن دوني ما حصل وقت الزرع أو القلاء مع وإن كانت الأرض على شاطئ
 والظلاله بغير فواتر لرفق الماء لم يصح استيفاءها لعدم القدرة على تسليمها وإن حفره ولم يتغير باركان
 الأصل والغالب السلامة وإن استأجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فيها شرعا فإن استبدد عنه بعرف معار

وكون المؤجر قادرا على
 تسليمها إن لم يصح استيفاء
 آبق ومغوب وأعي للنفعة
 وأرض الزاوية ماء لها
 دائم ولا يملكها المظن المعتاد
 ويجوز أن كان إماما دائما
 وكذلك كماله المظن المعتاد
 أو ماء الشاويج المجتمعة
 والغالب حصواها في الأصح

كأقاله الأذرى وقول القزى ان هذا منعت لان متعلقها مستحقة الزوج بعد التكاثر منوع فان الزوج
لم يستحق للمنافع وانما استحق ان يستغفر وهو متزوج وخرج بالمرء الا ان كان له سببها فان زوجها لم يغير
لأن زوجته الآن له الاطلاع بها ثم المكاتبه كالسيرة كآقاله الأذرى لانها لا تفسد عليها والعسفة
الموصى بتأخيرها أبدأ لا يغير لأن الزوج في بيعها كآقاله الزكسى وبغير الاستأجر المتكسفة فيغيره
استغفارها ولو لم يولد منها لم يملك منها بيعها لو كانت مستأجرة العين فلا يصح ان تؤجر نفسها فاعلم ان
قول فذهب إليه يجرى باستغفار المكاتب ليس وقد أفتى السيلى بتمتع لان الاطراف وقعت على أعينهم للعكم
فكسب به استأجرون بعد ذلك أنجب الله لامرأته حقيقين فعمل الحلي والعكم انكسفة فهاهنا غير أوقات
العكم لانه لا يستغرق الزمنة ولبايرتها بالزمنة من مال الزمت خلاف في فضاءات العقد يصح وان لم يأت
الزوج وبغيرها فانه مالو أفدائه يصح فهاهنا لان المتع كان حقه وبيع لمستأجره من الزوج من وعدها في
أوقات فرفضها خوف الحيل وانقطاع العين على الاصع في زيادة الزمنة فان قيل فبما منع الزمان من
وله الامة المرونة بغيرها فان المرثين منع الزوج من وعده الزوجة بغيرها فان المستأجر كآقاله الزوى بالي
وقته الامام من الاصحاب أنجب بان الزمان على متاع الامة وقد جرح على نفسه بالزمان ولا كذلك الزوج
(ويجوز تأجيل المنفعة) الى أجل معلوم (في امرأة الامة) لان الزمان قبل التأجيل كآقاله في شيء الى أجل
معلوم فان أطلق كان حاد وقوله (كآقاله منك الجبل) (كآقاله الى مكة) مثلا (أول شهر كذا) تبع فيه المرد
وظاهره انه تأجيل صحيح وهو المنصوص في البوي على لكن الاصع في الزمنة وقوله ما في السلم عن الاصحاب
انه لو قال أول شهر رمضان بمال لانه يقع على جميع النصف الأول من الشهرين والروضة بغيره شهر
كذلك ان كان أولى ويمكن ان يرد بالأول للمستأجر فيكون ماله بالتأجيل بالفترة (ولا يجوز) (ولا يصح) (إجازة
من منفعة مستغفلة) كآقاله في إجازة السنة المستغفلة أو سنة أو من الغد واستغفر بالعين عن إجازة الامة كآقاله
فان قيل يرد على المكاتب ما لو استأجره له ليعمل بالماله او وعده الا بالزمن ولا وأطلق فانه يصح وان كان
المالك يفتى تأخير العمل كآقاله في رضا الزوجة فيوقت لا يستغفر بالبدوة فيمالى وزاهاها أنجب بان
قوله لمنفعة مستغفلة يدل على ان ذلك وقع في وقت العقد ثم استغنى المشتري من قوله ولا يجوز الخ مستثنى
أشار الى الاولى بقوله (فلا بأس) (المالك) (السنة الثانية) لمستأجره الاولى قبل انقضائها (جاء في الاصع)
لا اتصال للمدعي مع اتحاد المستأجر كآقاله من السنة الثانية في عقد واحد فان قيل ان العقد الاول قد ينسخ فلا
يحقق الاتصال أنجب بان اشترط غلور فلا يقصد معروض الاطلاع ولو جاز الثاني لا يجوز كآقاله
أجرها بغيره وهو صحيح وان تكرر قبل انقضائها على الوفاة أجر تكلفتها فانقضت فقد أجر تكلفتها
سنة أخرى فان العقد الثاني لا يصح كآقاله في عقد الشهر (تنبيه) لو قال الممنوع استحق من مدة
السنة الاولى ان كان أولى لشهره موقوفين ذكرهما التتالي في قتال به احداهما الموصى له بالثمن مقدرة
يجوز لو ارث ان يوجر مدة ثانية قبل فراغ المدة الموصى بها الثانية المدة الثانية لا يجوز المستحقة لكن
يدار تصح اجازتها قبل فراغ المدة مدة مستغفلة وان استوزج الزمان والمستأجر الاول فله ان
ان يوجر السنة الاخرى من الثاني لانه لا يفسد الا ان لا تنقضي لامن الاول كآقاله به صاحب الاول
لانه الا ان شير مستحق للمنفعة خلاف لما أفتى به الفقهاء من تجميع حصة لا يجلو من الاول دون الثاني
ويجوز ان يجرى العين المستأجرة أن يوجرهما من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الاولى لا تخاف
للمستأجر خلافه لان المقرى وكذا الوأجر والورث ما جبره موته للمستأجر من نفسه هذا كما لا يحصل
فصل بين المستثنى والاقتراض التام فاعلم وان قيل كلامهم في المطلق والوقت لان شرط الوفاة ان لا يوجر
الوقت أكثر من سنة وأجره انما يطر منه في عقد من سنة في عقد آخر قبل مضي المدة فان العقد الثاني لا يصح
كآقاله به ابن الملاح وان بحث ابن الاستاذ في صحة وأجره المستأجر بغيره ثم تمثيل المؤجر

ويجوز تأجيل المنفعة في
إجازة الامة كآقاله في
الجل الى مكة أول شهر كذا
ولا يجوز إجازة من منفعة
مستغفلة ولو أسحر السنة
الثانية لمستأجره الاولى
فيل انقضائها جاز في
الاصع

والمتأخر الأول حيث أنما في جهة السير ولم تنفع الثالثة بخلافه بعض المتأخرين وهو ظاهر وعرف
 فظهر في السمع بأغلبية عاقبته بخلاف الجارية ولو أجزأه لكانت أولى. ومما يحسن الاشتغال به زيادة أن يتم شهر
 لا يباله أو يحكمه لموضع لأن ذلك من الانتفاع لم يعمد له بعض بخلاف البدو والديانة فيصير لتمام ماعد
 الأمان في الجارية برفقها في القبل أوضحه على العادة لأنهم جازوا بغيره العدل دائماً ثم أشار إلى المسئلة الثانية
 بزيادة قوله (ويجوز كراهه العقب في الأصح) المذكور من جمع عقباً باسم الدين وهي التوبة لأن كراهه
 منتهاه من سببه ويركب موضع (وهو) أي كراهه العقب (أن يجرى جرياً جديلاً) فلا (يتركها) (بغير كراهه)
 بعض المتأخرين (وهي كراهه) أو به أرغوا ذلك وللزجر البعض الآخر تناوباً مع عدم شرط البدانة
 بالزجر سواء أشرطه على المستأجر أم أمثلة أو لا ليركب أحدنا وسواه وردت الجارية على العين أم للخدمة
 أي بغير الاستعانة في سلا والتأخير الواقع من ضرورته لنفسه أم إذا شرط طاعت ربه المأزج أو لا فان افترقا
 بأما في الجارية العقب لتأخير حتى المكثى وعلق الاستدلال المستعمل (أو) بجزء (وسلب) سلباً (ليركب)
 هذا الألبان) معلومة (ودا ألبان) كذلك فصار (و) بين اليمينين في السورين أن لم يكن عادة فان كان هاتين
 عادة مستورتين من أوساها انبعت (ثم بقوله) أي المكثى والمكثى في الأولى ولما ذكره ياربي
 الثانية الركوب بالترامي على الوجهين أو العادة فان تنازعا في الابتداء أقرع ومقابل الاسم أو به
 أمهات في السورين لأن الجارية زماناً من طاعة والثاني أصح في السورة الثانية لعدم زمن الألبان ومنها
 دون الأولى والثالث أصح بهما أن كانت في الذمة ولا تصح أن كانت به واعلم أن أفضة قوله ألبان بعبارة
 الجميع جواز كون السرة الثلاثة أيام ما ستر وهذا لا يخالفه قول الزوجه وأما البس لأحدهما فطلب
 الركوب ثلاثاً والثاني ثلاثاً مستغنى عن المسبك وعلق أنه يجوز أن يشارطها عليه الآن يكون به ضرر
 على الهبة وكلام الزوجه يحول على أنه بعد استقرار الأمر على يوم ويحوى ليس له طلب ثلاث فالحال
 العرفي كلام الزوجه يحول على ما إذا كانت له انجوماً له فان انفذ على ذلك ولم يحصل ضرر أعتدى
 ولا فائدة سار كجائزه في الثانية في الألبان وبعبارة منهم في الأولى والآخران السور في المناوبة زمن السور
 دون العزل كما في التول حتى لو نزل أحدهما الاستراحة أو لعاب الثانية لم يعب من العزل لأن طس
 الزمان مخير مفرد ولعلها السوداء قطع العادة ولو استأجر انسان جارية لأخذهما جعل الاستغفار على
 التماسه وان كانت تمام ما وكفاها بما ولو استأجر جارية ليركبها بعض المتأخرين في مثل البيع فاما أو أطلق
 أو استأجره فلهما في وضع كذا في الجارية مشاعه كبيع المشاع وبعبارة من الزمان أو المسألة فإن
 تنازعا في البدانة أقرع بينهما بغير (تنبيه) وأضاف إلى ما استدلنا به من المستأجر السابقين
 مسائل الأولى ما في آخر المتن نفسه فبيح عن غيره جارية عن قبل وقت الحلي قاله بعض من لم يأن تأديته
 من بلد العدة إلا بالسير به وكل بحيث يتبأ للعروج بحبه الثانية أنه يصح استئجاره جارية مثلاً ليلدة آخره
 كان استأجره لثاني الاجتماع المسألة الثالثة أنه يصح استئجاره جارية بأمته يمكن نقلاً في زمن سبه
 لا يعقل بأجرة الأربع مائة من جهة استئجاره أرض للزواج فطلبه الماء قبل التمساره (أرغ) (هـ)
 استئجاره لأمه فله في الحال كسحب من غيره لأن الجارية موصوفة على جعل المنافع بخلاف المسألة
 على ما لا يخفى في تلك المسألة وبغيره هذا لأن تأخير العمل يحتل في كل مسألة ثم شرع في الشرط الثالث
 من جازبه بطلبه فقال

ويجوز كراهه العقب
 الأصح وهو أن يجرى جديلاً
 ويجوز ليركبها بعض
 المتأخرين أو وسلب ليركب
 داراً ألباناً أو ألباناً
 البعدين ثم يتسكن
 (معل) بشرط كون
 العدة معلومة

(هـ) بشرط (هـ) في الجارية بأمته فبطل منافع كذا (كون الثانية) في كل منهما (معلومة)
 صوابه فقد رواه ولم يعل وكون المنفعة معلومة كمال السابقة وكون المأزج راجعاً إلى تسليم الكثرة أبحاث
 هذا الشرط فلا يصح بيعها لغيره بعبده ولا لغيره القاتل ولا لغيره مد فغير مدونة واستثنى من ذلك دخول
 الحام فإنه جائز بلا جاع كل حكمة في الجوع في باب بيع الدور مع اشتراط حال البائعين في المكث

واسمعه الى الله والاصح ان الذي يأخذ هذه الحياض أجرة الخدم وما يسكب به الماء والأثر وحده
 الذباب أما الماء فتغير مضطرب على الفاضل والجاني أجبر مستتركة لا يمتنع على المذهب وقيل ان الذي
 يأخذ من الماء وأجر الخدم وما يسكب به وسلقا الثياب وصحبه السبكي تبعه لا من أي مصدر ثم ان لم
 يكن لعين العينة سوى منه واحدة كالمسا للفرش جعل الاطلاق عليها وان كان له منافع كالارض
 والاراية وجب اليه ان يقاتل (ثم تارة تقدر) المتفقة (زمان) قضا (كدار) أي تخطيط دار ونوب وإياه
 (سنة) معينة مشددة بالعقد فقول أجرتك هذا الدار السبكي سنة فان قال على أنت قسمكم الم يصح كذا الجهر
 ولو أجر مشهورا مثلا وأطلق صح وجعل ابتداء المدة من حيث لا اله المعلوم المتعارف وان قال ابن الزرقة
 لابد أن يقول من الآن ولا يصح إجازة شهر من هذه السنة ويقى فيها كثر من شهر الايام فان لم يبق فيها
 غيره صح وقوله أجرتك من هذه السنة كل شهر بدوهم أو أجرتك كل شهر منها بدوهم فاصد لأنه لم يبق
 قهامة فان قال أجرتك هذه السنة كل شهر بدوهم صح لأنه أضاف الإجازة الى جميع السنة بخلافه في
 الصورة السابقة ولو قال أجرتك هذا الشهر بدوهم وما زاد فصل بدوهم في الشهر الأول قال في المجموع
 وأجبر على جواز الإجازة شهر مع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون له مائة وعشرين قال الفرزدق
 إذا أجر شهرًا بعينًا ثلاثين يومًا كل يوم منه بدوهم فقاما لشهر فمعه وعشرين بطل كالمواضع الشهيرة بعامته
 بدوهم كل مائة بدوهم نظرت سبعين مثالا (وتارة) تقدر (بعمل) أي يحل من قهرمة (كداية)
 معينة أو موصوفات ركوب (الركبة) مثلا (وتكملة هذا التوبيخ) المدن لأن هذه المنافع مع ما هي في
 أنفسها لا تنظر الى تقدير المدة (تثنية) بدوهم كالمواضع التقدير بالسمل فذلك وإس مراد
 بل يجوز تقديره بالزمان أيضا فيقول أجزى هذه الدابة لأركبها الى موضع كذا أو لأركبها شهرًا أو أجزى
 بدوهم لعلنا في هذا التوبيخ أو عذبا في شهر أو في البان وغيره من كتب العرائن المنافع الثلاثة أقسام
 قسم لا يتسدد فيه المصلحة فلا يباله كالمدة والرشاع والتعليق والتجسس لأن منافع العتار وتقدير
 الجبن الخاضعة بالزمان وحمل التامين والتجسس لا يتسدد فيه وقت وتخاذ وكأني لا كمال فان قدر الله
 لا يتسدد فيه بخلاف تجسس الحاجة وتقدير المداواة بالمال بالبر والعمل فان يرى قبل تعلم المصلحة لا تسخت
 الإجازة في الباقي وقدم لا تقدر به المصلحة الا بعمل كبيع التوب والحج وقض من من فلان وقسم يجوز
 فيه الامر ان كداية وانحياطة في إجازة العين فلو قال أجزى فلو قال أجزى فلو قال أجزى فلو قال أجزى فلو قال أجزى
 يعين على ما يتبعها ولا يجل الخبطة لا ترفع الجاه بل يشترط أن بين التوب وما بين بدوهم من قبض أو غيره
 والطول والعرض وان بين الخبطة أي رومية أو فارسية الآن بطرد علقه بنوع فبعض الملتحق باب
 قال في الروضة الروي بفردين والدارسي وفرزة فلو أعطاه فربا وقال ان ستمتد ومسا ذلك بدوهم وان ستمتد
 فارسية بانه فلم يصح المقدار لم يتم فلو سأل كيف اتفق كان له أجره كمثل (تثنية) تارة تسمى على
 المصدر ومائة الوقت والحين والمساءل فيه مقدور بجميع على تارة كالمقصود ما كان وقصره الجوهري
 بالرة (تلو جميعها) أي الزمان والعمل (فالسلم) أي خصل الخبطة أي التوب (يباض التهلل)
 يصح في الاصح للقرقر فقيمة قيم العمل أو يتأخر كلوا أسلم في ظن من خبطة بشرط كون بوزة كذا الاصح
 لا حتمال أن يزداد أو ينقص وجم هذا يدفع ما قاله السبكي من أنه لو كان التوب صغيرا لم يتبعه بمرافعة في
 اليوم فانه يصح وماله لو قصد التقدير بالعمل وفي كذا اليوم أي شرطه للتجديد فبني أن يصح والباقي
 يصح ان المدة كدرة لتجديد فلا تفرق للمدة وهذا يجب السبكي (و يقدر تطعيم الفرائد) كسهر
 كجواسم يتأخر تطيها ليعطاه شهورا قبل لا يتجوز وتطاولت السور واللايات في سهولة الخبطة ومعه
 (تثنية) فضاها لأن المصنف أنه لا فرق في ذلك بين الاستخارة لجميع القرآن أو لبعضه وليس مراد
 بل انما ما يسمى فربا تأما إذا استأجره وتجميعه فانه لا يصح على الاصح خاتمة فيما بين الزمان والعمل

ثم تارة تقدر بزمان كداية
 سنة وتارة بعمل كداية الى
 مكة وتكملة هذا التوبيخ
 بدوهم فاستأجره ليعطاه
 يماض النهار لم يصح في
 الاصح ويقدر تطعيم
 القرآن بهذه

وما يحسنه كماله الحرار زججهما والثاني لا يكتفي لان ضرر الزرع مختلف ويحجز في قوله لتبين اولتقرس
 اتفاقا للاختلاف في ذلك وان توقف فيه السبكي ثم ان اجعل غير جارية اوتيا به لم يكف الاطلاق
 لوجوب الاحتياط فانه السبكي وغيره في سبيله الحق وغيرها كذلك (ولو قال لا تنتفع به ما عاينت هم)
 في الاصح وبمعنى ما شاهدته لكن بشرط عدم الاضرار قال ابن السلاص في فتاويه فقله ان يرجع
 للأجور ما جرت به العادة كما في اواسع الجارية (وكذا) يصح (لوقال) هـ (ان شئت ازرع) أي
 الارض (وان شئت فاقترس في الاصح) ويقتضيه بينهما لانه وضى بالقراس والزرع اهلون والنبات
 لا يصح فلا يجام قال السبكي لا بد في ضمور هذا المسئلة من ذلك فاشتت بقوله ان شئت فاقترس ما شئت
 أو اقترس ما شئت فان لم يزد ما ذكره اذ اختلف وجوبه فيعين ما يزرع اه وهذا ظاهرهما تقدم
 ولو قال اجزئكما للزرع فاقترس أو ازرع واقترس ولم يبين التقدير أو ازرع فاقترس فاقترس
 يخص كل واحد منهما بزرع بل يصح العطف الثلاثة فلا يجام لانه في الاولى جعله أحدهما لا ينعني لوقال
 ذلك على معنى انه يفعل أيها الماشاء مع كالتعلق عن التقريب فتكون المسئلة المتقدمة في الجارية لم يبين
 كم يزرع وكيعمرس وفي الثانية لم يبين المقترس والزرع فصار كقوله بمثل أحد عذرين العبدین بأن
 والآخر فخره منه (ويشترط في اجارة دابة لركوب) اجارة عين أو دابة (معرفة لركوب بمشاهدته)
 هـ (أو وصف نام) جلته لتبني الغزو (تتبعه) لم يبين المراد بالوصف التام ففصل بأن يصفه
 بالمشاهدة أو التفتاة بعرف وزنه تخمينيا وفيل يصفه بالوزن ولم يربطها شيئا والارح الأول كل رجة الحماري
 الصغير (وقيل لا يكتفي الوصف) بدوته من المشاهدة لان الخبر ليس كالعناية بآل رجه الخبر (وكذا الحكم
 فبما ركب عليه من حمل) بلغ الكلام الاولى وكسر التثنية (وغیره) من نحو زاملة (ان كان له) أي
 المتكثرة وذ كرفي الاجارة ولم يحدد فيه عرف فانه بشرط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام واحترز بقوله
 ان كان له عما اذا كان الركب مجردا لغيره ما ركب عليه فانه لا حاجة الى ذكر ما ركب عليه ويركبه
 المؤجر على ماشائه من نحو سرج على ما يليق بالاجارة فان المراد به عرف فلا حاجة الى ذكره وبجملته على
 للمؤجر ودومها سقط قوله الاذني يطلب الجرح من هذا ومن قولهم بمدق لثان الاصح في السرج اصاب
 العرف (تتبعه) ما ذكره المصنف لا يخص بما ركب عليه بل لو كان معه نحو زاملة كان الحكم
 كذلك وقد مرح به في الحرور فلا وجه لاهمال المصنف له ويشترط رؤية الوطاء وهو الذي يطرش في الحمل
 ليجاس عليه أو وصفه والغطاء الذي يستقل به ويتوق به من الحمار فديكون وفلا يكون فحينئذ الى شرطه
 ويشترط رؤيته أو وصفه الا اذا المراد به عرف فيكني الاطلاق ويجعل على العرف وبأن يستره في الوطاء
 كما صرح به العمري وغيره فان كان فاجعل طرفه كالعائلة (ولو شرط) في الاجارة (حل المعاليق)
 جميع معاليق بضم الميم وهو ما يتعلق على البعير كسائر موافق وقصة (مطلقة) أي من غير رؤية ولا
 وصف (قد عرفت في الاصح) لاختلاف الناس فيهم اقر بمثلت وربما كثرت والفتاوى يصح ويجعل على
 الوسط المعتاد (تتبعه) محل الخلاف في المعاليق اذا كانت فارغة فان كان فيها ماء أو طعام فكسائر
 المحمولات (وان لم يشترطه) أي حل المعاليق (لم يستحق) بالبناء للمعول جازم في الاصح لاختلاف
 الناس فيه وقيل يستحق لان العادة تختص به قال الامام والمعاليق تختلف باختلاف المراكب فمعاليق
 الجمل دون معاليق البعير (تتبعه) محل الخلاف في دابة يتحمل عليها ذلك أما اذا استأجر دابة
 بصرح فانه لا يستحق حياها فاما (ويشترط في اجارة) الدابة الجلول (العين) لركوب (نصيب الجارية)
 فلا يصح أن يوزر لمدى هاتين العاليتين فلا يجام (وفي شرط رؤية بنتها الخلاف في بيع الغائب) والاطهر
 الا بشرط (تتبعه) لم يجرز بالتعيين من الوصف في القسمة لان اجارة العين لا تكون في الذمة بل أراد
 بالتعيين مقابل الاجام لفتح الضرر المتقدمة ولا يشترط معرفة الذكور والاولفة خلافا للزركشي لان

ولو قال لا تنتفع به ما عاينت هم
 مع وكذا لو قال ان شئت
 فاقترس وان شئت فاقترس
 في الارض ويشترط في اجارة
 دابة لركوب معرفة الركب
 بمشاهدة أو وصف نام وقيل
 لا يكتفي الوصف وكذا الحكم
 فبما ركب عليه من حمل
 وغصير ما كان له ولو شرط
 حل المعاليق مطلقا فقد
 العمد في الاصح وان لم
 بشرطه لم يستحق ويشترط
 في اجارة العين تعيين الدابة
 وفي اشتراط رؤية الخلاف
 في بيع الغائب

المشاهدة كناية (و) بشرط (فلا يبارى التهمة) المركوب دابة (ذكر الجالس) لها كلاليل والمجلس
 (والنوع) تحت قدرها (و) (الكوز والافون) لا تتنطق الاغراض بذلك فان الثاني اصيل منها والآخر
 اقوى ولا بد من ذكرهما على السبب كجبر أو شمول أو قوة على لانه تمام الغرض يعني بكيفية السبر والبهر الواسع
 النسي والتعارف بفتح التفتيح على السبر والمجلس بكسر اللام حسن السبر في سرعة (و) بشرط ما فيها
 أي ما في العين والذمة للمركوب (بيان قدر السبر كل يوم) ان كان قدوا فبالبارة فبالا وهو يختلف
 باختلاف الطرق وسهولة وسعرة وبالادوات كزمن وحل أو تقي أو سارو بشرط أيضا فهم ما يدان وقت
 السبر أو القيل والليل والافون والافون في القوي أو الحرة (الافون يكون بالافون سارو بشرط ما في القيل) يدر
 السبر عند الافون (علم) فان شرطه شيء مما ذكرنا تبين فان زاد في يوم على الشرط أو نقص منه انما
 يصح ان من اليوم الثاني يدر أو نقص بل يسبح ان على الشرط ولو زاد أحدهما زيادة أو نقصا نفى
 أسبابه فغلب على الطعن الضربة بدلو انصب أو توف ولم يغلب على القان الضربة فلا يجاب (ويجب
 الاستمرار العمل) السبر من أودعة (ان يعرف) مؤخر الدابة (المحول) لا تتنطق تأخير وسرور
 (من سارو) ان لم يكن في طرف (واضحته يدان كان في طرف) فلهذا يوزن فان لم يكن المجلد
 باليد كانت الزفة ولا بشرط افون في الما (عليه) قوله ان كان في طرف يوم ان ما بسننى
 عن التاروف كالأجرو والاشتب لا يتن من باليد وليس مراداً فلو قالوا له يدها ان لم يكن لمكان أول (وان
 غلب) المحول (قدور كبل) في كبل (أوزن) في وزون أو مكيل فان الوزن في كل شيء أول وأخير
 (و) ان يعرف (جسسه) أي المحول الغائب لا تتنطق تأخير في الدابة كجلى الحد يدان فان
 الحد يدان في محصل أقل من القان والافون بعدها وبتنطق باليد فلو قال ما في رطل مما شئت صير
 وبدون مما شئت فبالحال الملم عن فلع الاصحاب ويكره ردها منه بأمر الاجناس هذا في التعديل بلوزن
 فان ياتي عن ذكر الجالس أمراً فدر بالكيل فلا يعني قوله مشرة أفون مما شئت عن ذكر الجالس لكثرة
 الاشتغال في الكيل وقته في الوزن وان تنقل الفلج من أهل الأوزن بحسب من الماشاة الترفان ذكره
 سكره مائة رطل مائة فبشرها فان قال ما في رطل حشمة أو مائة فبشرها لم بحسب الطرف فبشرط
 - بشد معرفته ان كان غائب فان كان هذا في الترفان أو رطل العرف باستعماله أو حل معلق العاد
 عليها فان قال يعمل علم ما شئت لم يصح الا من اوزم ابحسب البارة الا فوض لزمه ما علمه ان لا يبارى
 لانما في كل ما في (الاجناس البارة) لا (سفيها) فلا تصح معرفتها في البارة دابة جلى (ان كانت
 البارة دابة) بخلاف ما في المركوب لا لا تتنطق ما في المتاع في الموضع المشروط فلا يتنطق
 العرض باختلاف حاله (الان يكون المحول دابة) بتلث الزاى (و) كثر في قوله ان
 معرفة حال الدابة في ذلك مسألة وفي معنى ذلك كقول القاضي الحسن ان يكون في الطرف وحل أو وطن
 أما البارة من دابة في بشرط رؤيتها فبشرطها في البارة العين للمركوب

ولي البارة التهمة ذكر
 الجلس والروح والله كوزة
 أو الافون وبشرط فيما
 بين قدر السبر يستل
 قوم الا ان يكون بالطريق
 سارو بشرط ما في القيل
 ويجب الاستمرار العمل
 أن يعرف التهمة ولو كان
 سارو أو ما في يده ان
 كان في طرف وان غلب قدر
 بكيل أو وزن وجسسه
 لاجناس الدابة وصلح ان
 كانت البارة دابة الا ان يكون
 المحول دابة
 (فقد) لا تصح البارة
 مسلم له اد ولا يبارى فيجب
 البارة

(و) في الاستقبال الترفيقية اشارت الى الشرط الرابع وهو حصول التهمة للمساخر والغرب
 على نسبين مستلج الى نسبة والاحتجاج والضم الثاني ان كان فرض الكتابة فاما ان يكون شاعرا
 الاصيل أو لا وقد شرع جميعا وشائع في الأصل فقال (الاصح) من امام وغيره (البارة مسلم) ولو جدد
 (الاماد) لانه يقع منه ولانه لا يتنطق ما في واخر بالسبر عن الذي وهو صحيح بالنسبة الى
 الامام أما الاحاد فمخرج على الاصح كما ذكره في طلب السبر ثم شرع فيما يحتاج الى شبهة قال (ولا يبارى)
 أي لا تقع البارة ليدابة (تجب البارة) كالمسألة والقوم اذا قصد منها الامتحان المكلف بكسر التاء
 بفتحها ولا يقوم الاجبر مقامه في ذلك وحل يستحق الاجبر أن يبرأه في السبر وحل ولكن تنبيه قوله في
 الشك ان كل ما لا يصح الاستقبال عليه لا يستحق فاعله اجر ما عمل وان عمل طاعة في الابوة يستحق

الاستحباب (الا) الاستحباب اثر به من (ج) أو غير مؤثر كفي طواف تبعها لمع من ميت أو غير مؤثر كسر
 في كتابه (وغيره في كذا) وموم من ميت وذبح هدي وأتبعه ونحوها فغير روستا بها هذا كل ما تشبه
 التسمية من العادة يجوز الاستحباب عليه ولا فلا ثم سرع فيها هو فرض كفاية فبر شائع في الأصل فقال
 (وأصح) الاستحباب (لغيره بنيت) كسسه وتكليفه (ودفعه وتعليم القرآن) أو دفعه ونحو ذلك مما
 هو فرض كفاية وليس شائع في الأصل وإن تعين على الإيجار في الأصح قال الرافعي لأنه غير مقصور عليه
 حتى يقع عنه ولا يشتر عروض تعينه عليه كلفه طوافه بتعين إعلانه مع تقر به البدل وروى البخاري خبر
 أن أحق ما اتخذ ثم عليه أسوأ كتاب الله ومعنى عدم شروع فرض الكفاية في الأصل في تعيين الميت أن
 تعيين الميت يختص بالركعة ثم يحال من تركه فلهذا قلنا لم يكن فعل أئمتنا المسلمين الغلبان هو في تمام القرآن
 أن التعليم بالموت يختص بحال المسلم ثم يحال من تركه فلهذا قلنا لم يكن فعل أئمتنا المسلمين الغلبان هو
 (تابع) * أحق بعضهم على جواز أخذ الاجرة على فرض الكفاية بعدل الصدقة فإنهم أجروا على الأصح
 وذكره كذا في بعد الفريضة كذا الخصاص بعد العلم بالحوالة فيه كما يعلم مما تقدمه ولا تسكر في ذكر التعليم
 لأنه هنا من حيث الله عباده وفيها من حيث التقدير وقدم من النص أن القرآن بالتعريف لا ينافي إلا
 على جميعه وسيد في ذلك أن في تركه فإن بعده كذا في كذا قوله في كلامه وتعيينه التعليم القرآن قد بانهم
 امتناع الاستحباب اتدريس العلم وكذا في غير من أئمتنا أو مسائل مشبوهة يعلمهم جازوا أن يعين
 على الإيجار كذا في غيرهم فصاروا يبي أن قال شيخنا أن يأخذ في الاستحباب القضاء ويصح الاستحباب لشدة غير
 فرض كذا لأن كسر في باب من زيادة الأجرة تؤخذ عليه بجميع مسئلة ولا يبعد استحبابها على ذكر
 الله تعالى كتعليم القرآن لاهل رفع الصوت ولاهلى رعاية الوقت ولاهلى الجيعتين كذا في بكل منها ولا يصح
 الاستحباب للأمانة ولو تأمل كذا في الواقع لأن قائدها من تحصيل فضله الجاعة لا تحل للمستأجر وللا إيجار
 ويصح الاستحباب للعبادة كالصلاة كذا في الواقع به الإمام ويصح استحبابه بطلبه مستحبا بصلى فيه
 ومورنه كذا في الأصل لا يمتنع أن يستأجره الصلاة أما إذا استأجره ليدفع مستحبا فلا يصح بالاختلاف
 والشروط الخاص في المنفعة أن لا يتقدم عقد الاجارة لطلبه معين قصدا فاستحبابه البستان لغيره والشاة
 أو غيرها أو تشبهه أو لا يتبعه لا يصح لأن الامتنان لا يملك بعد الاجارة فعدا اختلاف ما إذا تعين استحبابها تبعها
 للضرورة وأوجه كذا في غير البعولة (و) أصل الاجارة ولين زوج كالمسبق (الحضانة) أي حضانة امرأة
 لولد (وإرضاع) له (١٨٠) نصب على الحال العاجلة اليها (ولاحدها انقضا) أما الحضانة فلا ينفذ نوع
 لعدم وجوب نوعان صغرى وكبرى وسيأتي بيانهما وقدا إرضاع طفله تعالى فان أرضع منكم الآية
 وإذا جاز الاستحباب على الإرضاع وحده فله مع الحضانة أولى فالخاصة داعية إلى ذلك ومن الاستحباب على
 الإرضاع بقدر باله فقط ويجب تعيين الرضيع قال في البحر وإنما يعرف بالمشاهدة أى أو بالوصف كما
 يؤخذ من كلام الحارثي لاختلاف شربه باختلاف سنه وتعيين موضع الإرضاع أهو بيته أو غيرها لأنه في
 بيت أمه أو غيره وفي بيته أسهل عليها قال الرافعي وعلى المرضعة أن تأكل وتسرب كل ما يكره اللبن
 وللمكرهى نكاحها بذلك وقال ابن الرقعة الشافعية الحارثي أى والصغيرى والزوج ينفذ منه ومن
 كل ما يضر لبنها له وهذا أظهر ورواه عن قولهم في التفات للزوج منع زوجته من تناول ما يضرها
 وإذا لم يقبل الرضيع ثديها في التفتاح اجازة وجبها في تطبيق التفتاح ويبنى عدم الاتصاف ونبوت
 الحارثي الحارثي والبحر أن المائل إذا لم يشرب لبنها لم ينفذ اللبن فهو يجب بغير المستأجر الضعيف ولو
 سقطه لبن غيرها استحققت الاجرة وإن كانت أبلر فقصه والأعلا (تتبع) * يظهر كلام المصنف صحة
 الاستحباب على إرضاع الأبا وهو كذا في وإن كان إرضاعه ولجبا على الأم كما يعلم من باب التفات خلافا
 لما ذكره كسى وبشرط في الاجارة لإرضاع بلوغ المرضع فمفسر حتى البيان ونحوه طرأ له الجهة كاستحباب

الاجح وتفرق كذا وأصح
 للغيره بنيت ودفعه وأعلم
 القرآن وحذاته وإرضاع
 ما ولا واحد هما انقضا

المشاة الارشاع مائة اولئك ولا يصح لعدم الحاجة كمنسج في الروضة في الاولى وللبني في الثانية
 قال بعلث استعدوا الروا الارشاع السخنة بالناظر صحت (والاصح له لا ينسج أحدهم الآخر) في
 الاجرة ثلاث مائة استعدوا من امر اكل منها بالناظر صحت (والاصح له لا ينسج أحدهم الآخر) في
 في بان الحاشية فقال (والحاشية) الكفوى (حاشية) أي بقية السادق بالذ كروا في (وتدور)
 بعد لدايه وبعده ونيله (وتدور) وهو بر من الجبال (ودنه) يقع الدال اسم للفعل وأما بقية في
 الروضة كالمائة على الابن في عرف الباء بخلافه فوجدان اه والناظر منه الاتباع للعرف
 (وكل) واضمائه (ودنه في المود) وهو بر الرضيع (وتدور) على العدة (ليسلم ونحوها)
 مما يحتاج اليه الرضيع لاقتضاه اسم الحاشية صراة للناظر والحاجة الرضيع اليه واستغناء امر الحاشية
 بكسر الحاء وهو ما نعت الايام وما يليه لان الحاشية قبل الولد هناك والارشاع وبسبب الحاشية
 المعنى أن تأتي بعد مائة في جرحه فلا تسمى وتسمى عند الحاجة (تدور) اذا استأجر الحاشية
 والارشاع قال اصح ان المعنى عليه كالحاجة لانهم الله سودان وتقبل البين والحاشية تارة وتقبل عكس
 واد استأجر لارشاع وهذا الاصح ان المعنى عليه الحاشية الصغرى والبن التاسع لقوله تعالى فأتوا ربي
 لكم ما تفرحون بوجوه على الاجرة بدل الارشاع لا بالبن لان الاجرة موزونة بالناظر كمنسج رابعا
 الاعيان تبع للمرونة (ولو استأجر لاما) أي الحاشية في الارشاع (والناظر البين) أي المذهب للناظر
 العقد في الارشاع) وبما نعت من الاجرة (دور الحاشية) ولا يصح العقد وبما نعت من الارشاع
 من خلاف تعبر في المدة ولو أني المدين من محل آخر ولم يتغير المالك جازا وبمع استأجر القنطرة
 المستول المعنى في الزاوية بآثار الجارية المدين المهر الحاجة لاستأجر قنطرة لها دون المدة بان استأجرها
 يكون أحق بحائما الذي يغفل بها بالناظر والتلف في المستقبل لانه استأجر المدة مستأجر بخلاف ما لو
 استأجره الجري مباله اوله يمس المدين احق بجمع دم المالك وبمع استأجر البئر للاستأجر
 ما تم الله اجرة لاستأجر القنطرة للناظر كمنسج في باب اليسوع المسمى عنها (والاصح) وهو على القول
 بالضرورة وفي الروضة كالمائة بالذهب (انه لا يبيع سيرا) بكسر الحاء اسم للمدة (و) لا (تدور) ولا
 (كل) ولا تدور ولا يصح ولا تعلق (على دور) أي ماس وفي الصالح انه الذي يورق وبكتب
 أما ببيع الوفاء كعادى (و) لا على (خياط) ولا (كل) وبما نعت في استأجره بالمدة
 اعتمادا على مدلول اللغة والاصح لا يفتق بالناظر من البين على خيل القياس للضرورة (قلت)
 صحيح الراعي في الشرح الرجوع فيه أي المدة كرو (على العادة) ليس الا لاني في الشرح ولا في العدة
 ولم يجر الراعي بالاصح بل بالناظر في (فان استأجر) أوله يمكن عاده كالمائة الاولى (ويجب
 البناء والا) أي وان لم يبي (فبدال) أي لم يمتد (الاجرة) ولقد أعني لان القنطرة من المدة وعدم
 التقيد بالتلف بالجلان (تدور) قضية كلام الامام ان التردد في ذلك اذا كان العقد في المدة فان كل
 على البين لم يصب فيه نفس العمل وهذا هو الظاهر ولا يتردد من كلام المتن ترجيح في هذه المسئلة في القنطرة
 انه نفس اختلاف ترجيح الراعي في المدة والشرح اللهم الا ان يقال ان ايراد كلام الشرح على مائة
 الاستدلال به من غير جرحه بدليل انه المدة كرو في الروضة ففيه في تنقيح ما في المدة وقد يقال بترجيح ما في
 المدة لان لما استدرك عليه على الشرح لم يرجحه والاوجه الاول واذا أوجبت المسير ونحوه على القول
 ونحوه لم يجب تقديره وان لم يوجب عليه فمذهب عليه فمذهب عليه بطريقه كقول الشارح ومرد
 السكال رواية الخياط وهذا الاستدلال على عمل النعال على اتباع النعال والشارح كمن ثم استأجر بياض
 معلونة على العمل مع الاملا كآكل من نفس الام وهو به الزكشي وان قال ان يقول ما الفرق بين هذا
 وبين الصباغ والحبا مع ان النعال في هذا ولا يبعد ان يقال فيه باطل اذ العاقل لم يؤمن ذكر

والاصح له لا ينسج
 أحدهم الآخر والحاشية
 حاشية في قوله لم يمتد
 وبعده وتبناه ودها وتكاه
 ود بقاء في المود ونحوه
 ليسلم ونحوه ولو استأجر
 اوما فانه ما في المذهب
 استأجر العدة في الارشاع
 دون الحاشية والاصح انه
 لا يجب حبر وشبنا وكسك
 على دوران وخياط وكما
 (قلت) صحيح الراعي في
 الشرح الرجوع فيه الى
 العادة بان استأجر من وجب
 البين والافعال في الاجرة
 والله اعلم

«(فصل)» فجب يجب على مكرى دار أو دابة وهذا الأول فقال (جب) عليه (تسليم مفتاح الدار للمكثري) إذا جازى إليه الوقت الانتفاع عليه بأن لم يسلمه فالتسليم اختيار ولا ياتى للمكثري بالبيع من التسليم المتسابقين وتنفى الاجارة في مدخل كماله القاسي وإذا تسلمه للمكثري فهو في يده أما إن قلنا بغيره فلا يفر بما ولا فاضاع منه بل لا يفر بما ولم يسلمه المكثري بقبضه الضيق ولا يعبر للمكثري على الأبدال هذا في مفتاح فائق مثبت أما لفعل القول وسئل عنه فلا يسحقه للمكثري وإن اعتد ولا يثبت له منه من غير ما لو لم ياتى الأصل بعدم دخول لا يتناول في الاعتد الواقع على العقار والمفتاح فائق لفائق (د) ليس على المتأجر (مصارفها) بل هي على المؤجر سواء أثار من الخلل العقار وكذا ولا يوجب لها أن تعرض لها أو ما وسواء أكل لا يحتاج لعين أو دابة كماله ما نال أم يحتاج كبنته وأملين وليس المراد بكونهم على المؤجر أنه يعبر على مصلحتها بل يفرق (فان باذرة أو سلمها) بالعمارة فذلك (والا للمكثري الخيار) ان نعتت المتبعة بغيره فإذا وكف البيت أي ضرر منه في المصلحة لتك التظمين ثبت الخيار في تلك الحالة فإذا التزمه زال انتفاء الانتفاع أصلي بسببه نقص وهذا في انطال الحادث أما الغايات العقدية فله به فلا يندرج له كما جزم به في أصل الرضا وإن اختلف به بعضهم «(تبييه)» محل عدم وجوب المصارف في الغايات أما الوقت فيجب على المتأجر عمله حيث كان فيه ربح أو خسر وفي كل الوقت وفي معناه التصرف بالأختيار كزوال المجهور عليه بحيث لم يهرس في المتأجر الاجارة ونظر والمجهور عليه ولا يلزم للمؤجر أن يدفع عن العين المؤجرة الحر بن والنهب وغيرهما والمحال عليه تسليم العين بوجوب الاجارة أن تعذر الاستعاذ فواستغانت الدار من منافع المستأجر يلزم للمؤجر ضمانه ولا يجوز تخلفه كما في حق الغرض ولو ذهب العين المؤجرة وفقد المالك على انقضاء الزمان كما يجب في الرضا وعندها ولكن اعرض بانما يجنبه هنا غلاف مقاله آخر الباب من أنه لا يلزمه أن يدفع عنها الخراب والنهب وغيرهما كما ساء وأجيب بان ما هذا قبا بعد التسليم لو قبل بالقدور على انقضاء الأختيار فقامها بخلافه فزعم ذلك لمكرمه من تمام التأسيس أو عدم الكفاية وهذا هو المعتمد وإن قال بعض المتأخرين في الأوجه عدم الزوم في الحالين (وكس) أي دفع (الثلج عن السطح) في دوام الاجارة (على المؤجر) لأنه كعمارة الدار فان تركه حدث به يجب ضمانه للمكثري الخيار وبما كماله بان الرضا في دلو لا يتفقد ما كماله يسلمها كماله كانت جوارته والأختيار به كالمعركة (وتنظيف مرصعة الدار) وهي بقية بين الأبنية تلبس فيها بنه كالمز في باب الاطلاقات الماتعة وجعلها مرصعة ومرصعة (عن ثلج وكساعة للمكثري) انحصار في دوام المدة أما الكساعة وهي ما يحصل من القشور وتغصن فلهما أو ما به بخلاف التراب الذي يمنع لهبوب الرطوبة لا يلزم للمتأجر أما الثلج فلا ينفق عليه كمال الانتفاع لأصله وهو مما لا يسمع نظيره فان لم انتقض المدة أجبر على قتل الكساعة دون الثلج فإنه في الغالب ولو كان التراب أو الراد أو الثلج المانع جوارا عند العقد كان في ظاهر كماله ابن الرضا أن المدة على المؤجر لا يحصل به التأسيس التام وتنقل مراد الختام وغيره في الانتهاء من غلبة المتأجر حتى أحد وجهين يظهر بوجهه بعد الانتهاء الرضا وتقرير في البوابة ومنتهى الختام والحس على المكثري في الدوام ما لم تنقض المدة وعلى المالك في الأبداء والانتفاء ما لم يقره حكم الانتهاء هنا بكمه فيما قبله بان الحادث هنا مع انتفاء المدة من روي بخلافه تم ويجب على المؤجر تسليم المراد الحش والبوابة وما تعلقان رئيس المراد بكون ما ذكر على المؤجر أو المتأجر لاجل عليه بل اتهم وتلقبته كالمعركة في بعض الصور حتى إذا نزل للمؤجر ما عليه ثبت له متأسر اختيار أو المتأجر ما عليه وتعد الانتفاع لا خيار له ويمنع مستأجره من السكينة من طرح الراد والتراب في أصل حائله الدار ومن ربا للباقي إلا ان اعتد بغيرها فانه لا ينع على كماله الاذوى ثم مرع في الثاني فقال (وان أجره قبل كوب) أي لم ينعين أو دابة أو طاق (فعل على المؤجر) (كاف) وفقد منسبط في خيار العيب والأولى أن يفسرها بتبر البردعة لقوله (وبردعة) بفتح

«(فصل)» يجب تسليم مفتاح الدار للمكثري ومصارفها على المؤجر وان باذرة أو سلمها أو الأختيار للمكثري انما هو كسح السطح عن السطح على المؤجر وتنظيف مرصعة الدار من ثلج وكساعة على المكثري وان أجره قبل كوب فعلى المؤجر كافي وبردعة

أن يقول وبها التثنية فانه صفة اسمي ونوب واضع ضمير للموضع التثنية مثلاً * (مرع) *
 لو استخرج من باليس لم يبق فيه إلا العادة ولو كان الثوب الضماني كما هو ظاهر كالمصاحب فليس بهذا
 أراد التزم فيه ان يشترطو بنام في الثوب الضماني ثم اوصافه أو ما عين أو غير ذلك لما انفرد في ذلك
 فيه ولا يلزمه كل وقت بل عند التعميل في الأوقات التي حوت العادة فيها بالتعميل كلفه التحريج إلى السوق
 ونحوه وشيئ من الناس عليه ويترفع في أولات الخلوته لا بالعرف وليس له أن يوزر به من استأجره إليه
 ولا يرد له استأجره ولا يرد عليه أنه أن يردى ويتعم به استأجره ليس ولا يرد ولو استأجره فربما كان
 من مألوف الغير إلى القرب إذا لم يرد من مألوف الغير إلى القرب وقبل من مألوف الشمس إلى القرب
 أو ربما أطاق من وقت العقد إلى وقت أو ثلاثة أيام دخلت البالي المشتري عليها * (وبالمكرى على)
 المصاحرين * (الدابة والثوب) وقبره * (بأمانة مدة لا يرد) جزاً فلا يضمن ما تلف به إلا بتفسير
 فلا يمكن استبعاده حتى لا يوضع البدل عليه دفع متلفه كالدفع * (قريبه) * (لأنه على المستأجر
 كما تدونه بدل على الدابة والثوب لكن أنصر وأكمل) (وكذا بعداً) إذا لم يستعملها * (في الإصح)
 استعمالها كان كالودع فلا يرد له بل القليلة بينها وبين المالك كالدفع والثاني يضمن وقال
 السبكي أنه بعد المدة أمانة ثم ربة كوثب التعلل الج بدله وان تلفت عقب انضمام المدة قبل التمكن
 من الرد على المالك أو ما لا يضمن جزاً أما إذا استعملها فانه يضمنه فقهاء * (نتبه) * (لو انما عشت
 الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك ولا يتضح بعد عمله به فانه يضمنه وما قد انقصر به عدم اعلمه وان
 عمله ولم يعلم عدم عمله أو كان هو وعالمه به فضمن لأنه أمين ولا يضمنه * (ولو ربما دابة) استأجرها لخل
 أو ركوب أو غيره ككرث واستغله * (ولم يضمن بها) وتلفت * (لم يضمن) فبمع الاتم استأجره أمانة وسواء
 ألتفت في المدة أم بعدها على الإصح * (الاذ التهم عليه المصاحب) وهو يضمن معرب (في وقت) لا لا تتفاد
 (لو انفع بها) فيه خارجاً عن استعمالها وقت الاتم مع مجرى العادة بالانتفاع بها ذلك الوقت كأنه لم
 (لم يصبها المهر) بل نسلم فانه يضمنه حيث لا يملك لان التلف حصل برضاها في مختلف مائة تألفت بانه سدأ
 سفت في وقت لم يجر العادة يستعملها في كل حال في الشاة وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان
 جنابة لا ضمان بد وان تردد في السبكي قال لزكوى وسكوا عالوا فربما تلفت فيبقى أن يأنى
 فيها التخصيل فقال انما سافر في وقت لم يجر العادة بالسبق فانه تلفت باقاً أو نضت ضمن ولو ترك
 الانتفاع بها في وقت مرض أو خوف مرضه تلفت بذلك لم يضمن كالعنه الاثوى في الخوف لشدة
 من كلام الامام * (قريبه) * انما فيه المصالح بالبراءة المسمى منها والا لو تلفت في مدة الانتفاع
 كان الحكم كذلك ولو حل قدر الرد على دابة فأنكسرت القدو بغير الدابة فان كان لا يستقل بحدوها
 أو كان لا يلبس به حياها كاله الزركضى لم يضمن والاضمن لتقصيره اذا العادة ان القدر لا يرد على الدابة
 مع استقلال المستأجر بحملها (ولو تلف المالك) فو يضمنه * (في تدبير) فبل العمل فيه أو بعده * (بلا
 أود) منه فيه * (كتاب استأجر ثوباً لم يضمنه أو يضمنه) بفتح الصاد فله لان المراد المصدر لا ما يصيب به
 (لم يضمن ان لم يرد) ذلك الاجير (باليد) وقصره من الانفراد به بقوله (لم يضمن المستأجر منه أو
 أحضره) (بزه) ولم يرد وكذا لو حله المتاع وشيئ عليه كاله القاضي حسين لان بالمالك تأنس على
 العين ككل واحد السبعين بالاجير في شدة كالتسليم ولو كبل (وكذا ان انقرو) بالبدن سواء المسمى
 والمفرد فان اتنى ماذا كرى التعم فيه لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالتسليم لأنه أخذ
 بالمتاع فله ودفعه إليه أخذ المتاع المستأجر أيضاً فلا يضمن كعامل القراض وقال الربيع استفاد الشافعي
 أن لا ضمان على الاجير وان القاضي يفتي بعلو كان لا يوجب به خشية فله السوء وأجزه السوء
 وقال الغزالي بغيره ان الصحيح الاول الآن يجعل به أي بالثاني لفساد الناس قاله في نحو ثلاثين سنة ما أقيمت

وبالمكرى على الدابة
 والثوب بدأمانة فله الاجارة
 وكذا إذا سدها إلى الإصح
 ولو ربما دابة استأجرها
 لخل أو ركوب ولم يأنفع بها
 لم يضمن الا إذا انقضى عليها
 احداهما في وقت لم يأنفع بها
 لم يصبها المهر ولو تلف
 المال في تدبيره بلا قصد
 كتب استأجره ثوباً لم يضمن
 منه لم يضمن ان لم يرد
 باله ريان فله السوء معه
 أو أحضره مستقره وكذا ان
 انفرد في أشهر الأقوال

بواحد من القولين ولا حكمت إلا بالصلوة (والثالث يعين) الاجبر (المشترك) ودور المشترك بقره
 (وهو من التزم على وقت) كذا في القصار والحياطين وهي مشر كالامان التزم العمل بجماعة
 من الداء اولي احدكمك فدايتم له استمره حكما مشترك من الناس (لا) الاجبر (المفرد) وهو من اجبر
 نفسه مدعية العمل (انبر لا يحكمه شرعا انكره من لا يخرف تلك المدة حتى يذلل لانفراد المستأجر
 بضعته في تلك المدة والمقرق من المفرد بضعته بضعته بالاشتراك في مدة فبذلك كبدوا كبدوا مع المولى
 بخلاف المشترك (تقريب) قول المفسر مع بغيره لا يملك لان المأخذ كونه اوقع الاجارة على غيره
 وقد بدوا بالعدل دون المدة كذا في القصار والمفسر بقره بلا تعدد ما اذا تعدى بضعته مما اذا ضمما كما ان اسرف
 الجراف في التفرقة او ترك الملب في التلويح الحق او ضرب على التاديب والتعليم العبي غسان لان تأديبه
 بغير الضرب يحكم بمعنى اشتراك في التوى على يقول دليل من أهل الخبرة فان لم يمتعه به اذ انزل قول
 الاجبر وسبب هذا الاجبر وان كان بعد ما في نفسه من وقت القبض الوقت الثالث وان كان بغير
 وقت الثالث (مرع) الاجبر لقطا الله كان متلاصبا عام اذا تعد ما به لانه لا بد له على المال
 قال القفال وهو يخرجه القصار في السكك ليس في بيت من بيت السكك يمكن عليه شي في بغيره كذا قال
 الزركشي ان القصار لا ضمان عليهم (ولو دفع ثوبا بالاشتراك في القصار لا يضمنه او) ان (خياط ابطعه)
 او هو ذلك كماله بعهده (وقيل) ذلك (ولم يذكر) له (اجبر الاخر) على الاسم المسمى
 وقول الجواهر لانه لم يقره له هو ما صار كقره اذ معنى فاعده قال في الجواهر لانه لو لا السكك ذلك
 فهو انما السكك لا يصدق عليه اجرة بالاجماع (وقيل) ان جرحه من لاسه تلك المدة على (وقيل) ان كان
 معروفه انك الدل) بقره (له) اجبر المثل وقال الشيخ عز الدين فيجب له الاجرة التي جرحه بها العامة لذلك
 العمل وان وادى على اجرة المثل (ولا) في وان لم يكن معروفه ذلك العمل (ولا) اجرة له (وقيل)
 يستحسن هذا الوجه لانه العرف على ذلك وقيل بغيره فقام القفال على ما افهمه وعلى هذا العمل الساس وقال
 العمري انه لا ظهر وقال الشيخ عز الدين انه لا يصح وجها الروايات في المصلحة عن الاكثر من وقال انه لا يخبر
 وقال في الجواهر وبه ائني واهي بغيره من الاكثر من وادى الاجرة له على الاصح فعمله كما قال الاكثر
 اذا كان حراما على التصرف اذ لو كان عبدا او محجورا عليه بغيره وهو فلا اذا اسوان من العمل الترخ
 بمادهم المذلة بلاءه واض واحد بقره ولم يذكر اجرة هذا اذ قال بهما فلا يصدق شيئا بغيره اما لو
 ذكر ان يصدق بغيره اما لو كان بغيره بغيره في المصلحة والافاضة مثل ولو عرض بغيره كذا اجرة كذا على والى الوكيل
 او اعمل وما ترى من الاما بقره او نحو ذلك كقره حتى احاطت به حتى اجبر المثل كذا في البيان وغيره وقد
 زده في المصنف لانه لم يذكر في هذه اجرة لان يكون مراد ولم يذكر اجرة لا تصرف بها ولا يبر اذ
 وبه في من الخلاف للذكوري في المسائل احداها على الساقا اذا عمل ما ليس من أعمالها بان
 المالك فانه يصدق الاجرة بغيره في علمه قال بعضهم ولا يصدق لان عمله تابع لغيره اجرة فقد تقدم ذكر
 الاجرة في المصلحة انما على المالك فانه يصدق العوض ولو لم يسم قال الزركشي ولا يصدق لان الاجرة ثابتة
 له بغير الترتان وهي مما شرعا وان لم يسمه الا علمه فانها على العمل فانه يصدق بغيره اجرة
 من غير جهة كذا في تشابهها بغيره وكذا في التوضيح في استقامتها وانما لانه كبير وهو الظاهر وانما في
 الجاهم بلا من من المصنف فانه يلزمه الاجرة وان لم يبر او اذ كره والفرق بينه وبين القصار بقره ان هؤلاء
 هم من امتدادهم بغيرهم والداخل للعمال مستوفى بغيره لاسم بكونه فان اذنته في المشرك في الجاهي
 به كالا جبر كذا في الوكيلين دخل بغيره باذن مسلح حتى اتي بالمال فانه كالا جبر بغيره اذ كره في الاجرة
 فان دنا بغيره اذن اسحق ما بالاجرة قال في المطلب وادى فيه اذ لم يبره ملكه حتى يبرها والاسب
 ان يكون كل واحد مناه على دية بغيره فاما ملكها فانه لا اجرة على مالكه ولا ضمان (مرع)

والثالث يعين المشترك
 وهو من التزم على وقت
 لا المفرد وهو من اجبر نفسه
 مدعية العمل ولو دفع
 ثوبا الى قصار لا يضمنه او
 خياط ابطعه فعمل ولم
 يذكر اجرة الا اجرة له
 وقيل له وقيل ان كان
 معروفه بذلك العمل له والا
 فلا تعد بغيره

ما يشبه الحماي أسرار الحماي والاشتمال من سائل وارزاق ونحوها وسخطا المتاع لانهم لا يحسنون الاشارة اليه
 لانهم يشبهون فلا يقبل به وض الحماي وحال كذا وسببهم متعلق بالامتنع فلا يهتم اكسائر الاحراء
 والاشتمال يشبهه معرفة على الدليل لانهما اشهر اولو كن مع الدليل الا كذا ومن يصف المتاع كمن ما يمانده
 الحماي اشهر الحماي فقط (ولو تعدى للمستأجر ان ضرب الدابة أو كسرها) بمرحبة وموهلة وبفيل يمد
 للمرحبة ويقال عشرة قربة بدل المرحبة واشلو وقال كبرو المعنى ان المستأجر حذم ابائهم لنفس
 وقوله (فوق العادة) قبل الدليلين (أو أو كسرها) قبل من أو لمكن حدادا أو فصاروا) وهذا أشد
 ضررا للمستأجر (ضمن العين) أي ضللت في عمله لتعديده والقرار على المستعمل الثاني ان سأل
 الحماي والاعتلى الاول ان كانت يد الثاني بامانة كالمستأجر فان كانت يد ضمان كالمستأجر والقرار عليه
 سببا وشروطه في الغصب به عابسه بالاسوة وغيره فان قبل حذ كرو في الغصب فحين قربت يده على يد
 الحماي وبها قربت يده على يد المستأجر والاصح ان المستأجر لا يضمن بأجيب يده بالركابه من
 هو أو قبل منه سار في حكم الغاصب وهذا ضمن العين وفيه قوله لم لو قرب يده لا يورث العادى الضرب
 كان الضمان على الثاني دون الاول لانه لم يمد يدهما الضرب المعتاد فاعتدى الى تلفه فلا يوجب ضمانا
 فان قبل ضرب الزوج زوجته الضرب المعتاد يوجب ضمانا أجيب بأن تأديها ممكن بالفقرار على تدبير
 الثلث ولا ينافى باليد الا الضرب وهو واجب فاكفى به فلا يمانه دون سقوط الضمان ولو ارتد مع مكث في دابة
 وكما هاتين عدو لاشتمال الثلث ان نالت فوزا على رؤسهم لاهل فسد أو زانهم لان الناس لا يوزنون
 غالبا ولو ضرر بالزوج جهنم فانت في يد صاحبه قبل استعماها فلا ضمان على المخضر لانها في يد صاحبه
 أما بعد استعماها فهي مارة (تنبيه) أشار الحنف بالامانة المذكورة الى ان التعدي في قربة العين
 المستأجر اخرج ما الى اجر الارض لزوع ضمانه لزوع الفروقة لا يكون ضمانه الارض على الاصح في زيادة
 الزيادة لانه تعدى في المنفعة لا في القيمة اجرة للثلاث (وكذا) بصبر ضمانا (أو اكثري) دابة
 (لحل مائة رطل ضمانه لثمن) عليها (مائة شعير أو عكس) بان أكثرها حل مائة رطل شعير لثمن
 عليها مائة شعيرة لان الحماي لا يضمن ثمنها في موضع واحد والثمن يضمن بواحد من ثمن الدابة
 أكثر فالضرب مختلف وقبس على اطمعنا والثمن غير كل مختلفين في الضرب كالمائة من الحديد قال القاضي
 الحسين دسوا وانكالت بذلك السبب ثم يغيره لان يده صارت يده دون يده يسد بالثمن الصوف والوبر
 لانهما في الحماي لا يحد يدي يحد بالحدود والخاص لان حماي في الحماي لا الغنم (أو)
 اكثرها (عشرة أقل من شعير لثمن) عشرة (حذلة) فانه يصير ضمانا الدابة لانها لا يضمن جمع فصدق
 وهو كمال بسع اثني شعير صاعا (دون عكس) غلظة الشعير مع استوائها في الحماي (ولو اكثري) دابة
 (مائة) أي حل مائة رطل ضمانه مثلا (لحل) عليها (مائة) منها (وعشرة أقل من لثمن) لزيادة
 مع الحماي على المشاور ولده به بذلك (تنبيه) أشار بقوله بالعشرة الى ان الزيادة لا يضمنه اماما يضاف
 به كالثمن يقع في الثلث بين السكينة فانه لا اجرة ولا ضمان بسببه ولو اكثري كما هو وضع امتعة فيه
 فزاد عليها انقارت فان كان ارشاه الاثني في المصان كان غرضه المصان واجرة المثل الزائد على فياس امر
 في مائة الدابة (وان نالت) تلك الدابة (بذلك) الزائد (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها
 معها) لانه صار ضمانا لها بعد الزائد (وان كلن) صاحبها معها (ضمن) المستأجر (ضمن الزيادة)
 فضا ضمانا ثانية ولانها قد يقدح جانيته (وفي قول نصف القيمة) لانها نالت بجمعون وضرب
 فقد طلت القيمة ما فيها كل خرجها ولسد جرحها وآخر جرحها وثالثها لول بغير التوزيع مع ما يتخلف
 الجرحان لان تكاثرها لا يتعدى ما (تنبيه) قوله بذلك بغير ضربه بها اذا نالت بغيره فانه يضمن عند
 انفرادها باليد لانه ضمان باليد لا عند عدم انفرادها لانه ضمان بالجنانية واذا كلن في المصان فضمن

ولو تعدى للمستأجر ان
 ضرب الدابة أو كسرها
 فسوف العادة أو كسرها
 انقل منه أو لمكن حدادا
 أو فصارا ضمن العين وكذا
 لو اكثري حل مائة رطل
 من حذلة لثمن مائة شعير
 أو عكس أو عشرة أقل
 شعير لثمن ضمانه دون
 عكسه ولو اكثري مائة
 لثمن مائة وعشرة أقل
 المثل للزيادة وان نالت
 بذلك ضمانا لم يكن
 صاحبها معها فان كان ضمن
 فضا التي يادون في قول نصف
 القيمة

(فصل) * في انفساخ عقد الاجارة وانفساخها في الاجارة وما يقتضيهما وقد شرع في بيان ذلك انفساخ
 (لا تنفسخ اجارة) * هنا كانت اوله ولا تنفسخ (بمعنى) في تفسير الموقوف عليه لو تم أو استأجر فالاول
 كمر بضم واو مجرد اية يخرج من خروجه وهو الذي هو من أعمال الاجارة حيث كانت ابدية غير موقتة والى
 (كتمسك ونود حجام) على مستأجر والتوقد بفتح الواو عطلة ما يوقد به من حطب وغيره وبضمه
 مصدر وفدت اناؤ (وسطر) بفتح اللام عرض مستأجر دار متساوية يسكنها كجوزع للسكنى فيانه لا بد
 للمساكن من رفعة وهم السفر الى المساكن فينفذ خروجه (و) كعرض (مرض مستأجر دابة
 سفر) علم الواعى في الجميع أنه لا خلاف في الموقوف عليه والامتناع من كل منهما مما يمكنه من تحمل
 الامتناع في غير الموقوف عليه أماه وكما استأجر شخصه القاع من مؤسسه نزال الا لان الاجارة تنفسخ
 كما مر اوائل الباب لعدم دفعها بحق شرعا * (تنبه) * يستثنى من ذلك اية الامام ذيا الجهاد
 ونحوه اصله حصل قبل سير الجيش فانه عذر الامام بستر جيع به كل الاجرة كما قاله المارودي والافلاس
 المستأجر قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فانه يوجب للمؤجر القس كالمطلقة في الرخصة وأصله في باب
 الطلاق وعدم دخول الناس الحليم المستأجر بسبب فتنة اية أو خراب الناحية لبس يعيب يثبت
 استأجر كما قاله الزركشي خلافه لا يوجب الا لخلال في الموقوف عليه (ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فيها
 الزرع بجائحه) أصابه من سيل أو شدة برد أو حر أو أوف به ذلك (فليس له المصنع ولا حيا
 شيء من الاجرة) لان الجائحه خلعت زرع المستأجر لا منفعة الأرض الخرافت الأرض بجائحه أبعثت قوة
 الايمان انفساخ الاجارة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعد لزواله قبل الانفساخ
 بطله الإبرء من المعنى لما قبل الناس شيئا كما رجحه ابن القري لان مسلاخية الأرض لو ثبت لم يكن
 للمستأجر فيها نفع بعد فوات الزرع وأما بعد التلف فببرء ما قبله من المسمى لبطان المدة قد نسيه
 ولن يملك الأرض أو لا يسترد أجره المستقبل وكذا الماضي كالأجر الموقوف في وان مضى كلام ابن
 المنرى خلافا (ولا تنفسخ) الاجارة (بموت الدابة والاحير المعين) وكذا ما عني غيرها لكن الانفساخ
 (في الزمن) (المستقبل) لقوات الموقوف عليه وهو المنفعة قبل قبضها كإيفاض البيع بطلب المبيع قبل
 قبضه * (تنبه) * لا فرق بين أن يكون الموت بآفة جارية أو بغيرها كالكلاف المستأجر فان قبل
 لو تألف المسمى المبيع استمر عابدا الممن فولا كان المستأجر كذلك أجبسبب البيع ودخل العين
 فإذا تألفه أصار قابضا اليها والاجارة وارده على المتافع ومتاخر الزمن المستقبل مدمومة لا يصح ورده
 الا لألفه عابدا ولو قال له بموت فمضى بطلب العين المستأجر لكان انفسارها واستغنى عما قدرته
 (لا) في الزمن (الماضي) اذا كان بعد القبض ولا يجره (في الاظهر) لاستقرارها بالقبض (تنبه)
 فسطع من المعنى) موزع على قيمة المنفعة لاعتلى الزمان فلو كانت عدة الاجارة سنة مثلا ومضى نصفها وأجره
 مثله نصف أجر مثل النصف الباقي وجب من المعنى ثلثه وان كان بالعكس ثلثه والاعتبار بقيمة المنفعة
 حالة المدة لا بما بعده فله العاضى حين والذى يتلفس فيه أيضا لان العقد واحد وقدا فمضى في البعض
 فلا ينفسخ في الباقي أما اذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن لمنه أجره فانه ينفسخ في الجميع واحترز
 بالمدعي عساق التبعة فلا ينفسخ مثله لان العقد لم يرد عليه ما إذا أحضرها وما في خلال المدة أبدا كما مر
 (ولا تنفسخ) الاجارة ولو دمة كالأجر البسيط (بموت العاقدين) أو أحدهما قبل ثبوت انفساخ المدة
 لانها عذر لازم فلا ينفسخ بالموت كالبسيط ويتألف المستأجر واوله في استيفاء المتاع وانما انفسخت بموت
 الاجير المدين لانه مورد العقد لانه عذر فلا يستثنى من عدم الانفساخ لكن استثنى منه ما لا
 أجر به أو تألف عتقه بصفة توجب دمة مع موته فان الاجارة تنفسخ على الاصح كما قلناه كلام الرافعي ومنها
 ما لو أجره والده وما في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته خلافا لما اقتضاه كلام الرافعي في باب الوقت ومنها

* (فصل) * لا تنفسخ
 الاجارة بعد ركعتي ودود
 حجام وسفر ومرض مستأجر
 دابة لسفر ولو ادأجر أرضا
 لزراعة فزرع قبل تلف الأرض
 بجائحه فليس له المصنع ولا
 حيا شيء من الاجرة ولو تنفسخ
 بموت الدابة أو الاجير المدين
 في المستقبل لا الماضي في
 الاظهر باستقراضه من
 المسمى ولا تنفسخ بموت
 العاقدين

الذرية ككفاني عتقة سلمة وتهاوت البعل الأول كاساني ومنه القومى له عتقة ذاء مملوك ومنه عتقوا
 قبل من أن الوصية بالمعة اجابة لا تنطق فلا تنفع ابانها مردود بان ذلك كاساني بان شاهدته تعالى
 في الوصية بان يتنفع بها لا ينفعه انما ينعقد ويصحهم استثناءه من المثلثين بان الانشاء ليس لوت العقد
 بل لانها لا تنفذ بالوت وليس الرد باله (د) لا تنفع فيه ما ينعقد (متولى) أى تاخر (الوقت) من سائر
 أو مصوره أو من شرطه النظر على جميع الباعون ومدة تسمى من أجله ما كان التاخر هو السحق
 الوقت وأجر يوت أخر كالمثل ما ينعقد له ذلك كالمصرح به الامام وغيره فإذ مات في أثناء المدة انقضت
 كإذالة ابن الزومة (ولما جاز الباعن الاول) من اللوتوف عليهم الذين الموقوف (مدقومات) الباعن المؤخر
 (قبل تحلهما) وشراء الوقت لكل باعن منهم الشار في حصة مدة مخصصة فقط (أو الولي ميبا) أو
 ماله (مدة لا يبلغ فيها) المص (والسحق) ميبا (بالاحتلام) وهو ريب كإذالة الماردى وقبر (بالأنص
 انشاءه) فبما في من المدة (في الوقت) لأن الوقت استقل بمدة فاق يوت المزرع عليه ولا ولاية عليه
 ولا تبا (لا في) (الهي) فلا تنفع لأن الولي يني فصره على المصلحة والثاني لا تنقسم في الوقت كإذ
 ونعنه في المصين عدم الولاية كبا بعد البلوغ لما المصين من المدة فلا تنفع فيه ولو كانت المدة
 يبلغ فيها بالنسب بالاجارة فبما بعد البلوغ وفصله في قوله لا تنفع في المصلحة ولو أخر الوقت ماله الباعون
 فأفاق في أثناء المدة فكبا على المص بالاحتلام أما المبلغ المص عليها فهو كالمص في أسهر لولاية عليه
 (تبيينه) لو أجزأه الموقوف عليهم الشروط في الفخر بالزوجة ثم مات انقضت الاجارة في أمه
 خاصة كإشاور الكبي الاذرى واعنه المص في الفخر ولو لم يكن المص المص الاول ليس بقدر بل كل الباعون
 كإذالة قال الزكشي واعتز بوجه الباعن الاول عساو كان المخرجا حكم أو الوقت أو مصو يوت من
 الباعن الاول ولو نفعه بغير المدة المص عدم الانشراح لان العقد ناطق لكل فالولى أجزأه المص بل كل الثاني
 ثبات الباعن الاول انتقلت منافع الوقت لهم فتفسخ الاجارة لأنه صار مستحق المنافع ولا يستحق لنفسه
 على نفسه (د) الاص (أهم تفسيم) في المنقول (بأنه دلم) بكل (المبار) لزوال الاسم وقوان التفتة
 بخلاف المبيع المقبوض لا يفسخ البيع بانه قبل المشتري لأن الاستبراء في البيع حصل على جهة
 المبيع والاستبراء على المنافع المقبوض علم الا بعد في الانباء ميبا (تبيينه) لو دعهما المشتري كان
 الحكم كذلك كالمصرح به الباعن والمشتري في الشك ان المشتري لم يخرجه الباعن لثباته الحيار
 فهو محمول على تقرب محصله فبما عدم كمال ولو فاددت في الثاني كل اجزأه بالزوجة ميبا
 فإما لا تنفع في بيع المشتري الحيار فم إن أمكن اصلاحه في الحال وأصله المخرجة فبما الحيار المشتري
 (د) انفسخ الاجارة ببيع (انفساخ ماله أرض مستوفى لزواجه) لبقاء الاسم مع امكان زوجه انفسخ
 للمال المقتطع (بأنه يثبت الحيار) لا يبيع وهو على الفرض لأن بديه تعدد فرض المصلحة وذلك بشكر
 بمرور الزمان هذا ان لم يبق المخرجه المصين موضع آخر مع بقاء وقت الزواجه ولم يفسد مدة مثله الآخر
 والاقلاية (تبيينه) الانفساخ في الاول وثبوت الحيار في الثانية هو المصير عليه بملو منهم
 من نقل ونسخ وبطل في المثلثين قولين وإذ لم يمكن زواجه الأرض بغير الماء المتعلق ففقدية ما ذكره
 فتفسخ الاجارة وهو كإذالة بعض المشتري ظاهر (فخرج) تعامل الرضى لا تنطاع الماوا الحيام
 لمقال الابنية أو لتسليم المدة في بيوه نعو كالمص والمالك كإذالة كراهة في الشرح والروضة آخر الباب وقبض
 الانفساخ وانفيس ثبوت الحيار كالمقتطع ماله الأرض لبقائه المص الحيام والرضي كما أخلا البنية في المهمات
 (وقبض الدابة) وندها (ولما انقضى) بغير نظر بل من المشتري أو لوفت الاجارة على غيبها (بعت
 الحيار) لتعدد الاستيفاء فافصح انفسخ فيها في من المدة وفيما مضى الحلال السابق في موعود الدابة
 العتقة ثم إن بادر المخرجه وانزع من القاصب ودان المدة والابقى قبلي مضى مدة مثله الآخر فبما الحيار المشتري

ومشواى الوصف ولو أجزأ
 الباعن للأول مدقومات
 قبل تحلهما أو الولي ميبا
 مدة لا يبلغ فيها المص
 صلح بالاحتلام والاصح
 انفساخها في الوقت لا المص
 وإنما تفسخ بانه مدام
 الماوا لا انفساخ ماله أرض
 استوفى الزواجه بعت
 الحيار ويحب الدابة وباقى
 الدابة بعت الحيار

وإقليم تنفس الاجارة عليه من المعدن عليه فان اجازوا التدوير بالعجل كبير مركبه الى مكانه سترناه
 قدر عليه لان المنفعة المقدرة بعمل وان وجب تسليها فبالتسليم المستلزم في بعض الزمان أو بالزمان
 استغنى الاجارة فبما انفق منه واستعمل الدين في الباقي فان لم يطلع وانقصت المدة فانقصت الاجارة فان
 كان يفر بها من المستأجر لزم المسمى كذا في الرتبة منها قاله الماوردي وليس المستأجر بخادم
 القاسب كالمستأجر والمردوع (تنبيه) محل الخلاف في نصب الاجنبي أمالفاً ضمن المالك بعد
 القبض أو قبله بما يتبعه من الانبساط فقل فإن أحدهما كتب الاجنبي وأحدهما القطع والانسلاخ
 ضمن المستأجر ويصير بائناً من المالك بغير لذه قبل انقضاء الاجارة لمستقرت الاجارة عليه وفي
 اجارة القيمة لا خيار وعلى الزجر لا बदال (ولو أكرى جبالاً) بينهما أو في التمسك وسلم عنها (وهرج
 وزر كما عند المكثري) فلا يفسخ له ولا تبطل اشتباهاً بل إن شاء فمهرج بغيرها (راجع القاضي لغيرها)
 ومن رآهم يتلفوا (من مال الجبال فان لم يجد له مالا) ولم يكن في الجبال فضل (القرض) القاضي (طلبه)
 من المكثري أو اجنبي أو بيت المال (فان وثق) القاضي (بالمكثري دفعه) أي ما اقترضه (البه) وان
 اقترضه منه بانه عليها (والا) بان لم يثق به (جعله) أي ما اقترضه القاضي (عند دفعه) بيقط عليها (وله)
 أي القاضي ان لم يجد مالا يقرضه كمال الروضة وأصلها (ان يبيع منها قدر الحاجة) عليها وعلى منعهدها
 (تنبيه) أنهم قوله فان لم يجد له مالا انه لم يكن في الجبال القرض وكذا يأن على حاجة المستأجر لا يقرض
 عليه كالمهرج به المراهبون بل يبيع القاضي من الحاجة وأشار بقوله منها إلى أنه لا يجوز له بيع جميعها
 خشية أن أكل أثمانها وبه حرج جميع قال الأذوي والقاهر انما جازان المدة اذا رأى المصلحة في بيعها
 وبكثري المسمى من غيرها كان ذلك حين يجوز له بيع مال القاسب المصنعة (ولو ذن) القاضي
 (المكثري في الاتفاق) على الجبال ومنعهدها (من ماله) أو ماله غيره (ليرجع) بما أنفقته عليها وعلى
 منعهدها (جاز في الظاهر) كالمقرض ثم دفع اليه ولا يحمل ضرره منه لا يبعد القاضي من بقره
 أولاً وبالرأى الثاني المنع ويجعل متبرعاً (تنبيه) أنهم كلام المصنف انتهى أن ينفق بغير إذن الحاكم
 لم يرجع ويحسد اذا أمكن فاذ لم يكن كان لم يكن ما حكم أو عسر أثار الواقعة عنده فأنفق وأشهد على
 ما أنفق ليرجع رجعاً ويحفظها القاضي بعد المدة أو يبيع منها بقدر ما افترض وان خشي أن تأكل
 نفسها لو باع بعضها باع الكل والقول قوله في قدر ما أنفق اذا ادعى تلفه منه في المدة لانه أمين واحترز
 بقوله أولاً وزر كما هو أو أخذها الجبال منه وحكمه ان الاجارة ان كانت في التمسك كثرى المسمى حكم عليه
 من ماله فان لم يجد له مالا افترض عليه واكثري فان تعذر الا كراه عليه قاله مستأجر المسح وان كانت
 اجارة بين فله التمسك كما اذا كانت الدابة (وقبض المكثري) العين المؤجرة (الدابة أو الدار) أو غيرها
 في اجارة صحن أو دعة (وأحكامه) صحت مدة الاجارة لمستقرت (الاجن) عليه (وان لم يطلح) فناف
 المانع صحت فيه فبقره عليه البدل كالبيع اذا تلف في يد المشتري وسوله ترك الانتفاع المتأخر أم لا
 كتحريف الصريح أو لعدم الرقعة مع انه لو خرج في حالة التحريف ضمنها وليس له فسخ ولا لزوم المكثري
 باسترداد الدابة التي تبهر الخروج لانه اذا تلف من الخروج الى تلك البدة أمكنه السير الى بلد آخر
 واستعمالها تلك المدة وانما لمشت المدة فليس له الانتفاع فان فعل لزمه أجره الخلل مع المسمى (تنبيه)
 أنهم قوله ضمنها ان المؤجر لو عرضها عليه فاستع أو وضعها بين يديه أو شمل بين يديه للدار وضعت مدة
 الاجارة ان الاجرة لا تستقر وليس من ادبها تستقر عليه الاجرة باقي الجروعيين (وكذا لو اكثري دابة
 لم يربو الى موضع) معين (وقبضها) أو عرضت عليه فاستع أو وضعها بين يديه كالمهرج (و) لم يرس حتى
 (صحت مدتها مكان السبيل) فان الاجرة تستقر عليه لوجود التمكن من المؤجر وهذه الصورة في
 الاجارة المقدرة بالعمل والتي قبلها في التمسك والمدة (ومرأه فيه) أي الذي يكون هاتين المدة

ولو أكرى جبالاً وهرج
 وزر كما عند المكثري
 راجع القاضي لغيرها
 من مال الجبال فان لم يجد
 له مالا افترض عليه وان
 وثق بالمكثري دفعه
 اليه والاجاره عند ثقله
 أن يبيع منها قدر الحاجة
 ولو ذن المكثري في الاتفاق
 من ماله ليرجع جازي
 الظاهر وفي قبض المكثري
 الدابة أو الدار وأحكامها
 حصى صحت مدتها لاجارة
 استقرت لاجرة وان لم يطلح
 وكذا لو اكثري دابة
 لم يربو الى موضع وقتها
 وضعت مدتها مكان السبيل
 اليه وسواه فيه

الاتفاق نقاول الرقبة خالية عن المذمة، بقصد الإجارة ولا تنفعة على السيد ونفق عليه من حيث المبالاة
السيد ذوال مال له، وهو عارض من قهده ونفسه (فتية) * أنهم كلام المصنف آخرين أحدهما
لو مات المورث ثم أعتق وارثه إلا أن يرجع العبد في عليه فلهما وهو كذلك لأنه لم يعتق عليه عقداً ثم نقضه
فإنه ما أتى بأثر بعث سابق في الإجارة فتق ولم يقبل في بطلان الإجارة وأنه يفرم بالسيد أجره ثم وهو
كذلك كماله من الشيخ أبي علي في قبيل كجب الصدوق وأمره لا ينفسح للإجارة بل وأخرى لا تنفسح
عذر والرق فلا تستأجر مسلم حره فاستأجره داراني دوا لخر ب ثم ملكها السلون لم تنفسح
الإجارة وإن أجز دارا بعد ثم قبضه أو ضاعه ثم أهدى الرجوع بقيته ولو ظهر بالبعد عيب بعد العنق
وقضى المستأجر الإجارة مكش العنق منافع السيد لا تنفسح مستحلاً فإن قيل لو بيع المورث وأنتعفت الإجارة
أن المنفعة ترجع للبائع لا للمشتري كإياي آخر الباب فكان القياس أنه يرجع السيد كجمله الاستوى
أوجب بان العنق لما كان مقر به والشروع منشور فالباع كاستمنافع العنق له فنظر لنقص العنق من
كأن تقر به بخلاف الباع ونحوه ولو أجز للمالك ب نفسه ثم عجز عنه بعد ما عرفت الإجارة فزوال ملكه من نفسه
ولا يصح مكاتبته المورث إذا لم يمكنه التصرف بنفسه (ويصح بيع) العين (المستأجرة) قبل انقضاء مدة
الإجارة (المعكثرة) لأنها لا يرد من غير ما قل فاشبه بيع التصويب من الذائب (ولا تنفسح الإجارة
في الأصح) لأن البائع لا ينافيها ولو أجز المستأجر ما يمكنه المستأجر والثاني تنفسح بخلافه في زوجة فإن
التكاح ينفسح وأجاب الأول بأنه إنما يقتضي إلى المشتري ما كان البائع والبائع حين البيع ما كان ذلك
المذمة بخلاف التكاح فإن السيد يملكه المذمة يضع أمه المورث بعد بدل أمه ولو عشت بشبهة كان المهر
للسيد لا للزوج (فتية) * قول المصنف في الأصح وأجيب إلى الاعتراض أنما البيع فصح ما عا كمال
فصل الروضة (ولو باعها) المورث أو ذمها (لغيره) أذن المستأجر أم لا (جاء في الأظهر) لأن توثيق
العنق في المنفعة لا يمنع بيع الرقبة كالأمة المروضة والثاني لا يجوز لأن يد المستأجر نافعة من التسليم
وأوجب بان العين تؤخذ منه واسم للمشتري ثم نقضه إليه يستوفى منظمه التي آخر للسيد من في الذم
الذي يقع التسليم فيه لأنه سيرا لا يثبت فيه ما لو استأجر كما لو أهدى بوا عا له أو لأخيه ولو أن ومن أهدى
يسر (تابع) * ما أطاع المصنف من العفة تباع فيه المهور ومعه إذا كانت الإجارة مقدرة بالذم
فقد روي عن غير مقدرة كان المستأجر دابة فركوب إلى بلد كذا فمن أبي الفرج الزاوان البيع مبيع
قولا واحداً في الجاهلية مدق السرد كره البلقيين وبقيس بالبيع ما في معناه ويستثنى من محل الخلاف سنة
هرب بالجمال السافرة فإنه يباع من الجمال قدر النفقة قالوا لا يخرج على الخلاف في بيع المستأجر لأنه محل
ضرب وروا بالبيع الضممي كاعتق عبدك عني على بكذا ما عتقت عنه وهو مستأجر فإنه يبيع ضله التمرة العنق
كأنه لا من الثقل في كتابه الفقه وأخرى (ولا تنفسح) الإجارة بعد تركها كما لا ينفسح التكاح
بيع الأمانة الماروجة من قبل الزوج فتبقى في يد المستأجر إلى انقضاء المدونة لمشتري الخياران جهل الإجارة
وكذا أن علما وجهل المدة كما قاله الرازي في باب بيع الأصول والتجار ولو عا عا بالاجارة ولكن قلنا
أن في أجرة ما يحدث على ملك من المنفعة قال القرطبي في كتابه ثبته بخيار أن كان بمن شبهه عليه
ذلك وأجاب أبو بكر الشافعي بفتح قال الزركشي والأوله أوجه لأنه مما يختص فان علما ولم يكن ذلك فلا
خيار ولا أجز وانتهى ثم علم وأجز فلا أجز له بقية المدة كقوله بغوى ولو وجد المستأجر به عيباً وضع
الإجارة وأعرض ما تنفسح به الإجارة منفعة بقية المدة للبائع في أحد وجهين رجه ابن الحرى لا للمشتري
لأنه لم يملك منافع تلك المدة ولأن النقص رفع المقتدر من حيث ذم أصله (خاتمة) * في أجز ذمته ببيع
لو بلى أنت شجرة بثلث لم يبع الثمرة لأنه عرق وأجز عا عا في فصل التبع ولو استأجر شخصاً فقدم
ولو معلقا من ذكر وقتها أو فصل آخرها صم وحمل الأطلاق على العرف في المستأجر والأجير رقبة

وَيَسَّخِرُ بَيْنَ الْمُسْتَأْجِرِ
لَهُ أَكْثَرُ وَلَا يُنْصَحُ الْإِجَارَةُ
لِأَيِّهِمْ وَلَوْ بَاعَهَا أَنْفُسُهُ
جَازَى الْأَظْهَرُ وَلَا يُنْصَحُ

وف كبروا وتوهموا وكانوا يفتخرون بها وانما يتخذونه اشارة وانما اقرص غلاما او رفاقا وانما
 يتخذون شرفا او تنورا وجلب الجلب كغير النسخ فيعتبر به العرف وعلى الاجماع من الشيايب اجوز من بصلها
 اليه لان سواه الله من تعلم النسل الا ان شرف الاجرة على المستأجر وتزعمه ولو استعاره دابة لتركها الى يده
 من كرم الله ودها الى المكان الذي ساروا فيه ولو كان له بالان والادنى له فالاذن بدولة بالعرف بخلاف المستأجر
 كغيره اذ لا بد عليه ولو استأجر له كتابا لم يضره كونه عليه او بلفظ آخر غير الذي عينه الله او غير السامع
 ترتيب الكتاب بحيث لا يمكن التمسك به فاعتدلت اجرة وحسن تصديق الورق ولو استأجره من كتابه فليس
 له ان يذله لان من غلب استحق النصف من الشيء ان كان العمل في ذلك المستأجر او بخلافه لانه يستحق النصف
 الذي سارا والاعمال يستحق شيئا ولو كانت جرة حمله الاجير قدمت المار بقى يستحق شيئا والفرق ان
 الجبلة تظهر على التوبه ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 وجوب النسخا ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 فان وقع النسخا في الجرة انما كانت الاجارة حمله على التوبه ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 فيه وله الجبلة في الباقي في بقية الجرة وحل الجبلة على الفور والفرق انما كانت الاجارة حمله على التوبه ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 الاول كما ينبغي شيئا لانه يجب ان يجرى على الفور والفرق انما كانت الاجارة حمله على التوبه ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 ظهوره والاختلاف في التوبه على الجبلة على الفور والفرق انما كانت الاجارة حمله على التوبه ووقع العمل مسليا بغيره او رواجلا لانها اقرصه على الجرة في ذلك انه يتعرف
 العمل فندعي على المستأجر بدون ذلك عليه مدة العمل ان رآه كان خافه به اما الاجير لزمه وطالب
 به من العمل فندعي عليه فان امتنع جسد بالحق ولو ذكره بعض الرعية شخصا الى عمل ميث لزمه اجرة المثل
 او الامام والميت تركه وجب فيها والا في بيت المال من توسع والا لا في بيت المال من توسع والا في بيت المال من توسع والا في بيت المال من توسع
 لاسقاط نفقته منه وله استحقاقه كتابا في عمله ولو اجر الاجير لزمه اجرة المثل او الامام والميت تركه وجب فيها والا في بيت المال من توسع والا لا في بيت المال من توسع
 تاسع الاجارة لانها لا تجتمع مع ذلك وقائمة لعدم الانسحاب عدم ثمن الدين بالعدين المستأجر ولو خالف
 المار جردا من اجدها مستأجره دون الاستحقاق الرعية بينه بالارث والاجارة مستأجره ولو استأجره مستأجره
 ودخل في حاكمك عليه وبعث حاكمها ابن جماعة في خروجه اوجبهما انه لهما اجرة لانهما متساويان في العمل
 وجد عليهم امكان احق به

(كتاب اجلة الموات)

وما يذكره قالوا في في الشرح الصغير الموات الا ارض التي لا ماله ولا ينتفع به احد وقال الماوردي
 والرواني حد الموات عند الشافعي ما لم يكن عامر لولا ان يحياها من قرب من الدار او بعيد وكلام الماني
 يوافق ذلك حيث قالها (الارض التي لم تعمرها) وقال فيها بعد ولا يملك بالانحسار من معمر
 والاصل فيه نيل الاجماع انما هو ان يملك لحد فهو احق به من ارضه البخاري والغلب عليه
 من حيث كرم في القريب ووافي عليه المصنف لم يوجب من احبا ارضه من غير ان يملكها وما كانت
 الدواني اى ملاك البرق من الفوسدة وولما التفتي وغيره وصحة ابن حبان قال ابن الرقعة وهو ضعيف
 اولى وهو ما لم يعمره وطوى وهو ماثرب بعد عمارة الجبلة ولا يشترط في حق العمارة التحقيق بل يكفي
 عدم شققة اياها لا يرى أثرها ولا دليل عليها من اصل خبره ونحوه ورواه ورواه ونحوه ورواه ونحوه (ان كانت)
 جنة الارض (بلا لا سلام على مسلم) اى يجوز له (ملكها بالاجابة) وان لم ياذن له فله الامام اكنة
 ياذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهه من الاحاديث المشهورة ولانه مباح كالاختلاف والاصطلاح
 لكن يوجب استئذنه من رجا من الخلاف فيم لوحي الامام لنم الصدقة مرسومة من الموات فاجله يخص
 لم يملكه الا باذن الامام لم يملكه من الاخرى على الاقعة (تحية) تغيير المصنف بالثلاثة فيهم
 الشكاف لان الصحيح والنجوت لا يملكه بل للمكان وكلام القاضي ابي العلي عليه بطهه لكن الاجماع انه
 لا يرف كغيره بل للماوردي والرواني وزاد على قوله فله الموات ويصير مستمرا وانما لم يتركه لانه

(كتاب اجلة الموات)
 الارض التي لم تعمرها
 ان كانت بلا سلام
 على مسلم فملكها بالاجابة

خمس مدة بسفها فم اسحق فلا يعمل المسلم بتلكه وان كان لوفيل ملكه وان حل الجواز في كلامه على النسخة
 فلا راد ويستثنى من اختلافه تلك الأرض التي لم تعمر ما يتعلق بها حق المسلمين عموما كالأمر بقى وانفسه
 وكذا امر فومر دلفه ومضى وباحد النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة كأذكر بعد ومن مفهوم قوله لم
 تعمر فما كان معمورا في ايلة ثم خرب يوقى آثار عمارتهم فلمسلم تلكه تأسيس ذكره وبأمر الكافر
 في وان دار الاسلام فانه لا عليك كما قال (وليس هو) أي لحياء الأرض المذكورة (الذي) ولا غيره
 من الكفار كأنهم بالاولى وان أذن له فيه الامام لانه استعلاء وهو مجتمع عليهم بهارنا فلا حياء في أرضها
 تزعم منه ولا الحرة عليه فلو تزعمها منه مسلم وأحياء لمسكتها وان لم يأت في الامام كافي زيادة الزعمه فلا
 أثر لفضل الذي فان بقي له فيها عين تقايا وورودها الذي وزعمه باصرف الامام الغسله في المصالح ولا يعمل
 لاحداثك الغلظة والذي والمستأن من الاحتياط والاحتشاش والامساجيد لوانه يقتل فراب من من ادانها
 لاضرر وعينها في أمال الحربي فيمنع من ذلك انكن لو أخذت شيئا من ذلك ملكه كما قاله التنولي (وان كانت)
 ذلك الأرض (ببلاد الكفار) دلت حرب وغسيرة (فاهم احياؤها) معلقة لانه من حقوق دارهم
 ولا من زعمنا فيه فم يكن به بالاحياء كما صيد (وكذا المسلم) أيضا احياؤها (ان كانت مما لا يذون)
 يكسر النجوة ومنه أي بدفعون (المسلمين عنها) كوات دارها ولا عليكها بالاستيلاء لانه غير ملوك قتلهم
 حتى عليك عليهم فان ذنوبهم منها فليس له احياؤها كما صرح به في الشرح واقتضاء كلام المصنف كالمعذور
 من بلادهم وإذا استولوا عليها وهم يذون عنها فالتفتون أحق باحياء أربعة أشخاص وأهل المجلس
 أحق باحياء الخمس فان أعرض كل الفلقين من احياه لم يفسد فاعمل لنفسه أحق به كالتصريح لانه
 شركاؤهم فكأنوا أحق به اختصاصه ان كان صالحا منهم على أن البلاد انوارهم يستكون جيز به فالعلم به ما في
 ومواته الذي كانوا يذون منه بشجر لاهل التي على الاصع فبطلته الامام لهم فلا يكون فيأبى الحال
 أو صالحا منهم على أن البلاد لهم فالتصريح في ذلك الموات لهم بعماله معذور كان تحججه ولف دائرة النانية
 المعذور فان في التميمون فكانت منهم في دار الاسلام كسائر أموالهم التي فتوا عنها ولا ولت لهم وبيع
 التصاري التي في دار الاسلام لا تخاف بالاحياء والمراد بدار الاسلام كل دار بناء المسلمين كغداة والبصرة
 أو أسلم أهلها عليها كالدبة والبن أو فتحت عنوة بتكبير وسواد العراق أو سلمها على أن تكون الرقبة لنا
 وهم يسكنونها فخراج وان فتحت على أن الرقبة لهم فتوا عنها كوات دار الحرب ولو غلب الكفار على بلاد
 يسكنها المسلمون كفسوس لاصير دار حرب (وما كان معمورا) من بلاد الاسلام أو غيرها وان
 شخصه بعض الشرايع بلاد الاسلام (فما لك) ان تعرف مسلما كان أو ذميا أو عنوة أو لوارثه ولا لك
 ما تحرب منه بالاحياء ثم استثنى المأوردى ما أعرض عنه كقبر قبيل القفرة عليه فانه ملك بالاحياء
 (تنبيه) شمل كلامه ما كان معمورا في الحال أو معمورا في الزمن السابق ثم اندرس بل هو في هذا
 أظهر وأولى من قولنا في الحر والمعمور لا يدخل الاحياء فيه بل هو ملك (فان لم يبرق) ملكه (والمعمورة)
 اسلام بن خال (أي في هذا المعمور ملك) (صانع) لا تسلط أو ذمى أو عنوة وأمره في الامام في حفظه الى
 ظاهر ومالكه أو يبيع وحفظه أو استترانه على بيت المال (تنبيه) ليرتبط حرة للمسلمين
 وتعلق لم يعرف ما سلكه ففصل الامام اعياؤها لمن يعمرها وجهان أوجهها ما أنه ذلك أخذ من قول
 السبي وكل ما لا يعرف ما لك ولا يرجح ظهوره فهو ليس للمالك فيجوز للامام أن يأذن فيه كسائر مال يوت
 للمال ويؤخذ منه أيضا ما حلت به البلي من أخذ العتور والمكوس وجلود الهائم ونحوها التي تتبع
 وتؤخذ من مال كماله لغير اختيارهم وفي ذلك وتصير بعد ذلك لا يعرفه فلا كماله أنما اشترى بيت المال
 (وان كانت) أي العمارة (بإعانة) بان كان عليها آثار عماراتهم (فلا تظهر) وحكي جمع الخلاف
 وجين (أنه) أي ما كان معمورا بأهاليهم تحرب (ملك بالاحياء) الاخلاصة لانه الخالصة والثاني

وليس هو الذي وان كانت
 يمسك كذا دارهم احياؤها
 وكذا المسلم ان كانت
 لا يذون المسلمين منها
 كان معمورا فله ملكه فان لم
 يعرف والعمارة اسلامية قال
 صانع وان كانت جاهلية
 فلا تظهر انه ملك بالاحياء

المع لهما البيت جراته (تنبه) على الخلاف انما كانت ملائمتهم وهم لا يذوقون به الا ما عاينوا من لذة
بالاحياء كالحسم بمسار وان شككنا في معروضا له عرفنا بجاهله او بالاسلام قال في المطلب في الخلاف
انما يكون في كل الذي هو له أي وقد تقسم لذة لذة والارض العاصرة اذا لمساها ولم يذوقها فاما
فصلت عن ان قال (الزل) او لمساها فهي لما انكها ان عرف وما لم يذوقها بالها يكون له ولولا ذلك الوادي
بتراب آخر فمن يذوق التربة في كل النكاح والامان كانت احلامه امانا شائع او باهلية فبما بالاحياء
على ماسر واما الجواهر التي تر بها الاتم لولان كان اسلمها من ارضي بلذا كاهو مشاهد قد امر السيل
لحكمه حكم تلك البلدة واليات ريت من ارض النهر وليست حريما لمعور قدس موات وان وقع
الشك في ذلك فامر به البيت للملحقة ما ناه من كلامهم ولم يؤمن شق هذا المثل (ولا يذوق بالاحياء
حريم ميمون) لان ما للثمن وروست في لذة لذة لذي حريم حريم التصرف فيه على غيره (تنبه) في
قد يلهيهم كلامه ان الحريم غير مماثلة وهو وجه والاصح خلافه لكنه لا يباع وحده كقوله ابو عاصم
الهمادي كلما يباع شر بالارض وسعة (وهو) أي الحريم (ماتس الحاجة بالانقطاع) بالضرورة
وان حصل امل الاجتماع بدونه (تنبه) في الثاني تقديم بيان الحريم على حكمه لان الحكم على
الشيء فرع عن وجوده (حريم القرية) الجاية (السادى) وهو المجلس الذي يجتمعون فيه بدون أي
يحدثون ولا يبيع المجلس ما بالالاقوم به ويطلق السادى على أهل المجلس أيضا وجازة الحريم يبيع
السادى وهو أول ثم ان قد روى كلام الذي مضاف محذوف وهو يبيع ما سوى نعيم الحريم (ومرثكش
الجل) يبيع السكاف وهو مكل سوقا أي اذا كانوا خبيلا كما قاله الامام وفيه (ومناخ الايل) انهم لهم
بخطه وهو الموضع الذي تلج فيه اذا كانوا أهل اهل على قياس ما قاله الامام (ومناخ) السرحين
والقمامات و (الرماد ونحوه) كرواح قنم وسيل ماء ولعل بيان وكذا القرى والحدود بالنسبة لغير
القرى ان كذا الامام وكذا السرحين ان كذا القرى وانفساهم كلام القاضي وقيل هو يذوق كما قال
الادري ان يكون سرحه اذ لم يذوق به - وهذا من القرية وكان يجب بعد ان من مراد في القرية انما هو
لربسة مثلا ولكن كان يرى ويحتاج بينهما عند تحريف البعد بلسان حريم (وحريم البشر) القنورة
(في الموان موقف النرج) منه ما وهو القنم على رأس البشر ليس سرحي أما القنورة في امكه فعين
فيها العرف (تنبه) في عبارة الحريم البشر القنورة في الموان وهي حصة ثلث عبارة المصنف مشككاً من
حيث الاحراب اذ لا يجمع قوله في الموان ان يكون خلاص المضاف اليه اذ شرط الحال من المضاف اليه
ان يكون المضاف عملا فيها او يكون مضافا الى او يكرهه وهذا ليس كذلك وقد يقال
ان حريم البشر كروها يكون كقوله تعالى اتبع له ابراهيم حبلنا (والحوض) بالرفع وكذا المنطوقات
لعدم عطف على عطف والراديه ما يبيع المزارع به ما يخرج من البئر وكذا ان يبيع في الحوض وفيه يجب
المساو مراد المصنف ان الحريم موضع الحوض وكذا يبيع الموضع في العلوقان على الحوض (والدوان)
يضم للدان أشهر من في الماوى معربان كان الاستقاء به كجنداق الروتة واسا (ويبيع الماء) البئر
يعلم فيه ما يخرج من الحوض لسق المشاة والزروع وما قد يندفع ما قبل ان ذكر ما يجمع مع الحوض
تكرار (وتردد) المزارع من (الباية) ان استقيم الا لا الذي اما البئر المقدم على المزارع فيعتبر حريمه ما يجمع
وتوف المستق منها ولو سطر مزارع موات يجمعه في ماء الاولى منع في الاصح وعليه فهو من حريم
الموات (وحريم الدار) البقية (في الموان مزارع وما وكما سئل) في الموان يجمع فيه ما يجمع في الدار
(ومرثكش الباب) ليتوقف الاستقاء على اعطيه والراديه هو الباب بهيته وليس المراد منه اعتداله
في الباب على امتداد الموان بل لعين اعيانه ما في قبالة الباب اذا اقبل له مزارع ولو احتاج الى الاعتناء
وازرار وقتا يحدوث الدار وهو ملحوا اليها من الخلاص المتصل بالباب حريما اهل اوجه وبعين

ولا يذوق بالاحياء حريم
معمور وهو ما من الحاجة
البسة لتمام الاجتماع
لحريم القنورة السادى
ومرثكش السرحين
الايل ومناخ الرماد ونحوه
وحريم البئر الموان
موقف المزارع والحوض
والدوان ويبيع الماء
وتردد البئر حريم الدار
في الموان مزارع وما وكما
وتبع في سرب الباب

فلهذا ان الزكاة عن الشخص والزكاة عن الاكثر من ولكن يجمع من حفر يجر بها ومن سائر ما يجر
 بها كاصناف جدران او زمره من الاله فصرف بما يجرها غير (وحريم آبار القنات) الحيا (مال حفر
 فيه) أي الحريم (نقص مؤثما أو خريف) عليها (الانبار) أي السقوط وبختلف ذلك باختلاف
 الاراضي صلابه ولينها ولا يحتاج الى موقف طرح ولا شيء مما في غير الاستفاده بل الى حلقها وحلقها
 ما بها مال الحفر يجرها في ملكه فحفر آخر يجر في ملكه فلا يمنع وان شخص ما فيه غير (والزكاة ان الحفر في
 الاندله تلك فلا يمنع منه اذا اشترى به الغير وهذا كل متصرف في ملكه فلا يمنع منه (تبيين) ما جاهد
 المصنف حريتها هو بالنسبة الى الحفر الاكبر لا لملكا فانه يجوز تغيره ان يجر في الحريم الذي كثر مكانه
 الزكاة ويحده ايضا اذا انتهى الموات قبله فان كان ثم ملك قبل غلبه حرام الحريم فالحريم الى انتهاء الموات
 وهذا المصنف يجهله بأثره من ان يجره مال واحد فاما كنه ويجوز تغييره المهر على الوحدة وقطع ألفا
 قال الجار مردى والاول اكثر استعمالا (والدار المحفوظة) بأن احديث كاهن (الحريم
 لها) اقل من جعله موضع حرمها والاول من جعله حرمها الاخرى (تبيين) قوله المحفوظة ليس
 به سد بل ما بها كل مالا ومن حوله ومنه من غير المحفوظة كان يجر في ناذر كاله الزكاة في باب بيع
 الاصول والشر لا له لامة السلبين بخلاف ما اذا كانت في غير ناذر (و بصرف كل واحد) من
 الملاك (في ملكه) على الهادة في التصرف وان تصرف به بارة فواذ الى اختلاف ماله كمن حفر وغراه
 او حفر فانه على به جدار بارة فلو تغير على الحفر ماله بغيره لان في منع المالك من التصرف في ملكه بما
 يضر جاره ضررا الاجابة (فان تعدى) بأن جاور اياه في التصرف (حين) ما تعدى به فلا ينافيه
 (والاصح انه يجوز) فانخص (ان يتصدقوا في المحفوظة) بما يمكن حياها ولقنا هذا كروا حونة
 ومدينة (واصلها) وقرنا (والزكاة في الميراث من حانون حداد) وقيل ونحو ذلك كان يصح
 مدبرة (اذا احتاطوا بحكم الجدران) لمسا كما يابى بما فيه ماله لانه يصرف في خاص ملكه
 وفي قنعه اضرا به والاشغال المتع للاضرا به ودر بان الضرر لا يربط الضرر وعلى الاول فله مال القالب
 فيه طهور او احتلال في حيطان الجار كمن صيف يرفع الحيطان وجلس المالك في ملكه بحيث يسري الضادة
 الى جدار الجار فلا يمنع الاحتلال كاله الزكاة منع ما يضر المالك دون المالك ويستثنى منه ما تقدم
 فربما ان مال حفر يجر في ملكه يجر من حفره سقوط جداره لانه يجوز له واستثنى منهم من ذلك
 ان مال كان له دار في ملكه فله ان يجر به جداره مستجدا واجبا ولا احتلال ولا يلا الا باذن الشرع
 كما قال شيخنا وفيه انما وجهه ان الشخص لا يمنع من التصرف في ملكه وهذا هو العلم كما في باب الصلح
 ولو قد فاهر الجدار فانه كسر ما كانه لمناقبة قال المراقبون فان غطا في حالة الذي ضمن والا فلا وقال
 القاضي لا ضمان في الحائط وهذا هو الظاهر (تبيين) لو اشترى الصنف فله ان تعدى ضمن عن قوله
 والاصح الخ كان أولى (ويجوز احكامه موات الحريم) كاله ان يطره بالبيع وغيره (دون عرفان) ولا
 يجوز احكامها (في الاصح) وان كانت من غير الحريم تتعلق الوقوف بها كطلة وق العائمة من الطريق
 ومسلى العبد في النهر او موارد الماء وقد عتبت الباقى بالعلم ان على ساطع النبل والخجلان فيجب على
 وفي الامور من له فرة يمنع من بناء على ذلك والثاني ان يضر المتع والافلا (قالب ومز دلفه) كعرفه
 والله أعلم فلا يجوز احكامها في الاصح على المليك والزمي وان لم يضر به المليك والمرعى وقد عتبت الباقى
 بالبناء على ومز ذلك لا يشكر فيجب على وفي الامر عدم ما بين البناء والمع من البناء فيها (تبيين) في
 ماله كلاما من هذا الحكم مقول وان خلاف عرفه يعبر فيه به صرح في التبعج والذي في الزونة
 ان ذلك على سبيل البعث فانه قال ينبغي ان يكون الحكم في اوصافه كعرفه فان لوجوده الذي
 وقال ابن الزكاة ينبغي المنع لا يشبهه بخلاف عرفان حال الاسوي والمعج المنع من البناء جزاء لقوله تعالى

وحريم آبار القنات مال الحفر
 فيه نقص ماؤها أو ينفذ
 الانبار والوا المحفوظة
 بدور حريم لها أو ينعرف
 كل واحد في ملكه على
 العائمة فان تعدى ضمن
 والاصح انه يجوز ان يتخذ
 داره المحفوظة بما سكن
 حياها ولا احتلال ولا يلا
 العاز من حانون حداد اذا
 احتاطوا وحكم الجدران
 ويجوز احكامه موات الحريم
 دون عرفان في الاصح
 (قلت) ومز دلفه وفي
 كعرفه والله أعلم

الرامي من اشياء الميسر الكثرة ما لو لم يكن غيبني أن يكون المحب كذلك لأنه يستحب له ما
 اذا نفروا أن يستروا قال الولي المراق لكه ليس من متأسل الملع من أحياء شياً منسكاً لكه
 وهذا هو المفسد (وجنات الاسبله بحسب القرض) والرجوع فيه الى الدرف فان الشرح اقله
 ولا بدته في الامه فربما فيه حاله كالقبض والمخوف في السرقة وفي كل شيء بحسبه والظاهر ان
 لفته ود (ان اوله) لعله الموان (مسكاً منسكاً) نفسه لمحوه (نحوه باليه) باستروا
 أو لمب بحسب علامته للمكان (تقريبه) قضية كلام الشخبذ الاكتفاء بالظهور بما بذلك من
 غير بناء وأما في الام على استغراق البنات وهو المفسد كجملته في غيره (و) الشرح أيضاً (سقف
 وهو) لبنوا السكى ونحوه لعله لا يشرط (والماني) يعني به الذي نصب (باب) لان العادة
 في المسائل ان يكون لها أولي ولا ياب له لا يتقدم مسكاً (ولي) نهاني (الهاب وج) انشائه
 لا يشرط لان مقده لا يبع السكى والظاهر بحسب حلقه الشارع ولو قال وفيه ما وجب كان ولي فان في الترتيب
 أيضاً وجبها كاس (تقريبه) أي هم كلامه أن السكى لا يشرط في احياء ماد كره به صرح الترتيب
 وبغيره (أو) أراد احياء الموان (زبد ودواب) أو هوها كقوله في جمع غار ودخلان وغيره (أو) بان
 بالبناء بما جاز به العادة فلا يكتفي نصب سقف وأما من غير بناء لان الغار يدل ذلك والحال لا يقتصر
 على العادة (لا سقف) ولا يشرط في احياء الزريبة لان العادة فيها عدمه ولو شرط بما في طرف والشر
 في الثاني على نصب احوار أو سقف قال القاضي كفي وخالفه الطوار في ذي الاوجه الاول (ولي) نصب
 (التياب اختلاف) الباني في المسكن والشرقة في موان كن لحياء لثلك لا يقتصر مسكاً كما بان
 الزريبة كافي في نفسه ولو لم يكن بحسب خلاف ما في طرفه في أرض مغيرة مسكاً فإنه لا يفتقر به الى السقف
 كما بان في لا يشرط (أو) أراد لعله الموان (مزرعة) بفتح الزاء الأصح من ضمها أو كسرهما (بفتح
 الغراب) ونحوه كسعر وشوك (حوار) يشرط في احيائها بالفضل المني عن غيره بل ولو احوار
 ولا حاجة الى التعميم لانه العرف (وشربة الأرض) بطام التخصيص وكسح المسعى وحسبها المزارع
 الابه وتبين زايها ولو عايناه في التميز بالزراعة (وزرأب ماها) بفتح ساقه من ضمها أو كسر
 بنراً وانه أو هو ذلك (تقريبه) أي هم تغييره بغيره لأنه لا يشرط السقف بالفضل وهو كذلك مادام
 سكر مر به ولو لم يفسد الاحراز كفي وان لم يغير كان حياً ولو لم يغير لم يفسد كفي أيضاً في أحد وجهين
 ووجهه في الشرح الصريح هذا (ان لم يكن في الطرف) المنة ان كان كذا لم يفتقر لغيره بل هو يستلزم
 من ترتيب المياه وكن احداهما أو لغيره المبالا التي لا يمكن سوف المياه الهول لا يكتفي بالفضل
 فانما ذلك بالقرينة وجب الغراب في أحد وجهين اقتضى كلام الرامي ترجمه ونسبه لخواه وري
 من سائر الاصحاب الثانية رامي الجلائع وهو بنسبة العرف غالب عليها الماء فالشرط في احيائها اجس
 الماء عنها يمكن غيرها ذكره الماوردى والرويان وغيره (أو) لا يشرط في احيائها (المزارة في
 الاصح) لانه اقله من مساحة الأرض وهو يخرج من الاحياء كما لا يقتصر في احياء الماوردى وكذا والثاني
 يشرط اذا لم يفسد لانه لا يفسد الا اذا جعل في موضع ما لم يفسد فكذا المزرة وما يذرفها بقله زريبة
 بخفيف الزمرد جهه الزاوية وأما الحصاد فلا يشرط جزاً (أو) أراد احياء الموان (استلزم جمع
 الغراب) يشرط حول الأرض كالزريبة وحكم الكرم وحكم النستان (والثوب) حبس حرج العادة
 علامه وان حرج بنحوه ما يتلصق بشرط أو يقبض أو شوك كفي أو اكتفى بجمع زراعتي في ذلك
 انه لا يشرط الجمع بين القنوط وجمع الغراب وصفاً الصنف تقتضي استغراق جميع الغراب مع القنوط
 وليس مراداً ان يفسد على ولو فسد جمع الغراب بجملة عدم القنوط كان أولى وعبارته نوعاً أيضاً لانه
 لا يشرط من شيء فذلك في موضع ان لم يفسد وصلو الزريبة والشرحين ولا بد من القنوط والرجوع فيها

وختلف الاصحاب بحسب
 الغرض فان أراد مسكاً
 اشترط نحو بناء المنة وسقف
 بهما وانما في باب وفي
 الباب جبهه أو زريبة ودواب
 فتقريباً لا سقف وفي
 الباب اختلاف أو مزرعة
 بجميع المتراب حولها
 ونسبة الأرض وترتيب
 ماء لها أو لم يكتفي بالفضل
 المنة لا الزاوية في الاصح
 أو يستلزم جميع الغراب
 والتعميم حيث جرت
 العادة

بحرط به الى العانة (ومنه نعماء) على ما سبق في المزرعة (ومشروط) في احواله والواجب ان (الفرس
على المذهب) وبطل لا يشترط كالأزوع في المزرعة وفرض الأول بينهما بان لهم المزرعة بضع على الأرض قبل
الزروع بخلاف البهائم فان قبل الفرس ولان الفرس للدولم الفرض في هذه البلاد بخلاف الزروع ومن شرط
الزروع في المزرعة شرط الفرس في البستان بل يرقى الأولى فلهذا شرط ثمانية مائة بالاشتراط (تبيينه)
فدفعهم بكلامه الاكتفاء بفرض البعض وهو كذلك كما صح في البهائم لكن بشرط ان يكون الاذن في
فرس ما يسمى به يستأمنه وبعد الاكتفاء بفرض شجرة أو شجران في أرض واسعة ولا يشترط ان يثمر
الفراس وسكن المصنف من نصب الجلب وتاخره لأنه لا يشترط وهو كذلك وان سرح الحاروي المصنوع مما
لأعزالي بشرط اظهر بشرط في السباع بالخرق وج الحاروي على البستر الرخو بخلاف البهائم في احياءه
المختلفة خروجه الحاروي جريته ولو سرفه من المخذ الى النهر القديم بقصد التكاثر لا يجري فيها المصلحة ولو لم
يجر، كما لا يشترط السكنى في احياء المسكن (ومن شرع في عمل احياء) أنواع فغيره من نوع آخر ملكه بما يجزى
به ذلك النوع كأن شرع في عمل بستان ثم قصد أن يسمه من غيره فملكه بما تملك به المزرعة وكلام ابن القري
في رويته محمول على ذلك لاهل ما حله نحنا عليهم أنه لو حوطوا البقية فملكها وان قصد المسكن لانه مما
تملك به الزريبة لو قصدوا هوانه فلهذا استعمل الامام مخالف لكلام الاصحاب ولو شرع في عمل احياء (ولم
بفه) كأن سطر أساساً أو جمع زرايا (أو قلع) مخالف على شرع أي جعل له علامة العماره (على بقعة
بنصب أعمار أو غرز خشباً) فهم أو نحو ذلك كأن سطر أو جمع زرايا حولها (فمقتصر) لذلك
الحصل في الصور المذكورة لأنه بذلك منع غير مسنه (وهو أحسنه) من غيره يعني مستحقه دون غيره
لحديث أبي داود من سبق الى مال سبق اليه مسلم فهو له ولان الاحياء بيد المالك فلهذا التفرع فيه
الامتناع كالاستيلاء مع الشراء وهذا للاختصاص بأحبة الأشخاص لذلك لان حبه الاحياء ولم يوجب حولها
شرط ان أحدها ألا يزيد على قدر كفايته فان خالف كان لغيره أن يحرقه أو يتركه على كذا يتركه كقوله المتن
وقبل لا يصح شجره أصلاً الثاني الغدوة على حبة الا كمال الخوخ غير ما يجزى عن احبائه كان لغيره احبائه لئلا
تأخر ولما كانت أحبة لغيره ما يجزى عنه فلو قوم أحبة المالك مستدرك الله - نفي قوله (لكن الأصح)
المقصود (أنه لا يصح بيعه) أي أحبة الشخص من الشخص كقوله الامام وغيره ولا يهتبه كقوله
المأوردى خلافاً للدارمي لان حق التملك لا يباع ولا يوجب كفى الشفعة ولكن له نقله الى غيره وابتنائه
كأنيان يحل المنة فيسل الدباغ ويصير الثياب أحق به ويورثه والثاني يصح بيعه وبه قال أبو إسحق
وكأنه يبيع حق الاختصاص كبيع علو البيت لبنائه والسكنى دون أسفله فأن قيل ما استدركه المسند
مستدرك كما قبل فان عدم البيع مناسب لعدم التملك المفهوم من اللفظ الاختصاصية أجيب بأن قوله أحق أعم
فيمضي بالاختصاص مع المالك فيقتضي صحة البيع فذلك دفعه بقوله لكن الخ (تبيينه) قال الزركشي
والجيب من احتياجهم لمنع البيع بحق المصلحة مع أن أبا إسحق يخالف فيه أيضاً وكذلك في مئة الصمد
الاسواق وهل يجري مسلاته في المساجد والمربى ونحوها الظاهر لمنع فتحتم الاحتياط عنها لانه لا يها
صين ولا منفعة كخضائه في امتناع العوض على حق القسم وبسبب أن يكون الغزول عن الوثائق
منه لا يملك أن يتفقها لا للمنفعة اه (و) الأصح (أنه لو أحبه) شخص (آخر ملكه) وإن خصي
بذلك كالدخول في رسوم أخصه واشترى والثاني لا يملكه لئلا يطل حق غيره (تبيينه) محل الخلاف اذا لم
يعرض عن العماره فان أعرض عنها ملكه المحمي فلهذا قال الرافعي والخلاف في دفعه المستدرك تبيينه فاعترض
الطائفة في ملكه وأخذ الفرض غيره هل يملكه وكذلك لو قيل لم يملكه في أرضه أو وقع البيع فيها ونحو ذلك اه وقد
وقع في ذلك اضماراً وبما في غير روايته الله تعالى في آخر الولوه (ولو لم تمتددة الخصم) ولم يصح
د برجع في مالوا العسرف (قاله السلطان) أو نائبه (أخي أو أوزك) ما شجره لانه منطبق على

ومنه يسه ما ويشترط
الفرس على المذهب ومن
شرع في عمل احب له ولم يسه
أو أهلك على بقعة بنصب
أعمار أو غرز خشباً المستدرك
وهو أحق به لكن الأصح أنه
لا يصح بيعه وله لو أحياه
آخر ملكه ولو طالت مدة
الملك غير قاله الساعات
أخي أو أوزك

الأرض وان سكان البلد من الجندى بجميع القتل له والفلاح أخر: مثل ما عمل في زمنى الفلاح عن
 أجره بالناسه بنظر (ولا يمنع) الإمام (ال) شخصاً (أو على الأحياء) يكون ما ينفع له (قدرا
 بقدر عليه) لو أراد إحياء لانه ينمو بالصلوة (تسببه) المراد بالقدرة ما بين الحسنة والشرية ولا
 يمنع الذي في دار الاسلام (وكذا التصبر) فلا تصبر الشخص الا أن يقدر على الأحياء وقدرا
 بقدر على إحيائها فان زاد القانون في الرخصة أن تصبر ما حيا الزائد كملت الإشارة اليه (والاظهار أن
 للإمام) أو ياتيه (أن يجمع) فتح أوله ويجوز منه أي عظم عاتق المسلمين (بقدر ما ترى في حربه)
 وهو ما يؤخذ به لانه عند الشؤ في الجزية وفي الفاقا ليقوم زوى الجزية بسم الصدقة (و) ترى
 نعم (صدقة) فلو (و) ترى نعم (حالة) وتستعمل الحالة في غير العلم أيضاً (و) ترى نعم شخصاً (شعبه عن
 الشعب) بضم النون وهي الابتداء في طلب المرمى بالنسبة للناس من وجها بحيث لا يضرهم بل يكون كمال
 من كبر بحيث تنكح فيه الناس لانه صلى الله عليه وسلم حتى التفتع بالنون وقيل بالباء تنكح المسلمين
 ورواه الامام أحمد وابن حبان في صحيحه والثاني المنع نظراً لاجى الله ورسوله ورواه البخاري (تسببه) (و)
 أهل الله نفس خيل الجهادين وهي أحق بمن غيرها إذ الجى الولد في الحديث كان له أن يقاتل بالأذى
 وبشبهه أن يلقى بها القاتل الذي يحتاجون اليه في الغزو وكان الحسن المصنف تقديم قتاله أو
 تأخيرها حتى لا ينفذ من القاتل من القاتل ويحرم على الإمام وغيره من الولد أن يخط من أصحاب الولد
 عوضاً عن الرضى في الجى أو الموت لا خلاف وكذا لا يحرم عليه أن يجمع المقاتلة أي المذهب الشريفين
 الجهاد وليل الصدقة أو الجزية وفي غيرها (و) الاظهر (أنه) في الإمام (نقض) في رضى ما (جاء) وكذا
 ما جاء غيره من الأئمة ان ظهر من الصلوة في نفسه من أوجعت عبارة لخصائص النفس بالحق لله
 قول مرجوح وقوله (الخاصة) اليه أي عندها كمال الحرير بان ظهرت له حقيقة بدناهم ورواها في الجى
 والمصلحة التي ينقض لأصحابه وليس هذا من نقض الاستعداد بالاجتهاد والثاني المنع لتعبه في الجى
 كالمؤمن بقدره أو مقرباً على الأول لو إحياءه في باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضاً وليس
 له أن يجبره بغير اذنه لنفسه من الاعتراض على تصرف الإمام وحكمه أماماً ما صلى الله عليه وسلم
 فليس لاحد من الأئمة نقضه لانه نص عليه فلا ينقض ولا يغير به حاله ولو استغنى عنه في رزق ليدأخره
 أو يفي بطلبه حتى صاحب الرزق قولاً صحيحاً أنه لا يجوز نقض ما جاء لخطاه الا بقرعة ومنى الله تعالى
 عنهم قال السبكي وعذافه بملكته ملج فان فعلهم أم على من فعل كل امام بعدهم (ولابحس) الامام
 (لنفسه) فمما لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذلك منه وعليه جعل خبر البخاري السابق
 الذي استدل به القول المرجوح ونجح بالامام ونائبه غيرهما فليس له أن يجمع وليس للإمام أن
 يدخل واسمه ما جاء للمسلمين لانه من الاقوياء ويندبه ولنا فيه أن ينصب أميناً يدخل فيه دواب
 الضعفاء ومنع من ادخال دواب الاقوياء فان رزقه قوى منع منه ولا نعلم شيئاً قال في الرخصة وليس هذا
 من الظالمات كونه في الخلق ان من تألف شيئاً من ذوات التفتيح فمنه على الامع لان ما هناك الرضى فهو من
 جنس ما أحسبه وما هناك في الاتفاق بهير ولا يضر أيضاً قال ابن الرضوة له فمن بهل التعريم ولا فلا
 ريب في التعزير اه واهلهم ساجوا في ذلك كمالاً ساجوا في القرم

(فصل) في حكم المناظر المشتركة (منه الشارع) الأصلية (المرور) فيه لانه ومنع لذلك
 وتعدمت هذه المصلحة في الصلح وعبر المصنف هنا من الشارع بالمعنى الناقد كونه من المصلحة
 بعده ما يخرج بالأصلية للنفقة بالمعنى النسخ للشارع بالباشرة (ويجوز الجلب) وقولاً - عمله
 (لا تراسموا معاملة) واستقل رضى رسول الله والوقوف فيه أيضاً قال ابن الصباغ والامام
 معاملة الوافق بفضله حاجته أو الانصراف هذا كله (إذا لم يرضى على المارة) فيه لقوله صلى الله عليه

ولا ينفذ الا نادراً على
 الاحياء وقدرا بقدر عليه
 وكذا التصبر والاظهار
 ان للإمام ان يجمع بشعة
 من الرضى في حربه وصدقة
 وضلة وضعف عن الشعب
 وانه نقض حياء الجاهلية
 ولا يجمع لنفسه
 (فصل) في منعه
 الشارع للزور ويجوز
 الجلب به لاستراحة
 وماله سلة ونحوهما اذا لم
 يرضى على المارة

وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (ولا ضرر) (ولا ضرر في الشارح) (اذن الامام) لا يباح في الناس
 عنه من غير تكبير (تبيينه) من اهل البيت وفي ترويضنا الان تقاضاه وجب ان اوجه ما يستعمل
 امر الامة وتبعه السبكي القبول ولن يوافق الامام وايس الامام ولا غيره من الولاة بان يأتوا بمن يرتفع
 بالجلوس في الشارع ولوليس ونحوه من افعالهم فلو كانوا في الشارع وقال السبكي وقد اذنا في هذا الزمان
 من وكلاء بيت المال من يسع من الشارع ما يشاء له ياتل من حيازة المسلمين وهذا لا يقتضيه قول أحد
 لان البيع يستدعي تقدم المالك ولو جاز ذلك لجاز بيع المالك ولا فائده قال به قال ابن الرافعي قال لا أدري
 أي وجه باقى الله تعالى قاله الاذرع في معنى ذلك الحجاب الواسع بين الدور في المدن قائم بمن المرافق
 الامانة كما مر عليه في الصرح وقد نقل في السلسل الاجماع على منع اقتحام المرافق العامة وان كان يقطع
 بقوله في ترويضنا لا يجرى ولا يملكه صاحب الموضع ولا يملكه صاحب الموضع ولا يجوز لاسد ذلك ولا يجرى
 الارتفاق ايضا بصير الشارع كالصاري لمرور الناس في ان لم يضر القبول بالارة وأما الارتفاق بالارة
 المنزلة في الاموال فان اضر ذلك بالعلم منه ومن الجلوس فيه الا بالارتفاق والافان كان الجلوس على منبه
 القار يجرى الا بالارتفاق بالارة ان يضره جلوس غيره ولا يجوز ان يضره جلوسه على الجلوس في زمانه المنزلة ولو
 كانت المرافق غير مخصصة لغيره لكان يجرى في الشارع (جنوبية) بقصدية الفتية كالماء في ركني تحلق بها
 فخرج يقطع من قصب كالصير (وتفسيره) مما لا يضر بالارة ككتاب بونه لغيره بل ان العادة به فان كان
 منبهاً لم يضره جلوس غيره ولا يجوز ان يضره جلوسه على الجلوس في زمانه المنزلة ولو
 الجلوس بكماله كان متاعه ماله وليس تبعه ان يضره جلوس غيره بل ان العادة به فان كان
 والاحد والامانة ان يضره جلوس غيره ولا يجوز ان يضره جلوسه على الجلوس في زمانه المنزلة ولو
 يسع مثل متاعه اذ لم يضره جلوس غيره ولا يجوز ان يضره جلوسه على الجلوس في زمانه المنزلة ولو
 (الثاني) وتنازع في موضع منه (افزع) بينهما عدم الزينة (وتبينه) (وتبينه) (وتبينه) (وتبينه)
 كمال بيت المال وهذا كما قال المذاهب اذا كانا مسلمين أو كافرا كان أحدهما مسلماً والأخرى كافراً فبالسليم مذموم
 معافاة (ولو جلس فيه لمعذرة) أو لغيره (فهم جازون) أي موضع جلوسه (ترويضنا)
 المعذرة أو (المعذرة أو مستغلة في غير حال حق) بمقارنته لغيره منه قال الاذرع وسوله فيه المقام
 وقيل لغيره (وان تارة) ولو لا ذلك (لعود) البع (لغيره) حقه من طهره سلم اذا قام أحدكم
 من مجلس ثم رجع اليه فهو أسبقه واذا تفرقوا بالليل وليس لغيره من اجتهاد في اليوم الثاني وكذا الاسواق
 التي تقام في كل اسبوع أو في كل شهر مرافقاً لتقديمه بعدا كان أحق به في السيرة الشابة ولو أراد غيره
 الجلوس فيه مدة فتيته الى ان يعود بغيره من كان لغيره معافاة وكذا المعطاة على الاصح (الان لما ول
 مقارنته) له بعداً وبغيره (تثبت بتفاهع معافاة عن يافون) في معافاتهم (غيره) معافاة حقه وان
 ترك قياماً من متاعه لان الفرض من الموضع للمعين ان يعرف فيه اهل (تبيينه) * فحسبه اعطاه الله
 لا فرق بين ان يجلس باطلاع الامام أو لا وهو كذلك كما نص في أصل الرافعي وسئل لا يباح لغيره الجلوس
 باطلاع الامام وحزم به في التبيينه وقرره للمنصف في حقه وحزم به في نكته ونحوه جلوس العامة ما لو جلس
 لاستراحة أو غيرها فانه يباح له جلوسه بغيره وكذا لو كان جواً لاوه ومن بعده كل يوم في موضع من السوق
 فان حقه يباح بغيره ويكره الجلوس في الشارع لغيره ونحوه الا ان يعلو المرافق بغيره من غض
 البصر وكذا الاذرع وبهذا السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كقوله تفسيره بذلك في الخبر (ومن
 أنف من المسجد وموضع باقى فيه) المسار (وبشرى) الترقان أو الحديث أو الفتنة أو غيرها من العلم للفتنة
 به سلم الشرع كصريحه ولفظه حكيمه (كالمجالس في) قد نقل (شارع المعساة) في التمهيد

ولا يستقر لثلاث الامام
 وله تقليد معافاة
 وقيل لو لم يسبق اليه
 الا ان اقرع وقيل يقدم
 الامام برأيه ولو جلس فيه
 للمعاملة ثم غاب عنه لم يملكه
 أو مستغلة في غيره واما حقه
 وان غاب عنه لم يملكه الا
 ان لم يملكه مقارنته بحيث
 يدفع معافاة * تبيينه
 وبما نقله غيره ومن ألف
 من المسجد وموضع باقى فيه
 وبشرى كالمجالس في شارع
 المعساة

السابق **« (تبيين) »** فهم من الحلق المذهب المسجد بالشوارع أنه لا مشروط فيه من الامام وهو كذلك
 كما قاله الامام اذ لم يحدده تعالى وان قدوة الشاردي جعلوا المسجد قال وأما كباره والجماع مع جبر
 فيه اذن الامام ان كانت عاقلة البلد المستقلان فيه وفيخرج بقوله يخطي ويرقى جلوس المال لكن في
 زباده في روضة ان مجلس الفتى حال تدريس المدرس في مسجد أو مدرسة الناهر فيه ولم الاختصاص
 وهذا هو المعنى اذا كان أهلاً لجلوس فيه كماله الاذني أملاً اذا كان لا يقيد ولا يستفيد فلا معونه (ولو
 جلس فيه) أي المسجد (المسجد) بغير حق **« (في) »** صلاته (غيرها) لان لزوم بقية معينة له لا يتغير على رجل
 ورد فيهمسوس وبماح المسجد لا يختلف بخلاف مقاعد الاسواق فان قيل هذا ممنوع لان ثواب الصلاة في
 المصنف الاول افضل من غيره تجيب بان المصنف الاول لا يخص في بقية معينة فان قيل فذلك منه فليسجل
 القريب من الامام تجيب بان له طريقاً الى تحصيله بالسبق الذي عليه الشارع **« (تبيين) »** اقيم كلام
 المصنف الاخير في تلك الصلاة حتى لو استمر الى وقت صلاة اخرى فبقية وهو كذلك وشمل ما لو كان
 الخالص صياحه وهو الاصح في شرح المذهب ويطلق الصلاة بالجلوس في المسجد لجماع وهذا أو حديث أي
 أو فرادى لوجع صلاة وكذا من يبالغ من ببالغ لغيره ولم يؤمن تعرض لذلك وهو ظاهر
 (فلما رافقه) قبل الصلاة (الحاجة) كالحاجة في ورع وقضاء حاجة (ليعود) بعد فراغ حاجته
 (لم يعط) لاختصاصه **« (في) »** تلك الصلاة في الاصح **« (في) »** وفي الروضة بالصحيح (وان لم يترك) في ذلك
 للموضع (انزله) أو نحوه كعبادة خدمه مسلم النار والتمسك بيمين كعبه من الصلاة **« (تبيين) »** عمل
 الخلف اذا لم تنم الصلاة في قبته أملاً فيتمت وأصل المصنف الوجه كمال الاذني وغيره من المصنف
 مكانه وقبته كلامه طرد الخلف فيمال كان دخل لا تقار الصلاة قبل دخول وقت فلو سج قبل دخول
 وقتها الجود وهو كذلك وان قال الاذني لم أرقه أصراً **« (في) »** وقول الزركشي ينبغي أن يستثنى من حق
 السابق ما لو قصد خلاف الامام وبسبب أهلاً لا يختلف أو كان تم من هو أحق منه بالامام بخلافه وقدم
 الاصح موضعاً نظير لما في منكم اولي الاحكام والتمسك ممنوع اذا لم يبق الا سبق في المصنف الاول
 لا يوتر (مسألة) وهي كثيرة الزوج لو بسما شخص شيئاً في مسجد متلاصقي أو بسما له كان الغيرة تعصبه كما
 حرم به الزاقي في باب الجمعة خلافاً للمروزي ولو نوى اعتكاف أيام في المسجد فخرج المصنف من المروزي
 في الاعتكاف وعاد كان أحق بمرئيه وخروجه لغيره ذلك غلباً كذلك كعبته شيئاً وان نوى اعتكافاً
 مدافاً فوافق بموضع ما يخرج من المسجد **« (في) »** مخرج في حال وضوءه من يدع من مجلس في المسجد
 لمباينة وحركة اذ حرمته تأييداً **« (في) »** حائزاً وتقدم في باب الاعتكاف ان تعاطى ذلك فيمكروه ولا يجوز
 الانطلاق بحرم المسجد اذا أضرباه ولا يجوز للامام الاذن فيه حيث ذوالاجاز ومنع الناس
 من استئذان حلق الثراوة الفداء في الجماع وغيره فغيرهم **« (في) »** (ولو سبق رجل الى موضع من رباط
 مشبل) في طريق أو طرف بلد وهو ممن يمكنه **« (أو) »** سبق قبته الى مقدسة أو سوق وهو واحد
 الموصية (الى خلفه) وهي مكان الموصية (لم يزعج) منسواء اذن له الامام أم لا (ولم يبال) منه
 بخروجه لشراء حاجته كسواء طعام (ونحوه) كسواء وحمل سواء اختلف فيه غير أم متاعه أم لا
 وسواء ادخله باذن الامام أم لا لان شرط الوضوء ان لا يمكن أحد الا بالاذن الامام بخلاف ما اذا خرج لغير
 حاجة **« (تبيين) »** ظاهر قوله لو سبق المصنف لا يحتاج في المصنف الى اذن الناظر وليس مراد المعروف
 كما أتى به ابن الصلاح والمصنف وان جعله ابن الصلاح في المواقف للناظر ان يسكن من شاء
 ومن شاء من شاء ذلك من الانبياء على الناظر وان سكن بغيره ولم يخطه عرقاً فغيره فوافق
 على حكمه وان سكنه غيره لانه أكله مع سبقه اليه ولا يمنع غيره من سكنه مدة قبته على أن يوافقوا اذا حضر
 فان طالت غيرته بطل حكمه ولو طال مقام المرتفق في شوارع ونحوه كسجود لم يزعج الا في حال المرونة

ولو جلس فيه لم يضر
 أحق به في غيرها
 فأنه حاجته لم يضر
 اختصاصه في تلك الصلاة
 الاصح وان لم يترك الزاوي
 ولو سبق رجل الى موضع
 من رباط، سبل أو فناء الى
 مدرسة أو سوق الى خلفه
 لم يزعج ولم يضر
 بخروجه لشراء حاجته ونحوه

لعدم الزمة والثاني في عدم الامام ويقدم من ربه احوج والثالث ينسب من يقسم الحاصل بينهما
 (تنبيه) ظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يأخذ أحدهما للثبوت والآخر للحاجة أم لا وهو المشهور
 ولو كان أحدهما مسلما والاخر حقيقيا قدم السلم كالجحش الاخرى فليمر امر في مقاعد الاسواق (والعدن
 الباطن وهو ما لا يخرج) أي ظاهر جوهره (الابهانج كذهب وفضة وحديد) ورمض (وخصاس)
 وقبر وزنج وبنوت وعينق وسائر الجواهر للثبوت في طبقات الارض (لا عاك بالطر والعدل) في موات
 يصاد تلك (في الامور) كالمعدن النادر والثاني ذلك بذلك ان تصد تلك تلك كلوات وقرق الاول بان
 للموات تلك بالعدن وحمل الموات تحريم ولان الموات اذا ملك يستحق المبي من العمل والنيل مبشوث
 في طبقات الارض يجوز كل يوم الى حفر وعمل نعم هو احق به ولذا اطلق مقامه في قوله الخسلاف
 السابق في النادر ولو ازيد من طبقاته وضاف منها قلة ما سبق من الاوجه في المعدن النادر وافلدة
 ذهب ابرزها السبل أو أني بها حكم المعدن النادر (تنبيه) سكوت المصنف عن الإقناع هنا
 بهم جوهره وهو النادر لانه على الله عليه وسلم أن يطلع لابل بن طرث للمعدن القليلة واه أبو داود وهي
 بفتح الخاف والهاء الواو حدة قريبة بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء وسكن الزاء وهذا الإقناع
 انضاع لوقافي كقواعد الاسواق وقيل عليك كإقناع الموات (ومن أحياها ما قتلها فمعدن باطن)
 كذهب (مايكه) جزا لانه بالاحياء ملك الارض يتبعه أجزائها ومن أجزائها المعدن بخلاف الزكز
 فانه مودع فيه اوسع. لكنه له لا يجوز له بيعه على الاصح في الروضة لان مشهور المعدن النبل وهو مجهول الخ
 قال مالكه لشخص ما استقر بجه منه فهو له نفقه فلا تجزئه له اذ قال فهو ميتا فلا أجر النصف أو ثلثه
 كذاك لاجزائه والحامل مما استقر به في جميع المور للمالك لانه ذهب مجهول وخرج ظاهر ما اذا كان
 على ايمان بالبقعة المصنوعة فلانها ملكه طرثان أحدها أنه على القولين في ملكه بالاحياء
 وهو اذمة اطلاق الفرع فيكون الرابع عدم ملكه لحداده وهو المعدن كالموت في نفس الارض
 المقدمه العارفين الثاني النفع بالملك ورجه في الكفاية وخرج بالباطن النادر فلا يملكه بالاحياء
 ان هذا المظهره من حيث انه لا يحتاج الى علاج أما اذا لم يعلم فانه ملكه كما في الحواشي فتارة من السالوح
 وهو المقدمه فانه ان المعدن احدها واحد وان أفهمت عبارة المصنف أن النادر لا يملك مما قبلها
 بقعة المعدن فلا يملكه بالاحياء مع علمه ما لحداده المعدن لا يقتضيه دارا ولا ضرورة ولا يملكها
 أو غيرها (تنبيه) انما خص المصنف المعدن بالذكر لان الكلام فيه ولا فرق بين ذلك أرضا بالاحياء
 ملك طبقاتها حتى الارض السابعة (والله المبالغة من الادوية) كالنيل والفرات وجبله (والاميون)
 السكائية (في الجبال) وتجرها من الموات وسبيل الامطار (يسوي الناس فيها) ظهر الناس شركا في
 نائمه في الماء والكل والنار واه ابن ملجه باستاد جدد فلا يجوز لاحد حفر حولها للامام انضاعها
 بالاجماع كما في قوله القاضي أبو العلي ابن الصباغ وغيرهما ولو حضر اثنتان ضاعا أخذ كل ما شاء فان
 ضاعا فندما آتاهم العداة لم يستألف روح فان استوفى العطر أو في غير ما قرع بتمه وليس
 القارح أن يقدم دوابه على الاتعمير بل اذا استوفى العطر طشت الفرصين للرواب ولا يعمل على الفرقة
 المتقدمة لانهم اجناس وانما اترقيهم تقدم السابق بقدر كفايته لأن يكون مستقيا للرواب والسبوق
 عداة بقدم السبوق والمراد بالباح ما لا مال له واحترزه عن الماء المالح وسيد كره (قرع) *
 كل أرض وجد في بداها غير لاسقي قلنا الارض الامنة ولم يدان حفر أو لفتح حكم اهم عليك لانهم
 أصاب بدواتها والنادر كذا قال الاخرى انصوروا المسئلة أن يكون شبعه من أراضيهم للمواك
 لهم أمارو كان شبعه بموات أو كان يخرج من غيرهم كدله فلا يلحقه على الاية قال الزكزي
 ولو كان في الماء المباح فامنون فأدسل النهر أو لى به فاه أبو العلي وفي معنى ذلك حاشا للمياه التي يعم

وللمعدن الباطن وهو ما لا
 يخرج الا بعلاج كذهب
 وفضة وحديد وخصاس لا يملك
 بالطر والعمل في الامور
 ومن أحياها ما قتلها فمعدن باطن
 معدن باطن ملكه والمياه
 لما حفر في الارض والعينون
 في الجبال يسوي الناس
 فيها

بذلك (وحاشا لثروان) لا لثمة لثبل (الارتفاق) من النسيئة فقامت هناك كمن يزل في الماء ولو يجر
 للشرب وسفي اللولب (أولى بعمائها) من غيره فيها يحتاج اليه كسقي مائشنة وزوجه (حتى يرتحل)
 الحديث من سبني الدمار يسبق اليه مسلم فهو أحق به أما ما فضل عن حاجته قبل الوضوء فليس له منع
 ما فضل عنه لشرب أو مائشنة وله منع غيره من سقي الزرع به فإذا ارتحل مازال البئر كالماء الزور للماء
 أو لا ينفذ شيء فإن لم فهو كغيره قال الأوزاعي هذا إذا ارتحل مرة أما لو كان سطحه عزما على العود فلا
 إلا أن يمارى فيه أنه وهو حسن وأمره عنها كارتحل كما اقتضاه كلام الرواني (تبيينه) * كان
 يبقى للمصنف أن يقول لا ينفذ في نفسه كقدرته في كلامه ليخرج ماله جرها لا يرتحل المارة فإن الحافر
 كأدهم أو حفرها لا ينفذ شيء فإنه لا ينفذ على الأصل هو كواحد من الناس وفيه جرم ثم كثر
 الناس وإن لم ينفذ ينفذ في غيره والله يرد في الأول وحفر لنفسه ثم أراد سدده بالنسيئة فلا لأنه
 قد نهى عن حق المائشنة بغير رمانها فليكن له إجماله (و) البئر (المقورة) في الموانع للماء (و) (الأنك
 أو في ذلك مكان) الحافر (ماء هائي الأصم) لأنه لم يملأه كالماء والابن والنهر المتأخر في ملكه والناساني
 لا يملكه غيره الناس شركاء في ثلاث السابق ويجري الخلاف كما قال الرواني في كل ما يبيع في ملكه من نخل
 وقبر ولم يملأها (وسواء ما يملكه) على الصحيح (أولا) على مقابله (لا يلزمه) بذل ما فضل عن حاجته لزوع
 وشجر (ويجب) بذل ما فضل منه عن شربه لشربه غيره من الآدميين وص مائشنة وزوجه لغيره (المائشنة)
 ولو فاعلم غيره ثم وفوه (على الصحيح) يمكن عوده على عدم الوجوب للزرع وإلى الوجوب للمائشنة فإن الخلاف
 فيها وذلك نظير الأصميين لا يملأوا فضل الله لم يخبره الكذا لحي من حيث أن المائشنة إنما فرغ من شرب الماء
 فإذا منع من الماء فقد منع من الكذا والمراد بالمائشنة: الخير التي الحفر من أطناف المصنف لطلبه وفوه
 المأورد في المائشنة قال في المفضل هذه الآفة واحتاج إليه في مثل الحال وجب بذله لأنه يستعمل هذا إن كان
 هناك كلاً مباح ولم يجد ماءه بذله ولم يجره في الماء فهو لا يوجب بذله وإنما وجب بذله لأنه لا يشق دون
 الزرع طرماً لزوع وقبل يجب الزرع كالمائشنة وقبل لا يجب للمائشنة كالماء المزروع ولا يجب بذل فضل السكائر
 لأنه لا يستغنى في الحال ويقول في المأورد من وجهه يقول بخلاف الماء وجبت له بذل الماء لأنه أشبه لزمه
 أن يملكها من ورود البئر إن لم يضره فإن ضربه لم يلزمه فملكها أجاز للرعاة استقله الله لها وبما انقضى علم
 مالي كلام المصنف من الاحتياط وحديث وجب البذل لم يجرأ أخذ عرض عليه من بيع الطعام لأنه ضار
 لعمه انتهى من يبيع فضل الماء ولم يسل ولم يوجب على من رجب عليه البذل فأمره ألا لا يستغنى
 وبشرط في بيع الماء النقد وبكبل أو وزن لا يرى للمائشنة والزرع والشرقيين وبين جواز الشرب من ماء
 المائشنة عرض أن الاختلاف في شرب الماء الذي أهون منه فشربه للمائشنة وللزرع (تبيينه) * الشرب
 وسفي اللولب من الجسد والولب المائشنة إذا كان السقي لا يضر بحالها أو أكله لا يضر لغيره
 منظم المقتضى أنه ابن عبد السلام ثم قال نعم لو كان النهر إن لا يضره كالماء والارواق الماعقة يردى
 فيه وفوه أو الظاهر الجواز (والغنائم) أو العين (المشتركة) بين جماعة (بعضها مأوى) عند ضيقه عنهم
 (بعض خشية) مسنونه أو أمارة في الوضوء وضيقهم من الأرض وقوله (في عرض النهر) من علمي
 بنصب (فيها أنصب) بعضهم المائشنة أو أنه يتعلمه ولو قرئت جنوب من غير مائشنة (منشوية) تلك الكذب (أو
 منفاضة على قدر الحصى) من القنطرة والعين لأنه لم يبق في مائشنة كل واحد حصته فلو كان للحد نصف
 ولا شرا الثالث ولا شرا السدس جعل فيها ثلث ثلث الأولى والثاني والثالث ولسدس ويجوز تساوي
 الثلث مع تفاوت الحظوظ كأن يأخذ صاحب الثلث ثلثيها والآخر ثلثيها هذا إن علم قدر الحصى فإن
 جهل قسم على قدر الأرض على الأصح في زيادة الرضعة لأن الظاهر أن الشركة بحسب المال وبصنع
 كل واحد به فيه مائة لكن لا بد من الأرض لشربها من النهر لا يصح جعلها شرباً لم يكن أملاً أو سمع

وحاشا لثروان
 أولى بعمائها حتى يرتحل
 والمقورة هناك أولى
 ذلك ما ذكره الأصم وسواء
 ما يملك أم لا يلزمه بذل
 ما فضل عن حاجته لزوع
 ويجب المائشنة على الصحيح
 والفتاوى المشتركة بينهم
 مأوى ينصب خشية في
 عرض النهر فيها أنصب
 منفاضة أو منفاضة على
 قدر الحصى

ماء القنار أو الين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يخرج الخمر (ولهسم) أي الشر كله (الغلبة فيه ما دام)
 وهي أمر يترادفون عليه كالمسقى كل منهم يوماً أو عدة يوماً وبعضهم أكثر بحسب حصته ويستأنس
 لذلك بقوله تعالى لا تشرب وتكلم شرب يوم معلوم وكسائر الأمثلة المشتملة على ذلك من قسم الرجوع عن
 شربه ما دام وجع وقد نسيه فر ينقل أن يأخذ الخمر في شربه قبله أمر في يومه من النهار لم يدر ما بقي أشد
 قوته من يومه أو يجمع أحدهم من توسيع يوم الخمر من قسمة يومه من الخمر التي يجري فيها الماء
 ومن تأخيرها ومن لم يشربها على كونه من يومه فكل من شربها على ما عليه ومن غرس شجرة على شاطئه أو على غيره
 كسائر الأمثلة المشتملة على ذلك بحسب المالك (تنبيه) قوله هو إياها منسوب إياها على الجمل من
 المبدأ وهو القسمة بتعلق على جهة المصلحة كذبح البهيمة وشبهه أو على انتهاء فعل بشئ معروف
 بتقدير وبضم مهاباة ويجوز كون الضميمة فاعلة بالظرف بشيء على قول من يجوز عمل الجوار بلا اعتبار
 وهم الكوثرين وعليه ذهب مهاباة على إطلاق من المالك (مناقشة) لا يجمع مع الماء البهرو والقسمة
 مفردة بهما لأن يزيد شيئاً نسباً وبجملته المبيع بغيره منه ذرا السليم فإن يباعه بشرط أخذ الأذن
 مع ولو يباع من ماله كما صح عدم زيادته أو من جاره إلا أنه لا يمكن زيادة المدة في غير ماله مع عدم
 وقوعه ولو يباع ماله الضالة مع فراؤه والماء سائر المبيع في الجبيع لله والله وإن أذهبهم كلام الروضة
 الجاهل في الماله مضافاً على أن في المسئلة فإن اشترى البهرو ماله الماء أو جزارها ما شاعنا وقد عرف
 ماله أو ماله مع وما ينسج في الثانية هو مشترك بينهما كالتأخير بخلاف ماله أو شراها أو جزأها الثالث
 دون الماء أو ماله في الجمع لا يجمع إلا بجملة المالك ولو شتره بجملة ماله من الماء ببدله والماله لأنه
 المالك لا يدر فإن غرم البهرو وغافل من صاحب الماله كانت المدة أخيبه بمال أو قرض البهرو ماله أو
 أشد تارة في صاحب مباح لم يجمع أحد الانتفاع به أو لا الانتفاع به فإن كان الخطيب في المجمع من
 الانتفاع منها لا إلا ما لا يجمع ولا الانتفاع بها

ولهام الثالثة مهاباة
 (كتاب الوقف)
 شرط الوقف بعد مهاباة

(كتاب الوقف)

هو والمحبس والقبيل يعني ودوله الحبس يقال وقفت كذا أو حبسته ولا يقال أوقفته إلا في لغة
 شعبية وهي رديئة وحليمة العامة وهو حبس حبس فإن المصنف أحبس وأما حبس فأنه رديئة وشراً
 حبس مال يمكن الانتفاع به مع فقائه بتعلق بالتصرف فيه فوقفته على مصرف مباح موجود ويجمع
 على وقوف وأوقف والأصل فيه قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فإن أبا طلحة لما جعلها
 رخصاً وقف بغيره وهي أحب أمواله وقوله تعالى وما تنفقوا من شئ فأن تكفروا وخبره من أن مالاً
 ابن آدم إنما يبيع الله الأمن ثلاث مسددة جارية أو علم ينتفع به أو له صالح بدوله والولد السالم هو
 القائم بغيره الله تعالى وحقوق المبادول على هذا يجوز على كمال القول وإنما أصله فيكفي نفسه أن يكون
 مسلماً وأدلة قاطعة في جواز بيعه بعد العلماء على الوقف كقوله الرافعي فإن تفسيره من المصدق أن ليست
 بجارية بل على المصدق عليه أصلياً ومناهجها وأما الوسيعة بالمقتضى وأن جعلها للمسلمة ربح فهي
 مادرة لحول المدة في الحديث على الوقف بقوله وفي العبيد أن عمر رضي الله تعالى عنه أصاب أرضاً
 يخبره فقال يا رسول الله ما تأمرني فيها فقال إن شئت حبست أصلها وتصدقتم ان صدقتم عمر على أن
 لا يباع أصلها ولا يروى ولا يورث وهو أول وقف في الإسلام على المشهور وقال جابر رضي الله تعالى عنه
 ما بقي أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر ولا وقف وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه في
 التقديم بلعني أن ثمة من يهبها من الأصل فصدقوا بحد ذات بحرمانه والتأقي يسمى الأوقاف المدة ذات
 الحرمان وأركانها أربعة وانفساد وقوف وقوف عليه مربة وقد شرع في الركن الأول فقال (شرط
 الواقف بعد مهاباة) دخل في ذلك الكفر بضم منه وليسجد وأن لم ينفذ فربه اعتباراً بآية تادما

اذ يب تعشا مع وجب الشجة لتعبد امر بقاء السبكي والقول بوجودها بخلاف ما ذهب المهرق
 يعني من منع جهة الوقت من المالك الا ان يكون فيه عقل صحيح فيسره وانتي البار في بيعه ان الملك
 وبه ما لم يسم ببيع ولا يسم بغيره في المالك مع الامتعة وانقرضه السبكي بان لا يجوز حل المصت مع
 الامتعة ان كان يمكن مقودا له وكلام ابن الصلاح هو المالك كماله ابن سبويه واستثنى هذه الصورة
 من منع جهة الوقت من المالك الضرورة ولا عرف بين ثلث يكون الوقت مبيعا هو الاقل أم لا فان قيل
 يبيح عدم حرمة الملك فيما اذا كان الوقت مبيعا أقل بقاءه لا يعزم على التفسير اذا كان القرآن
 أقل على المثلث بسبب بأن السجدة هنا شاة في جميع أسرار الأرض غير سجدة في ثلثيها فلا يمكن
 تبعية الأقل إلا كثر الامتعة الممنوعة في غير مختلف فرقان ذاته من غير عن التفسير فانه لا كثر فيكون
 الباقي ناهيا ومرق باب الاحتكاف أنه لا يصح الاحتكاف في (لاحد ولو لم) مثلا (في المدة) سواء
 قلنا دمه وفيه غيره كأن يكون في مدة غيره بعد أو غيره بدم أو غيره ولا يصح وقفه في الامتعة والوقت
 الزمان لأن عن جميعهم رقاها بالزمان ينفرد في مدة المالك كقول الله على وقف بعد أو غيره مثلا ثم يبيح
 بعد ذلك (ولا) يصح (وقف حرته) لأن دمه غير مملوكه كماله بفسه ولا يصح وقف المدة
 دون الزمنية ومثله كانت كالأبوة أو زينة كالموت في لأن الزمنية أصل والمدة فرع والفرع تابع
 الأصل (وكذا مستوفى وكاتبه) أقل في التناهي كالجسم السبكي (وأحد عده) لا يصح وقف واحد
 منهم (في الأصح) لأن المستوفى أقل في العتق وليست تابعة للثالث في العتق وهو سائر ما رقت في
 المالك عده به في الكاتب غير مملوك وأحد العده بغيرهم والثاني يصح أم المالك فيما على هذه الأبوية
 وفي السبكي كذا أن على راق في أحد العده بغيره فلهذا في عتقه ورفق الأول بأن العتق لنفسه بغير
 مرازمة وله به أما غير العلم والتناهي لغيره فلا يصح وقفه بغيره (ولو وقف بناء أو قرا في الأرض
 مستأجرة أو ما) أو مستأجرة كذلك أو موصى به بغيرهما (فلا يصح جواز) سواء أكان الوقت قبيل
 انقضاء المدة أم بعده كما مر به ابن الصلاح أو بعد وجوب العبر لأن كان مملوكا يمكن الانتفاع
 به في الجاه مع صاحبه وبكفي وراه إلى القلع بعد مدة الجاه أو وجوب العبر والثاني الممنوع لأنه معرض
 للقلع فكأنه وقف مالا يتصرف به (تبيه) ظاهر كالمهم أنه لو غرس أو بقر بعد انقضاء مدة الجاه
 أو وجوب العبر أنه لا يصح وقفه وهو كذلك لأنه غير موقوف يعني ولما قاله شافعي في غير موقوفه
 وغرسا وضعا بأرض يعني له ولو قلع البناء بعد انقضاء مدة الجاه أو وجوب العبر يعني ونفا كان
 أن نفعه فان لم ينفع به لم يصبر ملكا للوقت أو الموقوف عليه وجهان قاله الأسوي والنسفي فبرها
 وهو شراؤه أو أجز من عتق أو بغيره بالملق ذلك العراس وقال السبكي الوجهان بعد انقضاء الجاه
 بقال الوقت بأن بطلان وإن كان لا يتصرف به لاملو به لملكه لا موقوف عليه أو لا وقف بل في بيع
 الوقت يمنع له وكلام الأسوي هو الطاهر أنه كان العراس مائتي درهم إلا لأحراق وصارت له اليه
 لا تمنع له والادكلام السبكي وأوش النفس الحاصل بقتل الموقوف بذلك به ملكه فيشترط فيه شيء
 ووقف على تلك البهية (مرع) فشرط الواقف صرف أجرة الأرض المستأجرة من ربيع الموقوف
 حل يصح الوقت أولا قبل لا يصح لأن الأجرة دين في دمه فاستحب ما لو وقف على قضاء دينه وقال ابن دقيق
 العيد الطاهر المستوفى والبالغين وجوبه أجرة الموقوف فذا شرط صرف الأجرة من ربيع قد شرط
 ما لو ائق يقتضى العقد ولا يتابعه شرعا قال الزركشي وقد صرح ابن الاستاذ بأن الأجرة من ربيع الوقت
 أن شرط الواقف ذلك أو مكنته اهـ وما يحتج به ابن دقيق العيد وقوله ابن الاستاذ في غير الصورة المختلف
 فيها لأن قال في الجاه مستأجرها الوقت قبل الوقت ولزم الأجرة لنفسه وما قال في أجرة التسل الذاتي
 للوقوف بها والذي ينبغي أن يقال في الصورة الأولى أنه ان شرط أن يرقى ما منتهى من الأجرة فالبالغ

لا يبعد لو رقي المدة ولا
 وقف شراؤه وكذا مستوفى
 وكاتب معلوم واحد عده
 في الأصح ولو وقف بناء أو
 قرا في أرض مستأجرة
 لهما فلا يصح جوازه

القابلة من حصل في علم الفقه شيئاً جدي به إلى الباقي وإن قل لا يلتزم من شهر وعشرون عاماً
 يدرج مدرجات يحتمل في قبول الورع المتوسط الترتيب وإن أختي بالتحول كماله لله تعالى عن الفراق
 الوقف على المنة مائة من استعمل الفقه مبتدئ ومنتهى الوقف على الموقوفة المسألة إلى الهدون المستعملين
 بالعبادة في غالب الأوقات المعروض من التملوان ملك أحدهم دون التملاب أولاً في تحله بخرجه ولو
 خطأ ونسج أسبانيا في غير ما نزل أودس أو وعضة أو كذا على الكسب أو لم يلبس الخرقه شيء فلا يترجى
 شيء من ذلك في كونه صورياً بخلاف التروة الظاهرة وبكفي فيبيع ماسر القريبين منهم أو الخلق المأزوني
 الوقف على سبيل البر أو الخير أو الترتيب آخر بالراض فإن لم يوجد فإحدى الزكاة في العسرين والوقف
 وفي الوقف على سبيل الله أنزل الذين هم أهل الزكاة فإن جمع بين سبيل الله وسبيل الرسول في الترتيب
 كان ثلث العشرة وثالث لأخرب الوقف وثالث لاستغنى الزكاة في العسرين والوقف (أو) وقف على جهة
 لا تشارك في القربة كالإغنياء) وأهل الذمة والخدم (صريح الأصح) تنظر إلى أن الوقف قليل والذات
 لا تقار الخطورة قصد القربة والثالث يصح على الإغنياء ويطلق على أهل الذمة والخدم وتشمل المصنف
 بالإغنياء فدرست الداء واستخدم في أصل الرضة بعد دفعه إلى الغني بكاملاً لا كثر من ترجع كونه ملكاً
 فيصير الوقف على هؤلاء يعني على الإغنياء وأهل الذمة والمساكين وذوات العمد ولذلك أدرك في كلام
 للمصنف ومن صرح ببعض الوقف على اليهود والنصارى للمورد في الحارثي والسجري في شرح الكتاب
 وهو للسند كور في شامل والبر والتبنة لأن الصدقة عليهم جائزة (تنبيه) لم ينعرضوا لطلب الغنى
 الذي يستحق به الوقف على الإغنياء خالاً لأدري والاشبه أن الرجوع في مال العرف وقال غيره أنه من
 يحرم عليه الصدقة لما ملكه أو أوقفه وكسبه أو كفايته بثقة غيره وقد أدري ولوقف على الإغنياء وأدى
 شخص أنه غني لم يقبل إلا بصفة بخلاف ما وقف على الفقراء وأدى شخص أنه فقير ولم يعرفه مال فقبل
 بلائيه نظراً للأصل فيها وقد علم من كلام المصنف أن الشرط انتفاء العسرة لا وجود ظهور القربة فإن
 قبل فدمر أن الوقف على هالف المأزوني والمباح ولا عسرة فيقبل فيعقوبة فقد ورد في مشهور أن
 كل كسبه أحرأ أجيب بأن إعلان الوقف ليس من هذه السببية بل من بسبية كونه البست أهلاً
 لذلك كلسن ولا يصح الوقف على زواج المسجد أو نفسه كإلى المروضة على آخر السبب ولا على
 عسرة القربى لأن الوقف حائزون إلى البلى فلا يلزم لهم العسرة قال الاستوى ونسب استثناء فيور
 الأنبياء والعلماء والصالحين كظاهرة في الموصية قال صاحب الفتاوى وبني جلد على عسرة أبنائه
 القريب والفقراء عليهم على وجه مخصوص لا ينشأ نفسه لنفسه له وهذا ظاهر وصح الوقف على
 المؤن التي تقوم في الباد من جهته المأزوني وقد خبرنا أن الوقف على زواج أبا قال ابن جلد أنها من غيره
 أولاً باع أساءه وأصرف نفسه في مصالحه فإن أطلق قال الفقهاء لم يصح وإن كماله أنه يريد ذلك لأن
 الاعتبار باللقطة قال الأدري والظاهر أن ما قاله الفقهاء من أنه إذا وقف شيئاً على مسجد كذا
 لا يصح حتى يبرهن مصلحته وطريقه الجهور بخلافه أنه قال في كذا قال شيخنا هذا الصنف أيضاً ثم شرع في
 الركن الرابع فقال (ولا يصح) الوقف (الابلفظ) من أطلق مسمى بالراد كالمعقول أو كذا وكذا
 التمسك كان وفي هذه المسألة الأحرار منهم وكذا قيل في ذلك الشاطق مع نيته كالبيع أو (تنبيه) و
 يستحق من استغنى الفقه ما إذا بني مسجد في سواة وفوى بعباده مسجداً فإنه يسير معجود ولم يتحقق إلى
 لقنا كما قاله في الكفاية تبعاً لما أوردى لأن الفعل مع النسبة مقيدان فهاهنا القول ووجهه الذي بان
 للوف لم يدخل في ملك من أحياه وجداً والمال المستحق للقنا لا يخرج ما كان في ملكه عنه وصار له ملكه حكم
 المسجد تبعاً قال الاستوى وقيل ذلك الجواز في تفسير المسجد أيضاً من المداوس والربط وغيرهما
 وكلام الزاوي في إحياء الموات بدله والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قال قد كنت في ملكه كافي فيه سائر

أوجه لا تشارك في القربة
 كالإغنياء صريح الأصح ولا
 يصح إلا بالافظ

مسجداً لأن الامتثال لا يصح الا في مسجد بخلاف الصلاة ثم انما الوقت ينقسم الى صريح وكناية
 ومنه في القسم الاول فقال (ومرجه) كأن يقول (وقفت كذا) على كذا فان لم يقل على كذا
 لم يصح (او) يقول (أرضي موقوفه عليه) لاشتماله على موقوفه عليه على أنه لا يقرن
 بين الموقوف والموقوف عليه (والتمثيل والتخييل مرجحان) أي ما في التمثيل من (على الصريح)
 لشكره واستدراكه ما في التمثيل من (على الصريح) لأن التمثيل لا يثبت من الله بوقوف الأيماء أو الثاني هو كناية لا يثبت
 لم يشتر الموقوف الوقت (ولو قال لم يشتر كذا صدقة بمره) صدقة (موقوفه) صدقة (لا يباع
 ولا يذهب فصرح في الأصح) المتروك في الام لا انما التصديق مع هذا الغرض لا يثبت غير الوقت
 وهو (أمر بمرجه) وما يذهب بمرجه نفسه والثاني هو كناية لا يثبت من الله بوقوف الأيماء أو الثاني هو كناية لا يثبت
 كبره ولا يذهب بل هو يتحول على التمثيل كبد والافاضة الوصف كانت كبره الزيادة بغيره وجزءه من
 الزمة واستشكل السبكي بكناية المالك في قوله صدقة موقوفه مع جزءه أو لا يصح له أرضي موقوفه
 فكيف اذا اجتمع مع غيره يعني بالخلاف فضلاً عن قوله قال ولو لا توفيق بقا المصنف والمصنف عندي بهما
 لكانت أقرهم أن مكان موقوفه بنية كذا كراهة لا لا يجب فيها الثاني قال ابن التمسك المالك
 يترك من خارج لان في صراحة لفظ الوقت وجوه افعال دمج فيها فغيره انما يذهب أي فلا يتناسب ان
 يذهب بالاصح وقوله في غيره ان موقوفه من ملكان العلم ويكون التمسك كناية افتناء بنية كناية التمسك
 والوجه هو مصبق الذي كناية موقوفه قال قبل انما الفصح بمر كناية على الصريح والافتاء ان الكناية اذا
 انقسم اليها من الاطلاق ما يدل على المراد كونه أفت بانيه بغيره لا يثبت في ابدان يخرج عن كونها كناية
 فهذا كان هذا كائناً انما يجب بيان صراحة المالك بمره بخلاف الوقت وان قوله بنية كناية لا يثبت في
 ابدان غير شخص بالطلاق بل يدخل في الموقوف والرائد في الاطلاق الوقت بخص بالوقت وان قوله تصدقت
 بغيره ذوال ذلك وله محلان حول المدة التي تحتل المالك ويحل المدة الثاني هو الوقت الثاني هو
 العمل الثاني بخلاف المالك (وقوله تصدقت دفعاً ليس بمرج) في الوقت ولا يحصل به الوقت (ول
 ثري) الوقت ثمرة الوقتين بين صدقة الفرض والشايع والمدة الموقوفة (الأن يضيف الى وجهه فاعلم
 كالغفراء (د بنوي) الوقت يحصل بذلك ولا يشر هذا أنه يكون مرجحاً لاجل انما هو كلام الزايفي
 في كنية والمصنف في الوقت عدم الصراحة وانما افتاءه الى ابدان ما يثبت بمره كناية حتى فعله في التمسك
 وهو كمال الزكاة التي الصواب لان المصنف لا يحتاج الى ثبوتها اذا ثبت على معنى واحد أو أكثر فلا
 يكون وقتاً على الصريح بل ينفذ فيما هو مرجح فيه وهو محض التمسك كناية الى وجهه وانما (التميم)
 هذا كما قال الزكاة بالنسبة الى الظاهر أي الباطن فيسبر وقتاً فيجانبه وبين الله تعالى كما صرح به
 جمع منهم ابي العباس وأبيهم والموتى وغيرهم (والاصح أن قوله حرمته) لا نفراً مثلاً (أو ليدنه)
 عليهم (ابن بصرى) بل هو كناية لانهم لا يستعملان مستغنيين وانما يؤكدهم الاطلاق السابقة
 والثاني هو مرجح لانما تناقض كالتسليم ويجري الخلاف ابدان في قوله حرمته أو ليدنه (التميم)
 أنهم كلام المصنف لا يثبت في حصة الوقت أن يقول أخر بمره عن ملكي وهو كذلك ولن سكي الامام
 في ما حرمه (و) الاصح (أن قوله جعلت) هذه (التميم مسجداً) وان لم يقل قوله (تمجبه) أي
 بغيره (مسجداً) لان المسجد لا يكون لا وقتاً فاعني لفظه عن لفظ الوقت ونحوه والثاني وجبه
 جمع كثير أن القول الذي كونه لا يبره مسجداً لعدم كونه من أفعال الوقت وان قال جعلت البقعة
 مسجداً لله تعالى ما روي مسجداً جزواً كذا ان قصد قوله جعلت البقعة مسجداً الوقت كما صرح به الغاضي
 حسين ولو قال وقتاً في الصلاة كان مرجحاً في الوقت كناية في وقت مسجداً فيحتاج الى تباين بين وقتاً في
 الصلاة في لم يبره بذلك مسجداً وان صلى فيه وقوفه بمره مسجداً وقد تقدم ان التمسك في كناية ابدان

ومرجه وقت كذا أو أرضي
 موقوف عليه والتبديل
 والتخييل مرجحان على
 المصنف ولو قال تصدقت بكذا
 صدقة بمره أو موقوفه أو
 لا يباع ولا يذهب فصرح في
 الاصح وقوله تصدقت دفعاً
 ليس بمرج وان ثري الأ
 أن يضيف الى وجهه عامة
 وبوي والاصح أن قوله
 حرمته أو ليدنه ليس بمرج
 وأن قوله جعلت البقعة
 مسجداً للمير به مسجداً

في مرات (و) لاحق (أن لائق على معين بشرط) فيه (قبو) منسب لا يعلل بان كان من أجل
 اقبول ولا في قبوله كالمسبب وهذا هو الذي قلناه الجوري والفراف في جميع الامام واتباعه
 وعرا لراعي في الترحيب للامام و آخره رحمه في الشرع والفراف في زيادة لروضة منة بغير اعلية وجرى
 عليه في الكتاب والثاني لا يشترط ولا يحتاجه المنفعة كاستحقاق العتيق منسب بالاشفاق قال السبكي
 وهذا ظاهر نصوص الشافعي في غير موضع واشتاره الشيخ أبو حامد وسليم والدارودي والمنصفي في الروضة
 في المشرقة ونحوه في شرح الوسعي عن الشافعي ولنا من ابن الصلاح وجرى عليه منسب في معناه قال في
 المذهب ان ووافقه قول الرافعي لولا وقت عليه ووجهنا نفي الشكاح في الوسيط والذين رأينا في نسخ
 الرافعي فالوقوف بحد ذاته فالوقوف فيكون الوقف فتم بتعليق قبوله بخلاف الاول فانه
 ينسخ بغير قبول الوقف وقت عليه ووجهه يكون مفرغا على عدم القبول وبالجملة الاول هو المعتمد
 وامامان الوقف بالعين مع لان الله لا يرد بالرد ولا يعلل بالشرط المنسب بخلاف الوقف في ذلك
 باتفاق الثمانين بالله يتفق الى الله تعالى وهذا يستثنى اذا وقف على ابنه احدا فربما يخرج من ثلثه فان
 قضيه كالمع في باب الوصية لزم الوقف بمجرد اتفاقا وبه صرح الامام ولا يشترط على الاول بالقبول
 القبيح على المذهب وشهد الجوري على قولين في اشتراط في العين (تتبعه) فيه كلام المنصف
 ترجع الشرط القبول في البان الثاني والثالث لانهم يثبتون الوقف من الواقف قال السبكي والذي
 به قول ابن كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرطنا قبول البان الاول ولا يرتد بدم كما
 يرتد الاول على الصحيح فيه وما جرى على هذا ابن القري وعلى هذا فان ردوا اخذنا مع الوسا اورد
 الاول ابدال الوقف كالمع بالاول كماله الوقف على وجه عليه كالمع في قوله معجود ونحوه فلا يشترط
 فيه القبول جزما لنفسه فان قيل لم يجعل المالك كما ينافي القبول كما جلد تابا عن المالكين في استلزامه
 المخاص اجيب بان المخاص لا بد له من الشرط فلا بد من جمل فاقب بغير خلاف هذا اوله يشترطوا
 قبول ماخر المبيد بخلاف ما لو وجب المبيد فانه لا بد من قبول ماخره وبضه يكون هو بشتي الصبي وقوله
 جعلناه ما معجود كالمع ثابت لا ووقف في شرط قبول الناظر وقبضه كما (ولورد) للوقوف عليه العين

العين الموقوفة (إلحاقه) سواء (شرط: القبول) من المعين (ثم لا) كالوصية والو كذا ولورد جمع
 بعد التزم به بعد واول ارد بان يعود ان يرجع قبل حكم الحاكم به بغير مردود كالمع عليه الا فرغى لهم
 لو وقفه على ولده الحاضر ترك شيئا يخرج من الثلث لزم ولم يسأل حقه بغيره كالمع في باب الوسا بان
 من الامام (تتبعه) يشترط في الوقف اربعة شروط الاول التأييد كالمع وقف على من لم يشرط قبل قبلم
 السابعة كالمع اوعلى من يشرط ثم على من لا يشرط كزيد ثم الفقهاء فلا يصح تأييد الوقف كما
 انشده قوله (ولولا وقف هذا) على كذا (سنة) مثلا (قباطل) هذا الوقف انفسا الصيغة فان
 تأييده بغير قبضه على نفسه ثم على الغير اعم وروى في غير شرط الوقف كالمع بالبني عن الخوارزمي
 (تتبعه) ما ذكره في غير قبضه فيا لا ينافي التصرير املما ينافيه كالمع بغير قبضه والى ما ذكره جملته
 من سجدات فانه يصح مؤبدا كالزكوة شرطا فاسدا فانه الامام وبقية غيره أي وهو لا يفسد بالشرط
 الفاسد (ولولا وقف على اولادى اوعلى زيد ثم نفسه) ونحوه مما لا بد من (ولم يرد) على ذلك من
 بغير المبيد بعد هم (فالاظهر صحة الوقف) لان مقصود الوقف التبر بنو الدوام واذ بان مفسر فابعد لسهل
 ادائه على سبيل الجور يحمي متعلق الاسر والثاني بطلانه لاقتلعه وعلى الاول (فاذا انقضت المذكور
 فالاظهر انه يبي وقفا) لان موضع الوقف على الاول كالمع والثاني يرتفع الوقف ويعود ملكا او وقف
 او داره اثبات (و) الاظهر على الاول (ان مفسره) عند انقراض من ذكر (اقرب الناس الى
 لواقف بزم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب من أفضل اقربا وفي الحديث صدقات

ولن الوقف على معين بشرط
 فيه بقبوله ولورد ابدال حقه
 شرطا القبول أم لا ولو قال
 وقف هذا على ما مل ولى
 قال وقف على اولادى أو
 على زيد ثم نفسه ولم يرد
 فالاظهر صحة الوقف فاذا
 انقضت المذكور فالاظهر
 انه يبي وقفا وان مفسره
 أقرب الناس الى الواقف
 بزم انقراض المذكور

على قبر وجك مسددة وعلى وجك مدقة وسنة ويحتمس الصرف وجو با كسر حيه المذو لروني وفيه
 بقوله قرينة الرحم لا الاثر في الماصح فيقدم ابن ثلث على ابن عم فان قيل الزكوة وسائر المصارف
 الواجبة عليه شرعا لا يدين صرفها ولا تصرف منها الى الاقارب فهذا كان الوقت كذلك احيى بيان
 الاول بيمينت الشارح عليهم في نفي الوقت انوه على الله عليه وسلم لاني لم اجد في ان فقهاء في
 الامر بين في علمه في اقله وبنيته وانما كان كانه ونحوه من المصارف الواجبة له تصرف من بين الممتنعين
 الاقارب وهذا ليس من تصرف متعين والصرف الى الاقارب يقتضي قضاء والثاني تصرف الى الفقراء
 والمساكين لان الوقت يؤول اليهم في الانتهاء وعلى الاول فان لم يكن له اقارب صرف الامم الربيع الى
 مصالحه ليعين على حكمه الزمان عن النص وقيل يصرف الى اقاربه والمساكين (تبيينه) وهذا انما
 كان الوقت مالكا مستمرا فان وقف الامام من بيت المال على شيء فلا يتم اخراجه الى المال الزكوي
 يصرف الى اقارب الامم بل في المصالح قاله هذا مع وان لم يذكره وقد وقع في الفتاوى ولو لم يصرف
 اقارب الوقت يصرفه كمنه منقطع الاستمر (ولو كان الوقت منقطع ما قطع الاثر كونه على) ولدي ولولاه
 اوعلى مسجد سني اوعلى (من مسجد لذي) ثم الفقراء (فانذهب الملائكة) لان الاول باطل لعدم
 امکان الصرف اليه في الحال فكذلك ترتيب عليه والمال بقى في نفسه فولات احدثها النص وصحة
 المستثنى في جميع التبيين ولو وقف على بعض ورثته في الرض ولم يجر الباقون اوعلى بهم ثم الفقراء فتمام
 الاول (تبيينه) فتمثيل المصارف لتمام الاثر لا يقتضي ان يكون يدين اوقافه والا وهو منقطع الاول
 والاسم ولا خلاف في ماله انما هو التام في غيره (او كان الوقت منقطع الوسما) قطع السبب (كوقته
 على اولاد في) على (وجل) منهم (ثم) على (الفقراء فانذهب جهته) لوجود المصرف في الحال
 والمساكين والاقارب فتمتد في كل خلاف في منقطع الاستمر اول بالعلم لا كرا وعلى الاول بعد اولاده
 يصرف الفقراء لا اقارب الناس الى اوقاف لعدم معرفته امد لا تقاطع فان قال وقت على اولاد في
 العبدية ثم على الفقراء كان منقطع الوسما اية اوله لكن في هذه المودة يصرف بعده اولاده لا وراء
 الاوقاف مشي ما صرفه منقطع الاستمر والشارح جعل صورة الثاني كونه الصورة وبنه كسب من التماس
 وليس كذلك ولم ارم من تيم على التفرقة بين الصورةين غير ان القرى في مودته وبنيته على ذلك فخصني
 شرح نهجه ثم شرع في الشرط الثاني وهو بيان المصرف فقال (ولو انصرف على) قوله (وقفت) كذا
 ولم يذكره صرفه (فانما ذهب الملائكة) لعدم ذكر معرفة فان قيل لو قال اوبى بشا ثلث ماله ولم يذكر
 مصروفاه يصح ويصرف للمساكين فلا كان هذا كذلك كما يقول به مقابل الاطوار واختاره الشيخ ابو
 سلمة ومال اليه المبكر فيما اذا قال وقت هذه اوجب بان غالب الوسما بالمساكين جعل الاطلاق
 عليه بخلاف الوقتين الوصية مبنية على المسألة فخصه بالجهول والجهل بخلاف الوقت قال الاثري
 وبشبهه انه لو صرف للمصرف وامصرف به صح ظاهره وما زعمه الغزي في ذلك فانه لو قال طاعت وتوى امراته
 لا تنطق لان التينافس اقصى فيما بينهما لفقها وليس هناك جاد على المصرف أصلا له وهذا ظاهر ولو
 بين المصرف لاجلا كقولها وقت هذا على مسجد كذا كفي وصرف الى مصالحه عند الجمهور وان قال
 انما قال لا يصح ما لم يبين الجهة فيقول على علمه ونحوه ثم شرع في الشرط الثالث وهو التبيين فقال (ولا
 يجوز وتعلية كونه لاقارب بعد وقت) كذا على كذا لانه عقد يقتضي نقل الملك في الحال لم يبين
 على التقلب والمروية على يصح تعلية على شرط كالمبيع والوصية (تبيينه) في حال الخلاف فيما
 لا يضيح التمر برأما يتصل به بطله من سببها اذا جاء رمضان فالتأخر بهت كذا كرا من الرزمة ويحلها
 ماله لم يلق بالث فان علق به كقولها وقت داوى به صدق على الفقراء فانه يصح قال الشيخان وكأيه
 ومبغ لغزل الغفال انه لو صرف منها لم يصح كمن وجوب ولو غير الوقت وهذا الاصله للموقوف عليه بالث

ولو كان الوقت منقطع الاول
 كوقته على من سبب ولدي
 فانما ذهب بالملائكة او منقطع
 الوسما كوقته على اولاد في
 ثم جرح ثم الفقراء فانما ذهب
 جهته ولو انصرف على وقت
 قال الاثري على انه ولا يصح
 تعلية كونه لاقارب بعد وقت

بأن كإسالة الزركشي عن القاضي الحسين ولو قال وقتته على من شئت أو لم شئت وكان قد عينه
 ما شاء أو من يشاء عند وقتته مع وأشد يبدله والأفلا يصح للجهالة ولو قال وقتته فيما شاء الله كان باطلا لأنه
 لأنه لم يشبه الله تعالى ثم شرع في الشرط الرابع وهو الإلزام فقال (ولو وقف بشرط الخيل) لنفسه في إبقاء
 وقفه والرجوع فيه متى شاء أو شرطه الغير أو شرط عوده إليه بوجتها كان شرطاً أن يبيعه أو شرط أن
 يبدل من يشاء ويخرج من شاء (بطلان على الصحيح) قال الرافعي كما عرفت واليه قال السبكي وما انتداه
 كلامه من بطلان التوق غير معروف وأفتى القفال بأن الحق لا يسأل بذلك لأنه مبني على القلب والسرابة
 ومقابل الصحيح يصح الوقف ويصح الشرط كما يطلق على أن لا وجه له * (تنبيه) كان الأولى للغير
 ما أظهر فإن اختلاف قولنا من وصان في الجوهري (والصاحف) إذا وقف بشرط أن لا يرجع أملاً أو
 أن لا يرجع أكثر من مرة مع الوقف (اتباع شرطه) كسائر الشروط المتبعة للمصلحة في الثاني لا يصح
 شرطه لأنه جبر على المصلحة في المصلحة * (تنبيه) يستثنى من إطلاق المصلحة حال الضرورة كما لو شرط
 أن لا يرجع الدار أكثر من سنة ثم لم يدمت وليس لها - ونحوه - إلا بإجارة مسنين فإن ابن الصلاح أفتى
 بالرجوع في حدود سنة واحدة وإن شرط الوقف أن لا يستأجر لأن النفع في هذه الحالة يقتضي أن يملكه وهو
 مخالف لمصلحة الوقف ووافقه السبكي والأذري الأفتى باعتبار التقيد بغيره مستأنفة فرداه عليه وقال لا يفتي
 ابن الرافعي عند واحد الذي ينبغي كإسالة من شأنه ما أفتى به ابن الصلاح لأن الضرورة تقتدر بدورها ولو شرط
 الواقف أن لا يرجع أكثر من ثلاثين عاماً أو أكثر من ثلاثين سنة فإن كان في عقد واحد لم يصح في شيء منها
 ولا يخرج على غير بق المصلحة كما عرفت الأشرف عليه في غيرها وإذا أجزأ ثلاث سنين ثم الثلاث الأخر فقبل
 اقتضاه الأولى لم يصح العهد الثاني كما عرفت به ابن الصلاح ولن يفر عنه في الأصح أن إجازة المدة المستعجلة
 من المستأجر - يجب اتباعاً - لعمدة الواقف فإن الذين المتصلين كإسالة الواحدة وانما بطلانها في الثاني
 دون الأولى لا يفراد، ولو شرط في وقفه أن لا يرجع من غيره ونحو ذلك مما يكتب في كتب الواقف اتبع
 شرطه قاله الأذري قال ولم أره أصداً وهو ظاهر والظاهر كإسالة المالك من الوقف عليه الأمانة (و)
 الأصح (أنه إذا شرط) ابتداء (في وقف المسجد) بأن وقف شخص مكانه مسجداً أو شرط فيه (الخصاصة
 بمائة كإسالة) (بهم أي اتبع شرطه كإسالة المورث كإسالة وأما إيجابه إلى ولا يعتكف فيه فيهم
 (كلدوسه أو رابطاً) فإذا شرط في وقفه مسجداً أو شرطاً لخصاصة بهم جزءاً أو الثاني لا يقتضيه
 المسجد بهم لأن جعل البقعة مسجداً كالغير برفاعته لا لخصاصه بجماعة ولو يخص المسجد بمائة
 اعتكفت بهم عند الأكثرين كما قاله الأمام (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء) مثلاً (فإن
 أحدهما فالأصح المنصوص) في قوله (أن نصيبه يصرف إلى الآخر) لأن شرط الانتفاع في الفقراء
 انفرادهم جيتا ولم يوجد وإذا اتبع المصنف بهم فالصحيح أن من ذكره الواقف أولى والثاني يصرف
 إلى الفقراء كما يصرف إليهم إذا ماتا * (تنبيه) محل الخلاف ما لم يفسد فإن فسد فقتل وقتل على كل
 منهما نصف هذا فهو وفلان كإسالة المالك فلا يكون نصيب الميت منهما إلا أن شرطه يحفل انتداه للأقرب
 إلى الواقف أو الفقراء وهو الأقرب إن قال ثم على الفقراء فإن قال ثم بعد ذلك على الفقراء فالأقرب
 الأول ولو وقف عليهما وسبكت عن مصرف إليهما جعل نصيبه لآخر أو لآخر بقاء الواقف وجهان
 أو جهما كما قال شيخنا أنه لا آخر وصححه الأذري ولو رد أحدهما أو بقاء ميتاً القياس على الأصح
 صرفه لآخر ولو وقف على زيد ثم جرد ثم بكر ثم الفقراء فليتصرف قبل زيد ثم مات زيد قال الماوردي
 والرد ياتي لا يفتي بكره وبطلان الوقف بين زيد إلى الفقراء لأنه رقبه بعد جرد وعمره بوجه أو لا يستحق
 شيئاً فلم يجز أن يترك بكره نصيباً وقال القاضي في فتاويه لا يظهر أنه تصرف إلى بكره لأن نصيبه في الفقراء
 مشروطاً بانفراشه كإسالة وقف على والده ثم ولده ثم الفقراء فإن ولد الولد ثم يرجع إلى الفقراء

ولو وقف بشرط الخيل
 بطل على الصحيح والأصح
 أنه إذا وقف بشرط أن
 لا يرجع أكثر من
 وأيه إذا شرط في وقف
 المسجد اختصاصه بمائة
 كإسالة نصيبه كإسالة
 والرباط ولو وقف على
 شخصين ثم الفقراء فإت
 أحدهما فالأصح المنصوص
 أن نصيبه يصرف إلى الآخر

و قوله تعالى العزى في ستمشوقه ساء له الله اذا مضى واحد من ذرية الوائس في وقت الترتيب فيسبل
استحقاقه في وقت طي بين مرقع من ثوبه من يده ساء له الله قال الزكشي وهو هو الاثر ولولا
وقفت على اولادى فاذا انقضت اولادهم فعلى المفقود عدل تدخل اولاد الاولاد في الوقت اولادهم
أبى حنبل في الاول ويجعل ذكركم خمسة في ذكركم وقال الاقرع انه المختار وقال الشيباني في ستمشوقه
انه من علم الوسا لان اولاد الاولاد في ستمشوقهم ساء له الله ستمشوقهم لا شتمشوقى غيرهم انه حرا
أوجه (فصل) في أحكام الوقف المقلبة والاصل فيه ان شروط الوقف مرصبة ما لم يكن فيها ما يشاى
الوقف فاذا بانها في الوقف سبعة وتختص به عطف يقتضى ثمرى كما أوردنا على به كما أشار المصنف الى
ذاتية قوله (قوله) أى الشخص (وقلت) كذا (على) اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية في الأصل
الأصل هو القدر (بين الكل) وهو جميع القرابة الاولاد واولادهم ذكركم وانهم لان الواو ملحق بالجمع
لا للترتيب وهو الصحيح هذا الأصول ونقل عن إجماع الصحابة ومن تبعها في الترتيب كالحاكم الماورى في
باب الوتر عن أكثر الأصحاب يقتضى كمال أب الرضة عند ذم الاولاد ولو جرحهم بالواو ثم قال هو من
منهم فذمهم قوله في ذم أحدهم اختص به بنصيبه وشاؤك الثاني في جرحهم (تثنية) في أحال المحلى
على يتر هذا التامش والقارى ومنه ما هو وقلنا الى ان زيادة كل معنى في الترتيب (وكذا) سوى
بين الكل (لوراد) على اولادى قوله (ما تاملوا) أى اولاد الاولاد كونه في علمهم وعلى أفعالهم
ما تاملوا فان قبل قوله ما تاملوا لا يقتضى تسوية ولا ترتيبا وإنما يقتضى التاميم أجيب بأنه يقتضى
التاميم بأصنافه القديمة وهي التسوية فيكون بقوله وان ساء له (أو) زاده على ما ذكره قوله (وإذا
إدلهى) أولا بعد ذلك أنه أيضا يقتضى التسوية بين الجميع فشارك البان الأسفل البان الأعلى
كقوله ما تاملوا وهذا المسمى عليه القوى والقرواني والعبادى ووجه بان مدنا على جميع على قوله
العالي والأرض به وذلك ما علمنا أى مدنا على أحد الأقوال وذهب الجوز الى أن قوله ما تاملوا
الترتيب كقوله الأعلى والأعلى وصححه السبكي ثم ما بين يرمى قال وعبه هو الترتيب بين البانين فقط
فيلتزم بالقرائن الثاني لصرف آخر من ذكره الوقف والافتتاح الآخر قال الاستوى والقارى لم يبين
المعار في هذه المسئلة فانه نقل القريب من بعض أصحاب الإمام وهو ما وقع به في كلام الأمام نفسه
وهو جامع بين الأصحاب الثالث في الترتيب ثم قال وما ذكره الشافعي من انتفاء التسوية بأصل من جهة
الاعتد أيضا فان اعتاده به ذم انتفاء القريب أصرح من ثم والفاوغة بهما وتدرجما فيهما ساء له الله
الترتيب فاشتمل فيه أولى قال ابن العماد وما قاله الاستوى من ان بعد أصرح من ثم والفاوغة في الترتيب
شدا اختلاف بين القرائن العلم فقد قال تعالى ولا تفضل كل خلاف بين هؤلاء من غيرهم ذم ما
على به ذلك وذهب قال المفسرون أى مع ما ذكر من أوصافه وذهب واستدل بغير ذلك من القرائن ومن كلام
العرب والله سؤد من ذلك انما هو الخلق لان العلماء أمة الهوى وبهم يفتدى قلوبان فيهم غير ذلك
مناهم من أن ما جرى عليه الشيطان هو المعتد فان قيل قد سرحنا في باب الخلاف بأنه لو قال لزوجته عتق
الدينولها أنت طالق ما اعتد بها طاعة الله تعالى ولا تولى ولا تنفع الثانية ولو كانت بعد منى مع رفع طاعة الله
كولو قال طاعة الله طاعة الله بغير قولها بطلان تقدم عليه ما وصريح في التاميم وهو وقت على
اولادى الخ وتعيينه بالعسدية ابن حنبل في الترتيب وانما الفقه فيه ادراك سائر البانين
لا يميز الوقت من ماع الآخر (تثنية) قوله بطلان عتق على الخالة بنى مرابن ويجوز ذمهم
وهو سؤد من سؤد عتقهم منهم فهو كقوله تعالى وطاعة أى منهم وانما ساء له على انه طرف
لحدوف أى كاتبا بعد بان (طوقا) وقت كذا (على) اولادى ثم اولاد اولادى ثم اولادهم ما تاملوا
(أو) قال وقت كذا (على) اولادى وأو ذم على الأعلى (ثم) (أو) اولاد الاولاد ثم أو

(فصل) قوله وقت
على اولادى واولاد اولادى
بقتضى التسوية بين الكل
وكذا الزاد ما تاملوا أو
ما تاملوا وما تاملوا على
اولادى ثم اولاد اولادى
ثم اولادهم ما تاملوا أو
على اولادى واولاد اولادى
الأعلى فالأعلى أو الأول
فالأول

الاقرب فالأقرب منهم (فوق المرتب) فيما ذكره كماله الملقب عليه فلا بأساً ببلوغه ذلك بطن أقرب منه
 آخر كالحصر من الغوى وغيره (تنبه) ولا وجه اقتضاه ما ناسلوا بالاولى مع أنه لا حاجة اليه فيها بل
 ان ذكره في الوفاء البتة لم يكن التأييد والترتيب منسباً بالبينين الاوليين والاختم عليهم بما يصرح به
 القاضي وغيره ويكون مدحهما معاً مع الاستحسان قال السبكي وقد توفي في الترتيب في الصور الاولى بعد
 البطلان الثالث لعدم ذكره فيه الا ان يقال قوله ما نسلوا يقتضي التبعيض بالصفة المتقدمة وهي تقدم
 الاولاد ثم اولادهم على غيرهم فينبغي ان يكون لكل بطن ولداً به ١٥ وتضمنت الاشارة الى ذلك ولما به
 للبطلان الثاني وبالاولى فيها بعد من البطلان كان قال وقتت على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولاد
 اولادى كانت الترتيب للبطلان الثاني دونهم ولما بهم وبالاولادهم وان عكس ان جاء بالاولى في البطلان الثاني
 وبعدهم فيها بعد كان الترتيب لهم دونهم (تنبه) قوله الاول فالاول بكسر اللام فيها معناه وهو اما
 على البدل واما على اصنافه اولى أى وقتته على الاول فالاول (ولا يدخل اولاد الاولاد في الوفاء على
 الاولاد في الاصح) انصوص عليه في ابو بلى لانه لا يقع عليه اسم الولد حقيقة اذ به مع ان يقال في ولده
 الشخص ليس واهه والثاني يشككون لقوله تعالى يا بني آدم وفوله مسلم الله عليه وسلم ارموا نسيجه بل
 فان أباهم كان زواجاً فان قيل كان ينبغي ترجيح هذا على قاعدة التافى في حمل اللفظ على حقه فانه
 ويجوز ان يجب بأن شرطه على قاعدة ارادة المتكلم والمكان هنا عند الاملاخ والثالث يدخل
 اولاد البنين لانسباغهم اليه قال صلى الله عليه وسلم ان ابن عبد المطلب دون اولاد البنات (تنبه) على
 الخلاف اذ لو جرد التعلق بالوقت على اولادى ولم يكن له الاولاد اولاد حصل اللفظ عليهم لوجود
 القرينة وصحة الكلام للكلف عن الانفاء فلو حسنته ذلك فالتأخر كما قال شيخنا المصنف في وجود
 الحظيفة والله يصرف لهم كالأولاد في الوفاء ويحتج أن يخص بذلك والوجه الاول وحمله أيضاً
 عند الخلاف فلو اراد جميعهم دخل اولاد الاولاد فاعاد ان قال وقتت على اولادى صلى الله عليه وسلم فلو افاضها
 ولو قال وقتت على اولادى ولم يكن له الاولاد فاعاد ان يخص به على الاصح (ويدخل اولاد البنات) قوله
 فيهم (في الوفاء على القرينة) على (الاحكام) على (العقب) بكسر القاف معناه ويجوز
 اسكانهم وهو ولد الرجل الذي يبنى بعده قال القاضي عياض (و) على (اولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم
 أماني القرينة لقوله تعالى ومن فوقه يمد لود وصله يمكن ان ذكره عيسى وليس هو الا وشايفت والنسل
 والعقب في معناه (الا ان يقول على من ينسب اليهم) أي من اولاد الاولاد فلا يدخل اولاد البنات
 لانهم لا ينسبون اليه بل الي آبائهم فان قيل قال صلى الله عليه وسلم في الحسن بن علي ان ابني هذا سيد
 أحبيب بأن من خصلته صلى الله عليه وآله وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه كما ذكره في النكاح فان قيل
 فنبه كلامهم دخول اولاد البنين سواء اكان الوفاء رجلاً أم امرأة وهو مشكل في الروايات فلو لم يكن في
 النكاح وغيره انه لا مشاركة بين الام والابن في النسب أحجب بأن ذكر الانساب في المرأة ههنا البيان الواقع
 لا للاخراج بل لدخول اولاد البنات أيضاً والاولى الفاء الوفاء أصلاً فالعقب فيها بالنسبة القوية لا الشرعية
 ويكون كلام المصنف محملاً على دخول الرجل (تنبه) يدخل البنين في الوفاء على البنين والبنات
 لانه لا يمتنع بينهم والاشتباه انما هو في الظاهر فم انما على المتيقن اذا قاسل بين البنين والبنات
 والوفاء الباقي الى البنات ولا يدخل في الوفاء على أحدهما لاحتمال الله من المصنف ان يخرجوا ظاهر
 هذا كما قال الاسدي ان المال يصرف اليمن من بينه من البنين أو البنات وليس مراد الا ما لم يتيقن
 استحقاقهم لنسب البنين بل يوفى نصيبه الى البنات كما في الميراث وقد صرح به ابن السلم ولا يدخل في
 الوفاء على الاولاد المتبنين بالامان على الصحيح لا تنقله نفسه عنه فلو استقلت بعد نفسه دخل جزاء
 وانسحبون في هذا الفاظاً لو كان أحدهم جلا عند الوفاء لم يدخل على الاصح لانه قبل الانفاء

فهو المرتب ولا يدخل
 اولاد الاولاد في الوفاء
 على الاولاد في الاصح
 ويدخل اولاد البنات في
 الوفاء على القرينة والنسل
 والعقب واولاد الاولاد
 الا ان يقول على من ينسب

الى منهم

منه خرجت ولا تعود اذا طالت أو اقل وقت أو وقتان قبل الوقوف على بنائه الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طالت عداستقانتها فهلا كان هنا كذلك أجيب بأنه في البتة أثبت استقانتها اثبات الارامل وبالنسبة صارت أوملة ومناجعة مستحقة الا أن تزوج وبالنسبة لا تخرج من كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن القري وأمسله ان من لم تزوج أصلاً أوملة وليس مرداً بل الذي نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه أنها التي توارثها زوجها وفي الوصية من الرخصة أنه الأصغر وعلى هذا فلا نزاع

﴿فصل﴾ في أحكام الوقف له نوعان (الظاهر أن ذلك في رتبة الوقف) على معنى أوجهه (باعتبار التعلق تعالى) وفسر المصنف انتفاؤه إلى الله تعالى بقوله (أي ينقل من اختصاص الأدي) ذكرنا في الإيجاع الموجودات له من قبيلته وتعالى في كل الأوقات فلا الامام في الشامل لا يشترط في حق العباد ملك الزاين وإن أعلق نفسه فلا مالاً في الحقيقة هو الله تعالى وقوله (فلا يكون الوقف ولا الموقوف عليه) أشبه به إلى الثاني لا يخرج من وجهه بل ملك الوقف المعتبر الأصل وسبل الثمرة وذلك لا يوجب زوال ملكه ووجوب الثالث للاتصال بالصدق فان قبل الوقف يثبت بشاهد وبين وهو بدله فثبت في الموقوف وإن حقوق الله تعالى لا تفتقر إلى شاهد من أجيب بأن المقصود بالثبوت هو التبرع وهو حق آدي ولو جعل البينة مفصداً أو مقبلة أو مضمرة أو مذكورة منها أشخاص الأدي فلهما ومثاله الرضا والدراسة ونحوهما (ومثاقفه) أي الوقف على معنى عند الأهلان (أو) الوقف عليه وفسر المصنف هذا الملك بقوله (بستوفيه بنفاه وبغيره بأجرة وأجرة) كسائر الاملاك ولكن لا يخرج إلا إذا كان ثابراً أو أذن له الناظر في ذلك نعم لا ينافر منه من سكنى الفار الموقوف عليه فخرجها فعداه ان اقتضاها الحال لأنه الخاتم منه لم يهادى ذلك إلى الخراب ولهم من يخرجوا بالأجرة الأجرة بدون أجر المثل وبه صرح الامام فان كان الوقف على جهة كالمقرا لم يملك الوقف عليه النفع بل الانتفاع أو قبض بشئ كان وقف داراً على أن يسكنها مع الصبيان بالقرية مثلاً ليس له أن يسكنها بغيره بأجرة ولا بغيره بفضة هذا منع محاربتها وهو كذلك وإن جرت عادته بالناس بالنسبة بأجرة يثبت الميراث ونحوه وقد نقل أن لما ثبت ما سوى دار الحديث ولهم أجرة الشئ لم يسكنها وأسكنها بغيره فلا زال الوقف انتفع به على المدة لم يملكها لم يسكنها كما في الرقعة وأما ما من ما سوى القفال وغيره ولو حصل من استيفاء النفع نقص في عين الموقوف كرماس الجلم واستوفى الوقف طبعه لا حقه فله ما ذهبه الدار من الرصاص مما قبضه من الأجرة وصرفه في ذلك فانه في المطالب تغفها قال المصنف وعليه عمل الناس ﴿تنبيه﴾ أنهم قوله للموقوف عليه أن الزايف لا ينافع بشئ من الوقف لكن يستثنى منه ما هو وقف شخص ملكه مسجداً أو مقبرة أو بئر الله أن يصلي فيه ويدفن فيه ويستثنى منه (و) تلك الأجرة الموقوف كالأجر ملكه لأنهما من المنافع ﴿تنبيه﴾ فذلكهم هذا لأن الناظر لو أقر الوقف سنين بجزء من أجره أنه صرفه إليه في الحال وفسر الكلام على ذلك في كتاب الأجرة في مثله فليزجه (و) يملك أيضاً (فواشبه) الحاصل بعد الوقف عند الإطلاق أو شرط أنها الموقوف عليه (كثيرة) وأخصان خلافه ونحوهما مما يندفعه لأنها كالثمرة بخلاف ما لا يعتد به فلهما فم ان شرط قطع الأغصان التي لا يعتد قطعها مع ثمرها كانت له فله الامام أما الثمرة الموجودة حال الوقف فهي الوقف ان كانت موزونة والاقتصران فله الدار ويبنى أن تكون للموقوف عليه (وضوف) وشعر ووبر وبن (و) أن يكون كذلك (الحال) بحد الوقف بملكه الموقوف عليه عند الإطلاق أو عند شرط الولد (في الأصح) كالقرية والبن (والشأن يكون وفقاً) تباه له ولو كانت حذراً عند الوقف فلهما وقف على الشئ وكذلك الأول بناء على أنه يعلم وهو الأصح ومثله الموقوف ونحوه كقبضه شيئاً ﴿تنبيه﴾ يجعل ملكه لو لا الإلزام إذا كان من

﴿فصل﴾ في الأظهر أن الملك في رتبة الوقف ينقل إلى الله تعالى أي يملكه من اختصاص الأدي فلا يكون الوقف ولا الموقوف عليه ومنافعه ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفاه وبغيره بأجرة وأجرة وبملك الأجرة وفوائده كثيرة من صرف ولبن وكسفاً ولو نفي الأصح والثاني يكون وفقاً

الى ان يتمكن من شتره شخص فلهما يكون ملكا له وقوف عليه قالها يكون لآخره الناس الى الوقوف
وهذا اذ لم يولدوا حتى الوقوف بمثابة قوبب فخاصة انقص عنه وقت الوقف كقولهم وان وجب بخصايته
مال او فخاصه وفي على مال فداء الوقاف باقل الامرين من قيمته والارض ولحقها ان لا يبعد الجداية
ولا يتعلق المال برفقته لثغور بوعده وان تكرر الجداية منكم ام الولد وانما ان الوقف ثم يخفى العبد
أقوى من كسبه في احد وجوب بظاهر ترجمته والوجه الاخير من مال كالمير العسر ولا يقضى من
فرصة الوقاف لانها اتفقت الى الواو (ولو) قبل المتعلقة الوقوف ببيع غير مضمون كان (جاءت
الشجرة) او فله لا يجم أو يدل أو نحو ذلك ولم يمكن اعطائها الى مفرسها قبل جلقها (لم ينقطع الوقف على
المذهب) وان امتنع وقفها ابتداء اوقه الزوام (تتبعه) لغير كالمير والروضة وانما بالاصح كان
اولى فان القابل وجبه بقر ان الوقف ينقطع وينقلب ملكا للوقف او لورثه لا طريفة (بل ينقطع بها)
حال كونها (جذعا) باجارة وغديرها دامة الوقف في عينه لا اتباع ولا توجب الغير السابق اول الباب
(وذلك لابع) لثغور الانتفاع كاشترائه الوقاف (والثمن) على هذا حكمه (كفيلة العبد) المتألف
على ما سبق فيه فان لم يكن الانتفاع بها الا بامتلاكه باسراق أو نحوه فله من ذلك قبيل غير ما ملكا
للموقوف عليه امكنا لا اتباع ولا توجب بل ينقطع بعينه اكل الميراد ولم انقصه (وهذا من الرقة
والغزولي وحري عليه ان لغري في مفرسها من ملكه اسسه عن اخبار القولي ولكن انقصا له منصف على
ما ذكره كالمير في الشجر بقتضى اتم الامير ملكا بحال فالشجرة وهو العبد الموافق للذليل وكلام
المجود اهـ والاول اوجه فان قيل يلزم عليه التباين في القول بان الوقف لا يملك ولا يورث ملكا متناهيان
اجيب بان معنى هذه ملكا انه ينقطع به ولو لم يملكه منه كالاسراف ومعنى عدم مطلق الوقف انه مدام
بانه لا يفعل بهما بل بسائر الاملاك من شيع ونحوه كما مر واذا كان كذلك فلا تتأني بين بقا الوقف وعوده
ملكا بل قيل ان الموقوف ملك للموقوف عليه في حال الانتفاع به ولو كان التنازع الفراس موقوف الى ارض
مشترجة وصار الربع لاني بالاجرة اربعين ثم انشأ اثنى من الاستاذ بانه يتحقق على ما ينقطع به الا بالتمسك
اي باسراق ونحوه اذ لم ينقطع بعينه ان امكن والاصرف الى الموقوف عليه اهـ وهذا ما يوجب مامر
ثم قال وان كان الفراس مما ينقطع بعينه بسبب القلع وانتهت مدة الاباء وانما ان الموقوف عليه فبظاهر عدم
معد الوقف ابتداء اهـ وهذا منزع لما مر انه يصح وقفه الى اربعين الفروسة وقال بانها تبني مدولو
اشترى بناء على ارض بمحكمة ولم يشترها وقف البناء قال الزركشي قال لظاهر انه ان كان ثم ربيع وجبت
منه الاجرة والالم يلزم الوقاف اجره كباقي الوقف والادلة عليه بالترخيص اهـ واذا قلع ما في فيه انقص بل
للمقدم ولذا اتفقت اخبار الموقوف او انهم عدم بنوا اشرت ارضه لما لا يرد له دولته كروحه او لم يرد
كغيره من شرط قلعه عند انتهاء المدفوعت الارض اوبيت باخره بالخلاف باجراها بعد ان شاء مدة
الاجارة (والاصح بنوا ربيع حصر المسجد) الموقوف (فلا يملك وجذوعه اذا انكسرت) او انشرفت
على ذلك كافي الروضة وادها ولو انقص عليه لقص الله لهم حكم المنكسر سائر في الاولى (ولم يصح الا
للاخرى) ان لا تنقص ويضيق المكان بها من غير فائدة فحصل ترزيس من بينهما من ذلك الوقف اول من
شاعها ولا تحصيل بذلك تحت بيع الوقف لانها اشرت في حكم الموقوفة وهذا لما جرى عليه السجستان وهو
المعتمد وعلى هذا يصرف ثمنها في مصالح المضيف قال الزركشي والقياس ان يتنرى بين اخصير خضيرة لانها
قالو يشبه انه مرادهم اهـ وهو ظاهر ان امكن والا فالاول وكالمير في ذلك نجاة الخشب واستار
السكة اذ لم يبق له انقص ولا جبال والثاني لا يباع ما ذكر ادامة الوقف عليه ولا يمكن الانتفاع به في
طبخ حص او اجر قال الشك في ذلك ثم قلعه من الجذوع عظم ابرق وقوتهم الخفاقة ثم القرب وعادها
به قال الاذرى وله اراد مقام الذين الذين يستعمل في العاين وحري على هذا جاع من المتأخرين والباب

ولو يثبت الشجرة لم ينقطع
الوقف على المذهب بل ينقطع
بما يثبت على قول اربع الثمن
كقصة العبد والاصح جواز
بيع حصر المير اذا يابست
وجذوعه اذا انكسرت ولم
تصل الا للاحراق

الفاضل السابق هو المعلوم عرفناه من الاطلاق في قبل الماضى من غير تعيين فهو السابق وان اورد غير
 فيه دونه وخداه سخر ذلك في الولاى مصر يتوسط القول في ذلك (شرط المناظر العبد الله) وان كان
 الوفاء على معينين رتبناه لان المنظر ولاية كفى الوصى والقيم قال السبكي يستمر في منسوب الحاكم
 العبد الله اليها وسفر ينفى ان يكون في منسوب الواقف بالمناظر يتكفى الاب وان اقر في غيره وسبقه الاب
 وشاق الاقر في قاه برة به الباطنة ايضا والاول وجه (د) شرط ايضا (الكفاية) وفسر هان المناظر بقوله
 بالخصص وقدوة على الضرف فيسا هو ناظر عليه فان اخلف اجد اهدا من الخا ك الوفاء من كان
 المشروط به المنظر الواقف وقضى كلام الشيخين ان الحيا ك يتولا مستقلا لا يورث من اولاد وان المنظر
 لا ينقل لمن بعده اذ انما الواقف المنظر لا تفسد بعد آخر اى الا ان ينس عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره
 فان زال الاصل لا يلازم ان كان مشروطا في الوفاء منصوصا عليه به كذا ك ما مضى في غاوبه وان
 انقضى كلام الامام خلافا لما في الفتاوى يدل على انه لا يلازم من من نفسه ولا من غيره وهو كذلك من غير
 اذن نفسه اذا تعين به (تبيين) وفي ذكر الكفاية كفاية من قوله (والا عند اهل الضرف) ولان حذو من
 الروضة كمالها وحيث لا يفسد الاحتداد على الكفاية من صنف النظار اورد في قوله بالذ كر كونه تايها
 من الكفاية ولو كان له المنظر على مواضع فأنبت اهلته في مكان ثبت في باقي الاما كمن من حيث الامانة
 ولا يثبت من حيث الكفاية الا ان ثبت اهلته في سائر الاوقات قال ابن الصلاح وهو قال في العمري
 ظاهر اذا كان الباقي فوق ما ثبت اهلته فيه فلو لم يكن له غيره فلو فخر اجماله فان كان اهل فلا ولا يتصرف
 المناظر الا على وجه المنظر والاحتياط لانه ينظر في مصالح الغير فأتى بولي القيم (ووطئانه) عند
 الاطلاق وتلويح جميع الامور (الامارة والاجارة ونحوه) على مستقيم او حطفا
 الأصول والغلات على الاحتياط لانه لم يرد في قوله (نبيه) و أفنى ابن عبد السلام بأن المدوس هو
 الذي قبل الفقهه وهو روي كنههم والمجلس المناظر الانحصال الربيع وقسمه على القربان وهذا قد
 يخالفه قول المنصف بعد وثا افسر لمن ولاه وفيه غيره والمنظر قائم مقام الواقف فانه قد قام مقام
 نفسه فكيف يقال بفسدهم غيره عا به وكيف يقال المناظر بولي المدوس وهو نيل العتبة فالمدوس فرع
 المناظر فكيف يقدم الفرع على الأصل وهذا هو المعتمد كقولهم في الزكوى وغيره (فان فرض انه
 بعض هذه الامور لم يعمد) اتباعا للشرط كذا قبل ولو شرط الواقف المناظر شيئا من اربع جزوان زاد على
 أحدهما كمنسجحه الساردي بخلاف مالي كذا المنظر له وشرط نفسه فانه لا يرد على آخر التل كمنسجحه
 المناظر فانه لم يرد ذكر الواقف المناظر أسرة فلا يجوز له على الصحيح كالنفس الموصولة فالخوف المناظر الامر
 الى الحيا كمنسجحه له أجرة فهو كما اذا تبرع الولي بصفته مال المنظر برفع الامر الى الفاضل لينبت له أجرة ولو
 ادعى منولى الوفاء صرف الربيع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مائة مائة بالحساب
 وان كانوا غير معينين فولي الامام ما البتة بالحساب ولا وجهان حكاهما نرجح في أدب القضاء أوجههما
 الأول وصدق في غير ما أتفق عند الاحتياط فانهم معالجها كحلفه والمردا قال الاطوى لثلاثة فيها
 يرجع الى العادة وفي معناه الضرف الى الفقراء ونحوهم من الجهات العدم بخلاف انفسه على اللوقوف
 عا به المعين فلا يصدق فيه لانه لم يأت به ولو فرض الواقف المنظر لا تنقل لم يستقل أحد ههنا بالضرف سلم منهن
 عا به ولو جعل المنظر لعدلين من اولادهم ليس فيهم الإعدول فصبها كما آخر وان شرط الاورش من اولاد
 فالارشدية ثبت كل منهم أنه الارشدية تركوا في الظاهر بلا استقلال ان وجدت الاحلية فذهب لان الارشدية
 قد سقطت بنزولها في ابيات فيم اوقى أصل الرشد وان وجدت الارشدية في بعض منهم انتص بالمناظر
 عملا بالبدية وبدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد من اولاد البنات لصحته وان قال الواقف جعلت
 المنظر لفلان وله ان يقرض المناظر من اولاد ففرض المنظر الى شخص فولي يرد على منقرض أو يكون

وشرط المناظر العبد الله
 والكفاية والاحتداد الى
 الضرف ووطئانه العا لرة
 والاجارة ونحوه
 وفسه فان فرض اليه
 بعض هذه الامور لم يعمد

الأدنى وهذا مشكل جدا والذي يقع في النفس الخفية نظر إلى أثره المتسل التي تنتهي إليها الزمان حارة
 العرش في جميع المدة المعهودة عليهم قطع النظر عما عهد به بعد لأن ذلك يؤدي إلى سبيل إجارة
 الأوقاف والزكاة مع العلم أن السبل المتبق على حالة واحدة وأما في رد ذلك وما لا خلاف فيه من (ثالثة) من
 نفقة الأوقاف ومؤون تجهيزه وعملاته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والأثر منافع
 الموقوف ككسب العبد وشغل العمار فإذا تعطلت منفعه فالنفقة ومؤون التجهيز لا للموقوف بل للمالك
 ولو اندرس شرط الواقف وجعل الترتيب بين أبواب الوقف أو للتقدير بل لم يعلم هل سوى الواقف بينهم
 أو ما من خصة الغلة بينهم بالسوية لعدم الأولوية وإذا تنازعوا في شرطه ولابينة ولا حرمهم بدسند
 أو بغيره لا عند ادعاءه بالبدنات كل الواقف جاعل بشوكة بلا يمن أو سواها فإنه لا يمكن تناظر من
 جهة الواقف لأن كل صوب من جهة الحاكم ولو وجد الوارث والتناظر فالتناظر كماله الأثر في الوقف على
 قبيلة كالمالكين أسوأ ثلاثة منهم فإن قال وقت على أولاد علي وجعفر وعقبه اشغرت ثلاثة من كل
 منهم بدسند في الوقف على النقرة القريبة وقراء أهل البلد وللتناظر الاختراض في عبارة الوقف
 بأن الامام ولو ثبت شجرة صغيرة فغيرها مساحة للناس تبعاً للمغبرة وصرفه إلى مصالح المنفعة الأولى من
 بقية مساحة الناس لأثر شجرة قربت للمغيرة نفسه فثبت مساحة بلا عوض بل بصرف الامام وهذا
 لصالح المسجدين وأما ما جرى من الشجرة عن مالك غلها وهاتنا بلا نقا لأثر شجرة التناظر ونحوه فغير سبيلها
 للمغيرة قرونها مسجداً فيجوز كمالها بلا عوض وكذلك جعلت في شجرة حزن العبدية وتصلح الشجرة
 من المسجد أن رأى الامام بل أن يجعل البقعة مسجداً ولو بها شجرة فلا إمام فيها وإن أذن له الواقف أن
 الوقف أو وقف أمانة في الموقوف عليه فإن استعمله في غير ما وقف له فإنه أنكر الفقد بلا
 تعد فإن تنازع أحد بأصله ذلك وألا أعيد صغيراً بغيره فإن نعتد قدس أو مغيرة أو نحوها ولا
 حاجة إلى إنشاء وقف ولو وقف هذا لأمر الجسد به أم سرج كل الأسبل لأن لا يتوقع حضور أحد
 بغيره به أو فاعلاً أو قال المبري واقعة من المسبكي قال ابن الرقة أفنت يطلان نزاهة كتب وقفها
 واقف أن يكون في مكان معين في مدرسة الصالحية بمصر لأن ذلك المكان مسبقاً لغير تلك المنفعة
 قال المسبكي وأما أحداث منبر في مسجد لم يكن فيه فإنه لا يجوز وكذا أحداث كرمي مصحف من يدقراً
 فيه كتاب على بالجامع الأزهر وغيره لا يصح وقعه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغيره هذه الجهة قال
 وأوجب من قضاء يثبتون وقف ذلك شرطه لم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وسئل المسبكي عن رجل
 وقف أرضاً بها أشجار ووزنوا إعادة أن شجر الوادي يبقى أكثر من سنة فزالت الأشجار بعد أن بقيت من
 أصولها أشجار ثم أشجار على عمر الزمان فأجاب الأرض وما فيها من أصول اللوز وفروا نحو وقف وباتت بعد
 ذلك من الفرائخ تشعب عليه حكم الوقف ولا يحتاج إلى إنشاء وقف بخلاف العبد الموقوف فذا قاله
 واشترى بغيره عبداً آخر فإنه يحتاج إلى إنشاء وقف كأن تقدم والفرق أن العبد قد كان بالكتاب والارض
 الموقوفة بغيره

«كتاب الهبة»

قالنا يوم الهمدية والصدقة ولما يقابلها واستعمل الأول في تعريفها والثاني في أنزلتها ومسب أي
 والاصل قدم على الأول قبل الإجماع قوله تعالى فإن ملن لكم عن شيء منه فلما خلكم بهتاً ثم رثاه
 وآ في المال على حبس الآية وقوله تعالى وإذا جيعتم فبجسة الآية قبل المراد منها الهبة وأخبار كثير
 العيصين لا تخفى من جاز شلارها ولور من ضا أي ظلتها وانعقد الإجماع على استحباب الهبة بجميع
 أنواعها قال الله تعالى وتناوذا على البر والتغوى والهبة بولاني سبب التواضع لله قال صلى الله عليه
 وسلم ثم ادوا تخافوا وبيل صلى الله عليه وسلم هدية للفقير السكافر وتسمى من جلتها بملكية الهبة
 وأولها وبيل هدية التجاني للسلم وأضرقت فيها وهاد أيضاً وقيل عرض لها أسبيل فقر جيعان ذلك

«كتاب الهبة»

منها الآية لا يوجب الواجب والفعال فانه يحرم عليهم قبول الهدية من أهل ولا يثبت لهم من ليستة بل
 بذلك قبل الولاية فهو محرم وقبوله وشمها لو كان التماس يستحق بذلك على مبدية وسرفها في الأثار
 والبرهان أمثل من سرفها في غيرهم لما في الآية من صلة الرحم ولما روي في التماس من قوله صلى الله عليه
 وسلم من كذب مؤمن يلقه اليوم الآخر فليكرم ماله والصرف في الآية أمثل ثم شرع المنع في
 أمر بقوله الذي الأول مثال (التأليف) نعم (الاموض) في حال الحياطة أملا في (هبة) نخرج
 بالتأليف الدلالة والتأليف الوقت وبالله من والمصلحة سببا في حكمها ما بيني العرض ما به عرض
 كالبيع ولو بقا الهبة والبيع في المصلحة لأن التأليف في التأليف بالقبول وهو بعد الوقت والتأليف
 الواجب من زكاة كذا وعرضه على كون الأول في تعريف الهبة كذا في المصالح المستعبر الهبة فليكن الم
 فان الهبة هي المحدث منها فان قيل رد على حصر الهبة في التأليف ماله أهدى الى شيء من علم الهبة أو
 هدى أو صدقة فانه هبة ولا تخلفه وما لو وقع شيئا فانه تخلف في الاموض وليس هبة أو هبة من الأول
 يمنع أنه لا تخلف به بل فيه تخلف لكن يتبع من التصرف فيه بالبيع ونحوه كما يعلم من باب الأصحية وعن
 الثالث بأنه تخلف ماله وما ملأهم التأليف المأثور بدونه الأصحاب (أنه) قضية كلامه أن الهبة
 شراب لا ياتي عليها اسم الهبة بل حرد العرض فيه صرح الزهري ثم قسم التأليف للذ كروالي الصدقة
 والهدية بقوله (فانه كذا) بلا عوض (محتل) شيئا (التواب الاستحقاق) أي لأجلها (فصدقة)
 أي لا يضمن اجتماع الأرباب والفقير كالذال المسكين فكذا من كاد الجوع وقبضه أن الحياطة وقبضه
 معتبرة قال المسكين جفت أي يقتصر على أفعال من اما الحاجة أو صدقة التواب الاستحقاق فان الصدقة هي
 التي جائزة وشباب عليها إذا صدقت في غرض بقا ما هو كذا فلهذا من غير قصد التواب الاستحقاق (من
 بقا) يسهل أو يجمع مع قصد التواب (المسكين التواضع والكرام) له (فهبة) أيضا أو يجمع
 قصد التواب وقصد به فها وهو ذاك في الضرر وان تارة بالواو وهي أولى فان التواضع لهم ولا ما تارة ان
 الهبة قسم من الصدقة وليس مرادها بل هي قسمها وإذا انضم الى تخلف الاحتياج بقصد التواب الاستحقاق
 التي مكانه فتكون هبة وصدقة وتجتمع الأنواع الثلاثة فيها لو كان تخلفا التواب الاستحقاق بلا عوض
 وتخلو اليه أكراما بلا عيب وقبول قال المسكين والتواضع والكرام ليس شرطاً لشرط هو التخلل قال
 الزركشي وقبيل المسكين شرطه من الرضا ولا يقع اسم الهبة على القتل فالتقبل قد صرحوا في باب
 الذر أن الشخص لو قتل فعل لم يهدى هذا البيت من المصالح وبما وتخلل فته أوجب بأنهم لو سرقوا به
 يقتضيه بالأهدى إلى قتل المظلم وتعميم في القبول وشبهه وأما تارة تخلفا بالغة في الثاني وهو المراد عند
 الإطلاق ما ذكرنا من ثلاثة أركان هبة وقصد المستغنى في بيان بعض ذلك فقال (وشرط
 الهبة) لتتفق على أن كالمبيع وهذا هو الركن الأول ولهم شروط في شرط في الواجب المالك والملاق
 التصرف في ماله فلا يقع من ولى في حال مجبوره ولأن مكاتبه غير أذن سيده وشرط في الواجب أنه
 يكون فيه أهلية لذلك لا يوجب له من تكليفه وغيره وسبب أن غير المكاتب بقيل له وانه فلا يقع على
 ولا يملكه ولا يرقب نفسه فان أطلق الهبة له فهي لسيده (يعجب وقبول للقتل) من الناطق مع التواضع
 التمسك كالمبيع وهذا هو الركن الثاني ومن صرح بالإعجاب وهيبك وتفضلت لمالكك لأن من
 صرح بالقبول قبلت ورثت ويستثنى من اعتبارها مسائل منها الهبة الغنمية كان قبول الغني أهلاً
 تبليكه حتى يفعل فيسقط في ملكه هبة ويعتق عليه ولا يحتاج للقبول ومنها لو هبت المرأة لزوجها من
 ضرته لم ينعقب قبوله على الصحيح كالمسألة في أن الله تعالى في القسم والشروط
 على الأمر له والفتاة وغيرهم لا يشرط فيه القبول كالمسألة في جريان العادة بذلك
 ما لا يشرى سلباً لاله الصغير ورويه ذلك يكون تخلفاً يختلف ما لو اشتراها لزوجها فانه لا يبره ملكاها

التأليف بلا عوض هبة فإن
 ذلك باعتبار الواجب الاستحقاق
 وصدقة فان تعلقه الى مكان
 الموهوب له أكرامه لمادة
 وشرط الهبة إعجاب وقبول
 لها

كذا قاله القفال والفرغ بنيهما انه ولاية على الصغير بخلاف الزوجة كذا في كرم السبي وقبوع ابن المانني
 ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فان ذهب للسغير ونحوه ولي غير الاب والجد قبل له الحاكم وان كان
 اباً او جداً تولى المارقين ولا يضمن الايجاب والقبول ومنها ما لو قال اشترى بغير اهله لحاقاً بقرعة، وصححه
 للسائل فان الامراه تكون مسلمة لاخرناو يميل اليه الصغير ونحوه من ابس اهله لا قبول التولي فان لم
 يميل الى الزول لم يضمن ولا في القيم وانما فقر كونهما الا حقا بخلاف الاب والجد لكامل مطلقته ما بقيه السلبه
 نفسه وكذا الرقيق لا يضمن وان ودمته فلما لاخروس فيكفيه الاشتراك للهمة وفي النسائر ان انعقاد الهمة
 بالسكايع مع التيق بالانسياب على الخلاق في البيع أي فسخ ومن لكايه الكتابة واختار في المجموع
 صحته بالاعاطة وقوله لغير كسوتها في القبول كايه في الهمة فان قال الواهب لم أرد ما صدق لانه يبيع
 للمويز فلا يكون صريحاً في اية كايه وهل يصح قبول بعض الموهوب او قبول أحد شخصين ففسد
 ما وهب او سدا وجهان او بهما كما قال جنبي تبع البعض الجبايين اصبحت بخلاف البيع فانه لا يبيع
 لانه معاوضه بخلاف الهية فانه يفرق ما لم يتقرر فيكون قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق ليس بفادح
 (ولا يشترط ان) أي الايجاب والقبول (في الهية على الصحيح) ولو في غير المعلوم (ولو يكفي البعث
 من هذا) أي لاهدي ويكون كلاهما (والقبض من ذلك) أي المهدي اليه ويكون كالقبول كما تجرى
 عليه الناس في الاضمار وقد احدى المال كالحق المرسول الله صلى الله عليه وسلم الكسوة والشراب والجنون
 كالمس في العصبين كان اناس يقولون يروى فيهم يوم عاشوراء ومنى الله تعالى عنها وعن يومها وروى فيهم
 ليعجب ولا يقبل والثاني يشترطان كالهبة وحل ما جرى عليه الناس على الاباحة وروى فيهم في البيوت
 تصرف الملاك والزوج لا تباح بالاباحة (تبيينه) سكوت المصنف عن احتياج الصدقة الى الصيغة
 يشعر بعدم افتقارها اليها فاعا وقال الامام انه القاهر لكن قال في الروضة وانما ان الصدقة كالهبة
 بلا فرق فان قبل بل كلامه المتأخر بالشرط الايجاب والقبول لانه اعتبر الايجاب والقبول ولم يستثن
 الا الهبة اوجب بان المراد بالاباحة في قوله بشرط الهبة ما يجاب وقبول الهبة الخاصة بالاباحة الهبة والصدقة
 كالمرت الاشياء لالهبة العامة المرادة اول القليل وقوله لفظاً كسب وقوله بفتح المقتضى الباء
 (فرج) لو خرج شخص ولده واتخذ حصة فأنه ياله ولم يسم أصحاب الهدايا الابن ولا الاب حتى في
 المسألة وجهان أحدهما ان الابن وصحبه العبدان وصاحب الكفاي وقبوع القاضي حبيبي والثاني
 ويحك عن الشيخ أي ما عني وقال المصنف له أقوى وأصح انم الاب ولو فرس شعر او قال عند فرسه
 فرسه لم يملك لم يملكه قال قال جملته له صار ملكه أي اذا قبله كمل ولا يبيع تعليق المصنف ولا يوجبها
 الاماماً تنها بقوله (ولو قال أعمرتك هذه الدار) لا أي جعلتها لله هرك أو جاتن أو ما عنت أو جيت
 أو جرت ذلك (فأذا) بفتح الشاء (ففي لورتنك) أو ما عنت كايه الروضة (ففي هبة) كايه كونه
 طوله ما باره فبغير الايجاب والقبول ولا يملكه فلو كانت لورتنك لم يكونوا فطيت المال ولا
 تعود لوالده بحال فغير مسلم أعمر جلي أعمر جري فانه الذي أقسمه لا ترجع الى الذي أعماه (ولو أنصر
 على) قوله (أعمرتك) هذا ما لم يملكه يرض لما عده موهبة (فكذا) هي هبة (في الجدي) حديث
 العيصيين العمري يبرون لاهلها وليس في جهاله مدحها ما ينال انتقالها الى جورتها فان الاملاك كلها
 مضمونة بعبادته والقديم بطلان كايه قال أعمرتك سنة (و) على الجدي (وقال) مع قوله أعمرتكها (فأذا
 غادنا) أي أولى وارث (فكذا) هي هبة وأصلها صحيف (في الاصح) وبه قطع الاكثرون بخلاف الروضة
 ولا ينفذ كالمشرط لا مطلق الا بدين الصحيحة فان قيل هنا شرط فاحسنه لا يملكه العمري كايه
 أوجب بان شرط البيع تقابل ببعض التي فإذا بطلت بسقط ما يقابلها فغير التي فهو لا يملك والعمري
 لأن فيها فلو كان حيث وبان هذا الشرط يقتضي فسخاً مستلزماً لايضا الهية بدليل جهة الاب لا يبرض

ولا يشترطان في الهبة
 على الصحيح بل يكفي البعث
 من هذا والله يرض من ذلك
 ولو قال أعمرتك هذه الدار
 فأذا مت فمسي لورتنك فمسي
 هبة ولو أنصر على أعمرتك
 فكذا في الجدي ولو قال فأذا
 مت غادنا إلى فكسدا في

الاصح

العالم المتقوم من دار الحرب تجوز هذه للمسلمين بعضهم من بعض ماداموا في دار الحرب كما يجوز لهم أملاكه
 هناك ولا يصح نهبه نهبه قاله الزركشي وهذا في الحقيقة لا يستحق لأن لا أخذ ذلك للأنفوس في ملكه
 لغبره وإنما هو مباح للقيام غير ملوك ومنها التماثل قبل بدو الصلح تجوز هبته من غير شرط الضلع بخلاف
 البيع وكذا الزرع لا تصرف قبل اشتداد الحب ومنها الملووب الأرض مع بذور وزرع لا يقرب بالعقدان
 البنية تصح في الأرض وتفرق الصفقة هنا على الأوج والجهة في البذر لا تصرف في الأرض إلا ببيع ولا تؤبى
 ومنها الملووب المصحح ما صحح على الأصح لأن سبق التملك لا يباع ويحوز به قاله الشافعي ولو ذهب
 مرهون أو كفا ولو ماعنا أو خير ولو لم يحرمة أو جملته قبل الدباغ أو دهنه جملته يصح كالبيع وماله في
 الروضة في باب الأواني من أن يملكه قبل الدباغ تصح هبته بحول على قتل البدن على التملك كما سرح
 حنابلة نهبه لا تصح (وهو لا يدين لمدن أبره) لأنه لا يحتاج قبله لا تقبل للمعنى (تنبه) فضمة
 كلام المصنف أن هبة الدين حزم في الأبره وهو كذلك وإن قال في التنازل كاية وتركه الدين للمدين
 كاية أبره (د) هبة (غيره) وهو من لا دين عليه (باطل في الأصح) وهو في الروضة بالذهب لا غير
 مذكور على نسجه وإنما يبيع من الدين من الدين والقبض في الهبة فلا يكون فيما لو رد الهبة عليه
 والشأن في هبة وقال من أصل الأم وصحة مجمع تبعا لنفس كما في بيعه على ما صح في الروضة قبل بل أولى
 وجبه الأول وهو أنه نهبان هبة ماله في المدة غير صحيح بخلاف بيع ماله في المدة فإنه يصح وأما في المدة
 ترجيح المدين في بطلان هبة الدين لغبره هو عليه وتختلف في ترجيح البيع له وعلى هذا يستثنى من
 ماله الفاعلة لا تجوز بيعه ولا تجوز هبته (فرع) غلب المدين الدين التي عليه أو على غيره من
 التي كذا لا يصح لأن ذلك لها عليه بدل وهو لا يجوز وفيما على غيره غلب ولا يجوز أيضا (ولا نكاح
 موهوب) بالهبة المصححة غير الضمنية وذلك الثواب الشدة للهبة والصدقة (القبض) فلا تملك
 بالاعتسار ولا إذا كرهى بغيره الله على ماله وسلم أهدي إلى الخاصي ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لا
 سلم إلى لاري الضمنية فومات ولا يرى الهبة التي قد أهدت الله الاستمارة فافترق إلى هبة
 فكان كذلك لأنه قد أضاف كانه قرض فلا تملك إلا قبضه ونحوه بالصحة الفاسدة فلا تملك الهبة
 والمقبوض به غير مضمون كالماله بالصحة إذا أصلى أن فاسد كل عقد كصحة وغير الضمنية الضمنية كما
 لو قال أعتق عبدك حتى يجاء قاله به في حقه ويسقط القبض في هذه الصورة كانه قبضه القبول إذا كان
 التماس له في عرض كذا كروى في باب الكفارة وبغير ذات الثوب ذاته فله إذا سلم الثوب أو نقل
 بالقبض لا تم بيع (تنبه) نكاح كلامه هبة لا يملكه الصغير إن التملك إلا بالقبض وهو كذلك
 كانه ومقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلاف المالكه ابن عبد البر ولا بد أن يكون القبض (بإذن
 الواهب) نجسه أن لم يقبضه الواهب سواء كان في يد المتهب أم لا فلو قبض بلاذن ولا قبض لم يملكه
 ودخل في ضمانه سواء أقبضه في مجلس العقد أم بعده ولا جرم إمكان السير إليه أن كان غائباً وقد سبق
 بيان القبض في باب البيع قبل قبضه الأمانة هنا لا يكتفي بالاتفاق ولا الوضع بين يديه بغير إفائه لأنه غير
 مستثنى من القبض فإن أخذته في الأكل أو العتق عنه فملكه أو أضاعه كل قبض بخلاف البيع والزيادة
 الحادثة من الموهوب قبض قبض الواهب لبقائه على ملكه وقبض الشارع قبض الجميع متقولا كان أو
 غيره فإن كان متقولا ومنع من القبض تركه وكذا الموهوب له في قبضه ضيقه صح فإن لم يملكه الموهوب
 له قبض له الحيا كونه يكون في يده لو ساء أو يصح مع الواهب للموهوب قبض قبضه وإن نكح لزوم الهبة
 بالعقد وليس الاقرار بالهبة ولو لم يملكه الاقرار قبض الموهوب لجواز أن يستغنى عنها بالاعتدال الاقرار
 بعمل على البين إلا أن قال وهبه له خرجه منه إليه وكل في يد المتهب والافلا وقوله وهبه وأقبضه
 له اقر بالهبة والقبض ولو احتجنا في الاذن في القبض صدق الواهب فاما احتجنا عليه وقال الواهب رجعت

وهبة الدين للمدين أبره
 والغنية بالهبة في الأصح ولا
 نكاح موهوب إلا قبض
 بلان الواهب

فبسل أن يثبت وقال للتهبيل وروى عن القبط مع أنه لأن الاسم له مدس ولو أقبسه وقال تسودته
 الابداع أو العاوية وأفكر القبط مدس الراغب كما في الاستقامة (فأوليات أحدهما) أي الواهب أو
 الموهوب (من الهبة والقبض) لم يفسح العقد و (لم يولد له مقامته) أي وارتد الواهب في الأقباض
 والأذن في القبض ووارث القبط في القبض (وقبل يفسح العقد) لجواز كماله وأبواب الأوليات
 تؤل إلى المروم فلم يفسح بالوت كاليسع الجواز بخلاف الوكالة ويصير الخلف في الجنون والاختفاء
 ويستأن إذا أفتا أولي الثبوت قبضها قبيل الاتفاق (خرج) لورجوع الواهب التام إلى الموهوب
 والمعدن أو وارتد في الأذن في القبض أو مات هو أو القبط قبل القبض فمما يمل الأذن قابس الرسول
 اتصال الهبة إلى القبط أو وولته الأذن حديثاً وبقي كمال الزكوة أن يكون جثوث الواهب والحق
 وأجر عليه كذا (ويمن الولد) وإن هلا (المعدن) عطية أولاده بان يسرى مع الذكر (والإثني)
 نكحاً الصبي عن العمه ابن بن يثرومى لله تعالى عنهما أنه قال وهي أبي هبة فقلت أي هبة بنت
 ربيعة لأرضي حتى تشد رسولاً فبسل الله عليه وسلم فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله
 إن أم هذا أعجمي أن أشهدك على الذي وجدت لأبها فقال صلى الله عليه وسلم يا بني أمي أمي أمي
 قال نعم قال كذا هبة مثل هذا قال لا قال فارجع في رواية البخاري أفقر الله وأهلوا بن أولادكم
 وفيها مسلم قال ما زود على هذا عجمي وفيها لا لحد لا تسعدني على جودك لبيل لمن أسألت أن تعدل
 بينهم وثلاث يفتي بهم الأمر إلى القوف أو العاوية (تبيه) «نقبة كلام المفسر أن ترك هذا الخلاف
 الأول والخروج به في الرافعي الكراهة وهو المفسر هل قال إن كان في صحبة ترك حرام وثوبه
 رواية لا تسعدني على جودك أكثر العلماء على أنه لا يصح جواز الحديث «في الإحسان رواية فأنشد
 على هذا عجمي ولأن الحديث رضي الله تعالى عنه فضل عائشة رضي الله عنها على غيرها من أولاده وقبل
 هو رضي الله تعالى عنه مثله عائشة بنتي فضل عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ما يعني ولله على بعض
 (وقيل كنيسة الأوث) فيضعف هذا القول كالكبريات كما أنما طام الله تعالى وهو خير الحاشي كسب وأبواب
 الأول بان الوارث رضي بما فرض الله له بخلاف هذا بل قيل إن الأولي أن تفضل الأثني حكماً بان جماعاً
 القدي في شرح المشايخ ولأن الله كروا الأثني فاختار الأولان في الميراث المصوب بما إذا كان بالرحم فيما
 سواء كالأنثى والأخوة من الأم ولو كانت في أولاد مثنى فحكمكم حكم الذكر لا الأثني حتى يجري فيه
 الوهبان قال في المجموع في فرائض الرضوخ قال الزكوة وهو خلاف قبيل الميراث من وقت المشكوك
 فيه «(تبيه)» محل الكراهة عند الاستبراء في الحليحة أو عدمها أو لا فلا كراهة وفي ذلك يصح
 تفضيل الصبية رضي الله تعالى عنهم فيهما وبه نرى العقد والغاسق إذا فعل له يرفع في الله صلى
 بكره مواته وبسبب أيضاً أن يسرى الولد إذا وهب له بغيره أو بغيره له ترك النسوبة كسرى الأولاد
 فإن فضل أحدهما فالأم أول خير إن أهلتها البر والأخوة ونحوهم لا يجري فيهم هذا الحكم ولا شك إن
 النسوة بينهم مع الأوبة لكن دون طاهاني الأصول والفروع روى البيهقي في الشعب عن سعد بن العباس
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سق كبير الأنثى على مسفرهم سق الولد على ولده
 وفي رواية الأكبرين الأنثى بقرعة الأب (والأب الرجوع) «في هبة ولده» الشاملة
 لهدية والهدية وكذا بعضها كأنهم بالأول من دون حكمها ك (وكذا السائر الأصول) من الجاهلين
 ولزم اشتلاف الدين (على اليهود) سواء أقبضها الوهب أم لا قبل كان أو بعد استغفار أو كبير الخبر
 لا يعمل لربل أن يعلني حجة أو يجهل فجميع فيها الأولاد فيها يلد ولده وأما البرمذي والحاشي
 ومعهما والوالد يسل كل الأصول إن جعل الله على حقيقته ويجوز والأحق ببقية الأصول يصاح أن
 لكل ولادة كمال الحقيقة ومول العتق وسقوط القود والثاني لا يرجع فيه الأب مستنداً بالحدوث

لأوليات أحدهما بين الهبة
 والقبض وأم وأولاه مقامه
 وقبل يفسح العقد ويسر
 فأولاد العدل في عارية
 أولاد بان يسرى بين الذكر
 والأثني وقيل كنيسة
 الأوث والأب الرجوع في
 هبة ولده وكذا السائر الأصول
 على المشهور

المفسد وقصر الزوال على الأبوجه الأول وعبد الولد غير المكاتب كالأول لأن الهبة لعبد الولد حبة لولده
 بخلاف غيره وما مكاتب لأنه كالأجنبي نعم إن اتحدت الكفاية فشدان باختلاف الأمر أن المكاتب الولد فهو
 كغيره ما بين الولد تنازعاً به ثم أُلحق بالحدود فانه يرجع لثبوت بنوه وهبته لمكاتب نفسه كالأجنبي
 ولو وهب شيئاً لولده ثم مات ولم يرثه الولد لما قلنا فانه واقتضى رد الوهب لولده يرجع في الهبة لولد المات
 له ميراث لأن الحق في الوهب وحده انما هو وشقيقه لئلا وهو لا يرثه وبكره الماتان يرجع في هبته
 لأولاده إن عدل بينهم الاصلحة كل من استنبأها أصالة لهم على معصياً وأمر وأعطاهم من الغنم لهم
 بالرجوع فلا يكره وهل يكره من دفعه من البعض بالرجوع من ضمير سبب كالهبة أولاً لأن المخرج ورد في
 الاعطاء وجهان حكاهما في البحر أو جهها الكراهة (تنبه) بحال الرجوع فيما إذا كان الولد
 سراً أم الهبة لولده الرقيق فبها لم يمتد كإعلاء عمار وماله أضاف إلى الأمان أم لم يمتد فبها
 فلا يرجع له جزاً سواء أضاف أم لم يمتد أم لا فبها لم يمتد فبها ماله وجه شيئاً خلاف (وسرط
 رجوعه) أي الأب أو أحد سائر الأصول (بناه للموهوب في سمانته) أي ولاية (التهب) وهو الولد
 و يدخل في السمانته المولود في الموهوب أو نصب فيثبت الرجوع فيسما ويخرج من المولود في الموهوب
 أو أقالس المذهب وهو عليه فيثبت الرجوع فيه نعم إن قال أنه أزدى أرض الجنابة وأرجع مكنى الأصح
 فان قيل مكنى أنه لولده فبها لم يمتد وقال أنما أبطل فبها وأرجع لم يكن فبها كان هنا كذلك أجاب
 بأنه لا يرد من من خرج دراهمه مستغنية فيكون الرهن لأنه دفع القدر ولا يقع موقوفاً بخلاف بقول الأرض
 لأنه ليس بعد مالاً أن يقع موقوفاً قال سلم ماله والأرجع إليه وأيضاً لما في الرجوع بعد الرهن من
 إبطال تصرف المتهب فبها لم يمتد بل يمتد به بكل الدين لأنه أن يفتى من الأجنبي لكن بشرط رضا المخرج
 وخروج بغير الفليس جواز السبق فلا يمنع الرجوع لأنه لم ينفق به حق غيره ويمنع أيضاً الرجوع في صور
 ذكر المصنف إبعاده في قوله (فممنع) الرجوع في الموهوب بزوال السمانته سواء أزال المتهب أو المالك
 عنه (ينع) كانه (ووقفه) وعنده ومخوضك أم لا كان كاتب للموهوب أو لم يمتد إلا أنه أما لو خرج من
 ملكه بعضه فله الرجوع في الباقي (تنبه) قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وإن كان البيع
 من أي الموهوب وهو كالمالك فيمنع ما عدا (الزهد) لا (هبة قبل القبض) فيها إبقاء السلطنة ونقيض
 هذا أنه لو باعته بشرط اختياره أو إباحة ثبوت الرجوع لبقاء سمانته لأن المالك وهو ظاهر وأما بعد
 الفسخ فلا يرجع له لولده (و) لا (تعاقب عقده) ولا تديره (و) لا (توزيعها) أي الجارية (و) لا
 (زواجها) أي لأرض فلا يمنع الرجوع بكل منها ببقاء السلطنة (وكذا الأجانب) لا يمنع الرجوع
 (على المذهب) لأن العين بابية بها الوهب ورد الأجارة المنفعة على هذا بالأجارة بها الوهب يستوفى المستأجر
 المنفعة ومقابل المذهب قول الامام إن لم يصح بيع المخرج في الرجوع زد (تنبه) بمشئ من
 الرجوع مع بقاء السلطنة ما إذا منع مانع من الرجوع وذلك في صور منها ما يرجع الإباحة لا يصح رجوعه
 حال جنونه ولا رجوعه لو لم يمتد إذا أضاف كان له الرجوع فذكر ما قلنا من أن المطلب ومنها ما هو حرم
 والموهوب صمد فانه لا يرجع في إبطال لأنه لا يجوز إتيان يفتى على الصبي في سأل الأحرار ومنها ما أوزرته
 الزوال وفرضا على وض ملكه فانه لا يرجع لأن الرجوع لا يقبل الوقف ولا يقبل التعليق فلو حصل
 أي من أمه أو ولد أو ابنة لا يرجع في إبطال ولا يرجع في الرجوع على ملك الموهوب ولو وهب لولده شيئاً
 لم يرجع الأول في الأصح لأن المالك غير مستغنى ولو بطله من ابنه أو انتقل جوهه إليه لم يرجع
 الأب فبها لأن ابنه لا يرجع عنه فبها أولى ولو وهب لولده فبها لولده لا يمتد من أبيه لم يمتد لأن الأب لا يرجع
 لأن الوهاب لا يملك الرجوع فبها الأب أولى ولو وهب لولده فبها لولده لا يمتد من أبيه لم يمتد لأن الأب لا يرجع
 (و) أي الولد من الموهوب (و) أي الولد لا يمتد من أبيه لم يمتد لأن الأب لا يرجع (أي الأم) من الجهتين فبها

وسرط رجوعه به
 الموهوب في سمانته
 المذهب فيمنع به
 لا يرثه وهبته قبل القبض
 وتعلق عقده وزوج
 وزواجه وكذا الأجر على
 المذهب ولو زال ملكه وعاد
 لم يرجع

(في الاصحاح) لان الملك عسير مستعجل من الامل حتى يرجع فيه، والذلي يرجع انما هو الذي
 (تسببه) تحمل كلامه حوالة ملك الفوجوت الذي بالامانة وترويا السبب وهو كذلك لان
 قد راعى عنه ثم عاد اليه مع مقتضى ذلك ما لو وجب له عسيرا ثم فجع ثم فخل طه الرجوع
 المذهب لان الملك الكاش في الحق حبه ملك العسير ومالو كانه ثم فجع طه الرجوع واستحق العسير
 مالو وجب عسيرا طه الرجوع ولم يرسله ثم فخل وهذا مجموع لان ملك الولد قد راعى عنه بالاسرار وله
 بالحق فانه يجب عليه ارساله عند الفال على الاصحاح المصوح ولو زرع الولد الحب او مرسا في
 لم يرجع الامل فيه كيجزم ابن الفترى وان جزم البقيتي بخلافه لان الموهوب ما ومستمسا (ولذا)
 (الرجوع) (رجع) الامل (فيه) زيادته (للمتعة) كمن وحرت ارض لزراعة لانها تتبع الامنة
 (تسبب) يستحق من احواله صورته الاولى مالو ذهب امة او هبة حائلة ثم يرجع بها وهي ملو
 لم يرجع الا في الام دون الحال بله على ان الحق يلم وهو الاصحاح ويرجع في الام ولو قبل الوضوع في
 وجوب صفة التمسى وهو العجز كالجانب ايم المداغ وغيره النابتة مالو ذهبه بشكل فاعلمت ثم راعى
 مؤر ولا يرجع فيه على المذهب لانه لا معاوضة ولا تراش كالمداغ في الحاي في باب بيع الامنة
 وانما لو لكن في الزونة في التقلب عن الشئ الجوسد ما يقتضى ترجيع التبعة اى متبعة الفاعل والله
 عليه والاول اوجه فليسا على اصل (لا) الزيادة (المفسدة) كالمداغ والكتب فليسا
 الامل بها بل يبقى التبع لحدونه على ملكه بحداد الجلى المغارن لانه يرجع فيه وان التمسى
 من جهة الموهوب ولو كان الحال مقارن الموهبة ثم رجع في الام فمسا كان رجوعه بالاصل اياها كانه يظهر
 ولو مرسا في التريب او قصره او لم يمسح المداغ او لم يمسح الغزل شارك والله بعد الرجوع في الز
 على قيمته فان لم يرد فلا شركة (تسببه) تسببه كلامه ان الموهوب لو تعلم عند الولد صفة او زرع
 بقره الموهوب او به جرمه في الرثه وانما اذا كرم من الزيادة للمصلحة فليس الحرفة وحوت الاخر
 لكن ذكر كراي باب التمسى ان تعلم الحرفة كالمسح وقضته ان الذي يكون شريكا بما له كالمسح
 واجاب من ذلك ان الذي كان ما تعلم لا معاوضة لا يندفعه وماهاله تعلم به معاوضة منه ورجع
 الامل في الارض التي وعدها الولد وقد مرس الموهوب او في غير الامل بدرجوه في القرم او البسا
 فله بارش صفة او غلظك بتمه او قبضه باجوة كالمسح وقضته ان الذي يكون شريكا بما له كالمسح
 نقص (مروغ) لو وجب لوكه ما واقبضه اياها في العصة فتشود بينة لباقي الزونة فان لم يرجع
 فيلزمه ولزم كمر يرجع به لم يمسح شئ منها ولم تنزع العين منه لاحتمال انها ليست من الرجوع
 فيه (د) يحصل الرجوع رجعت فيها وحقت او لم ترجع او رددته الحاشي او قضت البينة او لم
 ذلك كالمسح وقضتها وكل هذه صراخ ويحصل بالمسح مع التبعة كالمسح وقضتها وكل ما يحصل
 به رجوع البائع بعد طس للمشتري يحصل به الرجوع حيا (تسببه) الموهوب بعد الرجوع به من
 غير امته له امانة في الموهوب بخلاف البيع في المشتري ويصح البيع لان المشتري اتمه بحكم
 التمسان ولا يمسح الرجوع المفسرا ولو اذله او ابله او اسنوهه فمردود (يبيع) اى ما وجب الامل لوكه (د) لا رددته
 لا نقبل التعلق كالمعقود (لا) يحصل الرجوع (يبيع) اى ما وجب الامل لوكه (د) لا رددته
 (هيسر) لا (استاقو) لا (وطنها) لكالمه ملك الولد وتلاوه فصره فلا يزوجه ماد كرم وقوه
 (في الاصحاح) وجميع لنفس مورو وانما يحصل الرجوع بكل منها كيجحصل من البائع فزمن
 انما يمسح الاول مات الملك حيا فمردود بخلاف ما نحن فيه وعلى الاول يلزم الولد بالانفاق
 والامانة سداد التمسى ولو لم يمسح وقضتها بالبيعة ونعم به الامانة على الولد لانها مملوكة له ونعم
 مملوكة الولد التي ردها الولد عليه ما كانا يمسح في ان شاء الله تعالى في مواقع السكاح ولو تلبس

في الاصحاح ولو زاد رجوع
 ليس به باقية المتصلة
 لان الامانة يحصل الرجوع
 رجعت فيها وحقت او
 استرجعته او رددته الى
 ملكه او قضت البينة لا يبيع
 وودقه وحبته واضاعته
 ووطنها الى الاصحاح

بشدة دياره على الأصح وعلى البحر ولا يسمى بذلك إلا وجه البحر والاهمى زئيل (ماد) أي الشارف
 (هـ) أي (أدب) تحكيه المعروف بالمرور في طبها بالهواء والساكنة ونحوها (داد) بأن حزن العادة
 بر الشرف أو شدة حزنه بملحوظة كذا من ابن القري (فلا) يكون حذبة بن أمانة في هذا كوردية
 قال الأدي و يشه أن تختلف العادة في الشرف باختلاف طبقات الناس وعادة البلاد وما يحصل
 منها إلى البلاد البعيدة دون موافاة أهل البلد وكذا الأهل على الأول ولا سيما ما يحصل اليهم من الدواهي
 المبددة فإن العادة أن لا ترد نكروها وما حصل الله يعتبر في كل ناحية عرفها وفي كل قوم عرفهم باختلاف
 طبقاتهم (تثنية) أي أن التولي بذلك الكتاب الذي يكتبه الإنسان لصاحبه أي سواء كان غائباً أم
 حاضر فاما المكتوب اليه عليه فانه حذبة لأن يكتب فيه أن يكتب إلى الجواب على ظهره فانه لا يكتبه بل يترجمه
 رده إليه (د) لهذا يكن الشارف حذبة (بحر استعماله) لأنه انشراح على العجزة برافته (الاف) أي كل
 العجزة منهم انفتحت العادة علاج أو يكون عارياً حيث قال القاصي ويصحبه رده سلاحاً صافية و
 لهذا يارد الشارف على الأذوق والاستحباب الذي هو حسن وفي جوارحه يفسد به نظره على أن لا يرى
 رضا الهدى به وحل يكون باقاً فجمع أمكان تفرقه على العادة من الاله استعمال خبر ما ذكره من الاله
 ولا عرفاً أم لا في كلام القاصي ما بينهم الأول وهو محل تارة وأما الخبر الذي كورد فلا يعرفه أصله ولا يرى
 خالص شخص آخر من بدعهم ثم أخذوا شياً على يكون رشوة أو حذبة قال القاصي في ثوابه بظلاله كان
 أهدى إليه ثم أنه وما لم يرد شي لتفرض جميع ما به كان رشوة وإن كان بأمن خبايته بأن لا يفتش
 ذلك بحال كان حذبة (ثالثة) أي أصل البر والوالدين بالاحسان اليهم ما يفعل ما يسرهما من العادة الله
 تعالى ونفسهما مما ليس ينبغي من ذلك تعالى وبالوالدين أحساناً ومن ربحها بالاحسان إلى صديقه ما لم يجر
 مسد (من من أمر البر أن يصل إلى رجل أهل وذويه ومن الذكائر عقوق كل منهما وهو أن يؤذيه أي
 ليس بالهين ما لا يكون ما أذبه واجباً قال الهزالي وإذا كان في مال أحد أو به شتمه ودعه لأن كل من
 قد بلغف في الانشراح أن يجر فليأكل ويقتل ويضرب الأمة وغواطويل العفة قال وكذا إذا ألبس فويل من
 شبهة وكان بتأذي رده بقلبه باليسير به وهو يتعمد إذا غلب ويحسد أن لا يصل إليه إلا بضربه وحله
 أن يرا به وهي خالصة فويل ما قد به وأصل ما مودها وتوصل بالمال ونشأه أطواراً والرياء والكتابة
 والرواية بالسلامة ونحو ذلك وبتأ كذا شبيب وفاء الله وكما بينا كذا كذا لعدا اختلافه وبكره لأنسان
 أن يشترى ما وجه من المود به قال في الاحياء طلب انسان من غيره أن يهبه ما لا يملك من الناس
 فاحجب منهم ولو كان في شئ ما أوصاهه فوه به منته على ذلك لم يحل كاسا زدوكفا كل من وهب له شئ
 لا تقاسمه أو عاقبه قال البيهقي في شعبه عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم لما كل من
 حذبه حتى أمر صاحبها أن يأكل منها لئلا يلقى أهله في شئ من المسحونة بخير وهذا أصل لما به الله
 المولك في ذلك ويلحق بهم من في معتهم كان قبل كذب كان النبي صلى الله عليه وسلم به في ذلك وقد قال
 الله تعالى والله يصمكم من الناس أنجيبت ذلك كان قبل نزول الآية أولئك الصلة لئلا يلقى في عالمي
 الأسباب كان انشراح تعالى به يظهر على الذين كاه لئلا يلقى جهله وأمره بالقتال فن تمام النور كل كفاه
 بعض السابق ما أول الأسباب والاعتماد على رب الارباب

(كتاب العفة)

بضم اللام ونش القاف وسكن اب ماله فيها أربع أخلاق العفة ولغة بضم اللام وسكون القاف والعفة
 بضم اللام ونش القاف ولغة بضم اللام ونش القاف بلادة وتارة في بيت فقال
 القامات ولغة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام
 وبطل العفة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام والعفة بضم اللام

أو حذبة أي حذبة
 ويعلم استعماله
 أي كل الحذبة منه
 أمثلة العفة
 (كتاب العفة)

فروث وشرا ما وجد في موضع غير ملوك من مال أو شخص ضائع من مالكم بمقو أو غلبة وشروها
 القدر حربي ليس بحرز ولا مشع بقوته ولا يعرف الواجب مالكم نخرج بغير الملوك ما وجد في أرض ملوككم
 فانه مالكم الأرض ان ادعاه والاقلن ان ادعاه وهكذا حتى ينتهي الى المحي فان لم يدع فمقتد يكون لقاعة
 وبقو أو غلبة ما اذا ألفت الرمح ثوباً في بحر مثلاً أو ألقى في بحر عارب كسلاو لم يعرفه فهو مال ضائع
 به قوته ولا يتكلمه وفروا بيننا وبين المال الضائع بان الضائع ما يكون حرزاً بحر مثله كالسجود في مودع
 الحاكم وغيره من الاماكن الثلاثة ولم يعرف مالكم ولا غلبه ما وجدنا عارباً بحر حرز واشترط الحرز فيه
 دونها الخما هو الغالب والاقله ما يكون حرزاً كالمرفق في القله العارب ومنها ما يكون حرزاً كالمرفق
 دورها في أرض ملوككم أو في بيته ولا يدري أهوله أو لم يدخل يتنقل عليه كالمرفق في القله ان يعرفه ان يدخل
 يدنو أو يفرح في ما وجد بداو الخرب وليس بمسلم فهو غنيمة يخص وليس لقاعة وما يخرج بقية الخلد
 واضح ويدخل فيه حصة القضاة الهدي وقادته جوارا لا تصرف فيه بالبحر بقية العريف والمرفوف
 وقادته فانه مناعه بعد العريف وردد عليه ولما اقله فانه ليس بضائع والمركب الذي هو دين الاملاط
 به صنفه وليس مالا لا اقله وانظر غير المتبرع فيصنع القضاة لها ولا مال ولا انشاءه وانما كونه انصاف
 القضاة بعد الهبة لان كلامه ما كان بلا عرض وذكرها في التنبه بعد ادعاءه لان كلامها
 غلبت من الشارع ولو ذكر من غلب الفرض لمكان مناسباً لانه يملك بها مالكم والشرع اقتره للامانة
 والاسل فيها قبل الاجماع الا ان الامانة بالبر والاحسان انقضى أخذها العفا والبر والاحسان وشهر
 الاحد بعين من يدب شاة الجاني أن التي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة لا تحب أو الورق فقال
 احرف عطاسها وروكاها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستغفها ولا تكن ودعة عندها فان جاءه صاحبها
 بومان النهر فادعاه اليه والانشاء للقيم اوسل من ضالة الابل فقال يالك ولما ادعاه ان معها احداهما
 وسداهما زرد الماء وثأ كل الشجر حتى يلقاهما بها وسئل عن الشاة فقال قلها فانما هي لك أو لا تحبكم
 أو لا تذهب وفي الانقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الامانة تامين فبالامانة والشرع ولا حقله
 كالقولي في مال الغافل وفيه معنى الاكتساب من حيث انه الاتقان بعد العريف وهو الغالب لانه ما سأل
 الامر وأركنكم للامانة الانقاط ومثلهما بكمير الغاف ومثلهما بنمته واودشرع في الاول فقال (يستحب
 الامانة لوائق بأمانة تنقب) وهو ظاهر نص المتبرع لمقايمة من البر وفيه شبهة لمسلم والله في من العبد
 مادام العبد في حوز أشبه وبكره تركه كماله المتولي وغيره للامانة في بدائش وانما يجب لان الامانة
 أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء (وقبل يجب) عليه ونص عليه في الزم والتعسر صيانة لعمال
 عن الضمان وقال ابن مريح ان غلب على ملته شبهة موجب والاقله وحل الزم على ذلك وانما انما السبي
 وقال لا يفتحق القول بعدم الوجوب في هذه الصورة من احوال النقل امانة فاما لو استثنى من قلبه لم نجد
 من تنقله منه (ولا ينسحب) الانقاط قاعا (غير وائق) بأمانة تنقل في السند قبل وهو في حال
 آمن خشية الضمان أو طرق الخيانة (د) لكن (يجوز) له الانقاط (في الاصم) لان ضمانه لم
 يفتحق والاصل عدمها وعليه الاحتراز والثاني لا يجوز خشية استهلاكها (تبيين) أنهم كالم
 كغيره من الامانة ان علم من نفسه الخيانة وبه صرح ابن سرة فقل تعزم عليه أخذها وفدسرحوا
 به في مقابره من الودعة (ديكره) الامانة تنبها كالمرفق الى الرخصة وأما المأمور (القاسق) لا
 تدعو غيبه الى الخيانة وقبل في شرعها قال السبأ قال الراعي وهو ناد أو موزل واعترض بأنه طاهر
 كالم كبر من المرابين (والمدب أنه لا يجب الامانة على الانقاط) كلو يصفو ما كان له ان أم حفا
 كباقتضيه كالم الراعي لكن ليس وقبل يجب ما دلت ابيدا ومن التفتا عليه وهذا الذي عدل ولا يكتف
 ولا يجب بوجه الاول على الذب والاعمال في التفتا عليه لا يجب وقد كفي في الاشهاد بعض صفات القضاة

يستحب الانقاط لوائق
 لامة انفسه وقبل يجب ولا
 يستحب الغير وائق ويجوز في
 الاصم ويكره القاسق
 والمذهب انه لا يجب الاشهاد
 على الانقاط

التي سخرها السي أو كانت الخبثون أو رسد السفيه كفن كمال وحدها بعدد والبطر سواء استأنن
 ١٥١ كم فخر حاله بدهام لا كماله أسدا احتماين للصبري يظهر ترجمه (والاظهر بالان التقاط العبد)
 اذ لم يأت له قبه السيد ولم يشبه لان الشدة أمانة وولاية ابتدأه فالتقاء الشبه وليس هو من أهله ما والناسي
 عنه ويكون السيد كـ مثاليه واسماده فان إذن له كثره متى وجدت أمانة فأتى به اصغر من اوان
 تم له من حرمنا عند الاصغر في وقت الاستف وطرد ضربه في القرن والاذن في الا كسب اذ في
 الالتقاط في احدث وجهين يظهر ترجمه كماله من كلام الزكشي وسقني من بلان التقاط العبد
 تشار الواجهة فانه يصح وبالكسبه كافي الروضة آخر الوجه وكذا الحقيق كثره في رتبة وهذا في الحقيقة
 لا يستثنى من القطة لان هذا لا يفرق فيه ولا في الفرق كالحساب والاصطلاح (و) على بلان التقاط
 (لا بد من يدبر به) لانه شعبة فاعا ونضن الملتصق في رقبته وعلى جهة التقاطه بعدد بتعرفه ولو يدبر
 اذ من سبده في الاصح وليس له بعد للشر بان يتماكه لنفسه بل يتماكه لسبده اذ لا يصح بغير اذنه
 والمدر ومعا في الحق وأما الولد كائن الان الضمان في أم الولد يتعلق بسبدها لا بوقتها علم بسبدها أم لا
 (فان أخذ) أي الملقط (سبده) أو أجنبي (منه) أي العبد (كان التقاط) له وان لم يأت السيد
 للأجنبي وبقيها من العبد الضمان وفي معنى أخذ السيد القراء القطة في يد العبدان كان أمثال اذ به
 كسبه فان استغفله وهو غير أمين أو أهله فمات الضمان بالعبد وسائر أموال السيد حتى لو ملك العبد
 لا يبقها الضمان ولو أنقاس السيد قدم صاحب القطة في العبد على سائر القرماء (تقيه) قوله أخذ
 سبده فذهبهم أنه لم يأت حق العبد بعد أن التقطه لا بأخذه منه وهو كذلك ولحقه في ملكه أو كان التقاط بعد
 اضر به (فان) كما قال الرازي في الشرح (المذهب من التقاط المكاتب) مكاتب (محبته) كالمرلانه
 مدققل بالملك والتصرف بغير إذن ذلك والقول اذ ان لا يصح لماد من التبرع والحلفا وليس هو من
 أهله ماو كلفن لكن لا بأخذه السيد من موان أو منه جبارا المستف بل بأخذه القاضى وبخلفها اذ
 لا ولاية للسبده على والطريق الثاني القاطع بالصفة كالمر وعلى الاول لو ملكها المكاتب بعدد رباها
 فان تلفت كان بدلها في كسبه ولا يندم مالكها على القرماء في أحد وجهين مستشاره فخصه ولو باقى
 سريتهما كما قال الزكشي في الحر المالكى أو ماتت فلو غر نفسه قبل ملك التقاط لم يأخذها السيد
 لان التقاط المكاتب لا يقع لسبده ولا يصرف السيد من كان التقاطه كسبا لان له كالمرفق ليس
 للسبده ولا يقره أخذها من بل يفتها الحاكم كسب مالك المكاتب مكاتب فأسد تقاطع بغير إذن
 سبده كلفن (و) المذهب من التقاط (من بعضه) وبمنه فرق لانه كالمر في الملك والتصرف
 والمتمم على القوانين في الفن (و) على الاول (هـ) أي الشاة (هـ) السيد) فبغير اذنه ومن ملكها
 هذا ان لم تكن مائة (فان كسبه مائة) بالهمز أي متعوبة (فلا صاحب النوبة في الاظهر) بناء على
 دخول المكسب النادر في اليها فهو الاصح والثاني تكون بينهما بناء على عدم دخوله فيها فعلى الاظهر
 من وقت في نوبته غير انها وملكها والاعتبار وقت الالتقاط على الاصح (تقيه) هل يحتاج الى
 إذن السيد قبل اذا كسبه مائة أو قبل اذا لم تكن مائة أو لا من نعرض لثان وظاهر كلامهم انه في
 نوبته سبده كائن أنه لا يمنع اذنه وأما في نوبته نفسه فهو كالمر وأما اذ لم تكن مائة فبظهر من كلامهم
 أنه لا يحتاج الى إذن قبلها للعربة (وكذلك سائر) أي باقى (النادر من الاكساب) المستأجرة فبعض
 كلوصية والهيبة والركاز والصدقة وكذا كاتبة الفار في الاصح لان مقصود الهياة أن يختص كل واحد
 بـ لو وقع في نوبته (و) حكم النادر من (الوزن) كجزء طيب ونغن دونه وأجرة حمل الحان القرم بالغنم
 قال الاكسابان حصلت في نوبته والوزن على من وجده سبها في نوبته في الاظهر فيها ومثاله بشر كان
 فيه لان النادر بجهولة وربما لا تقطر بالبال عند التهاوى ولا ضرورة الى ادخالها (الأرض الجنابة)

والاظهر بطلان التقاط
 العبد ولا يستدبر به
 فلو أخذ سبده سبده
 كان التقاط
 المذهب من التقاط
 المكاتب مكاتب
 به حروجه وليده
 فان كانت مائة لم يملك
 النوبة في الاظهر وكذا
 حكم سائر النادر من
 الاكساب والوزن الأرض
 الجنابة

الموجودة من البعس أو عليه بجملة حيوان الخسف وبجده الزركشي في نوبة أحدهما فلا يخفى
أنها إذا سلبت التوبة بل تكون الأرض بين البعس والسدرجما (واقه اعلم) لأن الأرض يتلقى بالرقبة
وهي مشتركة وتنتقل الألام في جبال مدقة الظهار لاختلاف العلماء عليه وإذا لم تكن مؤبادة لم يثر كان في
سائر النادرين إلا كسب والمؤثر

• (معل) • في بيان حكم النكاح وهو الركن الثالث والثالث نوعان أحدهما حيوان وثانيهما جماد
وتدفع في النوع الأول فقال (الحبوان المذكور) بأن يدل على الإن كوسم وذا لم يقترط (المعتن
من سفار السباع) كالفر والنعور والذئب ثم قيل امتناع الحبوان بقوله (بقوة) بمعنى (كبير)

كبير (وترس) أو بل وسار (أو) يتبع (أو) أي جرى (كقرب زطي أو) يتبع (أو) (كبير
حار من كعلم) وهو كل ما يب وهو ذكوري وعالم (أن ريد) وهذا الطيوان (بقر) وفي المالك
حيث يترك على القلب فلا يفرز (فالقاضي) أو منجبه (القطاطة المعتن) على مالكه لا يملك

لأنه ولاية على أموال الذئبين وكان لمصر وفيه تعالى حشره من غير نكاحه في النكاح رواه مالك
(وكذا غيره) أي القاضي من أخصا لا يملكه أنا أيضا (في الأصح) لأنه وعن في الأصح لا يملكه

نحوه والثاني لا ولاية إلا على مال الغير • (تنبيه) • محل الخلاف كآله الدوا في إذا لم يفرز
سلكه من عرقه وأخذته أبوه عليه كان في يده أم لا تجزأ حتى يصل إليه قال السبكي ويذكر أن يكون محل
أخذها كم إذا منى عليه الضياع أما إذا من عليه فلا ينفق أن يضرضه حتى يأنف صاحبه قال

الأدري وهذا أحسن في غير ما ذكره وهو ظاهر (يعبرم القطاطة) أي الحبوان المعتن في الأمن
(الملك) على كل أحد لما في حديث زبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يملك ما لم يملكه الله

وعنه أي البرية بالأصاحف من أخذته لأن من يملكه ولا يبرأه من عرقه ويبرأه الله إلى القاضي على الأصح
في النسخ والرواية أن يكون الهب والفساد فيجوز وأخذته لملكه في صحراء وغيرها • (تنبيه) • تعبر

الهدف أولا بالملك يخرج مودنا السكاب ومنها الهدى ومنها التوقوف ومنها الهدى ومنها الهدى ومنها الهدى
وقد مر الكلام على ذلك (وإن رجعه بغيره) أو بارة أو ما قرب من ذلك (فالأصح جواز القطاطة لملكه)

لأنه في العموان يضيع بانه إذا ولد الحائنة إليه بغيره لا يملكه فان طرقت الأيم والثاني الملع كلفا
لا خلاف الحديث وأجاب الأول بأن سبانه يقتضي الفاقة بدليل دعاه ترد المساء وزعي الشجر • (تنبيه) •

بأنه من يجرز لا يملكه مودنا القطاطة لم يملكه باني ومنها الجارية التي خلقه فإنه لا يملكها
بأنه على أنه لا يجوز الافتراضها (وما) أي والحبوان الذي (لا يتبع منها) أي سفار السباع (كشام)

وعلى ردسبل من الحبوان لما كوله وكسبر نيل وأبل (يعبر) لعارض وغيره (القطاطة لملكه في الغربة)
ونحوها (والفازة) صولته عن النكاح والمبايع لقوله في الحديث السابق في الشاهي لك أولئك

أو لئذ (وغيره) فيما لا يتبع (أخذ) بعد الموت يعضه (من مغارة) بين ثلاث شعاع يبينها بقوله
(فإن شاء عرفه وتلكه) ويتلقى عليه مدقة التعريف فإن أود الرجوع استأنذ الحاكم فإن لم يجد

أشهر كآله في غير ما • (أو) أي وإن شاء (بانه) مستقران لم يجد مسلما يكون بالثبات وجدته في الأصح
(وحاقا تتدعروها) أي القطة التي يابها وكان تعريضا بمكان يصلح للتعريف (ثم تلكه) أي الفز
• (تنبيه) • انما يملك وعرفه للثابت هو والتعريف لمن مع أنه لا يعرف (أو) أي وإن شاء (أقاله)

بذلك (وغيره) فبما كان ظهر مالكه) وقد كره الصنف التعريف في الخصم استنبط الأولين دون الثالث
كالمرجح في أنه لا يجب بفساد كآله تعرفه وهو الظاهر عند الأمام لأنه لا فائدة فيه ومجمعه في النسخ

الصعب قال الأدري لكن الذي يقومه خلاف الجمهور أنه يجب أيضا قال ولدي مراد الأمام أنه لا يعرف
بالصراحة لا مطلقا • وهذا هو الظاهر • (تنبيه) • التمييز بين هذا والحال ليس لتأنيل عليه فل

والله اعلم
• (قيل) • الحبوان
المالك المعتن من سفار
السباع بقوة كغيره وفسر
أو بهو كقرب ونحوه أو
طيران كما لم أن وجد
بمغارة فله القاضي النكاح
له فله وكذا غيره في الأصح
ويجوز النكاح لملكه وإن
وجد بغيره فالأصح جواز
النكاح لملكه ولا يتبع
منها كآله في القطاطة
لأنه في الغربة والملازمة
وبغيره كآله من مغارة فإن
شاه عرفه وتلكه أو بانه
وحاقا تتدعروها ثم تلكه
أو أقاله وغيره فبما كان ظهر

مالكه

الاحسان فيهما لا يدرى وقهره قسما على ما يمكن تحطه واداء ما وردى حمله وايقوى تلكه في الحال
وتبنيه بالدر واداء لذل لانه لما استباح فلكه مع استهلاكه فاولى ان يستج ثلثه مع استباحته
وتأخر كلام الامداد منه لان الاول عالت بالقبس على غيرها واما الثانية فلا لانه لا كل في البيع
اول واما الثالثة فلا جماع كما سلك ابن عبد البر والفتية المتبعة فيه قوم الشذوذ فذل كل وقية يوم
الذين ان شذوذهم في كاحكهم عن بعض الشيوخ وآقروا **(فان أخذ من العمران فله اخذ من
الاوليان)** بضم الهمزة وبتاء مفتوحة وهدا الامس والبيع **(لا الثالثة)** وهي الاكل **(في الاصح)**
وعبر في الروضة بالامس والرواية الا كل أيضا كفي الصر له وأجل الاول لانه انما أيج له الا كل في الصر
لانه قد لا يجد فيها من يشتر به بخلاف العمران ويشق النقل اليه أما غير ذلك كقول كاتجنس الصغر فقبس
اخذ من الاوليان ولا يجوز ذلك في الحال بل بعد فخر بكونه أمس لانه الحيوان وتبرع بالانفاق
فذل الاول ان أراد الرجوع أمس باذن الحاكم فان لم يجد له أشهد **(فتيب)** للرد بالعمران
الشارع والماسد ونحوها لان مع المرات محال الفعلة كما هم من فريف الفعلة **(ويجوز أن ينفذ
عبد الامير)** في زمن أمن أو ثبت كثر الاموال وبمزاوقت ثب بل قد يجب الانقضاء ان تعين طريقا
لحفظ روحه ولا يجوز النفاذ المميز في الامن لاقى فارة ولا في غيرها لانه يستدل فيه على سببه فصل
اليه فان قبل سورة النفاذ بعد قهر المير مشكلة اما ما يأتي في باب الفعلة ان من لا يعرف وفلا
حق يتدنه بمحكم بغيره فكيف ينفذون عرف وقية تعرف ماله فكيف صورة الفعلة أحسب
بان الرق يعرف به لعله كدلاء فالحشة والفرج وأنه عرف وفلا ماله كما تمجد حلالا وكذلك يأتي
هذا في معرفة كون الامم بموسية **(فتيب)** خرج قول المصنف عبد الامم فانما ان كانت له لعلنا
لم يجوز ان ينفذها لانه لا يملك لفلا ولن قبل له كعسوبة وعزم ياله لفلا فلو اذ قد مرث الاشوا في
ذلك وبؤن من كلامهم ان في النفاذ الرق في المملكتين الاولتين يبقى على مودة الحلف من كسبه فان
لم يكن له كسب فعل ماسر يغني غير الرق في الفايص ثم ظهر المالك وقال كنت أنتهت قبل قوله وحكم
بفساد البيع على الآخر في الترح والروضة والتشديد بالعق قدوم عدم تصديقه فيها داء كالبيع
والامس لا يفسد ما قبل من قوة الحق وليس مراد بالمرث التصرثات المبركة لعلنا كذا كذا كذا كذا
فيل الصدق ثم شرع في النوع الثاني فقال **(و ان)** **(باعتها غير الحيوان)** وهو الجاد سواء كان
مالا كالفرد والنباب أم فسر مال كالمدينة لم يبيع وغير محترمة فلا خصاص أو لحظا **(فان كان
مما)** **(بسرع فساد كهرسية)** وعنب لا يترتب ورواب لا يترتب خبر آخذ بين خصلتين **(فان شاع به)**
استفلا لان لم يبيع حاكما بالذ ان وجده أخذ ماسر **(وعرفه)** أي المبيع بعد يده **(لانه كمنه)** بعد
التعرف ولا يعرف الثمن وهذا المصلحة الأولى من المصلحة المذكورة في قوله **(وان شاع فلك في الحال
وأ كاه)** وعزم فبفساده أو جسد في فارة أم عمران **(وقبل ان يجد في عمران وجب البيع)** انفسر
اول متع الا كل وهو قياس مسبق في النفاذ من تصحيح منع الاكل ومنهم من قطع بالاول وفرق بينه وبين
الشاذ بان العلم قد يفسد قبل ان ينفذ بالفسر في الحلف على أكله ولا يجوز الاكل في كل
وجب التعرف في العمران بعده وان كان في الصر له قال الامام فانما ظهر أنه لا يجب وقدم الكلام
فيه ولا يجب اقرار القسمة القرومة من ماله فم لا بد من اقرارها عند ثلثها لأن ملكه لا يبرن لا يصح
قاه الغاصي **(وان أمكن بشاره)** أي ماسر فساد لكن **(بالحاج)** فيه **(كرب تصف)** أي
يكن يتجلفه وابن بغير اذنا **(فان كانت الفعلة في بيعه)** جبهه بان لما كن ان وجد مولا
استقلال كاتجنس الماسر **(أو)** كانت الفعلة **(في تحطه وتبرعه بالوجد)** له أو غيره **(جلفه)**
لانه مال غيره فروع في المصلحة كولي البقي **(والبيع وعنه)** بقدر ما يوازي التحفيف **(لصديق)**

فان أخذ من العمران
فله المملكتان الاوليان
لا الثالثة في الاصح ويجوز
أن ينفذ عبد الامير بل ينفذ
غير الحيوان فان كان
بسرع فساد كهرسية
فان شاع به عرفه أبقا
بشاره وان شاع فلك في الحال
وأ كاه وقبل ان وجد في
عمران وجب البيع وان
أمكن بشاره ماسر كطلب
بغلاف فان كانت القسمة
في بيعه يبيع أولى تحطه
وتسارع به بالوجد جلفه
والبيع بعضه التحفيف

الباقي) : لما لا حنا وخالف هذا القول ان حيث يبيع جميعه لان افقته تشكروا يروى الى ان بدأ ببيع الله
 (تأنيده) : قوله الوليد ليس بقيد كما تشرو وتعلم كلامه ان مراعاة الاضحية واجبة وكلامه انما ذهب
 مخرج به قال الاذري والقرطبي انه لا يستلزم فعل الاضحية في ذلك بل يرجع القاضى فان استوى الامران
 يبيع بايهما يشاء للتأخير من الحق البيع من تلك السكينة (ومن أخذ الغداء لله هنا أبدا) وهو أهل القام
 (ههنا أمانة) في يده وكذا لودعه وحاوله الا انه يحتسبها لما كفاها فأشبهه بالودع (فان دفعها الى القاضى
 لزمه ان يقول) : ما انا الهه على مسلمة بل وكذا لمن أخذ ذلك ثم بداه فان أودعه فله ان يسلمه كما يلزمه ان يقول
 بخلاف الودع بمن غير ضروري لا يلزمه القول بقوله بالودع على الرضى المالك (ولم يرجب الا كثرون)
 من الاعراب (التعريف والملاحظة) وهى أخذ الغنة لله هنا أبدا لان التسرع انما هو واجب لما جعل
 له الله البيع من جميع الاعمال والفرائض وغيرهما وجب به وهذا هو الغنى بما يملكه من غير ما يملكه من غير ما يملكه
 وقال في زيادة الرضا لله الاذري والشارح في كلام الصنف لما قاله : ومنه عدم التعريف الى الاكثرين
 ولم يدل على الاصح حكمه وقال الاذري الصحيح الجواب لان كتمانها يلزمها على صاحبها فان
 قبل ما كفاها بشدة فليعمل به أخذ الله هنا أصح مما يملكه من غير ما يملكه من غير ما يملكه من غير ما يملكه
 مرض أو جوار أو ميسر أو موت أو غيرهما وان أراد الغنا من تعبد الله بغير دفعها الى ما كفاها وانما
 عرفها ثم بداه لله الله عرفها بمن يرضو ولا يعتد بعرفه قبل على الاصح من انما لا يجوز ان يعرف
 أم لا (قلوا قد يهون ذلك) الاخذ الذي للفقهاء أبدا وكذا بعد الاخذ للفقهاء (تأنيده) : ليجب انما الله (لم يهرس)
 بعد قد أحاطت (منها في الاصح) : حتى ينفق في ذلك الغنى بالفضل كما هو دفعه والثاني ينفق ويخرج بعد ما
 قبل الغنى فانه يصير منه اجزاء (تأنيده) : متى صار القضا شاملا للدوام بحقيقة الجبانية أو بغيرها
 ثم أقام وأراد ان يعرفها او يشكك كانه ذلك على الاصح في أصل الرضا وبه جزم القاضى الحسين وهذا
 بخلاف ما لا الله والحق لا بد انما يقال (وان أخذ به واحد من الفقهاء) : على ما يفسده المأثور افعاله (وابس
 له به) : أي الاخذ شيئا (ان يعرف بذلك) بهذا التعريف (على المذهب) فلما لا يشكك كالمصنفين
 وجه من المار بقى الثاني ذلك فلما لا يوجد ضرورة الاقطاع ولو سلم انما كبر من في الضمان كما هو شأن
 الغائب (وان أخذ يعرف بذلك) بهذا التعريف (فانما الله التعريف) كالودع (وكذا بعد ههنا
 جتر الثاني في الاصح) : كجلب مذهب التعريف والاذري به قال الامام والغزالي ففسره بغيره فلهذا اذا كان
 غرم الله في معارضة كل مسلم وفاق القول بين المسلم ما غرمه فلهذا أخذ من أخذ بخلاف الغنى
 (تأنيده) : أي في الأحوال المسلمة ما لا أخذ لا يفسد شيئا ولا أمانة أو يفسد ما هو عليه وسكدها
 ان لا تكون بغيره فلهذا لا يشكك بشرطه اتفاقا قاله الامام وتأمله (و يعرف) : للتأني بفتح الاء يخطأ
 من المعرفة وهى العلم (جنسها) : أى للفقهاء فلهذا أو غيرهم ونوعها من كونها مشروقة أو قولية به
 (وصفتها) : من حيث تكثر وتكسر وتجردها (وقدرها) : يكبل أو وزن أو ذرع أو غير (وعلمها) : بكسر
 العين وتنهى وهو النوع من جلد وغيره قال الشافعي وأما الجلد الذي ليس رأس القار وروثه طاق على
 النوع قسما (وذكرها) : بكسر الواو والملاحظة وهو ما يربط به من شيئا أو غير غيره ربه السابق وليس
 بما فيه غيره وليس صدق وامرهم لهدى المعرفة تكون عقب الاخذ كقوله القولي وغيره وهى سنة كما
 قاله الاذري وغيره وهو الغنى بالفضل فلهذا كلام الجمهور في السكائي أنها واجبة وحري عليه ان
 الرقة قد يندب كسب الاوصاف قال الماورى والله التفتها في وقت كذا (ثم يعرفها) : يضم أوه وكسر
 تاء السند من التعريف وهذا واجب ان تصدق تلك فقلوا لا فلي في ما سبق ويستثنى من التعريف
 كقوله للصنف في حكمه فيما لم يكن السلطان ظاهرا بحيث يملك أو يملك على التملك اذا عرفها
 بأخذ الاذري والتعريف حجة دليل تكون أمانة في يده وقضيتها لا يشكك به بالسة وهو كذلك

الباقي ومن أخذ الغنا لله هنا
 أبدا ههنا أمانة فان دفعها
 الى القاضى لزمه ان يقول
 بوجوب الاكثر وان التعريف
 والحق هذا فلو قد يفسد
 ذلك خبايا لم يصرفه من
 الاصح وان أخذ به واحد
 امانة فليس وليس له
 به ان يعرف بذلك على
 المذهب وان أخذ يعرف
 ويملك ما يملكه والتعريف
 وكذا بعد ههنا غير الفقهاء
 في الاصح وهو صرف جنسها
 وصفها أو قدرها وههنا
 وذكرها أي يعرفها

صرحه القزالي في كتابه وان كان مقتضى كلام ابن الصباغ انه يتعطل بعدها « (تلييه) » أنهم قوله
 ثم يرد في الأمرين أحدهما ان المبادرة بالتعريف عقب الالتقاط لا يجب وهو كذلك على الأصح في أصل
 الروضة وقال الباقر بن محل جواز التأخير ما لم يغل على ظن الملتصقات به يكون معرفة المالك بالتأخير
 فان غلب على ظنه ذلك وجب البذل ولم يشرعوا له وهذا ظاهر وإذا لم يوجب البذل يثبت كماله
 بعض المتأخرين ان أروخ وجد ان القيلة في تعريفه ويستند الدوقه حتى يكون ذلك في معاوضة
 ما جرى من التأخير للتسلي الثاني انه يتعين تعريفه بغيره ليس مراداً بله ذلك بما ذكره أيضاً
 وأمكن لا يستلزمه ويستلزم كون التعريف غفلاً غير مشهور بالخلاعة والجرن وهو أن لا يقال فلانسان
 على ما صنع قاله الجهرى قال ابن الرزمة ولا يستلزم فيه العدالة اذا حصل للوقوف بغيره ثم شاولى مكان
 التعريف بقوله (في الاسراف) عند قبله في بلد الالتقاط (و) في (أبواب المساجد) عند
 خروج الناس (وتحويها) من المجمع والمنازل ومجال الرجال ومنتهى الاستدلال ان ذلك أقرب إلى
 وجود صاحبها يجب التعريف في الموضع الذي يوجد فيها وبكر منه فيه لان طلب الشيء في
 مكانه أكثر ونخرج به أنه أبواب المساجد المساجد فذكر التعريف فيها كما خرج به في المجموع وان أقدم
 كلام الروضة التعريف بالأشياء والحرام فلا يكره التعريف فيه اعتباراً بالتعرف ولانه يجمع الناس
 ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والأرض كذلك ولو أراد مسطر المتطلب بالذن الحيا كم من جهة قلها
 ويعرفها فلن سافر سافراً أو استأجره في السفر مع وجوده ضمن لتعريفه وان التفت في الأصراء
 وهناك لا تفتقدها يعرفها إلا لأهلها في التعريف في الاماكن التي لا يمكن ان يرد ذلك في بلدة
 يفسدها قريب أو بعدت سواء أقصدته ابتداء أم لا حتى لو تم بعد فسد المأوى بله أنسوى ولو
 بلذنه التي سافر منها صرف فيها ولا يكافى المدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان وقوله (سنة)
 أي من يوم التعريف ببيان أنه التعريف بحسب رتبة المار وليس بماتبع غيره والمعتنى في ذلك ان
 السنة لا يتأخر فيها الغوائل غالباً وغنى فيها الفصول الأربعة قال ابن أبي هريرة ولانه لم يعرف
 سنة انقضت الاموال على أوليها ولو جعل التعريف أبداً لامتنع من الالتقاط فكان في السنة نظراً
 للغير بين ما وشرط ذلك في الاموال الكثيرة وأما السليج فله أن يلو التفتا اثنان لفعله عرفها كل واحد
 نصف سنة كما قال السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرزمة لانه الفصول الأربعة والتعريف من كل
 منها لسكان السنة والاشبه انما يفسر بينهم عند التفتا قال الزركشي ويستثنى من ايجاب السنة لفعله دار
 الحرب وقضية نص الشافعي الاكتفاء بغيرها هناك فان لم يجد من يعرفها ردت إلى القوم « (تلييه) »
 فليصير التعريف سنين وذلك اذا قصد الحفظ عرفها سنة ثم قصد التفتا فلا بد من تعريفه بمدة
 من حياته كما مرشاً لاشارة اليه ولا يجب أن يستوفي السنة بالتعريف كل يوم بل (على العادة) وما لو كانا
 وقدرا (يعرف أولاً) أي أول سنة التعريف (كل يوم) مرتين (طريق التفتا) لا يلا ولا وقت السليج
 (ثم) يعرف (كل يوم ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين كافي للحرر (ثم كل شهر) مرة تقريباً إلى
 الجميع بحيث لا يفتي أن التأخير تكرير الأول كإلى الترحن والروضة وانما جعل التعريف في الأروضة
 الأولى أكثر لان مال المالك فيها أكثر وسكن في الروضة وأسلمه عن ميلان السنة في ذلك وفي المذهب
 ذكر الاسبوع في المادة الأولى قال الشارح ويغنى عن الثانية قال الزركشي قبل مرادهم انه يعرف كل
 يوم من هذه المدة ثلاثة أشهر ولومات المنة في أثنائه السنة بني وادته على ذلك كجعله الزركشي (ولا
 يكتفي) في التعريف (سنة مفردة في الأصح) في المروعة بولته والاحسن لان الله يوم من السنة في الخبر
 التواتر كالجحاف لا يكتم زيادة سنة وعلى هذا المذاق قطع التعريف مدة استأنف ولا يفتي (قلت الأصح
 تكتفي) السنة المفردة في التعريف (والله أعلم) لا مطلق الخبر وكذا ندر صوم سنة فله يجوز تعريفها

في الاسراف وأبواب المساجد
 وتحويها سنة على العادة
 يعرف أولاً كل يوم طسرفي
 التواتر ثم كل يوم مرة ثم كل
 أسبوع ثم كل شهر ولا
 تكتفي سنة مفردة في الأصح
 (قلت) الأصح تكتفي والله
 أعلم

له لفتها لحدوثها في ملكه ومقتضى هذا ان الامتياز قد سبق له يجوز التفرق في حال التزكس وفيه
 انقار له والظاهر انه لا يجوز وتغير ما في التفرق في الفسخ وتقدم فيه خلاف وتقدم في الرد بالعيب انما يحل
 الحادث ودر التبراه كلفه فصل فيكون الحادث حثا به والآن لا لفتها (وان) جاما الملك وقد (تلفت)
 ثلثه لفتها حسا أو غير عايد التلك (غير مملها) فمن كانت مثلية (فوقه بها) ان كانت منقوبة لانه غير
 يتعلق به العوض فاشبه بالبيع والقبض فغير (يوم التران) انه الا انه يوم دخول العين في مملكه وقبل يوم المالكه
 بها (تتبع) قال ابن الرعيه وقضى بتولاهم انه عايد لانه كمال الفرض ان يكون الواجب بهامه مثل
 موري رد للثلث في الاجمع قال الا تفرق ولا يبعد الفرق بين البابين انه واصل الفرق ان المالك في الفرض
 دفع ماله بانتباره فخطه معاملة على ان الفرض وحده مثل ما ندد وأما الاصله في البيع فمما تذكر في يوم
 التران انما كثر من قبل المردود في ذلك على المالك فيشترط به وحيدته في ثمرات الفرق بين البابين اظهره ولى
 قال الملقن المالك بعد التالف كمت لمسكته الم وقا بالاجمع انه لا يملكها الا باخبار المالك لم يضمنها وكذا
 لو قال لم اضمنها فان كذبه المالك في ذلك صدق للملقن بيمينه لان الاصل براءه فمما أمنا التالف قبل التران من
 غير شرط بما فلا يجهل به على الملقن كما ودع ولو عين للملقن البذل عند ابله ان التالف كان على الشقة
 الملقن في الفاقه فتلفت منها حتى المالك تلف الفقيه أي والمثل لا مودة كما يفسد الرافى في الكلام
 حل العلم من نص الاصح هذا على المملوك أما الاصله ما كان كالمحررة والكتاب التالف فلا يضمن
 أمانيه أو لامتاعها (وان) بانه وقد (تلفت بعيب) أو شتر مودع بمذقه كذا (فله) أي ملكها
 (أشدها مع الاثر في الاصح) لان الكل معتبر في كذا البعوض لان الاجل للفرق وان ما ضمن كاه بالتلف
 ضمن به عند الفسخ ولم يخرج من هذا الاستثناء الشا المجلد فان ضمن بالتلف وان لغضت لم يجب ارضا
 وانما لا ارضاه وله على الوجوب الرجوع الى بدها ما جبه ولو ارضاه المالك بدها وقال الملقن أقسم اليها
 الارض وأردحها أعجب الملقن على الاصح (ولو ادعاها لرجل) مثلا (ولم يضمنها) بدها فانها السابعة
 (ولا يضمن) لهما بما يثبت بها الملك كالشاهد واليمين ولم يضمن الملقن أثمها (لم يدفع اليه) لم يضمن
 لو اضمن الناس بدها لم يحدث فان أقام بينة بذلك عند الحيا كما كذبه في الكفاية ولا يكتفي لشهاده
 للملقن أو لم لهما وجب عليه دفعها اليه وعليه العهدة لان الزم به بدها بالوصف كما (وان)
 دما (مدحها) مدحها ولو وحدها بما يجتمع جميع مدحها (وثن ملتها ما صدقته جاز) له (الدفع)
 البعوض ما يرضى به على نص الثاني على استحبابه (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فنتج الى بيضة
 كسبه روى وجه من المار في الثاني يجب لان اقامه البيضة عليه قد تفسر أما اذا وصفها جماعة فقال
 الفاضل أبو العايب أجمعت على انها لا تقبل منهم ولو ادعاه لثلاث وأقام كل منهما بينة بانها له فمارت
 (تتبع) استقر به قوله وثلث صدقه عما ذكره أغلب على اثنان صدقه لأنه لا يجب الدفع اثنان أو لا يجوز زعم
 المهور ولو تألف الثلاثة فشهدت البيضة على وصفها ثبت ودفع اليه بدها كما كان كج من النص ولو
 قال له المالك نعمتها الى ان كان يحلفه لا بعد ذلك قاله الرافى (فان دفع) الملقن لوصفها بغير
 الوصف من غير اجبار كما كبراء (فأقام آخر بينهما) أي بانها ملكه وانما لا تقبل منها التثلاث من
 كفاية الشيخ أبو ساد وغيره (حزات) من الاول (الب) لان البيضة تجوز لوجب المدع فقد ردت على
 الوصف بغير (فان تلفت عند) أي الوصف للقيمة (فادعها البيضة) بأن القامه (تضمنها الملقن)
 لانه سلم ما يمكن له قبله أما اذا الزم به المدع ما كبر فلا ضمان عليه لعدم تفصيله (د) له مثلية
 (المدفع اليه) القامه لانه أخذ ما يمكن له أخذ فغيره كانت القيمة قد ألتفت الملقن بعد التلك ثم ادعاه
 بعد ووصفها فسلم اليه البذل ثم بما خرقا فلم يضمنها لم يرجع على المادع في البسه تلفه في يده لان الثاني
 حصل في يده مال للملقن لا مال للمدع (و) لانه كان له تفرغ المدفع اليه (الفرار عليه) تلفه في يده

وان ثلثت فبسر مملها أو
 قيمها يوم التران فان
 بعيبه أشدها مع الارض
 في الاصح واذا ادعاها لرجل
 ولم يضمنها ولا يضمن المدفع اليه
 وان وصفها او ثلث صدقها
 المدفع اليه ولا يجب على
 المذهب فان دفع فأنام
 آخر بينهما لم يضمن
 تلفت عند المدع البيضة
 فضمن الملقن والمدع
 البعوض والفرار عليه

نعم لو كان المقتضا قد أثر في موافق بل لا يتم فموجب الدين في المقتضا لم يرجع على المدفوع بالعلم به زعم
 أن المدي طاعة والمقتضى لا يرجع على شجرة الله ولما كان كلام المروفي في كتاب الله مقتضا لاقتضا فمروفي
 أشار المصنف لآخر ما يقوله (قلت) كما قال الرازي في التمرح (لا تلتل لقطعة طمر) وفي الروضة وأصلها
 مكة وحرمها (الكتاب) بل لقطعتا أبدا (على الأصح) المنة وخص طهر المصطفى من هذا البلد حرمه ما ناله
 لا يقتضا لغيره الأمن عرفها وفي رواية البخاري لا تلتل لقطعة لا تلتل قال الشافعي رضي الله تعالى عنه
 أي لم عرف فمروفي رضي الله عليه وسلم بينه وبين غيره حواشيهم إنما لا تلتل لقطعة طمر ولم يوقت في التعريف
 يستدعي كسبه هذا قل على أنه أراد التعريف على الروايات والأقوال فالتدقيق في التخصيص والعين فيه أن حرم مكة
 شرفها لله تعالى ما لا يتناول الناس به ودون إليه المنة في الأثر في غيره مما هو عليه ما كان أبدا أو يبعث في طلبها
 فكان جعله ماله به متوقفا عليه كما كانت المدينة فيموتها في غير ذلك والروايات على ما كتبت التعريف ما استدل
 بيقين الا كقوله يعرفه في الموضع الكثير في الناس فيه (تتبعه) محل الخلاف في المنزلة أم لا فيجب فيه
 به واجد كما هو ظاهر وإن لم يضمن تعرضه ولكن يبين المصنف أن مذهب كعبارة الروضة المقتضا لا يخرج
 حرم المدينة للتعريف على ما كتبت أفضل الصلاة والسلام فله ليس حرم مكة كقوله كلام الجمهور
 وصرح به الدروي والروايات وإن سوى بينهما الباشي وليست لقطعة عرفه موصلي إبراهيم كقوله طمر
 وسكانه الخلاف وجهين موافق للروضة وشأن التعريف في مكانه فويل (ويجب تعريفها) عند
 التقاطها لقطعة طمر المار وقوله (قوله) زيادة على الرازي في التمرح (واقه أعلم) ولا يوجب عليه
 الوجه المقتضا فمن التفت لقطعة وتدل في زيادة الروضة من التعريف المقتضا لاقتضا طمر أو
 دفعه الله كما قال ابن المقرئ وتوجب هذا التعريف في كل ما التفت لقطعة (خاتمة) لو أخذ المقتضا فالتفت
 فترك أحدها حرم من الالتقاط لا آخر لم يبقها وإن أقام كل منها بينه وبينه المقتضا ولم يسبق تاريخها
 تعارضنا ولو سلمت من المقتضا لها فالتفت لها آخر فلا تلتل أولى بها منه لبقه ولو أمر واحد آخر بالتقاط
 لقطعة وأما فأنه في نفس الأمر لا تلتل لقطعة ولا تلتل لقطعة ولا تلتل لقطعة ولا تلتل لقطعة ولا تلتل لقطعة
 من عدم جهتها في الالتقاط لأن ذلك في عموم الالتقاط وهذا في خصوص لقطعة وجبته فالأمر بأخذها
 استعدا بغيره على تناول شيء معين وإن أحدها لروضة فلتعريف إبراهيم ونزك كذا حتى ضاعت لم يضمن الإن
 لم يحصل في يد من أخذ خبر أرفها صاحبها فالتفت عنده ملكها بالاعتريف بها وقيل غفلها عليه إذا جهها
 لواقعها فإذا علم أنها متروكة فغيرها ككتاب المصنف

* (كتاب القبط) *

فحصل بمعنى مطعون بكرم وقيل دسعى، اقروا بأصله أنه باقيا ومنهودة باعتباره في هذا إذا أتى في
 المار في ويحرم دسعى دسعا أو الأصل في جمع ما يأتي في قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله تعالى
 وافعلوا الخير وأركان القبط السرى ثلاثة القبط وقطعا ومقتضا وقيل بل ركن الأول القبط (القبط)
 أي أخذ (المبتود) بالجمعة (فرض كتابية) لقوله تعالى ومن أحبا قضا كمالها للناس جعلها
 بأصنافها بصفة الخرج من الناس فأحبهم بالصالحين العذاب ولأنه آدمي يحرم فوجب حقه كالصغار
 التي طعامهم قبل أولي لأن البالغ العاقل ومما جعلت لنفسه وفارق القبط حيث لا يجب القبطا لها بان
 المقلب عليها الا كسباب النفس قبل البه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوط بغيره فلا بد من التنبؤ
 الواحد من قومه أخذ في قلوبهم بآفته حتى علم به غيره فهل يجب عليه ما كالمسلم أو على الأول قضا أبدى
 ابن الرقعة نفسه أحسن ما قاله السبكي والذي يجب القطع به أنه يجب عليهم (ويجب الشهاد عليه) أي
 القضا (في الأصح) وإن كان ظاهر العدالة خوفا من أن يسرفه والتسلي لا يجب اعتنا القضا على الأمانة
 كالقضا وأجيب الأول بأن القرض منها المال والشهادة في التصرف المالي مستحب ومن القضا حرمه

(قلت) لا تلتل لقطعة الحرم
 لأنها على الأصح ويجب
 تعريفها قطعا وأنه أعلم
 * (كتاب القبط) *
 القضا المبتود فرض كتابية
 ويجب الشهاد عليه
 الأصح

واسميه قوسب الاشهاد كما في الكساح وبأن الغلق سيع امرها بالشرب ولا تترك في ما
 ويجب الاشهاد في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 بالاشهاد بنفسه فاما من جاءها كماله فلا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 وهو القبط وهو من غير قسطنطين او مسجد او مسجد ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 وان اوسع القصر بل هو في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 العالين اما الكون من قسطنطين في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 قسطنطين في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 ونسج بالشيء البالغ لاستعانة من الحقائق المبنية على كماله وان كروا الشيء لانه القبط في ما عدا ذلك
 وشبهه ثم سرع في الركن الثالث وهو المثلث في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (المكسح) ذكر في الركن الثاني ولكن الاثبات التي هي في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (عدل) لانها ولاية على العبد فاما من جاءها كماله فلا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 بالادراك الكافر القبط لانه من اهل الولاية عليه (نبيه) في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 انصراني ونسج وهو كذلك كالآثار وان قال بان الرضا في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 بعد ان يابستني عن مكاني عدل ومراعاة العبد في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 الا في وقت عدل على مسنود ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 وجده فاما في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 من رضى قوله (ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (بغير ان يترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (ما تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 يكون اهل الولاية في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 المثلث في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 ولا ولاية له في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 كالف في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (اواسق او مسجد عليه) في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 الفس في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 وخرج على الحكم بكمرة قلة بغيره كالمركب في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 اهل الولاية (هل اخذ) من اهل الولاية في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 من يراد منها (أو) في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 واحد منها (فالتفصيل) في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 أحد من اهل الولاية في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 (وان الغطاء) في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 لا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 نعم لو كان أحدهما بجبالا والاخر في ارض في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 أكثر وظاهر أنه يقدم العتي على الشبرون كذا في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 القبط لا يجب على ملقبه (د) يقدم (هـ) باطلان يكونه ترك عندكم (ع) مسنود (على عدل

ولا تثبت ولاية الاقطاع
 لمكبر مسلم عدل في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 بدله من غير ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 وانظر عند الاقطاع في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 ما سجد المثلث في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك ولا تترك في ما عدا ذلك
 مسي أو فاسق أو مسجد
 عليه أو كافر مسلم انتزع
 ولو اذدم انسان على أحده
 جعله احدا كمن عده من يراد
 منها أو من غيرهما وان
 سبق ولو اذدم انتزع
 الا من من مراحته وان
 التفتل معاهها أهلا
 والاصح أنه يقدم عتي على
 غيره وعدل على مسنود

تطهر بان لم يعلم نفسه ولم يعلم تركه عندنا كم أعماله بل عند الله فلا يعلم الله ويحكم الحرف على
المكاتب لئلا يلد على البدوي ويسرى السلم والكافر في التقاتل المحكوم بكفره وقيل يقيم
السلم وقيل المكافر ولا تقدم المرأة على الرجل وان قدمت في الحضانة (تنبيه) ولوازمهم على أخذ القضا
بيد أوفر بمائة من البادية أوفر بآخرة مقبيل فأنهم أولى لانه أرق به وأحوط ان يسهل لاجل طاعتين بئانهن
به الى بلد أخرى بل يسرى بان يسهل على أنه يجوز المنفرد بقله الى بلده كالمسافر والاختيار المصنف تقديم
قروى مشبه بالقرية على رادى طاعتين ونقله عن ابن كعب لكن مقول الاصحاب أنهم لم يستوي بان يكتفله هو
أبوالقريه وبقدم حفرى على بدوى اذ لو جددت له مكة ومستوطن فيه اذ لو جددت له أوطيه أو قبيلة أو عشيرة
ذلك قال الأندلسي وبقدم البصرى على الاعشى والسليم على الخدم والبرص ان يقبل بأهلهم للزنا والتمتع
(فان استويا) في الصفات المعتبرة فلو لمهما (أقرع) يستعمل على النص لعدم الأولوية ولو كان التبع
مجبزا ولتأخر أحدهما اختلاف تغيير النسب للغيرين أو به لا يترتب لهم ثم على الميل الثاني من الزنا وهو
ممدوم عا ولا يجرأ بان يجرأ الاضرار بالقبيلة ولا يترك في بدوهم التذر أو تفسر الاجتماع على الحضانة وقد
كانت القرية في الكفالة في شرع من فباتى في نفسه مبرم قال تعالى اذ يقولون اقتلههم أجمعين يكتل من يرى
انفرت الاحبار على كفاها بالافله أن لا يجرأ في شرعنا ما يفسدنا وتقدم الكلام على ذلك هل
يكون شرعا لنا أم لا وليس المارح تركه لانه لا يجرأ وان شئت في ذلك الماردي كأنه ليس المنفرد بقله
الى غيره ولو ترك حقه قبل القرية القرية الاخر (واذا وجد بدوى) أو قروى أو بدوى (اقتضيا) يلد
أوفرية (فان يسهل نقله الى بادية) خشونة نصيبها وتغويت العلم والدين والصناعة وقبل لصانع النسيب
ولا فرق بين السفر به للتبديل وفجرها كإلجائه للتولى وأقرعهم لوقر بت البادية من البلاد والأفرية يجرأ
يسهل المرافعة بها جازا لتقل اليها لانه لا يجرأ اليه مرسى به في أصل الروضة ويشتت أيضا نقلهم من بلده الى قرية
أخرى (تنبيه) البادية خلاف الحاضرة لان الحاضرة المدن والقرى والريف والقرى يجرأ العمارة
المجموعة فان يكون سميت بلدا وان عظمى سميت مدينة والريفى الارض التي هي المزرع ومنصب
(والاصح أنه) أى الملتصق (نقله) أى النقيض (الى بلاد أخرى) يشاء على العدة الأولى سواء كانت وطن
الملتصق أم لا سائر البادية نقله أم لا كما يشاء ما لانه وعرضه للتولى والثاني مجتمع بناء على العدة الثانية
(تنبيه) محل الخلاف عند أمن القرى وقواميل الاخبار فان كان مشروفا أو قاطعت الاخبار بينهم
لم يقر النقيض في بدوهم فاما ولم يفرق الجهور بين مسافة الغمر ودون ما جعل الماردي اختلاف في مسافة
الغمر وقطع فجدادهم بالجرأ ومنه في الكفاية فاعليه الجهور وهو المتمد (والاصح) أن القرية
التي هي أمته (اذا التفت الى بادية) أمهات نصيبه على المعنى الاصح لتقارب العيشة والتولى
للمعنى الثاني وهو ضيق النسيب (تنبيه) محل الخلاف في القرية التي هي أمته كإسرا فان جعل
حاله لم يجرأ بده فاعلم أنه المستثنى لاحد قد كره ذلك خوفا في المسئلة قبلها والنقل من بادية الى
بادية ومن قرية الى قرية كالتقل من بلد الى بلد (وان وجد) أى القسمة بدوى (بيادية) في حلة
أوطيه (قله نقله الى) قرية بوالى (باد) يقصد لانه أرق به وقيل وجهان بناء على الملتزم فان كانت
البادية في مهلكة قلته نقله من بلده قلها (وان وجد) قروى أو بدوى يلد فكالحضرى فان أراد
النقل به أقر بيده أو نقله الى بادية أو بادية فعلى ما تقدم (أو) وجد البدوى (بيادية) أقر بيده (وان كان
أهل حله ياتون لانه في حقه كبداءة أو قرية (وقيل ان كانوا يتقانون البضة) يضم الثمن وسكون الجبل
وهي الانتقال في طلب المارى وغيره (يقر) لان فيه تضيقا لنسيبه والبدوى ساكن البادية والحضرى
ساكن الحاضرة ونهى خلاف البادية والبادى ساكن البلاد والقروى ساكن القرية (ونقطة) أى
القضية وموتة من التبع لم يلد على الملتصق بل (في ماله) كغيره (العلم كوفى على التمام) كوالصحة لهم فان

ان اسوي بالآخرع ولا يوجد
بالدى القضا ببادى
لنفسه الى بادية والاصح
انه نقله الى بلد آخر وان
لقرى بادية الملتصق ببادى
ينقله الى بلد وان وجد
بياديه نقله الى بلد وان
وجد بدوى يلد
فكالحضرى أو بادية
أقر بيده وقيل ان كانوا
يقتانون البضة يجرأ ونقله
في ماله العلم كوفى على
التمام

قبل كيف يحس الوقت عليهم ووجودهم لا يتحقق بخلاف الوقت على الغفراء أوجب بال الجاهل لا يشترط
 فيه وجوده والآن يصرف الى من حدث فان قيل قد يشترط في هذا الجواب وبشأنه لا بد من وجوده يمكن
 السرف اليه أوجب بان الوقت عليه الجية ويكنى لمكانها (تتبعه) في اشارة المال الى انقضاء هذا
 يستقر زمانه في المقابلة ليس هو ما به بل مال الجية العلية ولكن الزاد انما يعرف اليه منه وان لم يكن
 ملكه لم يسم كونه لقباً لا مؤسناً له وقد يكون المال به بنفسه كقولنا عليه نفسه أو التوبة أو التوبة
 له ويقل له انما من ذلك ما يحتاج الى التبول (أو) بقية العلية ما في ماله (الحاصل وهو ما انحصر به
 كتاب الوقت عليه) وليؤيد له كما صرح به في التور وأما قوله من الرتبة للزمن مما ذكر بطريق
 الأولى (ومفروضة عنه) ومعنى ما ودل على مستودع في وسطه أو تحتها يسده أو كما عليها (وما في
 جيبه من دراهم وشبهها) كذا في محلى (ومعناه) وهو سر الذي هو به (ودنايم مشورة لوقت) في
 مشورة (تتبعه) لانه بدأ واشتد كماله والاصل الحرف فيقال يعرف غيره (تتبعه) في فضاء
 كلام الصف وغيره الغير في الاتفاق عليه من العلم والحاصل وهو كذلك وان قال في التوضيح لم أجده
 نقلاً وقال بعض المتأخرين الاضطرار الحاصل فلا يلحق من العلم انما هو في الحاصل (وان وجدوا
 دار) ونحوها كما هو قولنا يعرف أو استحق ليس في غيره (وهي) أي الدار ونحوها (له) ليدلوا
 من العلم وان وجدوا في غير كذا زمان أو لغيره في لوجها كقولنا على دابة ولوجها أحدهم أو لولا
 الاضطرار ما هو لرا كذا في العلم الاستيلاء وما في الرتبة عن أبي كح من أن لم يكن ما قال الاذرى
 وجدوا للذهب الصبح أن الدار لا كذا ولو كان على الأرض وزماناً يسده أو مربوطاً به فيس له وكل
 ما على الدابة التي يحكم باله لا ولا يحكم به بسنن وجد به في أحد وجوه فيقال نرجعه كذا به بعض
 المتأخرين بخلاف الدار لان سكاه تصرف والحصول في الاستيلاء ليس تصرفاً ولا كذا وقضية هذا
 التعليل أنه اذا كان يمكن علة يكون كذا ولا يحكم به به فوجد في كذا في الرتبة يلحق العلم
 باله لا يحكم به (تتبعه) لانه يكون ما ذكره صلاحية التصرف به ودفعت المازع عنه لانه طريق
 الحكم بقية ملكه ابتداء وليسوع لما كرم ذلك أن يقول فيس علة له (تتبعه) في ذلك الزركشي
 (وايسر) أي القضا (مال المدفون) ولو كان (تتبعه) رغبة رغبة مكتوب فيها الدفن له لان الكبير
 الما في لو كان جالساً على أرض تحتها دفين لم يحكم به به وحكم هذا المال ان كان من دفين الجاهلية
 مكرراً ولا الفلانة ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان كما يؤيد في المسح به الما في الاذرى
 وجدوا متعللاً في مرسوم بعض هذه أو شبهه وجب الجرم باله يغنى له به ولا شأنا له اذا انتهت
 الرتبة (وكذا انقلب وأمنه) ودابة (موضوعه في غيره) ليستله (في الاصح) لان به لا تفتن الا
 على ما اتصل به بخلاف الموجود بقرب المكلف كانه يحكم عليه له لان له ودابة والثاني أنه في الما في
 وعلى الأول لو حكم بان المكان له كان ذلك مع المكان كما يؤيد في المسح به الما في الما في
 وشرح بقره البعيدة فلا تكون له جزءاً (تتبعه) ولم يتعرضوا لضيق القرب قال السبكي والمحال عليه
 فيه العرف (وان لم يعرفه) أي القضا (مال) علم ولا تخاص (فالاظهار أنه يغنى عليه من بيت المال)
 من سهم المصالح ولا يرجع كما صرح به في الرتبة لان عمر رضي الله تعالى عنه استشار الصحابة رضي الله
 عنهم في ذلك ما جاعوا الى أن يفتي المال وقباضاً على البايع العسر بل الأولى والثاني التمس بل يقرض
 عليه من بيت المال أو غيره بل لو أن في غيره مال (دان لم يكن) في بيت المال شئ أو كان وتم ما هو أهم
 من ذلك كد نمر منهم ضرر ولو ترك أو سالت القلعة دون اعتراضه الامام من المسلمين في ذمة القضا
 كل منظر الى الامام فان تعدد الاقتراض (فام المسلمون بكه ابته قرضا) بالغا في بدها حتى يفتي لهم
 الرجوع عما اقتروا على القضا ويضطر الامام على الاقتضائهم ويحيى نفسه منهم فان ثوابه انما عليهم

أو الحاصل وهو ما انحصر
 به كتاب الوقت عليه
 عليه ومفروضة عنه وما في
 جيبه من دراهم وشبهها
 وبه ودنايم مشورة لوقت
 وفه وان وجدوا في
 له واصر له مال مدفون تحت
 وكذا انقلب وأمنه موصراً
 بقره في الاصح فان لم
 يعرف له مال فلا بأس به
 يفتي عليه من بيت المال
 فان لم يكن فام المسلمون
 بكه ابته قرضا

لكونهم قد ساءوا على من وآدمهم باجتهاده فان استروا في اجتهاده تغير ذات نظيره حيد وجعوا عليه او
 نظيره اذا كان حراما او اكله كسبه قال جوع عليه او فرير يرجع عليه فان قبل نفقة القريب تستأ
 بعض الزمان فكيف هذا البسم القريب اجيب بان التفتوت قربا بذات الحما كوالها كذا انقض
 النفقة على من تزوجه بنسب الرجوع بها ولا نفقة على الزمان كسبه المصنف وغيره بل بان ثلث نظيره
 مال ولا نفق ولا كسب ولا نفقة سيد قال جوع على بيت المال من سهم الفقراء والفقراء من بيت
 ما برء الامام وان حصل في بيت المال شيء قبل باؤفه وبسارض من منه وان حصل له مال مع بيت المال
 معانقر ماله وسواء فيها ذكرا لانه ما للحكم بالسلمه أم مكفره على الاصح وان صحح في الكفالية خلافه
 ليعلم الماوردي (وفي قول) يقوم المسلمون بكفاليته (نفقة) لانه يحتاج عاجز وان قام به بعضهم اندفع
 الحرج عن الباقي (قريبه) قوله قربا نفقة منصوب بان يترفع لتخاض أي بالتقرب والنفقة أو على
 التخيير أي من جهة ما تقرض والنفقة (ولما قلنا الاستقلال بجفائه ماله) أي القريب (في الاصح) لانه
 مستقل بجفائه للمالك مثله أولى وجهه كمال الأذرى في العدل الذي يجوز ادعاء مال البسم عنده والثاني
 يحتاج إلى إذن القاضي وعلى الأول ليس له خصام من تزوجه قبل لا ولاية من الحما ك (ولا ينفق عليه
 منه) أي من مال القريب (الاباذن القاضي) لان ولاية المال لا تثبت القريب بغير اللاب والجد لا جدي
 أولى فان أنفق بغير إذنه ضمن وقوله (تماما) تبع في الامام وأيسر في الروض أو أسهل من فيه أوجه محكا
 ابن كج لانه أنفق بغير إذنه لم يضمن ومما يشاهد ان اذن القاضي ليس شرطا وقد سكت الرافعي الخلاف في
 الدعوى وحكا الماوردي هنا (قريبه) محل وجوب مراده الحما ك اذا وجدته فان لم يجد بعد أنفق
 وأشهد وجوبه بل قول ابن الرقعة كل من دفع قهر حرج والظاهر انه لا ينفق ذلك فان لم يشهد مع الامكان ضمن
 (فصل) في الحكم بسلام القريب أو كفره ببيعة الدار وغيرها (اذ لو وجدنا بدلو الاسلام) بان
 سكنها المسلمون (و) ان كان (فيها أهل ذمة) أو معاهدون كقوله الماوردي وغيره (أو) وجد فيها (بدلو
 فخرها) أي المسلمون (وأقرها) قبل ملكها (بمكافأ صلبا) أي على وجهته (أو) أقرها
 للمسلمين بمكافأ (بعدم ملكها) عنده (بجزية) أو كافأ يسكنها ثم جعلهم الكفلاء عنها (ونها)
 مسلم في الصور الاربع يمكن أن يولد المسلم ذلك القريب ولو كان المسلم أميرا امتنعا أو انجرا أو محتارا
 أو نكاحا (حكم بسلام القريب) في المسائل الاربع فقام بسلام الاسلام وفي مسند الامام أحمد والرافعي
 الاسلام به أولا يعلى عليه (قريبه) قوله وفيها أهل ذمة ليس بقيد كما يصح بمقدوره تبع الروضة
 وذمة كلامه بأنه يحكم بسلام القريب في دار الاسلام مطلقا وان لم يكن فيه مسلم وأيس مراده كجهم بما
 قدره أيضا فذلك الدار التي فيها حكم بسلامه اذا كان في القريب مسلم أم لا لو كان جميع من فيها كفارا
 فهو كغيره فذهب كلامه أيضا أن المعطوف على دار الاسلام ليس دلا لسلام وليس مراده ان قصد صرح في
 أصل الروضة ان الجميع دلا لسلام واذ لو وجد القريب بدلو الاسلام ولا مشرك فيها كالحرم فهو مسلم نظاها
 وباطنا كما قال الماوردي والرافعي والظاهر (وان وجد) القريب (بدلو كافر) وهي دوا الحروب
 (ديكار) ذلك القريب (ان لم يسكنها مسلم) فلا مسلم يحتمل لخاصته ثم ان كان أهل البيت عدلا
 جعل من أقرهم في الاسلام (قريبه) ظاهر كلامه أن الملتزم لأثره لكن قال الموردي اذا
 اجتنابا مسلم فهو مسلم وبوخذ ما مر أنه ان أمكن كونه منه فهو مسلم والا فلا (وان سكنها مسلم
 كاسبر وناجر) يمكن أن يكون بدلا (قريبه في الاصح) قريبا للاسلام فان أنكره ذلك لمسلم قبل في أبي
 نسب دون اسلامه كسرت الاشارة اليه والثاني كافر قريبا للدار (قريبه) قال الامام خلاف في
 أسير بنشر الاثنان جنود من المخرج من البلد إلى الحبس في مطبوعة فقبضه أم لا أثره كالأثر المعتبر
 اه وهو ظاهر كقوله بعض المتأخرين ان لم يكن في الميوسين امرأة أو ماله حيث أمكن كونه من حكم

وفي قول نفقة والمسلمة
 الا يستأثر بالنفقة ماله في
 الاصح ولا ينفق عليه منه
 الاباذن القاضي فهاهنا
 (فصل) اذا وجد له بها
 بدلا لسلام وفيها أهل ذمة
 أو بدلا لغيرها أو أسروها
 بدلا لغيرها أو بعد ملكها
 بجزية وفيها مسلم حكم
 بسلام القريب وان وجد
 بدلا لغيرها كافر ان لم يسكنها
 مسلم وان سكنها مسلم

ودالهوا لغيره للمصلحة بغير من يرى وجوبه فلا يصح اسلامه ما لم يات به مع اسلامه المكاتب
 بالتعلق بالاطلاق والاشارة للعالم من العلق طعاما وكالمكاتب المتعدي بغيره وفي أمثال السكاك اذا ما زلزل
 شللتاوا بالاسلام شلافه تستمر ولا يصح انهم يشلون المنة لان كل مولود فريء على الفطرة فاعلمهم
 فلكون في الدنيا لا يصلي عليهم ولا يدفون في مقبرتهم الماتين وحكمهم حكم المسلمين في الاثر لما سار
 (معل) فيما يتعلق بقرن الفضة وسرته واستلحقه (الان بغير القديما بقرن موصي) لان القالب في
 السار الحرة وتسمى ايسر الفدية الاجماع لكن قال الشافعي لو فقهه فالفقه لم اجد حتى اياه فان قال
 ان اخرجته فانه وقال الباقى لو وجد في دار الحرب ولا مسلم فيه ولا ذى فهو زني كسائر صبياتهم
 ونسبهم ويصلى عليهم على دوا الاسلام قال ولم يرس تعرضه اه وهو ظاهر المعنى وعلى هذا
 فخصني هاتين الموروثات من كلام السلف مضافتين الى قوله (الا ان يقيم احديته بقرن) وتعرض
 اسباب ثلاثة كما سيأتى فيعملها (وان اثر) المنة للكاتب (به) في الزنى (لخصني قصده قبل ان
 يسبق) منه (اقرار بقرن) كسائر الاقرار بخرج بصدقه ماله كديه فان المنة لا يثبت ولو صدق به
 فلا يثبت لم يمسح موصي اقراؤه بقرن به بدل الجورح فلا يقبل اقراره بصدقه على الاصح المنصوص لانه
 بالاقرار الاول اقرهم انكم الاحرار فلا يثبت انما ساقها فان قيل لو اقرت المرأة بالربعة ثم اقرت بها فانها
 تقبل فالاكله ناكدا كذا ابي حنيفة دعوا الى الرخصة مسندة الى اصل وهو عدم افضاء العدة
 وبمسئله الشارح القول انه في افضاء العدة اثباتا لوقوعها وترت بالحياء واقرار القديما بخلاف اصل
 وهو الحرة في وقتها كذا بالاقرار بالحرة فان قيل يرد على السلف ما ذكرنا بقرن فليست كذبه بآقربه
 لعدم ثبوتها لا يقبل اقراؤه ولو صدق به عرو وذاك يسبق منه اقرار بقرن ابي حنيفة اقراره الاول يشهد
 اني المنة له بعد فاذا كذبه المقر له خرج عن كونه ماله كاله ايضا لورس الاصل والحرة مقننة وقوف
 الله في الاقرار ولا يثبت على اية اية الاقرار الثاني (تنبيه) سكنوا عن اعتبار الرشد في المقر
 ويبقى كما قال الزركشي اعتبار كعبه من الاقرار فلا يقبل اسراف الجوازي بالزنى كما حكى عن ابن
 جسد السلام لان العال عليه السعة وعدم المعرفة قال الاذرى وهذه الية موجودة في غالبها ليعيد
 لا سيما من قرب عهد الجورح (والذهب انه لا يستمر) في صحة الاقرار بالزنى (ان لا يسبق) منه
 (لغيره يقتضي نفوذه) بجمعه بمختلفه (حرة كبيع وشكاح) وقهره (ان) بعد التصرف في شيء من
 المدة كوراث (يقبل اقراره في أصل الرشد) في (أحكامه المستقلة) ساقته في المدة وطلب ما فيها
 فبما ساقته اقراره بالزنى بالسكاح فانه صبح على المبدعون فتمن قيوته حق له لو اقام عليه ولانه اقر
 بحق عليه فلو اقره كسائر الاقرار بقرن في قول من المار بين الثاني لا ينسب لاتبقي أحكام الحرة (لا)
 الأحكام (الماتبة للغير بقرن) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاقرار) كما لا يقبل اقراره على الغير بين
 ونحوه والثاني يقبل لانه لا يقرأ به بغير كتاب البينة وفرغ المصنف على الظاهر قوله (والزنى) أي القديما
 (دين فافر بقرن) أودى بنفسه وقته (وقد جده حاله في) الدين (منه) ولا يجهل المقر له الا فضل عن
 الدين فان بين من الدين حتى اتبع به بصدقه ولا يقتضي منه في الثاني بل لئلا المقر له يبقى الدين
 ذمة المقر اما الأحكام الماتبة للغير به فيقبل اقراره بالنسبة اليها (تنبيه) لو كسب ثم اقر بالزنى
 فان كان أنى لم يفسخ الشكاح بل يصغر ويصير كالمستوفى لغرض لان انفسائه بشر الزوج فيها
 متى سواما كان الزوج ممن جعل له شكاح الأمة لم لا كسب الا لا يوجد المولود بعد شكاح الأمة لكن
 الزوج اختيار في فسخ الشكاح لم يرضت الحرة فيه القواني الشرط فان فسخ بعد التحول به الزنى لم يفسخ
 له الا ان من المسمى ومهر المثل لان الزائد منهم ما حضر الزوج وان اقبل الزنى المسمى لانه الذي زنى زوجه
 وان كان قد ساقها لآخره ولو لم يفسخ التحول ساقا المسمى لان المقر له بقرن فساد الشكاح ونسب الى

(معل) في الاقرار القديما
 بقرن وهو لا يقيم احد
 بغيره وان اقر به شخص
 فصدقه قبل ان لا يصدق
 اقرار بقرن والله اعلم
 لا يستمر ان لا يسبق
 لغيره يقتضي نفوذه
 كبيع وشكاح بل يفسد
 اقراره في أصل الرشد
 المستقلة لا الماتبة للغير
 بقرن في الاقرار فلو زنى
 فافر بقرن وفيه ما يقتضي

مع

الزوج نسلم الخرائط وبقاقرم لزوجها بغير اذن سيدها أو ولادها قبل اقترانها بالزوجة الثالثة من بينها
ولا يلزم فيمنهم لان فواها غيرة ببول في الزامه وبعده اذ كان له وبعثها على مرقبها بلزم هذه المسألة
قبال لنا حر تزوج سره وألصقا حرامهم وقيل في عقد واحد وإذا طلق تعدد بثلاثة أقران لان عدة الثلاث
حق الزوج وله الرجعة تنهاى الخلاف الرجعي وقد قالوا كلمة لعدم ضرر الزوج بتعددها العدد وان
كان المهر بالوفى ذكره الله في نكاحه اذا ضرر على الزوج وتزوجه للمسيح ان دخل في الوضعة ان لم يدخل في الان
سقوط ذلك يضرها وجبت يؤديه مما في يده أو من كسبه في الحال والاستيفاء وان لم يوجد في في
ذمسه الى ان يعنى ولو جنى على غيره عداهم أقر بالوفى اقتصر منهم على الجنى عليه أو وقية وان جنى
خطأ أو شبهه عد قضى الأرض بما يملكه فان دخل الأرض لا يتعلق بجنى على الجاني حرام أو وقية أو حبيب
بان الوفاء بما أوجب المهر حاله اقتضى الله ان يفي به كالمهر اذا جنى عليه بالنكاح فان لم يكن معه حتى تغلق
الأرض برقبته وان أقر بالوفى بعد ما قامت بدستلهما اقتصر من الوفاء دون الحر لان قوله مقبول
لجما بشره أو من ما منعتهما واجب الاقل من مقضى التهمة والنية لان قبول قوله في الزنا قد بشر بالذاني
(ولو ادعى وفه من ايس في يده بلاينة لم يقبل) حرمانا لما امر المحرمة فلا ترك الاجبة بخلاف المنسب
فان في قبوله مصطفا للمسيح ويؤيد حله (وكذا ان ادعى للثقة) بلاينة وأستدعى الى الانقطاع لم يقبل
أيضا (في الاظهر) لان الاصل المحرمة فلا تزال بمجرد الدخول والثاني يقبل ويحكم له بالوفى كقوله في غير
المنقطع وسببان وقرق الاول بان المنقطع محكوم بحرية ظاهره بخلاف غيره ولو ادعى على الثانية الوفاء
فأنكر كونه له ثم أخذه بالوفى قبل فان أنكر كان للمدعى قضاء فمجان كان أنكر أصل الزوم ثم أخذه لم يقبل ولم
يجب لان التلخيص لطلب الأقرار والقرار فيه مقبول ولو قذف شخص لقطا كبيرا أو جنى عليه ولو مقبرا
بجناية فوجب قصاصه وادعى الله رقبتي فأنكر فاقول قولنا القضاة بين لان الاصل المحرمة بحسب الحد
على الثالث في الاولى والخاص على الجاني في الثانية وحتى كان القضاة قد ادعى الوفاء بعد الاقرار اذ
لا يقبل اقراره فيما يضر بغيره في الماضي (ولو ادعى مقبرا كبيرا أو غيره في يد من يستغفره) بادعائه وفه
(ولم يعرف استلذه الى الانقطاع) ولا يقبل (حكم له بالوفى) بدعواه على الصحيح في الروضة على ما لا بد
والصريح في المعاضد وبجانب وجوب ادعى الاصح للمدعى وقيل ندبا وقبل الحكم بالوفى كالتلخيص فعلى
الاول لا يؤثر تكذيب المدعى (قضية) أنهم قوله ولم يعرف الخ من الانقطاع أو أقام بينة على انه كل في يده
قبول النكاح وحكم له به وهو مالى الروضة كما صلاها عن البغوى ثم قال لكن روى ابن كجب عن النص انه
لا يوفى حتى يقام البينة على سبب الملك له وهذا أظهر (فان بلغ) التلخيص بعد الحكم وفه (وقال أناس
الاصل لم يقبل قوله في الاصح الا بينة) بالمحرمة لا تأخذ حكمه بوقته في سفره فلا تراه الا بينة قوله بخلاف
السيد كالتفصيل عن البغوى وأخذه والثاني يقبل قوله لانه الآن من أهل القول الآن يقام البينة
بره والوفى في جريان الخلاف بين أن يدعى في السفر ملكه يستغفره ثم يبلغ وينكر ومن أن يقدر
الإستدعاء الى الباطن ثم يدعى ملكه وينكر المستغفر كالمسرح به الرقي في الدخول ولو أقر بالوفى
لغيره لم يقبل ولا يخفى ان البالغ كالمسرح فيما ذكره واقفته كبلوغه (خرج) لو وانما يصح في رقبته
رجل يدعى نكاحه أو بلغه وأنكرت فبطل قوله وعلى المدعى البينة وهل يحكم في معرجه بالنكاح قال
ابن الحداد نعم كالوفى والاصح المنع وقرق الاجماع بان الدليل على الملك يجوز ان يثبت له المهر
بما هو كذا النكاح طارى بكل حال يحتاج الى البينة (ومن أقام) من ما منعها وغيره (يدفعه من عمل بها)
لغاها وقاتلها سواء أقامها من جوف يده أم غيره (ويشترط أن تعرض البينة لسبب الملك) كارت
وسرها لا تعمد ظاهر السيد ونكون من التلخيص (وفي قول يكتفى بمطلق الملك) كاسترا الاموال وقرق
الاول بان أمر الوفاء طاهر فاجتنب فيه (قضية) قضية اطلاق المصنف جريان الخلاف في المنقطع

ولو ادعى وفه من ايس في
يده بلاينة لم يقبل وكذلك
ادعى المنقطع في الاظهر وفي
رأبنا مقبرا كبيرا أو غيره
يد من يستغفره ولم يعرف
استلذه الى الانقطاع لم يقبل
له بالوفى فان بلغ وقال أناس
لم يقبل قوله في الاصح الا بينة
ومن أقام بينة برقه على دم
ويشترط أن تعرض البينة
لسبب الملك وفي قول يكتفى
بمطلق الملك

وشهره على شريعة اليهود كونه في الكفاية ويكنى في اليقين جـ ل واسرائيل ان القرض البت المات
 ومن القرض الربيب كالك ان قسود اليقين بان أمته ولدت له وان لم ينقل في ملكه لان القرض الدم بان
 شهادته ان قسود الى معاير الب وتوصل وان اقلب ان ولدت له ملكه وقيل لا يقبل حتى تشهدان
 انهم ولد له ملكه لان من قسود يجرية وقد ولدت اولاد امدق عليا ان أمته ولدتهم وابسوا ملكه
 فافاد قلهذا كفي حق الاحتمال وهذا ما سمعته للسفر في قصصه على وفق ما يأتى في المعارى والاصح
 الاول كنى اصل الروسة وجرى عليها بن القري وقرى بن الروسة بين ما هنا وبين ما في المعارى بان
 ما هنا التي على اوتيرة والفسود فيه معرفة الرق من الحرية والقدرة في المعارى فغير الملك لان
 الرق منقذ تجسه وذلك لا يحصل يكون أمته ولدت له وقرى بن الملك جادبان البدن في الدلالة على اليقين
 فاشترط في رواية اذ كره ذلك بخلاف الحكم بقرية الرود فانه ظاهر الرق معقول ولهذا استثنى
 وجوب الفداء على قاتله لاحتمال الرخا فافاد كفي بالشهادة لاند كورة فكنى شهادة اربع شهود
 انه ولد له أمته ولدت له شهادة بالولادة وببيت الملك منقذ فدون به ايضا ام لا لثبوت النسب صحيح
 الشهادة بالولادة (ولو استلحق القبط) لكانهم بالسلام (ح) ذكر (مسلم لطف) بالشرط السابق في
 الاقرار ولانه اقره بحق لاصرفه على غيره فاشبه ما يؤثر به الجوراء به الماتنا وغيره الرشد والسف
 وبمن القامى في قوله لانتعا من ابن حو ولد من ائتلك اوزر دكت اوسجبة فانه قد ينهزم ان
 الانقطاع بقيد النسب بل يبقى كذا في الزكوة وجوبه اذا كان المستحق عن يوصل ذلك اشطاً
 للنسب (تهيبه) قوله مسلم لا يفرده فان السلام في انما بمكروم بالسلامه وقد مر انه يصح ليكاف
 بشفاعة لانتعا لكن لا يبيح في الكفر فلان الرخصة لو كان المستحق امرأة فاشكرت انه ابنتا لم
 يلقها (د) اذا لطف (سائر اولي) أي ائحق (خريته) من غيره يعني انه مستحق لها دون غيره كقولهم
 فلان ائحق بماله يعني انه لائق بغيره وقوله ح لا يفرده اي ايضا كما يشهد الله قوله (وان استغنى)
 أي القبط (جـ) لطف في السب كل امر لا مكان حصوله منه بشكاح او بوعده شبه وانما فيه المصنف
 من امر لا لجل قوله (وقوله بشرط) في لطف به (تصدق سب) لعل ما قبله من قطع الارث للمتوهم على
 تدوير عتقه واجاب الاول بأنه لا عيب فيه لان من استلحق ابنا وكان له أخ يقبل استلحاقه واذا لطف
 بتصدق او بغيره لا يلزم البلعز من نفعه اذ كماله ومن حضاتسه لانه لا يتفرغ لها بغير في ذلك لانتعا
 و ينفق عليه من بيت المال في اقره يدانق او عزم لطفه كما مر جوابه في الاقرار اشكافا لما جرى عليه ابن
 القري تيه القطار كلامه لانه لا يلق النسب بغيره بشرط ان يمدد وارث حاترة قال البلقيني وانه
 يشترط فيما اذا كان حال موت المرحوم انهم استغنى فكفر وسوائه فاذا اقر به على الميت له وحده بعد
 لا يبقار له الا ان ثبت ولو استلحق حرمه بغيره وهو بائع طلق فصدق لطفه ولا عبرة بما قبله من قطع الارث
 انهم بالولادة وان استلحق وهو صغير او يتيم لم يطفه الا بيعة كسرى في الاقرار (وان استلحق امرأة)
 حرة (لم يطفها في الاصح) الا يستعان كل من شاة لانه كان القائمة البيعة بالولادة من طريق الشهادة بخلاف
 الرجل وسكران الذود فيه الاجماع والناس في لطفها لانهم احمدا لا يوبن فصارون كل رجل ولثالث ملحق
 الحلية دون المزرقة بعد الاطلاق جـ لانه فان اقامت بيعة على دعواها لطفه او كذا زوجها ان شهدت
 البيعة بوضعه على فراشه وأمكن الماوضه والا فلا يطفه ولو تنازعت امرأتان لقيما او بـهولا وأقامتا
 بينهن فعدت كل عرض معها على القائف فكل لطفه بالمداد الحلقه لوطق زوجا بالشرط المتقدم
 فان لم يكن بيعة لم تعرض على القائف لاسم امرأة استلحق المرأة انما يصح مع البيعة واستلحق الا ما يصح
 بالبيعة كاخوة لكن لا يحكم برفق الوساو لاحباب استلحاقها لاحتمال المقادير وطول سببه ويصح استلحاق
 الحنفي على الاصح عند القامى أي الفرج الزاوي وبما النسب بقوله لان النسب يتخطاه ولا يخطا

ولو استلحق القبط حرم مسلم
 لطفه وصار أولى بغيره
 وان استلحقه بوطق
 قول بشرط قد سبق
 وان استلحقه قدام امرأته لطفها
 في الاصح

عالم فان اتفقت ذكورية بعد استمر الحكم أو اختلفت خلاف الرأى (أو) استلقى القضاة (الذين) اعلان
 لا انقطاع بان ادعى كل منهما فسبغته (لم يخدم) منهما (مسلم ورجل ذي) وأولى منه على كل
 (وعبد) بل يستو بان ذلك لان كلاهما لو انفرد كان أهلاً لذلك فلا بد من مرجع محاسباتي
 فان لم يكن (لو اخدمتهما) (يدى) أو كان لكل منهما صفة واحدة كما سيأتى (عرض) القضاة مع
 المدعين (على القضاة) فليطلب من أحدهما (لان في الحاقه أو في الاقتساب عند الاقتضاء كما سيأتى) سبغه
 ان شاء الله تعالى آخره تعالى فان كان لأحدهما صفة قضيه فليطلب تقدمه على الآخر فان لم يكن
 قاضياً بان لم يوجد على دون مسافة التميز كما ذكره للوردى وحكمه الرافى في العديد من الروايات
 (أو) كان وليكن (تخبر أو فقه) منهما أو أحدهما (استشار بلوغه) (أمر بالانساب) بعد بلوغه الى
 من يحل ما به (الجبل) (اليوم) فلا يكتفى فيه بمجرد القنص في انساب اليه منها حتى يعلم الروى
 البيهقي بسند صحيح أن وجابن ادعى وجلا يدرى لهما أبو قتال عرض الله تعالى عنه اتبع لهما
 شتوتان طبع الولد على والده ويحده به ما لا يجد غيره فلا يكتفى انسابه وهو صبي ولو جبراً بخلافه في
 الحضانة فانه يخبر بين أبيه لان اختياره فيها لا يلزم بل الرجوع عن الأول لانه ليس من أهل الأول
 المأذون بخلاف ما هنا فلا يقبل الرجوع من انسابه الى أحدهما وينفقت عليه عند الاختلاف والقرار على
 من خلفه السبب لكن اغماير جميع الاسترخاءات في باتن الحكم كالجده الرافى في الباب الثاني من الحدود
 (تابع) «قول المصنف أمره بتفريقه عليه به صرح الصيرى وادعيره فان امتنع حبس هذا فحين
 امتنع مثلاً أو لم يل على جده الى واحد منهما فيرفض الأمر فان انساب الى غيره ما وسدده بنبأه
 منه وإذا انساب الى أحدهما وأطلقه القضاة بالآخر فدم القضاة لانه حجة وأحكم أو أطلقه القضاة
 بأحدهما وأقام الاستحريه قدمت لان الحصة في كل صومعة ولو كان من فانسب كل واحد منهما
 لو اخدمه الاشكال فان رجع أحد هاتى الآخر قبل قوله بعد بلوغه وقوله أو أحدهما من مزيادته
 من ضمير غيره (ولو أقال) على سببه (يستبين منه ما شئت من سبغته في الظاهر) وعرض على القضاة كما
 مر فلا يمكن العمل بالبينين لانه الله كون الولد منهما ولو لم يثبت لان البداهة تقتضى على ذلك
 لاهل النساب وانما في الاستعانة وترجع لحددهما بقول القاضى قال الرافى ولا يختلف المقصود على
 الوجهين وهما فرعان على قول الساقط في المنعروض في الأول (خاتمة) «لو ادعى ما ولو ادعى
 أحدهما وذكروا الاسترخاءات في بيان ذلك في التاميل بحيث أن لا يسمع دعوى من ذال هو
 أنى لأنه قد بين غيره ويحتمل أن يسمع لانه قد يفتى في الصفة والأولى أنه لو ادعى من غيره دونه لهما
 ابن ثم غلب ثم رجع فوجد هاتين فليعرف ابنته من ابنتها فليانصاف بان أمرهما موقوف حتى يتبين
 احوال بيته أو فاق أو يبالغ في نسب النسابين في الحال فوضعت في يد مسلم فان لم يوجد فيه ولا فاقه
 وانصاف الى واحد دام الوقت فيما يرجع للنسب وينافى به اليأس فان أصرا على الامتناع لم يكرها
 عليه وإذا ما نادى بغيره مقارن المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليه ما بنوى الصلاة على المسلم منهما فان سلمى
 عليه ما معناه على واحد أو نوى الصلاة عليهما كان مسلماً كليهما ذلك من الصلاة على الميت
 (كتاب الجاهلية)»

أو انساب لم يخدم مسلم
 وحى على ذي وعبد فان
 لم تكن بينه عرض على
 القضاة فليطلب من أحدهما
 فان لم يكن قاضياً أو غير
 أو فقه منهما أو أحدهما
 أمر بالانساب بعد بلوغه
 الحسن يحل طبعه اليه منها
 ولو أقالها بين متعارفين
 سقطنا في الظاهر
 (كتاب الجاهلية)»
 هي كقول من ردأبى فله
 كذا

بنايت الجيم كانه ابن مالك وغيره واقصر المصنف في غريبه كالجهرى على الكسروا بن الرقة في
 كتابته على الغض (هى) انفسهم لما يحل الانسان على فعله وكذا المجلع والبيعه وشرع الالتزام
 عوض معلوم على عمل معين أو مجهول مسرعه (كقوله) أى سلقى التصرف (من) خاط نوي هذا
 قيمه الله كذا أو (ردأبى) أو أبا زيد (له كذا) ضربها المصنف لئلا يذكرها تبعاً له وهو بعد
 باب القضاة لانها طاب النفاط بالذلة ومنهم من ذكرها عقب الاجرة كما صاحب التبيين والغزالي وتبعهم

(كأنه لا يستحق) العامل (عاب) أي الاجنبي لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذب الغافل وان مدحه استحق العامل على زيد ان كان الغافل ثقة والا فهو ككافر وعبد زيد غير عالم بالثقة والغافل التزامه ولا شيء له على زيد وان مدحه على أصل الرخصة فان أئمة مكر المالان اظهرت تقبيل شهادته الغافل الثقة عليه لأنه منهم في خروج قوله (ولا يشترط قبول العامل) اتفاقا (وان حبسه) الجعل امان في غير العيين فلا يستلزم طاب جوابه واما في العيين فالمستحب ان لا يشترط في فعل الحاجة وعليه قال القموني لو قال اني اريد ان تدعني عبدك فقلت دينار فقال اريد بنصف دينار فلو وجهه الغافل بالمتعلق للدينار فقلت قبل قياس ما في الرخصة واما ما في باب الجعل انه لو قال له زوجته طائفي بالمتعلق بخمسة اذ قاله يقع به فانه يستحق هذا نصف الدينار اجيب بان الجعل لما كان فيه شوب معاوضة من جهة الزوج وقد وصى ببعض ما شرط له اجبر وما للركن الثاني وهو العادة فشرط في الالتزام للجعل مالاً كما كان في غيره ان يكون مطابقاً للعرف فلا يصح من مسمى وجنون وبخس ورسنه واما العادل فان كان معه ما شرط فيه لأهله العمل قبل دخوله العبد وبغير المكاتب بلان وغيره كما قاله السبكي عند الادالين الرخصة في العبد اذا لم يأت من سببه وبخروج عنه العاجز عن العمل كمنه غير لا بد منه ما لان منه من مدومة فأنه استحقاق الاصل له اتفاقاً قاله ابن العاد وان كان مما كسب علمه بالثناء قال الماوردي هنا لو قال من جاء بما بقي فله دينار فربما يباعه استحق من رجل أو امرأة أو وصي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء أو غيره له ولو لم يسمع في يوم قوله من جاء به وذاه والعبد خلافاً لما قاله في السهم من عدم استحقاق العبيد والعمد اذا لم يسمع بغير اذن سيده ثم شرع في الركن الثالث وهو العمل فقال (ولنصح) الجاهل (على من يجهر) كرد ان في الحاجة ولان الجاهل اذا اختلف في الغرض لم يسلول زياد فاحتجوا على ان رد اذ اذاعه اولي فان قيل ان هذا قد علم من تحمله اول الباري بعد الاتقي اجيب بان ذكره هنا لزوم التمسك وأطلق فيه الرافعي صحته على المجهر وهو مخصوص كماله بالبن الرخصة تبعاً للمعاضة حين يماسر عليه كما مر فان سئل ان يبيع مثله اذا الحاجة الى احتمل الجاهل في بضاعه حائفاً بين ما له وهرته وارفاقه وموضعه وما يبيع عليه وفي الحاجة يعتبر وصفاً للثوب والباطنة (وكذا) كل عمل (معلم) يقال باجرة كالباطنة والبداهة تصح الجاهل عليه (في الاصح) لأنه اذا جازع الجاهل في بضاعه فله علم اولي والثاني التمسك استغناء بآجارة وسواء في العمل الواجب وغيره فلو حبس نالما قبل ذلك لكان يشكك في خلاصه مما يحمله أو يفهمه جاز كونه له المصنف في تناوله عن جحاشته وان كان هذا العمل لغرض كتابة (تقبيل) بـ بشرط في العمل كونه فيه كافة وعلى هذا لو سمع النداء من المالحوب في بده فرده وفي الزد كافة كالأقرب استحق الجعل والا فلا يستحق شيئاً لان ما لا كافته لا يقابل بموضع ونجل كلامهم مالم يكن المال في بده بجهة نوجب الرد كافة بسبب العارية وقضيته الاستحقاق بالرد ان كان فيه كافة لكن فعليه عدم استحقاق من دل على ما في بده ماله لا يستحق شيئاً لان ذلك واجب عليه شرعاً يقتضي خلاصه هذا هو الظاهر كآلته بعض شراح الكتاب ولو جعل لمن اشتره بكراً جعلاً فاشتره به لم يستحق شيئاً لأنه لا يحتاج فيه الى عمل فان أعتب وصدق في تناوله وكان المستخير غرض في التبرع بكأسر حبه الرافعي في آخر الباب استحق الجعل ثم شرع في الركن الرابع وهو الجعل فقال (ويشترط) لصحة الجعلة (كون الجعل) مالا (معلوماً) لأنه محض كالأجرة ولأنه عند جواز الحاجة ولا حاجة لجهة العرض بخلاف العمل والعمل (فلو) كان مجهولاً كان (قال من رده) أي صدى مثلاً (فله ثوب أو أوضة) أو غيره أو كان الجعل خبراً أو مقصوداً (فقد أعتد) للجعل الجعل أو تصاد عنه أو عدم القدرة على تسليمه (ولم يرد أجره) (التسليم) كالأجرة أو الخدمة وما دعى من هذا ضرورة ان الاول ما اذا مال في معنى وأعطيت فقلت فله يجوز مع جهتها كما جاز به الرافعي في الشرح المغير للمصنف في الرخصة وقبل ان هذه ركن في الجعلة وانما يكون جعلاً اذا جاز به هو ما فخلل في معنى بنفقتك وقد مرح الماوردي في هذه الصورة بانها جعلة فائدة ونص عليه

كأنه لا يستحق عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان حبسه وانصح على من يجهر ولو كذا معلوم في الاصح ويشترط كون الجعل معلوماً فلو قال من رده فله ثوب أو أوضة فسد العقد ولم يرد أجره مثله

في الامم المتتابعة مستكة العلق وستألف في السير ان شاعته فقال (تأني) لوصف الجمل بل بالجد
 العلم اسفقه العلق لا يجرى في الاخر وبقوله في امسلي لروضة من المتولي ثمان ثوب في ثمانية رطل في البيع
 والايارة وغيرهما ان الثاني العلق لا يفتح وصفه من رذيله وبقوله اجرة المثل هنا اوجب ما يترك
 الموقوف عقود لازمة بخلاف الجمل فاستبعدا لما يملك بمقتضى المدة ولو قال من رذيل في مائة رطل في ثمانية رطل
 وصه اسحق للشرط ان عمله والاغبرة المثل وعلى يكتفي الوصف في الرقيق او لا لتفاوت الامراض فيه
 تلاف والذى ينبغي ان ان وصفه بالجمل في المدة (فائدة) الاعتبار بأجرة المثل يترجم ان الذي يملك
 فيه كل العمل لا يترجم ان الذي يحصل فيه التسليم كقول في المسابقة (ولو قال) نخس يراه على حصة
 المدة على عمل معلوم من رذيله مثلا (من يملك كذا) كذا كذا (فرد) العمل (من) مكن اقرب
 منه فله سهمه (من الجمل) لانه جعل كل الجمل فله حصة العمل فيه مثل مقابلته البعوض
 فان رده من نفس الطريق مثلا اسحق لنفسه الجمل ويجب رده كذا ابن الروضة فيما اذا سار
 المثل بقى به وكونه في وقتان فلو تشاركوا كانت اجرة نصف المدة نصف اجرة النصف الاثر فبقوله
 تلك الجمل (تأني) نجل فله اقرب تلك المدة وبغيره وهو كذلك وان تشاركوا في ذلك السبب فلو قال
 من رذيله من رذيله من رذيله كذا فرد من مكي اومن التزم اسحق بالمال لان التسليم على
 المكن الخارجه الارشاد الموضع الاثني اربعة ثمانية لان الفرد منه شرط في امسلي الاشارة الى اول رطل
 حليق في ذلك المكنان لكان اذ رده من رذيله لا يفتح شيئا لانه لم يرد منه وشرح باقرب ما رده من رذيله
 فلا يفتح في زيادة شيئا (ولو) هم المكنان الداء كان ذلك من رذيله في كذا (استشكل) حيث
 (اثنان) مثلا غير معين (فرد مائة في الجمل) مائة رطل ردهما ولا يشترط به على عدد الرؤس وان
 تشاركوا في العمل لانه لا يشترط في بيع التوزيع عليه وخالف هذا ما لو قال من دخل دارا فباعها
 درهمها دخل جع اسحق كل واحد درهمه لان كل واحد دخل وليس كل واحد يراه وما لو قال من سعى
 فله دينار فخرج منه اثنان (المرسوق واحد منهما) لان احدى ادمه ليس اولى من الاخر كقولين في حصة
 الكساح كذا كذا في ثلث الملع فليس في ادمه اسحق ولو قال من رذيله العبد من كذا فله دينار فورد
 سادس من نصف المسافة فورد ادمه من رذيله اسحق النصف عملا بالتوزيع على العمل او قال لاني ان
 ودعنا العبد فلكما كذا فردوا ادمه منها فله النصف فورد ادمه من رذيله العبد من رذيله العبد من رذيله العبد
 مائة اقال السبب ولو قال في كذا رذيله درهم فردا اثنان التسليم درهم بينهما على الاقرب على
 ولو كان عبد من اثنين لادعوا مائة فلو ارجل ان رددت عبدا فله دينار فورد فله دينار فله دينار فله دينار
 قدر المثل في اضع الوجهين بكافة الفاضل (ولو التزم ببعلاص) كان رده مائة رطل فله دينار (فشكل)
 غيره في العمل ان رددت العبد (فائدة) اروض او غيره (كذا) أي العبد (كل الجمل) لان رده غير المدين بشد
 الاعانة واقوع وهو عقود المالك والاثني باي وجه ممكن فلا يعمل الفداء على قصر العمل على الخاطب
 (وان قصد) المشاركة على نفسه او لماله او لمصلحة كجنته شيئا (فلا رول) أي العبد (قوله) وهو
 النصف اذا التزم على عدد الرؤس كما سوان ادمه مائة رطل فله العمل ولو قصد العمل لنفسه
 والعمال او لعماله او للتزم او لعمه مع العبد في غير الاغبرة ثلاثة ارباع الجمل وفيها تشاركه
 اثنان في الفردان فله العمل او لعماله او للتزم او لعمه مع العبد في غير الاغبرة ثلاثة ارباع الجمل وفيها تشاركه
 لاما لا تشاركه ثلاثة (ولاشي المشاركة بمال) في ذي حال مما قصد لان المالك لم يترجم له شيئا نعم ان التزم
 له العمل بشيئ لزمه ولو لولا لزمه بدو بدو شيئا مثلا ولا دينار فانه آخر فالكل لزمه فله حصة العمل
 وغرض التزم العمل باي وجه ممكن فلا يعمل على قصر العمل على الخاطب ويجوز تعامل اثنان
 بعينه اذ لم يكن بعينه وان لم يجر لان الجمل لا يفتح فيه وان كان بعينه كل واحد لزمه فله حصة العمل

ولو قال من رذيله كذا فرد
 من اقرب منه ادمه من
 الجمل ولو تشاركوا في
 رده لزم كل واحد
 التزم به على العبد وان
 غيره على العمل ان قصد
 اعانة رذيله كل الجمل وان
 قصد العمل لعماله او لعماله
 تسامه ولا يفتح للمشاركة
 بمال

فما يجوز منه أولا يليق به كإيرك فيه وتوكل غير العبد بجماعه التداخيره كالتوكل في الاحتياط
وتخيره بغيره (ثانيه) يستفيد السبكر وجهاته تعالى من استحقاق البعول في تمام الجمل اذا قصد المشاركة
إعائه ومن استغنى في العمل في السبكر فسيبها فاستخرج منه المال أو أنجني في العمل جواز الاستثابة في
الامانة وكل ولا يفتن في الاستثابة كالتدريس بشرط أن يستثيب منه أو خير له من يستحق كل العالوم
فان لو ان أخى ابن عبد السلام والتوى بعدم استحقاق واحد منهما الا ما استثيب العلم مباشرة وأما
النايب فاعلم ولا بد من الآن بأذنه الناظر في المباشرة قال الزركشي ومذكرهما في ذلك ان الربيع ابن
من باب الاجابة ولا بد من الآن بشرطها أن يقع العمل فيها المستأجر والخال في العمل هذا لا يمكن وفروعه
لجاء على فلم يبق الا الاجابة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصح الخافه به المسئلة وقال الاخرى وما ذكره
وخالفه تعالى في باب الاجابة والجهات والجهالات في تولى المناصب الدينية واستثابة من لا يصلح أو يصلح
بغيره من المأمورين بأخذ ذلك المستثيب مال الوقت على غير الاصاواه وقال الاخرى بعد تولى السبكر
بالامانة وهذا بخلاف الفقهه قال ابن شهبة وهو واضح لأنه لا يمكن أن يستثيب من يتفقه عنه اه وعلم
أن اجابة هذا ماوردت على هذا المذاهب في تفصيل الشيء فلما موزان احدهما أن يكون العمل على شيء
واحد كقولهم من بيني وبينك أو على ما في ذلك كذا لتمام بعض الثوب أو بين بعض الخصال وسباني
الكلام على ذلك الثانية أن يكون على تفصيل شيء بغيره بغيره من الأثر كقولهم من ردا العبد
فيه كذا فرد أحدهما استحقاق الجمل قال الزركشي وعلى هذا يخرج فيه المال من التدريس بعض
الايام اذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا ان الايام كسيرة العبد فالحق ان شاء مناصبه فبشخص
فقط ما حضر قال فافطن لذلك فله حصة فلما فيه قال السمرقاني وذلك كان الشيخ في الدين الشريفي اذا
بطل يوما غير موقوف البطالة في درسه لا بأحد ذلك اليوم معلوما فالرؤساة شيعنا عن ذلك سمرقاني
فقال أن كان الطالب في حال انقطاعه مشغولا بالعمل استحقق والا فلا قال يعني شخصه ولو حضر ولم يكن
بدره الاشتغال لم يستحق لان المقصود نفعه بالعمل لا بمجرد حضوره وكان ذهب الى ان ذلك من باب الارصاء
له قال الزركشي ولو تولى ولا يفتن أو كره على عدم مباشرته اخفى الشيخ تاج الدين الفارسي باستحقاقه العالوم
والظاهر خلافه لانه لا بد من مباشرة وهو لم يباشرها والظاهر ما أفتى به الشيخ تاج الدين والذي يفتي أن يقال
في ذلك ان هذه الوظائف ان كانت من بيت المال وكان من غير يده مستحقا فهو يستحق معلوما سواء
أحضر أم لا استأذن أم لا وأما النايب فان جعل له معلوما في نيابته استحقق والا فلا فان لم تكن من بيت
المال أو كانت ولم يكن مستحقا بغيره فانه لا يستحق هو الظاهر (ولكن منسما) أي المالك والعمال
(الخصم قبل تمام العمل) لأنه عقدا من المارفين أم من جهة التفرغ فلهما تولى استحقاق بشرط
فأشبهت الوصية وأما من جهة العمل فان العمل فيها مجهول فأنشبت التراض (تثبيته) في الغما
بغيره التخصيص ابتداء من العامل المعين وأما غيره فلا يتصور التخصيص منه الا بعد الشروع في العمل وتقدم
أنه لا بشرط قبول العامل في قبول التخصيص في حقه بالرد وخرج بقوله قبل تمام العمل ما بهد فانه لا أثر
للتخصيص حينئذ لا روم الجمل (فان فسخ) بضم أوكه بمخلة أي فسخ المالك أو العامل للمعين (قبل الشروع)
في العمل (أو فسخ العمل بعد الشروع) فيه (فلا شيء له) في الصورتين أما الاولى فلا لأنه لم يعمل شيئا وأما
في الثانية فلا لأنه لم يحصل غرض المالك سواء أوقع العمل مسلما أم لا كالجزمية ابن الرقصة نعم لو راد
المالك في العمل ولم يرز العمل بالزيادة ففسخ ذلك فله أجره كالمثل كذا كره في أصل الروضة في آخر
السابقة لان المالك هو الذي أخطأ لذلك وقول الاسنوي وقباسة اذا نقص من الجمل متنوع وان كان
الحكم به لان النقص فسخ كجلب أي فهو فسخ من المالك لامن العمل ولو فسخ العمل والتفرغ معا
لم يرد من ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع القسطن والماتع وان عمل العامل شيئا بعد الفسخ قال

واكمل منه ما لم يفسخ قبل
تمام العمل فان فسخ
قبل الشروع أو فسخ
العمل بعد الشروع فلا
شيء له

في أصل الروضة لا يصدق شيئا من علم بالفسخ فان لم يعلم يقى على المسالك في علمه وحول الوكيل في غيره
 قبل هذه اه وقتها بالنسبة عدم الاستحقاق وهو المبدأ كما جزمه ابي المعري وان قال الماوردي والروابي
 انه المعنى اذا كان باطلا وهو معنى اولي بعين المسالك بالفسخ قال ابن شهاب في قوله مائة الماوردي
 والروابي مبني على ان الوكيل لا ينزل الا بالعلم وتنسخ قبضا بغير أحد المأخذين ويحتوته والهمزة
 وان مات المسالك بعد الشروع في العمل فرده الى وارثه وجب قضا ما عمله في المسالك من المعنى قال
 الماوردي ولو مات العامل فمروا بكونه استحق القضا أيضا اه وهذا اذا كان العامل مينا ما غير المأخذين
 قبله اه لا يصدق الجميع معه وعمل وورثه كقولهم اشتكت وهدا اظلم ولم اؤمن ذكره (ولنفسح
 المسالك بعد الشروع) في العمل (قبله اجرة المثل) لما عمله العامل (في الاصح) لان جواز العتق يقتضي
 التسليم على رقه واد الوتبع ليجب المعنى كسائر الفسخ لكن عمل العامل وقع بمخرمات لا يوث عليه
 فراجع الى ذلك وهو اجرة المثل كالأجرة اذا فسخت بهيب ورجعاه معلق الاصحاب من ذلك بله ليس
 له الفسخ حتى يضمن أي يلتزم للعامل اجرة مثل ما عمل وجري عليه من صاحب الذبابة والناس لا يثنى عليه كقول
 فسح للعامل بنفسه والفرق ظاهر وعلى الأول لا فرق بين أن يكون مأمورا من العامل لا يحصل به مقصود
 أصلا كروايد اه في بعض المعنى أو يحصل به بهضه كقولهم ان علمت ابقى القرآن قلت كذا فله ابقه
 ثم منعه من فعله كغيره في أصل الروضة ووقع لا ذرى في شرحه ختلاف ذلك قبله ذكر فان قيل ليس
 دلويا المسالك في أسماء الله حيث تنسخ ويصدق القضا من المعنى أن يكون هنا كذلك وأي فرق
 بين الفسخ والانتساح أجيب بان العامل من ثم العمل بهذا الانتساح ولم يمتد المسالك منه بفسخه
 (والله المالك ان يرد يفسخ) أي ينصرف (في الجعل) أي الذي شرطه للعامل زيادة أو نقص أو بهيب
 جانه (في المرافع) من عمل العامل سواء كان قبل الشروع أم بعد كما يجوز في البيع في زمن الجاهل
 بل أولى كان يقول من يرد عبدي ثلث عشرة ثم يقول فله خمسة أو يكسبه أو يقول من يرد عبدي ثلث
 درهم وان سجد للعامل ذلك قبل الشروع في العمل اجبرته الله له الاخير ولا عمل ما ذكره وان لم يفسخ
 العامل أو كان بعد الشروع فهو ما ذكره بقوله (وقضا منه بعد الشروع) في العمل أو قبله ولم يجمعه
 العامل (وجوب اجرة المثل) لان انتهاء الانتساح في الأول والفسخ من المسالك في انتهاء العمل يقتضي
 الرجوع الى اجرة المثل فلو حصل من جميع التداء الأول خاصة ومن سجع الثاني استحق الاثر له لفسخ
 المثل والثاني اذ عرف المعنى الثاني والمراد بالسماع الله لم وأجرة المثل فهاذا سكر الجميع العمل لا لما ضاع
 خاصة ولا ببقاء ما من ان له لعل في شيا بعد الفسخ لاشي له لان ذلك قبله ففسخ بلا بدل بخلاف هذا
 (ولو) تألف للردود قبل وماله كان (ما لا يثنى) بغير قبيل المسالك له (في بعض الباربي) ولو
 بغير باربيد (أو) غصب أو تركه العتق (أو) حرب ولو في ذل المسالك قبل تسليمه له (ولا يثنى للعامل)
 وان حضر الاثنى لانه لم يرد بخلاف ما لو اكتمى من حج عنه فاني بعض الاعمال وكن حيث يستحق من
 الاخر بغير ما في وقرا يمتنعان للفسخ من الحج الثواب وقد حصل ببعض العمل وهنا لم يحصل شيء
 من الفسخ وان الاجارة لازمة تجب الاجرة فيها بالعتق شيئا فشيئا واجلها جائزة لا يثبت فيها شيء الا
 بالشرط ولم يوجد ولو تألف له الفسخ فاحرق أو تركه أو بغيره من الخائفا فأنهم أو تركه أو لم يعلم
 السبي لبلاده فلا يثنى به كالمطلب الا في فلم يفسد هذا القول بفتح العمل مسلما والاثر اجرة ما عمل بطله
 من المعنى كقولهم ان العتق في أثناء التعليم لو فوضه مسلما بالتعليم مع فقهه ورأى العمل على الخلق وماله اذا
 كان حرا كالتبذ به في السكاية فان كان موقعا لم يفسد الا اذا سلمه السيد أو حصل التعليم بغيره أو لم
 ملكه ولا يشكل هذا لاجلهم في الفسخ من انه لا يستحق ما قاله لان الفسخ به بالفسخ ياء من جهة مع
 فليكن من غلام العمل بخلاف ما عاين ولو سجع المعنى فهو من تمام العلم أو المسالك من تمام العمل وجب له

وان فسح المسالك بعد
 الشروع عليه اجرة المثل
 في الاصح والله المالك ان يرد
 يفسخ في العمل قبل
 الفسخ وقضا منه بعد
 الشروع وجوب اجرة المثل
 ولو مات الاثنى في بعض
 المعنى أو حرب فلا يثنى
 للعامل

أجر المثل لما حله لأن المنع تسخير أو كالتسخير أما إذا تسخير المالك فبمقتضى العمل الفضا كل وضع المالك
ولما سبق المالك وثقه قبل رده قال ابن الرضا يظهر أن يقال لا أجر للعامل إذا رده بعد العتق وإن لم يعلم
لحصول الرجوع ضمنا أي إذا أجزأه عمله بعد العتق فترد له أعتاقه منزهة من حقه (وإذا رده) أي لا يبق
العامل على عبده (فليس له حصة) اقتضى الجمل (لأن الاختصاص بالتسليم ولا يحس قبل الاختصاص) وكذا
لا يحسبه لاختصاصه ما دفعه عليه لأن المالك (ويعتد للمالك) يمينه (إذا أنكر شرط الجمل) للعامل
بأن اشتافا فيه فقال العمل شرطت لي جعلاً وأنكر المالك (أو) أنكر (حجبه) أي العامل (في
رده) أي لا يبق بأن قال لم تردّه وأخرج بنطسه لأن الأصل عدم الشرط والرد ولو اختلف المالك
والعامل في بطلان العقد فالقول قول الراد يمينه كالأختلاف في سماع مدّاته (فإن اختلفا) أي المتكلم
والعامل (في قدر الجمل) بهد فرائض العمل أو بعد الشروع وظن العمل قسطاً مائة (فقالوا) وليس
لنقد وجوب للعامل أجر المثل كالأختلاف في الاجرة أما قبل الشروع فلا اختصاص له فلا تخالف ومثله
الاختلاف في قدر العمل كقولهم شرطت له مائة على رده بعد أن يقال بل على عبده (خاتمة) بدال العامل
على ما يقع فيه على أن يردّه إذا ما أنه كان له لا يفر بما ضمن لنفسه من عبده وإن أنفق عليه مدة الرجوع
فتتبع الآن بأن بذل له الحاكم أو شهد عدل ضده ليرجع ومن وجد من ينادي عن السجدة وما دونه لزمه
إقامته مع أن خالف على نفسه أو غيره وأما إقامته فلا أجر له ولو مات المربح لزمه أن كان أميناً
حـ لـ ماله إلى ورثته والأول لا يلزمه وإن ماله ولا يضمنه في الحالين لو تركه وسكّم العتق عليه

حكم للمريض كما أقامه كلام الرضا ولا حكم الميت كما قاله ابن المقرئ ولو سرق الآبق

فعلق كغيره وبه فقلله الحاكم إذا وجد عبده أو غلاماً أو أسيداً فباعه

الحاكم وحقاً فحسه فأدّاه له عبده فليس له فيه من الثمن والعتق سبيله

ونسأل الله تعالى وقال المؤلف رضي الله عنه وقد تم شرح النصف

الأول بحمد الله وهو يدل على بطلان فقهه وجوهه

المطالع الشريف بن أبي بكر رضي الله تعالى عنه وفوره وسفر

في الدارين عبده وظفره ولي الله

ولا تفر به ولا تحسه وأمره

جميع المسلمين

آمين آمين

آمين

«تم الجزء الثاني من معنى المحتاج شرح من المحتاج للعلامة الخليلي»

«ويبدأ الجزء الثالث أوله كتاب المرافض»

وإذا رده فليس له حصة
أقتضى الجمل ويصدق
المالك إذا أنكر شرط
الجمل أو سببه فإدّه
فإن اختلفا في قدر الجمل
تعدّله

5564